

سندات دين مساندة بقيمة اسمية تبلغ 150 مليون دينار كويتي مقسمة على شريحتين:

سندات بقيمة 75 مليون دينار كويتي بفائدة ثابتة تعادل 4.75% تستحق بتاريخ 18 نوفمبر 2030

وسندات بقيمة 75 مليون دينار كويتي بفائدة متغيرة تعادل 3.00% فوق سعر الخصم المعن من قبل بنك الكويت المركزي تستحق بتاريخ 18 نوفمبر 2030

تقدم هذه النشرة للاكتتاب الخاص (ويشار إليها فيما بعد بـ "النشرة" أو "نشرة الاكتتاب") بشكل سري لعدد محدود من المستثمرين المؤهلين (كما هم معرفين في هذه النشرة) و/أو أي أشخاص آخرين توافق عليهم هيئة أسواق المال في دولة الكويت (ويشار إليها فيما بعد بـ "الهيئة" أو "هيئة أسواق المال") من وقت لآخر، لغرض وحيد وهو تقييم الاكتتاب المحتمل في السندات (كما هي معرفة في هذه النشرة) التي ستصدر من قبل بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (ويشار إليه فيما بعد بـ "البنك" أو "الجهة المصدرة" أو "المصدر"). إن "المستثمر المؤهل" هو إما المستثمر المحترف بطبيعته (كما هو موضح أدناه) أو المستثمر المحترف المؤهل (كما هو موضح أدناه في هذه النشرة). إن "المستثمر المحترف بطبيعته" هو إما: (أ) حكومة أو هيئة عامة أو بنك مركزي أو مؤسسة دولية (على سبيل المثال، البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي)، أو (ب) الأشخاص المرخص لهم من الهيئة، وغيرهم من المؤسسات المالية التي تخضع لإحدى الجهات الرقابية داخل دولة الكويت أو خارجها، أو (ج) شركة رأس مالها المدفوع مليون دينار كويتي أو ما يعادلها على الأقل. إن "المستثمر المحترف المؤهل" هو إما: (أ) مستثمر لديه تعاملات في الأوراق المالية بأحجام كبيرة وبمتوسط لا يقل عن 250,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) في كل ربع سنة على مدار السنتين السابقتين، أو (ب) مستثمر لا تقل حجم أمواله وموجوداته (بما في ذلك النقد) عن قيمة 100,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) لدى شخص أو أكثر مرخص لهم من قبل الهيئة لتقديم خدمات إدارة الموجودات والمحافظة. أو (ج) مستثمر يعمل أو سبق له العمل في القطاع المالي لمدة سنة على الأقل في منصب مهني محترف، يتطلب معرفة بالمعاملات أو الخدمات التي ستقدم إليه من قبل طرف آخر. لا يجوز تفسير محتويات هذه النشرة على أنها إستشارة إستثمارية، قانونية أو ضريبية. قُدمت هذه النشرة بشكل سري فقط ليطلع عليها الشخص الذي تم تسليم هذه النشرة إليه نيابة عن المصدر ولا يجوز إعادة طباعتها أو توزيعها، سواء كلياً أو جزئياً، أو كشف محتويات النشرة أو استخدامها لأي غرض دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من المصدر. يوافق كل مستثمر مؤهل يقبل هذه النشرة على إعادتها إلى أي من مدراء الإصدار (ويشار إليهم منفردين بـ "المدير" أو "مدير الإصدار" ومجمعين بـ "المديرين"، أو "مدراء الإصدار المشتركين" أو "مديري الإصدار") فوراً عند الطلب. لا يعني تسليم هذه النشرة إن المعلومات المذكورة في هذه النشرة صحيحة في أي وقت لاحق لتاريخ تحرير هذه النشرة المذكور على صفحة غلافها.

يعتبر الإصدار طرحاً خاصاً من قبل المصدر لإصدار سندات غير المضمونة المساندة والتي تبلغ قيمتها الاسمية 150 مليون دينار كويتي، من شريحتين كالتالي: (1) السندات ذات الفائدة الثابتة بقيمة 75 مليون دينار كويتي تستحق بتاريخ 18 نوفمبر 2030 و (2) السندات ذات الفائدة المتغيرة بقيمة 75 مليون دينار كويتي تستحق بتاريخ 18 نوفمبر 2030 (ويشار إلى السندات ذات الفائدة المتغيرة، مع السندات ذات الفائدة الثابتة مجتمعين بـ "السندات").

ويبلغ سعر إصدار السندات 100 بالمائة من قيمتها الاسمية على أن لا تتجاوز مجموع السندات المصدرة من كلا الشريحتين 150 مليون دينار كويتي.

سيتم سداد كافة مبالغ الفوائد المترتبة على السندات وفقاً للشروط والأحكام المحددة في القسم المنصوص عليه في نشرة الاكتتاب هذه ("أحكام وشروط الإصدار"). وتسري الفائدة على السندات اعتباراً من تاريخ إصدار السندات وتسد بشكل نصف سنوي على دفعات وذلك بعد انقضاء السنة أشهر الأولى من تاريخ إصدار السندات. مع مراعاة ما تنص عليه الشروط والأحكام الواردة في هذه النشرة، تسدد الدفعات على السندات كاملة دون أي استقطاع أو احتجاز أو خصم أو حجز بسبب الضرائب الكويتية كما هو موضح في هذه النشرة.

يحتسب سعر الفائدة الذي يستحق على السندات ذات الفائدة الثابتة على أساس سعر الفائدة الثابتة المتمثل في مجموع سعر الخصم (كما هو معرف في هذه النشرة) بالإضافة إلى 3.25 بالمائة سنوياً للخمس السنوات الأولى بعد تاريخ إصدارها وبعد ذلك سيتم احتساب الفائدة على أساس مجموع سعر إعادة تحديد الفائدة (كما هو معرف في هذه النشرة) بالإضافة إلى 3.25 بالمائة سنوياً. وسوف يحتسب سعر الفائدة على السندات ذات الفائدة المتغيرة، خلال فترة الفائدة (كما هي معرفة في هذه النشرة) على أساس مجموع سعر الخصم المعن من قبل بنك الكويت المركزي والساري اعتباراً من الساعة 12:00 ظهراً بتوقيت دولة الكويت في تاريخ تحديد الفائدة (كما هو معرف في هذه النشرة) بالإضافة إلى 3.00 بالمائة سنوياً، شريطة عدم تجاوز إجمالي سعر الفائدة المطبق على السندات ذات الفائدة الثابتة في الوقت ذاته بالإضافة إلى 1 بالمائة.

لقد تم تصنيف السندات غير المضمونة إئتمانياً بدرجة Baa1 كما في 20 أكتوبر 2020 من قبل وكالة التصنيف موديز ("وكالة التقييم"). لا يعتبر تقييم السندات توصية بشرائها أو بيعها أو الاحتفاظ بها، كما أنه من الممكن إعادة النظر في هذا التقييم أو تعليقه أو سحبه في أي وقت من قبل وكالة التقييم. وقد أعطت وكالة التقييم موافقتها النهائية على تضمين التصنيف الائتماني في هذه النشرة، كما تم تقديم صورة عن هذه الموافقة للهيئة، مع الإشارة إلى أن وكالة التقييم لم تسحب هذه الموافقة قبل تاريخ تقديم هذه النشرة للهيئة للموافقة عليها.

يتم استرداد السندات ذات الفائدة الثابتة والسندات ذات الفائدة المتغيرة بقيمتها الاسمية ما لم يتم استردادها أو إلغائها قبل ذلك بتاريخ 18 نوفمبر 2030. يجوز للبنك استعمال خيار الاسترداد، وفي حال توفر بعض الشروط، لاسترداد كل أو جزء من السندات، وذلك بعد انقضاء فترة خمس (5) سنوات من تاريخ الإصدار. نرجو مراجعة الفقرة 4(د) (استرداد السندات).

تتمثل كل شريحة من السندات بسند شامل (Global Bond) مسجل ودائم (ويشار إلى كل سند منها بـ "سند شامل")، دون قسائم فائدة، وذلك بقيمة اسمية تبلغ 75 مليون دينار كويتي لشريحة السندات ذات الفائدة الثابتة، وبقيمة اسمية تبلغ 75 مليون دينار كويتي لشريحة السندات ذات الفائدة المتغيرة. يتم إيداع كل سند شامل لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) وتسجيله باسمها، ليتم قيده إلى حسابات المكتتبين الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة). يجوز تحويل ملكية السندات المثبتة بالسندات الشاملة من خلال الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة) وفقاً للقواعد والإجراءات السارية لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة).

ويكون كل سند شامل قابل للتحويل في حالات معينة منصوص عليها بالتفصيل في السند الشامل إلى سندات اسمية نهائية تكون قيمة كل سند اسمي منها 50,000 د.ك. (خمسون ألف دينار كويتي). يرجى مراجعة الفصل الوارد بنشرة الاكتتاب بشأن "موجز أحكام السندات الممثلة في شكل السند الشامل".

لقد تمت الموافقة على إصدار السندات بموجب قرار الجمعية العمومية للبنك الصادر بتاريخ 7 مارس 2020 وكذلك قرار مجلس إدارة البنك المؤرخ 31 أغسطس 2020، كما تم الحصول على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي بتاريخ 5 أكتوبر 2020 لإصدار السندات وموافقة بنك الكويت المركزي النهائية بتاريخ 5 نوفمبر 2020، وكذلك موافقة هيئة أسواق المال في دولة الكويت بتاريخ 7 أكتوبر 2020. كما وافقت هيئة أسواق المال بتاريخ 25 أكتوبر 2020 على نشرة الاكتتاب.

تبدأ فترة الاكتتاب بعد الحصول على موافقة الهيئة على بنود نشرة الاكتتاب بشأن السندات وتنتهي في تاريخ أقصاه عشرين يوم عمل من تاريخ فتح باب الاكتتاب. يقصد بمصطلح "يوم عمل"، أي يوم تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها العامة في دولة الكويت (باستثناء أيام الجمعة والسبت) وباستثناء أيام العطلات الرسمية، إلا إذا تمت الإشارة بغير ذلك في هذه النشرة.

تنبيه للمستثمرين المحتملين

ينصح المصدر بأن تستشير شخصاً مؤهلاً ومُرخصاً له من قبل الهيئة لتقديم المشورة حول محتويات هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاكتتاب في السندات من عدمه.

قد تم الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على هذه النشرة. وتم إعداد هذه النشرة وفقاً لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (الإدارة)، مجتمعين أو منفردين، المسؤولية الكاملة عن دقة وصحة كافة المعلومات الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بالجهة المصدرة والسندات، كما يكونون على أنه، على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، ليس هنالك ثمة حقائق أو معلومات أخرى قد يؤثر إغفالها على دقة أو صحة أي بيان أو إفادة وردت في هذه النشرة. ويؤكد كل من أعضاء مجلس الإدارة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان (الإدارة) أن كافة المعلومات الواردة في نشرة الإكتتاب كاملة ودقيقة وصحيحة وأنه تم بذل العناية الواجبة من أجل دعم هذا البيان وأنه قد تم الإفصاح للمستثمرين عن كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والمصدر من أجل اتخاذ قرار بشأن الإكتتاب في الأوراق المالية من عدمه وأنه قد تم الإمتثال لكافة الأحكام ذات الصلة في الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال وجميع ما ورد في القانون واللائحة سالف الذكر وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والأنظمة والتعليمات الصادرة الصادره عن الهيئة.

يقر المصدر وكلاء الإكتتاب، بتحملهم المسؤولية في حال عدم صحة البيانات التي تضمنتها نشرة الإكتتاب، وبأن نشرة الإكتتاب على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، لم تغفل أي معلومات أو وقائع جوهرية، وقد تم إعدادها وفقاً للمعلومات والبيانات التي تتطابق مع الواقع.

يقر مستشارو المصدر القانونيون بأنه تمت مراجعة نشرة الإكتتاب والمستندات ذات الصلة بها والتي زودتهم بها الجهة المصدرة، وأنه على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، فإن نشرة الإكتتاب تستوفي المتطلبات القانونية ذات الصلة وبأن الجهة المصدرة قد استوفت الموافقات اللازمة التي تجعل التزام الجهة المصدرة صحيحاً وناظراً.

لا تتحمل هيئة أسواق المال أي مسؤولية تتعلق بمحتويات هذه النشرة، ولا تضمن دقتها أو تمامها، كما تخلي نفسها بشكل واضح وصريح من أي مسؤولية أيًا كان نوعها بسبب أي خسارة يمكن أن تنشأ أو تحدث بسبب الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة.

حررت نشرة الإكتتاب هذه بتاريخ 18 نوفمبر 2020

مدراء الإصدار المشتركين



شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) ("الوطني للاستثمار") وشركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. ("كامكو إنفست")

وبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("بنك الخليج") وشركة المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. ("المركز")

إقرار بالمسؤولية

الأشخاص المسؤولون عن نشرة الاكتتاب

تم إعداد هذه النشرة من قبل:

الاسم:	الوظيفة:	العنوان:
عصام جاسم الصقر	الرئيس التنفيذي للمجموعة	بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع

يتحمل كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة الذين وردت أسماؤهم في هذه النشرة مسؤولية المعلومات الواردة في هذه النشرة. وعلى حد علم واعتقاد أعضاء مجلس الإدارة الذين بذلوا العناية الواجبة في الحدود المعقولة وقاموا بإجراء فحص كامل وتفصيلي نافي للجهالة للتحقق من صحة المعلومات، فإن المعلومات الواردة في هذه النشرة (أ) هي كاملة ودقيقة وصحيحة وأنه تم بذل العناية الواجبة من أجل دعم هذا البيان، و(ب) قد تم الإفصاح للمستثمرين عن كافة المعلومات المتعلقة بالسندات والمصدر من أجل اتخاذ قرار بشأن الاكتتاب في السندات من عدمه، وأنه (ج) قد تم الامتثال لكافة الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، ولكافة الأحكام ذات الصلة الواردة في الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، بالإضافة إلى القرارات والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال من وقت لآخر، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئة.

عن مجلس إدارة الجهة المصدرة:

الاسم:	المسمى الوظيفي:	التوقيع:
ناصر مساعد عيد الله السابر	رئيس مجلس الإدارة	

ملاحظات هامة

تتضمن نشرة الاكتتاب هذه معلومات تتعلق ببنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (ويشار إليه بـ "البنك" أو "الجهة المصدرة") والسندات. لم يصرح البنك لأي جهة من الغير بتقديم أي بيانات أو معلومات أو تعهدات فيما يتعلق بالبنك أو بالسندات باستثناء تلك التي وردت في هذه النشرة أو التي تمت الموافقة عليها واعتمدها من قبل البنك لهذا الغرض. ولا يمكن الاعتماد على مثل تلك البيانات أو المعلومات أو التعهدات أو الافتراض بأن البنك أو مدراء الإصدار المشتركين المبينة أسماؤهم على غلاف هذه النشرة (ويشار إليهم بـ "المديرين") قد أقرروا ووافقوا على تلك البيانات والمعلومات والتعهدات.

وبالرغم من أن البنك قد قام بكافة الاستفسارات في الحدود المعقولة للتأكد من دقة المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه كما هي في تاريخ هذه النشرة، فإن بعض المعلومات المتعلقة بالسوق والقطاع المصرفي التي تضمنتها نشرة الاكتتاب أخذت من مصادر أخرى. لذلك، وبالرغم من أنه ليس لدى أي من البنك أو المديرين ومستشاريهم أي سبب يدفعهم للتشكيك في دقة تلك المعلومات، إلا أنه تقتضي الإشارة إلى أنه لم يتم التحقق من تلك المعلومات بشكل مستقل، وبالتالي فإن هذه النشرة لا تتضمن أي تعهد أو ضمانات فيما يتعلق بدقة أي من تلك المعلومات أو بأنها مكتملة.

إن المعلومات المبينة في نشرة الاكتتاب هذه وكما هي واردة في تاريخ هذه النشرة هي قابلة للتعديل. وعلى وجه الخصوص، فإن الوضع المالي الفعلي للبنك وكذلك قيمة السندات قد تتأثر سلباً بفعل التطورات المستقبلية المتعلقة بعوامل التضخم أو تكاليف التمويل أو الضرائب أو أية عوامل اقتصادية أو سياسية أخرى أو أية عوامل أخرى خارجة عن إرادة البنك. ولا يجوز بأي شكل من الأشكال تفسير أو الاعتماد على أن تسليم نشرة الاكتتاب هذه، أو أن أي تصريح شفهي أو خطي أو مطبوع يتعلق بالسندات، يشكل وعداً أو تعهداً أو ضمانات بشأن أية أرباح أو نتائج أو أحداث مستقبلية. كما إن تسليم هذه النشرة أو عرض أي سندات للاكتتاب أو بيع أو تسليم هذه السندات لن يعني في أي ظرف من الظروف أن المعلومات الواردة في هذه النشرة بشأن الشركة المصدرة دقيقة في أي وقت بعد تاريخ هذه النشرة، أو أن أي من المعلومات المقدمة بشأن إصدار السندات صحيحة في أي وقت بعد التاريخ المذكور في المستند الذي يتضمن تلك المعلومات. ولا يتعهد مدراء الإصدار المشتركين صراحة بمراجعة الأحوال أو الشؤون المالية للشركة المصدرة خلال فترة إصدار السندات، أو تقديم المشورة لأي مستثمر في السندات بشأن المعلومات الواردة لعنايته، وأنه لم يكن هناك أي تغيير في شؤون أي طرف مذكور في هذه النشرة منذ ذلك التاريخ.

لا يجوز اعتبار نشرة الاكتتاب هذه على أنها توصية من جانب البنك أو المديرين أو أي من مستشاريهم أو التابعين لهم للاشتراك في عملية طرح السندات. إن المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه هي ذات طابع عام، وقد تم إعدادها دون الأخذ في الاعتبار أي أهداف استراتيجية أو ظروف مالية أو احتياجات استثمارية معينة لأي مستثمر محتمل. لا تهدف هذه النشرة أو أي معلومات أخرى يتم تقديمها بشأن إصدار السندات لتقديم أساس يقوم على أي تقييم انتمائي أو أي تقييم آخر، كما لا تشكل عرضاً أو دعوة مقدمة نيابة عن الجهة المصدرة أو أي من مدراء الإصدار المشتركين للاكتتاب بالسندات أو شرائها.

ويتحمل كل من توجه إليه نشرة الاكتتاب هذه مسؤولية الحصول، قبل اتخاذ أي قرار استثماري بشأن السندات، على استشارة مهنية مستقلة بطريقته الخاصة بشأن البنك أو طرح السندات، وكذلك مسؤولية القيام بتقييمه الخاص المستقل للبنك وللإستثمار في السندات وللمعلومات والافتراضات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه والاستعانة بتلك الاستشارة والتحليل والتوقعات عندما يرتئي ضرورة لذلك من أجل اتخاذ أي قرار استثماري بشأن السندات. ولا يجوز للمستثمرين المحتملين تفسير محتويات هذه النشرة على أنها تمثل استشارة ضريبية أو استثمارية أو قانونية. وقيل شراء أية سندات، يتعين على كل مستثمر محتمل الرجوع إلى مستشار مالي مرخص أصولاً من قبل هيئة أسواق المال في دولة الكويت طلباً لمشورته، بالإضافة إلى مستشاريه القانونيين والضريبيين ومستشاري الأعمال لتحديد ملاءمة وتبعات الاستثمار في السندات بالنسبة لذلك المستثمر والتوصل إلى تقييم مستقل لذلك الاستثمار. إن الغرض والهدف الوحيد لهذه النشرة هو تقديم معلومات أساسية عن البنك لمساعدة كل من توجه إليهم هذه النشرة في إجراء تقييم مستقل لعملية طرح السندات وأي استثمار محتمل في تلك السندات.

إن توزيع هذه النشرة وعرض السندات أو بيعها هو محظور في بعض الأنظمة القانونية خارج دولة الكويت. ويتعين على الأشخاص الحائزين على هذه النشرة التحقق من تلك القيود ومراجعتها وذلك تلبية لشروط مدراء الإصدار المشتركين والبنك.

لا تشكل النشرة الماتلة، تحت أي ظرف من الظروف، عرضاً للبيع أو التماس عرض للشراء، ولا يجوز بيع السندات في الولايات المتحدة أو أي ولاية قضائية أخرى يكون فيها هذا العرض أو الالتماس أو البيع غير قانوني. لم ولن تُسجل أي سندات يتم إصدارها، بموجب قانون الأوراق المالية أو أي سلطة تنظيمية للأوراق المالية، في أي ولاية أو نطاق قضائي آخر في الولايات المتحدة، ولا يجوز طرحها أو بيعها أو التعهد بها أو التنازل عنها بأي شكل آخر خلاف ذلك، داخل الولايات المتحدة أو لحساب أو لصالح مواطنين أمريكيين.

ويمكن توزيع هذه النشرة في مركز دبي المالي العالمي من قبل شركة كامكو للاستثمار (DIFC) ("كامكو إنفست DIFC")، وهي شركة تابعة لمملكة بالكامل لشركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. ("كامكو إنفست") نيابة عن المصدر. تخضع كامكو إنفست DIFC لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية. كامكو إنفست DIFC قد تقوم فقط بأنشطة الخدمات المالية التي تقع في نطاق ترخيص سلطة دبي للخدمات المالية الحالية. إن هذه النشرة مخصصة للمعلاء المهنيين أو الأطراف المقابلة للسوق فقط كما هو محدد من قبل سلطة دبي للخدمات المالية، ولا ينبغي لأي شخص آخر التصرف بناء عليه.

يقتصر الاكتتاب في هذه السندات على المستثمرين المؤهلين و/أو أي أشخاص آخرين قد توافق عليهم هيئة أسواق المال في الكويت. إن "المستثمر المؤهل" هو إما المستثمر المحترف بطبيعته (كما هو موضح هنا) أو المستثمر المحترف المؤهل (كما هو موضح هنا). إن "المستثمر المحترف بطبيعته" هو إما: أ) حكومة أو هيئة عامة أو بنك مركزي أو مؤسسة دولية (على سبيل المثال، البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي)، أو ب) الأشخاص المرخص لهم من الهيئة، وغيرهم من المؤسسات المالية التي تخضع لإحدى الجهات الرقابية داخل دولة الكويت أو خارجها، أو ج) شركة رأس مالها المدفوع مليون دينار كويتي أو ما يعادلها على الأقل. "إن المستثمر المحترف المؤهل" هو إما: أ) مستثمر لديه تعاملات في الأوراق المالية بأحجام كبيرة وبمتوسط لا يقل عن 250,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) في كل ربع سنة على مدار السنتين السابقتين، أو ب) مستثمر لا تقل حجم أمواله وموجوداته (بما في ذلك النقد) عن قيمة 100,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) لدى شخص أو أكثر مرخص لهم من قبل الهيئة لتقديم خدمات

إدارة الموجودات والمحافظ. أو جـ) مستثمر يعمل أو سبق له العمل في القطاع المالي لمدة سنة على الأقل في منصب مهني محترف، يتطلب معرفة بالمعاملات أو الخدمات التي ستقدم إليه من قبل طرف آخر. قد لا تكون السندات استثماراً ملائماً لجميع المستثمرين. لذا يتعين على كل مستثمر محتمل في السندات أن يحدد ملائمة ذلك الاستثمار وذلك في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل مستثمر محتمل القيام بما يلي:

1. أن يكون مستثمراً مؤهلاً.
2. أن يكون لديه معرفة وخبرة كافية للقيام بتقييم مُجدي للسندات ومميزات ومخاطر الاستثمار في السندات، والمعلومات الواردة في هذه النشرة.
3. أن يتمكن من الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة وأن يكون على دراية بها وذلك لتقييم أي استثمار في السندات في سياق وضعه المالي الخاص، وكذلك تقييم تأثير السندات على محفظته الاستثمارية بصفة عامة.
4. أن يكون لديه الموارد المالية والسيولة الكافية لتحمل كافة مخاطر الاستثمار في السندات، بما في ذلك الحالات التي تختلف فيها عملة سداد المبالغ الاسمية ومبالغ الفائدة عن عملة المستثمر المحتمل.
5. أن يكون لديه فهم تام بشروط السندات، وأن يكون على دراية بسير الأعمال في أية أسواق مالية ذات صلة.
6. أن يكون قادراً (سواء بمفرده أو بمساعدة مستشار مالي) على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

لا تعتبر هذه النشرة، ولا أي إشعار أو مراسلات تم توصيلها إلى حاملي أي سندات (أو الفوائد فيها) أو حملة السندات المحتملين (أو الفوائد فيها) من قبل أو بالنيابة عن المصدر على أنه مشورة بشأن مزايا شراء أو الاشتراك لأي سندات (أو الفوائد فيها). فإذا كان لديك أي شك حول محتويات هذه النشرة، ينبغي عليك استشارة وسيط الأوراق المالية أو مدير حساباتك المصرفية أو المستشار القانوني أو المحاسب أو غيرهم من المستشارين الماليين التابعين لك. ويجب التذكر بأن سعر السندات قد ينخفض أو يرتفع على حد سواء.

لم يتم تحويل أي شخص لإعطاء أي معلومات أو تقديم أي تعهدات فيما يتعلق بطرح **السندات** غير الأشخاص المذكورين في هذه **النشرة**، وفي حالة تقديم تلك المعلومات أو التعهدات، فإنه يجب عدم الاعتماد عليها وعدم اعتبارها على أنها معتمدة من قبل المديرين أو **المصدر**. ولا يجوز أن يؤدي أي توزيع لهذه **النشرة** أو الطرح أو أي عملية بيع أو تقديم لأي سندات تتم بموجبها بأي حال من الأحوال إلى تكوين انطباع ضمني بأنه لم يحدث هناك أي تغيير، أو أي حدث يحتمل بشكل معقول أن يتضمن أي تغيير في أوضاع **المصدر**، منذ تاريخ هذه **النشرة**.

فيما يتعلق بطرح **السندات**، يجوز لأحد **صانعي السوق المرخصين من هيئة أسواق المال** أن يقوم (دون أن يتحمل **المصدر** أية مسؤولية) بإجراء صفقات من أجل الحفاظ على استقرار أو تثبيت السعر السوقي **للسندات** عند مستويات بخلاف تلك المستويات التي قد تكون سائدة في الحالات الأخرى. ويجوز القيام بتلك الصفقات في السوق المفتوحة أو بأي طريقة أخرى، كما يجوز في حالة البدء في تنفيذ تلك الصفقات وقفها في أي وقت دون إخطار.

إن المعلومات المالية الواردة في هذه **النشرة** لأية فترة تنتهي بعد تاريخ 31 ديسمبر 2019 لم تخضع للتدقيق المالي. وقد تم مراجعة المعلومات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020 من قبل مدققي حسابات البنك المصدر وفقاً لما تتطلبه القوانين واجبة التطبيق.

تقريب الأرقام

لقد تم تعديل وتقريب بعض الأرقام والنسب المئوية المشار إليها في هذه **النشرة**. وقد تم الاعتماد على الأرقام والمبالغ الواردة في البيانات المالية المعنية من أجل احتساب بعض الأرقام والنسب المئوية المشار إليها في هذه **النشرة** وذلك بدلاً عن الأرقام المدورة المذكورة في هذه **النشرة**. بناءً عليه، فإن الأرقام المدرجة في نفس الفئة في الجداول المذكورة في **النشرة** قد تتغير بشكل طفيف بين جدول وآخر، كما أن مجموع الأرقام المذكورة في بعض الجداول لا تمثل المجموع الحسابي الفعلي للأرقام الواردة في ذلك الجدول.

جميع الإشارات إلى "د.ك" و "دينار كويتي" في نشرة الاكتتاب هذه تعني الدينار الكويتي، العملة الرسمية لدولة الكويت وجميع الإشارات إلى دولار أميركي أو الدولار أو د.أ. أو \$ تعني الدولار الأميركي، وهي العملة الرسمية للولايات المتحدة الأميركية .

إن بعض البيانات التي وردت في **نشرة الاكتتاب** هذه قد تشير إلى نظرة مستقبلية تطلعية. وتتضمن البيانات المستقبلية بيانات تتعلق بخطط **الجهة المصدرة** وأهدافها وأغراضها واستراتيجياتها وعملياتها المستقبلية وأدائها المستقبلية، وكذلك الافتراضات التي تنطوي عليها تلك البيانات المستقبلية. تشير الكلمات التالية في هذه **النشرة**: "يتوقع" و"يقدر" و"يرى" و"ينوي" و"يخطط" و"يعتقد" و"يهدف" و"يسعى" و"قد" و"سوف" و"يجب" وكذلك أية تعابير مشابهة، إلى البيانات المستقبلية. وقد بنت **الجهة المصدرة** هذه البيانات المستقبلية على الرؤية الحالية لإدارتها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والأداء المالي المستقبلي. وعلى الرغم من أن **الجهة المصدرة** ترى أن التوقعات والتنبؤات التي تعكسها البيانات المستقبلية **للجهة المصدرة** تعتبر معقولة كما هي في تاريخ **نشرة الاكتتاب** هذه، فإن النتائج الفعلية لعمليات **الجهة المصدرة** في حال تحقق واحد أو أكثر من المخاطر أو ثبوت عدم جدية التوقعات المشار إليها، بما في ذلك تلك المخاطر التي حددها البنك، أو في حال ثبوت عدم صحة أو دقة التوقعات الواردة في **نشرة الاكتتاب** هذه، قد تختلف عما هو متوقع أو متنبأ به. إن دلالات تلك البيانات المستقبلية تنحصر بتاريخ **نشرة الاكتتاب** هذه. ومع عدم الإخلال بأية متطلبات أو شروط منصوص عليها بموجب القوانين واللوائح واجبة التطبيق، فإن **الجهة المصدرة** تخلي مسؤوليتها بشكل صريح إزاء أي التزام أو تعهد بتوزيع أي تحديثات أو تعديلات لأي من البيانات المستقبلية الواردة في **نشرة الاكتتاب** هذه بعد تاريخ هذه **النشرة** ليعكس أي تغيير في التوقعات الخاصة بتلك البيانات، أو أي تغيير في الأحداث أو الظروف أو الأوضاع التي بنيت عليها تلك البيانات المستقبلية المتوقعة.

المقاييس المالية من خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و مقاييس الأداء البديلة

تحتوي هذه النشرة على إشارات إلى بعض المقاييس من خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، بما في ذلك كفاية رأس المال، ومعدلات الرفع المالي ، ونسب أخرى معينة واردة في قسم "معلومات مالية مختارة" والمشار إليها في هذه النشرة. وتشكل جميع هذه المقاييس مقاييس أداء بديلة كما هي معرفة في المبادئ التوجيهية للهيئة الأوروبية للأوراق المالية والأسواق بخصوص مقاييس الأداء البديلة (ويشار إليها فيما بعد بـ"مقاييس الأداء البديلة").

وتعتقد المجموعة (كما هي معرفة في نشرة الاكتتاب) أن مقاييس الأداء البديلة المدرجة في النشرة توفر معلومات تكميلية مفيدة للمستثمرين ولإدارة المجموعة، حيث أنها تسهل تقييم الأداء التشغيلي والمركز المالي خلال فترات الإبلاغ المالي. ومع ذلك، ينبغي للمستثمرين أن يتنبهوا إلى أنه لا تقوم كافة الشركات باحتساب المقاييس المالية بنفس الطريقة، كمثال مقاييس الأداء البديلة التي اعتمدها المجموعة في النشرة الماثلة ، فإن هذه الأمور المالية لا يمكن أن تقارن دائماً بشكل مباشر بمقاييس الأداء المستخدمة من قبل الشركات الأخرى.

وينبغي ألا ينظر إلى مقاييس الأداء البديلة المستخدمة في هذه النشرة بمعزل عن باقي الأمور ولا ينبغي أن تُعتبر مقياساً للأداء المالي أو السيولة في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولا ينبغي اعتبار هذه المقاييس من خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بديلاً عن الإيرادات أو الأرباح أو الخسائر للفترة المعنية أو أي مقاييس أداء أخرى معتمدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما لا يمكن اعتبارها كبديل للتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أو الاستثمار أو التمويل أو أي مقياس آخر للسيولة المعتمدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ولا تشير المقاييس من خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالضرورة إلى ما إذا كانت التدفقات النقدية كافية أو متاحة لتلبية الاحتياجات النقدية، وقد لا تكون مؤشراً على النتائج الفعلية للعمليات. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا تكون مقاييس الأداء البديلة في هذه النشرة مماثلة للمقاييس الأخرى التي تحمل عنواناً مماثلاً والتي تستخدمها شركات أخرى. وتعتقد المجموعة أن صافي هامش الفائدة وغيره من المقاييس المنصوص عنها في هذه النشرة من خارج المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي مؤشرات مفيدة بشأن الأداء المالي ويستخدمها المستثمرون على نطاق واسع لمراقبة نتائج أعمال البنوك بشكل عام. ونظراً لما تتمتع به المجموعة والشركات الأخرى من حرية تقدير في تحديد هذه المقاييس وحساب المبالغ المدرجة فيها، ينبغي الحرص عند مقارنة هذه المقاييس مع المقاييس المماثلة التي تستخدمها شركات أخرى.

فهرس المحتويات

3	إقرار بالمسؤولية
4	ملاحظات هامة
8	موجز عن السندات
12	أحكام الإكتتاب والبيع
14	أحكام وشروط الإصدار
22	استخدام عوائد الإصدار
23	وصف أعمال البنك
25	نبذة عن أنشطة أعمال المجموعة واستراتيجيتها
32	الإدارة
42	الهيكل التنظيمي
43	الشركات التابعة والاستثمارات الرئيسية
46	هيكل رأس المال والاقتراض
47	توزيعات الأرباح من قبل البنك
48	معلومات مالية مختارة
52	المراجعة المالية
83	الإصدارات السابقة من قبل البنك
84	عوامل المخاطر
104	الضرائب
106	العقود الرئيسية
107	معلومات عامة
108	معلومات عن البنك وإدارته
109	البيانات المالية

موجز عن السندات

بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع.	الجهة المصدرة
صندوق بريد 95، الصفاة 13001، دولة الكويت	عنوان الجهة المصدرة
سندات دين مساندة (<i>subordinated</i>) صادرة بالدينار الكويتي تدرج في الشريحة الثانية من رأس المال (Tier 2 bonds)	نوع السندات
150 مليون دينار كويتي	أصل مبلغ الإصدار
50,000 د.ك للسند	فئات السندات
3,000 سنداً بقيمة 50,000 د.ك للسند الواحد.	عدد السندات
عشرة سنوات. ولا يجوز تمديد التاريخ النهائي لاسترداد السندات إلا بموافقة هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي وهيئة حملة السندات، مجتمعين.	مدة استحقاق السندات
200,000 دينار كويتي وبما يجاوز ذلك مبلغ 100,000 دينار كويتي ومضاعفاته.	الحد الأدنى للاكتتاب
يجوز استرداد جميع السندات أو جزء منها فقط وفقاً لاختيار البنك وذلك بعد استيفاء شروط الاسترداد (كما هي معرفة في شروط وأحكام السندات) في أي تاريخ سداد للفائدة (كما هي معرفة في شروط وأحكام السندات) يقع عند أو بعد مرور خمس سنوات من تاريخ إصدار السندات بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليها حتى (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد. ولا يجوز اعتبار وجود خيار الاسترداد على أنه تأكيد من البنك ولا احتمال متوقع لحاملي السندات بأن البنك سيمارس هذا الخيار. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للبنك ممارسة خيار الاسترداد ما لم:	خيار الاسترداد
(1) يقيم البنك باستبدال السندات برأس مال ذو جودة مماثلة أو بجودة أعلى، وأن يتم هذا الاستبدال بشروط مناسبة لوضع البنك المالي، أو	
(2) يثبت البنك أن مستوى كفاية رأس المال لدى البنك أعلى من إجمالي متطلبات رأس المال الرقابي المطبقة بعد ممارسة خيار الاسترداد. سوف يخضع التحقق من هذا الأمر لتقييم كفاية رأس مال البنك من قبل بنك الكويت المركزي.	
لا يجوز	تحويل السندات إلى أسهم
لا يوجد. لا يجوز للمستثمرين تعجيل سداد السندات (سواء أصل المبلغ أو الفوائد) إلا في حالات الإفلاس والتصفية.	خيار البيع
لقد تم تصنيف السندات غير المضمونة إئتمانياً بدرجة Baa1 كما في 20 أكتوبر 2020 من قبل وكالة التصنيف موديز	التصنيف الائتماني للسندات

السندات ذات الفائدة الثابتة: بالنسبة للسنوات الخمس الأولى التي تلي تاريخ إصدار السندات، يحدد سعر الفائدة (كما هو معرف في الشرط (3) (الفائدة)) المطبق على فترة الفائدة ذات العلاقة (كما هي معرفة في الشرط (3) (الفائدة)) بمجموع سعر الخصم (كما هو معرف في الشرط (3) (الفائدة)) السائد بتاريخ الإصدار (كما هو معرف في الشرط (3) (الفائدة)) زائد 3.25% سنوياً. أما بالنسبة للفترات اللاحقة، فيحدد سعر الفائدة المطبق على فترة الفائدة ذات العلاقة بمجموع سعر الفائدة المعاد تحديده (كما هو معرف في الشرط (3) (الفائدة)) زائد 3.25% سنوياً.

السندات ذات الفائدة المتغيرة: فائدة متغيرة تحدد بشكل نصف سنوي بتاريخ تحديد الفائدة (كما هو معرف في الشرط (3) (الفائدة)) تحتسب على أساس 3.00% فوق سعر الخصم سنوياً، شريطة ألا يتجاوز إجمالي سعر الفائدة هذا في أي حال من الأحوال سعر الفائدة المطبق على السندات ذات الفائدة الثابتة في ذلك التاريخ بالإضافة الـ 1.00% سنوياً. وتسدّد الفائدة بشكل نصف سنوي على دفعات، وبحيث يبدأ سداد هذه الفائدة بعد ستة أشهر من تاريخ إصدار السندات.

عرض استخدام عوائد السندات

سوف يستخدم البنك عوائد إصدار السندات لتعزيز الشريحة الثانية من رأس مال البنك المساند (Tier II Capital) وذلك من أجل تحسين كفاية رأس المال الخاصة بالبنك عملاً بالأطر الصادرة عن لجنة بازل (3)، و لاسترداد سندات دين مساندة للشريحة الثانية من رأس المال لدى البنك بقيمة 125 مليون دينار كويتي بالكامل وذلك في تاريخ الاسترداد الأول لها، بالإضافة إلى الأغراض العامة للبنك.

رتبة السندات

تعتبر التزامات البنك الناتجة عن هذه السندات، التزامات مباشرة وغير مشروطة وغير مضمونة ومساندة (subordinated) وذات حق رجوع محدود على البنك، وتصنف في جميع الاوقات (أ) على أنها أدنى رتبة من رتبة التزامات البنك ذات الأولوية (Bank Senior Obligations)، (ب) بنفس الرتبة مع جميع التزامات البنك من ذات الرتبة (Bank Parity Obligations) و (ج) ذات أولوية بالنسبة لجميع التزامات البنك الأدنى رتبة (Bank Junior Obligations) (وذلك كله وفقاً للتعريفات المشار إليها في الشرط 2 (رتبة السندات)). وبشكل خاص، تكون السندات تالية في الرتبة لحقوق المودعين ودائني البنك.

عدم جدوى الاستمرار

يمكن شطب السندات كلياً أو جزئياً وفقاً للشرط رقم 5 (شطب السندات في حال عدم جدوى الاستمرار) من شروط وأحكام السندات، في حال إخطار بنك الكويت المركزي البنك كتابياً بحدوث أحد الأحداث المحددة.

تتحقق الأحداث المحددة Trigger Events ، وفقاً للقواعد الرقابية المتعلقة برأس المال (كما هي معرفة في شروط وأحكام السندات) في حال (أ) صدور تعليمات للبنك من بنك الكويت المركزي بشطب السندات (كلياً أو جزئياً) لتقديره بأنه من دون هذا الشطب يعتبر البنك في حالة عدم جدوى الاستمرار، أو (ب) وجود حاجة للبنك إلى ضخ أموال في رأس ماله بشكل فوري بطريقة طارئة ، والذي من دونه يصبح البنك في حالة عدم جدوى الاستمرار كما يقرها بنك الكويت المركزي. وبعد أي شطب، يتم إلغاء حقوق السداد المتعلقة بأي حملة سندات بشكل تناسبي.

الاسترداد أو تعديل الشروط

يجوز للبنك، وفقاً للشرط رقم 4 (الاسترداد، تعديل الشروط والشراء) من أحكام وشروط الإصدار المنصوص عليها في هذه النشرة، استرداد السندات أو تعديل شروطها لأسباب تتعلق بالضرائب أو لأسباب تتعلق بكيفية احتساب رأس المال الرقابي، من بين أسباب أخرى.

وفي حالة الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بالضرائب وفقاً للشرط رقم 4(ب) من أحكام وشروط الإصدار، فإنه يجوز للبنك وفقاً لاختيار البنك (وفي حال استيفاء بعض الشروط ذات الصلة) ، (أ) استرداد جميع السندات (وليس جزءاً منها) في أي وقت شريطة قيام البنك بإرسال إخطار إلى حاملي السندات لا تقل مدته عن 30 يوماً ولا تتجاوز 60 يوماً (ويعتبر ذلك الإخطار غير قابل للإلغاء)، وبأصل المبلغ المستحق بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه حتى (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد، أو(ب) تعديل شروطها على شرط أن تصبح أو

تبقى، حسبما تكون الحال، أدوات من الشريحة الثانية من رأس المال، وذلك في حال حصول تغييرات ضريبية في دولة الكويت.

كما يجوز للبنك وفقاً لاختياره، وذلك في حال نشوء أسباب تتعلق بكيفية احتساب رأس المال الرقابي وفقاً للشرط رقم 4(ج) من أحكام وشروط الإصدار واستمرارها (وفي حال استيفاء بعض الشروط ذات الصلة)، (أ) استرداد جميع السندات (وليس جزءاً منها) وفقاً لاختياره، في أي وقت يلي إصدار السندات شريطة قيام البنك بإرسال إخطار إلى حاملي السندات لا تقل مدته عن 30 يوماً ولا تتجاوز 60 يوماً (ويعتبر ذلك الإخطار غير قابل للإلغاء)، وبأصل المبلغ بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليها حتى (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد أو (ب) تعديل شروط السندات على شرط أن تصبح أو تبقى، حسبما تكون الحال، أدوات من الشريحة الثانية من رأس المال، وذلك في حال حصول واستمرار حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال (كما هي محددة بالشرط رقم 4 (الاسترداد، تعديل الشروط والشراء).

يتم تخصيص السندات خلال 5 أيام عمل بعد فترة الإكتتاب.

الإطار الزمني للتخصيص بعد الإكتتاب

لا يجوز للبنك أو لأي طرف ذات صلة خاضع لسيطرة أو نفوذ مؤثر للبنك، شراء السندات، كما لا يجوز للبنك تمويل شراء السندات سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

قيود على المستثمرين وتمويلهم

قد يقوم البنك فور إصدار السندات أو في أي وقت لاحق، بإدراج السندات في بورصة الكويت أو في أي سوق أوراق مالية أجنبية.

إدراج السندات

685,018,518.1 دينار كويتي موزع على 6,850,185,181 سهم بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس لكل سهم كما في 30 يونيو 2020.

رأس مال البنك

لا يوجد

تقديمات عينية

الموجودات 29.271 مليار دينار كويتي
رأس المال: 652,399 مليون دينار كويتي
المطلوبات : 25.012 مليار دينار كويتي
إجمالي حقوق الملكية: 4.259 مليار دينار كويتي
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك: 3.434 مليار دينار كويتي

موجز النتائج المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2019

الموجودات: 29,680 مليار دينار كويتي
رأس المال: 685.019 مليون دينار كويتي
المطلوبات: 25,779 مليار دينار كويتي
إجمالي حقوق الملكية: 3,901 مليار دينار كويتي
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك: 3,080 مليار دينار كويتي

موجز النتائج المالية المجمعة كما في 30 يونيو 2020

شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

مدراء الإصدار المشتركين

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. (كامكو إنفست)

وكلاء الاكتتاب	شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) بنك الخليج ش.م.ك.ع. المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع. شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع. (كامكو إنفست) بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع.
الوكيل المالي ووكيل السداد	
وكيل المقاصة والإيداع	الشركة الكويتية للمقاصة، ش.م.ك. (مقفلة)
القانون الواجب التطبيق	القانون الكويتي
الاختصاص القضائي	المحاكم الكويتية
أعضاء مجلس إدارة البنك	السيد / ناصر السايير السيد / غسان الخالد السيد/ حمد الصقر السيد/ يعقوب الفليج السيد/ حمد البحر السيد/ مثنى الحمد السيد/ عماد البحر السيد/ طلال الخرافي السيد/ هيثم الخالد

أحكام الإكتتاب والبيع

اتفاقية الإكتتاب

اتفق **مدراء الإصدار المشتركين مع البنك** بموجب اتفاقية الإكتتاب المؤرخة في 18 نوفمبر 2020، وشريطة استيفاء بعض الشروط ذات الصلة، **لعرض السندات** على المكتتبين وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين المصدر وكل من مديري الإصدار بشكل مستقل إما (أ) على أساس الالتزام الكامل بالإكتتاب حيث يقوم مدير الإصدار (في حال عدم نجاحه في تأمين اكتتاب المستثمرين في السندات) بالإكتتاب في جزء متفق عليه من السندات؛ أو (ب) على أساس أن يقوم المدير ببذل أقصى جهده وفقاً للشروط والأحكام الواردة في اتفاقية الإكتتاب. ويحق **لمدراء الإصدار المشتركين ووكلاء الإكتتاب** اعتبار أنفسهم معفيين من التزاماتهم الناشئة عن اتفاقية الإكتتاب في بعض الظروف في أي وقت سابق لسداد عوائد السندات إلى البنك.

بيع السندات

وافق **مدراء الإصدار المشتركين** على الالتزام بكافة القوانين واللوائح واجبة التطبيق في دولة الكويت حيث قد يقومون بطرح أو بيع **السندات** أو توزيع **نشرة الإكتتاب**.

يتعهد **البنك** وكذلك كل من **مدراء الإصدار المشتركين** بالالتزام بكافة القوانين واللوائح واجبة التطبيق على **السندات** والتي تكون سارية في أي دولة أجنبية قد يرغبون في تسويق أو طرح أو بيع **السندات** أو توزيع **نشرة الإكتتاب** فيها، كما يلتزم **البنك ومدراء الإصدار المشتركين** بالحصول على كافة الموافقات أو التراخيص اللازمة والتي تشترطها تلك الدول بغرض القيام بأي من الأنشطة سالفه البيان بموجب القوانين واللوائح السارية في كل دولة أجنبية ذات صلة.

لا يضمن **البنك** ولا **مدراء الإصدار المشتركين** بيع **السندات** في أي وقت بشكل يتوافق مع الشروط والمتطلبات واجبة التطبيق في أي دولة أجنبية، أو وفقاً لأي إعفاء قد يمنح بموجب القوانين الواجبة التطبيق في تلك الدول، كما لا يتحملون أي مسؤولية عن تسهيل عملية البيع تلك.

إجراءات عملية الإكتتاب

تقدّم طلبات الإكتتاب **بالسندات** من خلال **وكلاء الإكتتاب**، ويكون الحد الأدنى للإكتتاب بمبلغ 200,000 دينار كويتي وبما يجاوز ذلك مبلغ 100,000 دينار كويتي ومضاعفاته. تبدأ فترة الإكتتاب **بالسندات** بعد موافقة هيئة أسواق المال على النشرة، وتنتهي خلال فترة لا تزيد عن 20 يوم عمل من تاريخ النشرة، ما لم يتم تمديد فترة الإكتتاب من قبل البنك.

ويجوز للمصدر وفقاً لإرادته المنفردة إقفال باب الإكتتاب قبل نهايته المقررة إذا تم الإكتتاب في كل وليس فقط بعض السندات، كما يجوز لها أن تقرر استمرار فترة الإكتتاب حتى نهايتها.

ويقصد بـ "يوم العمل"، أي يوم (باستثناء أيام الجمعة والسبت) وأيام العطلات الرسمية والتي تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها في دولة الكويت.

المكتتبون

يقتصر الإكتتاب بالسندات على المستثمرين المؤهلين. إن "المستثمر المؤهل" هو إما المستثمر المحترف بطبيعته (كما هو معرف في هذه النشرة) أو المستثمر المحترف المؤهل (كما هو معرف في هذه النشرة). إن "المستثمر المحترف بطبيعته" هو إما: (أ) حكومة أو هيئة عامة أو بنك مركزي أو مؤسسة دولية (على سبيل المثال، البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو صندوق النقد الدولي)، أو (ب) الأشخاص المرخص لهم من الهيئة، وغيرهم من المؤسسات المالية التي تخضع لإحدى الجهات الرقابية داخل دولة الكويت أو خارجها، أو (ج) شركة رأس مالها المدفوع مليون دينار كويتي أو ما يعادلها على الأقل. "إن المستثمر المحترف المؤهل" هو إما: (أ) مستثمر لديه تعاملات في الأوراق المالية بأحجام كبيرة وبمتوسط لا يقل عن 250,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) في كل ربع سنة على مدار السنتين السابقتين، أو (ب) مستثمر لا تقل حجم أمواله وموجوداته (بما في ذلك النقد) عن قيمة 100,000 دينار كويتي (أو ما يعادلها) لدى شخص أو أكثر مرخص لهم من قبل الهيئة لتقديم خدمات إدارة الموجودات والمحافظة. أو (ج) مستثمر يعمل أو سبق له العمل في القطاع المالي لمدة سنة على الأقل في منصب مهني محترف، يتطلب معرفة بالمعاملات أو الخدمات التي ستقدم إليه من قبل طرف آخر. لا يمكن للبنك أو لأي من شركاته التابعة والتي يمارس عليها البنك السيطرة شراء السندات كما لا يمكن له أن يمول بشكل مباشر أو غير مباشر شراء السندات.

طلبات الإكتتاب

تحرر طلبات الإكتتاب على نموذج الطلب المعد لذلك والمتوفر لدى **مدراء الإصدار المشتركين**. ويجب استيفاء بياناته كاملة وبخط مقروء وتوقيعه من مقدمه مع تعزيزه بالمستندات المطلوبة. سيقوم **مدراء الإصدار المشتركين** بتسليم إيصال إلى المكتتب بخصوص طلب الإكتتاب وقيمة الإكتتاب. ولن يتم اعتبار الإكتتاب نهائياً إلا حين إيداع قيمة الإكتتاب في الحساب الإكتتاب المخصص لإيداع مبالغ الإكتتاب بموجب الإصدار.

وتقدم طلبات إكتتاب الأفراد خلال مدة الإكتتاب ويراعى إحضار صورة عن البطاقة المدنية للمكتتب (على أن تكون البطاقة المدنية سارية المفعول).

كما تقدم طلبات إكتتاب الشركات خلال مدة الإكتتاب وتوقع من المخول بتمثيلها بعد ختمها بختم الشركة ورفق بها ما يدل على صفة المخول بتمثيل الشخص الاعتباري والتوقيع على طلب الإكتتاب، مقروناً بصورة مستخرج من السجل التجاري والرخصة التجارية (شريطة أن تكون جميعها سارية المفعول).

نسب متماثلة للإكتتاب في السندات

تقليل طلبات الاكتتاب من المكتتبيين بالسندات فقط في حال تضمنت الطلبات التزام المكتتبيين بالإكتتاب بنسب متماثلة في كل من السندات ذات الفائدة الثابتة والسندات ذات الفائدة المتغيرة.

سداد قيمة الإكتتاب

تسدد قيمة الإكتتاب بالكامل بموجب حوالة مصرفية على النحو المبين بطلب الإكتتاب. ولن يقبل السداد النقدي. ويجب استلام قيمة الإكتتاب كاملة بالحساب البنكي الغير منتج للفائدة (المفتوح من قبل أحد المديرين لإيداع مبالغ الإكتتاب) كما هو محدد في كتاب التخصيص وذلك قبل الساعة التاسعة صباحاً من اليوم الذي يتم تحديده من قبل المديرين بعد غلق فترة الإكتتاب وتخصيص السندات للمكتتبيين وإشعارهم بعدد السندات والقيمة الاسمية للسندات المخصصة لهم. سوف يتم تحويل مجموع مبالغ الإكتتاب المخصصة المودعة في الحساب البنكي (والغير منتج لفائدة) في تاريخ إصدار السندات إلى المصدر.

تخصيص السندات

يتم تخصيص السندات للمكتتبيين خلال مدة أقصاها خمسة (5) أيام عمل بعد غلق فترة الإكتتاب. ويحتفظ مدراء الإصدار المشتركين بحقهم برفض أي طلب اكتتاب أو أي جزء منه أو إلغاء الإكتتاب كلياً أو جزئياً حسبما يرونه ملائماً. ولا يلتزم مدراء الإصدار المشتركين بتباعد طريقة معينة في تخصيص السندات، سواء بالنسبة والتناسب أو بأي طريقة أخرى. وسيتم إشعار المكتتبيين بعدد السندات والقيمة الاسمية المخصصة لهم.

رد فائض مبالغ الإكتتاب

لن يكون هناك تخصيص فائض السندات للمكتتبيين. وفي حال إلغاء إصدار السندات أو عدم إتمامه لأي سبب من الأسباب، يتم إرسال إخطار مناسب بذلك إلى المكتتب وسيتم رد الأموال خلال المدة المنصوص عنها في الكتاب 11 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لعام 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. جزاء عدم سداد كامل قيمة السندات المكتتب بها

لن يتم إصدار السندات التي لم يتم سداد قيمتها بالكامل لصالح المكتتب.

ضوابط الإكتتاب الأخرى

طلبات الإكتتاب نهائية ولا يجوز الرجوع فيها لأي سبب كان ولو قبل تاريخ غلق باب الإكتتاب. كما لا يجوز للمكتتب إضافة أي شروط أو قيود إلى طلب الإكتتاب. ويجب أن يكون الإكتتاب جدياً، ويحظر الإكتتاب الصوري أو الإكتتاب بأسماء وهمية أو بغير ذلك من الطرق. ويجب تقديم الطلبات وفقاً لما ورد بنشرة الإكتتاب وطلبات الإكتتاب، وذلك قبل الموعد المحدد لغلق باب الإكتتاب. وسيتم استبعاد الطلبات المكررة، والطلبات غير المستوفاة للبيانات المطلوبة أو المخالفة للقانون، ما لم يتم تصحيحها خلال فترة الإكتتاب. وفي حال تقديم طلب الإكتتاب ممن ينوب عن المستثمر المؤهل للإكتتاب طبقاً للقوانين السارية والنظم والقواعد ذات العلاقة، تخصص السندات بإسم ذلك المكتتب الوارد إسمه بطلب الإكتتاب. ويحتفظ مدراء الإصدار المشتركين – دون الرجوع للمكتتب – بالحق في رفض أي طلب إكتتاب إذا تبين مخالفته لشروط وأحكام نشرة الإصدار أو إذا لم يستوف كافة بياناته أو إذا لم يقترن بالمستندات المبينة في نشرة الإكتتاب أو بالمستندات الأخرى التي قد يطلبها مدراء الإصدار المشتركين. وسوف يصدر مدراء الإصدار المشتركين إشعار تخصيص لكل مكتتب ثابت به عدد السندات المخصصة له وقيمتها الاسمية الواجبة السداد في التاريخ المتوقع لإصدار السندات. إن إشعارات التخصيص لا تعني أن المكتتب هو مالك السندات المخصصة له إلا بعد سداد كامل قيمتها الاسمية في التاريخ المحدد لإصدار السندات ومن ثم لا تعتبر دليلاً على ملكية السندات كما لا تكون قابلة للبيع أو التنازل أو التداول أو المبادلة أو التصرف فيها بأي شكل كان. وستعتمد الشركة الكويتية للمقاصة، ش.م.ك (مقفلة) بتسليم المكتتب الذي قام بسداد القيمة الاسمية الكاملة للسندات المكتتب بها في الموعد المحدد في حساب الإكتتاب إيصالاً يثبت ملكيته في عدد السندات التي خصصت له والممثلة بعدد محدد من السندات الممثلة بشهادة السند الشامل الذي يتم إيداعه لدى الشركة الكويتية للمقاصة، ش.م.ك (مقفلة) في تاريخ الإصدار والذي يمثل العدد الكامل من السندات الفردية بقيمة 50,000 د.ك (خمسون ألف دينار كويتي) لكل سند (ولمزيد من التفاصيل يرجى مراجعة موجز أحكام السندات الممثلة في شكل السند الشامل).

أحكام وشروط الإصدار

فيما يلي أحكام وشروط السندات التي ستدون خلف كل سند، والتي سيتم تعديلها وتعبيته البيانات فيها

تمت الموافقة على إصدار السندات بموجب قرارات صادرة عن الجمعية العمومية لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") بتاريخ 7 مارس 2020 وقرارات صادرة عن مجلس إدارة البنك بتاريخ 31 أغسطس 2020. كما تم الحصول على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي بتاريخ 5 أكتوبر 2020 لإصدار السندات وموافقة بنك الكويت المركزي النهائية بتاريخ 5 نوفمبر 2020، وكذلك موافقة هيئة أسواق المال في دولة الكويت بتاريخ 7 أكتوبر 2020. كما وافقت هيئة أسواق المال بتاريخ 25 أكتوبر 2020 على بنود نشرة الاكتتاب بشأن إصدار السندات.

تخضع هذه السندات لأحكام التعهد الخاص بالحقوق المباشرة المؤرخ في 18 نوفمبر 2020 كما هي صادرة عن البنك والوكالة المالية ووكالة في السداد المؤرخة في 18 نوفمبر 2020 (ويشار إليها بعبارة "اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد") المبرمة بين البنك كجهة مصدرة والبنك بصفته الوكيل المالي ووكيل السداد الرئيسي (ويشار إليه بعبارة "الوكيل المالي") ويتضمن هذا المصطلح خفاء الوكيل المالي المذكور بموجب اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد) وأي طرف آخر يتم تعيينه كوكيل سداد وفقاً لما نصت عليه هذه النشرة (ويشار إلى هؤلاء الوكلاء مجتمعين في هذه الأحكام والشروط بعبارة "وكيل"/ "وكلاء السداد") وذلك بشأن أصل المبالغ للسندات والفوائد التي يتم سدادها فيما يتعلق بالسندات. وتتوفر نسخ من اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد والتعهد الخاص بالحقوق المباشرة للاطلاع عليها في المكاتب المحددة والخاصة بالوكيل المالي ووكيل السداد وفقاً لما هو مبين أدناه. ويلتزم حملة السندات المسجلون (ويشار إليهم بعبارة "حملة السندات") بكافة الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد، كما يعتبر حملة السندات ملتزمون بكافة الأحكام الواردة في اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد وقد أخطروا بكافة أحكامها. تم تعيين الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة) كأمين السجلات (ويشار إليها فيما بعد بعبارة "أمين السجلات") ووكيل المقاصة (ويشار إليه فيما بعد بعبارة "وكيل المقاصة") وقد تقوم الجهة المصدرة باستبدالها من حين لآخر.

1. شكل وفئات وملكية السندات

- (أ) تصدر السندات مسجلة، ومن دون قسائم، وذلك بفئات محددة بقيمة 50,000 د.ك.
- (ب) سيتم إصدار شهادات بالسندات لصالح حملة السندات وذلك فيما يتعلق بحقهم المسجل في السندات. سيتم ترقيم الشهادات بشكل متسلسل وسيتم تسجيل الرقم على الشهادة ذات الصلة وعلى سجل حملة السندات. ويعمل البنك على أن يبقى السجل في حفظ أمين السجلات.
- (ج) تنتقل ملكية السندات بتسجيلها فقط في سجل حملة السندات لدى أمين السجلات. وسوف تحتفظ الجهة المصدرة بالسجل في مكتب محدد لدى أمين السجلات. ولا يجوز لأي من حاملي السندات نقل ملكية أي سند خلال فترة الخمسة عشرة (15) يوماً التي تنتهي في تاريخ استحقاق أي مبلغ أساسي أو فائدة على ذلك السند. ستتم كافة عمليات تحويل السندات والقيود في سجل حملة السندات وفقاً للتعليمات ذات الصلة بتحويل السندات، التي تتفق مع أحكام القانون الكويتي، والمعمول بها لدى أمين السجلات ووكيل المقاصة، علماً بأنه يجوز لأمين السجلات ووكيل المقاصة تغيير التعليمات دون إخطار مسبق. ويعتبر السجل لدى أمين السجلات دليلاً على الملكية المطلقة للسندات. وفي هذه الشروط، فإن كلمة "حامل السند" تعني الشخص المسجل باسمه السند في سجل حملة السندات الذي يحتفظ به أمين السجلات. وسوف يعامل حامل السند المسجل (باستثناء الحالات المقررة بموجب القانون أو هذه الشروط) كمالك مطلق لكافة الأغراض (سواء تجاوز ذلك السند تاريخ الاستحقاق أم لا، وبغض النظر عن أي إخطار بالملكية أو الاحتفاظ بها كإمانة أو امتلاك حصص فيها أو أي ملاحظة خطية تسجل على الشهادة، أو أي إخطار بفقده أو سرقة السند)، ولن يتحمل أي شخص مسؤولية معاملة حامل السند المسجل وفقاً لهذا الأساس.

2. رتبة السندات

بالرغم من أي أحكام أخرى مخالفة تضمنتها هذه الشروط، تشكل السندات التزامات مباشرة وغير مشروطة وغير مضمونة ومساندة (Subordinated) في ذمة البنك وذات حق رجوع محدود على البنك وتكون في جميع الأوقات متساوية من حيث الرتبة فيما بينها.

إن مطالبات حاملي السندات في مواجهة البنك والمتعلقة بالسندات، تصنف وسوف تصنف في جميع الأوقات:

- (أ) على أنها أدنى رتبة من جميع التزامات البنك الأخرى ذات الأولوية (Senior Obligations)
- (ب) بنفس الرتبة مع جميع التزامات البنك الأخرى من ذات الرتبة (Parity Obligations)
- (ج) ذات أولوية بالنسبة لجميع التزامات البنك الأدنى رتبة (Junior Obligations)

وتجنباً لأي غموض في هذا المجال، تكون الالتزامات الناتجة عن السندات تالية في الرتبة إلى حقوق المدعين ودائني البنك.

في هذه الشروط:

"التزامات البنك الأدنى رتبة" تعني حقوق ومطالبات جميع مساهمي البنك وأي التزامات سداد أخرى على البنك متعلقة بالشريحة الأولى لرأس المال (Tier 1 Capital)، وأي التزامات سداد أخرى مساندة حالية أو مستقبلية (إن وجدت) على البنك والتي هي أقل من رتبة السندات أو يتم النص صراحة على أنها ذات رتبة أدنى من رتبة السندات.

"التزامات البنك من الرتبة ذاتها" تعني جميع التزامات السداد المساندة الأخرى على البنك (إن وجدت) سواء كانت حالية أو مستقبلية والتي تكون بنفس رتبة السندات أو يتم النص صراحةً على اعتبارها من ذات الرتبة.

"التزامات البنك ذات الأولوية" تعني جميع التزامات السداد الخاصة بالبنك بخلاف التزامات البنك من الرتبة ذاتها والتزامات البنك الأدنى رتبة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الالتزامات ذات الأولوية/الامتياز طبقاً لأحكام القانون.

"رأس المال من الشريحة الأولى" (Tier 1 Capital) يعني تلك الشريحة من رأس المال المؤهلة لتكون (أو التي كانت سوف تؤهل كذلك في حال عدم وجود أي تقييد على مبلغ رأس المال هذا)، كشريحة أولى من رأس المال التي وافقت الجهة الرقابية على اعتبارها من ضمن هذه الشريحة (وفقاً لمتطلبات رأس المال المنصوص عليها في الشرط 4 (الاسترداد، تعديل الشروط والشراء) أدناه).

سوف يتم إطفاء قيمة السندات المتبقية والمحسوبة في رأس المال الرقابي لدى البنك في السنوات الخمس (5) الأخيرة قبل تاريخ الاستحقاق بطريقة القسط الثابت سنوياً.

3. الفائدة

(أ) تستحق على السندات فائدة سنوية وفقاً لسعر الفائدة (المحدد أدناه) ("سعر الفائدة") اعتباراً من تاريخ 18 نوفمبر 2020 شاملة ذلك التاريخ ("تاريخ الإصدار") وتدفع بشكل نصف سنوي على دفعات في نهاية مدة الفائدة بتاريخ 18 مايو و18 نوفمبر من كل سنة (ويشار إلى كل تاريخ من هذه التواريخ بعبارة "تاريخ سداد الفائدة")، ويستحق سداد أول دفعة من الفائدة بتاريخ 18 مايو 2021. ويشار فيما يلي إلى كل فترة تبدأ بتاريخ الإصدار أو في أي تاريخ سداد للفائدة وتنتهي بتاريخ سداد الفائدة التالي بـ "مدة الفائدة". وسوف يتوقف احتساب الفائدة على السندات في تاريخ استحقاق استردادها، ما لم يتم احتجاز أصل المبلغ للسندات بطريقة غير صحيحة أو تم رفضها عند تقديمها (أو في حال حصول إخلال يتعلق بالسداد). وفي مثل هذه الحالة، يستمر استحقاق الفائدة لكامل المدة باستثناء التاريخ الذي يتم فيه تقديمه السندات وسداد قيمتها المستحقة بالكامل أو لغاية اليوم السابع بعد إرسال إخطار رسمي إلى حامل السند (سواء بموجب الشرط (الإخطارات) 14 أو بشكل مستقل) يذكر فيه بأنه سوف يتم سداد السندات إذا تم تقديمها مرةً أخرى بالشكل المطلوب، أيهما يحل أولاً، على أن يجري هذا السداد فعلاً عند التقديم اللاحق لتلك السندات بالشكل المطلوب.

(ب) تحتسب الفائدة التي تدفع بشكل نصف سنوي عن كل سند بضرب أصل المبلغ للسند بسعر الفائدة وقسمة الناتج على اثنين.
(ج) باستثناء ما تم بيانه في الشرط 3(ب)، في حال وجود ضرورة لاحتساب سعر الفائدة بشأن أي سند لفترة تقل عن ستة أشهر، تحتسب هذه الفائدة على أساس أن السنة تتكون من 365 يوماً.

(د) (سوف يظهر هذا البند فقط في أحكام وشروط السندات ذات الفائدة المتغيرة). سوف يتم تحديد سعر الفائدة المطبق على فترة الفائدة ذات العلاقة بشكل نصف سنوي ومن قبل الوكيل المالي وذلك قبل تاريخ بدء فترة الفائدة ذات العلاقة بيومي عمل ("تاريخ تحديد الفائدة"). ويحدد سعر الفائدة بمجموع سعر الخصم المحدد من قبل بنك الكويت المركزي والنافذ عند الساعة 12:00 ظهراً بتوقيت دولة الكويت في تاريخ تحديد الفائدة و 3.00% بالمائة سنوياً، شريطة ألا يتجاوز مجموع سعر الفائدة هذا في أي وقت من الأوقات سعر الفائدة (كما هو معزف في اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد) المطبق على السندات ذات الفائدة الثابتة في ذلك الوقت بالإضافة إلى 1.00% سنوياً. وفي حالة تعذر تحديد سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي في تاريخ تحديد الفائدة، فيؤخذ بأحدث سعر خصم تم تحديده من قبل الوكيل المالي في أي من تواريخ تحديد الفائدة السابقة.

(هـ) (سوف يظهر هذا البند فقط في الشروط والأحكام الخاصة بالسندات ذات الفائدة الثابتة) يحدد سعر الفائدة المطبق على فترة الفائدة ذات العلاقة بالنسبة للسنوات الخمس (5) الأولى من تاريخ إصدار السندات بمجموع سعر الخصم السائد بتاريخ الإصدار زائد 3.25% بالمائة سنوياً. أما بالنسبة للفترات اللاحقة فسوف يحدد سعر الفائدة المطبق على فترة الفائدة المعنية بمجموع سعر الفائدة المعاد تحديده و3.25% بالمائة سنوياً.

(و) تسدد الفائدة عن كل سند لحامل السند المسجل ذي صلة، مع مراعاة الشرط 6 (السداد) والشرط 10 (سقوط الحق بالتقادم) والتقييد بما ورد بهما، شريطة أن لا يصادف تاريخ الاستحقاق لاسترداد أي سند 18 نوفمبر 2030 (نتيجة لأسباب أخرى غير تلك الناتجة عن تطبيق الفقرة (د) من الشرط 6 (السداد))، أو أن لا يتم حجز أو رفض سداد أصل المبلغ لأي سند عن طريق الخطأ، إذ أنه سيتم عندها سداد الفائدة المستحقة عن ذلك السند بتاريخ 18 نوفمبر السابق، وتشمل المدة ذلك التاريخ) أو 18 مايو (حسب ما تكون عليه الحال)، وذلك مقابل تقديم ذلك السند وقبض قيمته أو تسليمه (حسب ما تكون عليه الحال).
في هذه الشروط:

"يوم العمل" يعني اليوم (باستثناء يوم الجمعة أو يوم السبت) الذي لا يكون يوم عطلة رسمية والذي تكون فيه البنوك مفتوحة لممارسة أعمالها في دولة الكويت.

"سعر الخصم" يعني السعر الذي يتم عرضه على مؤسسة إيداع مؤهلة في دولة الكويت مقابل اقتراض الأموال لفترة قصيرة من الجهة الرقابية وذلك على النحو المبين (أ) في صفحة الجهة الرقابية على صفحة نظام رويترز (رمز CBKK كـ DISC RATE) أو (ب) في أي صفحة أخرى تحل محل صفحة رويترز لأغراض عرض هذه المعلومات أو (ج) إذا توقفت تلك الخدمة عن عرض هذه المعلومات، فعلى الصفحة التي تعرض هذه المعلومات من خلال أي موقع يقدم خدمات مماثلة.

"الجهة الرقابية" تعني بنك الكويت المركزي و/أو أي كيان آخر يخلف بنك الكويت المركزي ويحل مكانه وتكون مهمته الأساسية ممارسة سلطة الرقابة المصرفية على البنك في دولة الكويت.

(سوف يظهر هذا البند فقط في الشروط والأحكام الخاصة بالسندات ذات الفائدة الثابتة) "سعر الفائدة المعاد تحديده" يعني سعر الخصم السائد عند الساعة 12:00 ظهراً بتوقيت الكويت في التاريخ الذي يقع بعد خمس سنوات من تاريخ الإصدار. وفي حالة تعذر تحديد سعر الخصم الذي يحدده بنك الكويت المركزي في ذلك التاريخ، فيؤخذ بأحدث سعر خصم يتم تحديده من قبل الجهة الرقابية.

لا تتضمن السندات أي أحكام تسمح بتعديلها بشكلٍ قد يزيد من قيمتها. كما أنها لا تتضمن أية شروط تشجيعية للسداد المبكر.

4. الاسترداد، تعديل الشروط والشراء

(أ) الاسترداد النهائي

ما لم يتم استردادها أو شراؤها وإلغاؤها مسبقاً، سوف يقوم البنك باسترداد السندات بمبلغها الأصلي وذلك بتاريخ 18 نوفمبر 2030 ("تاريخ الاستحقاق") ولا يجوز تمديد تاريخ الاستحقاق إلا بموافقة هيئة أسواق المال والجهة الرقابية وهيئة حملة السندات (كما هي معرفة في الشرط 13 (هيئة حملة السندات) أدناه) مجتمعين. ولا يحق لحاملي السندات استرداد السندات قبل تاريخ الاستحقاق.

(ب) الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بالضريبة

في حال تبين للبنك أنه سيتوجب عليه عند حلول موعد سداد الدفعة التالية المستحقة على السندات - ولأسباب خارجة عن سيطرته - سداد أي مبالغ إضافية بموجب الشرط 7 (الضرائب) فإنه يجوز للبنك في تلك الحالة ووفقاً لتقديره المنفرد، وبعد إرساله إخطاراً لحاملي السندات لا تقل مدته عن ثلاثين (30) يوماً ولا تزيد عن ستين (60) يوماً وفقاً لأحكام الشرط 14 (الإخطارات) (ويكون هذا الإخطار نهائياً ويجب أن يحدد التاريخ المحدد للاسترداد أو تعديل الشروط (حسبما تكون الحال)) ومع مراعاة شروط الاسترداد، (أ) أن يسترد جميع السندات (وليس جزءاً منها) بمبلغها الأصلي المستحق بالإضافة إلى الفائدة المترتبة عليها لغاية (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد، أو (ب) تعديل شروط السندات لتصبح أدوات من الشريحة الثانية من رأس مال البنك أو تبقى كذلك (حسبما تكون الحال) على أنه لا يمكن إرسال إخطار بهذا الاسترداد في الحالات التالية:

(1) قبل تسعين (90) يوماً من التاريخ الذي يتوجب فيه على البنك إجراء ذلك الاقتطاع، أو الذي كان يتوجب فيه على البنك إجراء ذلك الخصم أو الحجز وذلك في حال استحققت دفعة على البنك فيما يتعلق بالسندات؛

(2) ما لم يتم البنك ولحين قيامه بتسليم أو العمل على تسليم ما يلي إلى الوكيل المالي: (أ) نسخة عن رأي مستشار ضريبي مستقل معترف به يفيد بأنه قد تم اقتطاع أو خصم أو حجز أي مبلغ على النحو المبين في الشرط 4(ب)(1) أعلاه، و (ب) نسخة عن شهادة موقعة من قبل اثنين من مديري البنك تفيد بأنه (أ) قد تم اقتطاع أو خصم أو حجز أي مبلغ على النحو المبين في الشرط 4(ب)(1) أعلاه ودون أن يتمكن البنك من تجنبه، وفقاً لما تكون عليه الحال، عن طريق اتخاذ الإجراءات المعقولة المتاحة له، و (ب) أنه قد تم الالتزام بكافة الشروط المسبقة لاسترداد السندات بموجب هذا الشرط 4(ب) (باستثناء الإخطار بالسداد المبين أعلاه). ويحق للوكيل المالي اعتبار الرأي والشهادة المذكورين أعلاه، وبدون إجراء أي تدقيق إضافي، دليلاً كافياً على استيفاء الشروط المسبقة المبينة أعلاه، وبحيث يعتبر في هذه الحالة الرأي والشهادة نهائياً وملزماً لحاملي السندات.

(ج) الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بكيفية احتساب رأس المال الرقابي

يجوز للبنك، عند حصول أو استمرار أي حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال في أي وقت لاحق لتاريخ إصدار السندات، ومع مراعاة شروط الاسترداد، إرسال إخطار كتابي مسبق لا تقل مدته عن ثلاثين (30) يوماً ولا تزيد عن ستين (60) يوماً إلى حاملي السندات وفقاً للشرط 14 (الإخطارات) (ويكون هذا الإخطار نهائياً ويجب أن يتضمن تاريخاً محدداً للاسترداد، أو التعديل حسبما تكون الحال)، (أ) استرداد كامل السندات ولكن ليس جزءاً منها، بمبلغها الأصلي بالإضافة إلى الفائدة المترتبة لغاية (ولكن باستثناء) التاريخ المحدد للاسترداد أو (ب) تعديل شروط السندات لتصبح أدوات من الشريحة الثانية من رأس مال البنك أو تبقى كذلك (حسبما تكون الحال). ويتوجب على البنك قبل إرسال أي إخطار بالاسترداد أو بالتعديل بناء على هذا الشرط 4(ج)، أن يسلم أو أن يعمل على تسليم الوكيل المالي نسخة عن شهادة موقعة من قبل اثنين من مديري البنك تفيد (أ) بأنه تم استيفاء كل من المتطلبات أو الظروف ذات الصلة المشار إليها في هذا الشرط 4(ج) (باستثناء الإخطار بالاسترداد المشار إليه أعلاه) و(ب) أن حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال قد طرأت ولا زالت قائمة في تاريخ الشهادة. ويحق للوكيل المالي في هذه الحالة اعتبار هذه الشهادة، وبدون إجراء أي استفسار أو تدقيق إضافي، دليلاً كافياً على استيفاء الشروط المسبقة المبينة أعلاه، وبحيث تعتبر الشهادة في هذه الحالة نهائية وملزمة لحاملي السندات.

في هذه الشروط:

"تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بمتطلبات رأس المال" تعني أي متطلبات منصوص عليها في القواعد الرقابية المتعلقة بكفاية رأس المال المطلوب والمطبقة على البنك من وقت لآخر، بما في ذلك القواعد والأحكام الانتقالية والإعفاءات الممنوحة في هذا الخصوص.

"حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال" تعني الحالة التي يتم فيها إبلاغ البنك خطياً من قبل الجهة الرقابية بما يفيد بأن السندات لم تعد قابلة للتصنيف (كلياً أو جزئياً) من ضمن الشريحة الثانية من رأس مال البنك (Tier 2 Capital) لغرض القواعد الرقابية. وإذا تعذر التصنيف نتيجة لأي قيد يحد من مبلغ رأس المال المطبق على البنك، فإن ذلك لن يشكل حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال.

"القواعد الرقابية" تعني في أي وقت، القواعد والمتطلبات والتوجيهات والسياسات المطبقة على البنك والمتعلقة بكفاية رأس المال والمعمول بها في حينه في دولة الكويت، بما في ذلك تلك الصادرة عن الجهة الرقابية.

"مديري البنك" يعني أعضاء مجلس الإدارة للبنك والذين يتكوّن منهم مجلس إدارته من وقت لآخر.

"شروط الاسترداد" تعني الشروط التالية والتي يجب استيفاؤها وتحققها من أجل استرداد السندات بموجب هذا الشرط 4 (الاسترداد، تعديل الشروط والشراء):

- (1) الموافقة المسبقة من الجهة الرقابية.
 - (2) أن يكون البنك أو يصبح (حسب ما تكون عليه الحال)، عند إرسال إخطار الاسترداد المعني، وفوراً بعد أي استرداد- ملتزماً ومستوفياً لشروط تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بمتطلبات رأس المال.
 - (3) و(بالنسبة للشرطين 4(ب) أو 4(ج) فقط)، وجوب أن يكون السبب الذي يعطي البنك الحق في ممارسة حقه في الاسترداد مرده تغيير في القانون أو في الممارسات أو القواعد المنشورة (بما في ذلك بالنسبة للشرط 4(ج)، تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بمتطلبات رأس المال) في دولة الكويت أو، بالنسبة للشرط 4(ب) لدولة الكويت أو أي جهة سياسية أو أي سلطة تابعة لها أو فيها، يكون لها سلطة فرض الضرائب أو تغيير تفسير ذلك القانون أو الممارسات أو القواعد المنشورة، من قبل أي محكمة أو سلطة مخوّلة للقيام بذلك، وبحيث يصبح التغيير، أو يمكن أن يصبح نافذاً بتاريخ الإصدار أو بعده.
- (باستثناء الحالات التي لا تتطلب فيها الجهة الرقابية استيفاء ذلك، بالنسبة للفقرتين (أ) و (ب) أعلاه، فقط).
- "الشريحة الثانية من رأس المال" تعني تلك الشريحة من رأس المال المؤهلة لتكون (أو التي كانت سوف تؤهل لتكون كذلك في حال عدم وجود أي تقييد منطبق على مبلغ رأس المال هذا) شريحة ثانية من رأس المال بموافقة الجهة الرقابية ووفقاً للقواعد الرقابية.

(د) خيار الاسترداد

يجوز للبنك، في أي تاريخ سداد للفائدة يقع عند أو بعد انقضاء فترة خمس (5) سنوات من تاريخ الإصدار، ومع مراعاة شروط الاسترداد وشريطة قيامه بإرسال إخطار كتابي مسبق لحاملي السندات لا تقل مدته عن ثلاثين (30) يوماً ولا تزيد عن ستين (60) يوماً وفقاً للشرط 14 (الاحتمالات) على أن يكون هذا الإخطار نهائياً وأن يتضمن التاريخ المحدد للاسترداد، استرداد كل أو جزء من السندات وفقاً لهذه الشروط بمبلغها الأصلي بالإضافة إلى الفائدة المترتبة، لغاية (ولكن باستثناء) تاريخ الاسترداد ("خيار الاسترداد"). لا يؤكد البنك كما أنه لا يوحي بأنه سيقوم بممارسة خيار الاسترداد. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للبنك ممارسة خيار الاسترداد ما لم:

- (1) يقيم البنك باستبدال السندات التي ينوي استردادها على هذا النحو، برأس مال بالجودة ذاتها أو بجودة أعلى منها، وأن يتم هذا الاستبدال بشروط مناسبة لقدرة البنك المالية، أو
 - (2) يثبت البنك أن مستوى كفاية رأس المال لدى البنك هو أعلى من متطلبات رأس المال الرقابي المطبقة بعد ممارسة خيار الاسترداد. وإن التحق من هذا الأمر يخضع لتقييم كفاية رأس مال البنك من قبل الجهة الرقابية.
- يلتزم البنك، وقبل إرسال أي إخطار استرداد بناء على هذا الشرط 4(د)، بأن يسلم أو أن يعمل على تسليم الوكيل المالي نسخة عن شهادة موقعة من قبل اثنين من مديري البنك، تفيد بأنه قد تم استيفاء كافة المتطلبات أو تحقق الظروف ذات الصلة المشار إليها أعلاه في هذا الشرط 4(د) (باستثناء الإخطار بالاسترداد المفصل أعلاه). ويحق للوكيل المالي اعتماد هذه الشهادة، بدون إجراء أي استفسار أو تدقيق إضافي كدليل كاف على استيفاء الشروط المسبقة المبينة أعلاه، بحيث تعتبر هذه الشهادة نهائية وملزمة لحاملي السندات.

وفي حال استرداد السندات بشكل جزئي في أي وقت وفقاً لهذا الشرط 4(د) (خيار الاسترداد)، فإنه يتم اختيار السندات التي سيتم استردادها عن طريق سحب بالقرعة في المكان الذي يحدده البنك ووفقاً للإجراءات التي يراها البنك مناسبة، مع مراعاة الالتزام بالقانون المطبق وقواعد كل هيئة إدراج، أو سوق مالي و/أو نظام عرض أسعار (إن وجد) تكون بموجبها السندات قد سجلت للإدراج، أو للتداول و/أو لعرض الأسعار. ويجب أن يحدّد الإخطار المرسل لحاملي السندات والمشار إليه أعلاه، الأرقام التسلسلية للسندات التي سيتم استردادها على هذا النحو.

(ذ) شراء السندات

يجوز للبنك أو لأي من الشركات التابعة له، بعد الحصول على موافقة مسبقة من الجهة الرقابية، شراء السندات بأي سعر في السوق المفتوح أو بأي طريقة أخرى.

(ر) إلغاء السندات

يتم إلغاء كافة السندات التي يتم استردادها أو شرائها من قبل البنك أو أي من الشركات التابعة للبنك، بموجب الفقرات (أ) إلى (د) أعلاه، ولا يجوز إعادة بيعها أو إعادة إصدارها.

5. شطب السندات في حالة عدم جدوى الإستمرار

(أ) يجب على البنك عند حدوث حالة عدم جدوى الاستمرار، إخطار حاملي السندات بذلك، في يوم العمل الثالث بعد حدوث حالة عدم جدوى الاستمرار هذه، وذلك وفقاً للشرط 14 (الاحتمالات) ("إخطار عدم الجدوى"). عند إرسال هذا الإخطار بحدوث حالة عدم جدوى الاستمرار، سوف يتم شطب السندات في تاريخ الشطب الناشئ عن حالة عدم جدوى الاستمرار.

(ب) يجب على البنك، في حالة إجراء شطب كلي أو جزئي لأي أدوات أخرى تحتسب من ضمن الشريعة الثانية لرأس المال، وذلك نتيجة لحدوث حالة عدم جدوى أو أي حالة مماثلة، إخطار حاملي السندات بذلك وفقاً للشرط 14 (الإخطارات)، بحيث يتم عندها شطب السندات بالتناسب مع، وفي الوقت ذاته الذي يجري فيه شطب، تلك الأدوات الأخرى من الشريعة الثانية لرأس المال. في هذا الشرط رقم 5 (شطب السندات في حالة عدم جدوى الاستمرار):

"حالة عدم جدوى الاستمرار" تعني أن الجهة الرقابية قد قامت بإخطار البنك خطياً بأنها قررت أن الأحداث المحددة **Trigger Event** قد وقعت.

"تاريخ الشطب الناشئ عن حالة عدم جدوى الاستمرار" يعني التاريخ الذي سيجري فيه شطب السندات على النحو المحدد في الإخطار بعدم الجدوى، على أن لا يتجاوز هذا التاريخ عشرة (10) أيام عمل بعد تاريخ الإخطار بعدم الجدوى.

يعتبر أن هنالك "أحداثاً محددة" **Trigger Event** قد وقعت في حالة حدوث أي من الحالتين التاليتين، وذلك وفقاً للقواعد الرقابية:

(1) صدور تعليمات للبنك من الجهة الرقابية بشطب هذه الأدوات بشكل كامل أو بشكل جزئي، والتي في حال عدم شطبها، يصبح البنك برأي الجهة الرقابية في حالة عدم جدوى الاستمرار، أو

(2) وجود حاجة للبنك إلى ضخ أموال في رأس ماله بشكل عاجل (Emergency Intervention)، والذي من دونه يصبح البنك في حالة عدم جدوى الاستمرار كما يتم تحديدها من قبل الجهة الرقابية.

"أدوات من الشريعة الثانية لرأس المال" تعني أي سندات (بخلاف السندات موضوع نشرة الاكتتاب هذه) صادرة بشكل مباشر أو غير مباشر عن البنك أو أي التزامات أخرى للبنك تكون: (أ) مصنفة في وقت إصدارها أو تصبح مصنفة في أي وقت لاحق، كلياً أو جزئياً، كشريحة ثانية في رأس مال البنك، و (ب) قابلة للشطب بشكل جزئي أو كلي سواء بموجب أحكامها أو بموجب القانون، عند حدوث أو كنتيجة لحالة عدم جدوى الاستمرار أو حدوث أي حالة مماثلة.

"الشطب" يعني:

(1) إلغاء السندات (في حالة الشطب الكلي) أو الشطب الجزئي بالتناسب (في حالة الشطب الجزئي) حسبما يقرره البنك ووفقاً للقواعد الرقابية النافذة في حينه؛

(2) وأن كافة حقوق أي حامل للسندات في الحصول على أي مبالغ ناتجة عن السندات (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي مبالغ ناشئة نتيجة لحالة إخلال أو تكون مستحقة وموجبة السداد عند حدوث حالة إخلال) ووفقاً لما تكون عليه الحال، سوف تلغى أو تخفض بالتناسب بين حاملي السندات، وفي كل حالة، لن تتم إعادتها في أي ظروف بغض النظر عما إذا كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وواجبة السداد قبل تاريخ الإخطار بعدم الجدوى أو تاريخ الشطب الناشئ عن حالة عدم جدوى الاستمرار وحتى لو لم تعد حالة عدم الجدوى الإستمرار قائمة.

وتجنباً للغموض، فإنه اعتباراً من تاريخ أي تخفيض للسندات بناء على هذا الشرط 5 (شطب السندات في حالة عدم جدوى الاستمرار) (أ) تفسر الإشارات في هذه الشروط إلى "المبلغ الاسمي" أو "المبلغ الاسمي المستحق" للسندات تبعاً لذلك، و(ب) سوف يتم إلغاء المبلغ الاسمي الذي تم شطبه على النحو المذكور وسوف يستمر استحقاق الفائدة فقط على المبلغ الاسمي المستحق بعد الشطب و(ج) لا يجوز رد المبلغ الاسمي الذي تم شطبه على النحو المذكور في أي ظروف، حتى في حال زوال حالة عدم جدوى الاستمرار.

إن أي شطب للسندات على هذا النحو لن يشكل حالة إخلال. ويقر حاملو السندات بأنه لن يكون بإمكانهم الرجوع على الجهة الرقابية بشأن أي قرار صادر من قبل هذه الجهة الرقابية فيما يتعلق بحدوث حالة عدم جدوى الاستمرار، ولن يصار إلى سداد أي تعويض آخر إلى حاملي السندات نتيجة لمثل هذا الشطب.

إن نية البنك في الوقت الحالي أن يتم شطب السندات (أ) عندما تمتص الأسهم العادية للبنك الخسائر (في إطار ما تسمح به القرارات ذات الصلة المطبقة على البنك في ذلك الوقت) ولم تبلغ الجهة الرقابية البنك خطياً بأنه قد تمت معالجة حالة عدم جدوى الاستمرار نتيجة لامتناع الخسائر؛ (ب) شطب بشكل كلي أو جزئي، لأي من التزامات البنك الخاصة بالشريحة الأولى من رأس المال أو أي أوراق مالية أو أدوات أخرى مرتبطة بالتزامات البنك المتعلقة بالشريحة الأولى من رأس المال و(ج) في وقت واحد وبالتناسب مع شطب أي من التزامات البنك الأخرى المتعلقة بالشريحة الثانية من رأس المال أو أي أدوات أخرى مرتبطة بالتزامات البنك الأخرى المتعلقة بالشريحة الثانية لرأس المال. ولكن، يمكن للبنك، وبارادته المنفردة أو إذا كان ذلك متوجباً وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بمتطلبات رأس المال، أن لا يطبق هذه السياسة.

6. السداد

(أ) يتم سداد أصل المبلغ للسندات والفوائد التي يتم سدادها فيما يتعلق بالسندات لحامل السند المسجل في المكتب المحدد للوكيل المالي، أو في مقر أي وكيل سداد آخر بناءً على اختيار حامل السند. ويتم سداد تلك الدفعات عن طريق التحويل إلى حساب بنكي خاص بالطرف المسدد إليه، أو بموجب شيك مسحوب على بنك مرخص في مدينة الكويت، وفي كافة الأحوال مع مراعاة أية قوانين أو لوائح مالية محلية أو غيرها واجبة التطبيق على سداد تلك الدفعات، ومع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في الشرط رقم 7 (الضرائب).

(ب) تحتفظ الجهة المصدرة بالحق في القيام بأي وقت بتعديل أو إنهاء تعيين الوكيل المالي أو أي وكيل سداد أو تعيين وكلاء سداد إضافيين أو آخرين في أي وقت، أو القيام بكل الإجراءات. وسوف يتم نشر إخطار بإجراء أي تغيير للوكيل المالي، أو أي تغيير في وكلاء السداد أو إضافة إليهم، أو أي تغيير في مكاتبهم المحددة وذلك وفقاً للشرط رقم 14 (الإخطارات).

(ج) يتعين تقديم السندات للاسترداد إلا إذا رأى وكيل السداد غير ذلك.

(د) إذا كان تاريخ استحقاق سداد أي دفعة من المبلغ الإسمي أو الفائدة فيما يتعلق بأي سند لا يصادف يوم عمل في أي مكان من المقرر أن يتم فيه السداد، فإنه لا يحق لحامل ذلك السند استلام تلك الدفعة المستحقة في ذلك المكان المحدد للسداد حتى يوم العمل التالي ولا يستحق له أية فائدة إضافية أو أي مبلغ آخر نظير ذلك التأخير.

ويقصد بـ **"يوم العمل"** في هذه الفقرة وفي الفقرة 8 (حالات الإخلال) أي يوم تفتح فيه البنوك لممارسة أنشطتها في المكان المحدد للسداد، وفي حال كان السداد سيتم عن طريق تحويل إلى حساب بنكي وفقاً لما هو مشار إليه في الفقرة (أ) أعلاه، يقصد بيوم العمل اليوم الذي يتم فيه تنفيذ عمليات العملات الأجنبية في كل من مدينة الكويت والمكان المحدد للسداد.

7. الضرائب

سيقوم **البنك** بسداد كافة دفعات أصل المبلغ والفوائد دون حجز أو اقتطاع لحساب أية ضرائب أو رسوم أو تكاليف حالية أو مستقبلية أياً كانت طبيعتها (**"الضرائب"**) تفرض أو تقرّر أو تحصلّ في دولة الكويت أو في أي سلطة سياسية أو أي سلطة فيها تملك سلطة فرض الضرائب، إلا إذا كان مثل ذلك الإقتطاع أو الحجز أو التقرير أو التحصيل مفروضاً بحكم القانون. وفي تلك الحالة، سيقوم **البنك** بسداد تلك المبالغ المقطوعة وفقاً لما يكون ضرورياً بحيث تكون المبالغ الصافية التي يحصل عليها **حاملو السندات** بعد ذلك الحجز أو الإقتطاع، معادلة للمبالغ التي كانوا سيحصلون عليها من **السندات** وفقاً لما يكون عليه الوضع، في حالة عدم وجود مثل ذلك الحجز أو الإقتطاع. ويستثنى من ذلك أنه لن يكون **البنك** ملزم بسداد تلك المبالغ الإضافية المتعلقة **بالسندات** في حال تقديمها للسداد:

- (أ) من قبل **حامل السند** أو نيابة عنه والذي يكون مسؤولاً عن دفع تلك الضرائب أو الرسوم المترتبة على **السند**، وذلك بسبب وجود صلة لحامل تلك **السندات** مع دولة الكويت تجعله خاضعاً لتلك الضرائب والرسوم وليس فقط نتيجة لمجرد امتلاكه لتلك **السندات**.
- (ب) أو بعد مرور أكثر من ثلاثين (30) يوماً بعد **التاريخ المعني**، باستثناء الحالات التي كان يحق فيها **لحامل السند** استلام تلك المبالغ الإضافية لو قام بتقديم **السند**، لاستلام المبالغ في غضون تلك المدة البالغة ثلاثين (30) يوماً.
- يقصد بـ **"التاريخ المعني"** في هذه النشرة أي تاريخ من التواريخ التالية، أيهما يحل لاحقاً: (أ) تاريخ أول استحقاق لذلك السداد، و(ب) إذا كان **وكيل السداد** لم يستلم كامل المبالغ المستحقة الدفع في تاريخ ذلك الإستهقاق أو قبله، التاريخ الذي تمّ فيه استلام كامل تلك المبالغ ونشر إخطار في هذا الخصوص وفقاً للشرط رقم 14 (الإخطارات). وتعتبر أي إشارة في هذه الشروط للمبلغ الإسمي أو الفائدة فيما يتعلق **بالسندات**، بمثابة إشارة لأية مبالغ إضافية قد يستحق سدادها بموجب هذا الشرط.

8. حالات الإخلال

- (أ) في حالة حدوث أي من حالات الإخلال التالية (ويشار إليها بمصطلح **"حالة الإخلال"**):
- (1) عدم السداد: عدم سداد **البنك** لأي من أصل المبالغ **للسندات** في تاريخ استحقاقها أو عدم سداد **البنك** لأية فائدة بالنسبة **للسندات** وذلك خلال مدة خمسة (5) أيام عمل من تاريخ استحقاقها، أو
- (2) تصفية **البنك**: في حال صدور أمر أو اتخاذ قرار بتصفية **البنك**.
- عندئذ، وعند وقوع أي من **حالات الإخلال** المشار إليها في الشرط رقم 8(أ)(1) أعلاه، واستمرارها، فإنه لا يحق **لحاملي السندات** إلا التقدم بدعوى للمحكمة يطالبون بموجبها بتصفية **البنك** وإثبات حقوقهم والمطالبة بها في إجراءات تصفية **البنك**. وعند وقوع **حالة الإخلال** المنصوص عليها في الشرط رقم 8(أ)(2) أعلاه، فإنه لن يحق **لحاملي السندات** سوى إثبات مديونيتهم في إجراءات تصفية **البنك**. ولن يكون هناك أي حقوق أخرى **لحاملي السندات** (بخلاف المشار إليها أعلاه) عند وقوع أي **حالة الإخلال**، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حق مقاضاة **البنك** للمطالبة بالمبالغ المتوجبة عن **السندات**. ولا يجوز تقديم أي طلب لحل **البنك** وتصفيته أو أي طلب متعلق بإثبات المديونية والمطالبة بها خلال إجراءات تصفية **البنك** من قبل **حاملي السندات** نتيجة وقوع **حالة الإخلال** واستمرارها، إلا من قبل **الهيئة** (كما هي معرفة في الشرط 13 فيما بعد) (هيئة حملة **السندات**) نيابة عن **حاملي السندات**. ولا يجوز لأي من **حاملي السندات** التقدم بأي طلب لحل **البنك** وتصفيته بشكل منفرد. لأغراض الشرط رقم 8 هذا، **"يوم العمل"** يعني اليوم الذي تكون فيه البنوك مفتوحة لممارسة أعمالها في دولة الكويت وفي مكان عمل أي من وكلاء السداد.

9. عدم جواز المقاصة

لا يجوز لأي من **حاملي السندات** إجراء المقاصة، تقديم طلبات مقابلة، طلب تخفيض أو أي طلبات أخرى من هذا القبيل، بخصوص المبالغ المستحقة له بذمة **البنك** والناشئة عن **السندات** أو المتعلقة بها. ويعتبر كل من **حاملي السندات** باعتباره حامل للسند، على أنه قد تنازل عن كافة حقوقه المتعلقة بالمطالبة بالمقاصة.

10. سقوط الحق بالتقادم

تسقط المطالبات الخاصة باستلام قيمة **السندات** من قبل حملة **السندات**، خلال فترة عشرة أعوام من التاريخ المعني، والطلبات الخاصة باستلام الفوائد خلال فترة خمسة أعوام من التاريخ المعني (كما هو معرف في الشرط رقم 7(الضرائب)).

11. الوكيل المالي ووكيل السداد

يقصر عمل الوكيل المالي ووكيل (وكلاء) السداد تبعاً لاتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد، على كونهم وكلاء للبنك فقط، ولا يتحملون أي التزام، كما لا تربطهم أي علاقة وكالة أو اتفاقية أمانة تجاه حاملي السندات.

وبجوز تعديل اتفاقية الوكالة المالية ووكالة السداد من قبل أطرافها وذلك دون حاجة للحصول على موافقة حاملي السندات لغرض توضيح أي غموض أو شرط يشوبه خلل أو نقص أو لتصحيح أي خطأ واضح، أو تعديلها بأية طريقة يراها أطراف تلك الإتفاقية ضرورية أو مرغوب فيها، على ألا يتعارض ذلك مع أحكام السندات، وعلى ألا يؤثر مثل ذلك التعديل في رأي هؤلاء الأطراف بشكلٍ سلبي على مصالح حاملي السندات أو الوكيل المالي أو وكيل (وكلاء) السداد.

12. استبدال الشهادات

في حالة تعرض أي من الشهادات للتلف أو في حالة محو محتوياتها أو في حالة السرقة أو فقدانها، فإنه يجوز استبدالها في مقر الوكيل المالي في دولة الكويت (أو في أي مقر آخر أو مقر أخرى وفقاً لما يقرره الوكيل المالي والبنك من وقت لآخر، ويتم الإخطار به بموجب الشرط رقم 14 (الاضطرابات))، وذلك مقابل قيام الطرف الذي يطلب استبدال الشهادة بسداد المصروفات الخاصة بذلك، مع مراعاة تلك الشروط الخاصة بإثبات ما تعرضت له الشهادة وتقديم التعويض وبراءة الذمة اللازمة وفقاً لما يطلبه البنك في الحدود المعقولة. كما يتعين تسليم الشهادات التي تعرضت للتلف أو التي محيت محتوياتها قبل إصدار الشهادات البديلة.

13. هيئة حملة السندات

تنص المواد 12-41 إلى 12-52 من الفصل 12 من الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم أنشطة الأوراق المالية، وتعديلاتها، على تشكيل هيئة موحدة تشمل طبيعتها كافة حملة السندات ذات الإصدار الواحد وذلك بموجب القانون. ويتم تشكيل هذه الهيئة (ويشار إليها فيما بعد بـ "هيئة حملة السندات") بهدف الدفاع عن حقوق حملة السندات. وتحدد حقوق والتزامات هيئة حملة السندات في نظامها الأساسي، ويجوز الاطلاع على النص الكامل لذلك النظام في الوقت المناسب في مقر الوكيل المالي وكل من وكلاء السداد.

ويتمثل الغرض من إنشاء هيئة حملة السندات في توحيد وجمع حملة السندات سوياً بما يحقق مصالحهم وممارسة الحقوق والمطالبات، والضمانات المشتركة (الحالية والمستقبلية) فيما يتعلق بالسندات. سوف تعمل هيئة حملة السندات وحدها على الدفاع عن مصالح حملة السندات، وبحيث لا يسمح تحت أي ظرف لأي من حملة السندات أن يتصرف بشكل منفرد لممارسة أو تحقيق تلك الحقوق والمطالبات وذلك بالرغم من حدوث أو استمرار أي حالة إخلال. وتالياً للشك، فإن حدوث أي حالة إخلال لن تؤثر على حقوق والتزامات وجود الهيئة، وسوف تكون جميع القرارات (السابقة والمستقبلية) المتخذة في أي اجتماع حملة السندات تمت الدعوة إليه وعقدته وإدارته ملزمة لجميع حملة السندات.

وتتم إدارة هيئة حملة السندات من قبل ممثل يعين بموجب المواد سالف الذكر (ويشار إليه فيما بعد بـ "ممثل هيئة حملة السندات"). ويتم انتخاب ممثل هيئة حملة السندات في اجتماع هيئة حملة السندات الذي تدعو الجهة المصدرة إلى انعقاده لذلك الغرض ولاعتماد النظام الأساسي لهيئة حملة السندات.

14. الإخطارات

(أ) تعتبر الإخطارات المرسله إلى حملة السندات قد سلمت بصورة رسمية إذا تم نشرها في إحدى الصحف الرائدة ذات الانتشار العام في دولة الكويت. إذا كان هذا الإخطار لغرض اجتماع هيئة حملة السندات، يجوز أيضاً أن يتم نشر الإخطار في صحيفتين محليتين يوميتين في الكويت، وفي بورصة الكويت قبل خمسة (5) أيام على الأقل من تاريخ الاجتماع وفقاً لماده 12-44 من الفصل 12 من الكتاب الحادي عشر (ويشار إليها فيما بعد بـ "أحكام الإخطار") من اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم أنشطة الأوراق المالية. ويعتبر مثل ذلك الإخطار قد تم إرساله في تاريخ النشر في تلك الصحيفتين، وفي بورصة الكويت. وتتم الإخطارات إلى حملة السندات بأي طريقة مسموحة وفقاً لأحكام الإخطار، كما يتم تعديلها أو استبدالها من وقت لآخر.

(ب) طالما أن السندات محتفظ بها في نظام مقاصة، لدى وكيل المقاصة، سيتم إرسال الإخطارات من خلال نظام المقاصة عن طريق وكيل المقاصة وفقاً للقواعد والإجراءات المطبقة.

15. تعديل الشروط

يمكن تعديل أو تغيير الشروط دون الحصول على موافقة حاملي السندات (أ) في حال كان التعديل شكلي، طفيف أو ذات طبيعة تقنية، أو اذا حصل لتصحيح خطأ واضح أو للامتثال إلى قواعد أمرة في القانون أو (ب) لا يؤثر بشكل جذري على مصالح حملة السندات. تكون كافة التعديلات ملزمة لحملة السندات. ما لم يوافق وكيل السداد على خلاف ذلك، يقوم البنك بإخطار حملة السندات بهذا التغيير في أسرع وقت ممكن وفقاً لأحكام الفقرة 14 (الإخطارات).

16. القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

تخضع السندات وكافة الالتزامات غير التعاقدية الناتجة عنها أو المرتبطة بها، وكافة الوثائق الأخرى المتعلقة بها لقوانين دولة الكويت وتفسر وفقاً لها. وتكون محاكم دولة الكويت هي المحاكم ذات الاختصاص القضائي للنظر في أي نزاع ينشأ عن السندات أو ما يتعلق بها.

سوف تظهر أسماء الوكيل المالي ووكلاء السداد وعناوينهم المسجلة، في نهاية الشروط المطبوعة على ظهر كل سند وبشكل نهائي، كما تبدو بظهر هذه النشرة.

موجز أحكام السندات الممثلة في شكل السند الشامل

تتضمن السندات الشاملة ذات الفائدة الثابتة والمتغيرة (بشار إلى كل منها بـ "السند الشامل" وإليها جميعاً بـ "السندات الشاملة") بعض الأحكام الخاصة التي قد تنطبق على السندات التي تمثلها هذه السندات الشاملة، مع الإشارة إلى أن البعض من تلك الأحكام الخاصة تعدل في تأثير شروط وأحكام السندات المنصوص عليها في هذه النشرة. وفيما يلي بيان آثار تلك الأحكام الواردة في السندات الشاملة.

يتم إثبات السندات ذات الفائدة الثابتة بموجب سند شامل ذات فائدة ثابتة لحامله دون قسائم فوائد بقيمة 75 مليون دينار كويتي. وسوف يتم إثبات السندات ذات الفائدة المتغيرة بموجب سند شامل ذات فائدة متغيرة لحامله دون قسائم بقيمة 75 مليون دينار كويتي. وسوف يتم إيداع كل سند شامل وتسجيله باسم المكتتبين لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) بتاريخ أو بحلول 18 نوفمبر 2020. وطوال الفترة التي تكون فيها السندات مثبتة بموجب سندات شاملة، فإنه يجوز نقل ملكية تلك السندات من خلال الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) وفقاً للقواعد والإجراءات المطبقة لدى هذه الشركة.

وسوف تكون السندات الشاملة قابلة للمبادلة كلياً وليس جزئياً بشهادات سندات فردية نهائية وذلك في الحالات التالية: (أ) إذا أصبح أي سند مستحقاً بموجب الشرط 8، (ب) إذا توقفت الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) عن مباشرة أعمالها لفترة 14 يوم عمل متصلة (باستثناء حالات العطلات الرسمية وما شابه ذلك) أو أعلنت عن نيبتها في التوقف عن العمل، أو إذا توقفت بالفعل عن مباشرة أعمالها، (ج) إذا فقد المصدر لأي ميزة نتيجة لأي تغيير يطرأ على أية قوانين أو لوائح (أو حدوث أي تغيير في تفسيرها من قبل الجهات الرسمية المعنية) أو نتيجة لحدوث تعديل في طريقة ممارسة الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) لعملها والتي لم تكن لتحدث لو اتخذت السندات شكل شهادات سندات نهائية. ولأغراض هذه الفقرة، فإن "يوم العمل" يقصد به أي يوم تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها في مكان ممارسة الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) لنشاطها.

وطوال فترة الإحتفاظ بالسندات الشاملة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة)، فإنه يجوز تسليم الإخطارات التي يتعين إرسالها إلى حاملي السندات إلى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) وذلك طالما كانت الإخطارات تنشر أيضاً في الكويت وفقاً لأحكام وشروط الإصدار المحددة في هذه النشرة.

يعتبر حامل السندات الشاملة المسجل هو الشخص الوحيد الذي يحق له استلام القيمة الاسمية للسندات بالإضافة إلى الفائدة الخاصة بالسندات التي تمثلها السندات الشاملة، ويتعين على كل شخص صاحب حق في أي سند من السندات التي تمثلها السندات الشاملة أن يراجع الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) فقط لاستلام حصته من كل دفعة يسدها البنك لحامل السند الشامل المسجل.

وسوف يتم سداد دفعات المبالغ الاسمية أو الفائدة، أو كليهما، فيما يتعلق بالسندات التي تمثلها السندات الشاملة مقابل تقديم السند الشامل للتأشير عليه بما يفيد ذلك. وفي حالة عدم استحقاق أية مبالغ أخرى فيما يتعلق بالسندات، فإنه يتم تسليم أصل السند الشامل للوكيل المالي. وسوف يتم التأشير بكل دفعة على الجدول المرفق بالسند الشامل من قبل الوكيل المالي أو نيابة عنه.

استخدام عوائد الإصدار

تبلغ إجمالي عوائد إصدار السندات 150 مليون د.ك، وسوف يتم تخصيص كامل المبلغ لتعزيز الشريحة الثانية من رأس مال البنك المساند (Tier II Capital) وذلك من أجل تحسين كفاية رأس المال الخاصة بالبنك عملاً بالأطر الصادرة عن لجنة بازل (3)، وسوف يتم استخدام عوائد الإصدار في استرداد سندات دين مساندة للشريحة الثانية من رأس المال لدى البنك بقيمة 125 مليون دينار كويتي بالكامل وذلك في تاريخ الاسترداد الأول لها بالإضافة إلى الأغراض العامة للبنك.

يتحمل البنك مسؤولية كافة التكاليف المتعلقة بإصدار السندات. وقد تم فرض حد أقصى للمصاريف المتعلقة ببعض مقدمي الخدمات.

ويوضح الجدول التالي الاستخدامات التقديرية لعوائد السندات:

المبلغ (د.ك)	الاستخدامات
125,000,000	استرداد سندات دين مساندة للشريحة الثانية من رأس المال لدى البنك بقيمة 125 مليون دينار كويتي
24,135,506	لزيادة الشريحة الثانية من رأس مال البنك المساند (Tier II Capital) والأغراض العامة للبنك
864,494	تكاليف إصدار السندات
150,000,000	إجمالي مبلغ السندات

وصف أعمال البنك

التأسيس

تأسس بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (ويشار إليه بـ "البنك" و مع شركاته التابعة بـ "المجموعة") كشركة مساهمة عامة في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 19 مايو 1952. وفي 15 نوفمبر 1952 باشر البنك عملياته. والبنك مسجل في وزارة التجارة في دولة الكويت (سجل تجاري رقم 8490) كمصرف ولمزاولة الأنشطة الرئيسية للبنوك، كما أنه يخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتم إدراج أسهم البنك في بورصة الكويت بتاريخ 29 سبتمبر 1984. ويقع عنوان مكتب البنك المسجل في برج بنك الكويت الوطني، منطقة شرق، شارع جابر المبارك والشهداء، قطعة 7 القسيمة 6. ص ب 95 الصفاة، 13001 الكويت، هاتف رقم 2011 2242 965+.

تاريخ البنك

يعد بنك الكويت الوطني أول مصرف وطني خاص في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي على الإطلاق، وركز البنك أعماله على السوق الكويتي في الفترة التي تلت إنشائه ونجح في اجتياز العديد من الأزمات، بما في ذلك أزمة سوق المناخ (البورصة غير الرسمية للأسهم في الكويت) والغزو العراقي في العام 1990، ولعب البنك دوراً حيوياً في إعادة بناء الاقتصاد الكويتي بعد تحرير البلاد في عام 1991.

بدأت المجموعة بتوسيع بصمتها الجغرافية خارج حدود الكويت في فترة الثمانينات من القرن الماضي حين افتتحت فروع تقدم خدمات مصرفية كاملة في مراكز دولية رئيسية (نيويورك، لندن، باريس، جنيف، سنغافورة)، ومراكز إقليمية (البحرين ولبنان) للاستحواذ على حصص من التبادلات التجارية والاستثمارية مع الكويت ولخدمة العملاء الكويتيين وتوفير مواقع آمنة لودائعهم. وفي العام 2004، اتخذت المجموعة قراراً استراتيجياً بتوسيع تواجداتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأسواق التي من الممكن أن توفر فرص نمو واعدة، وبناء على ذلك، قامت المجموعة بسلسلة من عمليات الاستحواذ في العراق وبالإستحواذ على حصص أقلية في أحد البنوك في قطر وتركيا وعززت تواجداتها في الأردن والسعودية والإمارات. وفي العام 2017، قامت المجموعة بتحويل إحدى مكاتبها التمثيلية في شنغهاي إلى فرع متكامل، كما تم تحويل فرع باريس التابع لشركة البنك التابعة في لندن إلى شركة تابعة للمجموعة في العام 2018.

وفي أعقاب حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها عدة دول عربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ركزت استراتيجية المجموعة على التوسع في بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتاز بالاستقرار السياسي وتتمتع بأساسيات اقتصادية قوية. وفي سياق تلك الاستراتيجية، افتتحت المجموعة فرع أبو ظبي في العام 2013.

وفي العام 2009، استحوذت المجموعة على حصة صغيرة نسبياً في بنك بوبيان، تبعتها توسيع مساهماتها في ملكية البنك إلى ان ارتفعت حصة المجموعة في بنك بوبيان إلى أكثر من 50% وبذلك أصبح بنك بوبيان شركة تابعة للمجموعة في العام 2012. ويقدم بنك بوبيان، الذي يعمل حصرياً في مجال تقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية، فرصة واعدة لتعزيز ميزانية المجموعة وتنويع مصادر دخلها وتعزيز حصتها السوقية في السوق الكويتي حيث أصبحت بذلك المؤسسة المالية الوحيدة التي توفر خدمات مصرفية تقليدية وإسلامية على حد سواء على مستوى الكويت.

وفي 27 يناير 2020، استحوذ بنك بوبيان ش.م.ك.ع. على حصة إضافية في بنك لندن والشرق الأوسط ليرفع بذلك حصته الفعلية من 27.9% إلى 71.1%. وبعد أن حصلت المجموعة على حصة مسيطرة أعادت تصنيف استثمارها في بنك لندن والشرق الأوسط من شركة زميلة إلى شركة تابعة وقامت بدمج نتائجها المالية ضمن النتائج المالية للمجموعة. وكما في تاريخ الاستحواذ، بلغت مساهمة بنك لندن والشرق الأوسط 523 مليون دينار كويتي و 616 مليون دينار كويتي نحو التمويل الإسلامي للمجموعة وإجمالي الموجودات على التوالي، هذا بالإضافة إلى مساهمة بقيمة 365 مليون دينار كويتي في ودائع عملاء المجموعة.

المقر الرئيسي

يقع المقر الرئيسي للمجموعة في برج بنك الكويت الوطني، منطقة شرق، شارع جابر المبارك والشهداء، قطعة 7 القسيمة 6. ص ب 95 الصفاة، 13001 الكويت، هاتف رقم 2011 2242 965+.

الأغراض وفق النظام الأساسي

تتمثل الأغراض التي أسس من أجلها البنك في القيام بكافة أعمال البنوك المصرفية والتجارية والتعامل في الأسهم والسندات والأوراق المالية بكافة أوجه التصرف القانوني، وجميع الأعمال الأخرى التي تجيز القوانين للبنوك والمؤسسات المالية القيام بها، والقيام بجميع الأعمال اللازمة لتحقيق هذه الأغراض أو الناشئة عنها أو المتعلقة بها أو المساعدة لها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويجوز للبنك في إطار تحقيق هذه الأغراض أن ينشئ وأن يشارك كيانات أخرى بأي شكل من الأشكال وأن يكون لها مصالح مع الهيئات التي تزاول أعمالاً مشابهة لأعماله أو التي قد تعاونه على تحقيق أغراضه، ويحق له أن شراء هذه المؤسسات أو أن يساهم فيها أو يلحقها به أو دمجها معه، داخل دولة الكويت وخارجها.

الإدراج والخصخصة

أدرجت أسهم البنك في بورصة الكويت في 29 سبتمبر 1984.

رأس المال المصرح به والمدفوع

كما في 30 يونيو 2020، بلغ رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع 685,018,518.1 دينار كويتي موزع على 6,850,185,181 سهما بقيمة 0.100 دينار كويتي للسهم الواحد. وهذه الأسهم (1) مدرجة في بورصة الكويت و (2) هي الأوراق المالية الوحيدة التي أصدرها البنك فيما عدا السندات التي سبق أن أصدرها على النحو المبين في "إصدارات السندات السابقة من قبل البنك" ضمن هذه النشرة.

الملكية

يملك المساهمون المذكورون أدناه حصة تزيد نسبتها على 5% من رأس المال وذلك كما في 30 يونيو 2020

المساهم	نسبة المساهمة
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (بشكل مباشر وغير مباشر)	5.60%

وضع المجموعة

إن البنك ليس شركة تابعة أو شركة زميلة لأي شركة أخرى، إلا إن أحد مساهمي البنك يملك مساهمة مباشرة وغير مباشرة تفوق ال 5% من رأس المال، وهو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتي ليس لها تمثيلاً في مجلس إدارة البنك. وتمتلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية شركات أخرى لا صلة لها بالبنك.

الشركات التابعة

فيما يلي قائمة بالشركات التابعة للمجموعة كما في 30 يونيو 2020

الاسم	بلد التأسيس	النشاط الأساسي	نسبة الملكية
بنك بوبيان ش.م.ك.ع.	الكويت	اعمال مصرفية إسلامية	59.9%
بنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م.	مصر	اعمال مصرفية	98.5%
شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك. (مقفل)	الكويت	شركة استثمار	99.9%
بنك الكويت الوطني (انترناشيونال) بي ال سي	المملكة المتحدة	اعمال مصرفية	100.0%
بنك الكويت الوطني فرنسا اس ايه	فرنسا	اعمال مصرفية	100.0%
بنك الكويت الوطني بنك بريفي سويسرا اس ايه	سويسرا	إدارة استثمار	100.0%
بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.	لبنان	اعمال مصرفية	85.5%
مصرف الائتمان العراقي أس.أيه.	العراق	اعمال مصرفية	91.0%
ناشيونال انفستورز جروب هولندجز ليمتد	جزر الكايمان	شركة استثمار	100.0%
شركة الوطني لإدارة الثروات	السعودية	إدارة استثمار	100.0%
شركة الوطني للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفل)	الكويت	وساطة	93.3%
بنك لندن والشرق الأوسط	المملكة المتحدة	اعمال مصرفية اسلامية	71.1%*

* حصة مملوكة من قبل بنك بوبيان ش.م.ك.ع

وكما في 30 يونيو 2020، 38.1% من حصة المجموعة في بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل. كانت بإسم شركة قابضة وسيطة هي شركة بنك الكويت الوطني هولندج (لبنان) ش.م.ل.

نبذة عن أنشطة أعمال المجموعة واستراتيجيتها

لمحة عامة:

البنك وهو الشركة الأم الأساسية ضمن المجموعة، وتعتبر المجموعة أول بنك محلي وأول شركة مساهمة تم تأسيسها في الكويت. كما تتميز المجموعة أيضاً بأنها المؤسسة المصرفية الوحيدة على مستوى الكويت التي لها ذراعين مصرفيين في سوقى البنوك التقليدية والإسلامية.

كما في 30 يونيو 2020، واستناداً إلى البيانات المالية المرحلية والبيانات المالية المتاحة للاطلاع العام الصادرة عن المنافسين المحليين الرئيسيين للمجموعة عن نفس الفترة المالية، احتلت المجموعة مركز الصدارة كأكبر بنك على مستوى الكويت من حيث: (1) إجمالي الموجودات (2) إجمالي القروض (والتي تشمل في حالة المجموعة أيضاً التمويل الإسلامي المقدم للعملاء) و (3) إجمالي ودائع العملاء. وكما في 30 يونيو 2020، بلغت إجمالي موجودات المجموعة 29,680 مليون دينار كويتي وبلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك 3,080 مليون دينار كويتي.

تشمل الأعمال الأساسية للمجموعة تقديم الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الإسلامية (من خلال بنك بوبيان التابع للمجموعة) والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول (من خلال شركة الوطني للاستثمار التابعة للمجموعة). كما تمتد أعمال المجموعة على المستوى الإقليمي، وتركز على تقديم منتجاتها وخدماتها داخل دولة الكويت ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك البحرين ومصر والعراق والأردن ولبنان والسعودية والإمارات، حيث تمتد بصمتها الجغرافية إلى تلك الدول من خلال الفروع الخارجية والشركات التابعة.

وتوفر المجموعة لعملائها مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية من خلال أكبر شبكة فروع في الكويت تضم 68 فرعاً وشبكة تضم أكثر من 325 جهازاً من أجهزة السحب الآلي وأكثر من 13,500 وحدات نقاط بيع وأعمال من ضمنها عدد من الوحدات المزودة بخدمات تقنية التواصل قريب المدى NFC، هذا إلى جانب الخدمات المصرفية بواسطة الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال. وكما في 30 يونيو 2020، قامت المجموعة بتقديم خدماتها إلى 3,000 عميل من قطاع الشركات في السوق المحلي.

وكما في 30 يونيو 2020، بلغ حجم محفظة قروض عملاء المجموعة 17,571 مليون دينار كويتي وبلغ إجمالي ودائع العملاء وودائع البنوك والمؤسسات المالية 23,900 مليون دك. وبلغ ربح المجموعة 118 مليون دينار كويتي عن فترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 220 مليون دينار كويتي عن فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2019. وبلغ ربح المجموعة الخاص بمساهمي البنك 111 مليون دينار كويتي لفترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 209 مليون دينار كويتي عن فترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019.

توفر المجموعة خدماتها حالياً من خلال ست قطاعات رئيسية:

- **الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة:** توفر الخدمات المصرفية الشخصية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للأفراد. ويشمل نطاقها القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان والودائع والعملاء الأجنبية والتسهيلات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع. تقدم الخدمات المصرفية الخاصة مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمخصصة للعملاء ذوي الملاحة المالية العالية من الأفراد والمؤسسات. وبنهاية السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بلغت مساهمة قطاع الخدمات الشخصية الخاصة 138 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 33.3% من صافي إيرادات تشغيل المجموعة (عن فترة السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019: 292 مليون دينار كويتي أو 32.6%)؛
- **الخدمات المصرفية للشركات:** تقدم الخدمات المصرفية للشركات منتجات وخدمات شاملة لرجال الأعمال والشركات وتشمل القروض والودائع والتمويل التجاري، والعملاء الأجنبية والخدمات الاستشارية. وبنهاية السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بلغت مساهمة قطاع الخدمات المصرفية للشركات 59 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 14.3% من صافي إيرادات تشغيل المجموعة (عن فترة السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019: 157 مليون دينار كويتي أو 17.5%)؛
- **الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول:** توفر الخدمات المصرفية الاستثمارية مجموعة كاملة من الخدمات الاستشارية والتنفيذية لقاعدة عملائها. وتتضمن أنشطة إدارة الأصول إدارة الثروات وإدارة المحافظ الاستثمارية والصناديق وخدمات الأمانة، والوساطة المالية. وبنهاية السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بلغت مساهمة قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول 14 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 3.4% من صافي إيرادات تشغيل المجموعة (عن فترة السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019: 29 مليون دينار كويتي أو 3.2%)؛
- **الخدمات المصرفية الإسلامية:** تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية النتائج المالية لبنك بوبيان، الفرع الإسلامي التابع للمجموعة. وبنهاية السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بلغت مساهمة قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية 81 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 19.6% من صافي إيرادات تشغيل المجموعة (عن فترة السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019: 151 مليون دينار كويتي أو 16.9%)؛
- **مركز المجموعة:** يضم مركز المجموعة كل من أنشطة أعمال الخزينة والاستثمارات وغيرها من أنشطة المجموعة المحددة. توفر الخزينة مجموعة شاملة من خدمات ومنتجات الخزينة لعملائها، وهي مسنولة أيضاً عن إدارة السيولة المجموعة. ويشمل مركز المجموعة أي قيم متبقية فيما يتعلق بسعر التحويل والتوزيعات فيما بين القطاعات. وبنهاية السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بلغت مساهمة مركز المجموعة 13 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 3.1% من صافي إيرادات تشغيل المجموعة (عن فترة السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019: 46 مليون دينار كويتي أو 5.2%)؛ و

• **القطاع الدولي:** يشمل القطاع الدولي أنشطة كافة الفروع والشركات التابعة والشركات الزميلة خارج دولة الكويت. وبنهاية الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بلغت مساهمة القطاع الدولي 109 مليون دينار كويتي، او ما يعادل 26.2% من صافي إيرادات تشغيل المجموعة (عن فترة السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019: 221 مليون دينار كويتي او 24.6%).

كما في 30 يونيو 2020، بلغ معدل كفاية إجمالي رأس مال المجموعة ومعدل كفاية رأس المال الشريحة -1 وحقوق الملكية المشتركة - معدل كفاية رأس المال الشريحة 1 المحسوبة وفقاً لمنهجية اتفاقية بازل 3 المعتمدة من قبل بنك الكويت 16.8% و 14.9% و 12.6% على التوالي، وبلغ معدل الرفع المالي المحسوب وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي 9.8%.

تم إدراج أسهم البنك في بورصة الكويت منذ 29 سبتمبر 1984. وبلغ إجمالي القيمة السوقية للبنك 5.6 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020.

عنوان المكتب المسجل للبنك يقع في برج بنك الكويت الوطني، منطقة شرق، شارع جابر المبارك والشهداء، قطعة 7، قسيمة 6، ص.ب. 95، الصفاة 13001، دولة الكويت. هاتف رقم: +965 2242 2011.

الاستراتيجية

يرتكز الهدف الاستراتيجي العام للمجموعة على الحفاظ عن مركزها الريادي وتعزيز صدارتها في الكويت، بالإضافة إلى تنويع أعمالها جغرافياً (خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي) ومن خلال المنتجات التي تقوم بتوفيرها.

بناء مستقبل رقمي

نجحت المجموعة في إحراز تقدماً ملحوظاً على صعيد بناء مستقبلها الرقمي. من خلال تحديد وإطلاق خارطة طريق مدتها 5 سنوات لتحقيق موقع ريادي للابتكار في المنطقة، أثبتت المجموعة التزامها بالمستقبل الرقمي، ومواكبة التغيرات في اتجاهات السوق.

وتحرص البنك على تطبيق خارطة الطريق الرقمية عبر كافة الأسواق. فعلى صعيد السوق الكويتي، تم تدشين برنامج تحول رقمي يشمل تحسين نقاط الاتصال بالعملاء وتطوير العمليات الداخلية وبناء القدرات الرقمية. ونجحت البنك في تحقيق تقدماً ملموساً في تحويل عدد كبير من المعاملات والخدمات إلى المنصات الرقمية.

كما كان إطلاق مركز البيانات الحديث في الكويت من أبرز العلامات الفارقة في العام 2019 وتقوم المجموعة كذلك بتبني هيكل تطوير يتميز بالسرعة والمرونة بما يساهم في تنمية أنشطة الاعمال بشكل انسيابي دون معوقات وكذلك تسريع الوقت المستغرق لتنفيذ الأفكار الجديدة والمبتكرة.

وتسعى المجموعة إلى تطوير وترسيخ ثقافة رقمية في جميع أنحاء المؤسسة عبر كافة وحدات الأعمال والأسواق التي تعمل بها. وفي هذا السياق، أولت المجموعة اهتماماً كبيراً لاستقطاب الكفاءات المهنية المؤهلة والاحتفاظ بها ورعاية وتنمية الكوادر البشرية واعتبار هذا الأمر من الركائز الأساسية لتحقيق طموحات المجموعة على المدى الطويل.

في حين لم يطرأ أي تغيير على الركائز الاستراتيجية للمجموعة، إلا انها قامت بتطوير نهجها يتكون من شقين تتكامل مع خارطة الطريق الرقمية لتنفيذ إستراتيجية المجموعة. تهدف المجموعة إلى تطوير أعمالها وتقديم أفضل تجربة للعملاء من خلال "وضع التحول الرقمي في صدارة الأولويات". وسيتم تنفيذ ذلك عبر ثلاث مسارات: المبادرات لتلبية احتياجات العملاء، والمبادرات الداخلية لتطوير العمليات وتعزيز الثقافة الرقمية، والقدرة التنفيذية. كما ان "تنويع الأعمال التجارية والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية" يشمل جميع جهود المجموعة خارج اطار انشطتها الرئيسية. وتشمل أولويات تنويع الأعمال: الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية عبر بنك بوبيان، وترسيخ قواعد المجموعة كقوة إقليمية في مجال إدارة الثروات وتطوير أعمال التجزئة في مصر.

الحفاظ على المكانة الريادية للمجموعة داخل الكويت وتمييزها

تتمثل الإستراتيجية العامة للمجموعة داخل سوقها المحلي الأساسي في الحفاظ على التميز وموقعها الريادي في السوق في تقديم الخدمات المصرفية من خلال الاستفادة من مركزها المالي القوي لتوسيع حصتها السوقية الحالية في مجال القروض وودائع العملاء وتمويل المشاريع والتمويل التجاري مع الحرص على إدارة كلا من المخاطر والتكاليف. وتشمل المنتجات المحلية الأساسية التي توفرها المجموعة الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الشخصية والخاصة، تعزز المجموعة تنفيذ استراتيجيتها على النحو التالي:

الخدمات المصرفية للشركات

تتضمن أهداف المجموعة لقطاع الخدمات المصرفية للشركات في الكويت النقاط التالية:

- الحفاظ على موقعها كمصرف رئيسي لغالبية الشركات المحلية الرائدة مع الاستمرار في المشاركة النشطة في قطاع السوق المتوسطة؛
- البقاء كالبانك المفضل للشركات الأجنبية العاملة في الكويت والاستمرار في تقديم الخدمات لحوالي 75% من تلك الشركات؛ و
- الحفاظ على حصتها السوقية الحالية في قطاع التمويل التجاري والتي يعتقد البنك أنها تزيد عن 30%.

تعزز المجموعة تحقيق تلك الأهداف من خلال تقديم خدمات مميزة لعملائها من الشركات، والاستفادة من الخدمات المختلفة المقدمة على كافة اصعدة أعمال المجموعة، وتوسيع نموذج تغطيتها الجغرافي ونطاق المنتجات والخدمات المقدمة. وتتمحور إستراتيجية المجموعة حول الاحتفاظ بمركزها الريادي على صعيد المشاركة في المشاريع التنموية الكبرى للحكومة الكويتية، حيث ترى المجموعة أن قاعدة رأسمالها القوية، والتصنيفات الائتمانية

العالية، واتساع بصمتها الجغرافية على المستوى الدولي يعزز من ميزتها التنافسية مقارنة بالبنوك الكويتية الأخرى عند التنافس على تلك المشاريع أو السعي لجمع الأموال لتمويل تلك المشاريع. وتتضمن استراتيجية تنمية أنشطة أعمال المجموعة أيضاً تعزيز مكانتها الريادية بين الشركات الكويتية الكبرى وزيادة اختراق اسواق الشركات المتوسطة من خلال التسويق المستهدف وترسيخ علاقات جديدة. وتركز المجموعة على تعزيز علاقاتها مع العملاء على كافة مستويات الأعمال المصرفية للشركات، وهي الآن في طور تعزيز خدمة الشركات عبر الإنترنت، وتحسين عروضها لإدارة النقد، والذي ترى المجموعة أنه سيكون له دوراً تنافسياً على مستوى خدمات إدارة النقد التي تقدمها البنوك الدولية حالياً. كما تركز المجموعة ضمن الخدمات المصرفية للشركات في استقطاب وتوظيف المواهب المهنية الجديدة وتطوير منصتها التشغيلية.

وإلى جانب هذه الاستراتيجية الهادفة لتعزيز نمو المجموعة، تعتزم المجموعة أيضاً الحفاظ على جودة الأصول مع التركيز بشكل خاص على مراقبة الائتمان وإدارة المخاطر وضمان إطار حوكمة فعال للشركات.

الخدمات المصرفية الشخصية

ضمن قطاع الخدمات المصرفية الشخصية في الكويت، تشمل أهداف المجموعة ما يلي:

- الحفاظ على مركزها الريادي كما يتضح من حصولها على أعلى معدل لاختراق اسواق القروض وبطاقات الائتمان بين على مستوى البنوك التقليدية في الكويت وأعلى نسبة من العملاء الكويتيين بين كافة البنوك الكويتية، وذلك وفقاً للبيانات الداخلية للمجموعة وتقارير بنك الكويت المركزي الشهيرة للنظام المصرفي الكويتي؛
- الحفاظ على تركيزها على تقديم تجربة خدمة عملاء فائقة، كما يتضح من بقاء مؤشر رضا العملاء الإجمالي فوق مستوى 90%، وفقاً لاستطلاع البنك السنوي لرضا العملاء في السوق الكويتي الذي تم إجراؤه في العام 2019؛ و
- الحفاظ على أقل تكلفة للأموال بين البنوك التقليدية الكويتية.

كما تعتزم المجموعة توسيع قاعدة عملائها من خلال التركيز على شرائح مختارة، بما في ذلك جيل الشباب وذوي الملاء المالية العالية، ومن خلال جذب عملاء جدد مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار مساعي المجموعة لتعزيز جاذبيتها لفئة الشباب الكويتيين وغيرهم من العملاء المتطورين رقمياً، بدأت المجموعة في العام 2019 برنامج التحول الرقمي الذي يمتد على مدار ثلاثة أعوام، مع التركيز في البداية على الخدمات المصرفية للأفراد من خلال الاستثمار في تنوع خدماتها المصرفية المقدمة عبر أجهزة الموبايل وزيادة الوعي وتشجيع اختراق قنوات الهاتف المحمول بين العملاء.

كما عززت المجموعة خدمة الوطني الهاتفية وقدرات إدارة حملات الخدمة مع التركيز على تحسين البيع وتحسين فرص البيع المتقاطع للخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك وتعزيز اختراق المنتجات للسوق باستخدام أحدث الأدوات والتقنيات المتاحة. وإلى جانب استحداث تطبيقات جديدة، تعتزم المجموعة زيادة تركيزها على التسويق الرقمي.

كما تعتزم المجموعة الاستفادة من علامتها التجارية من خلال استخدامها للعلامة التجارية لبنك الكويت الوطني على مستوى الخدمات المصرفية للأفراد وتطوير مستويات متسقة من التواصل عبر منتجات وخدمات بنك الكويت الوطني للخدمات المصرفية الشخصية.

الخدمات المصرفية الخاصة

تشمل أهداف المجموعة ضمن قطاع الخدمات المصرفية الخاصة في الكويت ما يلي :

- الاستمرار في تقديم عروض متميزة لعملائها من ذوي الملاء المالية العالية وذلك بالتعاون مع شركة الوطني للاستثمار والشبكة الدولية الخاصة بالمجموعة؛
- الاستفادة من الخبرة الممتازة في مجال إدارة الثروات والتي يتمتع بها البنك الخاص التابع للمجموعة بنك الكويت الوطني بنك بريفيه (سويس) اس.ا.يه، في جينيف، الذي يمكن عملائه من الوصول إلى الصناديق الاستثمارية الدولية الرائدة، خلافاً إلى توسيع محفظة منتجاته لتلبية الاحتياجات المتنامية لعملائه؛ و
- تقديم خدمة ريفية المستوى عن طريق فريق يضم أكثر من 30 مصرفياً يملكون خبرات متميزة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة؛ و
- الاستفادة من علامتها التجارية القوية لجذب عملاء جدد والإحتفاظ بعملائها الحاليين.

التنوع الجغرافي وتنوع المنتجات والخدمات

تتضمن استراتيجية التنوع الجغرافي والمنتجات والخدمات للمجموعة توسيع تواجدها الإقليمي وتعزيز امتيازها المصرفي الإسلامي وبناء قدراتها الرائدة في مجال إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية في المنطقة.

توسيع الحضور الإقليمي

تهدف استراتيجية المجموعة في مجال التنوع الجغرافي إلى توظيف نقاط القوة والقدرات الأساسية للمجموعة، بما فيها شبكتها الدولية الواسعة وعلاقاتها القوية ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبناء منصة إقليمية ودعم النمو في أسواق رئيسية كـ بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومصر. وعلى وجه الخصوص، تركز المجموعة على الأسواق التي تعتبرها ذات فرص جيدة على المدى البعيد وذلك من خلال مجموعة من الاقتصاديات ذات

معدلات النمو المرتفعة واتجاهات ديموغرافية إيجابية وقدرة المجموعة على الاستفادة من أكبر عدد من المزايا التنافسية كوجود عناصر كفاءة حالية أو استحداث أخرى جديدة والقدرة على البيع المتقابل للمنتجات والخدمات الأخرى للمجموعة.

وفي إطار سعيها لتوسيع حضورها على المستوى الإقليمي، تعززت المجموعة القيام بما يلي:

- الاستفادة من سمعتها الممتازة وعلامتها التجارية والشهرة من خلال اعتماد معايير قياسية وثابتة في جميع أسواقها؛
- تبني نموذج أعمال مرن يمكنها من التكيف بسهولة مع الاتجاهات والأوضاع المتغيرة في مختلف الأسواق التي تعمل بها؛
- تقديم مستويات عالية من الخدمات الثابتة والموثوقة والمتجاوبة مع متطلبات العملاء والعملاء المحتملين في جميع أسواقها؛ و
- المحافظة على نظام وحوكمة فعالة في مجال إدارة المخاطر وعلى عملية التزام موحدة في جميع الأسواق التي تعمل بها.

كجزء من برنامج التوسع والتنوع الإقليمي، تعتقد المجموعة أن المنصة الرقمية لديها القدرة على بناء قاعدة عملاء في الأسواق التي للمجموعة فيها وجود فروعاً محدود. ولتحقيق هذه الغاية، أنشأت المجموعة مؤخرًا منصة رقمية تهدف إلى تمكين استراتيجيات التوسع في أسواق مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع دعم التحول الرقمي في الكويت.

ترسيخ قاعدة الخدمات المصرفية الإسلامية

بعد أن استحوذت المجموعة على حصة أقلية في بنك بوبيان في العام 2009، زادت المجموعة حصتها في بنك بوبيان في العام 2012 إلى 58.4% ليصبح بنك بوبيان شركة تابعة يتم دمج بياناته المالية ضمن بيانات المجموعة منذ 31 يوليو 2012. وتبلغ حصة المجموعة الحالية في بنك بوبيان 59.9%. وتقدر الحصة السوقية لبنك بوبيان من إجمالي الموجودات وودائع العملاء لقطاع البنوك الكويتي بنسبة 6.5% و 8.9% على التوالي، كما في 31 ديسمبر 2019 (وفقًا للبيانات المالية المجمعة المدققة لبنك بوبيان كما في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019).

تتمثل استراتيجية المجموعة فيما يتعلق ببنك بوبيان في التركيز على إبراز تميزه عن البنوك الإسلامية الأخرى في الكويت من خلال التركيز الواضح على العملاء من ذوي الملاة المالية العالية والأثرياء والعملاء من المؤسسات والشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم، وذلك من خلال الاستفادة من عناصر القوى الرئيسية التي تتمتع بها المجموعة.

إرساء قواعد بنك إقليمي رائد في مجال إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية

تتمثل استراتيجية المجموعة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الاستثمارية وأعمال إدارة الأصول في إرساء قواعد قوية لتقديم أفضل مستوى من الخدمات المصرفية الاستثمارية وأعمال إدارة الأصول والوساطة والأبحاث على مستوى المنطقة بما يخدم العملاء الحاليين للمجموعة ويساهم في استقطاب وجذب عملاء جدد. وتعتزم شركة الوطني للاستثمار التركيز على زيادة الأصول المدارة من قبلها من خلال توسيع نطاق منتجاتها من خلال توفير أدوات الدخل الثابت واستثمارات الأوراق المالية على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا إلى جانب هيكلة التمويل التاجيري والمنتجات العقارية على المستوى العالمي لتلبية طلب السوق والاستثمار في التكنولوجيا والموارد البشرية واستكمال بناء قاعدة منتجاتها الحالية. بالإضافة إلى ذلك، تخطط المجموعة لتوسيع شبكة توزيع شركة الوطني للاستثمار من خلال تعزيز جهود البيع المتقاطع مع قطاع الخدمات المصرفية الخاصة والعملاء ذوي الملاة المالية العالية واستهداف الاستثمار في الكوادر البشرية لتنمية فريق العمل المهني المتخصص في شركة الوطني للاستثمار.

ومن أبرز الأمثلة الناجحة على سبيل المثال التعاون المشترك بين شركة الوطني للاستثمار ومجموعة الخدمات المصرفية الخاصة مؤخراً لإطلاق شركة الوطني لإدارة الثروات في السعودية، والذي يمثل نموذجاً متكاملاً لإدارة الثروات والذي تعززت المجموعة تميزه عبر مناطق جغرافية متعددة من خلال تبني المتطلبات التنظيمية المحلية واستهداف توسيع طاقاتها الإقليمية الخاصة بإيجاد الأعمال إلى جانب توزيع الأصول الدولية.

نقاط القوة والتميز

تتمتع المجموعة بعدد من نقاط القوة والتميز، وخاصة:

أكبر مجموعة مصرفية في الكويت وتتمتع بمركز ريادي على مستوى السوق

كما في 30 يونيو 2020، بلغ إجمالي موجودات المجموعة 29,680 مليون دينار كويتي، وبلغ إجمالي قروض وسلف العملاء 17,571 مليون دينار كويتي وإجمالي وودائع العملاء 17,564 مليون دينار كويتي، بما يضع المجموعة في مركز الصدارة كأكبر مجموعة مصرفية في الكويت على مستوى تلك المقاييس الثلاثة. كما تعتبر المجموعة أيضاً أحد أكبر البنوك الرائدة في الكويت بفضل اتساع نطاق ما تقدمه من المنتجات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، وامتداد شبكة التوزيع الخاصة بها وما لديها من علاقات راسخة مع قاعدة عملائها. ولدى المجموعة أكثر من 3000 عميل من الشركات كما في 30 يونيو 2020، ولديها قاعدة عملاء كبيرة تعد الأكبر على مستوى الكويت. وترى المجموعة أنه كما في 30 يونيو 2020، بلغت حصتها السوقية من إجمالي الموجودات المصرفية في الكويت 36.0%. كما ترى المجموعة أنها تتمتع بأعلى حدود إقراض بين البنوك التقليدية الكويتية، كما تملك أكبر شبكة توزيع داخل الكويت بما يساهم في تعزيز فرص المجموعة لاستقطاب عملاء جدد وتوسيع نطاق خدماتها ومنتجاتها. وكما في 30 يونيو 2020، كان لدى البنك أكبر شبكة فروع في الكويت، تصل إلى 68 فرعاً، وشبكة تضم أكثر من 325 جهاز سحب آلي وما يقارب 13,500 من أجهزة نقاط البيع، بالإضافة إلى خدمة الوطني عبر الهاتف وخدمة الوطني عبر الإنترنت والمنصات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

2 تعتمد تلك الحصص السوقية إلى البيانات المالية المجمعة المدققة لجميع البنوك العاملة في الكويت، والتي تشمل الموجودات والودائع الدولية.

كما تتمتع المجموعة بحصص سوقية كبيرة من حيث عملاء الخدمات المصرفية الشخصية واستخدام بطاقات الائتمان الاستهلاكية وحصص مهيمنة في قطاع الشركات الأجنبية وفي مجال التمويل التجاري.

وتساهم المكانة القوية التي تتميز بها المجموعة في مجال الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات من الاستفادة من وفورات الحجم وتوفير منصة قوية للربحية المستدامة في السوق المصرفية الكويتية. وتعكس مكانة المجموعة في السوق والتميز القوي لعلامتها التجارية في جميع أنحاء الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مدى تركيز المجموعة على توفير أفضل مستويات خدمة العملاء وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة، هذا إلى جانب سجلها المهني القوي في مجال الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، واتباعها لأسلوب تسويقي يستهدف المستهلكين، والشركات الصغيرة والمتوسطة ومجموعات العملاء الإستراتيجيين والشركات الكبرى، بالإضافة إلى دورها الذي تشارك به في تنفيذ أبرز مشاريع البنية التحتية في الكويت وغيرها من المشاريع التنموية الأخرى.

المجموعة المصرفية الوحيدة في الكويت التي تقدم خدمات مصرفية تقليدية وإسلامية

بعد تجميع البيانات المالية لبنك بوبيان مع البيانات المالية الخاصة بالمجموعة في العام 2012، أصبحت مجموعة بنك الكويت الوطني المجموعة المصرفية الوحيدة على مستوى الكويت التي تقدم خدمات مصرفية تقليدية وإسلامية على حد سواء بما يساهم في تنوع مصادر الدخل بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للمجموعة لتنمية ميزانيتها العمومية وتعزيز مكانتها في السوق المحلية الرئيسية. لذا تحصل المجموعة على صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بالإضافة إلى صافي إيرادات الفوائد. وفي السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، حققت المجموعة صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بمبلغ 68 مليون دينار كويتي مقابل 60 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام 2019.

وفي العام 2011 أصدرت المحاكم الكويتية قراراً قضائياً فيما يتعلق بتطبيق الحظر العقاري على البنوك الكويتية، حيث قضى بأحقية البنوك الإسلامية في تقديم خدمات بيع وشراء ورهن عقارات السكن الخاص في الكويت باستخدام الرهن العقاري كضمان. وبناء على ذلك، تتمثل الميزة التنافسية الرئيسية التي تتمتع بها البنوك الإسلامية في قدرتها على تقديم تمويل الرهن العقاري السكني، وهو ما لا يسمح للبنوك التقليدية القيام به. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود التنظيمية المتعلقة بأسعار الفائدة ونسب الإقراض الشخصي ترجح كفة البنوك الإسلامية على البنوك التقليدية. وبصفة خاصة، هناك حد أقصى مفروض على أسعار الفائدة التي يمكن للبنوك التقليدية أن تفرضها على تسهيلات الائتمانية، إلا أنه نظراً لغياب مفهوم الفائدة في الخدمات المصرفية الإسلامية، فإن البنوك الإسلامية العاملة في الكويت لديها القدرة على تحقيق هوامش أفضل من البنوك التقليدية بالنسبة لمحاظاتها التمويلية.

وكما أوضحنا في إطار "الإستراتيجية - التنوع الجغرافي وتنوع المنتجات والخدمات - تعزيز امتياز الخدمات المصرفية الإسلامية"، يركز بنك بوبيان على العملاء الأثرياء وذوي الملاحة المالية العالية والعملاء من الشركات الكبرى والمتوسطة، وبالتالي الاستفادة من العديد من نقاط القوة الأساسية للمجموعة.

وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الإسلامية التي قدمها بنك بوبيان للعملاء 3,729 مليون دينار كويتي واستقبل 4,347 مليون دينار كويتي من ودائع العملاء عبر 43 فرعاً.

شبكة إقليمية ودولية قوية

على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتميز البنك التابع للمجموعة، بنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م. بشبكة واسعة من الفروع تمتد لتشمل 53 فرعاً في جمهورية مصر العربية بينما تقوم البنوك التابعة للمجموعة في العراق (بنك الائتمان العراقي أس.أيه.) ولبنان (بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل. بتشغيل 5 فروع و3 فروع على التوالي. ولدى البنك فروع في البحرين وفرع واحد في الأردن وثلاثة فروع في السعودية وفرعين في الإمارات وتملك شركة زميلة، توركيش بانك أس.أيه. 10 فروع في تركيا في حين تصل استثمارات بنك بوبيان إلى 21.7% من بنك المال المتحد في السودان.

وعلى الصعيد الدولي، تمتلك المجموعة شركات تابعة في لندن (بنك الكويت الوطني (إنترناشيونال) بي.أل.سي.) وفي باريس (بنك الكويت الوطني فرنسا - ش.م.) وفي جنيف (بنك الكويت الوطني بنك بريفييه (سويسرا) أس.أيه.) وفروع في نيويورك وسنغافورة وتشنغهاي. في يناير 2020، قام بنك بوبيان بدمج أعمال بنك لندن والشرق الأوسط بعد زيادة حصته إلى 71.1%.

ويساهم اتساع البصمة الجغرافية للمجموعة في توفير فرصاً واعدة لتنمية منتجاتها وخدماتها، بالإضافة إلى توسيع قاعدة عملائها الحالية والاستفادة من العمليات المحلية الراسخة للمجموعة.

قدرات قوية في مجال الأعمال المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول

تدير المجموعة الأعمال المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول من خلال شركتها التابعة، شركة الوطني للاستثمار. بالإضافة إلى ذلك تقدم المجموعة خدمات الوساطة المالية من خلال شركة الوساطة المالية التابعة للمجموعة، شركة الوطني للوساطة المالية ش.م.ك (مقفلة)، في حين تقدم خدمات إدارة الأصول في السعودية عن طريق شركتها التابعة الوطنية لإدارة الثروات التي تم تأسيسها في العام 2018. وترى المجموعة بأن كل وحدة من وحدات الأعمال ضمن شركة الوطني للاستثمار تملك نقاط قوة تميز خدماتها المتخصصة لكل قطاع من قطاعات الأعمال التي تتخصص بها. حيث يستفيد فريق إدارة الأصول من شبكة التوزيع القوية التي تتميز بها المجموعة ومن سجلها الحافل في هذا المجال. كما يوفر فريق الوساطة المالية قدرات تنفيذ احترافية على أعلى المستويات لخدمة عملائه، حيث يتمتع الفريق بقدرات مميزة في مجال جمع الأموال تميزه عن منافسيه من الشركات المماثلة في الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يستفيد فريق الأعمال المصرفية الاستثمارية من خبرته في التنفيذ ومعرفته الوثيقة بقطاع أعماله وقدرته على توفير خدماته لقاعدة كبيرة من عملاء المجموعة.

قاعدة مساهمين مستقرة وفريق إدارة قوي

تم تأسيس البنك في العام 1952 من قبل مجموعة من كبار التجار الكويتيين وحافظ منذ ذلك الوقت على قاعدة المساهمين الأساسيين. وترى المجموعة بأن لديها مجلس إدارة قوي وثابت وفريق تنفيذي يعمل بالبنك منذ فترات طويلة ويتمتع بسجل مهني قوي على مستوى الكويت.

تساهم الخبرات الواسعة لفريق الإدارة التنفيذية في تعزيز إستراتيجية المجموعة على مستوى المنطقة وذلك بفضل تميزها بسجل حافل في تنفيذ المبادرات الرائدة ضمن القطاع، هذا إلى جانب تركيزها على اتباع أفضل الممارسات وتوفير أعلى مستوى من خدمة العملاء. وتستفيد المجموعة من استمرارية الموظفين ضمن فريق الإدارة التنفيذية في ظل حدوث تغييرات محدودة في فريق الإدارة التنفيذية على مدى السنوات العشر الماضية. ويتمتع مجلس إدارة المجموعة وفريق الإدارة التنفيذية بخبرات واسعة في قطاع الخدمات المالية في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى المستوى الدولي. وللمزيد من التفاصيل عن مجلس إدارة المجموعة والإدارة التنفيذية، برجاء الرجوع إلى قسم "الإدارة" الوارد أدناه.

قاعدة رأس مال قوية وسيولة مرتفعة

منذ بداية تطبيق معايير اتفاقية بازل 3، بلغ الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية المطبقة على المجموعة بالنسبة لمعدل إجمالي كفاية رأس المال وكفاية رأس المال - الشريحة 1 وحقوق الملكية المشتركة - معدل كفاية رأس المال الشريحة 1 ما نسبته 15.0% و 13.0% و 11.5% على التوالي، بما في ذلك الاحتياطي إضافي للبنوك ذات التأثير النظامي المحلي بنسبة 2.0%. وفي ضوء تداعيات جائحة كوفيد-19، قام بنك الكويت المركزي بخفض الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية إلى 12.5% و 10.5% و 9.0% على التوالي خلال الفترة الممتدة ما بين 30 يونيو 2020 إلى 31 ديسمبر 2020. وكما في 30 يونيو 2020، بلغ معدل إجمالي كفاية رأس المال للمجموعة 16.8%، وبلغ معدل كفاية رأس المال - الشريحة 1 ما نسبته 14.9% وحقوق الملكية المشتركة - معدل كفاية رأس المال بنسبة 12.6%، محسوبة وفقاً لمنهجية بازل 3 المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي. وبلغ معدل الرفع المالي للمجموعة 9.8% كما في 30 يونيو 2020 مقارنة بالمستوى الأدنى المطلوب وهو 3.0%. واعتباراً من الفترة المالية ربع السنوية المنتهية في 30 سبتمبر 2019، قام بنك الكويت المركزي بتعديل بعض أقسام لوائح رأس المال الخاصة باتفاقية بازل 3 المتعلقة بالمطالبات من الكيانات السيادية وشركات القطاع العام خارج الكويت والتي أثرت على نسبة رأس مال الخاصة بالمجموعة. وفي ضوء تلك التعديلات الرقابية، تقوم المجموعة بتعديل وتحسين رأس مالها ومحافظ أعمالها وخطط أعمالها. وكما في 30 يونيو 2020، بلغ إجمالي النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل 3,771 مليون دينار كويتي. وخلال العام 2020، أعلن بنك الكويت المركزي عن تأجيل سداد جميع أقساط القروض الاستهلاكية لمدة 6 أشهر بما أدى إلى تحقيق خسائر بقيمة 130 مليون دينار كويتي لمساهمي البنك. وبناءً على توجيهات أخرى من بنك الكويت المركزي، تم تحميل هذا المبلغ بالفعل مباشرة إلى الأرباح المرحلة في يونيو 2020، ليتم تأجيلها وخصمها من رأس المال الرقابي بالتساوي على مدى 4 أعوام اعتباراً من العام 2021

وفي إطار إصلاحات اتفاقية بازل 3 تحتفظ المجموعة بكمية كافية من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات النقدية المطلوبة بما يمكنها من تحمل سيناريو الضغوط الشديدة لمدة تصل إلى 30 يوماً. وتحرص المجموعة على مراقبة معيار تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر على ثلاثة مستويات تنظيمية: (1) على المستوى المحلي (كونه البنك، باستثناء عملياته غير الكويتية)، (2) على مستوى البنك، بما في ذلك عمليات البنك غير الكويتية، و (3) على مستوى المجموعة، بما في ذلك جميع الشركات التابعة للمجموعة.

وطوال فترة المراقبة، تقوم المجموعة باستمرار باستيفاء تلك المعدلات بما يفوق الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية لكلا من معيار تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. وعلى خلفية جائحة كوفيد-19، قام بنك الكويت المركزي بخفض الحد الأدنى لمتطلبات معيار تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80% خلال الفترة الممتدة من 2 أبريل 2020 إلى 31 ديسمبر 2020.

ونجحت المجموعة في الحفاظ على مركز سيولة قوي من خلال احتفاظها بمعيار تغطية السيولة يتراوح ما بين 140% إلى 183% ومنذ 1 يناير 2017. وترى المجموعة أن التزامها بمعايير تغطية السيولة سيضمن استعدادها لاستيعاب أي صدمات منهجية غير متوقعة قد تصيب اقتصادات الكويت أو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو القطاعات المصرفية. كما حافظت المجموعة على نسبة صافي التمويل المستقر في حدود 108% و 117% بما يشير إلى قوة استقرار تمويل المجموعة. برجاء الرجوع إلى "عوامل المخاطر - العوامل التي قد تؤثر على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالسندات، - مخاطر السيولة - قد لا تكون التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للمجموعة كافية في جميع الاوقات للوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التزامات السداد الطارئة". وكما في 30 يونيو 2020، احتفظت المجموعة بمحفظة كافية من الأصول السائلة عالية الجودة بقيمة 6,689 مليون دينار كويتي بمعدل تغطية سيولة بلغ 156.5% في حين بلغت نسبة صافي التمويل المستقر 113.7%.

أداء مالي قوي ومستقر

تتمتع المجموعة بتاريخ حافل من الربحية، حيث حافظت على ربحيتها طوال فترات الركود المالي. وبين عامي 2017 و 2019، تزايد الفائض التشغيلي للمجموعة (الذي يمثل أرباح التشغيل قبل خصم مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة) بنسبة 6.1%، في حين سجلت موجودات المجموعة نمواً بنسبة 12.4%. كما ارتفع صافي الربح الخاص بمساهمي البنك بنسبة 24.5%. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد المجموعة من التمويل منخفض التكلفة بسبب قوة مركز السيولة الذي تتمتع به وجودة وقوة أصولها، كما يتضح من الانخفاض النسبي لمستويات القروض المتعثرة.

وكما في 30 يونيو 2020، بلغت نسبة القروض المتعثرة للمجموعة (التي تعرف بأنها قروض متعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض) 1.8%. وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغت قيمة القروض المتعثرة 187 مليون دينار كويتي وبلغت مخصصات خسائر القروض 509 مليون دينار كويتي لتغطية خسائر القروض المحتملة. وكما في 30 يونيو 2020، بلغت قيمة القروض المتعثرة 321 مليون دينار كويتي وبلغت مخصصات خسائر القروض إلى القروض المتعثرة 186%.

ارتفاع التصنيفات الائتمانية وتصنيف المجموعة ضمن أفضل العلامات التجارية وارتفاعها قيمة على المستوى الإقليمي

تتمتع المجموعة بأحد أعلى التصنيفات الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى المستوى الدولي، حيث تتميز بتوقعات مستقبلية ثابتة وتصنيف ائتماني بدرجة A1 من وكالة التصنيف الائتماني موديز و A من ستاندر أند بورز و AA- من فيتش². بالإضافة إلى ذلك، احتفظت المجموعة بموقعها على قائمة جلوبال فاينانس لأكثر خمسين بنك أماناً على مستوى العالم عاماً تلو الآخر، وفي العام 2019، حصدت المجموعة جائزة العلامة المصرفية الأعلى قيمة في الكويت من براند فاينانس بقيمة علامة تجارية مصرفية تزيد على 1.63 دولار أميركي.

تداعيات جائحة كوفيد-19

تأثرت أعمال المجموعة من جائحة كوفيد-19 في معظم مواقعها الجغرافية التي تعمل بها بما أدى إلى صعوبة بيئة التشغيل عبر شبكة أعمالها. وأثرت التدابير التقيدية للسيطرة على انتشار كوفيد-19، بما في ذلك حظر التجول وإغلاق الحدود وأدت إلى التباطؤ في النشاط الاقتصادي، خاصة خلال الربع الثاني من العام 2020، تأثيراً شديداً على عمليات المجموعة. وأدى انخفاض حجم المعاملات إلى انخفاض دخل الإيرادات والعمولات، في حين أدى خفض معدلات الفائدة إلى تزايد الضغوط على هامش الفائدة. كما أدى تأثير انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وانخفاض أسعار النفط وامتداد فترة الإغلاق إلى زيادة مستويات عدم اليقين بشأن توقعات بيئة التشغيل.

تأثرت النتائج المالية للمجموعة عن فترة النصف الأول من العام 2020 نظراً لتطبيق المجموعة لخطة تأجيل سداد أقساط قروض العملاء وغيرها من القروض في الربع الثاني من العام 2020 في الكويت. وتم تحميل الخسارة البالغة 130 مليون دينار كويتي الخاصة بمساهمي البنك على الأرباح المحتجزة والخسارة المتبقية على حقوق الملكية للحصص غير المسيطرة. ووفقاً لتوجيهات بنك الكويت المركزي، سوف يتم تأجيل تأثير الخسارة على رأس المال الرقابي للمجموعة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 ثم يتم إطفاء تلك الخسارة بعد ذلك بالتساوي على مدى 4 سنوات اعتباراً من العام 2021.

واتخذت المجموعة مجموعة من التدابير الاستباقية وقامت بتفعيل خطط الطوارئ في المراحل الأولى من تفشي جائحة كوفيد-19، وذلك بهدف حماية موظفيها وضمان استمرارية العمل في ظل بيئة عمل صحية. وفي ذات الوقت بدأت المجموعة بالاستفادة من مرونة نموذج أعمالها وتمكنت من تقديم الدعم والمشورة لعملائها ممن يواجهون صعوبات مالية، كما اعتمدت على قدراتها الرقمية للحفاظ على مستوى جودة الخدمة وإمكانية الوصول إلى خدماتها بنفس مستوى توقعات العملاء في الأوقات الاعتيادية.

وتضمنت المبادرات التي تم تبنيها على مستوى المجموعة للحد من تأثير الجائحة على الربحية بصفة رئيسية النقاط التالية :

1. ضمان استدامة الإيرادات والتحكم في التكاليف من خلال مضاعفة جهود التحول الرقمي وتحسين القيمة الرقمية وزيادة اعتماد الأتمتة وتكنولوجيا الروبوتات في العمليات التشغيلية والحد من في التكاليف؛
2. استكشاف الفرص لتحقيق المزيد من النمو في أعمال إدارة الثروات لتنويع الإيرادات من الناحية الجغرافية وزيادة حصة المساهمة القائمة على الاتعاب ورفع مستويات الكفاءة من خلال اعتماد الأنشطة التي لا تتطلب رأسمال مرتفع؛ و
3. الحد من مخاطر المحفظة الائتمانية الحالية، حيث تتم مراقبة كافة أوجه تعرض المجموعة للمخاطر الكبرى عن كثب ومراجعتها لتقييم تأثير كوفيد-19 على الشركات المقترضة من المجموعة.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع نرجو مراجعة الأقسام " العوامل الرئيسية التي تؤثر على نتائج العمليات- تداعيات جائحة كوفيد-19" وعوامل المخاطر "تفشي الأمراض المعدية حول العالم وبصفة خاصة جائحة كوفيد-19 أدى إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي بما قد ينعكس في هيئة تأثير سلبي وجوهري على نشاط المجموعة، ونتائج عملياتها ووضعها المالي".

² ملاحظة: تصنيف المجموعة كما في تاريخ 20 أكتوبر 2020 وسيتم تحديثه في حال وجود تصنيف أحدث

الإدارة

إطار حوكمة الشركات

قام البنك بتطوير إطار حوكمة الشركات الذي يستند إلى أفضل الممارسات الدولية و "قواعد ومعايير حوكمة الشركات في البنوك الكويتية" الصادرة عن بنك الكويت المركزي في يونيو 2012. وفي 10 سبتمبر 2019، أصدر بنك الكويت المركزي مراجعة لمعايير حوكمة الشركات وقد دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 30 يونيو 2020. وتم غرز المبادئ والمعايير الأساسية لإطار حوكمة الشركات ضمن الأعمال والممارسات اليومية للبنك برعاية وإشراف مجلس إدارة البنك (ويشار إليه "مجلس الإدارة") وعلى مستوى لجنة مجلس الإدارة ومن خلال لجنة حوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتم تصميم إطار العمل للتأكد من توفير الإشراف الفعال على استراتيجية المجموعة والعمليات التجارية من خلال اتباع نهج قوي لإدارة المخاطر والشفافية والمساءلة واستقلالية مجلس الإدارة.

ويقوم مجلس الإدارة، بالتعاون مع لجنة حوكمة الشركات المنبثقة عن مجلس الإدارة، بمراجعة وتحديث إطار الحوكمة على أساس سنوي، والذي قام مجلس الإدارة باعتماده. وتحرص الإدارة التنفيذية للمجموعة على تنفيذ أطر العمل من خلال اتباع السياسات والإجراءات، كما يقع على عيب الموظفين أيضاً اتباع متطلبات الحوكمة وفقاً للإرشادات الموضوعية بهذا الخصوص.

واستناداً إلى لوائح الحوكمة المعدلة التي صدرت مؤخراً، فإن البنك بصدد تنفيذ أحكام جديدة تتعلق بهيكل مجلس الإدارة واللجان الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة وعضوية أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. في 1 أبريل 2020، قام البنك بفتح باب الترشيح لضم عضوين مستقلين إلى مجلس الإدارة. إلا أنه نظراً لتفشي فيروس كوفيد-19 والإجراءات الاحترازية المتخذة في الكويت، لن يتمكن المرشحون من إنهاء إجراءات الترشيح بعد إغلاق الهيئات الحكومية، بناء على ذلك قام بنك الكويت المركزي بتمديد فترة انتخاب العضوين المستقلين في مجلس الإدارة إلى 31 ديسمبر 2020 بدلاً من 30 يونيو 2020، وحالياً، البنك بصدد الانتهاء من الوثائق المتعلقة بالمرشحين المحتملين.

وتحرص المجموعة على تقديم معلومات متسقة ودقيقة في الوقت المناسب للمساهمين وقد تبنت سياسة الإفصاح والشفافية لضمان تحقيق ذلك. وتغطي تلك السياسات مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك المعلومات الكمية والنوعية الرئيسية المتعلقة بالأداء المالي والاستقرار المالي وعوامل إدارة المخاطر والمكافآت وحوكمة الشركات والمعاملات مع الأطراف ذات علاقة وتضارب المصالح والتغيرات الجوهرية في أنشطة الأعمال.

مجلس الإدارة

تعمل المجموعة تحت إشراف مجلس الإدارة، الهيئة الرئيسية لصنع القرار والمسؤول بشكل عام عن إستراتيجية المجموعة ومراقبة أداء أعمال المجموعة والإدارة التنفيذية. في تاريخ إصدار هذه النشرة، يتألف مجلس الإدارة الحالي من تسعة أعضاء غير تنفيذيين. وبحلول ديسمبر 2020، من المتوقع أن ينضم عضوان مستقلان آخرا من أعضاء مجلس الإدارة إلى مجلس الإدارة، ليرتفع عدد أعضاء المجلس إلى 11 عضواً (تسعة أعضاء غير تنفيذيين وعضوين مستقلين). ومن المتوقع عقد اجتماع الجمعية العمومية قبل نهاية العام لانتخاب عضوين مستقلين إضافيين لمجلس الإدارة، علماً بأن الجمعية العمومية للبنك التي اجتمعت بتاريخ 7 مارس 2020 قامت بتعديل النظام الأساسي على النحو التالي: مع استمرار مجلس الإدارة الحالي للدورة التي انتخب لها، يتألف مجلس الإدارة - ابتداء من 30 يونيو 2020 من 11 عضواً من بينهم عضوان مستقلان على الأقل و ابتداء من تاريخ 30 يونيو 2022 من (13) عضواً من بينهم أعضاء مستقلون لا يقل عددهم عن أربعة أعضاء، على ألا يزيد عدد الأعضاء المستقلين عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة. ويتم انتخاب كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين لمدة ثلاث سنوات. يُطلب من جميع أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين الذين يسعون إلى خدمة فترة إضافية السعي لإعادة انتخابهم من قبل المساهمين كل ثلاث سنوات.

وتمشيا مع متطلبات بنك الكويت المركزي، يجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر. وعقد المجلس ثمان اجتماعات خلال العام 2019.

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة في مواءمة الأهداف الإستراتيجية للمجموعة وتحديد مستوى المخاطر المقبولة ووضع الإطار العام لمنظومة الحوكمة بما يخدم المصالح العليا للمجموعة، وبالتالي زيادة القيمة للمساهمين. وتقترن تلك المهام بمسؤولية مراقبة لاستقرار المالي والاقتصادي للمجموعة والحفاظ عليه وحماية حقوق ومزايا جميع أصحاب المصالح.

ويتولى رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة أدوار منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض، وهناك فصل واضح بين واجبات ومسؤوليات كلا منهما. تم تحديد مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ضمن ميثاق مجلس الإدارة، إلا أنه باختصار، تتمثل مسؤوليته الرئيسية في قيادة مجلس الإدارة وضمان المشاركة والمساهمة الفعالة لجميع أعضاء مجلس الإدارة، حتى يتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته القانونية والتنظيمية على أكمل وجه.

ويقوم مجلس الإدارة بتعيين الرئيس التنفيذي ويحدد صلاحياته وسلطاته. وقام مجلس الإدارة بتفويض الرئيس التنفيذي للقيام بأعمال إدارة الأنشطة اليومية بمساعدة الأعضاء الآخرين في الإدارة التنفيذية. ويعتبر الرئيس التنفيذي للمجموعة، بمساعدة الأعضاء الآخرين في الإدارة التنفيذية، هو المسؤول عن توجيه ومراقبة أعمال المجموعة على أساس يومي، ورفع التوصيات الاستراتيجية لمجلس الإدارة، وقيادة الإدارة التنفيذية وتنفيذ قرارات المجلس الاستراتيجية والتشغيلية.

ولشغل منصب عضو مجلس الإدارة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة الطلب المقدم من كل مرشح ثم الحصول على موافقة من قبل مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي ومساهمي البنك في الجمعية العمومية السنوية. ويتم اتخاذ قرارات مجلس الإدارة، باستثناءات محدودة، بأغلبية أصوات الحاضرين (شخصياً) في الاجتماع.

فيما يلي أسماء أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ اصدار هذه النشرة:

الاسم	المنصب
ناصر مساعد عبد الله الساير	الرئيس
غسان أحمد سعود الخالد	نائب الرئيس
حمد عبد العزيز الصقر	عضو
يعقوب يوسف الفليج	عضو
حمد محمد عبد الرحمن البحر	عضو
مثنى محمد أحمد الحمد	عضو
هيثم سليمان الخالد	عضو
عماد محمد عبد الرحمن البحر	عضو
طلال جاسم محمد الخرافي	عضو

وفيما يلي نبذة موجزة عن السيرة الذاتية لكل من أعضاء مجلس الإدارة كما في تاريخ هذه النشرة:

السيد/ ناصر مساعد عبد الله الساير - رئيس مجلس الإدارة

انضم السيد / ناصر الساير إلى عضوية مجلس الإدارة في العام 1980، وانتُخب في العام 1993 نائباً لرئيس مجلس الإدارة، ثم رئيساً للمجلس في أغسطس 2014، كما يشغل منصب رئيس لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة

ويشغل السيد/ ناصر الساير منصب عضو في "اتحاد مصارف الكويت" منذ العام 1999، وشغل منصب رئيس مجلس إدارة الاتحاد خلال الفترة من 1999 إلى 2006. كما التحق بعضوية الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء). وخلال الفترة الممتدة ما بين 1973 و 1978، شغل منصب نائب المدير العام "الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية" و خلال الفترة الممتدة من 1994 و 2000 شغل منصب عضو في مجلس إدارة. ويتمتع السيد/ ناصر الساير بسجل مهني حافل بالخبرات المهنية المتخصصة في مجال الخدمات المصرفية، والاستثمار، والتخطيط الاستراتيجي والحوكمة في القطاعين الخاص والعام.

السيد/ ناصر الساير حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة أوكلاهوما في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ غسان أحمد سعود الخالد - نائب رئيس مجلس الإدارة

انضم السيد / غسان الخالد إلى عضوية مجلس الإدارة منذ العام 1987، ويشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة منذ أغسطس 2014، وهو رئيس لجنة المخاطر والالتزام و رئيس لجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

كما يشغل السيد/ غسان الخالد منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لشركة "أسيكو للصناعات"، ويمتلك خبرات واسعة في مجال الخدمات المصرفية للشركات، والتمويل التجاري، وقطاع الائتمان والتجزئة.

السيد / غسان الخالد حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ويست فرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ حمد عبد العزيز الصقر - عضو مجلس الإدارة

السيد / حمد الصقر من أعضاء مجلس الإدارة في عامي 1975 و 1976 ومنذ 1983 حتى الوقت الحاضر، كما انه أحد أعضاء لجنتي الائتمان والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

وإلى جانب مناصبه في البنك؛ كان يشغل السيد/ حمد الصقر عضوية مجلس الإدارة في شركة الكوت للمشاريع الصناعية في الكويت. ويتمتع السيد / حمد الصقر بخبرات واسعة في مجال العمل المصرفي وتحديدأ في قطاع تمويل الشركات.

والسيد / حمد الصقر حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة إيرلندا.

السيد/ يعقوب يوسف الفليج - عضو مجلس الإدارة

انضم السيد / يعقوب الفليج إلى عضوية مجلس الإدارة منذ العام 1998، وهو عضواً بلجنة الائتمان ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

كما شغل السيد يعقوب الفليج منصب مدير عام بالمجموعة خلال الفترة من 1983 إلى 1998، ويتمتع بخبرات مهنية واسعة في مجال الأعمال المصرفية بما في ذلك إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

والسيد/ يعقوب الفليج حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ حمد محمد عبد الرحمن البحر - عضو مجلس الإدارة

انضم السيد / حمد البحر إلى عضوية مجلس الإدارة في العام 2005، وهو أيضاً عضو لجنة الإئتمان ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

كما شغل السيد / حمد البحر منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الكويتية للاستثمار خلال الفترة الممتدة من 1981 إلى 1991، وشغل أيضاً منصب العضو المنتدب لبنك البحرين والكويت، ويتمتع بسجل حافل من الخبرات في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول ونظم الرقابة الداخلية.

والسيد/ حمد البحر حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة الاسكندرية في مصر.

السيد/ مثنى محمد أحمد الحمد - عضو مجلس الإدارة

انضم السيد / مثنى الحمد إلى مجلس الإدارة في العام 2007، ويشغل عضوية لجان التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما انه رئيس مجلس إدارة شركة الوطنية العقارية، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل العالمية للاتصالات منذ العام 2005 حتى 2014 . كما شغل منصب عضو مجلس إدارة الشركة العربية الأوروبية للإدارة المالية في الفترة الممتدة منذ العام 1987 إلى العام 1993، وكان أحد أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي خلال الفترة من 1993 إلى 1997 وكذلك أحد أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت المتحد خلال عامي 1996 و1997. ويتمتع السيد/ مثنى الحمد بخبراتٍ واسعة في خدمات التمويل والاقتصاد المالي.

والسيد/ مثنى الحمد حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الكويت،

السيد/ هيثم سليمان الخالد - عضو مجلس الإدارة

انضم السيد هيثم الخالد إلى عضوية مجلس الإدارة في العام 2010، وهو أحد أعضاء لجان التدقيق وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويشغل السيد / هيثم الخالد عضوية مجلس إدارة شركة الشال للاستشارات والاستثمار منذ العام 2006، وعضوية مجلس إدارة شركة الأرجان العالمية العقارية منذ العام 2010 ، ورئيس مجلس إدارتها منذ العام 2014 . وخلال مسيرته المهنية، عمل السيد/ هيثم الخالد في شركة زين ، وتدرج في العديد من المناصب القيادية من ضمنها منصب الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال، والرئيس التنفيذي للشرق الأوسط، والرئيس التنفيذي للاستراتيجية وتخطيط الأعمال، وغيرها من المناصب التي تولى فيها مسؤوليات عدة. ويتمتع السيد/ هيثم الخالد بخبرات ودراسة واسعة بمجال التخطيط الاستراتيجي، والاستثمار، وعمليات الاندماج والاستحواذ، والحوكمة، والرقابة الداخلية.

والسيد/ هيثم الخالد حاصل على درجة البكالوريوس في مجال الهندسة الكهربائية من جامعة الكويت.

السيد/ عماد محمد عبد الرحمن البحر - عضو مجلس الإدارة

انضم السيد / عماد البحر إلى عضوية مجلس الإدارة في أغسطس 2014 عقب وفاة المغفور له السيد/ محمد عبد الرحمن البحر رئيس مجلس الإدارة، كما أنه أحد أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الإئتمان المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

كما ان السيد/ عماد البحر عضواً في المجلس التنفيذي لمجموعة البحر؛ أحد أقدم وأعرق المجموعات التجارية في الكويت والشرق الأوسط. كما يشغل أيضاً عضوية مجلس إدارة الشركة الأهلية للتأمين وشركات أخرى خارجية.

والسيد/ عماد البحر حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ طلال جاسم محمد الخرافي - عضو مجلس الإدارة

انضم السيد / طلال الخرافي إلى مجلس الإدارة في مارس 2019 . وهو عضو في لجنتي إدارة المخاطر والالتزام والترشيحات والمكافآت المنبثقتين من مجلس الإدارة.

ويشغل السيد/ طلال الخرافي منصب الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية البريطانية للخرسانة الجاهزة منذ العام 2015 وعضو مجلس إدارة في الشركة القابضة المصرية الكويتية منذ العام 2015. وشغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة آسيا للاستثمار من العام 2005 حتى 2018 وعضو مجلس إدارة في شركة الاتصالات المتنقلة (زين) في العام 2017، بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في شركات أخرى في الكويت. كما يشغل أيضاً عضوية مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة منذ العام 2008 . ويتمتع السيد/ طلال الخرافي بخبرات ودراسة واسعة في التمويل وإدارة الأعمال.

والسيد/ طلال الخرافي حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الكويت.

يقع عنوان العمل لكل من أعضاء مجلس إدارة المجموعة في: برج بنك الكويت الوطني، منطقة شرق، شارع جابر المبارك والشهداء، برج بنك الكويت الوطني. ص. ب 95 الصفاة، 13001، الكويت دولة الكويت، هاتف رقم: 965 2242 2011+

بعض أعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم والشركات التي يكونون هم أو أفراد عائلاتهم مالكيين رئيسيين فيها أو يعملون بها، يعتبرون عملاء للمجموعة في سياق الأعمال الاعتيادية. تتم المعاملات مع هذه الأطراف على أسس تجارية وبنفس الشروط إلى حد كبير، بما في ذلك أسعار الفائدة مثل تلك السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات علاقة. برجاء الرجوع إلى "المراجعة المالية – معاملات مع أطراف ذات علاقة".

باستثناء ما سيتم الإفصاح عنه ضمن الفقرة التالية، ليس هناك لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة المذكورين في الجدول الوارد اعلاه تضارب مصالح فعلي أو محتمل بين واجباته تجاه المجموعة ومصالحه الخاصة و / أو واجباته الأخرى.

لكل من أعضاء مجلس إدارة البنك المذكورين في الجدول أعلاه مصالح خارجية في كيانات أخرى غير المجموعة، بما في ذلك مناصب العمل و / أو عضوية مجالس الإدارة مع أطراف ثالثة (كما هو موضح في السير الذاتية لكل منهم) وبالنظر إلى النطاق الواسع لعمليات المجموعة، فتلك الكيانات لديها علاقات مصرفية و / أو علاقات تجارية أخرى مع المجموعة. ولدى بعض أعضاء مجلس الإدارة أيضاً علاقات مصرفية شخصية مع المجموعة. ونظراً لأن أعضاء مجلس الإدارة يشاركون في عملية صنع القرار بالمجموعة ولديهم معرفة ودراية بمنتجات وخدمات المجموعة، بما في ذلك الشروط التجارية الخاصة بها، فقد ينشأ تضارب محتمل في المصالح. إلا ان المجموعة حرصت على وضع إجراءات داخلية مشددة للتعامل مع أي تضارب محتمل من هذا القبيل، بما في ذلك استبعاد عضو مجلس الإدارة ذي الصلة من التصويت في اجتماعات مجلس الإدارة بشأن الأمور التي تتعلق بالتعامل مع عضو مجلس الإدارة المعني و / أو أي كيان آخر لديه تعاملات مع المجموعة.

تلتزم المجموعة بإدارة جميع المعاملات مع الأطراف ذات علاقة وتضارب المصالح المحتمل الذي قد ينشأ عن ذلك والوفاء بالتزامات المجموعة للحفاظ على الترتيبات التنظيمية والإدارية بهدف اتخاذ كافة الخطوات المعقولة لتحديد ومراقبة وإدارة المعاملات مع الأطراف ذات علاقة وتضارب المصالح.

تبنت المجموعة "سياسة المعاملات مع الأطراف ذات علاقة" و "سياسة تضارب المصالح" بما يتماشى مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 24 وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة. وتم وضع السياسات الداخلية للمجموعة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات علاقة لضمان توافر الإجراءات والتدابير المناسبة لتحديد وإدارة جميع المعاملات مع الأطراف ذات علاقة وإدارتها بشكل فعال وكذلك فيما يتعلق بأي تضارب مصالح ذي صلة أو مادي، بحيث يتعامل مجلس الإدارة بشكل مناسب مع أي تضارب مصالح فعلي أو محتمل أو مستشعر، وضمان أن جميع القرارات يتم اتخاذها فيما يصب في مصلحة المجموعة.

تحتفظ المجموعة بسجل لجميع المعاملات مع الأطراف ذات علاقة وسجل منفصل لحالات تضارب المصالح.

وفيما يلي عدد الأسهم المملوكة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة كما في 30 يونيو 2020:

اسم عضو مجلس الإدارة	عدد الأسهم
ناصر مساعد عبد الله السابر	1,697,134
غسان أحمد سعود الخالد	6,715,018
حمد عبد العزيز الصقر	46,886,313
يعقوب يوسف الفليح	3,770,565
حمد محمد عبد الرحمن البحر	48,889,348
مثنى محمد أحمد الحمد	11,710,970
هيثم سليمان الخالد	172,775
عماد محمد عبد الرحمن البحر	52,500,500
طلال جاسم محمد الخرافي	110,250

لا يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة أي مكافآت على شكل أتعاب أو رواتب أو مكافآت مقابل خدماتهم المقدمة للبنك.

تأكيد مجلس الإدارة للبيانات المالية

اعتمد مجلس الإدارة النتائج المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2020 بتاريخ 14 يوليو 2020 وكانت النتائج المالية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 31 ديسمبر 2018 و 31 ديسمبر 2017 قد تم تدقيقها واعتمداها من قبل الجمعية العمومية لمساهمي البنك. وبموجب أحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 (وتعديلاته) فإن مجلس إدارة البنك ملزم بتقديم النتائج المالية للبنك، ويقبل مجلس الإدارة هذه المسؤولية.

وصف العقود المبرمة بين أعضاء مجلس الإدارة والبنك أو أي من الشركات التابعة للبنك

فيما يلي تفاصيل المعاملات الجوهرية للأطراف ذات علاقة بما فيها أي عقود مادية مبرمة بين أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أي من أفراد عائلته المباشرة والبنك أو أي من شركاته التابعة.

وخلال العام، كان بعض الأطراف ذات علاقة (أعضاء مجلس إدارة البنك ومسؤوليها وأفراد عائلاتهم والشركات التي يكونون مالكيين رئيسيين لها) ضمن عملاء المجموعة في السياق الاعتيادي للأعمال. فيما يلي بنود المعاملات المعتمدة من قبل إدارة المجموعة، وكانت الأرصدة في تاريخ البيانات المالية المجمعة كما يلي:

			عدد الأطراف ذات علاقة			عدد أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين			
30 يونيو 2019	31 ديسمبر 2019 مدققة	30 يونيو 2020	30 يونيو 2018	31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	30 يونيو 2019	31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	
ألف دك	ألف دك	ألف دك							أعضاء مجلس الإدارة
77,435	78,779	67,754	17	16	17	3	3	3	قروض (مضمونة)
29,315	30,671	21,832	9	9	9	-	-	-	التزامات محتملة
56	46	46	11	10	17	7	7	6	بطاقات ائتمان
38,834	30,627	36,166	56	54	62	9	9	9	ودائع
338,436	335,201	283,177	15	13	13	3	3	3	ضمانات مقابل تسهيلات ائتمانية
1,848	3,624	2,029							ايرادات فوائد ورسوم
175	315	92							مصروفات فوائد
3	30	32							شراء معدات ومصروفات أخرى
									مسؤولون تنفيذيون
3,057	3,422	3,678	6	7	7	3	2	3	قروض
2	2	2	-	-	-	3	3	3	التزامات محتملة
47	108	25	4	7	8	13	13	11	بطاقات ائتمان
9,112	7,101	9,179	32	39	40	13	13	13	ودائع
60	121	337							ايرادات فوائد ورسوم
47	115	54							مصروفات فوائد
									شركات زميلة
50,085	52,280	-							ودائع
14,889	17,297	-							قبولات

تم توضيح المزيد من المعلومات حول معاملات المجموعة مع الأطراف ذات علاقة في الأعوام 2017 و 2018 و 2019 في الإيضاح رقم 29 لكل من البيانات المالية للسنة المالية 2018 والبيانات المالية للسنة المالية 2019. وتم توضيح المعلومات المتعلقة بمعاملات المجموعة مع الأطراف ذات علاقة في النصف الأول من العام 2019 والنصف الأول من العام 2020 ضمن الإيضاح رقم 12 من المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة في 30 يونيو 2020.

العقود المبرمة مع البنك التي حصل عن طريقها أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة على ربح شخصي

يبرم أعضاء مجلس الإدارة وأفراد عائلاتهم المباشرة تعاملات مع الشركات التابعة للبنك كعملاء وفق بنود تجارية مستقلة ضمن السياق العادي لأنشطة أعمال كل شركة تابعة، بما يشمل الحسابات المصرفية ومنتجات التوفير والاستثمار وغيرها من الخدمات المماثلة. لم تتضمن أي من تلك المعاملات مبالغ كبيرة.

الإدارة التنفيذية

يقوم على إدارة البنك فريق إدارة تنفيذي يعمل بالبنك منذ فترات طويلة ومسؤول عن الإشراف اليومي ومراقبة أعمال البنك وخاصة فيما يتعلق بضمان الالتزام والتحكم بالمخاطر واستقلالية الوظائف. إن سياسات الأعمال والسياسات المحاسبية وإجراءات العمليات وضوابطها موثقة ويتم إبلاغها إلى المعنيين من خلال أدلة الإجراءات التشغيلية القياسية للسياسات التي تغطي كافة مجالات أنشطة المجموعة. تتم مراجعة جميع السياسات الهامة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

فيما يلي نبذة عن السيرة الذاتية لفريق الإدارة التنفيذية:

السيد/ عصام جاسم الصقر - الرئيس التنفيذي للمجموعة

انضم السيد عصام الصقر إلى البنك في العام 1978، ويشغل منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة منذ مارس 2014، بعدما شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة منذ العام 2010.

ويرأس الصقر أيضاً مجلس إدارة بنك الكويت الوطني (انترناشيونال) بي ال سي، كما يشغل أيضاً عضوية مجلس شركة الوطني لإدارة الثروات (المملكة العربية السعودية) وإن بي كيه بروبرتيز (جبرسي) ليمتد وان بي كيه تراستيز (جبرسي) ليمتد وشركة ان أي جي أسيان انفسمنت.

والسيد/ عصام الصقر حاصل على درجة البكالوريوس في علوم إدارة الأعمال من جامعة ولاية كاليفورنيا للبوليتكنيك في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة/ شيخة خالد البحر - نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

انضمت السيدة / شيخة البحر إلى البنك في العام 1977، وتشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة منذ مارس 2014 بعد أن شغلت منصب الرئيس التنفيذي لعمليات البنك منذ العام 2010.

وترأس السيدة/ شيخة البحر مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - مصر، بنك الكويت الوطني - فرنسا، بنك الكويت الوطني - لبنان وشركة الوطني للاستثمار. كما تشغل عضوية مجلس إدارة بنك الكويت الوطني (انترناشيونال) بي آل سي - المملكة المتحدة ومجلس إدارة بنك الكويت الوطني العالمية لإدارة الأصول ومجلس إدارة البنك التركي (تركيا). وانضمت كذلك إلى عضوية الأمانة العامة للمجلس الأعلى الكويتي للتخطيط والتنمية في العام 2017. وتتمتع السيدة/ شيخة البحر بخبرات واسعة في مجالات التخصص، وتمويل المشاريع، والخدمات الاستشارية، وإصدار السندات، وتمويل المشاريع بنظام B.O.T، وعمليات الإصدار الأولي، وشهادات الإيداع الدولية، وطرح الأسهم للاكتتاب الخاص.

والسيدة/ شيخة البحر حاصلة على درجة البكالوريوس في التسويق الدولي من جامعة الكويت، والتحقت بالعديد من البرامج والدورات التدريبية المتخصصة في جامعة هارفرد للأعمال وجامعة ستانفورد وجامعة ديوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ صلاح يوسف الفليج - الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت

انضم السيد/ صلاح الفليج إلى البنك في العام 1985، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت منذ عام 2015. كما شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014.

ويشغل السيد/ صلاح الفليج عضوية العديد من مجالس إدارة عدد من الشركات من ضمنها شركة الوطني للوساطة المالية ش.م.ك.م. وشركة الوطني للاستثمار، وبنك الكويت الوطني - فرنسا.

وقبل التحاقه بشركة الوطني للاستثمار، تدرج السيد/ صلاح الفليج في العديد من المناصب الهامة كان آخرها منصب المدير العام لمجموعة الخزائن والاستثمار لدى بنك الكويت الوطني.

تخرج السيد/ الفليج من جامعة ميامي، حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الصناعية وكذلك ماجستير في إدارة الأعمال، كما شارك في العديد من برامج المدراء التنفيذيين في جامعة هارفرد وجامعة ستانفورد وجامعة ديوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ سليمان براك المرزوق - نائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت

انضم السيد/ سليمان المرزوق إلى البنك في العام 2002، ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت.

انتقل السيد/ سليمان المرزوق للعمل كمدير إدارة العمليات الخارجية في بنك الكويت المركزي خلال الفترة 2012 و 2015، ليعود بعد ذلك ويرأس مجموعة الخزائن لدى بنك الكويت الوطني. يمتلك المرزوق خبرة متعمقة واسعة في قطاع الاستثمار، وإدارة الثروات، وإدارة الخزائن، والعمليات المصرفية. وهو عضو مجلس إدارة شركة الوطني للاستثمار وشركة حياة للاستثمار. كما شغل عضوية مجالس إدارات العديد من البنوك والشركات في الكويت.

والسيد/ سليمان المرزوق حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بورتلاند في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ باركسون شونج - مدير عام مجموعة إدارة المخاطر

انضم السيد /باركسون شونج إلى البنك في عام 1993 وشغل منصب مدير عام مجموعة إدارة المخاطر منذ العام 2008، وهو رئيس أو عضو في العديد من اللجان الإشرافية الإدارية في البنك.

يمتلك السيد / باركسون شونج خبرات واسعة في مجال الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية، وتمويل الشركات والبنوك الاستثمارية والقروض المشتركة.

السيد/ شونج حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الاقتصاد بامتياز من جامعة ويلز في المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال - تخصص تمويل من وارتن- جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ وليد السيوفي - مدير عام مجموعة الحوكمة والالتزام الرقابي

انضم السيد وليد جمال الدين السيوفي إلى البنك في العام 1998، وشغل منصب مدير عام مجموعة الحوكمة والالتزام الرقابي منذ العام 2019. وشغل سابقاً عدد من المناصب في البنك من ضمنها منصب نائب المدير العام ومسئول الالتزام الرقابي بالمجموعة. وهو عضو مجلس إدارة بنك الكويت الوطني - مصر وعضو في العديد من اللجان الإدارية.

يتمتع السيد / السيوفي بأكثر من 25 عاماً من الخبرة المهنية القوية في مجالات الالتزام الرقابي والحوكمة والإفصاح والشفافية وحماية حقوق المساهمين ومكافحة الجرائم المالية (مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال ومكافحة الرشوة والفساد)، وإدارة المخاطر، والمحاسبة والتدقيق.

والسيد/ السيوفي حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلوان بجمهورية مصر العربية، كما حصل على ماجستير في إدارة المخاطر من جامعة جلاكو كاليدونيا بالملكة المتحدة، وماجستير إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت وشهادة الدبلوم العالي الدولي في إدارة مخاطر المؤسسات والزمالة من معهد إدارة المخاطر بالملكة المتحدة. كما التحق بالعديد من البرامج والدورات التدريبية المتخصصة في جامعة هارفرد للأعمال وجامعة ستانفورد وجامعة ديوك في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ جيم ميرفي - مدير عام المجموعة المالية

انضم السيد / جيم ميرفي إلى البنك في العام 1999، ويشغل حالياً منصب مدير عام المجموعة المالية منذ العام 2010، كما أنه عضو في العديد من اللجان الإدارية لدى المجموعة. ويشغل السيد/ جيم ميرفي عضوية مجلس إدارة كل من البنك التركي (تركيا) وان بي كي اوفرسيز (هولندا).

وقبل انضمامه إلى بنك الكويت الوطني، عمل السيد/ جيم ميرفي كرئيس للمحاسبة الإدارية في إيرلندا والمملكة المتحدة لدى أحد البنوك الرائدة، ولديه خبرات واسعة في مجال التمويل والقطاع المصرفي.

السيد/ ميرفي حاصل على شهادة محاسب إداري معتمد (المملكة المتحدة)، وسكرتير معتمد (المملكة المتحدة) وحاصل على مؤهل في مجال التسويق من إيرلندا.

تم الإعلان عن استقالة السيد ميرفي من منصبه في تاريخ 5 أكتوبر 2020 لأسباب شخصية، وأخر يوم عمل له سيكون في تاريخ 31 أكتوبر 2020.

السيد/ سوجيت رونغي - القائم بأعمال المدير العام للمجموعة المالية

انضم السيد رونغي إلى البنك في العام 2002 وشغل منصب المراقب المالي للمجموعة منذ العام 2012، وتقلد منصب القائم بأعمال المدير المالي للمجموعة اعتباراً من 1 نوفمبر 2020.

وقبل انضمام السيد / رونغي إلى البنك عمل كمفتق أول في شركة محاسبة كبرى في الكويت، كما أنه يتمتع بخبرات مهنية واسعة في مجال الأعمال المصرفية والتمويل.

والسيد / رونغي عضو في معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الهند وخريج معهد محاسبي إدارة التكاليف في الهند، كما أنه حاصل أيضاً على درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة بونا في الهند.

السيد/ عماد العبلاني - مدير عام مجموعة الموارد البشرية

انضم السيد/ عماد العبلاني إلى البنك في العام 2003، ويشغل منصب مدير عام مجموعة الموارد البشرية منذ العام 2014، وهو عضو في العديد من اللجان الإدارية لدى المجموعة.

وعمل سابقاً في بنك الكويت الوطني كناطق مدير عام الموارد البشرية- الكويت، ومساعد مدير عام إدارة التعيينات والعمليات في الموارد

البشرية. والسيد/ عماد العبلاني يتمتع بخبرات واسعة تمتد لأكثر من 24 عاماً في مجال الموارد البشرية.

والسيد/ عماد العبلاني حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت - لبنان، ودرجة البكالوريوس في علم النفس التربوي من جامعة الكويت.

السيد/ براديب هاندا - مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية والنفط والتمويل التجاري

انضم السيد/ براديب هاندا إلى البنك في العام 1980 ، ويشغل منصب المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية، والنفط، والتمويل التجاري منذ العام 2012 ، وهو عضو في العديد من اللجان الإدارية لدى المجموعة.

وتشمل مهامه السابقة في بنك الكويت الوطني منصب مساعد مدير عام، ومدير تنفيذي، ومدير أول لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات، ويمتلك خبرة واسعة تزيد على 30 عاماً في مجال الشركات الأجنبية، والنفط، والتمويل التجاري.

والسيد/ هاندا حاصل على درجة الماجستير من جامعة دلهي في الهند.

السيد/ محمد العثمان - مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية

انضم السيد/ محمد العثمان إلى البنك في العام 2006 ويشغل حالياً منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية منذ شهر أبريل 2018، وهو عضو في العديد من اللجان الادارية لدى المجموعة.

كما يشغل حالياً رئاسة مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي – نت) منذ العام 2015 والتي شغل عضويتها منذ العام 2014 . يتمتع السيد/ محمد العثمان بخبرات واسعة في الخدمات المصرفية للتجزئة، وخدمات المدفوعات المصرفية والمنتجات المصرفية.

السيد/ محمد العثمان حاصل على درجة البكالوريوس في الفلسفة من جامعة الكويت بالإضافة إلى حضوره العديد من الدورات التدريبية في جامعة هارفرد للأعمال بالولايات المتحدة.

السيد/ أحمد بورسلي - مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية

انضم السيد/ أحمد بورسلي إلى البنك في العام 1998، ويشغل منصب المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات المحلية منذ يونيو 2019.

وشغل السيد / بورسلي عضوية مجلس إدارة شركة الوطني للاستثمار من ابريل 2012 حتى يناير 2015، ويشغل عضوية مجلس إدارة شركة بويان للتأمين التكافلي. وهو عضو في العديد من اللجان الإدارية واللجان الانتمائية لدى المجموعة.

حصل السيد/ أحمد بورسلي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع تركيز في التسويق من جامعة باسيفيك – كاليفورنيا، كما شارك في العديد من الدورات التدريبية بجامعة هارفرد للأعمال في الولايات المتحدة وانشاد في فرنسا.

السيد/ ديمتريوس كوكوسوليس - نائب الرئيس التنفيذي - مجموعة تقنية المعلومات والعمليات

انضم السيد/ ديمتريوس كوكوسوليس إلى البنك في العام 2013 ليشغل منصب المدير العام لمجموعة العمليات، كما يشغل عضوية العديد من اللجان الإدارية لدى المجموعة.

وقبل توليه لمنصبه الحالي، شغل منصب رئيس ونائب رئيس إدارة العمليات، ورئيس العمليات لخدمات التمويل الدولي للأفراد، ونائب رئيس ومدير الخدمات المصرفية للأفراد وعمليات بطاقات الائتمان في عدد من البنوك المحلية والدولية في جنوب وشرق أوروبا. والسيد/ ديمتريوس كوكوسوليس لديه خبرات واسعة في مجال إدارة العمليات، والتحليل والتخطيط المالي، وإدارة المشاريع، وتأسيس وظيفة العمليات، وأنشطة الاندماج والاستحواذ وإعادة الهيكلة.

والسيد/ كوكوسوليس حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال في التمويل من جامعة ديوبول في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في علوم الاقتصاد من جامعة روتشستر بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ مالك خليفة - نائب الرئيس التنفيذي – رئيس الخدمات المصرفية للمجموعة

انضم السيد/ مالك خليفة إلى البنك في العام 2005، وشغل منصب المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية الخاصة - الكويت منذ العام 2008 ، ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة للمجموعة منذ يونيو 2018. وهو عضو في العديد من اللجان الإدارية لدى المجموعة. كما يشغل عضوية مجلس ادارة بنك الكويت الوطني – لبنان، وبنك الكويت الوطني – فرنسا، وشركة الوطني لإدارة الثروات – المملكة العربية السعودية.

وقبل توليه لمنصبه الحالي، شغل السيد/ مالك خليفة منصب المدير التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة لدى المكتب التمثيلي لأحد البنوك الامريكية في لبنان، ولديه خبرة واسعة تمتد لأكثر من 34 عاماً في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وأسواق المال في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

السيد/ مالك خليفة حاصل على شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد من جامعة سانت جوزيف في لبنان.

السيد / محمد الخنيني - مدير عام خدمات الشؤون الادارية

انضم السيد / محمد الخنيني إلى البنك في العام 1979، ويشغل منصب مدير عام خدمات الشؤون الإدارية منذ العام 2007.

وقد تدرج السيد / الخنيني في عدة إدارات وخاصة في مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية. يتمتع السيد / محمد الخنيني بخبرات واسعة في مجال الخدمات المصرفية الشخصية والإدارية.

السيد / الخنيني حاصل على درجة بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الكويت، كما شارك في العديد من البرامج التنفيذية بجامعة هارفرد للأعمال بالولايات المتحدة وعدد من الدورات التدريبية الأخرى.

السيد/ محمد الخرافي - مدير عام مجموعة العمليات

انضم السيد / محمد الخرافي إلى البنك من عام 2001 إلى عام 2008 حيث تدرج في إدارة الفروع المحلية حتى وصل إلى درجة مدير فرع. وانضم مجددًا للبنك في العام 2010 حيث شغل عدة مناصب قيادية. ويشغل حالياً منصب مدير عام مجموعة العمليات. كما أنه عضو مجلس إدارة في شركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي نت).

ويتمتع السيد / محمد الخرافي بخبرات واسعة في مجال الخدمات المصرفية والعمليات.

السيد / محمد الخرافي حاصل على درجة بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية المفتوحة، كما شارك في العديد من البرامج التنفيذية بجامعة هارفرد للأعمال وجامعة شيكاغو بوث للأعمال والجامعة الأمريكية في بيروت.

الدكتور/ سعادة الشامي - كبير الاقتصاديين للمجموعة

انضم الدكتور / سعادة شامي إلى البنك في العام 2018، ويشغل حالياً منصب كبير الاقتصاديين للمجموعة، وهو عضو في العديد من اللجان الإدارية في المجموعة، ولديه خبرة واسعة في التحليل الاقتصادي وأسواق المال.

قبل توليه منصبه الحالي، شغل الدكتور / سعادة منصب الأمين العام لهيئة أسواق المال - لبنان لعدة سنوات كما عمل لفترة تتجاوز 20 عاماً في صندوق النقد الدولي، كما عمل مستشاراً في كل من مكتب رئيس الوزراء ومكتب وزارة المالية في بيروت - لبنان.

الدكتور/ شامي حاصل على درجة البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من جامعة أوتاوا في كندا، وكذلك درجة الدكتوراه من جامعة ماك ماستر في كندا.

المهندس/ عزت حلال - مدير عام الإدارة الهندسية

انضم المهندس / عزت حلال إلى البنك في العام 2003، ويشغل منصب رئيس الإدارة الهندسية حيث يعمل على تطوير وتوسعة شبكة الفروع داخل وخارج الكويت، وهو المهندس المسنول عن مشروع المبنى الرئيسي الجديد.

قبل توليه منصبه الحالي، شغل المهندس / حلال عدة مناصب قيادية في شركات هندسة ومقاولات كويتية وأمريكية. يتمتع السيد / عزت حلال بخبرات واسعة في إدارة الإنشاءات واستشارات المشاريع العمرانية.

المهندس / حلال حاصل على درجة بكالوريوس والماجستير في إدارة الإنشاءات من جامعة أوكلاهاما ودرجة الماجستير في الهندسة المدنية من جامعة فيلانوا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما شارك في العديد من برامج المدراء التنفيذيين والقيادية من خلال جامعة هارفرد للأعمال وكلية هارتون ودابل كارنجي.

السيد/ نيكولاس سفيكاس - رئيس مجموعة تقنية المعلومات

انضم السيد نيكولاس سفيكاس إلى البنك في العام 2015 ، ويشغل حالياً منصب رئيس مجموعة تقنية المعلومات.

وقبل انضمامه إلى البنك، شغل السيد / سفيكاس منصب مدير أول أنظمة الكروت وآلات السحب الآلي في مجموعة بنك بيربوس – اليونان. ويتمتع السيد / سفيكاس بخبرة طويلة تمتد لأكثر من 20 عاماً في مجال تقنية المعلومات في القطاع المصرفي.

السيد / سفيكاس حاصل على الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مقدونيا - اليونان، وماجستير في الهندسة (الهندسة الإلكترونية والكمبيوتر) من جامعة أرسطو سالونيك - اليونان.

الدكتور / جلال وفاء الهدري - المستشار القانوني العام – رئيس مجموعة الشؤون القانونية

انضم الدكتور/ جلال وفاء إلى البنك في العام 2015، ويشغل حالياً منصب المستشار القانوني العام ورئيس مجموعة الشؤون القانونية في البنك.

وقبل انضمامه إلى البنك، شغل الدكتور/ جلال منصب المستشار القانوني الأول في هيئة أسواق المال في دولة الكويت والمستشار القانوني ورئيس وحدة مكافحة غسل الأموال في بنك الكويت ، وأستاذ القانون التجاري والبحري في كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية.

يتمتع الدكتور/ جلال بخبرة طويلة في مجال المحاماة والاستشارات القانونية للشركات والبنوك والمؤسسات المالية وكان عضواً في عدة لجان قانونية في دولة الكويت.

الدكتور/ جلال حاصل على ليسانس في الحقوق من جامعة الإسكندرية والماجستير في القانون التجاري من جامعة نيويورك والدكتوراه في العلوم القانونية من جامعة تولين في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ جاد زخور - مدير عام - رئيس مجموعة الخزينة

انضم السيد / جاد زخور إلى البنك في العام 2006 وشغل منصب مدير عام مجموعة الخزينة منذ يناير 2020. وشغل سابقاً منصب نائب أمين مجموعة الخزينة منذ أغسطس 2014. وهو أيضاً عضو في العديد من اللجان الإدارية.

يتمتع السيد/ زخور بخبرة واسعة في مجال الخزينة والاستثمار وإدارة الثروات.

السيد/ زخور حاصل على البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة حمص ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية من الجامعة الأمريكية في بيروت، ومدير مخاطر مالية معتمد. وشارك السيد/ زخور في عدد من البرامج التنفيذية في جامعة في جامعة هارفرد بالولايات المتحدة وإنسياد بفرنسا.

يقع عنوان العمل لكل من أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك في: برج بنك الكويت الوطني، منطقة شرق، شارع جابر المبارك والشهداء، برج بنك الكويت الوطني. ص. ب 95 الصفاة، 13001، الكويت دولة الكويت.

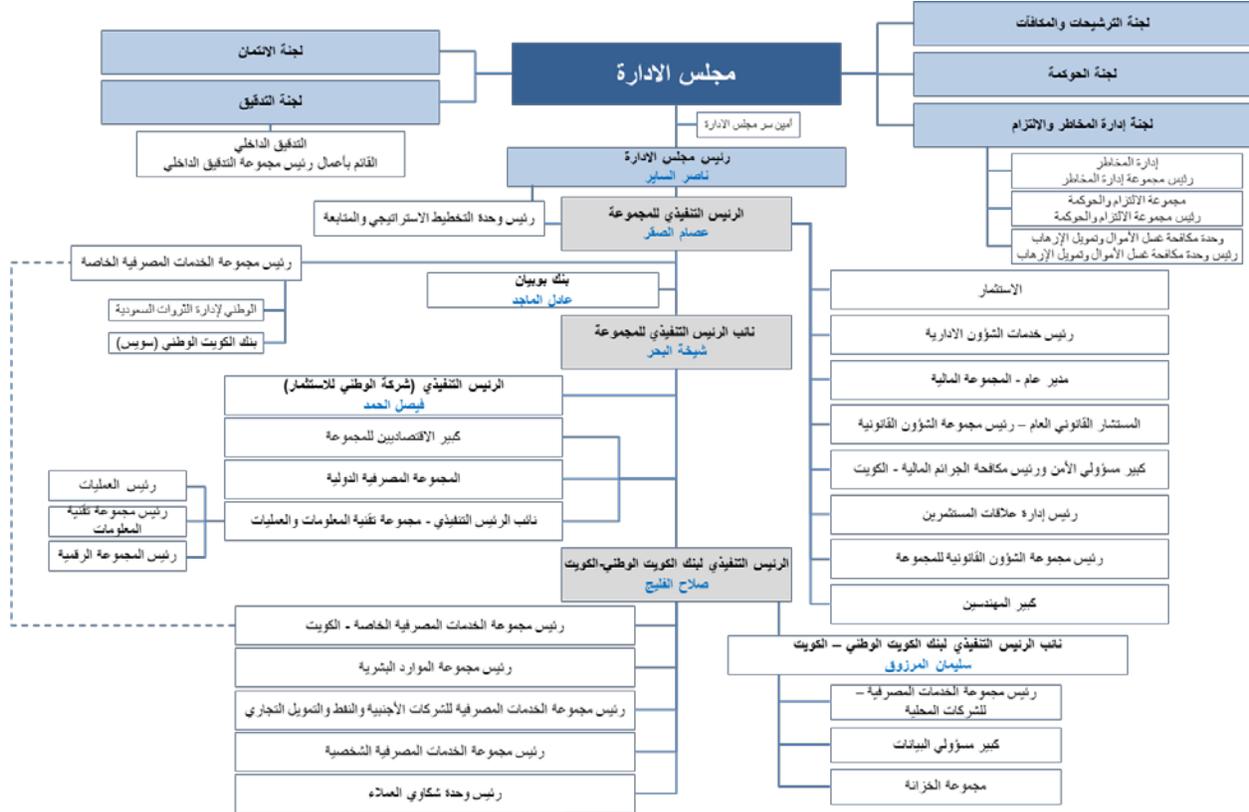
مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية

ألف د.ك.	كما ورد ضمن البيانات المالية للنصف الأول من العام 2020
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	1,589
مكافآت نهاية الخدمة	127
مدفوعات الأسهم	421
الإجمالي	2,137

لا يوجد أي تعارض جوهري أو محتمل بين مصالح أعضاء الإدارة التنفيذية وواجباتهم تجاه البنك ومصالحهم و/أو واجباتهم الخاصة.

الهيكل التنظيمي

يوضح الرسم البياني أدناه الهيكل التنظيمي الحالي للبنك:



الشركات التابعة والاستثمارات الرئيسية

بنك الكويت الوطني بنك بريفيه (سويس) اس.إيه.

تأسس بنك الكويت الوطني بنك بريفيه (سويسرا) اس.إيه. (أن بي كيه سويس) في العام 1984، وهو بنك سويسري مستقل خاص يقدم خدمات إدارة الثروات والاستثمار للأفراد والمؤسسات من دول مجلس التعاون الخليجي. وتشمل خدمات إدارة الثروات بشكل رئيسي الخدمات المصرفية الخاصة وتخطيط التراكات وإدارة الأصول بينما تشمل خدمات إدارة الاستثمار التعرف على أفضل مديري الأصول ومقدمي المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات العملاء.

بنك الكويت الوطني (إنترناشيونال) بي.أل.سي.

تأسس البنك في العام 1983 في إطار الاستراتيجية الأولية للمجموعة لجذب التدفقات الاستثمارية والتجارية مع الكويت. ويقدم بنك الكويت الوطني (إنترناشيونال) بي.أل.سي.، لندن، حالياً مجموعة واسعة من الخدمات للعملاء بما في ذلك خدمات الحاجر counter services والخدمات المصرفية الخاصة بالإضافة إلى مجموعة شاملة من أنشطة الخدمات المصرفية بالجملة wholesale لقاعدة عملاء البنك التقليدية منهم مصدرين وشركات مقاولات تربطهم علاقات مع القطاع العام وقطاعات الأعمال الخاصة في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط.

شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

تأسست شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة) ("أن بي كي كابيتال") في العام 2005 وأصبحت الشركة في الوقت الحالي إحدى أبرز شركات الاستثمار في المنطقة وتعمل من الكويت ودبي والقاهرة وتركيا وتضم أكثر من 150 من المهنيين المحترفين. وتضم شركة الوطني للاستثمار نقاط قوى وتميز عديدة وموارد وشبكة المجموعة التي تمكنها من تزويد العملاء بمجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة ومنها:

إدارة الأصول: تبلغ قيمة الأصول المدارة على مستوى المجموعة 4,469 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019، وتركز تلك المنصة على الاستراتيجيات والمنتجات التي تدعمها مقترحات القيمة المضافة والقناعات الراسخة التي تتراوح من السوق النقدي إلى مختلف أدوات الدخل الثابت وحقوق الملكية، إلى الملكيات الخاصة والأصول العقارية.

يدير فريق إدارة الأصول حالياً أكبر وأنجح صناديق السوق النقدي على مستوى الكويت. وتستفيد الصناديق من السيولة بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي ويتم تقديمها بصيغ تقليدية ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الخدمات الاستثمارية: تقدم منصة متكاملة من الأعمال المصرفية الاستثمارية التي تشمل ما يلي:

1. استشارات الدمج والاستحواذ: توفر أفضل خدمة لهيكل الصفقات المثالية لتصميم حلول إبداعية بما يتوافق مع متطلبات عملائها.
2. خدمات أسواق رأس مال الأسهم: مخصصة لخلق قيمة لعملائها من خلال تخطيط وتنفيذ استراتيجيات مبتكرة لتحقيق أهداف العملاء.
3. أسواق رأس مال الدين: تركز على وضع وهيكل وتنفيذ وتوزيع مجموعة متنوعة من عروض أدوات الدين بما في ذلك الأوراق المالية التقليدية والإسلامية والبنوك الكبرى والأوراق المالية المهيكلية، والتي تكملها أيضاً خدمات استشارات التصنيف وهيكل رأس المال.
4. استشارات التمويل: وهي وحدة مخصصة تسعى جاهدة لتزويد العملاء بخدمات تتميز بالشفافية وتساعدهم في جميع مراحل عملية زيادة رأس المال عن طريق أدوات الدين بما في ذلك مرحلة المفاوضات.

الوساطة المالية: تقدم إدارة الوساطة المالية في شركة الوطني للاستثمار خدمات وساطة رفيعة المستوى وتتميز بقدرة فائقة على التنفيذ مع سهولة الوصول لأسواق المال الكويتية والخليجية والدولية الرئيسية.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم شركة الوطني للاستثمار خدمة سمارت ويلث التي تُعدّ الحل الإلكتروني الأفضل في فئته في الكويت للاستثمارات طويلة الأجل. حيث يمكن للمستثمرين إدارة ومراقبة استثماراتهم من خلال بوابة سمارت ويلث الإلكترونية و/أو تطبيق الهاتف المحمول.

بنك الكويت الوطني مصر ش.م.م.

بنك الكويت الوطني مصر – المعروف سابقاً باسم البنك الوطني المصري قبل أن يصبح بنك الكويت الوطني مصر ش.م.م. ("بنك الكويت الوطني – مصر")، تم تأسيسه في العام 1980 من خلال الرؤية المستقبلية لعدد من رجال الأعمال المصريين. وأستحوذت المجموعة على بنك الكويت الوطني – مصر في العام 2007 في وقت كان ينمو على وقع خطى نمو اقتصاد واعد، وأصبح ينظر إليه على أنه البنك الأبرز لقطاع المؤسسات والشركات متوسطة الحجم. وفي العام 2008، رفعت المجموعة رأس مال بنك الكويت الوطني – مصر إلى مليار جنيه مصري. وارتفع عدد فروع بنك الكويت الوطني – مصر إلى 53 فرعاً، تقع جميعها في مناطق استراتيجية في أكثر الأماكن حيوية في أنحاء الجمهورية، حيث تتواجد - على سبيل المثال لا الحصر - في القاهرة والإسكندرية والحيزة والمنصورة وسوهاج، ومن هذا المنطلق استطاع بنك الكويت الوطني – مصر توفير القروض إلى الآلاف من كبار وصغار المستثمرين والعملاء من المؤسسات والشركات، الأمر الذي انعكس على أداء محفظة قروضه.

وتظل مصر من أهم الأسواق الاستراتيجية للمجموعة وتواصل تحقيق نتائج قوية مصحوبة بنمو اقتصادي قوي وإصلاحات اقتصادية طموحة. تقوم المجموعة بتنفيذ برنامج لتطوير وتوسيع عمليات فرعها المصري من خلال تعزيز اكتساب العملاء وتبسيط العمليات ورفع مستوى القدرات في جميع الوظائف. يتم التركيز بشدة على بناء الجودة والوصول إلى الأعمال المصرفية للأفراد في مصر بهدف تنويع الدخل والعمليات.

شركة الوطني للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)

تأسست شركة الوطني للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة) (المعروفة سابقاً باسم شركة الكويت للوساطة المالية المحدودة) في العام 1983، وأصبحت في شهر فبراير 2007 شركة تابعة للمجموعة (التي تملك 86.7% من رأسمالها). تعرض الشركة مجموعة من خدمات الوساطة في مجال الأوراق المالية فيما يتعلق بشراء وبيع الأسهم المدرجة وغير المدرجة والتداول المباشر في الأسواق الرسمية وأسواق المشتقات والخيارات، والشركة هي إحدى شركات الوساطة المرخص لها من قبل هيئة أسواق المال الكويتية. يبلغ رأس مال الشركة 5 مليون دينار كويتي موزعاً على 50 مليون سهم.

بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.

استحوذت المجموعة على بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.، والذي كان يعرف سابقاً باسم "بنك الريف"، في العام 1996، وأصبح بنك الكويت الوطني (لبنان) يعمل حالياً من خلال شبكة تتكون من 3 فروع تقع في مناطق تجارية وسياحية استراتيجية تشمل الصناعات (المكتب الرئيسي) والشياح وبحمرون. ويقدم بنك الكويت الوطني (لبنان) لعملائه مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات والمنتجات والخدمات المصرفية الخاصة بأعلى المستويات العالمية، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الخدمات المصرفية بواسطة الهاتف النقال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وبطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي، والتمويل التجاري والعقاري السكني والخدمات العقارية.

تسعى المجموعة، من خلال بنك الكويت الوطني (لبنان) لأن يصبح البنك الذي يقبل عليه الكويتيون، واللبنانيون سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين في لبنان وغيرهم من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي في لبنان. عززت المجموع وجودها في مدن رئيسية في منطقة الخليج والشرق الأوسط لتحقيق أهدافها على مستوى مختلف التركيبات السكانية وذلك في مجال الخدمات المصرفية الشخصية وللشركات وفي مجال الخدمات المصرفية الخاصة للعملاء في لبنان.

بنك الائتمان العراقي أس.أيه.

تأسس بنك الائتمان العراقي أس.أيه. في العام 1998 من قبل مجموعة من العائلات التجارية العراقية، وأدرج في سوق العراق للأوراق المالية في العام 2004. وفي العام 2005 استحوذت المجموعة على حصة الأغلبية في مصرف الائتمان العراقي ثم رفعت رأس ماله إلى 250 مليار دينار عراقي في ديسمبر 2014. وأصبح مصرف الائتمان العراقي اليوم أحد أكبر خمسة بنوك تجارية في العراق ويقدم مجموعة من الخدمات المصرفية الشخصية وخدمات التحويل والتمويل التجاري للشركات المحلية والمقاولين، كما يقدم خدمات تمويل المشاريع إلى الشركات الدولية العاملة في العراق على أن يخضع ذلك لموافقة مصرف العراق المركزي. وتشمل شبكة فروع مصرف الائتمان العراقي 5 فروع في بغداد (بما في ذلك مركز أعمال في مرافق زين - العراق في حي المنصور) وفرع في كل من محافظات البصرة وكربلاء والحلة وإربيل.

بنك بوبيان ش.م.ك.ع.

تأسس بنك بوبيان ش.م.ك.ع. ("بوبيان") في العام 2004 برأسمال يبلغ 100 مليون دينار كويتي، ويعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال تطبيق التعاليم الإسلامية في جميع معاملاته مع المستثمرين والعملاء والدائنين. وفي العام 2009، استحوذت المجموعة على حصة أقلية في رأس مال بنك بوبيان، وارتفعت مساهمتها بحلول العام 2012 إلى 58.4%. وكما في وقت اصدار هذه النشرة، تبلغ حصة المجموعة في بنك بوبيان 59.9%.

الأعمال الأساسية لبنك بوبيان هي الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات. يركز بنك بوبيان بشكل أساسي على تقديم منتجاته وخدماته في الكويت، بالإضافة إلى المملكة المتحدة. يقدم بنك بوبيان لعملائه مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية من خلال إحدى أسرع شبكات الفروع نمواً في الكويت، والتي تضم 43 فرعاً وأكثر من 250 جهاز صراف آلي حتى 31 ديسمبر 2019، وخدمات مصرفية عبر الهاتف، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

وتتمثل استراتيجية بنك بوبيان في المدى القريب في تطوير أعماله المحلية بهدف ترسيخ حضوره الدولي على المدى المتوسط إلى الطويل. أما على صعيد السوق المحلي، يستهدف بنك بوبيان حالياً زيادة حصته السوقية في قطاع الخدمات المصرفية الشخصية وقطاع الخدمات المصرفية للشركات. وتركز استراتيجيته على تنمية الأنشطة الرئيسية، مع التركيز على تحسين محفظة المنتجات وعلى شرائح العملاء المستهدفة وتعزيز العروض الرقمية.

وفي 27 يناير 2020، استحوذ بنك بوبيان ش.م.ك.ع. على حصة إضافية في بنك لندن والشرق الأوسط بما أدى إلى زيادة حصته الفعلية من 27.9% إلى 71.1%. وبعد حصوله على حصة مسيطرة، قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثمارها في بنك لندن والشرق الأوسط من شركة زميلة إلى شركة تابعة وقامت بدمج النتائج المالية للبنك مع البيانات المالية للمجموعة. وكما في تاريخ الاستحواذ، بلغت مساهمة بنك لندن والشرق الأوسط 523 مليون دينار كويتي و 616 مليون دينار كويتي في التمويل الإسلامي للمجموعة وإجمالي الموجودات على التوالي، و 365 مليون دينار كويتي في ودائع عملاء المجموعة.

شركة الوطني لإدارة الثروات

شركة الوطني لإدارة الثروات هي شركة شخص واحد مساهمة مقفلة برأس مال مدفوع 90 مليون ريال سعودي مملوكة بالكامل من بنك الكويت الوطني، وتحظى بدعم مباشر من مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة وشركة الوطني للاستثمار بهدف تنمية وتعزيز الأصول تحت الإدارة الخاصة بالمجموعة. تم تأسيس شركة الوطني لإدارة الثروات في 10 سبتمبر 2017 وبدأت عملياتها في 20 سبتمبر 2018. الشركة مسجلة في المملكة العربية السعودية ويقع مكتبها الرئيسي المسجل في مبنى ضمان الطابقين الثاني والثالث، حي المحمدية، طريق الملك فهد، الرياض 12363، المملكة العربية السعودية.

الشركة وفروعها مرخص لها ممارسة أنشطة التعامل بصفة أصيل، ووكيل، والترتيب، وتقديم الاستشارات، وحفظ الأوراق المالية، وإدارة صناديق الاستثمار، وإدارة محافظ استثمارية بإدارة الشركة وفقاً للترخيص الصادر من هيئة السوق المالية .

وتشمل خطوط الأعمال الرئيسية التي تتولى الشركة تقديمها: إدارة الثروات وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات الوساطة المالية. وتتميز شركة الوطني لإدارة الثروات باتساع نطاق أعمالها على المستوى الدولي وانتشار بصمتها الجغرافية وتركيزها الإقليمي والخدمات المميزة التي تقدمها.

هيكل رأس المال والاقتراض

يوضح الجدول التالي هيكل رأس مال واقتراض البنك كما في 30 يونيو 2020 وهيكل رأس المال والاقتراض المبدئي المتوقع بعد اصدار السندات:

بعد إصدار السندات في 30 يونيو 2020 (صورياً)	30 يونيو 2020	(مليون د.ك.)
		حقوق الملكية
685	685	رأس المال
326	326	احتياطي قانوني
803	803	حساب علاوة اصدار أسهم
(39)	(39)	أسهم خزينة
25	25	احتياطي أسهم خزينة
1,279	1,279	احتياطيات أخرى
3,080	3,080	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
438	438	الأوراق المستدامة المالية - الشريحة 1
383	383	الحصص غير المسيطرة
3,901	3,901	إجمالي حقوق الملكية
		المطلوبات
6,337	6,337	مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
17,564	17,564	ودائع العملاء
502	502	شهادات إيداع صادرة
237	237	أوراق دولية متوسطة الأجل
150	125	سندات مساندة - الشريحة 2
233	233	صكوك مصدرة
782	782	مطلوبات أخرى
25,804	25,779	إجمالي المطلوبات
29,705	29,680	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تأكيد رأس المال المدفوع

يؤكد البنك بأنه كما في 30 يونيو 2020 كان: (1) رأس مال البنك مدفوع بالكامل بمبلغ 685,018,518.1 دينار كويتي موزع على 6,850,185,181 سهم بسعر 0.100 دينار كويتي للسهم الواحد، و (2) أن الاحتياطيات غير القابلة للتوزيع والخاصة بالبنك بلغت 142.5 مليون دينار كويتي.

توزيعات الأرباح من قبل البنك

توزيع الأرباح	العام المنتهي في 31 ديسمبر 2015	العام المنتهي في 31 ديسمبر 2016	العام المنتهي في 31 ديسمبر 2017	العام المنتهي في 31 ديسمبر 2018	العام المنتهي في 31 ديسمبر 2019
تاريخ الموافقة	19 مارس 2016	11 مارس 2017	10 مارس 2018	09 مارس 2019	07 مارس 2020
التوزيعات النقدية (فلس)	30	30	30	35	35
أسهم منحة (%)	5%	5%	5%	5%	5%

معلومات مالية مختارة

تم استخلاص المعلومات التالية من البيانات المالية ويجب أن تقرأ مع البيانات المالية، وهي تخضع بالكامل لما تضمنته البيانات المالية.

بيان الدخل المجمع

السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر			السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2017	2018	2019	2019	2020	
(ألف د.ك.)			(غير مدققة)	(غير مدققة)	
742,616	897,218	986,526	492,380	418,774	إيرادات فوائد
(223,762)	(330,882)	(421,618)	(208,322)	(168,056)	مصروفات فوائد
518,854	566,336	564,908	284,058	250,718	صافي إيرادات الفوائد
155,903	186,089	211,317	101,460	114,076	إيرادات مرابحة وتمويل إسلامي أخرى
(45,793)	(61,972)	(87,001)	(41,131)	(46,270)	تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين
110,110	124,117	124,316	60,329	67,806	صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
628,964	690,453	689,224	344,387	318,524	صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
138,556	150,176	157,152	78,700	71,515	صافي الأتعاب والعمولات
19,818	2,140	8,419	8,715	(2,783)	صافي إيرادات (خسائر) الاستثمارات
33,735	39,026	39,343	19,270	25,613	صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية
1,600	1,424	1,379	804	1,688	إيرادات تشغيل أخرى
193,709	192,766	206,293	107,489	96,033	إيرادات غير الفوائد
822,673	883,219	895,517	451,876	414,557	صافي إيرادات التشغيل
(154,472)	(159,984)	(175,731)	(86,327)	(84,810)	مصروفات موظفين
(92,731)	(98,555)	(98,852)	(45,460)	(52,001)	مصروفات إدارية أخرى
(15,121)	(14,703)	(26,493)	(12,467)	(16,663)	استهلاك مباني ومعدات
(3,121)	(3,096)	(3,198)	(1,578)	(823)	إطفاء موجودات غير ملموسة
(265,445)	(276,338)	(304,274)	(145,832)	(154,297)	مصروفات التشغيل
557,228	606,881	591,243	306,044	260,260	ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
(188,219)	(179,692)	(129,715)	(67,125)	(126,644)	مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
369,009	427,189	461,528	238,919	133,616	ربح التشغيل قبل الضرائب
(26,704)	(33,240)	(35,536)	(18,483)	(15,440)	ضرائب
342,305	393,949	425,992	220,436	118,176	ربح السنة / الفترة
الخاص ب:					
322,362	370,709	401,291	209,093	111,092	مساهمي البنك
19,943	23,240	24,701	11,343	7,084	الحصص غير المسيطرة

بيان المركز المالي المجموع

كما بنهاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر			كما بنهاية الفترة المنتهية في 30 يونيو	(الف د.ك.)
2017	2018	2019	2020	
				الموجودات
				نقد وودائع بإثمارات قصيرة الأجل
2,743,640	2,966,707	3,787,173	3,771,114	
655,591	809,871	823,229	829,963	سندات بنك الكويت المركزي
1,076,211	872,042	662,175	580,248	سندات خزانة حكومة الكويت
2,488,188	2,364,242	1,909,081	1,113,173	ودائع لدى البنوك
14,502,609	15,503,402	16,552,598	17,571,038	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
3,348,996	3,678,032	4,214,562	4,504,557	استثمارات في أوراق مالية
63,187	31,425	35,297	6,251	استثمار في شركات زميلة
324,277	362,801	433,540	447,896	أراضي ومباني ومعدات
581,906	578,973	582,927	582,882	الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة
249,996	260,445	270,171	273,138	موجودات أخرى
26,034,601	27,427,940	29,270,753	29,680,260	مجموع الموجودات
				المطلوبات
				مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
7,469,303	8,090,484	7,581,929	6,336,669	
13,779,607	14,388,836	15,930,577	17,563,721	ودائع العملاء
490,835	451,128	538,611	501,894	شهادات إيداع مصدرة
221,173	220,124	227,159	237,184	أوراق دولية متوسطة الأجل
124,734	124,768	124,801	124,818	سندات مساندة - الشريحة 2
			233,064	صكوك مصدرة
387,848	451,290	608,516	781,877	مطلوبات أخرى
22,473,500	23,726,630	25,011,593	25,779,227	إجمالي المطلوبات
				حقوق الملكية
				رأس المال
591,744	621,332	652,399	685,019	
29,588	31,067	32,620	-	أسهم منحة مقترح إصدارها
295,872	310,666	326,199	326,199	احتياطي قانوني
803,028	803,028	803,028	803,028	حساب علاوة اصدار أسهم
(77,799)	(65,425)	(39,258)	(39,258)	أسهم الخزينة
13,994	14,010	25,115	25,115	احتياطي أسهم خزينة
1,372,964	1,448,579	1,633,641	1,279,450	احتياطيات أخرى
3,029,391	3,163,257	3,433,744	3,079,553	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
210,700	210,700	438,438	438,438	الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
321,010	327,353	386,978	383,042	الحصص غير المسيطرة
3,561,101	3,701,310	4,259,160	3,901,033	إجمالي حقوق الملكية
26,034,601	27,427,940	29,270,753	29,680,260	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

نسب مالية مختارة

السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر			الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2017	2018	2019	2019	2020	
(%)					
1.28	1.38	1.42	1.53	0.75	قياس الأداء
10.8	12.0	12.3	13.2	6.3	العائد على متوسط الموجودات ¹
32.3	31.3	34.0	32.3	37.2	العائد على متوسط حقوق الملكية ²
					نسبة التكاليف إلى الدخل ³
2.61	2.69	2.56	2.64	2.25	النسب المالية
3.73	4.23	4.45	4.55	3.76	صافي هامش الفائدة ⁴
1.26	1.72	2.14	2.16	1.72	العوائد ⁵
39.2	42.0	44.8	46.3	26.8	تكاليف التمويل ⁶
					صافي هامش الربح ⁷
1.42	1.38	1.10	1.39	1.77	جودة الموجودات
					نسبة القروض المتعثرة ⁸

ملاحظات:

- ¹ ربح السنة / الفترة المالية الخاص بمساهمي البنك (على النحو المبين في بيان الدخل المجمع في كل من البيانات المالية) مقسوماً على متوسط الموجودات لتلك السنة / الفترة المالية، ويحتسب متوسط الموجودات كمجموع الموجودات على أساس ربع سنوي مقسوماً على 5. وللفترات المالية المرورية، يحتسب متوسط الموجودات محسوبا كمجموع الموجودات على أساس ربع سنوي مقسوماً على 3.
- ² ربح السنة / الفترة المالية الخاص بمساهمي البنك مطروحاً منه الفائدة المدفوعة على رأس المال الشريحة 1 (غير المدرجة في حقوق المساهمين) مقسوماً على متوسط حقوق المساهمين (وهي حقوق ملكية منسوبة إلى مساهمي البنك كما هو موضح في بيان المركز المالي في كل من البيانات المالية) للسنة / الفترة المالية. وتم حساب متوسط حقوق المساهمين للسنة على أنه مجموع حقوق المساهمين على أساس ربع سنوي مقسوماً على 5، أما بالنسبة للفترات المرورية، تم احتساب متوسط حقوق المساهمين كمجموع حقوق المساهمين على أساس ربع سنوي مقسوماً على 3.
- ³ مصاريف التشغيل (على النحو المبين في بيان الدخل المجمع في كل من البيانات المالية) مقسومة على صافي إيرادات التشغيل (على النحو المبين في بيان الدخل المجمع في كل من البيانات المالية).
- ⁴ صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي (كل منها على النحو المبين في بيان الدخل المجمع في كل من البيانات المالية) مقسوماً على متوسط الموجودات المدرة للفوائد للسنة / الفترة المالية. ويحتسب متوسط الموجودات المدرة للفوائد كمجموع الموجودات المدرة للفوائد على أساس ربع سنوي مقسوماً على 5، وبالنسبة للفترات المالية المرورية، فيحسب متوسط الموجودات المدرة للفوائد مقسوماً على 3. وتتكون الموجودات المدرة للفوائد من نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل وسندات بنك الكويت المركزي وسندات خزانة حكومة الكويت والودائع لدى البنوك وقروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء واستثمارات في أوراق مالية.
- ⁵ إيرادات الفوائد والإيرادات من التمويل الإسلامي (كل منها على النحو المبين في بيان الدخل المجمع ضمن البيانات المالية) مقسوماً على متوسط الموجودات المدرة للدخل للسنة / الفترة المالية.
- ⁶ مصروفات الفوائد وتكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين (كل منها على النحو المبين في بيان الدخل المجمع في كل من البيانات المالية) مقسوماً على متوسط المطلوبات التي تتحمل التكاليف للسنة / الفترة المالية. وتم احتساب متوسط المطلوبات التي تتحمل التكاليف للسنة على أنها مجموع المطلوبات التي تتحمل التكاليف على أساس ربع سنوي مقسوماً على خمسة. وبالنسبة للفترات المالية المرورية، تم احتساب متوسط المطلوبات التي تتحمل التكاليف كمجموع المطلوبات التي تتحمل التكاليف على أساس ربع سنوي مقسوماً على ثلاثة. وتشتمل المطلوبات التي تتحمل التكاليف على المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء وشهادات الإيداع المصدرة والأوراق الدولية متوسطة الأجل والسندات المساندة – الشريحة 2 والصكوك المصدرة.
- ⁷ ربح السنة / الفترة الخاص بمساهمي البنك مقسوماً على صافي إيرادات التشغيل للسنة / الفترة المالية.
- ⁸ القروض المتعثرة (التي فات موعد استحقاقها والسلف والتمويل الإسلامي متعثر السداد المقدم للعملاء على النحو المبين في الإيضاح رقم 30.1.5 من البيانات المالية السنوية للعام 2019 والتي بلغت 320,815 ألف دينار كويتي و 233,349 ألف دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 و 30 يونيو 2019، على التوالي) كنسبة مئوية من إجمالي القروض (القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء على النحو المبين في أول جدولين من جداول الإيضاح رقم 12 من البيانات المالية السنوية للعام 2019 بقيمة بلغت 18,166,209 ألف دينار كويتي و 16,762,955 ألف دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 و 30 يونيو 2019 على التوالي).

287.5	228.1	272.2	234.3	185.5	نسبة تغطية خسائر القروض ⁹
168.7	163.0	159.7	144.0	156.5	نسبة تغطية السيولة ¹⁰
78.5	81.1	83.2	84.9	83.6	نسبة القروض إلى ودائع العملاء والمؤسسات المالية ¹¹
66.7	67.6	68.8	70.0	72.0	نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ¹²
39.1	35.9	36.2	34.4	33.8	نسبة الموجودات السائلة ¹³
					نسب أخرى
14.2	13.8	13.5	13.3	12.6	حقوق الملكية المشتركة - معدل كفاية رأس المال الشريحة ^{15 14 1}
15.8	15.3	15.9	14.6	14.9	معدل كفاية رأس المال - الشريحة ^{16 14 1}
17.8	17.2	17.8	16.6	16.8	معدل إجمالي كفاية رأس المال ^{17 14}
9.2	9.2	10.2	9.1	9.8	معدل الرفع المالي ¹⁸
-	112.6	111.1	108.3	113.7	نسبة صافي التمويل المستقر ¹⁹

⁹ مخصصات خسائر القروض (وهي مخصصات خسائر الائتمان على النحو المبين في الإيضاح رقم 12 لكل من البيانات المالية السنوية والتي بلغت 595,171 ألف دينار كويتي و 546,761 ألف دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 و 30 يونيو 2019 على التوالي) كنسبة مئوية من القروض المتعثرة.

¹⁰ متوسط ربع سنوي ويتم احتساب المعدل وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ 345 / 2014 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014.

¹¹ القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء (كما هو مبين في بيان المركز المالي في كل من البيانات المالية) مقسوماً على مجموع ودايع العملاء وودائع المؤسسات المالية.

¹² القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء مقسوماً على إجمالي ودايع العملاء ومستحقات البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وشهادات الإيداع المصدرة (توضح الأخيرة على النحو المبين في بيان المركز المالي في كل من البيانات المالية).

¹³ إجمالي النقد وودائع بأشعارات قصيرة الأجل وسندات بنك الكويت المركزي وسندات خزانة حكومة الكويت والودائع لدى واستثمارات في أوراق مالية (كل منها على النحو المبين في بيان المركز المالي في كل من البيانات المالية) باستثناء الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة / محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (كما هو مبين في الإيضاح 13 لكل من البيانات المالية السنوية بقيمة 777,188 ألف دينار كويتي و 815,713 ألف دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 و 30 يونيو 2019 على التوالي) مقسوماً على إجمالي الموجودات (على النحو المبين في بيان المركز المالي في كل من البيانات المالية).

¹⁴ يتم احتساب المعدل وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، رب أ/ 336 / 2014 الصادر بتاريخ 24 يونيو 2014.

¹⁵ يتم تعريف حقوق الملكية المشتركة - معدل كفاية رأس المال الشريحة 1 على أنه حقوق الملكية المشتركة - معدل كفاية رأس المال - الشريحة 1 مقسوماً على الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر بتاريخ معين.

¹⁶ يتم تعريف معدل كفاية رأس المال - الشريحة 1 بأنه موارد رأس المال من الشريحة 1 مقسوماً على الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر بتاريخ معين.

¹⁷ يتم تعريف معدل إجمالي كفاية رأس المال على أنه إجمالي موارد رأس المال مقسوماً على الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر بتاريخ معين.

¹⁸ يتم احتساب المعدل وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ب ص/ 2014/342 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2014. ويتم تعريف معدل الرفع المالي على أنه مقياس "رأس المال" (رأس المال - الشريحة 1) مقسوماً على مقياس "الانكشاف للمخاطر" (والذي تكون من مجموع الانكشافات للموجودات ضمن الميزانية العمومية وانكشاف المشتقات والانكشافات خارج الميزانية العمومية).

¹⁹ يتم احتسابه وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب ص/ 356 / 2015 الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 2015 بدءاً من 2018.

المراجعة المالية

يجب قراءة الاستعراض والتحليل الوارد ادناه بالإضافة إلى المعلومات الواردة ضمن "معلومات مالية المختارة" والبيانات المالية والتي ترد في أجزاء أخرى من هذه النشرة.

يحتوي هذا الاستعراض والتحليل على بيانات استثنائية تنطوي على مخاطر وشكوك. وقد تختلف النتائج الفعلية للمجموعة اختلافاً جوهرياً عن التوقعات الواردة ضمن البيانات الاستثنائية نتيجة لعدد من العوامل المختلفة، بما في ذلك تلك التي تم استعراضها أدناه وفي أجزاء أخرى من نشرة الإصدار هذه، وبصفة خاصة تحت عنوان "عوامل المخاطر".

لمحة عامة:

تعتبر المجموعة أول بنك محلي وأول شركة مساهمة يتم تأسيسها في الكويت. كما تتميز المجموعة أيضاً بأنها المؤسسة المصرفية الوحيدة على مستوى الكويت التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى الأسواق المصرفية التقليدية والإسلامية.

تشمل الأعمال الأساسية للمجموعة تقديم الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة، والخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية الإسلامية (من خلال بنك بوبيان التابع للمجموعة) والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول (من خلال شركة الوطني للاستثمار التابعة للمجموعة). كما تمتد أعمال المجموعة على المستوى الإقليمي، وتركز على تقديم منتجاتها وخدماتها داخل دولة الكويت ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك البحرين ومصر والعراق والأردن ولبنان والسعودية والإمارات، حيث تمتد بصمتها الجغرافية إلى تلك الدول من خلال الفروع الخارجية والشركات التابعة.

وتضم أعمال المجموعة حالياً ست قطاعات رئيسية كما يلي:

- الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة
- الخدمات المصرفية للشركات
- الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول
- الخدمات المصرفية الإسلامية
- مركز المجموعة
- القطاع الدولي

تعتمد استراتيجية المجموعة على ثلاثة ركائز أساسية تحدد الأولويات التي تم وضعها لكافة إدارات العمل والأهداف الخاصة بكل إدارة والتي تتمثل فيما يلي:

- السعي للحفاظ على الموقع الريادي للمجموعة على صعيد الأنشطة الرئيسية والتي تتمثل في الخدمات المصرفية التقليدية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات داخل الكويت من خلال الحفاظ على الحصة السوقية للمجموعة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة تتخطى النسب المحققة للقطاعات المستهدفة على مستوى السوق.
- مواصلة تنمية الأنشطة غير الرئيسية، بما في ذلك أنشطة التمويل الإسلامي داخل وخارج الكويت، والتوسع المستمر للبصمة الجغرافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة مصر، وبناء شبكة عالمية تسهل تعاملات العملاء واستثماراتهم.
- تحسين معدلات الربحية وتحقيق التوازن في التركيز ما بين التكاليف والإيرادات والعائد على حقوق الملكية من خلال تطبيق إنتاجية رأس المال في عملية صنع القرار اليومية.

كما في 30 يونيو 2020، واستناداً إلى البيانات المالية المرحلية والبيانات المالية المتاحة للاطلاع العام الصادرة عن المنافسين المحليين الرئيسيين للمجموعة عن نفس الفترة المالية، احتلت المجموعة مركز الصدارة كأكبر بنك على مستوى الكويت من حيث: (1) إجمالي الموجودات (2) إجمالي القروض (والتي تشمل في حالة المجموعة أيضاً التمويل الإسلامي المقدم للعملاء) و (3) إجمالي ودائع العملاء.

وكما في 30 يونيو 2020، بلغت محفظة قروض العملاء 17,571 مليار دينار كويتي وبلغ إجمالي ودائع العملاء 17,564 مليار دينار كويتي. وفي السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بلغ صافي الإيرادات التشغيلية للمجموعة 415 مليون دينار كويتي ووصلت أرباح الفترة المالية إلى 118 مليون دينار كويتي، من ضمنها 111 مليون دينار كويتي خاصة بمساهمي البنك. وفي السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بلغ صافي إيرادات التشغيل 896 مليون دينار كويتي وأعلنت المجموعة عن تحقيق أرباحاً بقيمة 426 مليون دينار كويتي، من ضمنها 401 مليون دينار كويتي خاصة بمساهمي البنك.

العوامل الرئيسية التي تؤثر على نتائج العمليات

فيما يلي استعراض للعوامل الرئيسية التي كان لها تأثيراً أو من المتوقع أن تؤثر على نتائج عمليات المجموعة.

تداعيات جائحة كوفيد-19

أدى اتساع البصمة الجغرافية للمجموعة والطبيعة التشغيلية لأعمالها إلى تأثرها بتداعيات جائحة كوفيد-19 إلى حد كبير. حيث بلغ صافي الربح العائد للمساهمين 111 مليون دينار كويتي عن فترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بانخفاض قدره 47% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019، بما يعكس بصفة رئيسية انعكاس تداعيات الجائحة. حيث امتدت تداعيات الجائحة 19- لتشمل كافة مستويات المجموعة، خاصة في ظل عدم القدرة على التنبؤ بانتشار الفيروس وكذلك استجابات الحكومات والعالم للحد من انتشار الجائحة. وأدت طبيعة اتحاد وتكامل الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي إلى تفاقم سرعة وتيرة ودرجة انتشار الفيروس وتأثيره السلبي على الأعمال التجارية على مستوى العالم. وبينما فرضت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير مشددة في إطار سعيها للسيطرة على تفشي المرض، أثرت تلك الإجراءات سلباً على النشاط الاقتصادي ومعنويات الأعمال. وتراوحت تدابير احتواء الجائحة ما بين عمليات إغلاق الأنشطة الاقتصادية إلى فرض حظر التجول وإغلاق الحدود بما أدى إلى التأثير سلباً على المعنويات واحداث صدمة شديدة للاقتصادات العالمية، وعلى أثر ذلك، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 5% خلال العام. وكان تأثير الجائحة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي أكثر حدة نتيجة للتراجع الشديد الذي شهدته أسعار النفط وما لذلك من تأثير على النشاط الاقتصادي وعجز الميزانية. وخلال النصف الأول من العام، شهدت معظم دول مجلس التعاون الخليجي تراجع أوضاعها المالية مع توقع أن تشهد موازنات العام 2020 عجزاً ضخماً بشكل استثنائي.

وتأثرت أعمال المجموعة في معظم المناطق الجغرافية التي تعمل بها بما أدى إلى مواجهة بيئة تشغيلية شديدة الصعوبة عبر شبكة الاعمال. وعلى مستوى الكويت، لم يكن الوضع مختلفاً، فقد تعرض الاقتصاد المحلي لضغوط مماثلة واثرت فترة الإغلاق الطويلة سلباً على أنشطة المجموعة. وتتوقع المجموعة أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي هذا العام بنحو 6% على خلفية التدابير الاحترازية التي تبنت الكويت تنفيذها. وتم تأكيد ظهور أول حالة إصابة بفيروس كوفيد-19 في الكويت بتاريخ 24 فبراير، تبع ذلك سلسلة من القرارات الحكومية التي بدأت بإغلاق أنشطة الأعمال في 9 مارس وتضاعفت وتيرة الإجراءات حتى تم تطبيق الحظر الشامل في شهر مايو. وبدأت الكويت العودة مجدداً لفتح الأنشطة الاقتصادية تدريجياً في بداية يونيو، واليوم نحن في المرحلة الرابعة من خطة تتكون من خمس مراحل للعودة إلى الأنشطة الاعتيادية إلى حد ما. ومنذ اليوم الأول لتفشي الجائحة وتطبيق تدابير الإغلاق، عملت المجموعة بشكل وثيق مع الحكومة وبنك الكويت المركزي لتقديم الدعم اللازم للاقتصاد بطريقة سريعة وفعالة، ولدعم عملاتها لمواجهة احتياجاتهم المالية. من جهة أخرى، قامت المجموعة بدعم الجهود الحكومية لمكافحة تفشي الجائحة من خلال المساهمة في صندوق مالي بقيمة 10 ملايين دينار كويتي أنشأه بنك الكويت المركزي لدعم مساعي الحكومة لمواجهة تداعيات الجائحة. كما قامت المجموعة بالتبرع بمبلغ مليون دينار لجمعية الهلال الأحمر الكويتي. وفي إطار استجابته السريعة والمبكرة، شرع بنك الكويت المركزي في اتخاذ تدابير احترازية على مستوى الاقتصاد الكلي وقام بخفض المتطلبات التنظيمية بهدف تعزيز مرونة القطاع المصرفي وتمكينه من لعب دور أكثر نشاطاً طوال فترة الأزمة. وتضمنت تلك الإجراءات خفض متطلبات رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي وخفض سعر الخصم إلى أدنى المستويات التاريخية وصولاً إلى 1.5%. كما اتخذت المجموعة إجراءات استباقية وقامت بتفعيل خطط الطوارئ في المراحل الأولى من الأزمة، وذلك بهدف حماية موظفيها وضمان استمرارية العمل بما في ذلك اتباع الضوابط الصحية والاحتياطية الصارمة لضمان توفير بيئة آمنة لموظفيها وعملاتها. وفي ذات الوقت بدأت المجموعة بالاستفادة من مرونة نموذج أعمالها وتمكنت من تقديم الدعم والمشورة لعملائها ممن يواجهون صعوبات مالية، كما اعتمدت اعتماداً شديداً على قدراتها الرقمية للحفاظ على مستوى جودة الخدمة وإمكانية الوصول إلى خدماتها بنفس مستوى توقعات العملاء في الأوقات الاعتيادية. وفي هذا السياق، وبدون تعريض خطط أعمالها المستقبلية للخطر، بدأت المجموعة في تطبيق مبادرات لخفض التكاليف للحد من تأثير الجائحة على ربحية البنك. وبالتنسيق مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، شاركت المجموعة في كافة المبادرات الهادفة إلى التخفيف من حدة بعض الضغوط التي يتعرض لها العملاء. حيث قامت المجموعة على سبيل المثال بتعليق الرسوم على أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي والقنوات الرقمية لمدة 3 أشهر، بالإضافة إلى زيادة الحد الأقصى لخدمة الدفع بدون تلامس. كما قامت المجموعة أيضاً بتوفير الدعم اللازم لعملائها من الأفراد من خلال تأجيل مدفوعات أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة ستة أشهر لكافة العملاء. وقامت كذلك بتقديم ما يلزم من دعم لتمويل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتأثرة بأزمة جائحة كوفيد-19.

وبلا شك فإن تطبيق إجراءات الحظر الشامل وتباطؤ النشاط الاقتصادي، خاصة خلال الربع الثاني من العام الحالي، كان لهما تأثيراً شديداً على عمليات المجموعة. حيث أدى خفض سعر الفائدة إلى وضع المزيد من الضغوط على هامش الفائدة، في حين أدى انخفاض حجم المعاملات إلى تراجع الرسوم والعمولات. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتراجع أسعار النفط وامتداد فترة الحظر قد أدت جميعها إلى زيادة مستويات عدم اليقين حول توقعات التدفقات النقدية للعديد من عملاء المجموعة بما أدى بدوره إلى رفع المخصصات.

كما قامت المجموعة بتأجيل مدفوعات أقساط القروض الاستهلاكية وغيرها من القروض المقسطة لمدة ستة أشهر لكافة العملاء بدءاً من 1 أبريل 2020 إلى 30 سبتمبر 2020 ومدت تاريخ الاستحقاق بفترة مماثلة. ونتج عن تأجيل مدفوعات الأقساط ان تكبدت المجموعة خسائر بقيمة 150 مليون دينار كويتي نتيجة لتعديل التدفقات النقدية التعاقدية. وتم تحميل تلك الخسارة المنسوبة لمساهمي البنك والبالغة 130 مليون دينار كويتي على الأرباح المحتجزة والخسارة المتبقية على حقوق الملكية للحصص غير المسيطرة.

وكما في 15 نوفمبر 2020، ما تزال أزمة جائحة كوفيد - 19 مستمرة، وبلغ عدد حالات الإصابة حوالي 53.8 مليون شخص وارتفعت حالات الوفاة إلى حوالي 1.3 مليون حالة تم الإبلاغ عنها على مستوى العالم (وذلك وفقاً للأرقام المنشورة من قبل منظمة الصحة العالمية). وما يزال حجم الأزمة وتأثيرها الاقتصادي مجهولاً، ونظراً لطبيعة التدابير الاحترازية والاستجابة الحكومية كما أسلفنا الذكر، لا يمكن معرفة التأثير المستقبلية للجائحة على عمليات المجموعة.

أثر الاستحواذ على حصة مسيطرة في بنك لندن والشرق الأوسط

في 27 يناير 2020، قامت المجموعة، من خلال بنك بوبيان التابع للمجموعة، بزيادة ملكيتها في بنك لندن والشرق الأوسط من 27.91% إلى 71.08%. نتيجة لذلك، تم تجميع البيانات المالية لبنك لندن والشرق الأوسط بالكامل ضمن النتائج المالية للمجموعة وفقاً لطريقة حقوق الملكية في الفترات السابقة. وكما في تاريخ الاستحواذ، بلغت مساهمة بنك لندن والشرق الأوسط 523 مليون دينار كويتي و616 مليون دينار كويتي في قروض المجموعة وإجمالي الموجودات على التوالي، وبلغت مساهمته لودائع العملاء 365 مليون دينار كويتي. وساهم بنك لندن والشرق الأوسط بمبلغ 3 ملايين دينار كويتي في صافي إيرادات التشغيل و 1 مليون دينار كويتي في صافي الربح الخاص بمساهمي البنك في الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020.

الأوضاع الاقتصادية

المجموعة عبارة عن بنك إقليمي يوفر خدمات الإيداع والإقراض للمؤسسات والشركات والأفراد المقيمين في دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك مصر. ونتيجة لذلك، تتأثر إيراداتها ونتاج عملياتها بالأوضاع الاقتصادية وظروف السوق في الكويت بصفة خاصة وفي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك مصر، بدرجة أقل.

تشير التقارير الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للكويت بنسبة 4.1% في العام 2016، في حين سجل نمواً بنسبة 10.8% في العام 2017 و16.0% في العام 2018. أما بالنسبة لمعدلات النمو بالقيمة الحقيقية، نما الناتج المحلي الإجمالي للكويت بنسبة 2.9% في العام 2016 وبنسبة 4.7% في العام 2017، وبنسبة 1.2% في العام 2018. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، احتلت الكويت المركز التاسع على مستوى العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (على أساس تعادل القوة الشرائية) في العام 2019، حيث بلغ 66,386.73 دولاراً أمريكياً.

واستناداً إلى البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، بلغت مساهمة القطاع النفطي نحو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للكويت ما نسبته 38.5% في العام 2016، وبنسبة 41.6% في العام 2017 و47.1% في العام 2018. ووفقاً للإدارة المركزية للإحصاء، فإنه في العام 2018، تمثلت أهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى في الكويت في نشاط الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية (بمساهمتها بنسبة 22.7% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)، والنشاط العقاري والإيجارات وخدمات الأعمال (بنسبة 8.9%) والوساطة المالية (8.6%) والصناعة (6.8%) والنقل والتخزين والاتصالات (بنسبة 5.9%).

وبالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية، ما تزال المجموعة مكشوفة على مخاطر التغييرات الخارجية كزيادة تقلبات الأسواق المالية العالمية، وهو الأمر الذي قد يترتب عليه مواجهة مخاطر تمويلية ومخاطر السوق والمخاطر الائتمانية لشركات الاستثمار والبنوك.

العوامل المؤثرة على صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي

يعتبر صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي (والتي تشمل على إيرادات الفوائد وإيرادات التمويل الإسلامي مخصصاً منها مصروفات الفوائد ومصاريف تمويل وتوزيعات للمودعين) من أهم المكونات الرئيسية التي تساهم في إجمالي صافي إيرادات التشغيل حيث تمثلت 76.8% و77.0% و78.2% و76.5% من صافي إيرادات التشغيل عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2018 و2017 على التوالي.

وتتمثل المكونات الرئيسية لإيرادات التمويل الخاصة بالمجموعة فيما يلي:

- إيرادات الفوائد على القروض والسلف للعملاء، والذي شكل نسبة 53.8% و54.7% و57.4% و59.5% من إجمالي إيرادات التمويل للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2020 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2018 و2017 على التوالي،
- إيرادات مريحة وإيرادات التمويل الإسلامي الأخرى، والتي تشكلت 21.4% و17.6% و17.2% و17.4% من إجمالي إيرادات التمويل للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2020 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2018 و2017 على التوالي، و
- إيرادات الفوائد من الاستثمار في أوراق الدين المالية والتي شكلت نسبة 16.2% و15.7% و13.7% و13.6% من إجمالي إيرادات التمويل للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2020 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2018 و2017 على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، شكلت إيرادات الفوائد من الودائع لدى البنوك وسندات بنك الكويت المركزي وسندات خزانة حكومة الكويت مجتمعة نسبة 8.6% و11.9% و11.7% و9.5% من إجمالي إيرادات التمويل الخاصة بالمجموعة للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2020 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2018 و2017 على التوالي.

تتمثل أبرز المكونات الرئيسية لتكاليف تمويل المجموعة فيما يلي:

- الفائدة المدفوعة على ودائع العملاء والتي شكلت 46.6% و45.0% و46.7% و44.8% من إجمالي مصاريف التمويل في الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2018 و2017 على التوالي،

- المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، والتي شكلت نسبة 26.4% و 31.7% و 31.0% و 32.1% من إجمالي مصاريف التمويل في السنة المنتهية في 30 يونيو 2020 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017 على التوالي، و
- تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين والتي شكلت 21.6% و 17.1% و 15.8% و 17.0% من إجمالي مصاريف التمويل في السنة المنتهية في 30 يونيو 2020 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017 على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً شهادات إيداع مصدرة وأوراق دولية متوسطة الأجل وسندات - الشريحة 2 والتي شكلت مجتمعة نسبة 5.4% و 6.2% و 6.6% و 6.1% من تكاليف تمويل المجموعة في السنة المنتهية في 30 يونيو 2020 والسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017 على التوالي.

ويتأثر صافي إيرادات تمويل المجموعة بعدد من العوامل والتي يتم تحديدها بصفة رئيسية من خلال حجم الموجودات المدرة للدخل بالنسبة إلى المطلوبات التي تتحمل التكاليف، وكذلك الفرق بين أسعار الفائدة المكتسبة على الموجودات المدرة للدخل وتلك المدفوعة على المطلوبات التي تتحمل التكاليف. وتتكون موجودات المجموعة المدرة للدخل بشكل أساسي من محفظة قروض العملاء والاستثمار في أوراق الدين التي تحتفظ بها المجموعة. وتتكون مطلوبات المجموعة التي تتحمل التكاليف بصفة رئيسية من ودائع العملاء والودائع من المؤسسات المالية.

وكان التغيير في صافي إيرادات تمويل المجموعة للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2020 مقارنة بالسنة المنتهية في 30 يونيو 2019 مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض معدلات الفائدة القياسية وضيق الهوامش، وهو الأمر الذي قابله جزئياً نمو قروض وسلف العملاء ونمو الاستثمار في أوراق الدين وتأثير دمج أعمال بنك لندن والشرق الأوسط. وبلغ متوسط حجم محفظة قروض عملاء المجموعة 17,280 مليون دينار كويتي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 15,922 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2019.

أما بالنسبة للتغيير في صافي إيرادات تمويل المجموعة للعام 2019 مقارنة للعام 2018 فقد كانت مدفوعة بشكل أساسي بانخفاض هوامش الربح، هو الأمر الذي قابله جزئياً نمو قروض وسلف للعملاء ونمو الاستثمار في أوراق الدين. وبلغ متوسط محفظة قروض عملاء المجموعة (على أساس الأرصدة ربع السنوية مقسومة على خمسة) 16,136 مليون دينار كويتي للعام 2019 مقابل 15,096 مليون دينار كويتي للعام 2018، بزيادة قدرها 1,040 مليون دينار كويتي.

وكان التغيير في صافي إيرادات تمويل المجموعة للعام 2018 مقارنة للعام 2017 مدفوعاً بشكل أساسي بنمو قروض وسلف العملاء، ونمو الاستثمار في أوراق الدين، وارتفاع هوامش الربح. وبلغ متوسط محفظة قروض عملاء المجموعة (على أساس الأرصدة ربع السنوية مقسومة على خمسة) 15,096 مليون دينار كويتي للعام 2018 مقابل 14,191 مليون دينار كويتي للعام 2017، بزيادة قدرها 905 مليون دينار كويتي.

أما على صعيد صافي هامش الفائدة (وهو صافي إيرادات التمويل مقسوماً على متوسط الموجودات المدرة للدخل للفترة المالية، مع احتساب متوسط الموجودات المدرة للدخل كمجموع الموجودات المدرة للدخل على أساس ربع سنوي مقسوماً على 3 للفترة الستة أشهر أو على 5 للسنوات المالية الكاملة) فقد بلغت نسبته 2.25% في السنة المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 2.64% عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019 وبنسبة 2.56% في العام 2019 مقابل 2.69% في العام 2018 و 2.61% في العام 2017. ويعكس تراجع صافي هامش الفائدة في السنة المنتهية في 30 يونيو 2020 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019 بصفة رئيسية تأثير انخفاض أسعار الفائدة القياسية، لا سيما قيام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم بمقدار 150 نقطة أساس (حيث تم خفض سعر الفائدة بمقدار 125 نقطة أساس في مارس 2020)، هذا إلى جانب تضيق الهوامش، وهو الأمر الذي قابله جزئياً نمو قروض وسلف العملاء ونمو الاستثمارات في أوراق الدين. ويعكس الانخفاض في عام 2019 بشكل أساسي ارتفاع تكاليف التمويل، والذي قابله جزئياً نمو الموجودات ذات العوائد المرتفعة مثل قروض وسلف العملاء ونمو استثمارات أوراق الدين. في حين عكس النمو في العام 2018 في المقام الأول الاستفادة من نمو الموجودات ذات العوائد المرتفعة مثل قروض وسلف العملاء ونمو استثمارات أوراق الدين، هذا إلى جانب رفع أسعار الفائدة القياسية، والذي قابله جزئياً ارتفاع تكاليف التمويل.

التغير في مخصصات خسائر الائتمان

بلغت مخصصات خسائر الائتمان 99 مليون د.ك عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 67 مليون د.ك عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019. أما بالنسبة لمخصصات خسائر الائتمان عن فترة السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 فقد بلغت 123 مليون دينار كويتي مقابل 169 مليون دينار كويتي في العام 2018 و 175 مليون دينار كويتي في العام 2017.

ومنذ 1 يناير 2018، فإنه وفقاً للمعايير الدولية للقرارات المالية التي تم اعتماد تطبيقها على مؤسسات الخدمات المالية الكويتية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، ينبغي تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي المجمع بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم احتسابها وفقاً للمعيار الدولي للقرارات المالية رقم 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى كما ورد في الإيضاح رقم 2.9 للبيانات المالية للعام 2019.

وفي السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، تكونت مخصصات خسائر الائتمان من 78.3 مليون دينار كويتي كمخصصات محددة، و 22.1 مليون دينار كويتي كمخصصات عامة مقابل تسهيلات نقدية وتحرير 1.2 مليون دينار كويتي من المخصصات للتسهيلات غير النقدية. وتم توضيح الزيادة الكبيرة في مخصصات خسائر الائتمان في السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019 في قسم "مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة".

وفي العام 2019، تكونت مخصصات خسائر الائتمان من 113 مليون دينار كويتي كمخصصات محددة مقابل التسهيلات النقدية و10 مليون دينار كويتي كمخصصات عامة مقابل تسهيلات نقدية. ومن ضمن المخصصات النقدية المحددة، تم تحميل 85 مليون دينار كويتي مقابل التعرض لشركات و28 مليون دينار كويتي مقابل تعرض لقطاع التجزئة.

وفي العام 2018، تكونت مخصصات خسائر الائتمان من 163 مليون دينار كويتي كمخصصات محددة مقابل التسهيلات النقدية، و3 مليون دينار كويتي كمخصصات عامة مقابل تسهيلات نقدية و3 مليون دينار كويتي مخصص للتسهيلات غير النقدية. ومن ضمن المخصصات النقدية المحددة، تم تحميل 139 مليون دينار كويتي مقابل التعرض لشركات و24 مليون دينار كويتي مقابل التعرض لقطاع التجزئة.

في العام 2017، تكونت مخصصات خسائر الائتمان من 90 مليون دينار كويتي كمخصصات محددة مقابل التسهيلات النقدية، و85 مليون دينار كويتي كمخصصات عامة مقابل تسهيلات نقدية و1 مليون دينار كويتي مخصص للتسهيلات غير النقدية. ومن ضمن المخصصات النقدية المحددة، تم تحميل 69 مليون دينار كويتي مقابل التعرض لشركات و20 مليون دينار كويتي مقابل التعرض لقطاع التجزئة.

وعلى الرغم من استحداث متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 المتعلقة باحتساب مخصصات خسائر الائتمان وفقاً لأحكام ومتطلبات ولوائح بنك الكويت المركزي الحالية المتعلقة بالمخصصات، يستمر السماح للبنوك العاملة في الكويت بعمل مخصصات عامة احترازية. ويعكس مبلغ المخصصات العامة السياسة الاحترازية التي تتبناها المجموعة بهدف الحفاظ على مستوى المخصصات العامة عند المستوى الذي تعتبره إدارة البنك مناسباً.

وصف بنود بيان الدخل الرئيسية

إيرادات الفوائد

تعد إيرادات الفوائد هو المصدر الرئيسي لدخل المجموعة. وتحصل المجموعة على إيرادات الفوائد من القروض والسلف المقدمة للعملاء وعلى محافظتها استثمارات في أوراق دين مالية وعلى ودائعها لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد في بيان الدخل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وهي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي أو التزام مالي وتوزيع إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

ويعرف معدل الفائدة الفعلي على أنه المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأدوات المالية أو فترة أقصر من ذلك العمر المتوقع، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. ويتم تسجيل الأتعاب التي تعتبر جزءاً متكاملاً من العائد الفعلي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وعند تخفيض أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية مماثلة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، تدرج إيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس انخفاض القيمة.

مصروفات الفوائد

تتكبد المجموعة مصروفات الفوائد على ودائع العملاء والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وشهادات الإيداع التي تصدرها وعلى الأوراق المالية الدولية متوسطة الأجل وسندات الشريحة 2. ويتم الاعتراف بمصروفات الفوائد في بيان الدخل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي

تحصل المجموعة على إيرادات التمويل الإسلامي من خلال عمليات التمويل الإسلامي الذي تقدمه لعملائها، وتتكبد المجموعة تكاليف التمويل الإسلامي من خلال توزيعات المودعين في الحسابات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتكاليف تتعلق بالتمويل بنظام المرابحة. تنعكس إيرادات التمويل الإسلامي في بيان الدخل على أساس يعكس عائداً دورياً ثابتاً على صافي الاستثمارات القائمة المرتبطة بذلك التمويل، وتنعكس تكاليف التمويل الإسلامي وفقاً لنوعية ودائع العملاء. حيث يتم احتساب تكلفة منتجات المرابحة والوكالة على أساس العائد الفعلي الذي يقاس عند الاعتراف الأولي بالالتزام، أما المنتجات الأخرى فيتم احتساب التكلفة على أساس معدلات يتم تحديدها بالرجوع إلى نتائج أعمال بنك بوبيان بنهاية كل شهر.

صافي إيرادات الأتعاب والعمولات

تتحقق إيرادات الأتعاب المكتسبة من الخدمات المقدمة على مدى فترة زمنية معينة خلال فترة تقديم تلك الخدمة. وتتحقق الأتعاب والعمولات الناتجة عن تقديم خدمة المعاملات عند اكتمال المعاملة المتعلقة بها. وتتحقق أتعاب استشارات وخدمات إدارة المحافظ وخدمات الإدارة الأخرى على أساس عقود الخدمات ذات الصلة، ويكون ذلك عادةً على أساس توزيع نسبي زمني. في حين تتحقق أتعاب إدارة الأصول المتعلقة بصناديق الاستثمار على مدى الفترة التي تقدم فيها الخدمة. ويتم تطبيق نفس المبدأ على خدمات إدارة الثروات وخدمات الأمانة التي يتم تقديمها بشكل مستمر على مدى فترة زمنية ممتدة.

صافي إيرادات الاستثمارات

يتكون صافي إيرادات الاستثمارات من صافي المكاسب المحققة من بيع الاستثمارات، وصافي الأرباح أو الخسائر من الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وإيرادات توزيعات الأرباح، وحصة الشركات الزميلة، وصافي الأرباح أو الخسائر من العقارات الاستثمارية، وفي العام 2018، بدأت المجموعة احتساب الخسارة عند استبعاد الشركات الزميلة من الدفاتر

منذ 1 يناير 2018، بدأت المجموعة تصنيف استثماراتها المالية ضمن الفئات التالية: التكلفة المطفأة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. قبل ذلك التاريخ، اتبعت المجموعة أسلوب تصنيف استثماراتها المالية ضمن بيان الدخل كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق واستثمارات متاحة للبيع واستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة.

كما انه منذ 1 يناير 2018، بدأ تصنيف أوراق الدين المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الآخر بناءً على نموذج الأعمال الذي تدار في إطاره. ويتم إدراج استثمارات الأوراق المالية بصفة عامة بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة، باستثناء بعض الاستثمارات المحددة التي اختارت المجموعة تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم إدراج الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. قبل ذلك التاريخ، كانت الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تتكون من استثمارات ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها ومحدد لها تاريخ استحقاق ثابت والتي كانت لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. أما الاستثمارات المتاحة للبيع فهي تلك الاستثمارات التي تم تخصيصها كاستثمارات متاحة للبيع أو استثمارات غير مؤهلة للتصنيف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو القروض والسلف. وكان يتم تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا تم الاحتفاظ بها للمتاجرة أو، عند التحقق المبدئي، وتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. كما يتم تصنيف الاستثمارات على أنها محتفظ بها للمتاجرة عندما يتم شراؤها لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب بقصد تحقيق أرباح قصيرة الأجل، أو كانت مشتقات مالية لم يتم تصنيفها كجزء من عمليات التحوط الفعالة.

ويتم قياس استثمارات المجموعة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وقبل 1 يناير 2018، كانت الأوراق المالية المتاحة للبيع والاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، أو وفقاً لما يقتضيه الأمر، يتم قياسها بالقيمة العادلة. وللمزيد من المعلومات حول الطريقة التي يتم بها تحديد القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية، برجاء الرجوع إلى الإيضاح رقم 25 من البيانات المالية للعام 2019.

صافي أرباح وخسائر التعامل بالعملة الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملة الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية السائد في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات النقدية والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية (خلاف البنود النقدية التي تمثل جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية) إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم إدراج أي أرباح أو خسائر في بيان الدخل المجمع. ويتم تحديد فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن البنود النقدية التي تمثل جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية باستخدام أسعار الإقفال وتدرج في الإيرادات الشاملة الأخرى وتعرض في حقوق الملكية ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

ويشمل صافي أرباح وخسائر التعامل بالعملة الأجنبية صافي دخل المتاجرة في العملات الأجنبية والأرباح والخسائر من العقود الفورية والعملات وعقود الخيارات والعقود الآجلة، وبصفة أساسية لعملاء مجموعة الخزينة.

إيرادات تشغيل أخرى

تتكون إيرادات التشغيل الأخرى من إيرادات الإيجار والإيرادات المتنوعة الأخرى.

مصروفات الموظفين

تتكون مصروفات الموظفين بصفة رئيسية من الرواتب والمكافآت والمزايا الأخرى للموظفين بدوام كامل.

مصروفات إدارية أخرى

تتكون المصروفات الإدارية الأخرى بصفة رئيسية من المصاريف المتعلقة بالمباني، ومصروفات التسويق والإعلان، ومصروفات الاتصالات، ومصروفات تكنولوجيا المعلومات والمصروفات المهنية، وغيرها من المصروفات الأخرى.

مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

منذ 1 يناير 2018، في تاريخ اعداد البيانات المالية، تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية، وعلى استثمارها في أوراق الدين المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، كما ينطبق ذلك أيضاً على أرصدها وودائعها لدى البنوك. ولا تتعرض الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

تشمل التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المجموعة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء وخطابات الائتمان وعقود الضمان المالي والالتزامات بمنح التسهيلات الائتمانية. ينبغي تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي المجمع بقيمة تعادل (1) خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم احتسابها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (2) أو المخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9: يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على النحو المبين ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي معايير محددة وقد لا يمكن مقارنتها بشكل مباشر بمنهجية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما يتم تطبيقه في دول أخرى. يتم توضيح الطريقة التي تحدد بها

المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصصات خسائر الائتمان المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي في الإيضاح رقم 2.9 من ايضاحات البيانات المالية للعام 2019.

مخصص خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. قبل 1 يناير 2018، في تاريخ اعداد البيانات المالية، ووفقاً لأحكام بنك الكويت المركزي المتعلقة بطريقة احتساب المخصصات والتقدير المخصصة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 المعتمد للتطبيق من قبل للمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، كانت المجموعة تقيم موجوداتها المالية وفقاً لتوافر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. خاصة فيما يتعلق بما يلي:

- تقييم جميع قروض وسلف العملاء الكبيرة بشكل فردي لتحديد انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 39.
- قياس خسائر انخفاض قيمة الأصول المحددة بالتكلفة المطفأة (بما في ذلك محفظة قروض العملاء الخاصة بالمجموعة) بحساب الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ذي الصلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي.
- تكوين حد أدنى من المخصصات العامة على جميع التسهيلات الائتمانية، التي لا تخضع لمخصصات محددة، بعد استبعاد بعض فئات الضمانات المحددة، مع تحديد مخصصات عامة إضافية وفقاً لتقدير الإدارة بموافقة بنك الكويت المركزي.
- تسجيل خسائر انخفاض قيمة الاستثمار في الأوراق المالية المتاحة للبيع عن طريق تحويل الخسارة المتراكمة التي تم تسجيلها ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن بيان الدخل كتعديل إعادة التصنيف.
- تسجيل خسائر انخفاض القيمة للشركات الزميلة والشهرة والأصول غير الملموسة بالمبلغ الذي تجاوزت به القيمة الدفترية للأصل قيمة متحصلات البيع. وتعتبر قيمة متحصلات البيع هي القيمة العادلة للأصل مطروحاً منها تكاليف البيع والقيمة قيد الاستخدام، أيهما أعلى.

في كل فترة مالية منذ 1 يناير 2018، تم احتساب متطلبات انخفاض القيمة وفقاً لكلا المنهجين، ولكل فترة معينة، كانت مخصصات خسائر الائتمان المطلوبة بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي أعلى من المبلغ المحتسب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. فعلى سبيل المثال في 31 ديسمبر 2019، بلغ مخصص خسائر الائتمان 395 مليون دينار كويتي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 مقابل 541 مليون دينار كويتي وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. نتيجة لذلك، كانت المخصصات العامة للمجموعة لخسائر الائتمان أعلى مما لو تم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 فقط.

نتائج عمليات المجموعة للسنة المنتهية في 30 يونيو 2020 مقارنة بالسنة المنتهية في 30 يونيو 2019

جميع البيانات المالية في هذا القسم غير مدققة.

يوضح الجدول التالي نتائج عمليات المجموعة للفترة المشار إليها

فترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2019	2020	
(ألف د.ك.)		
492,380	418,774	إيرادات فوائد
(208,322)	(168,056)	مصروفات فوائد
284,058	250,718	صافي إيرادات الفوائد
101,460	114,076	إيرادات مرابحة وتمويل إسلامي أخرى
(41,131)	(46,270)	تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين
60,329	67,806	صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
344,387	318,524	صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
78,700	71,515	صافي الأتعاب والعمولات
8,715	(2,783)	صافي إيرادات (خسائر) الاستثمارات
19,270	25,613	صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية
804	1,688	إيرادات تشغيل أخرى
107,489	96,033	إيرادات غير الفوائد
451,876	414,557	صافي إيرادات التشغيل
(86,327)	(84,810)	مصروفات موظفين
(45,460)	(52,001)	مصروفات إدارية أخرى
(12,467)	(16,663)	استهلاك مبانٍ ومعدات
(1,578)	(823)	إطفاء موجودات غير ملموسة
(145,832)	(154,297)	مصروفات التشغيل
306,044	260,260	ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
(67,125)	(126,644)	مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
238,919	133,616	ربح التشغيل قبل الضرائب
(18,483)	(15,440)	الضرائب
220,436	118,176	ربح الفترة
		الخاص ب:
209,093	111,092	مساهمي البنك
11,343	7,084	الحصص غير المسيطرة

صافي إيرادات الفوائد

يوضح الجدول التالي إيرادات الفوائد للفترة المالية الموضحة ادناه:

الفرق	الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو			
	2019/2020	% من الإجمالي	2019	% من الإجمالي
				2020
(نسبة مئوية)	(الف د.ك. ما عدا النسب المئوية)			
-35.3	8.8	43,151	6.7	27,929
-12.7	66.7	328,453	68.5	286,825
-10.6	19.6	96,461	20.6	86,252
-26.9	4.9	24,315	4.2	17,768
-14.9	100.0	492,380	100.0	418,774

بلغ إجمالي إيرادات الفوائد 419 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 492 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. ويعزى هذا الانخفاض البالغ 74 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 14.9% في العام 2020 بصفة رئيسية إلى انخفاض معدلات الفائدة القياسية، وهو الأمر الذي قابله جزئياً نمو قروض وسلف العملاء والنمو استثمارات أوراق الدين المالية.

ويوضح الجدول التالي مصروفات الفوائد عن الفترة الموضحة ادناه:

الفرق	الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو			
	2019/2020	% من الإجمالي	2019	% من الإجمالي
				2020
(نسبة مئوية)	(الف د.ك. ما عدا النسب المئوية)			
-31.5	39.7	82,624	33.7	56,583
-8.6	52.4	109,258	59.4	99,904
-38.2	4.3	9,006	3.3	5,566
-29.9	2.0	4,214	1.8	2,955
-5.3	1.5	3,220	1.8	3,048
-19.3	100.0	208,322	100.0	168,056

بلغ إجمالي مصروفات الفوائد للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 ما قيمته 168 مليون دينار كويتي مقابل 208 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. ويعكس الانخفاض البالغ 40 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 19.3%، بصفة رئيسية تأثير انخفاض معدلات الفائدة القياسية والذي قابله جزئياً نمو مصادر تمويل المجموعة.

وبناءً على العوامل سالفة الذكر، بلغ صافي إيرادات الفوائد 251 مليون دينار كويتي في الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بانخفاض قدره 33 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 11.7%، مقابل صافي إيرادات الفوائد البالغ 284 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام 2019.

صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي

بلغت إيرادات التمويل الإسلامي 114 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 101 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. وتعكس الزيادة البالغة 13 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 12.4% في العام 2020 بصفة رئيسية دمج أعمال بنك لندن والشرق الأوسط ونمو التمويل الإسلامي لعملاء المجموعة، والذي قابله جزئياً انخفاض معدلات الفائدة القياسية.

وبلغت مصروفات التمويل الإسلامي للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2020 ما قيمته 46 مليون دينار كويتي مقابل 41 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. وتعكس الزيادة البالغة 5 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 12.5% في العام 2020 بصفة رئيسية التأثير الناتج عن دمج أعمال بنك لندن والشرق الأوسط ونمو حجم الودائع الإسلامية والذي قابله جزئياً انخفاض أسعار الفائدة القياسية.

وبناءً على العوامل سالفة الذكر، بلغ صافي إيرادات المجموعة من التمويل الإسلامي 68 مليون دينار كويتي في الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بانخفاض قدره 7 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 12.4%، مقابل صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بقيمة 60 مليون دينار كويتي عن الفترة المماثلة من العام 2019.

صافي إيرادات التمويل

بلغ صافي إيرادات التمويل 319 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 344 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019.

ونجت التعبيرات في صافي إيرادات التمويل عن فترة الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2020 مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2019 بصفة رئيسية نتيجة لانخفاض معدلات الفائدة القياسية وضيق هوامش الربح، وهو الأمر الذي قابله جزئياً نمو قروض وسلف العملاء، ونمو استثمارات أوراق الدين المالية، هذا بالإضافة إلى تأثير دمج أعمال بنك لندن والشرق الأوسط. وبلغ متوسط محفظة قروض عملاء المجموعة 17,280 مليون دينار كويتي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 15,922 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019، بزيادة قدرها 1,359 مليون دينار كويتي، أو بنسبة 8.5%.

وانخفض صافي هامش الفائدة في الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2020 إلى 2.25% مقابل 2.64% في الفترة المماثلة من العام 2019 فيما يعزى بصفة رئيسية لانخفاض أسعار الفائدة القياسية وضيق هوامش الربح، وهو الأمر الذي قابله جزئياً نمو قروض وسلف العملاء ونمو استثمارات أوراق الدين المالية.

صافي الاعتاب والعمولات

يوضح الجدول التالي صافي أتعاب وعمولات المجموعة للفترات الموضحة أدناه:

الفرق	السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو				
	2019	2020	% من الإجمالي	% من الإجمالي	
	(الف د.ك. ما عدا النسب المئوية)				
(نسبة مئوية)					
-6.8	33,550	31,263	42.6	43.7	تسهيلات ائتمانية (صافي)
-10.8	45,150	40,252	57.4	56.3	أخرى (صافي)
-9.1	78,700	71,515	100.0	100.0	إجمالي صافي الاعتاب والعمولات

بلغ صافي إيرادات الرسوم والعمولات للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 ما قيمته 72 مليون دينار كويتي مقابل 79 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. ويعزى الانخفاض البالغ 7 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 9.1% بصفة رئيسية إلى تراجع خطوط الأعمال الرئيسية نتيجة لتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة.

التعامل بالعملات الأجنبية ومصادر إيرادات التشغيل الأخرى

بلغت إيرادات المجموعة من التعامل بالعملات الأجنبية 26 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مبلغ مقابل 19 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. وتعكس الزيادة البالغة 7 مليون دينار كويتي بصفة رئيسية تأثير تحركات العملات على الأوراق المستدامة المالية- الشريحة 1 والذي قابله جزئياً تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي.

تتكون إيرادات التشغيل الأخرى من صافي إيرادات الاستثمار وإيرادات التشغيل الأخرى. وبلغت خسائر إيرادات التشغيل الأخرى مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل تسجيل إيرادات تشغيل أخرى قدرها 10 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. ويعكس الانخفاض البالغ 11 مليون دينار كويتي بصفة رئيسية التحول السلبي في تقييم سعر السوق العادل للصناديق واستثمارات الأسهم.

مصروفات التشغيل

بلغت مصروفات التشغيل 154 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 146 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. وتعكس الزيادة البالغة 8 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 5.8%، بصفة رئيسية التأثير الناجم عن دمج أعمال بنك لندن والشرق الأوسط والمساهمات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، والاستثمار المستمر في تكنولوجيا المعلومات والمبادرات الرقمية الأخرى التي تجني فوائد طويلة الأجل للمجموعة، وتتضمن ارتفاع قيمة الاستهلاك نتيجة لرأسمة المقر الجديد ومركز البيانات الحديث.

مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

يوضح الجدول التالي مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة للفترات الموضحة أدناه:

السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2019	2020	
(الف د.ك.)		
58,455	78,275	تحميل مخصص التسهيلات الائتمانية - محدد
8,080	20,968	تحميل مخصص التسهيلات الائتمانية - عام
66,535	99,243	إجمالي مخصص خسائر الائتمان
590	27,401	(رد) تحميل انخفاض القيمة الأخرى
67,125	126,644	مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

بلغ إجمالي مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 126.6 مليون دينار كويتي لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 67.1 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. وشهد النصف الأول من عام 2020 تقلبات شديدة وتزايد احتمالية التعثر وأفاق النمو السلبية على خلفية وتفشي جائحة كوفيد-19، هذا إلى جانب بعض الأحداث المحددة، والتي أدت إلى زيادة مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة. وبلغ

إجمالي المخصصات المحددة للمجموعة للتسهيلات الائتمانية 78.3 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 58.5 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. خلال النصف الأول من العام 2020، تعثرت إحدى شركات الرعاية الصحية المتعثرة العاملة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وتخلفت عن سداد ديونها بما مثل حوالي 35% من المخصصات المحددة، بينما يعكس الجزء المتبقي في المقام الأول زيادة حالة عدم اليقين تجاه التدفقات النقدية لبعض عملاء المجموعة في ضوء أزمة كوفيد-19. وبلغ إجمالي المخصصات العامة 20.9 مليون دينار كويتي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 8.1 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. وتمثل زيادة المخصصات العامة تراكم المخصصات المحتملة من قبل المجموعة.

بلغت خسائر انخفاض القيمة الأخرى 27.4 مليون دينار كويتي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 0.6 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. وخلال الأشهر الستة من العام 2020، ارتفعت احتمالية التعثر على خلفية تفشي جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى تخفيض التصنيف الائتماني للبنان بما أدى إلى زيادة جوهرية في متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 الخاص بمتطلبات تسجيل انخفاض قيمة الأصول المالية غير التسهيلات الائتمانية.

الضرائب

بلغت الرسوم الضريبية للمجموعة للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 ما قيمته 15 مليون دينار كويتي مقابل 18 مليون دينار كويتي للسنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019. ويعكس الانخفاض البالغ 3 ملايين دينار كويتي أو 16.5% في العام 2020 بصفة رئيسية انخفاض الأرباح قابله جزئياً ارتفاع الضرائب في مصر نظراً لتطبيق قانون الضرائب الجديد.

تحليل قطاعات الأعمال

تشمل قطاعات المجموعة الواردة ضمن التقارير ما يلي :

- الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة: توفر الخدمات المصرفية الاستهلاكية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للأفراد، ويشمل نطاقها القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان والودائع والعملاء الأجنبية والخدمات الأخرى المتعلقة بالقروض. وتوفر الخدمات المصرفية الخاصة خدمات مصرفية مصممة خصيصاً لتلبية متطلبات العملاء ذوي الملاحة المالية العالية من الأفراد والمؤسسات .
- الخدمات المصرفية للشركات: تقدم منتجات وخدمات شاملة لمؤسسات الأعمال والشركات وتشمل القروض والودائع والتمويل التجاري والعملاء الأجنبية والخدمات الاستشارية .
- الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول: تقدم الخدمات المصرفية الاستثمارية الخدمات الاستشارية المتعلقة بأسواق رأس المال وخدمات التنفيذ، بينما تقدم إدارة الأصول خدمات إدارة الثروات وإدارة الأصول والحفظ والوساطة والبحوث .
- الخدمات المصرفية الإسلامية: تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية النتائج المالية لبنك بوبيان، التابع للمجموعة والمختص بالخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة.
- مركز المجموعة: يضم مركز المجموعة كل من أنشطة أعمال الخزينة والاستثمارات والأنشطة الأخرى للمجموعة. تقدم الخزينة خدمات الخزينة لعملائها وتتولى مسؤولية إدارة السيولة للمجموعة وإدارة مخاطر السوق. يشمل مركز المجموعة أي قيم متبقية فيما يتعلق بسعر التحويل والتوزيعات فيما بين القطاعات.
- القطاع الدولي: يضم القطاع الدولي كافة الفروع والشركات التابعة والشركات الزميلة خارج دولة الكويت

توضح الجداول أدناه بعض بنود بيان الدخل لكل قطاع من قطاعات المجموعة للفترة المحددة أدناه:

الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020							
الإجمالي	القطاع الدولي	مركز المجموعة	الخدمات المصرفية الإسلامية	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة	
(ألف د.ك.)							
318,524	85,281	17,766	67,770	456	38,929	108,322	صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
414,557	108,721	12,777	81,388	14,041	59,428	138,202	صافي إيرادات التشغيل
118,176	10,082	(13,468)	17,623	7,751	22,560	73,628	ربح الفترة
29,680,260	10,522,851	3,254,270	6,131,269	70,225	5,167,012	4,534,633	إجمالي الموجودات
25,779,227	11,131,998	240,396	5,529,076	18,726	2,710,349	6,148,682	إجمالي المطلوبات

الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019							
الاجمالي	القطاع الدولي	مركز المجموعة	الخدمات المصرفية الإسلامية	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة	
344,387	89,713	29,877	60,805	380	57,137	106,475	صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
451,876	109,145	26,646	76,410	15,761	81,628	142,286	صافي إيرادات التشغيل
220,436	53,668	3,369	28,875	9,469	35,762	89,293	ربح (خسارة) الفترة
27,870,492	9,972,377	3,317,672	4,792,940	57,408	5,075,812	4,654,283	مجموع الموجودات
24,094,347	10,906,291	1,176,931	4,166,331	7,550	2,329,976	5,507,268	مجموع المطلوبات

الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 ما قيمته 138 مليون دينار كويتي مقابل 142 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. ويعكس الانخفاض البالغ 4 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 2.9% في العام 2020 بصفة رئيسية انخفاض الاعتاب وإيرادات تداول العملات الأجنبية على خلفية تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات الفائدة، وهو الأمر الذي قابله جزئياً نمو حجم القروض والودائع. وبلغت أرباح الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة 74 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 89 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. ويعكس الانخفاض في الأرباح البالغ 16 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 17.5% بصفة رئيسية انخفاض صافي إيرادات التشغيل وارتفاع مخصصات خسائر الائتمان تحسباً لتدهور محفظة ائتمان قطاع التجزئة نتيجة لأزمة كوفيد-19.

الخدمات المصرفية للشركات

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية للشركات 59 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 82 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. حيث انخفض صافي إيرادات التشغيل بمقدار 22 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 27.2% في العام 2020 بما يعكس بصفة رئيسية تراجع صافي إيرادات الفائدة نتيجة لخفض أسعار الفائدة القياسية وانخفاض إيرادات الاعتاب على خلفية تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي. وبلغت أرباح الخدمات المصرفية للشركات 23 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 36 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. ويعكس الانخفاض البالغ 13 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 36.9%، بصفة رئيسية، انخفاض صافي إيرادات التشغيل، وهو الأمر الذي قابله جزئياً انخفاض مخصصات خسائر الائتمان.

الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول

بلغ صافي إيرادات التشغيل للخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول 14 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 16 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. وبلغت أرباح الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول 8 مليون دينار كويتي للستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 9 مليون دينار كويتي عن الفترة المماثلة من العام 2019. ويعكس انخفاض صافي إيرادات التشغيل بمقدار 2 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 10.9%، وانخفاض الأرباح بقيمة 2 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 18.1% بصفة رئيسية انخفاض إيرادات الاستثمار التحول السلبي في تقييم سعر السوق العادل للصناديق واستثمارات الأسهم، والذي قابله جزئياً ارتفاع إيرادات الاعتاب.

الخدمات المصرفية الإسلامية

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية الإسلامية 81 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 76 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. وتعكس الزيادة البالغة 5 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 6.5% في العام 2020 تأثير دمج أعمال بنك لندن والشرق الأوسط، والذي قابله جزئياً انخفاض إيرادات الاعتاب على خلفية تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي. وبلغت أرباح الخدمات المصرفية الإسلامية 18 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 29 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. ويعكس الانخفاض البالغ 11 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 39.0% بصفة رئيسية ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان بما يعكس المخصصات الاحترازية لإدارة أزمة كوفيد-19 وارتفاع التكاليف، والذي قابله جزئياً ارتفاع صافي إيرادات التشغيل

مركز المجموعة

بلغ صافي إيرادات تشغيل مركز المجموعة 13 مليون دينار كويتي عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 27 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. ويعكس الانخفاض البالغ 14 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 52.0% في العام 2020 بصفة رئيسية انخفاض صافي إيرادات الفوائد نتيجة لانخفاض معدلات الفائدة القياسية وانخفاض إيرادات الاستثمار الناتج عن التحول السلبي في تقييم سعر السوق العادل للصناديق واستثمارات سوق الأسهم، والذي يقابله جزئياً ارتفاع إيرادات العملات الأجنبية الناتج عن تأثير تحركات العملات على الأوراق المستدامة المالية.

الشريحة 1. وبلغت خسائر مركز المجموعة 13 مليون دينار كويتي عن فترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل أرباح قدرها 3 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2019. ويعكس هذا التغيير بصفة رئيسية انخفاض صافي إيرادات التشغيل وارتفاع تكاليف خسارة الائتمان المتوقعة لمواجهة آثار التقلبات التي قد تنشأ تحسباً لتدهور عوامل الاقتصاد الكلي على خلفية أزمة كوفيد-

القطاع الدولي

بلغ صافي إيرادات تشغيل القطاع الدولي 109 مليون دينار كويتي عن فترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 وهي نفس المستويات المسجلة للفترة المماثلة من العام 2019. وبلغت أرباح القطاع الدولي 10 مليون دينار كويتي عن فترة السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 54 مليون دينار كويتي عن الفترة المماثلة من العام 2019. ويعكس الانخفاض البالغ 44 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 81.2%، الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالعمليات في لبنان، ومخصصات خسائر الائتمان لأحد العملاء من الشركات الإقليمية وارتفاع التكاليف.

نتائج العمليات للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017

يوضح الجدول التالي نتائج عمليات المجموعة للسنوات المشار إليها أدناه:

السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر			
2017	2018	2019	
(ألف د.ك.)			
742,616	897,218	986,526	إيرادات فوائد
(223,762)	(330,882)	(421,618)	مصروفات فوائد
518,854	566,336	564,908	صافي إيرادات الفوائد
155,903	186,089	211,317	إيرادات مرابحة وتمويل إسلامي
(45,793)	(61,972)	(87,001)	تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين
110,110	124,117	124,316	صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
628,964	690,453	689,224	صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
138,556	150,176	157,152	صافي الأتعاب والعمولات
19,818	2,140	8,419	صافي إيرادات الاستثمارات
33,735	39,026	39,343	صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية
1,600	1,424	1,379	إيرادات تشغيل أخرى
193,709	192,766	206,293	إيرادات غير الفوائد
822,673	883,219	895,517	صافي إيرادات التشغيل
(154,472)	(159,984)	(175,731)	مصروفات موظفين
(92,731)	(98,555)	(98,852)	مصروفات إدارية أخرى
(15,121)	(14,703)	(26,493)	استهلاك مباني ومعدات
(3,121)	(3,096)	(3,198)	إطفاء موجودات غير ملموسة
(265,445)	(276,338)	(304,274)	مصروفات التشغيل
557,228	606,881	591,243	ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
(188,219)	(179,692)	(129,715)	مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
369,009	427,189	461,528	ربح التشغيل قبل الضرائب
(26,704)	(33,240)	(35,536)	ضرائب
342,305	393,949	425,992	ربح السنة / الفترة
			الخاص ب:
322,362	370,709	401,291	مساهمي البنك
19,943	23,240	24,701	الحصص غير المسيطرة

صافي إيرادات الفوائد

يوضح الجدول التالي تفاصيل صافي إيرادات الفوائد للسنوات المشار إليها أدناه:

الفرق		السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر						
2017/2018	2018/2019	% من الاجمالي	2017	% من الاجمالي	2018	% من الاجمالي	2019	
(نسبة مئوية)		(ألف د.ك. ما عدا النسب المئوية)						
47.6	11.3	7.8	57,624	9.5	85,039	9.6	94,607	ودائع لدى البنوك
16.4	5.3	72.0	534,490	69.4	622,288	66.4	655,226	قروض وسلف للعلماء
20.9	27.4	16.5	122,481	16.5	148,106	19.1	188,635	استثمارات في أوراق دين مالية
49.1	15.0	3.8	28,021	4.7	41,785	4.9	48,058	سندات خزانة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي
20.8	10.0	100.0	742,616	100.0	897,218	100.0	986,526	اجمالي إيرادات الفوائد

بلغ إجمالي إيرادات الفوائد 987 مليون دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 897 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و 743 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

تعكس الزيادة البالغة 89 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 10.0% في العام 2019 ما يلي:

- زيادة قدرها 33 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 5.3% في إيرادات الفوائد من قروض وسلف للعملاء على خلفية زيادة نمو حجم الأعمال في القطاع الدولي.
- زيادة قدرها 10 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 11.3% في إيرادات الفوائد من الودائع لدى البنوك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.
- زيادة قدرها 41 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 27.4% في إيرادات الفوائد من الاستثمار في أوراق الدين المالية على خلفية زيادة النمو في حجم الأعمال وزيادة أسعار الفائدة.

تعكس الزيادة البالغة 155 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 20.8% في العام 2018:

- زيادة قدرها 88 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 16.4% في إيرادات الفوائد من قروض وسلف للعملاء على خلفية زيادة معدلات الفائدة القياسية والنمو في حجم أعمال القطاع الدولي.
- زيادة قدرها 27 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 47.6% في إيرادات الفوائد من الودائع لدى البنوك نتيجة زيادة معدلات الفائدة القياسية ونمو حجم الأعمال.
- زيادة قدرها 26 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 20.9% في إيرادات الفوائد من استثمارات أوراق الدين المالية على خلفية زيادة معدلات الفائدة القياسية ونمو حجم الأعمال.
- زيادة قدرها 14 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 49.1% في إيرادات الفوائد من سندات خزانة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي على خلفية زيادة معدلات الفائدة القياسية ونمو حجم الأعمال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل مصروفات الفوائد للفترة المشار إليها أدناه:

الفرق		السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر						
2017/2018	2018/2019	% من الاجمالي	2017	% من الاجمالي	2018	% من الاجمالي	2019	
(نسبة مئوية)		(ألف د.ك. ما عدا النسب المئوية)						
40.5	32.7	38.7	86,576	36.8	121,661	38.3	161,415	مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
51.9	24.7	54.0	120,738	55.4	183,405	54.2	228,711	ودائع العملاء
70.2	41.1	3.2	7,103	3.7	12,092	4.0	17,063	شهادات إيداع مصدرة
130.9	9.0	1.4	3,180	2.2	7,344	1.9	8,007	أوراق دولية متوسطة الأجل
3.5	0.7	2.8	6,165	1.9	6,380	1.5	6,422	سندات مساندة - الشريحة 2
47.9	27.4	100.0	223,762	100.0	330,882	100.0	421,618	اجمالي مصروفات الفوائد

بلغ إجمالي مصروفات الفوائد 422 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 331 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و 224 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وتعكس الزيادة البالغة 91 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 27.4% في العام 2019 بصفة رئيسية:

- زيادة قدرها 45 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 24.7% في مصروفات الفوائد على ودائع العملاء على خلفية زيادة معدلات الفائدة ونمو حجم الأعمال.
- زيادة قدرها 40 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 32.7% في مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى على خلفية رفع أسعار الفائدة.
- زيادة قدرها 5 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 41.1% في مصروفات الفوائد في هيئة فوائد على شهادات الإيداع المصدرة على خلفية نمو حجم الأعمال ورفع أسعار الفائدة.

تعكس الزيادة البالغة 107 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 47.9% في العام 2018 بصفة رئيسية ما يلي:

- زيادة قدرها 63 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 51.9% في مصروفات الفوائد على ودائع العملاء على خلفية زيادة أسعار الفائدة القياسية ونمو حجم الأعمال.
- زيادة قدرها 35 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 40.5% في مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى على خلفية زيادة أسعار الفائدة القياسية ونمو حجم الأعمال.
- زيادة قدرها 5 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 70.2% في مصروفات الفوائد في هيئة فوائد على شهادات الإيداع المصدرة والتي تعزى بالكامل تقريباً إلى زيادة أسعار الفائدة القياسية.
- زيادة قدرها 4 ملايين دينار كويتي، أو ما يعادل 130.9% في مصروفات الفوائد على أوراق دولية متوسطة الأجل والتي تعزى أساساً إلى استحقاق تسديد قيمة الفائدة عن فترة سنة كاملة في العام 2018 مقارنة بفائدة سبعة أشهر فقط تم دفعها في العام 2017.

وبناءً على العوامل سالفة الذكر، بلغ صافي إيرادات الفوائد 565 مليون دينار كويتي في العام 2019، بانخفاض قدره مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 0.3% مقابل 566 مليون دينار كويتي في العام 2018 والذي مثل بدوره زيادة قدرها 47 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 9.2% مقارنة بصافي إيرادات الفوائد المسجل في العام 2017 والبالغ 519 مليون دينار كويتي.

صافي إيرادات التمويل الإسلامي

بلغت إيرادات المراجعة ومعاملات التمويل الإسلامي الأخرى 211 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 186 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و 156 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. وتعكس الزيادة البالغة 25 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 13.6% في العام 2019، والزيادة البالغة 30 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 19.4% في العام 2017 زيادة إقراض الشركات والقروض الاستهلاكية. كما استفاد أداء العام 2018 أيضاً من الزيادات التي شهدتها أسعار الفائدة القياسية.

بلغت تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين 87 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 62 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و 46 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. وتعكس الزيادة البالغة 25 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 40.4% في العام 2019 والزيادة البالغة 16 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 35.3% في العام 2018 بصفة رئيسية نمو حجم الودائع الإسلامية للمجموعة. كما شهد العام 2018 أيضاً تزايد التكاليف نتيجة لرفع أسعار الفائدة القياسية.

بناءً على العوامل سالفة الذكر، استقر أداء صافي إيرادات التمويل الإسلامي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 عند مستوى 124 مليون دينار كويتي، بما يتسق مع 124 مليون دينار كويتي المسجلة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والذي جاء مرتفعاً بمقدار 14 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 12.7% من صافي إيرادات التمويل الإسلامي المسجلة في العام 2017 بقيمة 110 مليون دينار كويتي.

صافي إيرادات التمويل

بلغ صافي إيرادات التمويل 689 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 690 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و 629 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وتعزى التغييرات التي طرأت على صافي إيرادات التمويل للعام 2019 مقارنة بالعام 2018 إلى انخفاض هوامش الربح بصفة رئيسية، والتي قابلها جزئياً نمو قروض وسلف العملاء ونمو استثمارات أوراق الدين المالية. وبلغ متوسط محفظة قروض عملاء المجموعة (على أساس الأرصدية ربع السنوية في كل سنة مقسوماً على خمسة) 16,136 مليون دينار كويتي للعام 2019 مقابل 15,096 مليون دينار كويتي للعام 2018، بزيادة قدرها 1,040 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 6.9%.

وتعزى التغييرات التي طرأت على صافي إيرادات التمويل للعام 2018 مقارنة بالعام 2017 إلى نمو قروض وسلف للعملاء بصفة رئيسية، ونمو استثمارات أوراق الدين المالية وارتفاع هوامش الربح. وبلغ متوسط محفظة قروض عملاء المجموعة (على أساس الأرصدية ربع السنوية في كل سنة

مقسوماً على خمسة) 15,096 مليون دينار كويتي للعام 2018 مقابل 14,191 مليون دينار كويتي للعام 2017، بزيادة قدرها 905 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 6.4%.

وانخفض صافي هامش الفائدة في العام 2019 إلى 2.56% مقابل 2.69% في العام 2018 و 2.61% في العام 2017. ويعكس الانخفاض في العام 2019 بصفة رئيسية ارتفاع تكاليف التمويل، والذي قابله جزئياً نمو الموجودات ذات العوائد المرتفعة مثل قروض وسلف العملاء، ونمو استثمارات أوراق الدين المالية وانخفاض حيازات الموجودات ذات العوائد المنخفضة. وعكست زيادة صافي هامش الفائدة في العام 2018 بصفة رئيسية الاستفادة من نمو الموجودات ذات العوائد المرتفعة مثل قروض وسلف العملاء، ونمو استثمارات أوراق الدين المالية ورفع أسعار الفائدة القياسية، والتي قابلها جزئياً ارتفاع تكاليف التمويل.

صافي الاعتاب والعمولات

يوضح الجدول التالي صافي الاعتاب والعمولات للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017 كما يلي:

الفرق		السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر						
2017/2018	2018/2019	% من الاجمالي	2017	% من الاجمالي	2018	% من الاجمالي	2019	
(نسبة مئوية)		(ألف د.ك. ما عدا النسب المئوية)						
6.6	2.3	43.0	59,514	42.3	63,456	41.3	64,920	التسهيلات الائتمانية
9.7	6.4	57.0	79,042	57.7	86,720	58.7	92,232	اخرى
8.4	4.6	100.0	138,556	100.0	150,176	100.0	157,152	اجمالي الاعتاب والعمولات

بلغ صافي إيرادات الاعتاب والعمولات 157 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بزيادة قدرها 7 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 4.6% مقابل 150 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. وتعكس هذه الزيادة بصفة رئيسية ما يلي: زيادة أنشطة التسهيلات الائتمانية والبطاقات وإدارة الأصول والوساطة المالية. وبلغ صافي إيرادات الاعتاب والعمولات 150 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، بزيادة قدرها 12 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 8.4% مقابل من صافي إيرادات الاعتاب والعمولات للعام 2017 البالغ 139 مليون دينار كويتي. ويعكس ذلك النمو زيادة أنشطة التسهيلات الائتمانية والبطاقات وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية.

العملات الأجنبية ومصادر إيرادات التشغيل الأخرى

بلغت إيرادات المجموعة من العملات الأجنبية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 39 مليون دينار كويتي مقابل 39 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

وبلغت إيرادات التشغيل الأخرى 10 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 4 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. وتعكس الزيادة البالغة 6 مليون دينار كويتي بصف رئيسية ارتفاع إيرادات الاستثمار.

بلغت إيرادات المجموعة من العملات الأجنبية 39 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مقابل 34 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وبلغت إيرادات التشغيل الأخرى 4 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مقابل 21 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ويعكس الانخفاض البالغ 18 مليون دينار كويتي بصفة رئيسية انخفاض إيرادات الاستثمار.

مصروفات التشغيل

بلغ إجمالي مصروفات التشغيل 304 مليون دينار كويتي للعام 2019 مقابل 276 مليون دينار كويتي للعام 2018 و 265 مليون دينار كويتي للعام 2017. وعكست الزيادة البالغة 28 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 10.1% في العام 2019 زيادة بقيمة 16 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 9.8% في مصروفات الموظفين والتي تعكس بصفة رئيسية زيادة عدد الموظفين والزيادة السنوية للرواتب، هذا بالإضافة لزيادة بقيمة 12 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 10.5% في مصروفات التشغيل الأخرى.

وتعكس الزيادة البالغة 11 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 4.1% في العام 2018 زيادة قدرها 6 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 6.3% في المصروفات الإدارية الأخرى، و 6 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 3.6% زيادة في مصروفات الموظفين والتي تمثل بصفة رئيسية زيادة عدد الموظفين والزيادة السنوية للرواتب.

مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

يوضح الجدول التالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017 كما يلي:

السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر			
2017	2018	2019	
			(الف د.ك.)
89,829	164,968	111,239	تحميل مخصص التسهيلات الائتمانية - محدد
85,122	4,350	11,346	تحميل مخصص التسهيلات الائتمانية - عام
174,951	169,318	122,585	اجمالي مخصص خسائر الائتمان
13,268	10,374	7,130	(رد) تحميل انخفاض القيمة الأخرى
188,219	179,692	129,715	اجمالي مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

بلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة 130 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 180 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و 188 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

ويعكس الانخفاض البالغ 50 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 27.8% في العام 2019 بصفة رئيسية انخفاض مخصصات خسائر الائتمان بقيمة 47 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 27.6% وانخفاض مخصصات خسائر انخفاض القيمة بما قيمته 3 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 31.2%.

ويعكس الانخفاض البالغ 9 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 4.5% في العام 2018 بصفة رئيسية انخفاض مخصصات خسائر الائتمان بما قيمته 6 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 3.2% في وانخفاض مخصصات خسائر انخفاض قيمة الشركات الزميلة بما قيمته 3 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 21.3%. وعكس انخفاض مخصصات خسائر الائتمان زيادة المخصصات المحددة بمقدار 75 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 83.6% بما يعكس بصفة رئيسية المخصصات المتخذة لمواجهة مخاطر الشركات، وهو الأمر الذي تم تعويضه بخفض المخصصات العامة بمبلغ 81 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 94.9% في العام 2018.

الضرائب

بلغت الرسوم الضريبية 36 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 33 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 و 27 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. وتعكس الزيادة البالغة 2 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 6.9% في العام 2019 بصفة رئيسية ارتفاع أرباح المجموعة وزيادة مدفوعات ضرائب دعم العمالة الوطنية، في حين تعكس الزيادة البالغة 7 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 24.5% في العام 2018 بصفة رئيسية ارتفاع أرباح المجموعة وزيادة الضرائب على عمليات المجموعة الخارجية.

تحليل القطاعات

توضح الجداول أدناه بعض بنود الدخل لكل قطاع من قطاعات المجموعة للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، و2018 و2017 كما هو موضح أدناه:

السنة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2019							
الاجمالي	القطاع الدولي	مركز المجموعة	الخدمات المصرفية الإسلامية	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة	
(الف د.ك.)							
689,224	181,434	57,199	124,316	875	109,643	215,757	صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
895,517	220,668	46,423	151,184	28,574	157,114	291,554	صافي إيرادات التشغيل
425,992	112,180	(3,126)	62,677	15,690	60,305	178,266	ربح الفترة (خسارة)
29,270,753	11,099,392	3,208,951	5,300,548	79,344	4,930,920	4,651,598	مجموع الموجودات
25,011,593	11,803,810	795,608	4,647,367	22,447	2,294,546	5,447,815	مجموع المطلوبات

السنة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2018							
الاجمالي	القطاع الدولي	مركز المجموعة	الخدمات المصرفية الإسلامية	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة	
(الف د.ك.)							
690,453	170,526	52,553	124,117	624	134,980	207,653	صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
883,219	209,260	42,051	144,740	26,675	182,090	278,403	صافي إيرادات التشغيل
393,949	112,723	(4,752)	56,210	14,715	48,347	166,706	ربح (خسارة) الفترة
27,427,940	9,772,815	3,603,704	4,344,778	61,639	5,017,769	4,627,235	مجموع الموجودات
23,726,630	10,773,661	1,606,956	3,858,818	8,588	2,481,949	4,996,658	مجموع المطلوبات

السنة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2017							
الاجمالي	القطاع الدولي	مركز المجموعة	الخدمات المصرفية الإسلامية	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة	
(الف د.ك.)							
628,964	143,811	36,635	110,110	352	143,346	194,710	صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
822,673	180,588	36,387	129,928	27,300	189,278	259,192	صافي إيرادات التشغيل
342,305	94,695	(74,689)	47,672	14,662	110,605	149,360	ربح (خسارة) الفترة
26,034,601	9,088,729	3,251,132	3,970,396	125,946	5,199,932	4,398,466	مجموع الموجودات
22,473,500	10,131,188	1,620,005	3,518,039	73,609	2,526,691	4,603,968	مجموع المطلوبات

الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 292 مليون دينار كويتي مقابل 278 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2018. ويعكس الارتفاع البالغ 13 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 4.7% بصفة رئيسية ارتفاع صافي إيرادات الفوائد نتيجة لتزايد حجم قروض وسلف العملاء وارتفاع إيرادات الاتعاب. وبلغ ربح الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة 178 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 167 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس النمو بما قيمته 12 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 6.9% بصفة رئيسية ارتفاع صافي إيرادات التشغيل وتراجع مخصصات خسائر الائتمان، والذي قابله جزئياً ارتفاع التكاليف.

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 278 مليون دينار كويتي مقابل 259 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2017. ويعكس الارتفاع البالغ 19 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 7.4% بصفة رئيسية ارتفاع صافي إيرادات الفوائد نتيجة لتزايد حجم قروض وسلف العملاء وارتفاع إيرادات الاتعاب. وبلغ ربح الخدمات المصرفية الشخصية والخاصة 167 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مقابل 149 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ويعكس النمو البالغ 17 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 11.6% بصفة رئيسية ارتفاع صافي إيرادات التشغيل وتراجع مخصصات خسائر الائتمان.

الخدمات المصرفية للشركات

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية للشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 157 مليون دينار كويتي مقابل 182 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس الانخفاض البالغ 25 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 13.7% بصفة رئيسية تراجع حجم القروض على خلفية تزايد مستويات تسديد القروض وضيق الهوامش. وبلغ ربح الخدمات المصرفية للشركات 60 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 48 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس النمو بما قيمته 12 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 24.7% بصفة رئيسية انخفاض المخصصات المحددة والذي قابله جزئياً تراجع صافي إيرادات التشغيل.

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية للشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 182 مليون دينار كويتي مقابل 189 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2017. ويعكس الانخفاض البالغ 7 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 3.8% بصفة رئيسية تراجع حجم القروض على خلفية تزايد مستويات تسديد القروض. وبلغ ربح الخدمات المصرفية للشركات 48 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مقابل 111 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ويعكس الانخفاض البالغ 62 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 56.3% بصفة رئيسية ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان.

الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 29 مليون دينار كويتي مقابل 27 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس الارتفاع البالغ 2 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 7.1% بصفة رئيسية نمو إيرادات الاتعاب. وبلغ ربح الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول 16 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 15 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس الارتفاع البالغ 1 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 6.6% بصفة رئيسية نمو إيرادات الاتعاب والذي قابله جزئياً ارتفاع التكاليف

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول ما قيمته 27 مليون دينار كويتي وبلغ الربح 15 مليون دينار كويتي لكلا من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

الخدمات المصرفية الإسلامية

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية الإسلامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 151 مليون دينار كويتي مقابل 145 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس الارتفاع البالغ 6 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 4.5% بصفة رئيسية نمو إيرادات الاتعاب وارتفاع ارباح الاستثمار. وبلغ ربح الخدمات المصرفية الإسلامية 63 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 56 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس الارتفاع البالغ 6 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 11.5% بصفة رئيسية نمو صافي إيرادات التشغيل.

بلغ صافي إيرادات تشغيل الخدمات المصرفية الإسلامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ما قيمته 145 مليون دينار كويتي مقابل 130 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2017. ويعكس الارتفاع البالغ 15 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 11.4% بصفة رئيسية نمو إيرادات التمويل الإسلامي على خلفية تزايد حجم قروض وسلف العملاء. وبلغ ربح الخدمات المصرفية الإسلامية 56 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مقابل 48 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ويعكس الارتفاع البالغ 9 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 17.9% بصفة رئيسية النمو القوي الذي شهدته صافي إيرادات التشغيل والذي قابله جزئياً ارتفاع المخصصات.

مركز المجموعة

بلغ صافي إيرادات تشغيل مركز المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 46 مليون دينار كويتي مقابل 42 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس الارتفاع البالغ 4 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 10.4% بصفة رئيسية نمو صافي إيرادات التشغيل. وبلغ ربح مركز المجموعة 3 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 5 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس التراجع البالغ 2 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 34.2% بصفة رئيسية نمو صافي إيرادات التشغيل والذي قابله جزئياً ارتفاع التكاليف.

بلغ صافي إيرادات تشغيل مركز المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 42 مليون دينار كويتي مقابل 36 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2017. ويعكس الارتفاع البالغ 6 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 15.6% بصفة رئيسية نمو صافي إيرادات الفائدة على خلفية رفع أسعار الفائدة ونمو سندات خزانة حكومة الكويت والذي قابله جزئياً تراجع صافي إيرادات الاستثمار. وبلغ ربح مركز المجموعة 5 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مقابل 75 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ويعكس الانخفاض البالغ 70 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 93.6% بصفة رئيسية تراجع مخصصات خسائر الائتمان.

القطاع الدولي

بلغ صافي إيرادات تشغيل القطاع الدولي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 221 مليون دينار كويتي مقابل 209 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس الارتفاع البالغ 11 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 5.5% بصفة رئيسية نمو صافي إيرادات التشغيل. وبلغ ربح القطاع الدولي 112 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 113 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ويعكس التراجع البالغ 1 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 0.5% بصفة رئيسية تزايد التكاليف والذي قابله جزئياً ارتفاع صافي إيرادات التشغيل.

بلغ صافي إيرادات تشغيل القطاع الدولي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ما قيمته 209 مليون دينار كويتي مقابل 181 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من العام 2017. وبلغ ربح القطاع الدولي 113 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مقابل 95 مليون دينار كويتي في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017. ويعكس ارتفاع صافي إيرادات التشغيل البالغ 29 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 15.9% وارتفاع صافي الربح بواقع 18 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 19.0% نمو صافي إيرادات الفائدة بفضل تزايد حجم القروض واستثمارات أوراق الدين المالية.

الوضع المالي

الموجودات

يوضح الجدول التالي موجودات المجموعة في التواريخ المحددة أدناه:

كما في 31 ديسمبر 2017		كما في 31 ديسمبر 2018		كما في 31 ديسمبر 2019		كما في 30 يونيو 2020		
%	(ألف د.ك.)	%	(ألف د.ك.)	%	(ألف د.ك.)	%	(ألف د.ك.)	
								(غير مدقق)
الموجودات								
10.5	2,743,640	10.8	2,966,707	12.9	3,787,173	12.7	3,771,114	نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
2.5	655,591	3.0	809,871	2.8	823,229	2.8	829,963	سندات بنك الكويت المركزي
4.1	1,076,211	3.2	872,042	2.3	662,175	2.0	580,248	سندات خزنة حكومة الكويت
9.6	2,488,188	8.6	2,364,242	6.5	1,909,081	3.8	1,113,173	ودائع لدى البنوك
55.7	14,502,609	56.5	15,503,402	56.5	16,552,598	59.2	17,571,038	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعلماء
12.9	3,348,996	13.4	3,678,032	14.4	4,214,562	15.2	4,504,557	استثمارات في أوراق مالية
0.2	63,187	0.1	31,425	0.1	35,297	0.0	6,251	استثمار في شركات زميلة
1.2	324,277	1.3	362,801	1.5	433,540	1.5	447,896	أراضي ومباني ومعدات
2.2	581,906	2.1	578,973	2.0	582,927	2.0	582,882	الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة
1.0	249,996	0.9	260,445	0.9	270,171	0.9	273,138	موجودات أخرى
100.0	26,034,601	100.0	27,427,940	100.0	29,270,753	100.0	29,680,260	مجموع الموجودات

ارتفع إجمالي موجودات المجموعة بنسبة 1.4% وصولاً إلى 29.7 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 مقابل 29.3 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019. ويعزى نمو إجمالي الموجودات بصفة رئيسية إلى زيادة قروض وسلف وتمويل إسلامي للعلماء، وأثر دمج بنك لندن والشرق الأوسط، والذي قابله جزئياً انخفاض الودائع لدى البنوك.

ارتفع إجمالي موجودات المجموعة بنسبة 6.7% وصولاً إلى 29.3 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 مقابل 27.4 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018. ويعزى ارتفاع إجمالي الموجودات بصفة رئيسية إلى زيادة قروض وسلف وتمويل إسلامي للعلماء، والذي شهد نمواً بمقدار 1.0 مليار دينار كويتي أو ما يعادل 6.8% نتيجة لنمو أعمال بنك بوبيان والعمليات الدولية بالإضافة إلى زيادة النقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل بواقع 0.8 مليار دينار كويتي أو ما يعادل 27.7%.

ارتفع إجمالي موجودات المجموعة بنسبة 5.4% وصولاً إلى 27.4 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 مقابل 26.0 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017. ويعزى ارتفاع إجمالي الموجودات بصفة رئيسية إلى زيادة قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء، والذي شهد نمواً بمقدار 1.0 مليار دينار كويتي أو ما يعادل 6.9% نتيجة لنمو أعمال بنك بوبيان والعمليات الدولية.

وتتمثل أهم ثلاث فئات أصول المجموعة في قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء، واستثمارات في أوراق مالية والنقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل.

قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء

بلغ إجمالي محفظة قروض العملاء المكونة من قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء (بعد خصم المخصصات) 17.6 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020.

يوضح الجدول أدناه محفظة قروض العملاء للمجموعة والمخصصات ونسبة القروض إلى الودائع كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 و 2018.

كما في 31 ديسمبر		كما في 30 يونيو		
2017	2018	2019	2020	
(ألف دينار كويتي عدا النسب المئوية)				
15,118,122	16,009,110	17,061,334	18,166,209	إجمالي القروض ⁽¹⁾
(615,513)	(505,708)	(508,736)	(595,171)	ناقص المخصصات
14,502,609	15,503,402	16,552,598	17,571,038	صافي القروض⁽²⁾
78.5%	81.1%	83.2%	83.6%	صافي قروض/ودائع العملاء والمؤسسات المالية
66.7%	67.6%	68.8%	72.0%	صافي القروض/إجمالي الودائع ⁽³⁾

(1) يشكل إجمالي القروض إجمالي قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء.

(2) يشكل صافي القروض إجمالي القروض مطروحاً منه المخصصات

(3) يشكل إجمالي الودائع وودائع العملاء ومبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية أخرى وشهادات الإيداع المصدر.

يتم تقييم محفظة قروض العملاء للمجموعة بشكل أساسي باستخدام الدينار الكويتي، وذلك على الرغم من تقديم القروض أيضاً بالدولار الأمريكي والجنه المصري والجنه الأسترليني واليورو، من ضمن عملات أخرى. وترى المجموعة بأن هناك تعرض هيكلي محدود فيما بين العملات إذ أن أغلب أصولها والتزاماتها تتم مواءمة تمويلها من حيث العملة. كما تتحوط المجموعة أيضاً بشأن جزء من التعرض على العملة عبر استخدام عقود المشتقات المالية مثل عقود العملات الأجنبية الأجلة.

وتتضمن غالبية القروض ضمن محفظة قروض عملاء المجموعة في الكويت على شروط تسمح لها بتعديل سعر الفائدة المدفوع من قبل العميل بموجب أي تغيير في سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي أو معدل الفائدة بين البنوك ذات الصلة. وترى المجموعة بأن هناك تعرض هيكلي محدود لخطر تحركات سعر الفائدة إذ يتم إعادة تسعير غالبية أصولها والتزاماتها خلال سنة واحدة. إلا أن تجربة المجموعة أظهرت أنه بينما تتم إعادة تسعير الموجودات بشكل عام فور تغيير سعر الخصم الخاص ببنك الكويت المركزي، إلا أنه هناك فارق زمني على إعادة تسعير الودائع بما يعني أن صافي هامش الفائدة يتحسن في ظل بيئة ارتفاع سعر الفائدة. وفي حالة بعض قروض التجزئة المقومة بالدينار الكويتي، يتعرض البنك لبعض مخاطر أسعار الفائدة، حيث لا يتم إعادة تسعير أسعار الفائدة على تلك القروض خلال السنوات الخمس الأولى ومن ثم يتم تقييد التعديلات اللاحقة المسموح بها من حيث القيمة.

كما قد تقوم المجموعة من وقت لآخر بالدخول في عقود آجلة لإدارة الانكشاف على معدلات الفائدة الخاصة بها.

توزيع قروض العملاء وفقاً لموعد الاستحقاق

يوضح الجدول الوارد أدناه توزيع المجموعة لصافي محفظة قروض العملاء وفقاً لموعد الاستحقاق (بناء على التدفقات النقدية التعاقدية وتواريخ الاستحقاق) للفترات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017

الإجمالي	أكثر من سنة	3 - 12 شهرا	حتى 3 أشهر	الف دك
(ألف دك)				
16,552,598	9,817,308	2,653,219	4,082,071	31 ديسمبر 2019
15,503,402	9,241,522	2,091,383	4,170,497	31 ديسمبر 2018
14,502,609	8,235,842	1,775,826	4,490,941	31 ديسمبر 2017

توزيع قروض العملاء وفقاً للمنطقة الجغرافية

يوضح الجدول الوارد أدناه توزيع المجموعة لإجمالي محفظة قروض العملاء وفقاً للمنطقة الجغرافية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017

الإجمالي	أخرى	آسيا	أوروبا	أميركا الشمالية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
(ألف د.ك)						
17,061,334	258,412	379,836	729,331	387,169	15,306,586	31 ديسمبر 2019
16,009,110	274,166	271,185	446,555	270,815	14,746,389	31 ديسمبر 2018
15,118,122	244,556	170,231	411,929	295,021	13,996,385	31 ديسمبر 2017

التوزيع وفقاً لشريحة العملاء

يوضح الجدول أدناه توزيع محفظة قروض العملاء للمجموعة وفقاً لشريحة العملاء كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017.

صافي المخاطر بعد خصم المخصصات	المخصصات المحددة	إجمالي المخاطر	
(ألف د.ك)			
31 ديسمبر 2019			
			شركات
11,380,350	(43,415)	11,423,765	أفراد
5,569,318	(68,251)	5,637,569	
16,949,668	(111,666)	17,061,334	محفظة قروض العملاء
(397,070)	—	—	ناقص المخصص العام
16,552,598	—	—	الإجمالي
31 ديسمبر 2018			
			شركات
10,643,449	(50,875)	10,694,324	أفراد
5,244,921	(69,865)	5,314,786	
15,888,370	(120,740)	16,009,110	محفظة قروض العملاء
(384,968)	—	—	ناقص المخصص العام
15,503,402	—	—	الإجمالي
31 ديسمبر 2017			
			شركات
10,082,524	(43,488)	10,126,012	أفراد
4,925,972	(66,138)	4,992,110	
15,008,496	(109,626)	15,118,122	محفظة قروض العملاء
(505,887)	—	—	ناقص المخصص العام
14,502,609	—	—	الإجمالي

توزيع الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان وفقاً لقطاع الأعمال

يتكون الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان من محفظة قروض العملاء بالإضافة إلى استثمارات أوراق الدين المالية والودائع لدى البنوك وبعض الأصول الأخرى بنهاية العام. ويوضح الجدول التالي توزيع الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان وفقاً لقطاع الأعمال كما في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017.

كما في 31 ديسمبر			
2017	2018	2019	
(ألف د.ك)			
2,300,304	2,163,383	2,106,532	تجاري
2,224,598	2,368,919	2,797,628	صناعي
9,224,294	9,908,859	10,541,633	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,308,088	1,404,411	1,455,836	انشاءات
3,078,956	3,280,586	3,463,146	عقارات
4,869,811	5,185,575	5,506,856	تجزئة
3,318,470	3,361,079	3,571,248	حكومة
3,152,163	3,343,743	3,538,473	أخرى
29,476,684	31,016,555	32,981,352	الإجمالي

تسعى المجموعة إلى الحد من مخاطر الائتمان عبر تنويع موجوداتها وفقاً للقطاع الجغرافي وقطاع الأعمال. وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغ تعرض المجموعة لبنوك ومؤسسات مالية الأخرى قبل الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المرهونة والتحسينات الائتمانية ما نسبته 32.0% من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان مقابل 31.3% كما في 31 ديسمبر 2018 و 31.9% كما في 31 ديسمبر 2017. وكان حوالي 47.9% من تعرض المجموعة

للمخاطر الائتمانية لبنوك ومؤسسات مالية أخرى كما في 31 ديسمبر 2019 في شكل إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك (48.7% كما في 31 ديسمبر 2018 و 52.2% كما في 31 ديسمبر 2017) وحوالي 17.4% في هيئة تعرض لمخاطر التمويل التجاري (19.2% كما في 31 ديسمبر 2018 و 19.7% كما في 31 ديسمبر 2017).

أما القطاع الرئيسي الثاني من التعرض لمخاطر الائتمان فيتمثل في شريحة الخدمات المصرفية للأفراد والتي مثلت ما نسبته 16.7% من إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019، ومثلت القروض المقدمة لقاعدة واسعة من المقترضين الأفراد وعدد صغير من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويشمل التعرض لتلك المخاطر بصفة رئيسية مجموعة من المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد، بما في ذلك القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان والودائع والتسهيلات الائتمانية بالعملة الأجنبية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع.

وشكل القطاع الحكومي 10.8% من الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019 والذي يتمثل في التعرض لمخاطر سندات خزنة حكومة الكويت واستثمارات الأوراق المالية الصادرة عن الحكومات والهيئات الحكومية والتسهيلات الائتمانية للجهات الحكومية.

وشكل القطاع العقاري ما نسبته 10.5% من تعرض المجموعة كما في ديسمبر 2019. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، لا يقتصر القطاع العقاري على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات العاملة في القطاع العقاري فقط بل يشمل أيضاً التسهيلات الممنوحة للمقترضين عندما يكون الغرض من التسهيلات الممنوحة تمويل عمليات التطوير العقاري ومعاملات الشراء. وينتشر تعرض المجموعة لهذا القطاع في جميع أنحاء الكويت وبعض المدن الرئيسية في العالم بما في ذلك الولايات الأمريكية المتحدة والمملكة المتحدة. وفي جميع الأحوال، يمكن للمجموعة أن ترجع بشكل كامل على جميع الأصول والمصادر الخاصة بالمقترض المعني والتي تتضمن، باستثناءات محدودة فقط، الأصول غير المشمولة ضمن التمويل.

كما يقوم بنك الكويت المركزي بتنظيم ومراقبة القروض الممنوحة من قبل المجموعة لتمويل تداول الأوراق المالية المدرجة، حيث تتضمن المتطلبات الرقابية ألا تتجاوز تلك النوعية من القروض نسبة 10% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمدلاء المقيمين أو 25% من رأس المال الرقابي للبنك أيهما أقل.

استثمارات في أوراق مالية

تتكون محفظة الأوراق المالية الاستثمارية الخاصة بالمجموعة من أذون وسندات الخزانة (والتي تتراوح تواريخ استحقاقها بين فترات قصيرة الأمد إلى ما يزيد على ثلاث سنوات) والصادرة عن بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية الكويتية، والسندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي (والتي تقل تواريخ استحقاقها عن سنة واحدة) ومحفظة استثمارات بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات الشاملة الأخرى واستثمارات الأوراق المالية وبعض الاستثمارات الأخرى. وتستثمر المجموعة في هذه الأوراق المالية لتوليد عوائد وتوفير مصدر إضافي للسيولة عند الحاجة.

بدأت المجموعة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 اعتباراً من 1 يناير 2018. ويتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ثلاث فئات تصنيف رئيسية للموجودات المالية:

الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ولم تقم المجموعة بإعادة تسجيل البيانات المقارنة للعام 2017 على النحو الذي تسمح به الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وبناءً على ذلك، يوضح الجدول الوارد أدناه محفظة استثمارات الأوراق المالية للمجموعة كما في 30 يونيو 2020 وكما في 31 ديسمبر 2019 وكما في 31 ديسمبر 2018 بما يعكس تصنيف الاستثمارات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. برجاء الرجوع للإيضاح رقم 24 في البيانات المالية للعام 2018 للحصول على تفاصيل إعادة تصنيف استثمارات المجموعة بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

(الف د.ك.)	كما في 30 يونيو 2020	كما في 31 ديسمبر 2019	كما في 31 ديسمبر 2018
	(غير مدقق)		
سندات بنك الكويت المركزي (بالتكلفة المطفأة)	829,963	823,229	809,871
سندات خزنة حكومة الكويت (بالتكلفة المطفأة)	580,248	662,175	872,042
أوراق دين مالية حكومية - (غير كويتية)			
تكلفة الإطفاء	777,188	810,156	848,811
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	1,749,358	1,661,773	1,271,827
أوراق دين مالية - غير حكومية			
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	1,762,191	1,510,270	1,371,165
أسهم			
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	36,138	43,125	61,999
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	23,830	26,935	24,575
استثمارات أخرى			
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	155,852	162,303	99,655
الإجمالي	5,914,768	5,699,966	5,359,945

يوضح الجدول التالي تصنيف محفظة استثمارات الأوراق المالية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39.

كما في 31 ديسمبر 2017	
(ألف د.ك.)	
655,591	سندات بنك الكويت المركزي (محتفظ بها حتى الاستحقاق)
	سندات خزانة حكومة الكويت
919,218	محتفظ بها حتى الاستحقاق
156,993	متاحة للبيع
	أوراق دين مالية - حكومية (غير الكويت)
138,493	محتفظ بها حتى الاستحقاق
1,745,472	متاحة للبيع
	أوراق دين مالية - غير حكومية
1,217,376	متاحة للبيع
	أوراق مالية
62,458	متاحة للبيع
3,477	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
	استثمارات أخرى
145,789	متاحة للبيع
35,931	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
5,080,798	الإجمالي

تتطلب السياسة الاستثمارية للمجموعة أن يكون لجميع استثمارات أوراق الدين المالية تصنيف من درجة الاستثمار، باستثناء الأوراق المالية السيادية المقومة والممولة بالعملات المحلية في البلدان التي يكون بها تواجد تشغيلي.

وباستثناء سندات بنك الكويت المركزي وسندات خزانة حكومة الكويت، تألفت المحفظة الاستثمارية للمجموعة كما في 30 يونيو 2020 من نسبة 56.1% من أوراق دين مالية - حكومية (غير الكويت) ونسبة 39.1% من أوراق الدين المالية غير الحكومية و 1.3% من الأوراق المالية و 3.5% من استثمارات أخرى من ضمنها 78.8% تم تسجيلها بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ونسبة 17.3% بالتكلفة المطفأة و 4.0% بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح والخسارة.

نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل

يوضح الجدول التالي النقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017.

كما في 31 ديسمبر					كما في 30 يونيو			
	2017		2018		2019	2020 (غير مدقق)		
(ألف د.ك. عد النسب المئوية لإجمالي الأعمدة)								
7.1	195,249	7.3	216,987	6.2	235,524	5.8	219,987	نقد في الصندوق
46.1	1,264,834	36.2	1,074,270	25.4	961,974	29.1	1,095,756	حسابات جارية لدى بنوك أخرى
6.7	183,985	13.3	394,274	9.5	361,590	15.2	573,368	أموال تحت الطلب
3.1	84,207	5.3	157,481	7.9	298,046	10.1	382,685	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
37.0	1,015,365	37.9	1,124,295	51.0	1,930,843	39.9	1,506,021	ودائع ومراجعات لدى البنوك تستحق خلال سبعة أيام
-	-	(0.0)	(600)	(0.0)	(804)	(0.2)	(6,703)	خسائر الائتمان المتوقعة
100.0	2,743,640	100.0	2,966,707	100.0	3,787,173	100.0	3,771,114	اجمالي النقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل

وفي العام 2019، سجلت المجموعة خسائر ائتمان بقيمة 0.8 مليون دينار كويتي فيما يتعلق بالنقد والادوات بإشعارات قصيرة الأجل. وفي العام 2018، سجلت المجموعة خسائر ائتمان بقيمة 0.6 مليون دينار كويتي فيما يتعلق بالنقد والادوات بإشعارات قصيرة الأجل.

وبلغ النقد والادوات بإشعارات قصيرة الأجل الذي يتكون من نقد في الصندوق وحسابات جارية لدى بنوك أخرى وأموال تحت الطلب وأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وودائع ومراجعات لدى البنوك تستحق خلال سبعة أيام 3.8 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 مقابل 3.8 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019، و 3.0 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018، و 2.7 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017.

استقرت مستويات النقد والأذونات بإشعارات قصيرة الأجل كما في 30 يونيو 2020 عند نفس مستويات 31 ديسمبر 2019 البالغة 3.8 مليار دينار كويتي. وارتفعت مستويات النقد والأذونات بإشعارات قصيرة الأجل بنسبة 27.7% إلى 3.8 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 مقابل 3.0 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018. وتعكس الزيادة بصفة رئيسية نمو ودائع ومرابحات لدى البنوك تستحق خلال سبعة أيام والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والذي قابله جزئياً انخفاض حسابات جارية لدى بنوك أخرى.

إجمالي المطلوبات

يعرض الجدول التالي البيانات المتعلقة بمطلوبات المجموعة كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017.

كما في 31 ديسمبر 2017		كما في 31 ديسمبر 2018		كما في 31 ديسمبر 2019		كما في 30 يونيو 2020		
%	(الف د.ك.)	%	(الف د.ك.)	%	(الف د.ك.)	%	(الف د.ك.)	
								(غير مدقق)
المطلوبات								
33.2	7,469,303	34.1	8,090,484	30.3	7,581,929	24.6	6,336,669	مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية الأخرى
61.3	13,779,607	60.6	14,388,836	63.7	15,930,577	68.1	17,563,721	ودائع العملاء
2.2	490,835	1.9	451,128	2.2	538,611	1.9	501,894	شهادات إيداع مصدرة
1.0	221,173	0.9	220,124	0.9	227,159	0.9	237,184	أوراق دولية متوسطة الأجل
0.6	124,734	0.5	124,768	0.5	124,801	0.5	124,818	سندات مساندة - الشريحة 2
						0.9	233,064	صكوك مصدرة
1.7	387,848	1.9	451,290	2.4	608,516	3.0	781,877	مطلوبات أخرى
100.0	22,473,500	100.0	23,726,630	100.0	25,011,593	100.0	25,779,227	إجمالي المطلوبات

ارتفع إجمالي مطلوبات المجموعة بنسبة 3.1% إلى 25.8 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 مقابل 25.0 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2019. وتعزى الزيادة بصفة رئيسية إلى نمو ودائع العملاء والصكوك المصدرة عن شركة إسلامية تابعة والذي قابله جزئياً انخفاض الودائع المصرفية والودائع المالية الأخرى.

ارتفع إجمالي مطلوبات المجموعة بنسبة 5.4% إلى 25.0 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 مقابل 23.7 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2018. وارتفع إجمالي مطلوبات المجموعة بنسبة 5.6% إلى 23.7 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 مقابل 22.5 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2017. وتعزى الزيادة بصفة رئيسية إلى نمو ودائع العملاء والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وتتمثل مطلوبات المجموعة في فئتين رئيسيتين هما ودائع العملاء والمبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ودائع العملاء

تتكون ودائع عملاء المجموعة من الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب وحسابات التوفير والودائع لأجل.

لا تحمل حسابات الجارية والحسابات تحت الطلب فوائد في الغالب ويمكن سحب المبالغ من هذه الحسابات في أي وقت دون إشعار مسبق. أما حسابات التوفير فهي حسابات مدرة للفوائد ويمكن أيضاً سحب المبالغ من تلك الحسابات في أي وقت دون اخطار.

وترى المجموعة أن الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب وحسابات التوفير الخاصة بها متنوعة وتشكل مصدراً ثابتاً وأمناً للتمويل منخفض التكاليف. وتشكل الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب وحسابات التوفير الخاصة بالمجموعة (يطلق عليها مجتمعة "الودائع تحت الطلب" جزءاً كبيراً من إجمالي ودائع عملائها).

تقبل المجموعة الودائع لأجل لفترات تصل إلى خمس سنوات.

يوضح الجدول التالي ودائع عملاء المجموعة وفقاً للموقع الجغرافي كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017.

كما في 31 ديسمبر 2017		كما في 31 ديسمبر 2018		كما في 31 ديسمبر 2019		كما في 30 يونيو 2020		
								(الف د.ك.)
								(غير مدقق)

10,135,871	10,728,814	11,597,598	12,811,913	محلي
3,643,736	3,660,022	4,332,979	4,751,808	دولي
13,779,607	14,388,836	15,930,577	17,563,721	اجمالي ودائع العملاء

ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 10.3% إلى 17.6 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 مقابل 15.9 مليار دينار كويتي في 31 ديسمبر 2019. وتعزى الزيادة بصفة رئيسية إلى نمو الودائع المصرفية الإسلامية والودائع تحت الطلب.

وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 10.7% إلى 15.9 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 مقابل 14.4 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018. وتعزى الزيادة بصفة رئيسية إلى نمو الودائع المصرفية لأجل والودائع الإسلامية. وارتفعت ودائع العملاء بنسبة 4.4% إلى 14.4 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 مقابل 13.8 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017. وتعزى الزيادة بصفة رئيسية إلى نمو الودائع المصرفية لأجل والودائع الإسلامية.

المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

انخفضت المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنسبة 16.4% إلى 6.3 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 مقابل 7.6 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019. ويعزى الانخفاض بصفة رئيسية إلى انخفاض الودائع المصرفية لأجل والودائع الإسلامية.

وانخفضت المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنسبة 6.3% إلى 7.6 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 مقابل 8.1 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018. ويعزى الانخفاض بصفة رئيسية إلى انخفاض الودائع لأجل والودائع تحت الطلب. وارتفعت المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنسبة 8.3% إلى 8.1 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 مقابل 7.5 مليار دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017. وتعزى الزيادة بصفة رئيسية إلى زيادة الودائع المصرفية لأجل والودائع الإسلامية.

السيولة والتمويل ورأس المال

السيولة

تنشأ حاجة المجموعة للسيولة بالدرجة الأولى عن تقديم قروض وسلف وتمويل اسلامي للعملاء وتسديد التكاليف والاستثمارات في الأوراق المالية. ويتم تمويل احتياجات سيولة المجموعة بصفة رئيسية من خلال الودائع والتدفق النقدي التشغيلي بما في ذلك الفوائد والأرباح التي تحصل عليها المجموعة من محفظة قروض عملاتها ومحفظة الاستثمار في أوراق دين مالية.

يوضح الجدول التالي مكونات الموجودات السائلة للمجموعة في التواريخ المحددة أدناه.

كما في 31 ديسمبر		كما في 30 يونيو						
2017	2018	2019	2020					
(الف د.ك. عدا النسبة المئوية للأعمدة الخاصة بنسبة المساهمة)								
(غير مدقق)								
27.0	2,743,640	30.1	2,966,707	35.8	3,787,173	37.6	3,771,114	نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
6.4	655,591	8.2	809,871	7.8	823,229	8.3	829,963	سندات بنك الكويت المركزي
10.6	1,076,211	8.9	872,042	6.3	662,175	5.8	580,248	سندات خزانة حكومة الكويت
24.5	2,488,188	24.0	2,364,242	18.0	1,909,081	11.1	1,113,173	ودائع لدى البنوك
31.6	3,210,503	28.7	2,829,221	32.2	3,404,406	37.2	3,727,369	استثمارات في أوراق مالية (1)
100.0	10,174,133	100.0	9,842,083	100.0	10,586,064	100.0	10,021,867	اجمالي الموجودات السائلة

(1) لا يشمل الاستثمار في الأوراق المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قبل 1 يناير 2018.

النفقات الرأسمالية

كما في 30 يونيو 2020، يوجد لدى المجموعة التزامات إنفاق رأسمالي بقيمة 55 مليون دينار كويتي. وقامت إدارة المجموعة بتخصيص الموارد اللازمة فيما يتعلق بهذه الالتزامات وترى أن الإيرادات والتمويل المستقبلي سيكون من شأنه تغطية هذه الالتزامات

التمويل

تتمثل مصادر التمويل الرئيسية للمجموعة في ودائع العملاء، وبدرجة أقل، الودائع بين البنوك. كما تتمتع المجموعة بإمكانية الوصول إلى مجموعة من الأوراق المالية غير المرهونة والسائلة في شكل أدون وسندات خزينة وسندات بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى أوراق الدين المالية والأوراق المالية المدرجة المتاحة للبيع والتي يمكن استخدامها لتلبية احتياجات السيولة، بالإضافة إلى أرصدها النقدية وابداعاتها لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى.

وبلغت ودائع عملاء المجموعة 17.6 مليار دينار كويتي أو ما يعادل 68.1% من إجمالي المطلوبات كما في 30 يونيو 2020. وتراوحت ودائع الحكومة الكويتية والمؤسسات الحكومية التابعة لها ما بين 20% إلى 30% من إجمالي تمويل المجموعة خلال الفترة من 1 يناير 2017 إلى 31 ديسمبر 2019.

ليس لدى المجموعة قروض جوهريّة مستحقة من البنوك. وبلغت الديون المستحقة في هيئة أوراق دولية متوسطة الأجل والصكوك المصدرة والسندات المساندة - الشريحة 2، 237 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 و 233 مليون دينار كويتي و 125 مليون دينار كويتي على التوالي. وبلغت شهادات الإيداع قصيرة الأجل الصادرة عن البنك والقائمة حتى 30 يونيو 2020 ما قيمته 502 مليون دينار كويتي. وتشكل الأوراق المستدامة المالية - الشريحة 1 التي تم إصدارها في العام 2015 ما قيمته 211 مليون دينار كويتي (700 مليون دولار أمريكي، و 228 مليون دينار كويتي (750 مليون دولار أمريكي) لتلك المصدرة في العام 2019 وتعتبر جزءاً من تمويل حقوق الملكية للمجموعة.

ويوضح الجدول التالي تمويل المجموعة على هيئة ودائع العملاء، ومستحقات لدى البنوك والمبالغ الأخرى المستحقة للمؤسسات المالية، وشهادات الإيداع المصدرة وأوراق دولية متوسطة الأجل والسندات المساندة - الشريحة 2 كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017.

كما في 30 يونيو		كما في 31 ديسمبر	
2020		2019	
2018		2017	
(الف د.ك. عدا النسبة المئوية للأعمدة الخاصة بنسبة المساهمة)			
(غير مدقق)			
70.3	17,563,721	65.3	15,930,577
62.4	13,779,607	61.8	14,388,836
70.3	17,563,721	65.3	15,930,577
25.3	6,336,669	31.1	7,581,929
33.8	7,469,303	34.8	8,090,484
25.3	6,336,669	31.1	7,581,929
2.0	501,894	1.9	451,128
2.2	490,835	1.9	451,128
2.0	501,894	1.9	451,128
0.9	237,184	0.9	227,159
0.9	237,184	0.9	227,159
0.5	124,818	0.5	124,801
0.5	124,818	0.5	124,801
0.9	233,064	0.9	233,064
100.0	24,997,350	100.0	24,403,077
100.0	24,997,350	100.0	24,403,077

كما في 30 يونيو 2020، بلغت ودائع عملاء المجموعة 70.3 % من إجمالي التمويل.

يوضح الجدول التالي إجمالي الاستحقاقات التمويلية للمجموعة كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017. ويستند هذا التحليل إلى التدفقات النقدية التعاقدية وبيانات الاستحقاق.

الاجمالي	اكثر من عام	3 - 12 شهراً	حتى 3 اشهر
(الف د.ك.)			
			كما في 30 يونيو 2020
6,336,669	14,159	1,340,126	مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية الأخرى
17,563,721	498,785	2,863,457	ودائع العملاء
501,894	-	62,425	شهادات إيداع مصدرة
237,184	237,184	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
124,818	124,818	-	سندات مساندة - الشريحة 2
233,064	233,064	-	صكوك مصدرة

المجموع	19,623,332	4,266,008	1,108,010	24,997,350
كما في ديسمبر 2019				
مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية الأخرى	5,717,489	1,736,642	127,798	7,581,929
ودائع العملاء	12,359,638	2,953,053	617,886	15,930,577
شهادات إيداع مصدرة	327,415	211,196	—	538,611
أوراق دولية متوسطة الأجل	—	—	227,159	227,159
سندات مساندة - الشريحة 2	—	—	124,801	124,801
المجموع	18,404,542	4,900,891	1,097,644	24,403,077
كما في 31 ديسمبر 2018				
مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية الأخرى	6,097,926	1,675,433	317,125	8,090,484
ودائع العملاء	11,406,259	2,361,167	621,410	14,388,836
شهادات إيداع مصدرة	329,808	116,771	4,549	451,128
أوراق دولية متوسطة الأجل	—	—	220,124	220,124
سندات مساندة - الشريحة 2	—	—	124,768	124,768
المجموع	17,833,993	4,153,371	1,287,976	23,275,340
كما في 31 ديسمبر 2017				
مبالغ مستحقة للبنوك ومؤسسات مالية الأخرى	5,158,633	1,604,734	705,936	7,469,303
ودائع العملاء	11,338,972	1,936,062	504,573	13,779,607
شهادات إيداع مصدرة	394,749	91,559	4,527	490,835
أوراق دولية متوسطة الأجل	—	—	221,173	221,173
سندات مساندة - الشريحة 2	—	—	124,734	124,734
المجموع	16,892,354	3,632,355	1,560,943	22,085,652

تسعى المجموعة لتتنوع مصادر تمويلها من خلال استهداف أموال جديدة من عملاء إقليميين ودوليين. وعلى الرغم من التراجع الملحوظ في نسب تركيز الودائع، من المتوقع أن تظل قاعدة ودائع المجموعة، على الأقل في المستقبل القريب، معتمدة نسبياً على الحكومة الكويتية والكيانات شبه الحكومية نظراً للدور المهيمن الذي تلعبه الحكومة في قطاع النفط ودوره الجوهري في الاقتصاد الكويتي. ويتم تسجيل تلك الودائع لفترات طويلة نسبياً وتتوزع بشكل جيد عبر تواريخ استحقاق مختلفة بما يوفر علامات مبكرة للمجموعة قبل سحب تلك الودائع ويمنحها الوقت الكافي لاعتبار البدائل الأخرى. وتتمتع المجموعة أيضاً بقاعدة كبيرة من الودائع الصغيرة ذات فترات استحقاق متفاوتة من عملاء الأفراد والشركات بما يقلل بشكل كبير من مخاطر التركيز المقاسة بالنسبة لودائع كبار العملاء إلى إجمالي التمويل.

كفاية رأس المال

تتولى إدارة المجموعة بصفة منتظمة مراقبة كفاية رأس المال ومعدل الرفع المالي بالإضافة إلى تطبيق مختلف مستويات الرقابة الرأسمالية وفقاً

لإرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل") والتي تستوفي تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك المرخصة في دولة الكويت.

يتكون إطار عمل بازل 3 الخاص ببنك الكويت المركزي من ثلاث أركان:

- يقدم الركن الأول إطار عمل لقياس متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق طبقاً "للمنهج المعياري".
- يتعلق الركن الثاني بعملية المراجعة الرقابية ويركز على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي يتم إجراؤها من قبل البنوك.
- يهدف الركن الثالث إلى تعزيز متطلبات كفاية رأس المال ضمن الركن الأول والركن الثاني عن طريق مطالبة البنوك بتقديم إطار عمل متنسق وقابل للاستيعاب خاص بالافصاحات لتسهيل المقارنة، وبالتالي يعزز من سلامة وقوة قطاع الأعمال المصرفية في الكويت.

يرتكز الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3 المتعلقة برأس المال إلى معدل الرفع الذي يدعم قياسات رأس المال بناءً على المخاطر. كما يتم تطبيق متطلبات احتياطية في صورة مصدر رأسمالي محافظ، ومصدر رأسمالي لمقابلة التقلبات الاقتصادية، ورسوم إضافية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي.

ويتمثل الهدف الرئيسي للمجموعة في تعزيز القيمة التي يحصل عليها المساهمون مقابل المستويات المثلى للمخاطر، مع الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمالها والامتثال لمتطلبات رأس المال المفروضة من الخارج. وتسعى المجموعة للالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي عن طريق مراقبة كفاية رأس المال. وتضمن عملية التنبؤ برأس المال التي تطبقها المجموعة اتخاذ إجراءات استباقية كما أنها تخطط لضمان توافر مصدر رأسمالي دائم كافي يزيد عن مستويات الحد الأدنى المطبقة في كافة الأوقات. كما تحظى هذه العملية بتأييد منهجية خاصة لتخطيط رأس المال والتي تأخذ في اعتبارها متطلبات رأس المال الرقابي ورؤى وكالة التصنيف الائتماني واختبارات الضغط والرؤى الشاملة لخطط الأعمال.

يوضح الجدول التالي الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والمستويات المتعلقة برأس المال الرقابي والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر:

متطلبات الحد الأدنى من رأس المال*	حقوق الملكية المشتركة – رأس المال الشريحة 1	رأس المال الأساسي - الشريحة 1	الاجمالي
30 يونيو 2020	9.0%	10.5%	12.5%
31 ديسمبر 2019	11.5%	13.0%	15.0%
31 ديسمبر 2018	11.5%	13.0%	15.0%
31 ديسمبر 2017	11.5%	13.0%	15.0%

*تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية من حقوق الملكية المشتركة – رأس المال الشريحة 1 بنسبة 2.5% ومصدات البنوك المحلية ذات التأثير النظامي من حقوق الملكية المشتركة- رأس المال الشريحة 1 بنسبة 2%.

واعتباراً من 31 ديسمبر 2016، تم رفع الحد الأدنى لإجمالي متطلبات رأس المال للقطاع المصرفي الكويتي بشكل عام من 12.5% إلى 13%. يتعين على المجموعة، باعتبارها مصنفة كأحد البنوك المحلية ذات التأثير النظامي، الحفاظ على رأسمال إضافي بنسبة 2% كحد أدنى. وكما في تاريخ إصدار هذه النشرة وللسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017، لم تتضمن تعليمات بنك الكويت المركزي توافر المصدات لمقابلة التقلبات الاقتصادية ما بين 0% إلى 2.5% كحد أدنى لمتطلبات رأس المال ولم يوضح بنك الكويت المركزي متى قد تكون هناك حاجة إلى توافر هذا الاحتياطي. وفي نطاق هذا الحد المطلوب، تسمح إرشادات لجنة بازل بفترة تمهيدية مدتها 12 شهراً للامتثال. وفي إطار استجابة بنك الكويت المركزي لأزمة كوفيد-19 قام مؤقتاً بخفض متطلبات احتياطي مصدات رأس المال المقرر توافرها بنسبة 2.5% لتصل إلى 0% في هيئة حقوق الملكية المشتركة - رأس المال الشريحة 1 حتى 31 ديسمبر 2020.

اعتباراً من تاريخ المعلومات المالية الربع سنوية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2019، قام بنك الكويت المركزي بتعديل بعض أقسام بازل 3 لقواعد رأس المال المتعلقة بمطالبات الدول وشركات القطاع العام خارج دولة الكويت. على وجه الخصوص، سيتم ترجيح المخاطر المتعلقة بمطالبات الدول خارج دولة الكويت والمسجلة بالعملة المحلية بنسبة 0% فقط إذا كانت المطالبة تمثل متطلبات السيولة الإلزامية في تشريعات تلك الدول ذات الصلة، شريطة أن تسمح الجهة الرقابية المحلية أيضاً بهذه المعاملة، ويكون للبنك وجود تشغيلي محلي. كما أن كافة مطالبات الدول خارج نطاق متطلبات السيولة والمسجلة بعملة المحلية سيتم ترجيحها بالمخاطر بحيث تستند بصورة رئيسية إلى التصنيف (التصنيفات) الائتمانية ذات الصلة الصادرة من مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية المعتمدة، أو بنسبة 100% في حالة عدم وجود تصنيف ائتماني للدولة. وسيتم ترجيح المخاطر المتعلقة بالمطالبات لشركات القطاع العام خارج دولة الكويت بدرجة واحدة أقل من الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات. وفي ضوء تلك التعديلات الرقابية، تقوم المجموعة بتعديل وتحسين رأسمالها ومحافظ أعمالها وخططها.

يوضح الجدول التالي هيكل رأس المال الرقابي للمجموعة ونسب رأس المال كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017 (وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل 3 كما يتم تطبيقها في الكويت). وتعتبر معدلات رأس المال المعلنة كما في تواريخ نهاية الفترات المرحلية خلال العام أقل من تلك المعلنة بنهاية السنة المالية حيث يتم إضافة الأرباح المحتجزة حتى تاريخ الاحتفاظ بها إلى قاعدة رأس المال الرقابي فقط في نهاية العام بينما يتم تسجيل نمو الموجودات خلال الفترات المرحلية عند احتساب الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر. ويسمح بنك الكويت المركزي، في سياق تدابير الدعم لمواجهة أزمة كوفيد -19، بتسجيل خسائر بقيمة 130 مليون دينار كويتي ناتجة عن تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية وتم تحميلها بالفعل مباشرة إلى الأرباح المرحلة في يونيو 2020، لئتم تأجيلها وخصمها من رأس المال الرقابي بالتساوي على مدى 4 أعوام اعتباراً من العام 2021.

	30 يونيو 2020	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	31 ديسمبر 2017
	(غير مدقق)	(ألف د.ك. عدا النسب المئوية)		
موجودات مرجحة بأوزان المخاطر				
موجودات مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	19,173,220	18,492,659	16,181,199	14,966,126
موجودات مرجحة بأوزان المخاطر التشغيلية	1,574,047	1,567,314	1,468,038	1,372,176
موجودات مرجحة بأوزان مخاطر السوق	376,542	368,046	285,913	253,404
إجمالي موجودات مرجحة بأوزان المخاطر (1)	21,123,809	20,428,019	17,935,150	16,591,706
رأس المال المطلوب (2)	3,168,571	3,064,203	2,690,273	2,488,756
رأس المال المتاح				
حقوق الملكية المشتركة - رأس المال الشريحة 1 (3)	2,658,995	2,754,674	2,478,695	2,362,174
رأس مال إضافي الشريحة 1 (4)	492,820	486,245	257,780	253,048
رأس مال الشريحة 1 (5)	3,151,815	3,240,919	2,736,475	2,615,222

337,052	353,724	386,983	400,968	رأس مال الشريحة 2 (6)
2,952,274	3,090,199	3,627,902	3,552,783	إجمالي رأس المال
14.2%	13.8%	13.5%	12.6%	حقوق الملكية المشتركة معدل كفاية رأس المال الشريحة 1 (8)(7)
15.8%	15.3%	15.9%	14.9%	معدل كفاية رأس المال الشريحة 1 (9)(7)
17.8%	17.2%	17.8%	16.8%	معدل إجمالي كفاية رأس المال (10)(7)

(1) يتم حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفقاً للمنهج المعياري.

(2) يتضمن رأس المال المطلوب الحد الأدنى من إجمالي متطلبات رأس المال المقرر بنسبة 15%.

(3) يتكون حقوق الملكية المشتركة رأس المال الشريحة 1، وعلاوة إصدار الأسهم، والاحتياطيات المؤهلة، والأرباح المرحلة والحصص غير المسيطرة المؤهلة بالصافي بعد تعديلات رأس المال الرقابي .

(4) يتكون رأس المال الإضافي الشريحة 1 من اوراق مالية مستدامة شريحة 1 مصنفة كحقوق ملكية وجزء إضافي مؤهل من الحصص غير المسيطرة.

(5) يتكون رأس المال – الشريحة 1 من حقوق المساهمين رأس المال الشريحة 1، ورأس المال الإضافي – الشريحة 1 والذي يتضمن بعض الحقوق المؤهلة من الحصص غير المسيطرة.

(6) يتكون رأس المال من الشريحة 2 من السندات الثانوية المصنفة كديون، والأجزاء المسموح بها من المخصصات العامة وبعض الحقوق الإضافية المؤهلة للحصص غير المسيطرة.

(7) احتساب ذلك المعدل وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي ولوائح كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي بموجب التعميم رقم 2/ر ب، ر ب أ 336 / 2014 بتاريخ 24 يونيو 2014.

(8) يتم تعريف حقوق الملكية المشتركة – معدل كفاية رأس المال الشريحة 1 على أنه حقوق الملكية المشتركة – رأس المال الشريحة 1 مقسوماً على الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر في تاريخ محدد.

(9) يتم تعريف معدل كفاية رأس المال الشريحة 1 على أنه موارد رأس المال الشريحة 1 مقسوماً على الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر في تاريخ محدد.

(10) يتم تعريف معدل إجمالي كفاية رأس المال على أنه إجمالي موارد رأس المال مقسوماً على الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر في تاريخ محدد.

كما تخضع المجموعة لمتطلبات معدل الرفع المالي وفقاً لأحكام اتفاقية بازل 3 الصادرة عن بنك الكويت المركزي بنسبة 3%، وبلغت معدلات الرفع المالي للمجموعة 9.8% كما في 30 يونيو 2020، و 10.2% في 31 ديسمبر 2019 و 9.2% كما في 31 ديسمبر 2018 و 9.2% كما في 31 ديسمبر 2017.

ارتباطات والتزامات محتملة

لدى المجموعة التزامات محتملة فيما يتعلق بالتزامات التمويل التي تعهدت بها أيضاً فيما يتعلق بالقبولات وخطابات الائتمان والضمانات الصادرة عنها. يوضح الجدول التالي تلك الارتباطات والتزامات المحتملة كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017.

	30 يونيو 2020	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018	2017
	(غير مدقق)	(ألف د.ك.)		
ضمانات	3,847,878	3,891,746	3,707,656	3,755,718
التزامات غير قابلة للإلغاء	794,456	701,471	615,778	713,129
خطابات ائتمان	401,014	459,233	456,359	328,943
قبولات	157,134	237,145	223,920	144,001
	5,200,482	5,289,595	5,003,713	4,941,791

تمثل الضمانات الصادرة تأكيدات غير قابلة للإلغاء بأن البنك سيقوم بالدفع في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته المالية أو المتعلقة بالأداء تجاه أطراف أخرى.

تشمل التزامات لا يمكن الغائها لتوفير الائتمان الالتزامات بمنح الائتمان غير المسحوب والتي لا رجعة فيها على مدى مدة التسهيل الائتماني أو تلك القابلة للإلغاء فقط استجابة لتغير سلبى جوهري. وتمثل الحد غير المسحوب من خطوط الائتمان لعملاء المجموعة أجزاء غير مستخدمة من السماح بمنح الائتمان في هيئة قروض.

خطابات الاعتماد المستندية والتجارية تشمل تعهدات مكتوبة من قبل البنك نيابة عن عميل من الشركات بتفويض طرفا ثالثا بسحب كمبيالات على البنك حتى مبلغ محدد بموجب شروط وأحكام محددة، وتتعلق بصفة عامة بالمعاملات التجارية ويمكن ضمانها بواسطة الشحنات الأساسية للبضائع المتعلقة بها أو من خلال الودائع النقدية أو غير ذلك.

تمثل القبولات نوعا من الائتمان غير القابل للإلغاء والذي يتم دفعه بموجب كمبيالة زمنية في أو بعد تاريخ محدد، إذا تم الالتزام بشروط الائتمان.

لا يمثل إجمالي المبلغ التعاقدى القائم للضمانات وخطوط الائتمان غير المسحوبة وخطابات الائتمان والقبولات بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية، حيث قد تنتهي صلاحية هذه الأدوات المالية أو يتم الغاؤها دون أن يتم تمويلها.

يوضح الجدول التالي الالتزامات التجارية والائتمانية الأخرى للمجموعة وفقاً لترتيبات السداد التعاقدية كما في 30 يونيو 2020 و 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017.

الإجمالي	أكثر من عام	من 3-12 شهراً	حتى 3 شهور	
(الف د.ك.)				كما في 31 ديسمبر 2019
4,588,124	2,165,566	1,392,635	1,029,923	التزامات محتملة
701,471	479,914	149,425	72,132	التزامات غير قابلة للإلغاء
5,289,595	2,645,480	1,542,060	1,102,055	الإجمالي
				كما في 31 ديسمبر 2018
4,387,935	2,176,783	1,277,533	933,619	التزامات محتملة
615,778	372,220	166,203	77,355	التزامات غير قابلة للإلغاء
5,003,713	2,549,003	1,443,736	1,010,974	الإجمالي
				كما في 31 ديسمبر 2017
4,228,662	2,226,796	1,130,897	870,969	التزامات محتملة
713,129	454,660	140,253	118,216	التزامات غير قابلة للإلغاء
4,941,791	2,681,456	1,271,150	989,185	الإجمالي

بالإضافة إلى ما سبق، لدى المجموعة ارتباطات تتعلق بمصروفات رأسمالية بلغت قيمتها 55 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 مقابل 57 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019، و 36 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 و 60 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017.

التدفقات النقدية

يوضح الجدول التالي بعض المعلومات حول التدفقات النقدية المجمعة للمجموعة عن فترات مالية كما هو موضح ادناه:

السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر			الستة أشهر المنتهية في		
2017	2018	2019	2019	2020	
(الف د.ك.)			(غير مدقق)		
256,796	840,328	1,300,724	555,410	290,335	صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل
(237,064)	(430,921)	(553,717)	(305,733)	(284,074)	صافي النقد (المستخدم) في أنشطة الاستثمار
36,945	(186,340)	73,459	(169,572)	(22,320)	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة التمويل
56,677	223,067	820,466	80,105	(16,059)	صافي (الانخفاض) الزيادة في النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل
2,686,963	2,743,640	2,966,707	2,966,707	3,787,173	النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في بداية الفترة المالية
2,743,640	2,966,707	3,787,173	3,046,812	3,771,114	النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في نهاية الفترة المالية

صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل

بلغ صافي النقد من عمليات المجموعة 290 مليون دينار كويتي في الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 555 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام 2019. وتمثلت العوامل الرئيسية التي ساهمت في صافي النقد من أنشطة التشغيل في الأرباح التشغيلية والتغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية. ويعكس انخفاض النقد من أنشطة التشغيل مقارنة بالعام السابق بصفة رئيسية التغيرات التي طرأت على الموجودات والمطلوبات التشغيلية.

وبلغ صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل 1,301 مليون دينار كويتي في العام 2019 مقابل 840 مليون دينار كويتي في العام 2018 و 257 مليون دينار كويتي في العام 2017. وتعكس زيادة صافي التدفقات النقدية للمجموعة من أنشطة التشغيل في عامي 2019 و 2018 عند مقارنتها بأداء العام السابق، التغييرات التي طرأت على الموجودات والمطلوبات التشغيلية.

صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار

بلغ صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار 284 مليون دينار كويتي في السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 306 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام 2019. وتمثلت العوامل الرئيسية التي ساهمت في صافي النقد من أنشطة الاستثمار في شراء وبيع أو استرداد استثمارات في أوراق مالية. ويعكس انخفاض صافي النقد من أنشطة الاستثمار بصفة رئيسية تراجع التدفقات النقدية من التعامل في استثمارات الأوراق المالية.

بلغ صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار 554 مليون دينار كويتي في العام 2019 مقابل 431 مليون دينار كويتي في العام 2018 و 237 مليون دينار كويتي في العام 2017. وتتمثل الأنشطة الاستثمارية الرئيسية في كل عام في عمليات الاستحواذ والبيع أو الاسترداد لاستثمارات في الأوراق المالية. وفي عامي 2019 و 2018، تعزى زيادة في صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار مقارنة بالعام السابق بصفة رئيسية إلى انخفاض مبيعات / استرداد استثمارات أوراق مالية.

صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة التمويل

بلغ صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل 22 مليون دينار كويتي في السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل 170 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام 2019. وتعزى الزيادة في صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل مقارنة بالعام السابق بصفة رئيسية إلى إصدار صكوك من قبل إحدى الشركات التابعة.

وبلغ صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل 73 مليون دينار كويتي في العام 2019 مقابل 186 مليون دينار كويتي في العام 2018 و 37 مليون دينار كويتي في العام 2017. وفي كل عام، تمثلت التدفقات النقدية الرئيسية في توزيعات الأرباح. وفي العام 2019، قابل ذلك إصدار الأوراق المستدامة المالية- الشريحة 1 وزيادة رأس المال في شركة تابعة ساهمت بها حصص غير مسيطرة، وفي العام 2017 قابل ذلك بعض التدفقات النقدية الكبيرة عن طريق إصدار أوراق دولية متوسطة الأجل.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتمثل معاملات المجموعة مع أطراف ذات علاقة بصفة رئيسية في التعامل مع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات يسيطرون عليها أو أفراد عائلاتهم المقربين، هذا بالإضافة إلى شركات زميلة للمجموعة. وتتطلب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة من المساهمين فقط في الحالات التي تمارس فيها تلك الأطراف ذات العلاقة تأثيراً كبيراً. واستناداً لذلك، قررت المجموعة عدم توافر أي مساهم له تأثير كبير وبالتالي لم يتم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. بعض معاملات أطراف ذات علاقة تتم مع عملاء المجموعة في سياق أنشطة الأعمال الاعتيادية.

تتم المعاملات مع أطراف ذات علاقة بنفس الشروط إلى حد كبير، بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات الساندة في نفس وقت إجراء المعاملات المماثلة مع أطراف غير ذات علاقة ولا تتطوي على قدر من المخاطر أعلى من مقدار المخاطر التي يتم التعرض لها مقارنة بالمعاملات مع أطراف غير ذات علاقة. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالفروض إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة بهم فإن تلك القروض مكفولة بضمانات ملموسة.

تلتزم المجموعة بتطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بشروط الإقراض للأطراف ذات علاقة. ولا يمكن الموافقة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة إلا بشروط يحددها بنك الكويت المركزي والتي تشمل ما يلي:

- يجب الموافقة على جميع التسهيلات المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة لمنحها أو تجديدها أو تعديلها فقط من قبل مجلس إدارة البنك ولا يمكن تفويض هذه الصلاحية إلى أي لجنة أو سلطة أخرى.
- لا يمكن اعتبار الموافقة المتعلقة بمنح أو تجديد أو تعديل تسهيلات ائتمانية ممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة معتمدة إلا عندما يتم الموافقة عليها من قبل ما لا يقل عن ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الإدارة.
- يجب على البنك الحصول على ضمانات كافية على النحو المنصوص عليه ضمن الأحكام الموضوعية بهذا الخصوص.

كما يخضع تجديد التسهيلات الائتمانية للأطراف ذات صلة والأطراف ذات علاقة للالتزام بالحدود الرقابية الخاصة بتركيز المخاطر والذي يشمل أن إجمالي تعرض الأطراف ذات علاقة يجب ألا يتجاوز 50% من قاعدة رأس المال.

للمزيد من المعلومات حول معاملات المجموعة مع أطراف ذات علاقة، برجاء الرجوع للبيانات المبينة في الإيضاح رقم 29 من البيانات المالية السنوية.

وكما في تاريخ إصدار هذه النشرة، لم تقم المجموعة، ولا تتوقع، إبرام أي معاملات محتملة ذات طبيعة جوهرية مع أطراف ذات علاقة بخلاف تلك الأنشطة التي تتم في سياق أنشطة الأعمال الاعتيادية.

الإصدارات السابقة من قبل البنك

أصدرت المجموعة أوراق مالية في الماضي.

1. جميع إصدارات السندات السابقة للبنك المذكورة أدناه، وقد تم إعادة دفعها كلها أو يتم سدادها وفقًا لشروطها.

تاريخ الإصدار	القيمة	مدة الاستحقاق (سنوات)	الأساس	الكوبون	فترات دفع الفائدة
19 فبراير 2002	450 مليون دولار أميركي	3	فائدة متغيرة	معدل الفائدة بين بنوك لندن (لايبور) لمدة ثلاثة أشهر + 25 نقطة أساس	ربع سنوي
09 أبريل 2015 ⁽¹⁾	700 مليون دولار أميركي		فائدة ثابتة	5.750%	نصف سنوي
18 نوفمبر 2015 ⁽²⁾	125 مليون دينار كويتي	10	فائدة ثابتة/متغيرة	4.750% / سعر خصم بنك الكويت المركزي + 2.500%	نصف سنوي
30 مايو 2017 ⁽³⁾	750 مليون دولار أميركي	5	فائدة ثابتة	2.750%	نصف سنوي
27 نوفمبر 2019 ⁽⁴⁾	750 مليون دولار أميركي		فائدة ثابتة	4.500%	نصف سنوي

(1) قام البنك بتأسيس شركة ذات أغراض خاصة (والتي تم تحويلها إلى شركة محددة ذات مسؤولية محدودة) في مركز دبي المالي العالمي وهي شركة " NBK Tier 1 Financing Limited " لإصدار أوراق مالية لرأس المال الإضافي الشريحة 1. وقام البنك بصفته الضامن بتوفير ضمانات غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء لدفع أصل الدين والفائدة فيما يتعلق بإصدار أوراق مالية لرأس المال الإضافي الشريحة 1.

(2) وفقًا لإشعار الإسترداد المنشور في 12 أكتوبر 2020، مارس البنك حقه في طلب إسترداد سندات بقيمة 125 مليون دينار كويتي وبمدة إستحقاق 10 سنوات مع خيار الإسترداد بعد مرور خمس سنوات على تاريخ الإصدار أو أي تاريخ سداد للفائدة بعد ذلك، وبالتالي سيتم استرداد السندات بالكامل في 18 نوفمبر 2020.

(3) قام البنك بتأسيس شركة ذات أغراض خاصة (والتي تم تحويلها إلى شركة محددة ذات مسؤولية محدودة) في مركز دبي المالي العالمي وهي شركة " NBK SPC Limited " لإصدار الأوراق الدولية متوسطة الأجل وقام البنك بصفته الضامن بتوفير ضمانات غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء لدفع أصل الدين والفائدة.

(4) قام البنك بتأسيس شركة ذات أغراض خاصة (والتي تم تحويلها إلى شركة محددة ذات مسؤولية محدودة) في مركز دبي المالي العالمي وهي شركة " NBK Tier 1 Financing Limited (2) " لإصدار أوراق مالية لرأس المال الإضافي الشريحة 1. وقام البنك بصفته الضامن بتوفير ضمانات غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء لدفع أصل الدين والفائدة فيما يتعلق بإصدار أوراق مالية لرأس المال الإضافي الشريحة 1.

2. جميع إصدارات رأس المال السابقة للبنك أدناه خلال الخمسة سنوات الماضية:

تاريخ الإصدار	نوع الإصدار	مجموع عدد الأسهم	القيمة (ألف دك)	الزيادة (%)	نوع الأسهم
2015	اسهم منحة	251,985,884	25,198	5%	أسهم عادية
2016	اسهم منحة	281,783,215	28,178	5%	أسهم عادية
2016	حقوق الإصدار	343,960,732	137,584	6.5%	أسهم عادية
2017	اسهم منحة	295,872,375	29,588	5%	أسهم عادية
2018	اسهم منحة	310,665,994	31,067	5%	أسهم عادية
2019	اسهم منحة	326,199,294	32,620	5%	أسهم عادية

عوامل المخاطر

يخضع أي استثمار في السندات لعدد من المخاطر والشكوك المحتملة. ويتعين على المستثمرين المحتملين التحقق بعناية من كافة المخاطر والشكوك المرتبطة بأعمال المجموعة وأي استثمار في السندات، بالإضافة إلى جميع المعلومات الواردة ضمن هذه النشرة، كما يتعين عليهم تكوين وجهة نظرهم الخاصة قبل اتخاذ قرار استثماري مرتبط بالسندات. وبصفة خاصة، يتعين على المستثمرين المحتملين تقييم المخاطر والشكوك المشار إليها أو الموضحة أدناه، والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي. وفي حالة حدوث واحد أو أكثر من الأحداث أو الظروف التالية في نفس الوقت أو بشكل منفصل، قد تنخفض قيمة السندات وقد يخسر المستثمر جزء من استثماراته أو قيمة الاستثمار بالكامل.

ويرى البنك أن العوامل الموضحة أدناه تمثل المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاستثمار في السندات، إلا أن البنك قد يكون عاجزاً عن تسديد قيمة الفائدة أو رد أصل المبلغ أو أية مبالغ أخرى مستحقة على السندات أو فيما يتعلق بها لأسباب أخرى، ولا يؤكد البنك أن البيانات المذكورة أدناه والمتعلقة بمخاطر حيازة السندات، شاملة. وقد تؤدي المخاطر الإضافية غير المعروفة حالياً للبنك أو التي يعتبرها البنك في الوقت الراهن غير جوهرياً إلى إضعاف قدرة البنك على تسديد قيمة الفائدة أو رد أصل المبلغ أو أية مبالغ أخرى مستحقة على السندات أو فيما يتعلق بها.

تتضمن هذه النشرة بيانات استشرافية تنطوي على مخاطر وشكوك. وقد تختلف النتائج الفعلية للبنك اختلافاً جوهرياً عن التوقعات الواردة ضمن البيانات الاستشرافية نتيجة لعدد من العوامل المختلفة، بما في ذلك تلك التي تم استعراضها أدناه وفي أجزاء أخرى من هذه النشرة، برجاء الرجوع إلى الملاحظات الخاصة بالبيانات الاستشرافية في قسم "ملاحظات هامة".

العوامل التي قد تؤثر على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالسندات

العوامل الاقتصادية

ظروف الاقتصاد الكلي والأسواق المالية كان لها تأثيرات سلبية وجوهرياً وقد توصل الانعكاسات السلبية في أحداث تأثيرات سلبية جوهرياً على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي

تعد المجموعة، شأنها في ذلك شأن المؤسسات المالية الأخرى، عرضة للتغيرات التي قد تطرأ على بيئة الاقتصاد الكلي وأداء الأسواق المالية بصفة عامة، وعلى بيئة أسعار النفط بصفة خاصة، برجا الأطلاع على قسم "المخاطر المتعلقة بالمناطق الرئيسية التي تمارس فيها المجموعة أعمالها - يتأثر الاقتصاد الكويتي والإيرادات الحكومية بأسعار النفط العالمية ويعتمدان بشكل أساسي عليها" الوارد أدناه.

تتركز عمليات المجموعة داخل الكويت وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وخلال السنة المنتهية في 30 يونيو 2020 ساهمت عمليات المجموعة في الكويت بنسبة 73.8% من صافي إيرادات التشغيل (مقابل 75.4% خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 76.3% خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018). وكما في 31 ديسمبر 2019، تركزت نسبة 79.0% من الحد الأقصى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان (بما في ذلك الالتزامات المحتملة) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبصفة رئيسية في الكويت.

وكما في شهر أكتوبر 2020، بدأ الاقتصاد بالتعافي جزئياً من نتائج الحظر والإجراءات المتعلقة بإقفال الأعمال والتي تم وضعها حيز التنفيذ لمواجهة جائحة الكوفيد-19. ازداد المصرف الاستهلاكي، والذي ساعده الطلب المتزايد وإجراءات سياسات الدعم، في حين عادت البيوعات في القطاع العقاري إلى مستوياتها قبل جائحة الكوفيد-19. وعلى الرغم من تلك المؤشرات الإيجابية، إلا أن المجموعة ترى أن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات لتعزيز إمكانات النمو على المدى البعيد. من جهة أخرى، زاد العجز المالي لميزانية الكويت إلى نسبة 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2020 مقابل 3% في العام السابق. أما على صعيد قطاع البنوك، ظل نمو الائتمان متماسكاً على الرغم من الاضطرابات الاقتصادية الناتجة عن جائحة الكوفيد-19 وقد ساعده في ذلك نمو معدلات الإقراض التجاري. كما ارتفعت تكاليف الإقراض في العام 2018، حيث رفع بنك الكويت المركزي سعر الفائدة الرئيسي بنسبة 0.25% لتصل إلى 3.0%، ثم قام في أكتوبر 2019 بخفضها بنسبة 0.25% لتصل إلى 2.75%. وفي 4 مارس 2020، خفض بنك الكويت المركزي سعر الفائدة الرئيسي مجدداً بمقدار 25 نقطة أساس لتصل إلى 2.50%، وتبع ذلك خفض آخر في 16 مارس بمقدار 100 نقطة أساس بما أدى إلى وصول معدل الفائدة الرئيسية إلى 1.50%. وخلال نفس الفترة، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض معدلات الفائدة القياسية بما أدى إلى انخفاض معدل الفائدة ليتراوح ما بين 0% و 0.25%.

وظل سعر صرف الدينار الكويتي مستقراً نسبياً مقابل العملات الأخرى. وخلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2020، بلغ متوسط سعر الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي 304.340 فلساً للدولار مقابل 302.743 فلساً في العام السابق.

وخارج الكويت، تتركز أكبر عمليات المجموعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مصر من خلال شركة تابعة وهي بنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م ("بنك الكويت الوطني - مصر") المملوكة بنسبة 98.5% للمجموعة، والتي ساهمت بنسبة 9.0% من صافي إيرادات تشغيل المجموعة للسنة المنتهية في 30 يونيو 2020 (مقابل 8.0% للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019). وعلى مدار السنوات الأخيرة، شهدت مصر، خاصة منذ اندلاع الثورة المصرية في العام 2011، فترة مضطربة تضمنت اضطرابات سياسية شديدة و عدد من الهجمات الإرهابية والتي بلغت ذروتها خلال فترة اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادي على الرغم من تحسن الظروف الاقتصادية إلى حد ما منذ العام 2019 وذلك إلى حين بدأت جائحة الكوفيد-19 بالانتشار. وما تزال مصر تواجه عدد من المخاطر، بما في ذلك ارتفاع مستوى التعرض للصدمات الخارجية، وارتفاع تكاليف خدمة الدين، والتسارع في ازدياد معدلات التضخم والذي يعتبر بمستوى منخفض الأن، بالإضافة إلى مشاكل اقتصادية إضافية ناتجة عن جائحة الكوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك،

فإنه من خلال دمج أعمال بنك الكويت الوطني - مصر مع البيانات المالية للمجموعة، تأثرت المجموعة بتحركات أسعار صرف الجنيه المصري، حيث ان أي انخفاض شديد في قيمة الجنيه المصري قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات ووضعها المالي.

وقد يؤدي أي تدهور شديد في ظروف الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة في الكويت ومصر في أحداث تأثيرات سلبية جوهرياً على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي، وخاصة عن طريق زيادة مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض الطلب على القروض والخدمات المصرفية الأخرى. برجاه الرجوع أيضاً إلى قسم "مخاطر الائتمان - بتركز انتشار محافظ التسهيلات الائتمانية ومحافظ الاستثمار في أوراق الدين المالية على أساس الموقع الجغرافي وقطاعات أنشطة الأعمال وفئات العملاء" الوارد ادناه.

تفشي الامراض المعدية حول العالم وبصفة خاصة جائحة كوفيد-19 أدى الى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي بما قد ينعكس في هيئة تأثير سلبي وجوهري على نشاط المجموعة، ونتائج عملياتها ووضعها المالي

قد يؤثر تفشي الأمراض المعدية على نطاق عالمي على التطلعات الاستثمارية ويؤدي إلى تقلبات متفرقة في الأسواق العالمية. وتم التعرف على فيروس كورونا المستجد المعروف اختصاراً باسم كوفيد-19 لأول مرة في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي بالصين في أواخر العام 2019. وفي الوقت الذي تباطأ فيه انتشار كوفيد-19 في الصين، بدأ في الانتشار في العديد من الدول حول العالم. وفي مارس 2020، بدأت الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط، بما في ذلك الكويت، في فرض القيود على حركة السفر وغيرها من التدابير الاحترازية بهدف الحد من أوجه التفاعل بشكل شخصي. وكان الهدف الرئيسي من تطبيق تلك الإجراءات السعي لإبطاء تفشي كوفيد-19 إلا أنها أدت إلى تراجع شديد في النشاط الاقتصادي على مستوى العالم. وفي حين قامت العديد من الدول برفع عدد من الإجراءات الاحترازية، إلا أنه من غير الواضح حالياً إلى متى سيتم فرض القيود الحالية، ومدة استمرار فرض القيود المستقبلية المحتملة وتأثيرها النهائي على الاقتصادات العالمية والمحلية.

وفي تاريخ هذه النشرة، مازالت لجائحة كوفيد-19 تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي، حيث أدت إلى خفض تقييمات الأسواق المالية في العديد من الدول ونتج عنها تقلبات شديدة واضطراب في الأسواق المالية وانخفاض أسعار الفائدة وارتفاع مستويات البطالة. بالإضافة إلى ذلك، أدت الجائحة إلى إغلاق مؤقت للعديد من أنشطة الأعمال التجارية وفرض متطلبات التباعد الاجتماعي والبقاء في المنازل في العديد من الدول والمجتمعات. وكان لإجراءات الإغلاق وحظر التجول في الكويت وبعض الأسواق الأخرى وتباطؤ النشاط الاقتصادي خاصة خلال الربع الثاني من العام، تأثير سلبي كبير على المجموعة، وهو الأمر الذي قد يستمر في المستقبل. كما أدى خفض أسعار الفائدة إلى انخفاض هوامش الفائدة الخاصة بالمجموعة بينما أدى تراجع حجم المعاملات إلى انخفاض إيرادات الرسوم والعمولات. من جهة أخرى، أدى تأثير انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وانخفاض أسعار النفط وإجراءات الإغلاق إلى زيادة مستويات عدم اليقين بشأن التدفقات النقدية لبعض عملاء المجموعة بما أدى بدوره إلى زيادة هائلة في المخصصات.

وسيعتمد مدى تأثير جائحة كوفيد-19 على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي، فضلاً عن نسب رأس المال الرقابي ومستويات السيولة على التطورات المستقبلية، والتي تعتبر غير مؤكدة إلى حد كبير ولا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك نطاق ومدة استمرار تفشي الجائحة والإجراءات التي قد تتخذها السلطات الحكومية والأطراف الثالثة الأخرى استجابة لتلك الظروف. بموجب برنامج تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية، سمح بنك الكويت المركزي، كجزء من إجراءات الدعم خلال جائحة كوفيد-19، بحمل خسارة 130 مليون دينار مباشرة إلى الأرباح المرحلة في يونيو 2020، ليتم تأجيلها وخصمها من رأس المال الرقابي بالتساوي على مدى 4 أعوام اعتباراً من العام 2021. وقد تضطر المجموعة إلى النظر في ادخال بعض التعديلات على عناصر محددة من عملياتها و / أو تعرض العملاء بما في ذلك تمديد مدد استحقاق القروض أو تعديل قيمة أقساط القروض وبطاقات الائتمان. وقد يحدث أي تغيير جوهري في الأسواق المالية أو الاقتصاد الكويتي أو الاقتصاد العالمي نتيجة لتلك الأحداث أو التطورات تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي.

مخاطر الائتمان

قد تواجه المجموعة حالات تعثر مالي من قبل عملائها والأطراف المقابلة كنتيجة لتغيير حالات الائتمان وإمكانية استرداد قيمة التسهيلات الائتمانية، والتي تعتبر جزءاً أساسياً من أعمال المجموعة

على خلفية ظروف السوق السائدة على مدار السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك البيئة الاقتصادية الكويتية المليئة بالتحديات، خاصة في عامي 2016 و 2017، إلى جانب عوامل أخرى بما في ذلك أداء أسواق الدين والأسهم العالمية، وما تضمنه ذلك من بعض الأحداث السياسية مثل انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي والنزاعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ومؤخراً، المخاوف المتعلقة بتفشي جائحة كوفيد-19، أدت كل تلك العوامل إلى مواجهة - واحتمال استمرار مواجهة - عدد من الشركات التي تحصل من المجموعة على تسهيلات ائتمانية مباشرة لبعض المصاعب مثل انخفاض الإيرادات وتعرضها لخسائر مالية والإعسار المالي وصعوبة الحصول على التمويل وزيادة تكاليف التمويل. كما لم تتمكن بعض من تلك الشركات من الوفاء بالتزامات خدمة الدين أو تسديد المصاريف الأخرى عند استحقاقها، بما في ذلك المبالغ المستحقة للمجموعة.

على الرغم من انفتاح الاقتصاد، إلا أنه لا يمكن الجزم بانعكاس هذا الأمر في هيئة تحسن في أداء القروض والسلف والتمويل الإسلامي المقدم من المجموعة للعملاء، أو في المخصصات وخسائر انخفاض القيمة في المستقبل. يمكن أن يؤدي ظهور موجات متعددة ومطورة من فيروس كورونا المستجد إلى المزيد من الإغلاقات للاقتصاد وتظل المجموعة معرضة للتغيرات السلبية على صعيد الائتمان وقابلية استرداد قيمة القروض المرتبطة بأعمالها والتي قد تتسبب في تعرضها لمستويات أعلى من تعثر العملاء والأطراف المقابلة في السداد.

وكما في 30 يونيو 2020، بلغت القروض والسلف والتمويل الإسلامي المقدم من المجموعة للعملاء (قبل المخصصات) 18,166 مليون دينار كويتي مقابل 17,061 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 و 16,009 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 و 15,118 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017. وبلغت قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي المتعثرة في نفس التواريخ 321 مليون دينار كويتي و 187 مليون دينار كويتي و 222 مليون دينار كويتي و 214 مليون دينار كويتي على التوالي أي ما يعادل 1.77% و 1.10% و 1.38% و 1.42% على التوالي من إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي المقدم من المجموعة للعملاء.

يتركز انتشار محافظ التسهيلات الائتمانية ومحافظ الاستثمار في أوراق الدين المالية على أساس الموقع الجغرافي وقطاعات أنشطة الأعمال وفئات العملاء

بلغت القروض والتسهيلات والتمويل الإسلامي المقدم من المجموعة للعملاء ومحفظة أوراق الدين المالية وسندات خزنة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي مجتمعة 23,270 مليون دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 78.4% من إجمالي الموجودات كما في 30 يونيو 2020 و 22,020 مليون دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 75.2% من إجمالي الموجودات كما في 31 ديسمبر 2019 و 20,677 مليون دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 75.4% من إجمالي الموجودات كما في 31 ديسمبر 2018.

أما من حيث التركيز الجغرافي، كما في 31 ديسمبر 2019، تركز 89.7% من إجمالي محفظة القروض والسلف والتمويل الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بصفة رئيسية في الكويت) (كما في 31 ديسمبر 2018: 92.1%) في حين تركزت نسبة 10.3% المتبقية من المقترضين خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (كما في 31 ديسمبر 2018: 7.9%). بالإضافة إلى ذلك، فإن محفظة أوراق الدين المالية (بما في ذلك حيازتها لسندات خزنة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي) معرضة بشكل كبير للجهات المصدرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي تحديداً حكومة دولة الكويت والحكومات الأخرى. وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغ تعرض المجموعة 4,782 مليون دينار كويتي، أو 87.5% من إجمالي محفظة المجموعة بشكل أساسي للجهات المصدرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (4,514 مليون دينار كويتي، أو 87.3% كما في 31 ديسمبر 2018).

ونتيجة لتركيز التسهيلات الائتمانية للمجموعة ومحافظ أوراق الدين المالية في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لذا فإن أي تدهور شديد يطرأ على الظروف الاقتصادية العامة في الكويت أو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها والوضع المالي. وعلى وجه الخصوص، نظراً لتعرض المجموعة غير المباشر لقطاع النفط والغاز بما في ذلك تعرضها من خلال الكيانات والمشاريع ذات الصلة بالدولة، فمن ثم أي تدهور يطرأ على أسعار النفط والغاز قد يؤثر سلباً على الاقتصاد الكويتي ككل وقد يؤثر بشكل غير مباشر على المجموعة كنتيجة لتدهور أوضاع قطاعات أخرى من الاقتصاد الكويتي.

أما فيما يتعلق بالتركيز القطاعي، لا تفصح المجموعة عن تفاصيل توزيع القروض والسلف والتمويل الإسلامي ومحافظ أوراق الدين المالية وفقاً للقطاع، وذلك على الرغم من إفصاحها عن التوزيع القطاعي لموجوداتها المالية والبنود خارج الميزانية العمومية والتي تمثل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بقيمة إجمالية بلغت 33,349 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 و 32,981 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 و 31,017 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018. ويتركز الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان ضمن قطاعات اقتصادية معينة، بما في ذلك قطاع البنوك والمؤسسات المالية كما في 31 ديسمبر 2019، بمبلغ 10,542 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 32.0% من إجمالي تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان. وتمثل التركيز في القطاعات الهامة الأخرى كما في 31 ديسمبر 2019 في قطاع التجزئة / الاستهلاكي بقيمة إجمالية بلغت 5,507 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 16.7% من الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان، والقطاع الحكومي، والذي بلغ 3,571 مليون دينار كويتي، أو ما يعادل 10.8% من الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان والقطاع العقاري الذي يمثل 3,463 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 10.5% من الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان. ويشكل كل من تلك القطاعات مستويات مختلفة من المخاطر. فعلى سبيل المثال، يتعرض قطاع البنوك بصفة خاصة لظروف اقتصادية معاكسة، برجاه الرجوع إلى قسم "المخاطر الاقتصادية - ظروف الاقتصاد الكلي والأسواق المالية كان لها تأثيرات سلبية جوهرياً وقد تواصل الانعكاسات السلبية في أحداث تأثيرات سلبية جوهرياً على أعمال المجموعة ونتائج عملياتها ووضعها المالي" الوارد اعلاه. بالإضافة إلى ذلك، فإن سوق العقار يتسم بطابع دوري، كما يتأثر قطاع التجزئة / الاستهلاكي أيضاً بالظروف الاقتصادية وخاصة عوامل مثل برنامج تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية في أعقاب جائحة كوفيد-19 معدلات التضخم والبطالة وتجميد الأجور وانخفاض أسعار المنازل.

من حيث تركيز التعرض للعملاء، بلغت نسبة أكبر 20 تسهيلات ائتمانية في هيئة قروض وسلف وتمويل إسلامي قدمته المجموعة للعملاء كنسبة مئوية من إجمالي محفظتها التمويلية 16.0% كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 17%). وبالتالي فإن المجموعة معرضة بشكل خاص لتعثر المقترضين عن السداد لواحدة أو أكثر من تلك التعرضات الكبيرة.

إمكانية حدوث ارتفاع هائل في مخصصات خسائر الائتمان أو تسجيل خسائر محققة بمستويات تتخطى مخصصات خسائر الائتمان المتوفرة لدى المجموعة بما قد يحدث تأثيرات سلبية على نتائج عمليات المجموعة ووضعها المالي

تشمل التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المجموعة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء وخطابات الائتمان وعقود الضمان المالي والالتزامات بمنح التسهيلات الائتمانية.

قبل 1 يناير 2018، ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تقوم بتطبيقها مؤسسات الخدمات المالية العاملة في الكويت والخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، كان على المجموعة تكوين حد أدنى من مخصصات خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في ديسمبر 1996 وتعديلاته الصادرة في 2007 بدلاً من استخدام معيار المحاسبة الدولي 39 لاحتساب المخصصات. وفي نواحٍ أخرى، فإن المعايير الدولية لإعداد

التقارير المالية المعتمدة في الكويت لمؤسسات الخدمات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبق متطلبات المخصصات لمعيار المحاسبة الدولي 39 الذي ركز على خسائر الائتمان المتكبد.

ومنذ 1 يناير 2018، وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على النحو المطبق على مؤسسات الخدمات المالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، يتوجب على المجموعة تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية بقيمة تعادل (1) خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم احتسابها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في 25 ديسمبر 2018 (المعيار الدولي للتقارير المالية 9) (2) أو المخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في ديسمبر 1996 وتعديلاتها الصادرة في 2007، أيهما أعلى.

يعتمد المستوى الإجمالي لمخصصات انخفاض القيمة للمجموعة على مجموعة واسعة من العوامل، بما في ذلك حجم ونوع التسهيلات الائتمانية والتمويل الذي يتم توفيره، والضمانات المحتفظ بها، واللوائح المعمول بها، والتسهيلات التي فات موعد استحقاقها، والظروف الاقتصادية والعوامل الأخرى المتعلقة بإمكانية استرداد مختلف التسهيلات. وعلى الرغم من سعي المجموعة الدائم لتحديد مستوى مناسب من مخصصات انخفاض القيمة وفقاً للمتطلبات واجبة التطبيق، إلا أنها قد تضطر إلى زيادة مخصصات انخفاض القيمة بشكل كبير لمواجهة خسائر الائتمان في المستقبل نتيجة لزيادة الأصول المتعثرة أو تدهور الظروف الاقتصادية (خاصة في أعقاب جائحة كوفيد-19) بما قد يؤدي إلى زيادة حالات التعثر عن السداد والإفلاس، أو لأسباب أخرى.

وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغت نسبة القروض المتعثرة (التي تعرف بأنها قروض متعثرة كنسبة مئوية من إجمالي القروض) 1.10% (2018: 1.38%).

وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغت قيمة القروض متعثرة الأداء من قروض وسلف وتمويل إسلامي 187 مليون دينار كويتي وبلغت مخصصات خسائر الائتمان الخاصة بها 509 مليون دينار كويتي، وتم احتسابها في كل حالة من تلك الحالات وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي. وبلغت خسائر الائتمان المتوقعة من التسهيلات الائتمانية، والمحددة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما قيمته 395 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019. وكما في 31 ديسمبر 2018، بلغت قيمة القروض متعثرة الأداء من قروض وسلف وتمويل إسلامي 222 مليون دينار كويتي، وبلغت مخصصات خسائر الائتمان المتعلقة بها 506 مليون دينار كويتي، وتم احتساب كل حالة وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي. وبلغت خسائر الائتمان المتوقعة من التسهيلات الائتمانية والمحددة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما قيمته 408 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018.

وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغت مخصصات خسائر الائتمان لتغطية القروض المتعثرة 272.2% من إجمالي القروض المتعثرة (كما في 31 ديسمبر 2018: 228.1%).

وكان لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) تأثير على مخصصات انخفاض القيمة على الموجودات المالية بخلاف التسهيلات الائتمانية والتي بلغت 34 مليون دينار كويتي كما في 1 يناير 2018 مقارنة بعدم وجود انخفاض في القيمة كما في 31 ديسمبر 2017.

و سيكون لأي زيادة ملحوظة تطرأ على مخصصات خسائر الائتمان بما يعكس تغييراً في تقدير المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة، بغض النظر عن سبب حدوث ذلك، وكذلك حدوث خسائر تزيد عن مخصصات انخفاض القيمة، تأثيراً سلبياً على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي.

الضمانات المقدمة لصالح المجموعة قد لا تكون كافية لتغطية الخسائر وقد تكون بعض الضمانات غير واجبة النفاذ قانونياً في دولة الكويت

تقدر القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة مقابل إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي للمعلاء التي فات موعد استحقاقها أو انخفضت قيمتها 92 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019. وتتكون الأصول المحتفظ بها كضمان مقابل القروض المتعثرة بصفة رئيسية من العقارات والأوراق المالية. وفي حالة تم تنفيذ إجراءات قانونية على تلك الضمانات ونتج عن ذلك زيادة القيمة المتحصلة عن الديون المستحقة للعضو المعني في المجموعة، يتم إرجاع الفائض إلى العميل المعني ولا يستخدم هذا المبلغ الفائض لإجراء مقاصة مع الديون الأخرى. يعكس ذلك الواقع وحقيقة أنه في الوقت الذي يكون فيه تنفيذ تلك الإجراءات مطلوباً، قد تتأثر قيمة الضمانات سلباً، خاصة على سبيل المثال إذا نتجت تلك الإجراءات جراء المرور بفترة من الظروف الاقتصادية السلبية، في تلك الحالة لا يمكن تأكيد أن قيمة الضمانات التي حصلت عليها المجموعة ستكون كافية لتغطية جميع الديون المتعثرة، لذا فإن أي خسائر مسجلة في مثل تلك الحالة، إلى الحد الذي لم يتم اتخاذ مخصصات مقابلها بالفعل، سيتم تسجيلها كمخصصات في بيان الدخل.

وتخضع ممارسات رهن الأصول (مثل محافظ الأوراق المالية والأصول العقارية) للحصول على تمويل من أحد البنوك لعدد من الضوابط والقيود الإدارية المحددة بموجب القانون الكويتي. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز تنفيذ أي إجراءات ضد هذا الضمان دون صدور أمر من المحكمة المعنية. نتيجة لذلك، قد لا يتم إنفاذ إجراءات الحجز على بعض الأصول المرهونة من خلال المحاكم الكويتية. ووفقاً لذلك، قد تواجه المجموعة صعوبة في إنفاذ إجراءات قانونية على الأصول المرهونة (بما في ذلك أي ضمانات عقارية) أو غيرها من الضمانات أو ترتيبات دعم الائتمان من طرف ثالث عندما يتعثر المدينون عن الوفاء بالتزاماتهم المالية.

بالإضافة إلى ذلك، حتى إذا كان من الممكن اتخاذ إجراءات قانونية ضد تلك الضمانات في المحاكم الكويتية، فإن الوقت والتكاليف المرتبطة بإنفاذ حقوق الضمان في الكويت قد تجعلها خياراً غير اقتصادي بالنسبة للمجموعة لاتخاذ مثل تلك الإجراءات بما يؤثر سلباً على قدرة المجموعة على استرداد خسائر الائتمان. وكما في 30 يونيو 2020، بلغ إجمالي قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للمعلاء (بعد خصم المخصصات) 17,571 مليون دينار كويتي (كما في 31 ديسمبر 2019: 16,553 مليون دينار كويتي) وكما في 31 ديسمبر 2018: 15,503 مليون دينار كويتي). ولكل من الاعوام 2019 و 2018 و 2017، على التوالي، كانت حوالي نسبة 48% من محفظة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للمعلاء (باستثناء القروض الاستهلاكية ودون احتساب المخصصات) مضمونة بضمانات تشمل بشكل أساسي على النقد والأسهم والضمانات العقارية.

وعادة ما تطلب المجموعة ضمانات إضافية في هيئة نقد و / أو أصول أخرى في الحالات التي قد لا تكون فيها المجموعة قادرة على ممارسة حقوقها ضد الأسهم المرهونة أو عندما تكون طرفاً في ضمانات أو ترتيبات دعم ائتماني لطرف ثالث للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات. وقد يؤدي أي انخفاض في قيمة أو سيولة هذه الضمانات إلى منع المجموعة من الحجز على تلك الضمانات بقيمتها الكاملة أو على الإطلاق في حالة إفسار العميل وإفلاسه، وبالتالي قد يؤثر ذلك سلباً على قدرة المجموعة على استرداد كامل المبالغ المقدمة للعميل.

وقد يؤدي وقوع أي مما سبق إلى أحداث تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي.

قد تتعرض المجموعة لتأثير سلبي على خلفية سلامة أوضاع المؤسسات المالية الأخرى والاطراف المقابلة أو السلامة المتصورة لتلك الجهات

تتعرض المجموعة لمخاطر تدهور السلامة التجارية والمالية للمؤسسات المالية الأخرى، أو السلامة المتصورة للمؤسسات المالية الأخرى. وتعتبر تلك المخاطر ذات صلة بصفة خاصة بالمجموعة حيث مثلت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى 32.0% من الحد الأقصى لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 31.9%)

وعلى مستوى قطاع الخدمات المالية، قد يؤدي تعثر أي مؤسسة مالية عن السداد إلى خسائر هائلة، وربما حالات تعثر عن السداد، من قبل مؤسسات مالية أخرى. وكما حدث في عامي 2008 و 2009، فإن المخاوف المتعلقة بمؤسسة ما، أو تعثرها عن السداد، قد يؤدي أيضاً إلى مشاكل سيولة كبيرة أو خسائر أو حالات تعثر عن السداد من قبل مؤسسات أخرى، لأن السلامة التجارية والمالية للعديد من المؤسسات المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض نتيجة لما يربطها من علاقات الائتمان أو التجارة أو المقاصة أو غيرها من العلاقات الأخرى. حتى ضعف الجدارة الائتمانية المتصور أو التساؤل حول طرف مقابل معين قد يؤدي إلى مشاكل سيولة على مستوى السوق وخسائر أو حالات تعثر عن السداد من قبل المجموعة أو المؤسسات الأخرى. تلك المخاطر، التي يشار إليها غالباً باسم "المخاطر النظامية"، قد تؤثر سلباً على الوسطاء الماليين الآخرين، مثل وكلاء المقاصة وشركات المقاصة، وشركات الأوراق المالية والبورصات التي تتعامل معها المجموعة بصفة يومية. كما قد تؤدي المخاطر النظامية، في حالة حدوثها، إلى تأثير سلبي جوهري على قدرة المجموعة على جمع تمويل جديد وعلى أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

مخاطر السيولة

قد لا تكون التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للمجموعة كافية في جميع الأوقات للوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التزامات السداد الطارئة

قد تواجه المجموعة مشاكل متعلقة بالسيولة إذا كانت التدفقات النقدية من عملياتها غير كافية للوفاء بالتزاماتها التعاقدية والمحتملة القصيرة والمتوسطة الأجل. وقد تحدث مثل تلك المشاكل المتعلقة بالسيولة إذا كانت السيولة المتاحة للمجموعة غير كافية لتمكينها من خدمة ديونها، أو الوفاء بالتزامات القروض أو الوفاء بالتزامات المدفوعات الأخرى ضمن الميزانية العمومية أو خارجها في تواريخ محددة، حتى إذا استمرت المجموعة في تلقي ودائع جديدة من العملاء أو عائدات من عمليات التمويل الجديدة أو مصادر الإيرادات المستقبلية. كما قد تنشأ مثل تلك المسائل المتعلقة بالسيولة أيضاً إذا كان هناك تدفقات خارجية غير متوقعة لودائع العملاء، أو إذا حدث انخفاضاً جوهرياً في قيمة محفظة الأوراق المالية السائلة أو إذا كانت المجموعة غير قادرة على تأمين تمويل قصير الأجل بأسعار فائدة مقبولة تجارياً لسد تلك الفجوة التمويلية.

وكما في 30 يونيو 2020، بلغ إجمالي النقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل 3,771 مليون دينار كويتي (كما في 31 ديسمبر 2019: 3,787 مليون دينار كويتي، وكما في 31 ديسمبر 2018: 2,967 مليون دينار كويتي) وبلغت نسبة الموجودات السائلة (التي تعرف على أنها إجمالي النقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل وسندات بنك الكويت المركزي وسندات خزنة حكومة الكويت والودائع لدى البنوك واستثمارات في أوراق مالية باستثناء تلك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة مقسوماً على إجمالي الموجودات) 33,8% (في 31 ديسمبر 2019: 36.2% وفي 31 ديسمبر 2018: 35.9%).

وتخضع المجموعة لتطبيق اتفاقية بازل 3 لنسبة تغطية السيولة وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي. وتعتبر نسبة تغطية السيولة إحدى المقاييس المقترحة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية كجزء من معايير اتفاقية بازل 3 لقياس قدرة البنوك على إدارة التدفقات الصادرة المستمرة لأموال العملاء التي قد تطرأ تبعاً للطلب على السيولة مدة 30 يوماً. وتحسب النسبة عن طريق احتساب الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تشمل فئات الموجودات المختلفة منخفضة المخاطر وذات القابلية العالية للتسويق والمصممة لتوفير مصادر جوهرياً للسيولة في إطار سيناريو الضغط المطبق - وقسمتها على صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة على مدار فترة الثلاثين يوماً التالية مباشرة. وتتطلب نسبة تغطية السيولة توافر رصيد مناسب من الموجودات السائلة عالية الجودة لدى البنوك في مصدات السيولة لتغطية الفرق بين التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة والحد الأقصى من التدفقات النقدية المتوقعة على مدى فترة ضغط مدة 30 يوماً. كما تتضمن متطلبات اتفاقية بازل 3 لإلا يقل الحد الأدنى لتلك النسبة عن 100% (فعلى سبيل المثال، يجب أن يساوي رصيد المؤسسة المالية من الموجودات السائلة عالية الجودة على الأقل إجمالي قيمة صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة). وقام بنك الكويت المركزي بتقديم نظام نسبة تغطية السيولة على مراحل تدريجية، حيث فرض تطبيق معايير بنسبة 70% في العام 2016، ثم 80% في العام 2017، و90% في العام 2018، وأخيراً 100% بدءاً من العام 2019. ويتعين على البنوك الكويتية أن تقدم بالإضافة إلى تقارير السيولة الحالية تقارير نسبة تغطية السيولة الخاصة بها على أساس شهري (بما في ذلك الأرقام اليومية على مدار الشهر) للأغراض الرقابية وكذلك تقارير نسبة تغطية السيولة وفقاً للعملة الرئيسية المستخدمة للتمويل. وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغت قيمة محفظة الموجودات السائلة عالية الجودة التي تحتفظ بها المجموعة 5,833 مليون دينار كويتي وبلغت نسبة تغطية السيولة 159.7% (2018: 163.0%). وعلى الرغم من تأثير إجراءات الإغلاق لاحتواء تفشي جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية، نجح البنك في الحفاظ على وضع سيولة مريح. حيث بلغ متوسط احتياطي الموجودات السائلة عالية الجودة على مستوى المجموعة 6,689 مليون دينار كويتي خلال الأشهر

الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2020 مقابل متوسط صافي التدفقات النقدية الصادرة بقيمة 4,287 مليون دينار كويتي. وبلغ المتوسط اليومي لنسبة تغطية السيولة 156.5% خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو 2020.

قد تؤدي ضرورة الامتثال لنسبة تغطية السيولة والمتطلبات المرتبطة بها إلى احتفاظ المجموعة بمصداق كبيرة من الموجودات السائلة عالية الجودة بما يؤثر على هيكل التمويل ويتسبب في زيادة اعتمادها على التمويل من المصادر غير المالية والودائع طويلة الأجل. كما ان التكلفة المرتبطة بالاحتفاظ على محفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة بحجم وجودة كافيين لتغطية التدفقات الصادرة المتوقعة وفقاً للمتطلبات التنظيمية لنسبة تغطية السيولة قد تؤثر سلباً على العائد على الأصول. بالإضافة إلى ذلك، قد تساهم التكاليف المرتبطة بالامتثال لنسبة تغطية السيولة بان تصبح المجموعة في وضع تنافسي غير موافٍ مقارنةً بنظيراتها من المؤسسات المالية المتواجدة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والتي لم تقم بتطبيق متطلبات اتفاقية بازل 3 بالكامل بعد.

كما تخضع المجموعة لمعدل صافي التمويل المستقر ("NSFR") وفقاً لاتفاقية بازل 3 المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي. ومعدل صافي التمويل المستقر يعتبر احد المقاييس التي قدمتها لجنة بازل للإشراف المصرفي كجزء من معايير اتفاقية بازل 3 لقياس قدرة البنك على الاحتفاظ بملف تمويل مستقر فيما يتعلق بتكوين موجوداته وأنشطته خارج الميزانية. ويهدف هيكل التمويل المستدام إلى تقليل إمكانية تأثير الاضطرابات سلباً على مصادر التمويل المنتظمة للبنك بما يؤدي إلى تآكل مركز السيولة لديه بطريقة ترفع من مخاطر فشل اعماله وربما تؤدي إلى ضغوط رقابية أوسع نطاقاً. ويساهم معدل صافي التمويل المستقر في الحد من الاعتماد على تقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل للمؤسسات ويشجع على تقييم مخاطر التمويل بطريقة أفضل عبر جميع بنود الميزانية العمومية وخارجها، كما يعزز استقرار التمويل. ويتم تعريف معدل صافي التمويل المستقر على أنه مبلغ التمويل المستقر المتاح بالتناسب مع مبلغ التمويل المستقر المطلوب. ويتم تعريف مبلغ التمويل المستقر المتاح بالجزء من رأس المال والمطلوبات المتوقع أن يعتمد عليه صافي نسبة التمويل المستقر خلال المدى الزمني لمعدل صافي التمويل المستقر والذي يمتد إلى سنة واحدة. ويعرف التمويل المستقر المطلوب بالجزء من الموجودات والاكتشافات خارج الميزانية المتوقع ان يتم تمويلها بصفة مستمرة على مدى سنة واحدة. كما أن مبلغ التمويل المستقر المطلوب لمؤسسة ما يمثل سمات السيولة والاستحقاقات المتبقية لمختلف الموجودات المحتفظ بها من قبل تلك المؤسسة الى جانب اكتشافاتها خارج نطاق الميزانية. ووفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل 3 يجب أن يكون الحد الأدنى لتلك النسبة 100% (على سبيل المثال، يجب أن يكون ناتج قسمة مبلغ التمويل المستقر المتاح على قيمة التمويل المستقر المطلوب أكبر من أو تساوي 100%). وبدءاً من العام 2016، يتعين على البنوك الكويتية أن تقدم بالإضافة إلى تقارير السيولة الحالية تقارير معدل صافي التمويل المستقر على أساس شهري (بما في ذلك الأرقام اليومية على مدار الشهر) للأغراض الرقابية. وكما في 31 ديسمبر 2019، بلغ معدل صافي التمويل المستقر 111.1%. (2018: بلغ معدل صافي التمويل المستقر 112.6%). وبلغ معدل صافي التمويل المستقر 113.7% كما في 30 يونيو 2020.

قد تؤدي ضرورة امتثال المجموعة لمعايير معدل صافي التمويل المستقر والمتطلبات المرتبطة به إلى احتفاظ المجموعة باحتياطي كبير من التمويل المستقر بما قد يؤدي إلى تغيير هيكل مطلوبات المجموعة. وبناءً على ذلك، قد تعتمد المجموعة بدرجة أقل على التمويل من المؤسسات المالية وتتجه أكثر نحو مصادر التمويل من مجالات الأعمال الأساسية مثل قطاع العملاء الاستهلاكيين والمؤسسات غير المالية. كما قد يؤثر هذا التغيير سلباً على تكاليف التمويل نظراً للتكلفة المرتبطة بجذب التمويل من ودائع العملاء، خاصة الودائع طويلة الأجل. كما ان الحاجة المنهجية للالتزام بالمعايير التنظيمية ترفع من مستويات المنافسة بين البنوك لجذب تلك الودائع. ويعتمد معدل صافي التمويل المستقر أيضاً، مثله في ذلك مثل نسبة تغطية السيولة، على الموجودات السائلة عالية الجودة.

وفي حال تعثرت المجموعة عن سداد أي من التزاماتها التعاقدية او المحتملة المستحقة الدفع، نتيجة لعدم توافر السيولة الكافية، فسيكون لهذا التعثر أثر سلبي جوهري على أعمالها ونتائج العمليات والوضع المالي.

اعتماد المجموعة على الطلب قصير الأجل والودائع قصيرة الأجل كمصدر أساسي للتمويل، إلا انها تملك بصفة رئيسية أصول متوسطة وطويلة الأجل، بما قد يؤدي الى تفاوت بين فترات الاستحقاق المتعلقة بالأصول المختلفة. وقد ترتفع تلك المخاطر نتيجة التركيز الهائل لمحافظ المودعين لدى المجموعة

تتعرض المجموعة لمخاطر السيولة نتيجة لعدم تطابق تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات. وكما هو الحال بالنسبة للبنوك الأخرى العاملة في الكويت، تتمثل العديد من التزامات المجموعة في ودائع تحت الطلب قصيرة الأجل والودائع لأجل، في حين تتمثل موجوداتها بصفة عامة في هيئة قروض متوسطة إلى طويلة الأجل. وقد ينشأ عدم التطابق بين آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات في حال عدم قدرة المجموعة على الحصول على ودائع جديدة أو مصادر تمويل بديلة أو أصبحت تكلفة الحصول عليها باهظة.

وعلى الرغم من تمكن المجموعة من الحصول على تمويل من المؤسسات، بما في ذلك توفير تسهيلات ائتمانية من خلال الأسواق المالية الدولية، سعياً منها لتنويع وزيادة آجال استحقاق مصادر التمويل، إلا أن مثل تلك القروض لم تقض نهائياً على فجوات استحقاق الموجودات والمطلوبات. وكما في 30 يونيو 2020 كانت نسبة 82.0% من تمويل المجموعة (الذي يشمل على إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية) ذات آجال استحقاق متبقية مدتها سنة واحدة أو أقل أو كانت مستحقة الدفع عند الطلب (كما في 31 ديسمبر 2019: 81.9% وكما في 31 ديسمبر 2018: 82.2%).

وبلغت ودائع عملاء المجموعة 17,564 مليون دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 68.1% من إجمالي المطلوبات كما في 30 يونيو 2020 (كما في 31 ديسمبر 2019: 15,931 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 63.7% من إجمالي المطلوبات وكما في 31 ديسمبر 2018: 14,389 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 60.6% من إجمالي المطلوبات). وشكلت ودائع حكومة الكويت والمؤسسات التابعة ما بين حوالي 17% إلى 28% تقريباً من إجمالي تمويل المجموعة في الفترة الممتدة ما بين 1 يناير 2017 إلى 30 يونيو 2020. أما من حيث المطلوبات، شكلت ودائع أكبر 20 عميل من عملاء

للمجموعة 26.0% من إجمالي ودائع العملاء كما في 30 يونيو 2020 (كما في 31 ديسمبر 2019: 28% من إجمالي ودائع العملاء وكما في 31 ديسمبر 2018 28% من إجمالي ودائع العملاء).

وكما في 30 يونيو 2020، بلغت نسبة ودائع المجموعة ذات آجال استحقاق تقل عن ثلاثة أشهر أو كانت مستحقة السداد عند الطلب 80.9% (كما في 31 ديسمبر 2019: 77.6% وكما في 31 ديسمبر 2018 79.3%). وكما هو الحال في قطاع البنوك الكويتية، أثبتت هذه الودائع بصفة عامة "استقرارها" من حيث طبيعتها ومصدر مستقر للتمويل بناءً على تحليل السلوك التاريخي. إلا أنه يتم سدادها فعلياً عند الطلب أو بإشعار قصير جداً.

ويعتبر توافر الودائع عرضة للتقلبات نتيجة لعوامل خارجة عن سيطرة المجموعة، بما في ذلك إمكانية فقد الثقة وتزايد الضغوط التنافسية، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة التدفقات الصادرة للودائع خلال فترة زمنية قصيرة أو قد يتسبب في قيام المجموعة برفع العائدات التي تدفعها على ودائعها لضمان احتفاظها بمستويات كافية من الودائع. كما قد تواجه المجموعة أيضاً تدفقات صادرة من الودائع في الأوقات التي تكون فيها السيولة محدودة بصفة عامة في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو عندما يواجه المودعون الرئيسيون متطلبات سيولة قصيرة أو طويلة الأجل. خاصة إذا شهدت أسعار النفط والغاز العالمية تراجعاً ملحوظاً، فقد يبدأ كبار مودعي المجموعة (بما في ذلك الحكومة والجهات شبه الحكومية) في سحب جزء أو حتى كافة ودائعهم المحتفظ بها لدى المجموعة. وإذا قام قسم كبير من مودعي المجموعة، أو أي من كبار المودعين، بسحب ودائعهم تحت الطلب أو عدم تجديد ودائعهم لأجل عند تاريخ الاستحقاق، أو إذا فشلت المجموعة في إعادة تمويل بعض قروضها الكبيرة قصيرة إلى متوسطة الأجل، قد تحتاج المجموعة إلى الوصول إلى مصادر أكثر تكلفة لتلبية متطلبات التمويل الخاصة بها. ولا يمكن تقديم أي ضمان بأن المجموعة ستكون قادرة على الحصول على تمويل إضافي بشروط معقولة تجارياً إذا اقتضت الحاجة لذلك، أو على الإطلاق. وقد يؤثر عدم قدرة المجموعة على إعادة تمويل أو استبدال تلك الودائع بتمويل بديل بشكل سلبي على سيولة المجموعة وأعمالها ونتائج العمليات والوضع المالي، وفي أسوأ الظروف، قد يؤدي إلى إعاقة المجموعة.

هناك التزامات هامة متعلقة بتمويل البنود الخارجة عن بيان الميزانية بما قد يؤدي إلى خسائر محتملة

وفي إطار الأعمال المصرفية الاعتيادية، تصدر المجموعة التزامات غير قابلة للإلغاء لمنح الائتمان والضمانات وخطابات الائتمان وقبول الأوراق التجارية. ويتم احتساب كل تلك الالتزامات خارج الميزانية حتى يحين وقت تمويلها أو إلغائها بالفعل. وعلى الرغم من أن تلك الالتزامات تكون مشروطة إلا أنها على الرغم من ذلك تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان والسيولة والسوق المرتبطة بذلك. وكما في 30 يونيو 2020، بلغت الالتزامات المحتملة والالتزامات غير القابلة للإلغاء لمنح الائتمان 5,200 مليون دينار كويتي (كما في 31 ديسمبر 2019 5,290 مليون دينار كويتي) ما يعادل نسبة 22.8% من إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء والمطلوبات والالتزامات المحتملة (كما في 31 ديسمبر 2019 24.2%).

وعلى الرغم من توقع المجموعة أنه لن يتم تفعيل كافة التزاماتها وأنها ستتمكن من تمويل نفسها وفقاً لذلك، إلا أنها قد تضطر إلى تسديد جزء كبير من تلك الالتزامات، خاصة في حالة ما إذا تدهورت أوضاع السوق بصفة عامة. وقد ينتج عن ذلك احتياج المجموعة للحصول على تمويل إضافي، ربما خلال مهلة زمنية قصيرة نسبياً، وهو الأمر الذي قد لا يتوفر بسهولة أو قد يكون أكثر كلفة بشكل ملحوظ، بما يقلل من هوامش المجموعة ويؤثر سلباً على دخلها التشغيلي وربحيتها.

أي تغيير سلبي قد يطرأ على التصنيفات الائتمانية للمجموعة قد يؤدي إلى تقويض قدرة المجموعة على جمع الأموال وقد يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل

تحظى المجموعة بتصنيف ائتماني بدرجة A مع نظرة مستقبلية مستقرة من مؤسسة التصنيف الائتماني ستاندرد اند بورز، وتصنيف للودائع المصرفية طويلة الأجل بدرجة A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة موديز وتصنيف عجز المصدر طويل الأجل بدرجة AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة فيتش العالمية. وحصلت السندات على تصنيف Baa1 كما في 20 أكتوبر 2020 من وكالة موديز. وتعتبر تلك التصنيفات، التي تهدف إلى قياس قدرة المجموعة على الوفاء بالتزامات الدين عند استحقاقها، من أهم العوامل في تحديد تكلفة اقتراض المجموعة.

وليس هناك ضمان أن التصنيفات الائتمانية للمجموعة سوف تظل سارية المفعول لأي مدة زمنية محددة أو أن التصنيفات الائتمانية للمجموعة لن يتم تخفيضها أو سحبها بالكامل إذا أدت الظروف لذلك في المستقبل. وقد يؤدي خفض التصنيفات الائتمانية للمجموعة أو التغيير السلبي في النظرة المستقبلية لأدائها لما يلي:

- تقييد قدرة المجموعة أو أي عضو فيها على جمع التمويل.
- زيادة تكلفة الاقتراض على المجموعة أو أي عضو فيها.
- تقييد قدرة المجموعة أو أي عضو فيها على جمع رؤوس الأموال.

وقد تؤثر أي من العوامل سالفة الذكر سلباً على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغييرات الفعلية أو المتوقعة في التصنيفات الائتمانية للمجموعة قد تؤثر على القيمة السوقية للسندات.

ووفقاً لكل من وكالات التصنيف الائتماني موديز وستاندرد آند بورز وفيتش، يتمثل أحد العوامل الهامة التي تعزز تصنيفات المجموعة في تقييم تلك الوكالات لإمكانية حصول المجموعة على دعم من السلطات الكويتية. وقد يؤدي أي تغيير سلبي في التصنيفات السيادية للكويت إلى خفض تصنيفات المجموعة. برجاء الرجوع إلى قسم "المخاطر المتعلقة بالمناطق الرئيسية التي تمارس فيها المجموعة أعمالها - الحكومة الكويتية ليست تحت أي التزام لدعم المجموعة" الوارد أدناه.

كما ان التصنيفات الائتمانية ليست توصية لبيع وشراء أو الاحتفاظ بالأوراق المالية، وقد تخضع التصنيفات الى تعديلها أو إيقافها أو سحبها في أي وقت بواسطة مؤسسة التصنيف الائتماني الصادر عنها تلك التصنيفات. وقد لا تعكس التصنيفات الائتمانية التأثير المحتمل لجميع المخاطر المتعلقة بالهيكل والسوق وعوامل المخاطر التي تمت مناقشتها في هذا القسم وغيرها من المخاطر التي قد تؤثر على قيمة السندات.

مخاطر السوق

تغيير معدلات الفائدة قد يؤثر على صافي إيرادات الفوائد وهوامش الفائدة وتكلفة الاستدانة. وقد ينتج عن ذلك انعكاسات سلبية على قيمة الموجودات القابلة للتأثر بمعدلات الفائدة وبفروق أسعار الفائدة

تتأثر عمليات المجموعة، ضمن أمور أخرى، بتقلب أسعار الفائدة وتكاليف التمويل. وعلى وجه الخصوص، تعتمد أنشطة المجموعة على إدارة مخاطر أسعار الفائدة، بالإضافة إلى العلاقة التي تربط ما بين أسعار السوق والفائدة وهوامش الدين الإسلامي. وتعتمد إيرادات التمويل التي تحصل عليها المجموعة إلى حد كبير على مستوى الموجودات والمطلوبات التي تحمل فوائد والمدرة للدخل، بالإضافة إلى متوسط الأرباح والعائدات وتكاليف التمويل.

وتتسم أسعار الفائدة وتكاليف التمويل بالحساسية تجاه العديد من العوامل الخارجية عن سيطرة المجموعة، بما في ذلك سياسات البنوك المركزية، مثل بنك الكويت المركزي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وغيرها من العوامل السياسية والظروف الاقتصادية المحلية والدولية. وعلى سبيل المثال، منذ 1 يناير 2016، رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم أربع مرات من 2.0% إلى 3.0% وكانت آخر زيادة في مارس 2018. ثم قام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم من 3.0% إلى 2.75% في أكتوبر 2019. وخلال نفس الفترة، رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة ثماني مرات من 0.5% حتى وصلت إلى 2.5% في ديسمبر 2018، وعلى الرغم من قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة ثلاث مرات في العام 2019 والتي كان آخرها في أكتوبر 2019 بخفضها إلى 1.75%. وعلى أثر تفشي جائحة كوفيد-19، استمر خفض أسعار الفائدة على مستوى العالم خلال العام 2020. وفي إطار استجابة الاقتصاد الكويتي لتداعيات الجائحة، قام بنك الكويت المركزي في 4 مارس 2020 بخفض أسعار الفائدة القياسية بنسبة 0.25% وبالتالي خفض معدل الفائدة القياسي بمقدار 100 نقطة أساس ليصل إلى 1.50% فيما يعتبر أقل معدل يتم تسجيله. وخلال نفس الفترة، خفض الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة القياسية لتتراوح ما بين 0 إلى 0.25%.

وفي حال ارتفعت المعدلات المرجعية / أسعار فائدة الاقتراض ما بين البنوك، تزداد أيضاً التكاليف المستحقة الدفع على قروض المجموعة ذات السعر المتغير والمقيمة بالدينار الكويتي. كما قد تزيد التكلفة الحدية للتمويل نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك تدهور أوضاع أسواق المال أو فقد الثقة من جانب المؤسسات المالية بين بعضها البعض. وإذا عجزت المجموعة عن تمرير أي زيادات في تكلفة التمويل لعملائها في الوقت المناسب أو لم تتمكن من القيام بذلك على الإطلاق نظراً لعوامل السوق أو الظروف التنافسية أو غيرها من المتغيرات الأخرى، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمالها ونتائج عملياتها ووضعها المالي. ونظراً لخصائص إعادة التسعير الخاصة بميزانية المجموعة، فإنها تتعرض بصفة عامة لسيناريو انخفاض معدل الفائدة / العائدات.

وفي حالة بعض قروض العملاء المقومة بالدينار الكويتي، يتعرض البنك لبعض مخاطر أسعار الفائدة، حيث لا يتم إعادة تسعير أسعار الفائدة على تلك القروض خلال السنوات الخمس الأولى ومن ثم يتم تقييد التعديلات اللاحقة المسموح بها من حيث القيمة.

كما قد يؤدي أي نقص في السيولة في الأسواق التي تعتبر من مصادر تمويل المجموعة إلى زيادة التكلفة الحدية للاقتراض. وبالمثل، فإن أي زيادة في أسعار فائدة الإقراض بين البنوك قد تؤثر أيضاً على قيمة بعض الموجودات التي تخضع لتغيرات أسعار الفائدة المطبقة. ويستند موقف حساسية سعر الفائدة / تمويل المجموعة كما في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 2018 و 2017 إلى ترتيبات إعادة التسعير التعاقدية. ووفقاً للموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها كما في السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و 31 ديسمبر 2018 و 31 ديسمبر 2017 على التوالي، فإن الزيادة المفترضة في سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى، ستؤثر على أرباح المجموعة وحقوق الملكية على النحو التالي:

العملة	حركة أسعار الفائدة (نقاط أساس)	2019		2018		2017	
		التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية
ألف دينار كويتي							
الدينار الكويتي	+25	7,588	—	7,810	—	7,729	—
الدولار الأمريكي	+25	2,174	(3)	1,333	(17)	728	(69)
اليورو	+25	573	—	1,165	—	1,930	—
الجنيه الإسترليني	+25	550	—	604	—	1,029	—
الجنيه المصري	+25	23	(37)	67	(8)	328	—

قد تواجه المجموعة صعوبة في الانتقال إلى الاسعار المرجعية البديلة بعد توقف العمل بمؤشر سعر الفائدة المعروف بين بنوك لندن (لايبور) في العام 2021

سوف تؤثر التطورات المحيطة بوقف العمل بمؤشر سعر الفائدة المعروف بين بنوك لندن (لايبور) للعملة الرئيسية المختلفة وما يترتب على ذلك من اعتماد معدلات مرجعية بديلة على المنتجات المالية للبنك التي تستخدم مؤشر لايبور كسعر مرجعي. ويرى البنك أن التحديات الرئيسية التي تواجه عملية الانتقال لاستخدام معدلات مرجعية بديلة تكمن في التعامل مع التغييرات الجوهرية المتعلقة بالتوثيق والتقييم والنماذج / البنية التحتية والعمليات التشغيلية، فضلاً عن التأثيرات على القواعد القانونية والضريبية والمحاسبية. ويحرص البنك على مراقبة التطورات عن كثب ويقوم بإعداد ترتيبات انتقالية، بما في ذلك استحداث "البند الاحتياطية" ومواءمة عملياته مع التوصيات الصادرة عن الهيئات العالمية والمهنية. كما قام البنك بتشكيل لجنة لرصد أحدث تطورات عملية استبدال اللايبور.

التغييرات التي قد تطرأ على أسعار الأوراق المالية وأوراق الدين المالية قد تؤثر على محافظ المجموعة الاستثمارية

تحتفظ المجموعة باستثمارات الأوراق المالية (حقوق الملكية والدخل الثابت). ويتم الاحتفاظ بنسبة كبيرة من تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ونسبة صغيرة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. نتيجة لذلك، يتم تسجيل التغييرات في القيمة العادلة لهذه الأوراق المالية من فترة إلى أخرى في بيان الدخل الشامل المجمع أو بيان الدخل المجمع، وفقاً لما يقتضيه الوضع، وقد تكون تلك التغييرات جوهرية.

يكون لأي تغييرات تطرأ على القيمة العادلة لتلك الأوراق المالية، على سبيل المثال نتيجة لتغير أسعار الأسهم حيث يتم تسعير الأوراق المالية في سوق نشط، تأثيراً على حقوق ملكية المجموعة. ويوضح الجدول الوارد أدناه تأثير مخاطر أسعار الأسهم على أرباح المجموعة (نتيجة للتغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر) وعلى حقوق ملكية المجموعة (نتيجة للتغيرات في قيمة استثمارات الاسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى / المتاحة للبيع) كما في التواريخ المقررة على أساس افتراض تغير بنسبة 5% في مؤشرات السوق مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى.

مؤشر السوق	2019		2018		2017	
	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح	التأثير على حقوق الملكية
(ألف دينار كويتي)						
بورصة الكويت	128	10	117	16	—	219
بورصة قطر	172	—	132	—	—	93
مؤشرات الأسهم الاماراتية	230	1	166	3	—	264
السوق المالية السعودية	600	—	638	—	—	512

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد إيرادات المجموعة من عمليات الأوراق المالية على العديد من العوامل الخارجة عن إرادتها، مثل أنشطة التداول في أسواق الأوراق المالية بصفة عامة، ومستويات أسعار الفائدة، وتذبذب أسعار تحويل العملات والتقلبات العامة في السوق. وليس بمقدرة المجموعة توقع قيمة الأرباح أو الخسائر المحققة أو غير المحققة لأي فترة مستقبلية، كما أن التغييرات من فترة إلى أخرى، والتي قد تكون جوهرية، لا تشير إلى الأداء المستقبلي. كما قد لا تستمر المكاسب من المحفظة الاستثمارية للمجموعة في المساهمة نحو صافي الإيرادات بمستويات مماثلة لتلك التي سجلتها المجموعة خلال الفترات الأخيرة أو على الإطلاق.

قد يتأثر وضع المجموعة المالي ونتائج عملياتها بمخاطر متعلقة بأسعار العملات الأجنبية.

تتعرض المجموعة، نظراً لدورها كوسيط مالي، لمخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية. وتتضمن تلك المخاطر إمكانية تغير قيمة إحدى الموجودات أو المطلوبات بعملة أجنبية نظراً للتغيرات التي طرأت على أسعار تحويل العملات الأجنبية وكذلك إمكانية اضطراب المجموعة إلى إغلاق أي من مراكزها المالية المفتوحة بعملة أجنبية وما ينتج عن ذلك من تحقيق خسائر بسبب الحركة السلبية لأسعار تحويل العملات.

وتسعى المجموعة جاهدة لمطابقة عملات الموجودات مع تلك الخاصة بالمطلوبات ويتم الاحتفاظ بأي مركز عملة مفتوح ضمن الحدود المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي. إلا أنه في حالة عدم تحوط المجموعة تجاه تلك المخاطر، فإنها قد تتعرض لتقلبات أسعار تحويل العملات الأجنبية وقد لا يساهم أي نشاط تحوط من هذا القبيل في حماية المجموعة في كافة الأحوال من تلك المخاطر. ويوضح الجدول الوارد أدناه تأثير افتراض زيادة قيمة تحويل العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي من المستويات المطبقة بنهاية العام بنسبة 5% على

أرباح المجموعة، مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى. ويعكس المبلغ السالب الوارد ضمن الجدول صافي التراجع المحتمل في الربح، بينما يعكس المبلغ الموجب صافي الزيادة محتملة.

العملة	2019	2018	2017
	(ألف دينار كويتي)		
	+5%	+5%	+5%
الدولار الأمريكي	3,071	3,254	181
الجنية الإسترليني	156	49	(2)
اليورو	(8)	(7)	34
الجنيه المصري	79	(75)	(181)
عملات أخرى	(298)	(122)	(53)

وكما في 31 ديسمبر 2019، كانت نسبة 34% من إجمالي محفظة القروض والسلف والتمويل الإسلامي مقومة بعملات أخرى غير الدينار الكويتي (على وجه التحديد، وسعيًا لتحقيق أوسع نطاق للتعرض، بالدولار الأمريكي والجنيه المصري والجنية الإسترليني والعملات الأخرى).

وتظل بعض مراكز العملات الأجنبية ذات الطبيعة "الهيكلية" بدون تحوط، وتتعلق بصفة رئيسية باستثمارات المجموعة المقومة بعملات أخرى غير الدينار الكويتي في الشركات والفروع التابعة وفي الكيانات الشقيقة.

صفقات المشتقات المالية التي تستهدف المجموعة من خلالها التحوط ضد المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة قد لا تسفر دائماً عن نتائج فعالة، وقد تؤدي إلى خسائر فعلية وقد لا توفر الحماية المطلوبة للمجموعة بشكل كامل ضد كافة المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة

تشارك المجموعة في معاملات خاصة بالأدوات المالية المشتقة، مثل مبادلات أسعار الفائدة وعقود تحويل العملات الأجنبية الأجلة، لإدارة مخاطر أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة والمراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية والتدفقات النقدية ولتوفير حلول أسعار الفائدة والعملات الأجنبية لعملائها. وبلغت القيمة الاسمية لعقود المشتقات 6,603 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 (كما في 31 ديسمبر 2019: 6,754 مليون دينار كويتي) وكما في 31 ديسمبر 2018 5,212 مليون دينار كويتي) وبلغ صافي القيمة العادلة السالبة للمشتقات 218 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2020 (كما في 31 ديسمبر 2019 صافي القيمة العادلة السالبة للمشتقات 68 مليون دينار كويتي) وكما في 31 ديسمبر 2018 صافي القيمة العادلة الموجبة للمشتقات 17 مليون دينار كويتي). ولا يمكن ضمان نجاح أي من عقود المشتقات الخاصة بالمجموعة في الحد من مخاطر أسعار الفائدة والعملات الأجنبية أو أنه لن تتعرض المجموعة لخسائر كبيرة من جهة عقود المشتقات الخاصة بها من وقت لآخر.

كما قد تؤثر التحويلات المعاكسة لأسعار الفائدة والعملات الأجنبية سلباً على الإيرادات والوضع المالي للمودعين والمقترضين بما قد يؤثر بدوره على قاعدة ودائع المجموعة وجودة تعرضها لبعض المقترضين.

وبصفة جوهرية، لا يمكن توفير ضمان بأن المجموعة ستكون قادرة على حماية نفسها من أي آثار سلبية لإعادة تقييم العملة أو التقلبات المستقبلية في سعر الفائدة أو أسعار تحويل العملات، وهو الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمالها ووضعها المالي ونتائج العمليات.

المخاطر التشغيلية

قد لا تكون اجراءات وسياسات المجموعة المتعلقة بإدارة المخاطر مجدية في جميع الحالات وقد تصبح المجموعة معرضة لمخاطر غير محددة او غير متوقعة بما قد يؤدي إلى أضرار مادية

تتعرض المجموعة في سياق قيامها بالأنشطة التجارية لمجموعة متنوعة من المخاطر، من أهمها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. ويجب على المستثمرين ملاحظة أن أي فشل في التحكم بشكل مناسب في تلك المخاطر قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي، فضلاً عن سمعتها في السوق بصفة عامة.

ولا يمكن تأكيد أن إدارة المخاطر وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة سوف تتحكم بشكل مناسب أو تحميها ضد جميع مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يتم قياس بعض المخاطر بدقة من خلال أنظمة إدارة المخاطر. وتعتمد بعض الأساليب التي تعتمدها المجموعة لإدارة المخاطر على استخدام بيانات السوق التاريخية والتي، كما يتضح من الأحداث الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وتقلبات الاقتصاد الكلي العالمي في الآونة الأخيرة، قد لا تتنبأ دائماً بدقة التعرض للمخاطر المستقبلية التي قد أن تكون أكبر مما تشير إليه المقاييس التاريخية. كما قد تكون بعض المخاطر أكبر مما تشير إليه البيانات التاريخية للمجموعة.

وتعتمد أساليب إدارة المخاطر الأخرى على تقييم المعلومات المتعلقة بالأسواق التي تعمل بها المجموعة أو يتواجد بها عملائها أو الأمور الأخرى المتاحة للجمهور أو المعلومات التي يمكن الوصول إليها بطريقة أخرى. وقد لا تكون تلك المعلومات دقيقة أو كاملة أو حديثة أو تم تقييمها بشكل صحيح في جميع الحالات. كما قد يؤدي أي نقص مادي في إدارة مخاطر المجموعة أو سياسات أو إجراءات الرقابة الداخلية الأخرى إلى تعريضها لمخاطر الائتمان أو السيولة أو مخاطر السوق أو مخاطر تشغيلية شديدة، والتي قد يكون لها بدورها تأثير سلبي جوهري على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

وتعتبر قدرات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للمجموعة محدودة أيضاً بأدوات وتقنيات المعلومات المتاحة لديها. وقد يؤدي أي نقص مادي في إدارة مخاطر المجموعة أو سياسات أو إجراءات الرقابة الداخلية الأخرى إلى تعريضها لمخاطر الائتمان أو السيولة أو مخاطر السوق أو مخاطر تشغيلية شديدة، والتي قد يكون لها بدورها تأثير سلبي جوهري على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

قد لا تتمكن المجموعة من توظيف الموظفين المؤهلين وذوي الخبرات المهنية والاحتفاظ بهم بما قد ينتج عنه تأثيرات سلبية على أعمالها وقدرتها على تنفيذ استراتيجيتها

ستتوقف قدرة المجموعة على الحفاظ على أعمالها وتنميتها، جزئياً، على قدرتها على الاستمرار في تعيين موظفين مؤهلين وذوي خبرة في مجال الأعمال المصرفية والإدارة والاحتفاظ بهم. وقد تواجه المجموعة تحديات في تعيين موظفين مؤهلين لإدارة أعمالها. كما هو الحال مع البنوك الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، تعاني المجموعة من نقص في الموظفين المؤهلين المقيمين في الكويت بما يتطلب تعيين موظفين من خارج الكويت. كما أنه حتى بعد قيام المجموعة بتعيين موظفيها، فقد واجهت تحديات في الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين نتيجة لجهود منافسيها المستمرة لاستقطاب الموظفين.

وعلى مدار السنوات الأخيرة، أصدرت حكومة الكويت عدداً من التصريحات بشأن تشجيعها لتحقيق توازن أفضل بين الكوادر العاملة من المواطنين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الخاص. وتتضمن تلك العملية، المعروفة باسم "التكويث" وضع نسب مقترحة لأعداد المواطنين الكويتيين الذين ينبغي توظيفهم في القطاعات المحددة، وحددت الحكومة معدل توظيف الكوادر الوطنية في المؤسسات المالية بنسبة 70% من إجمالي موظفي البنك. وبلغ معدل تشغيل الكوادر الوطنية لدى البنك 71.2% كما في 30 يونيو 2020. وفي حالة عدم تمكن المجموعة من تلبية أو تجاوز الحد الأدنى الذي حددته حكومة الكويت لتوظيف الكوادر الوطنية، فقد تتعرض لفرض عقوبات معينة، بما في ذلك استثنائها من المشاركة في بعض أعمال المناقصات التي تطرحها الحكومة الكويتية، وفرض الغرامات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية أو تعرضها لإجراءات إدارية أو تصحيحية من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الحكومية الأخرى.

وتعتمد المجموعة على الجهود والكفاءة والسمعة والخبرة التي تتميز بها إدارتها العليا، فضلاً عن أوجه التآزر بين مجالات الخبرات والمعارف المتنوعة. وقد يؤدي خسارة الموظفين الرئيسيين إلى تأخير أو اعاقا المجموعة عن تنفيذ استراتيجياتها. كما أن المجموعة غير مؤمنة ضد الخسائر التي قد يتم تكبدها في حالة خسارة أي موظف من موظفيها الرئيسيين.

وفي حين ترى المجموعة أن لديها برامج توظيف وتدريب وحفاظ فعال، إلا أن عدم قدرتها على توظيف وتدريب و / أو الاحتفاظ بالموظفين اللازمين، أو عدم قدرتها على فصل موظفين معينين أو نقص الكوادر الوطنية المؤهلة أو غيرهم من الوافدين المستعدين للانتقال للإقامة في الكويت قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي.

المجموعة معرضة لمخاطر الخسارة نتيجة لقيام الموظفين بتحريف الحقائق أو نتيجة لسوء سلوكهم أو اتباعهم ممارسات غير لائقة

قد يشارك موظفو المجموعة في بعض الممارسات التي تتضمن تحريف الحقائق أو سوء السلوك أو اتباع ممارسات غير لائقة بما قد يعرض المجموعة لخسارة مالية مباشرة وغير مباشرة ويضر بسمعتها. وقد تشمل تلك الممارسات اختلاس أموال العملاء، والانخراط في ممارسات فاسدة أو غير قانونية للحصول على المزيد من الأعمال التجارية، أو نشر معلومات سريعة خاصة بالعملاء سواءً عمداً أو عن غير قصد أو عدم اتباع الإجراءات الداخلية. وليس من الممكن دائماً اكتشاف أو ردع سوء سلوك الموظفين، وقد لا تكون الاحتياطات التي تتخذها المجموعة لاكتشاف ومنع سوء تلك النوعية من السلوك فعالة في جميع الحالات. وليس هناك ما يضمن نجاح التدابير المتخذة لمكافحة سوء سلوك الموظفين. وقد تؤدي تلك الممارسات من قبل الموظفين إلى تعريض المجموعة لخسائر مالية ناتجة عن الحاجة إلى تقديم تعويضات مادية للعملاء أو المستثمرين المشاركين أو شركاء الأعمال الآخرين ممن تعرضوا لخسائر أو تعويضهم عن الغرامات أو العقوبات التنظيمية الأخرى، وقد يضر ذلك بسمعة المجموعة بما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي.

قد تتأثر أعمال المجموعة سلباً في حالة حدوث أي اضطراب في أنظمتها التشغيلية أو فقدان استمرارية العمل

تعمل المجموعة في مجال الأعمال التجارية التي تعتمد بشكل كبير على أنظمة وتقنيات المعلومات وتستند بشكل كبير على الأنظمة المالية والمحاسبية وأنظمة معالجة البيانات الأخرى. فعلى سبيل المثال، تعتمد المجموعة على أنظمتها لمعالجة عدد كبير من المعاملات على أساس دقيق وفي الوقت المناسب ولتخزين ومعالجة جميع بيانات الأعمال والتشغيل. ويعد الأداء السليم للرقابة المالية للمجموعة، وإدارة المخاطر، وتحليل الائتمان وإعداد التقارير، والمحاسبة، وخدمة العملاء والأنظمة الأخرى، بالإضافة إلى شبكات الاتصال بين فروعها ومراكز معالجة البيانات الرئيسية، من الأمور بالغة الأهمية لأعمالها وقدرتها على المنافسة على نحو فعال. وفي حال تعطلت أي من تلك الأنظمة أو لم تعمل بشكل سليم، فقد تتعرض المجموعة لخسارة مالية وتعطل أعمالها وقد تتحمل المسؤولية تجاه العملاء وقد يستدعي الأمر التدخل الرقابي وقد يؤدي ذلك إلى الإضرار بسمعة المجموعة.

بالإضافة إلى ذلك، قد لا تتمكن قدرات أنظمة وتقنيات المعلومات الحالية من مواصلة تعزيز نمو المجموعة ما لم تواصل المجموعة ضخ الاستثمارات لتحسين وتطوير أنظمتها التشغيلية، فعلى سبيل المثال، قامت المجموعة مؤخراً بتأسيس مركز بيانات جديد قائم على نموذج الدرجة الثانية (Tier 2) (Uptime Institute) model ، هذا بالإضافة إلى تدشين العديد من الأنظمة المرنة القائمة على ما يعرف باسم نموذج (Active – Active). وسوف يترتب على أي إخفاق من قبل المجموعة في تعزيز مستويات النمو أو في حالة ارتفاع التكاليف المتعلقة بأنظمة المعلومات الخاصة بها، في أحداث تأثير

سليبي جوهري على أعمال المجموعة. وقد تكون تكلفة تحسين أو تطوير أنظمة وتقنيات المعلومات الخاصة بالمجموعة باهظة، ومن المرجح أن تزيد تكلفة صيانة هذه الأنظمة عن مستواها الحالي.

كما أن أعمال المجموعة وعملياتها التجارية قد تكون أيضاً عرضة للتلف أو الانقطاع نتيجة للحرائق والفيضانات والظروف المناخية المتطرفة وانقطاع الطاقة وتهديدات بوجود قنابل أو الانفجارات أو غيرها من أشكال الأنشطة الإرهابية والكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى من صنع الإنسان أو غيرها من الأحداث المتطرفة. كما قد تكون تلك الأنظمة أيضاً عرضة للضرر الجانبي والتخريب والسرقة والمخالفات المماثلة، برجاء الرجوع أيضاً إلى قسم "تعتمد أعمال المجموعة على نظم المعلومات والتكنولوجيا التي قد تتعرض للهجمات الإلكترونية" الوراد أدناه. وفي حال حدوث كارثة أو اضطرابات أخرى من نوع ما، وتم اكتشاف أن خطط المجموعة للتعافي من الكوارث غير كافية لأي سبب من الأسباب (بما في ذلك، على سبيل المثال، نتيجة للتركيز الجغرافي لعمليات المجموعة) فقد يكون هناك تأثير سلبي على أعمال المجموعة، ونتائج العمليات والوضع المالي.

في حالة حدوث أي الاحداث سألفة الذكر، فقد يؤثر ذلك بشكل جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي.

تعتمد أعمال المجموعة على نظم المعلومات والتكنولوجيا التي قد تتعرض للهجمات الإلكترونية

كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي وأماكن أخرى حول العالم، تعتبر التهديدات التي يتعرض له أمن معلومات المجموعة وبيانات العملاء نتيجة للهجمات الإلكترونية من المخاطر الحقيقية، كما يستمر تزايد تلك المخاطر بوتيرة سريعة. حيث يتم استهداف أنظمة الكمبيوتر في كافة أنحاء العالم من قبل قطاعات عديدة من ضمنها النشطاء والدول المارقة ومجرمو الإنترنت. وتشهد مخاطر التكنولوجيا والأمن السيبراني تطورات سريعة ووثبات هائلة بما يتطلب ايلانها تركيزاً مستمراً والاستثمار للتصدي لتلك الهجمات والاستعداد لها. ونظراً للتطورات المتزايدة والنطاق المحتمل للهجمات الإلكترونية، فقد تؤدي الهجمات المستقبلية إلى انتهاكات أمنية شديدة. وقد يؤدي الفشل في إدارة مخاطر الأمن السيبراني بشكل مناسب ومراجعة العمليات الحالية وتحديثها باستمرار في اطار استجابة المجموعة للتحول ضد التهديدات الجديدة التي قد تؤدي إلى تعطيل أعمالها، أو يؤدي إلى الكشف عن معلومات سرية، أو يساهم في وضعها في موقف تعرض مالي و / أو قانوني خطير، أو الإضرار بسمعة المجموعة و / أو العلامات التجارية، وهو الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي.

قد تختلف الأحداث المستقبلية عن تلك التي تنعكس في افتراضات وتقديرات الإدارة والمستخدم في إعداد البيانات المالية للمجموعة بما قد يتسبب في خسائر غير متوقعة في المستقبل

تعتبر السياسات والطرق المحاسبية من المسائل الجوهرية لكيفية تسجيل المجموعة لبياناتها المالية وإعداد تقارير عن وضعها المالي ونتائج عملياتها. ووفقاً لقواعد وتفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السارية بتاريخ هذه النشرة، يتعين على المجموعة إجراء تقديرات معينة في إعداد بياناتها المالية، بما في ذلك التقديرات المحاسبية لتحديد احتياطات الخسائر المالية والائتمانية والقيمة العادلة لبعض الموجودات والمطلوبات ضمن عناصر أخرى.

وقامت الإدارة بتحديد أهم الأحكام والتقديرات التي أجرتها ضمن قسم "المراجعة المالية". وتتضمن تلك الأحكام والتقديرات، على سبيل المثال، تحديد متى قد تنخفض قيمة بعض الموجودات (مثل الشهرة والاستثمار في الشركات الزميلة)، وتصنيف الموجودات المالية، وتحديد القيمة المقدرة لخسائر الائتمان والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات.

وقد تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على القيمة النهائية التي يتم الحصول عليها سواء بالنسبة لتوقيت تحقيق الإيرادات أو الاعتراف بالمصروفات أو استرداد قيمة الأصول أو تقليل الالتزامات. ووضعت المجموعة سياسات وإجراءات للرقابة تهدف إلى التأكد من أن التقديرات والأحكام المحاسبية الجوهرية التي قامت بوضعها تخضع لرقابة جيدة ويتم تطبيقها على نحو متسق. كما تهدف السياسات والإجراءات إلى ضمان حدوث عملية تغيير المنهجيات بطريقة مناسبة. إلا أنه على الرغم من ذلك، ونظراً لحالة عدم اليقين التي تحيط بالأحكام والتقديرات التي تضعها المجموعة فيما يتعلق بتلك الأمور، لا يمكن للمجموعة ضمان عدم تعرضها في المستقبل لمطالبات بتغيير التقديرات المحاسبية أو إعادة صياغة البيانات المالية لأي من الفترات المالية السابقة. وإذا ثبت أن القيم المقدرة لتلك البنود تختلف اختلافاً جوهرياً عن القيم الفعلية، لا سيما بسبب التحركات الجوهرية وغير المتوقعة للسوق، أو إذا تم تعديل الأساليب المحاسبية التي تم استخدامها لتحديد تلك القيم الخاصة بقواعد أو تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المستقبل، فقد تتعرض المجموعة لخسائر غير متوقعة.

المخاطر الرقابية

تخضع المجموعة للعديد من اللوائح والأنظمة والتغييرات في القوانين والأنظمة، وقد يؤدي تفسير المجموعة وتنفيذها لأحكام تلك القوانين والأنظمة، أو عدم التزامها بتطبيقها إلى نتائج سلبية جوهرية

تخضع المجموعة لعدد من الضوابط الاحترازية والرقابية المصممة للحفاظ على أمن وسلامة البنوك، وضمن امتثالها للأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأهداف الأخرى والحد من تعرضها للمخاطر. وتتضمن تلك الضوابط لوائح السيولة ولوائح اتفاقية بازل 3 الخاصة بكفاية رأس المال ومعايير الرفع المالي ولوائح مخاطر الائتمان ولوائح مخاطر التركيز ولوائح الحد الأقصى لسعر للفائدة. وتشمل تلك الضوابط التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال الكويتية وبورصة الكويت والقوانين ذات الصلة، بالإضافة إلى قوانين ولوائح الدول الأخرى التي تعمل بها المجموعة، مثلاً الولايات المتحدة، المملكة المتحدة وفرنسا وسويسرا والصين وسنغافورة ولبنان وجزر الكايمان والعراق والسعودية والبحرين والأردن والإمارات العربية المتحدة ومصر.

قد يحد أي من هذه اللوائح أو اللوائح الأخرى التي تخضع لها المجموعة من قدرتها على توسيع نطاق محفظة الائتمان أو زيادة رأس المال أو قد تزيد من تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال. وقد تؤثر أي تغييرات مستقبلية التي قد تطرأ على القوانين أو متطلبات بنك الكويت المركزي واللوائح أو السياسات السارية و / أو الطريقة التي يتم بها تفسيرها أو إنفاذها على احتياطات المجموعة وإيراداتها وأدائها وقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي.

كما ان قدرة المجموعة على تلبية الحد الأدنى من متطلبات كفاية رأس المال قد تتأثر سلباً بالعديد من العوامل بما في ذلك ضمن أمور أخرى: (1) زيادة الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر (2) زيادة مخاطر الائتمان أو خسائر الائتمان أو مخصصات انخفاض القيمة (3) عدم القدرة على الحصول على رأس المال (4) النتائج المالية لأنشطة البنك (5) انخفاض قيمة محفظة الأوراق المالية (6) أي تقديرات غير دقيقة يطبقها البنك فيما يتعلق بمبلغ رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل (7) التغييرات التي قد تطرأ على المبادئ المحاسبية أو التوصيات المتعلقة بحساب معدل كفاية رأس المال للبنوك (8) التقلبات في أسعار تحويل العملات بما قد يؤثر على قيمة الموجودات الموقومة بالعملات الأجنبية (9) التغييرات في أسعار الفائدة (10) التغييرات التي قد تطرأ على اللوائح أو الأساليب التي تطبق بها السلطات التنظيمية، بما في ذلك بنك الكويت المركزي، لوائح كفاية رأس المال. أي حالة عدم امتثال للإرشادات التنظيمية المعمول بها يمكن أن تعرض المجموعة للمطالبات والغرامات المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون للتطبيق المحتمل من قبل بنك الكويت المركزي (ومرحلة التنفيذ) للمعايير النهائية (والمستقبلية) الصادرة عن لجنة بازل، بما في ذلك التعديلات الجديدة للمنهج المعياري لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتشغيل وغيرها، تأثير سلبي على قدرة المجموعة لتلبية الحد الأدنى من متطلبات كفاية رأس المال.

في حال عدم التزام المجموعة بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات المفروضة والقوانين الأخرى ذات الصلة قد تطبق غرامات على المجموعة وقد تتأثر سمعتها

في إطار سعي المجموعة للقيام بأعمالها وتوسيع نطاق أنشطتها، يتوجب عليها الاحتفاظ أو الحصول على مجموعة متنوعة من التراخيص والتصاريح والموافقات والاعتمادات من مختلف الهيئات والوكالات الحكومية التنظيمية والقانونية والإدارية والضريبية وغيرها. وغالباً ما تكون عمليات الحصول على تلك التراخيص والتصاريح والموافقات والاعتمادات طويلة ومعقدة ويتعذر التنبؤ بها كما تكون عادة مكلفة. وفي حال لم تتمكن المجموعة من الاحتفاظ أو الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات والاعتمادات ذات الصلة بأعمالها، فقد تتراجع قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

كما يتعين على المجموعة أيضاً الالتزام بعدد من القوانين واللوائح السارية من ضمنها "أعرفك عميلك"، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للتشريعات الكويتية و تشريعات غيرها من الدول التي تمارس المجموعة أعمالها فيها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالدول الخاضعة لعقوبات من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للولايات المتحدة، واللوائح المماثلة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وغيرها من السلطات القضائية الأخرى، وقوانين مكافحة الفساد المعمول بها في المناطق التي تمارس فيها المجموعة أنشطة أعمالها. وقد تتعرض سمعة المجموعة لضرر مادي أو يفرض عليها مخالفات أو تتعرض لعقوبات مالية أخرى وفقاً للحد الذي تخفق فيه المجموعة أو يتم اعتبارها أنها أخفقت في الالتزام بأحكام تلك القوانين واللوائح وغيرها، وقد يترتب على ذلك آثار سلبية على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

المخاطر المتعلقة بالمناطق الرئيسية التي تمارس فيها المجموعة أعمالها

يتأثر الاقتصاد الكويتي والإيرادات الحكومية بأسعار النفط العالمية ويعتمدان بشكل أساسي عليها

يعتبر قطاع النفط الركيزة الرئيسية للاقتصاد الكويتي وتمثل عائدات النفط الغالبية العظمى من إجمالي إيرادات الحكومة الكويتية وعائدات الصادرات. ووفقاً للبيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، استحوذ قطاع النفط (بما في ذلك أنشطة التكرير) على 60.0% و 57.3% و 56.7% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأعوام 2016 و 2017 و 2018 على التوالي. وما يزال قطاع النفط هو المساهم الرئيسي في الإيرادات السنوية لدولة الكويت، حيث ساهم بنسبة 89.3% من إجمالي الإيرادات الحكومية للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2020 وفقاً لوزارة المالية. وبناءً على ذلك، يعتمد الاقتصاد الكويتي على أسعار النفط العالمية ويتأثر بها تأثراً جوهرياً.

فعلى سبيل المثال، واستناداً إلى الإحصائيات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء، تراجع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للكويت بنسبة 4.1% في العام 2016 قبل أن ينمو بنسبة 10.8% في العام 2017 و 16.0% في العام 2018، بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.9% في العام 2016 ثم انخفض بنسبة 4.7% في العام 2017 وارتفع مجدداً بنسبة 1.2% في العام 2018. كما تأثر ميزان الحساب الجاري للكويت أيضاً، حيث سجل عجزاً قدره 1.5 مليار دينار كويتي في العام 2016 قبل أن يتعافى ويسجل فائض بقيمة 2.9 مليار دينار كويتي في العام 2017 و 6.0 مليار دينار كويتي في العام 2018 و 6.7 مليار دينار كويتي في العام 2019، وفقاً لبنك الكويت المركزي. كما سجلت ميزانية الحكومة الكويتية أيضاً عجزاً مالياً في السنوات المالية الممتدة من السنة المالية 2016/2015 حتى 2019/2018، وفقاً لوزارة المالية. ويتوقع أن تسجل الميزانية الرسمية لدولة الكويت للسنة المالية 2020/2021 عجزاً قدره 14.1 مليار دينار كويتي، على الرغم من استناد تلك الأرقام على افتراض سعر النفط عند مستوى 30 دولار أمريكي للبرميل.

كما تأثر الاقتصاد الكويتي أيضاً بتراجع أسعار النفط خلال الفترة الممتدة ما بين منتصف العام 2014 حتى نهاية العام 2016، وكان لذلك تأثيرات سلبية على القطاعات الاقتصادية التي تعتمد جزئياً على نجاح أعمال قطاع النفط والغاز. فعلى سبيل المثال، خفضت الحكومة الكويتية الإنفاق الحكومي في عامي 2015 و 2016 نتيجة لضغوط الميزانية الناجمة عن لضعف أسعار النفط أو تراجعها. كما اتخذت الحكومة الكويتية عدد من الخطوات لترشيد أطر الدعم التي تقدمها، وقامت بإلغاء دعم الكيروسين والديزل بالكامل في يناير 2015، وإدخال هياكل جديدة لتعريف الكهرباء والمياه لتقليل الدعم الخاص بتلك

المرافق وإلغاء دعم البنزين جزئياً في سبتمبر 2016. قد يتم مراجعة وتغيير هيكلية الدعم في ضوء انخفاض أسعار النفط في 2020 الناتج عن جائحة كوفيد-19، وقد يصر إلى تخفيض الإنفاق الحكومي. كما أن أنشطة القطاعات الفرعية المتعلقة بعمليات التنقيب وإنتاج النفط والغاز تتأثر سلباً بانخفاض أسعار النفط، وقد تتأثر القطاعات التي تعتمد على الاستهلاك الحكومي سلباً على خلفية تراجع مستويات النشاط الاقتصادي الذي قد ينتج عن انخفاض الإيرادات الحكومية من إنتاج النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من قدرة بنك الكويت المركزي على تعديل مكونات سلة العملات الأجنبية التي يرتبط بها الدينار الكويتي، إلا أنه لا يوجد ضمان بأن بنك الكويت المركزي سيحافظ على سلة العملات المرتبطة بسعر تحويل الدينار الكويتي عند مستواها الحالي بما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ويؤثر سلباً على مستويات الثقة بالاقتصاد الكويتي

وبصفة عامة، تتأثر الأسعار الدولية للنفط بعدة عوامل خارج سيطرة المجموعة، بما في ذلك:

- التطورات الاقتصادية والسياسية في المناطق المنتجة للنفط، خاصة في منطقة الشرق الأوسط (برجاء الرجوع إلى قسم "تقع دولة الكويت في منطقة معرضة للمخاوف السياسية والأمنية بصفة مستمرة" الوارد أدناه) وكذلك على الصعيد العالمي.
- العرض والطلب العالمي والإقليمي، والتوقعات المتعلقة بالعرض والطلب في المستقبل على المنتجات النفطية، بما في ذلك أسعار ومدى توافر التقنيات الجديدة مثل الطاقة المتجددة وأساليب استخراج النفط والغاز غير التقليدية.
- تأثير تداعيات جائحة كوفيد-19 والآثار المترتبة عليها مثل فرض القيود على السفر.
- قدرة أعضاء الأوبك والدول الأخرى المنتجة للنفط على الاتفاق على مستويات وأسعار إنتاج عالمية محددة والمحافظة عليها.
- تأثير اللوائح البيئية المحلية والدولية المصممة لتقليل انبعاثات الكربون و / أو التغيرات المناخية.
- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط، وموقف وتوجهات وأفعال المستهلكين على الصعيد العالمي بصفة عامة تجاه المشتقات النفطية أو المنتجات القائمة عليه.
- توافر أنواع الوقود البديلة وأسعارها وكذلك توافر التقنيات الجديدة التي تستخدم أنواع الوقود البديلة وأسعارها .
- حالة المناخ العالمي والظروف البيئية.

لا يوجد ضمان بأن تلك العوامل، إلى جانب عوامل أخرى، لن تؤدي في المستقبل إلى التأثير على أسعار النفط وان تشهد تراجعاً (قد يمتد) بما قد يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد الكويتي والذي بدوره قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة والوضع المالي ونتائج العمليات وبالتالي يؤثر على قدرة البنك على أداء التزاماته فيما يتعلق بالسندات.

تقع دولة الكويت في منطقة معرضة للتهديدات السياسية والأمنية بصفة مستمرة

تقع غالبية عمليات ومصالح المجموعة في الوقت الحالي داخل دولة الكويت وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتتأثر نتائج عمليات المجموعة بصفة عامة بالتطورات المالية والاقتصادية والسياسية التي تطرأ على الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو التي تؤثر عليها، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بمستوى النشاط الاقتصادي في تلك المناطق، وهو الأمر الذي يؤثر بدوره على المستوى السائد لأسعار النفط العالمية. ومن غير الممكن التنبؤ بحدوث أي من تلك الأحداث أو الظروف، مثل الحروب أو الأعمال العدائية، أو تأثير مثل تلك الأحداث، ولا يمكن تقديم أي ضمان بأن المجموعة ستكون قادرة على الحفاظ على استمرارية تشغيل أعمالها في حالة وقوع أحداث سياسية سلبية أو في حالة وقوع مثل تلك الظروف. وقد تؤدي حالة الركود الاقتصادي أو عدم استقرار الأوضاع في بعض قطاعات الاقتصاد الكويتي أو الإقليمي في أحداث تأثير سلبي على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والوضع المالي.

وتجدر الإشارة إلى تنبيه المستثمرين أيضاً إلى أن أعمال المجموعة وأدائها المالي قد يتأثران سلباً بالتطورات السياسية أو الاقتصادية أو الأمور المتعلقة بذلك داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها نتيجة للعلاقات المتبادلة بين الأسواق المالية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرض الحكومة الكويتية لقيود على السياسات أو اللوائح المالية أو النقدية، بما في ذلك التغييرات المتعلقة بأسعار الفائدة، أو ظهور تفسيرات قانونية جديدة للوائح الحالية أو إدخال ضوابط ضريبية أو تعليمات خاصة بسياسات أسعار الصرف قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة والوضع المالي ونتائج العمليات وبالتالي التأثير على قدرة البنك على أداء التزاماته فيما يتعلق بأي سندات.

وعلى الرغم مما تحظى به الكويت من استقرار سياسي على الصعيد المحلي وجود العلاقات الدولية بصفة عامة، إلا أنها تقع في منطقة تتميز بأهميتها الاستراتيجية، وشهدت أجزاء من هذه المنطقة بالفعل حالات من عدم الاستقرار الجيوسياسي على المستوى الإقليمي. وكان لغزو القوات العراقية للكويت في العام 1990 وما تبع ذلك من تكوين تحالف بقيادة الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت تأثيرات مستمرة على النظرة تجاه الكويت كدولة ضعيفة محاطة بدول معادية على الرغم من استعادة العلاقات الدبلوماسية بالكامل مع جمهورية العراق منذ ذلك الحين.

وخلال السنوات الأخيرة، ظهرت اضطرابات اجتماعية وسياسية و / أو نزاع مسلح في مجموعة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك جمهورية مصر العربية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وليبيا، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية، وجمهورية العراق، والجمهورية العربية السورية، وفلسطين، والجمهورية التونسية، وسلطنة عمان، والجمهورية التركية، بما في ذلك نزاعات متعددة الجنسيات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمعروفة أيضاً باسم داعش أو " ISIS ". وقد تراوحت تلك الاضطرابات ما بين مظاهرات عامة وفي بعض الحالات القسوى تطور الأمر إلى الصراع المسلح والإطاحة بالقيادات والحكومات القائمة وساهمت في زيادة حالة عدم اليقين السياسي في كافة أرجاء المنطقة. وتعتبر بعض من تلك الصراعات الأخيرة والتي ما تزال مستمرة حتى الآن امتداداً للاضطرابات السياسية والعسكرية الشديدة التي بدأت في مستهل العام 2011 والتي يشار إليها عادة باسم "الربيع العربي"، والتي أدت إلى تغيير العديد من أنظمة الحكم وساهمت في تصاعد حالة

عدم اليقين السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تسببت تلك الأوضاع في إصابة اقتصادات الدول المتضررة باضطرابات شديدة وأدت إلى زعزعة استقرار الأسعار العالمية للنفط والغاز.

تصاعدت التوترات في منطقة الخليج بعد استيلاء إيران على ناقلة بريطانية في يوليو 2019، وعلى نطاق أوسع، نتيجة لعدة حوادث بما في ذلك تلك المتعلقة بالهجوم على ناقلات النفط في مضيق هرمز وخليج عمان. وفي 14 سبتمبر 2019، أصيبت منشأة بقيق وحقل خريص النفطي في السعودية ببعض الاضرار نتيجة لتعرضهما لهجمات بواسطة طائرات بدون طيار على ما يبدو، الأمر الذي تسبب في أحداث انخفاض شديد وفوري لإنتاج شركة أرامكو السعودية. ولا يوجد ضمان بعدم وقوع حوادث مماثلة في أي مكان آخر في منطقة الخليج. كما لا يمكن ضمان مدى تأثير هذا الحادث وأي حوادث مماثلة في المستقبل على أسعار النفط العالمية.

كما قد يكون للأحداث العالمية الأخرى تأثير على الوضع السياسي والأمني في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث انه في 20 يناير 2017، تولى دونالد ج. ترامب منصب الرئاسة الأمريكية وأصبح الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة ("الرئيس ترامب"). ومنذ حرب الخليج في العام 1990، تمتعت الكويت والولايات المتحدة بعلاقات اقتصادية واستراتيجية وثيقة. إلا ان أهداف السياسة الخارجية للرئيس ترامب، بما في ذلك ما يتعلق منها بأمور التجارة والهجرة والدعم العسكري والاقتصادي للشركاء التاريخيين وعلاقة الولايات المتحدة مع إيران، بقيت غامضة مما جعل موقفه تجاه استمرار العلاقة مع الكويت والمنطقة بصفة عامة غير واضح. وفي 8 مايو 2018، أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة المبرمة بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكذلك ألمانيا والتي تم التوصل إليها في يوليو 2015، وقامت أيضاً بإعادة فرض العقوبات الأمريكية على النظام الإيراني لعدم التزامها بالاتفاق النووي. كما أعلنت الولايات المتحدة عن عدم عزمها تجديد الإعفاءات الاستثنائية لاستيراد النفط الإيراني للعديد من الدول المستوردة للنفط اعتباراً من مايو 2019. ومؤخراً في 2 يناير 2020، قامت الولايات المتحدة بتنفيذ ضربة عسكرية أسفرت عن مقتل أحد كبار القادة العسكريين الإيرانيين. ونتيجة لتلك الضربة العسكرية، قامت إيران بإطلاق صواريخ على قاعدة أمريكية في العراق. في حين صرح الرئيس ترامب عن عزمه اتباع أجندة عدم تدخل من شأنها أن تركز بشكل متزايد على الاستثمار الأمريكي في الشؤون الداخلية، فقد دعا أيضاً إلى توسيع عمليات التنقيب عن النفط وتعهد بدعم القوات الأمريكية المنتشرة في المنطقة لمواجهة داعش. في نوفمبر 2020، انتُخب جو بايدن ليصبح الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة على أساس برنامج انتخابي مفاده إلغاء العديد من سياسات الرئيس ترامب. ومن المتوقع أن يتم تنصيب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة في يناير 2021. إلا ان أي تحول في العلاقات التي تربط ما بين الكويت والولايات المتحدة أو تغيير الأولويات السياسية الأمريكية في المنطقة قد يكون له تأثير سلبي مادي على الوضع الاقتصادي أو السياسي أو المالي للكويت. وقد يكون لأي مما سبق تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وبالتالي يؤثر على قدرة البنك على أداء التزاماته فيما يتعلق بالسندات.

يعتبر القطاع المصرفي في الكويت من أكثر القطاعات التنافسية وتعرض المجموعة لمنافسة شديدة داخل دولة الكويت

تواجه المجموعة مستويات عالية من المنافسة فيما يتعلق بكافة منتجاتها وخدماتها المطروحة في الكويت. وعلى وجه الخصوص، تتنافس المجموعة مع البنوك المحلية الأخرى (التقليدية والإسلامية على حد سواء)، بالإضافة إلى فروع البنوك الأجنبية العاملة في الكويت، وقد تزداد وتيرة هذه المنافسة.

ويضم قطاع البنوك الكويتي خمسة بنوك تجارية تقليدية محلية وفروع 11 بنكاً أجنبياً. بالإضافة إلى ذلك، يوجد بنك متخصص، وخمسة بنوك تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (أحدها تابع للبنك) وفرعاً لبنك سعودي يعمل في الكويت. وعلى الرغم من هيمنة البنوك الكويتية على القطاع الاستهلاكي المحلي من حيث الحصة السوقية، خاصة في ضوء العوائق المرتفعة نسبياً أمام دخول البنوك الأجنبية للسوق الكويتية من حيث متطلبات الترخيص المحلية والوصول إلى السيولة بالدينار الكويتي واحتياجها لشبكة من الفروع الكويتية، إلا ان المجموعة تجد نفسها في مواجهة منافسة أكبر من البنوك الأجنبية في قطاع الشركات المحلية وقطاع الخدمات المصرفية الخاصة.

وترى المجموعة أنها يجب عليها مواصلة تحسين قدراتها والبنية التحتية الحالية لتكنولوجيا المعلومات مع التركيز بصفة خاصة على مكثفة العمليات والحاجة إلى تجاوز الأطر والتحرك نحو تحقيق مجموعة أكبر من القدرات واطلاق الحلول الجديدة القائمة على التكنولوجيا بوتيرة أسرع حتى تتمكن من المنافسة بفعالية.

كما ترى المجموعة أن الحجم الكبير للبنك يمثل، إلى حد ما، قيوداً على قدرتها على تنمية محفظتها الائتمانية عبر مجموعات الأعمال المختلفة حيث أن حجم محفظته يتطلب جهداً أكبر بكثير لتحقيق النمو بمعدل أسرع من المنافسين الأصغر حجماً حتى يتمكن البنك من الحفاظ على صافي حصته السوقية. وعلى صعيد منفصل، كان هناك عدد من عمليات الدمج بين البنوك والتي تم الإعلان عنها مؤخراً وتم الانتهاء من بعض صفقات الدمج على مستوى بعض بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، وبصفة خاصة في الإمارات. وفي حالة ظهور أي عمليات دمج مستقبلية بما يشمل واحداً أو أكثر من المنافسين الرئيسيين للبنك داخل الكويت، فقد يواجه البنك تزايد حدة المنافسة.

لذا فإن الطبيعة التنافسية للسوق المصرفي الكويتي وأي إخفاق من قبل المجموعة في مواصلة المنافسة بنجاح في الكويت قد يؤثر سلباً على أعمال المجموعة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

الحكومة الكويتية ليست تحت أي التزام لدعم المجموعة

في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام 2008 وتأثيرها على قطاع البنوك الكويتي، بادرت الحكومة الكويتية بتنفيذ عدة خطط لدعم البنوك المحلية. وعلى الرغم من قيام الحكومة الكويتية بتقديم الدعم في الماضي لقطاع البنوك المحلية، إلا أنه لا يوجد ضمان بأنها ستستمر في تقديم الدعم لقطاع البنوك المحلية في المستقبل. كما أن السندات غير مضمونة من قبل الحكومة الكويتية أو أي من مساهمي البنك أو أي طرف آخر.

قد يكون للتغييرات الضريبية في دولة الكويت انعكاسات سلبية على المجموعة.

كما في تاريخ اصدار هذه النشرة، لا تخضع المجموعة حالياً لضريبة دخل الشركات داخل الكويت ولا تفرض الكويت ضريبة القيمة المضافة على بيع السلع والخدمات. إلا انه يجب على المستثمرين إدراك أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، قد قامت بالفعل مؤخراً بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات في إطار فرض هذه الضريبة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. ولا يتوقع حالياً تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الكويت قبل العام 2021. بالإضافة إلى ذلك، شرعت الحكومة الكويتية بتنفيذ عدد من الإصلاحات المالية والتي قد تشمل فرض ضريبة مقترحة بنسبة 10% على دخل الشركات في المستقبل.

ومن المحتمل أنه بمجرد إدخال ضريبة القيمة المضافة في الكويت ان ترتفع تكاليف المجموعة وتتأثر ربحيتها المستقبلية سلباً. كما أنه إذا تم فرض اقتراح استحداث ضريبة على أرباح الشركات، وتطبيقه على عمليات المجموعة في الكويت، فان ذلك من شأنه تقليص الأرباح المتاحة للتوزيع على المساهمين من خلال توزيعات الأرباح.

قد تفرض دولة الكويت ضريبة على دخل الشركات

لا تخضع المجموعة حالياً لضريبة دخل الشركات داخل الكويت. إلا انه في 14 مارس 2016، أقر مجلس الوزراء الكويتي خطة لفرض ضريبة بنسبة 10% على الدخل السنوي على الكيانات المؤسسة داخل الكويت ("ضريبة دخل الشركات المقترحة") والتي قد تنطبق على المجموعة خلال السنوات المالية المستقبلية. وكما في تاريخ اصدار هذه النشرة، فإن ضريبة دخل الشركات المقترحة لن تدخل حيز التنفيذ وفقاً للقانون إلا بعد إقرارها من قبل البرلمان الكويتي وقيام سمو الأمير بتوقيعها قبل ان يتم نشرها في الجريدة الرسمية.

وليس من المؤكد حالياً ما إذا كان سيتم إقرار قانون ضريبة دخل الشركات المقترحة بالشكل الذي اقترحه مجلس الوزراء، أو إذا كان سيتم إقرارها على الإطلاق. وإذا فرضت السلطات الكويتية أنظمة ضريبية جديدة على المجموعة (سواء في هيئة ضريبة دخل الشركات المقترحة أو غير ذلك) أو أدخلت أي تغييرات أخرى على القوانين الضريبية بما يجعل ممارسة الأعمال التجارية في الكويت أقل جاذبية، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة ونتائج العمليات والتدفقات النقدية والوضع المالي.

يواصل النظام القانوني في الكويت تطوره بما قد يؤدي إلى بيئة غير مستقرة للاستثمار والأعمال التجارية

تعمل الكويت على تطوير المؤسسات المنظمة والأنظمة القانونية والتنظيمية، والتي لم يتم ترسيخها بقوة بعد كما هو الحال في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. كما قامت الكويت (بالإضافة إلى دول أخرى في منطقة مجلس التعاون الخليجي) باتخاذ عدد من التدابير لتعزيز مستويات الكفاءة والثقة على مستوى أنظمتها القانونية والتنظيمية. وضمن تلك الإجراءات، تحملت الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي التزامات بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ("الجات") (والتي تخضع لإدارة منظمة التجارة العالمية). وقامت الكويت بسن تشريعات، ضمن أمور أخرى، لتوسيع نطاق الملكية الأجنبية للشركات. إلا ان الكويت قد تشهد تغييرات على صعيد اقتصادها وسياساتها الحكومية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، السياسات المتعلقة باستمرار تمديد حقوق الملكية الأجنبية وفقاً لالتزام الكويت بتطبيق احكام اتفاقية الجات / التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية) والتي قد تؤثر على حقوق حملة السندات.

كما قد لا يوفر النظام القانوني في الكويت نفس درجة الحماية أو يتطلب مستويات الكشف عن المعلومات كما هو الحال في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة. وقد يكون من شأن أي تغييرات غير متوقعة في الأنظمة القانونية في الكويت تأثير سلبي جوهري على حقوق حاملي السندات أو الاستثمارات التي قامت بها المجموعة أو قد تقوم بها في المستقبل، والتي قد يكون لها بدورها تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة والوضع المالي ونتائج العمليات.

يتضمن الاستثمار في الأوراق المالية في الأسواق الناشئة مثل دولة الكويت مستويات أعلى من المخاطر مقارنة بالاستثمار في الأوراق المالية الصادرة عن جهات في الدول المتقدمة

ينطوي الاستثمار في الأوراق المالية في الأسواق الناشئة، مثل الكويت، عموماً على مستوى مخاطر أعلى من مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية للجهات المصدرة في الدول الأكثر تقدماً. وبالنسبة لوضع الكويت، يشمل ذلك المستوى الأكثر ارتفاعاً من المخاطر ما تم مناقشته ضمن هذا القسم بالإضافة إلى تزايد حدة التقلبات ومحدودية السيولة المتاحة في أسواقها وزيادة مخاطر التغييرات المفاجئة التي قد تطرأ على البيئة القانونية والاقتصادية والسياسية وعدم الاستقرار في الدول المجاورة وزيادة مخاطر التعاملات التجارية في الأماكن ذات المخاطر التشغيلية المتعلقة بالاحتيال والرشوة والفساد والافتقار إلى البنية التحتية الكافية اللازمة لتسريع النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الأسواق الناشئة معرضة بصفة خاصة للاضطرابات في أسواق رأس المال وانخفاض توافر الائتمان أو زيادة تكلفة الديون بما قد يؤدي إلى تعرضهم لصعوبات مالية. ولا يمكن تقديم أي ضمانات بأن هذا الوضع لن ينطبق على الكويت في المستقبل.

نتيجة لذلك، ينطوي الاستثمار في السندات على مخاطر مختلفة عن تلك التي عادة ما ترتبط بالاستثمار في السندات الصادرة عن جهات الإصدار في الأسواق الأكثر نضجاً. وانطلاقاً من هذا الأساس، يجب على المستثمرين المحتملين توخي الحذر بصفة خاصة عند تقييم المخاطر المترتبة على ذلك ويجب أن يقرروا بأنفسهم ما إذا كان استثمارهم مناسباً في ضوء تلك المخاطر. وبصفة عامة، عادة ما يناسب الاستثمار في الأسواق الناشئة فقط للمستثمرين المحترفين الذين يقدران تماماً أهمية المخاطر التي تنطوي عليها.

العوامل الجوهرية في تقدير المخاطر المصاحبة للاستثمار في السندات

مدى ملائمة الاستثمار

يتعين على كل مستثمر محتمل في السندات أن يحدد ملائمة ذلك الاستثمار له وذلك في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل مستثمر محتمل القيام بما يلي:

- أن يكون لديه معرفة كافية للقيام بتقييم مُجدي للسندات وميزات ومخاطر الاستثمار في السندات، وكذلك المعلومات الواردة ضمن هذه النشرة.
- أن يتمكن من الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة وأن يكون على دراية بها وذلك لتقييم أي استثمار في السندات بالنظر إلى وضعه المالي الخاص، وكذلك تقييم تأثير السندات على محفظته الاستثمارية بصفة عامة.
- أن يكون لديه الموارد المالية والسيولة الكافية لتحمل كافة مخاطر الاستثمار في السندات، بما في ذلك الحالات التي تختلف فيها عملة سداد المبالغ الاسمية ومبالغ الفائدة عن عملة المستثمر المحتمل.
- أن يكون لديه فهم تام بأحكام السندات، وأن يكون على دراية بسير الأعمال في أية أسواق مالية ذات صلة.
- أن يكون قادراً على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استثماره وقدتره على تحمل المخاطر المحتملة (سواء شخصياً أم بمساعدة مستشار مالي).

عدم وجود أسواق ثانوية نشطة

تعتبر السندات أوراق مالية جديدة وقد لا يتم توزيعها على نطاق واسع، ولا يتوافر لها سوق تداول محدد في الوقت الحالي. وفي حال تداول السندات بعد إصدارها الأولي، فقد يتم تداولها بسعر أقل عن سعر الطرح الأولي وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في ذلك الوقت وتوافر سوق للأوراق المالية المشابهة والظروف الاقتصادية العامة والوضع المالي للمجموعة.

لا يمكن ضمان توافر سوق ثانوي محدد لتداول السندات، كما أن لا يمكن ضمان في حال وجود مثل تلك السوق، أنها ستوفر السيولة لحاملي السندات أو أنها ستبقى قائمة طوال مدة السندات. كما تعتبر القيمة السوقية للسندات عرضة للتذبذب، وبالتالي قد يقوم حاملو السندات ببيع السندات في السوق الثانوي، في حال توافرت مثل تلك السوق، بأسعار أقل من المبلغ الأصلي لشراء السندات، وبالتالي، يجب على المستثمرين الأخذ في الاعتبار إمكانية الاحتفاظ بالسندات لحين استردادها أو إلى ان يتم سداد كامل قيمة السندات.

كما يتعين على المستثمرين التأكد من الظروف العامة لأسواق الائتمان العالمية (السائدة حتى تاريخ اصدار هذه النشرة) والتي تتسم بصفة عامة بعدم توافر سيولة كافية بالنسبة للأوراق المالية المشابهة للسندات. ووفقاً لذلك، فإن عدم توافر مثل تلك السيولة قد يلحق الخسائر بحاملي السندات نتيجة لبيعها في السوق الثانوية حتى ولو لم تطرأ أي تطورات سلبية على موجودات المجموعة. ولا يمكن للمجموعة أن تتنبأ ما اذا كانت هناك تغيرات سترطاً على أوضاع الأسواق، كما لا تضمن في حال حدوث مثل تلك التغيرات، أن كان ذلك سيوفر المزيد من السيولة لسوق السندات والأوراق المالية المشابهة للسندات في ذلك الحين.

استرداد السندات قبل تاريخ الاستحقاق

في حال توجب على البنك زيادة المبالغ واجبة السداد عن السندات نتيجة لأي استقطاع أو حجز أو خصم لأي مبلغ لغرض تسديد قيمة أي ضرائب أو رسوم حالية أو مستقبلية، أو رسوم حكومية من أي نوع يتم فرضها أو تحصيلها أو احتجازها أو تقييمها من قبل دولة الكويت أو بالنيابة عنها، أو من قبل أي جهة سياسية أو أي مؤسسة تابعة لها أو أي جهة لديها صلاحية لفرض الضرائب، فقد يقوم البنك في حالات محددة ووفقاً للشروط المحددة في هذه النشرة باسترداد جميع السندات.

كما أنه في حال تعذر استمرار تصنيف السندات من ضمن الشريحة الثانية لرأس المال نتيجة لحدث أي تغيير (بعد تاريخ إصدار السندات) في اللوائح أو المتطلبات أو الإرشادات أو السياسات واجبة التطبيق على البنك، والمتعلقة بمعايير كفاية رأس المال السارية في ذلك الوقت في دولة الكويت، فإنه بإمكان البنك في بعض الظروف ووفقاً للشروط المحددة في هذه النشرة استرداد كافة السندات. ولا يضمن البنك لأي من حاملي السندات أنهم سيتمكنون من إعادة استثمار المبالغ المحصلة عند الاسترداد بسعر يحقق نفس العائد الخاص بالسندات. بالإضافة إلى ذلك، تقتضي الإشارة إلى أن أي استرداد للسندات يتم على هذا النحو لأسباب تتعلق بالضرائب أو رأس المال الرقابي يستوجب الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من بنك الكويت المركزي.

وسوف يعمد البنك إلى تنفيذ التزاماته بالسداد بموجب السندات عن طريق إيداع المبالغ لدى شركة المقاصة الكويتية ش.م.ك. بغرض توزيع تلك الدفعات على أصحاب الحسابات المعنية. ويجب أن يعتمد أي صاحب حق ملكية فعلية في السندات على إجراءات شركة المقاصة الكويتية ش.م.ك. لاستلام الدفعات بموجب السندات. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام عن السجلات المتعلقة بالملكية الفعلية للسندات أو الدفعات التي تسدد وفقاً لها.

ولا يحق لحاملي السندات مقاضاة البنك بشكل مباشر أو منفرد في حالة التخلف عن السداد، ذلك أن مقاضاة البنك يجب أن تتم بشكل جماعي من خلال هيئة حملة السندات.

التعديلات والتنازلات

تتضمن أحكام وشروط الاصدار المنصوص عليها ضمن هذه النشرة وقوانين دولة الكويت أحكاماً خاصة بالدعوة لعقد اجتماعات لحاملي السندات للنظر في الأمور التي تؤثر على مصالحهم بصفة عامة. وتسمح تلك الأحكام لأغلبية محددة من حاملي السندات بإلزام كافة حاملي السندات بالقرارات الصادرة، بما فيهم حاملي السندات الذين لم يحضروا أو يصوتوا في الاجتماع المعني أو الذين صوتوا بطريقة تتعارض مع أغلبية حاملي السندات.

سوف تكون المطالبات التي تتم بموجب السندات المساندة في مرتبة أدنى (Subordinated) لمعظم التزامات البنك

تصنف كافة المطالبات المتعلقة بالسندات على أنها أدنى مرتبة وثانوية لمعظم التزامات البنك. وإذا تم الاعلان عن اعسار البنك وتم البدء في تصفية أعماله، فسوف تحل مطالبات حاملي السندات ضد البنك في مرتبة أدنى وثانوية، وتصنف في كافة الأوقات كمطالبات ثانوية بالنسبة لكافة التزامات البنك ذات الأولوية، وبفسف المرتبة مع كافة التزامات البنك من ذات المرتبة، كما تصنف على أنها ذات أولوية بالنسبة لكافة التزامات البنك الأدنى مرتبة. وفي حال حدوث ذلك، فإنه قد لا يتوفر لدى البنك الأموال الكافية للوفاء بكافة التزاماته بموجب السندات على نحو يتفق مع تلك التصنيفات الخاصة بالالتزامات، وبالتالي فقد يتعذر على البنك الوفاء بكافة أو بعض مطالبات حاملي السندات ضد البنك بموجب السندات المصنفة في مرتبة ثانوية. وتقتصر الإجراءات الوحيدة المتاحة لحاملي السندات في حالة عدم قيام البنك بسداد التزاماته بموجب السندات المساندة على تقديم طلب لتصفية البنك وإثبات ديونهم لدى البنك والمطالبة بتصفيته.

عدم إمكانية التنبؤ بالظروف التي قد تؤدي إلى شطب السندات

تتسم حالة عدم جدوى الاستمرار بطبيعتها بعدم إمكانية التنبؤ بحدوثها وتعتمد على عدد من العوامل التي تعتبر إلى حد كبير خارجة عن سيطرة البنك. حيث يخضع حدوث حالة عدم جدوى الاستمرار للعديد من العوامل والتي تتضمن، ضمن عوامل أخرى، اتخاذ بنك الكويت المركزي لقرارات منفردة لأسباب قد تكون خارجة عن سيطرة البنك والتي قد لا يتفق معها البنك أو حاملي السندات.

لا توجد قيود مفروضة على إصدار أوراق مالية ذات أولوية؛ المساندة (subordination)

لا يوجد قيود تحول دون إصدار البنك لأوراق مالية أخرى أو اتخاذ التزامات إضافية أو إصدار ضمانات أو أي ترتيبات تعاقدية أخرى يكون لها نفس المرتبة أو ذات أولوية عن السندات. إلا أن إصدار أو اتخاذ مثل تلك الالتزامات قد يؤثر على قيمة المبلغ الذي قد يحصل عليه حاملي السندات في حال تصفية البنك. وبناء على ذلك، فإنه في مثل هذه الحالات، قد لا تتوفر المبالغ الكافية لسداد المبالغ واجبة السداد لحاملي السندات وذلك بعد سداد البنك لالتزاماته تجاه حاملي السندات.

إمكانية شطب حقوق حاملي السندات للحصول على مبلغ الاستثمار الاساسي وكذلك أية أرباح ناتجة عن السندات عند حدوث حالة عدم جدوى الاستمرار

عند حدوث حالة عدم جدوى الاستمرار في أي وقت، سوف يتم إلغاء كافة السندات (في حالة شطب كافة السندات) أو شطب السندات جزئياً أو على أساس تناسبي (في حالة الشطب الجزئي) وسوف يتم إلغاء أو إجراء خفض تناسبي، وفقاً لما تقتضيه الحالة، لحقوق حاملي السندات في الحصول على أي مبالغ مستحقة الدفع عن السندات، ولن يتم إعادتها في أي ظروف بغض النظر عما إذا كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وواجبة السداد قبل حدوث حالة عدم جدوى الاستمرار أو الإخطار بعدم الجدوى وحتى لو لم تعد حالة عدم جدوى الاستمرار قائمة. وسيخسر حاملي السندات نتيجة لذلك، كامل قيمة استثماراتهم في السندات أو جزء كبير منها، وفقاً لما تقتضيه الحالة. ويجب على المستثمرين أن يأخذوا في عين الاعتبار أنه لا يوجد أي سوابق عملية في دولة الكويت لتطبيق متطلبات امتصاص الخسائر عند حصول حالة عدم جدوى استمرار كتلك المنصوص عليها في الشرط رقم 5 (شطب السندات في حالة عدم جدوى الاستمرار)، وبالتالي فهناك بعض الغموض حول كيفية تطبيق هذه المسألة من الناحية العملية.

استرداد السندات في حال تعديل القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال أو لأسباب ضريبية

يجوز للبنك استرداد السندات في أي وقت ودون الحاجة للحصول على موافقة حاملي السندات وذلك في الحالات المنصوص عليها في الشرط رقم 4 (ج) (ج) (الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بكيفية احتساب رأس المال الرقابي) أو الشرط 4(ب) (الاسترداد أو تعديل الشروط لأسباب تتعلق بالضريبة).

ويعتبر أن حالة تعديل القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال قد نشأت في حال تم إبلاغ البنك كتابة من قبل الجهة الرقابية بما يفيد بأن السندات لم تعد قابلة للتصنيف (كلياً أو جزئياً) من ضمن الشريحة الثانية من رأس مال البنك Tier 2 Capital لأغراض القواعد الرقابية (كما تم تعريفها ضمن الشروط)، شريطة أنه إذا تعذر التصنيف نتيجة لأي قيد يحد من مبلغ رأس المال المطبق على البنك، فإن ذلك لن يشكل حالة تعديل في القواعد الرقابية المتعلقة برأس المال.

وتعني الأسباب الضريبية أن البنك أصبح أو سيصبح ملزماً بسداد مبالغ إضافية، نتيجة لوجوب إجراء أي استقطاع أو خصم أو حجز أي مبالغ وفقاً للحالات المشار إليها ضمن الشرط 4(ب) (أ) ولا يمكن للبنك تفادي ذلك الأمر رغم اتخاذ الإجراءات المعقولة المتاحة له.

لم يتم اختبار قوانين الاعسار في دولة الكويت بشكل كاف ولا يوجد توجهات تتعلق بكيفية تطبيق قواعدها من قبل المحاكم الكويتية

في حال اعسار البنك، فإنه سيتم تطبيق الأحكام المتعلقة بالإفلاس وفقاً لنصوص القانون الكويتي الأمر الذي سيؤثر على إمكانية تنفيذ البنك لالتزاماته بموجب السندات، علماً أن إجراءات دعوى الإفلاس والحصول على احكام نهائية في مثل تلك القضايا قد يستغرق سنوات عديدة. كما لا يوجد سوابق عديدة في هذا المجال بما يساعد على التنبؤ بكيفية البت في مطالبات حاملي السندات ضد البنك، وبالتالي فإنه لا يوجد أي ضمانات على حصول حاملي السندات على كافة مطالباتهم أو أي مبالغ على الاطلاق في مثل تلك الحالات.

الأدوات المالية ذات الفائدة الثابتة التي يتم إعادة تحديد سعر الفائدة الخاص بها تنطوي على مخاطر السوق

إعادة تحديد سعر الفائدة لحاملي السندات ذات الفائدة الثابتة خلال مدة الأداة المالية (وهو الأمر الذي ينطبق على هذه السندات) اعتباراً من تاريخ إعادة تحديد سعر الفائدة (على النحو المحدد ضمن أحكام وشروط الإصدار) إذا لم يتم الاسترداد و / أو الشراء والإلغاء في وقت سابق لذلك) يعرض حاملي السندات لمخاطر تقلب أسعار الفائدة وعدم استقرار إيرادات الفوائد. في حين أن هذه السندات يتوقع أن تكون ذات فائدة ثابتة حتى تاريخ تحديد سعر الفائدة (مع تحديد سعر الفائدة الأولي كما هو محدد في تاريخ إعادة تحديد سعر الفائدة وفقاً لأحكام وشروط الإصدار)، فإن معدل عائد الاستثمار الحالي في أسواق رأس المال ("معدل عائد السوق") يتغير عادة. ومع تغير معدل عائد السوق، قد تتغير أيضاً القيمة السوقية لهذه السندات، وأن كان في الاتجاه المعاكس. حيث أنه عادة إذا ارتفع معدل عائد السوق فإن القيمة السوقية للسندات ستتناقص. كما أنه إذا انخفض معدل عائد السوق، فإن القيمة السوقية للسندات عادة ما ترتفع. ويجب على حاملي السندات أن يدركوا أن تحرك معدل عائد السوق قد يؤثر سلباً على القيمة السوقية للسندات وقد يؤدي إلى خسارة حاملي السندات إذا قاموا ببيع السندات.

مخاطر فرض الضرائب على الدفعات

قد تخضع الدفعات التي تسدها الجهة المصدرة فيما يتعلق بالسندات للضريبة. ووفقاً لأحكام الشرط رقم 7 (الضرائب) قد يتوجب على الجهة المصدرة دفع مبالغ إضافية في ظروف معينة في حالة اقتطاع أو خصم أو حجز أي ضرائب أو رسوم أو تقارير أو رسوم حكومية حالية أو مستقبلية مهما كانت طبيعتها، تم فرضها أو تحصيلها أو حجزها أو تقريرها من قبل دولة الكويت أو بالنيابة عنها أو أي جهة سياسية أو أي سلطة تابعة لها أو لديها سلطة فرض الضرائب، ما لم يكن هذا الاستقطاع أو الحجز أو الخصم مطلوباً بحكم القانون، وسيتم سداد تلك المبالغ المستحقة بموجب السندات بحيث تكون المبالغ الصافية التي يحصل عليها حاملو السندات بعد ذلك الاستقطاع أو الخصم أو الحجز، معادلة للمبالغ التي كانوا سيحصلون عليها من السندات وفقاً لما يكون عليه الوضع في حالة عدم وجود مثل ذلك الاستقطاع أو الخصم أو الحجز.

من غير المؤكد فرض وتطبيق قانون ضريبة الدخل في الكويت، وقد يخضع حاملو السندات ممن يصنفون ضمن فئة "كيانات مؤسسية غير تابعة لدول مجلس التعاون الخليجي" لنظام ضريبة الدخل في ظروف محدودة معينة

تنص المادة 150 (مكرر) من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، الصادر بموجب القانون رقم 22 لسنة 2015 ("المادة 150 (مكرر)") على أنه مع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية المقررة على أرباح التصرف في الأوراق المالية الصادرة من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، تعفى من الضريبة عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وكافة الأوراق المالية الأخرى المماثلة، أي كانت الجهة المصدرة لها.

كما أصدرت وزارة المالية الكويتية القرار الإداري رقم 2028 للعام 2015 ("القرار الإداري")، والذي يؤيد بشكل أساسي أحكام المادة 150 (مكرر).

إلا أن إدارة ضريبة الدخل بوزارة المالية الكويتية لم تعتمد بصفة دائمة حتى الآن أحكاماً متسقة بشأن المسائل الضريبية بصفة عامة. وبناءً على ذلك، فإن حامل السندات أو حملة السندات الذين هم كيانات مؤسسية غير تابعة لدول مجلس التعاون الخليجي قد يصبحون خاضعين لضريبة الدخل في الكويت إلى الحد الذي يكون فيه الإعفاء الممنوح بموجب المادة 150 (مكرر) لا ينطبق على السندات، أو لأحد حاملي السندات المعينين (برجاء الرجوع إلى قسم "الضرائب" للمزيد من التفاصيل).

بالإضافة إلى ذلك، لم تتناول المادة 150 (مكرر) ولا القرار الإداري مسألة ما إذا كان لا يزال هناك التزام (كما هو موضح ضمن قسم "الضرائب") بخصم 5% من قيمة أي دفعات تقوم بها الجهة المصدرة لحاملي السندات. وبناءً على ذلك، هناك احتمال أن يتم فرض تطبيق خصم نسبة 5% في ظروف معينة من المبالغ المستحقة لبعض حاملي السندات حتى تتم تسوية موقفهم الضريبي. وسوف تقوم الجهة المصدرة بالإفراج عن المبلغ المخصوم بنسبة 5% عند تقديم حاملي السندات شهادة الإفراج الضريبي من إدارة ضريبة الدخل. وفي أي حال من الأحوال، فإن أي مبالغ مخصومة سيتوجب على الجهة المصدرة اضافتها وفقاً للشروط (انظر الشرط رقم 7 (الضرائب)) وبناءً عليه، فإنه من الناحية العملية، لن يحتاج حامل الشهادة إلى تقديم شهادة الإفراج الضريبي.

وحتى وقتنا الحاضر، لم تصدر أي بيانات رسمية عن إدارة ضريبة الدخل فيما يتعلق بتفسيرها للمادة 150 (مكرر) أو القرار الإداري و / أو تطبيقهما. كما أن المحاكم الكويتية (التي سيكون لها الحكم النهائي في هذه المسألة) لم تكن مطالبة بتفسير هذا الحكم حتى الآن. لذا يصعب التوضيح بشكل قاطع كيفية قيام إدارة ضريبة الدخل و / أو المحاكم الكويتية بتطبيق وممارسة قوانين الضرائب على أرض الواقع (وفقاً للتعريف الوارد ضمن قسم "الضرائب") بما في ذلك المادة 150 (مكرر).

ويُنصح المشتريين المحتملين للسندات باستشارة مستشاري الضرائب فيما يتعلق بالعواقب الضريبية المترتبة بموجب القانون الكويتي وغيرها من القوانين الضريبية السارية فيما يتعلق بشراء السندات وحيازتها وبيعها وتلقي الدفعات الخاصة بالسندات. برجاء الرجوع إلى قسم "الضرائب" للمزيد من التفاصيل.

ضريبة القيمة المضافة

كما في تاريخ إصدار هذه النشرة، لم تقم دولة الكويت بفرض ضريبة القيمة المضافة ("ضريبة القيمة المضافة") على بيع السلع والخدمات. إلا أنه يجب على المستثمرين إدراك أن دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الكويت، توصلت إلى اتفاق فيما بينها على تنفيذ إطار ضريبة القيمة المضافة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 5% ("إطار ضريبة القيمة المضافة"). ولم يتم بعد إصدار تشريع وطني في الكويت لتطبيق هذا الإطار ولم يتم الإفصاح عن أي تفاصيل خاصة بهذا النظام حتى تاريخ إصدار هذه النشرة. لذلك فإنه على الرغم من أن البرلمان الكويتي قد أشار إلى عزمه تأجيل تطبيق ضريبة القيمة المضافة حتى العام 2021، إلا أنه من غير الممكن تحديد ما إذا كان سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الكويت ومتى سيتم

ذلك. كما انه نظراً للسلطة التقديرية الواسعة الممنوحة لكل عضو من أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي بموجب إطار ضريبية القيمة المضافة، فإنه حتى تاريخ اصدار هذه النشرة، تظل شروط وأحكام نظام ضريبية القيمة المضافة، إذا تم فرضها، غير معروفة بعد.

التصنيفات الائتمانية قد لا تعكس جميع المخاطر

بالإضافة إلى التصنيف الائتماني للمجموعة أو للسندات قد تقوم وكالة أخرى أو أكثر من وكالات التصنيف الائتماني المستقلة بتقييم التصنيفات الائتمانية للسندات دون طلب ذلك منها. وقد لا تعكس أي تصنيفات للمجموعة أو السندات التأثير المحتمل لجميع المخاطر المتعلقة بالهيكل والسوق والعوامل الإضافية التي تمت مناقشتها أعلاه والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على قيمة السندات. وليس هناك ضمان ان التصنيفات سوف تظل سارية المفعول لأي مدة زمنية محددة أو ان التصنيفات لن يتم تخفيضها أو سحبها بالكامل إذا بررت الظروف ذلك في المستقبل. إلا انه على الرغم من ذلك، فإن التغييرات الحقيقية أو المتوقعة في التصنيفات الائتمانية للمجموعة أو تصنيف السندات ستؤثر بصفة عامة على القيمة السوقية للسندات. ولا يعتبر التصنيف الائتماني للسندات توصية بشرائها أو بيعها أو الاحتفاظ بها، كما أنه من الممكن مراجعة التصنيف أو سحبه في أي وقت من قبل وكالة التصنيف الائتماني.

الضرائب

فيما يلي نبذة عامة لبعض الاعتبارات الضريبية الواجبة التطبيق في دولة الكويت والمتعلقة **بالسندات**. تعتمد هذه النبذة على فهم البنك للتفسيرات والممارسات السابقة والحالية لقوانين الضرائب في دولة الكويت من قبل إدارة ضريبة الدخل في دولة الكويت. ولا يفترض أن تمثل هذه النبذة تحليلاً كاملاً لكافة الاعتبارات الضريبية المتعلقة **بالسندات**. وعلى المكتتبين المحتملين **السندات** الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين للتأكد من النتائج المترتبة على تطبيق قوانين الضرائب السارية في البلاد التي يقيمون فيها لأغراض الضرائب، وكذلك على القوانين الضريبية في دولة الكويت فيما يتعلق بشراء وتملك **السندات** والتصرف فيها واستلام دفعات الفائدة أو أصل المبالغ للسندات و/أو أية مبالغ أخرى قد تنتج عن **السندات**. ويعتمد هذا الموجز على القانون الساري في تاريخ هذه **النشرة**، وهو يخضع بالتالي لأي تعديل قد يطرأ على القانون (وكذلك أي تغيير قد يطرأ على تفسيرات وممارسات إدارة ضريبة الدخل الكويتية لذلك القانون) بعد ذلك التاريخ.

ضريبة الدخل

إن هذه النبذة عن الضرائب المطبقة في دولة الكويت تعتمد على مرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 1955 ("المرسوم") كما هو معدل بموجب القانون رقم 2 لسنة 2008 "تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم 3 لسنة 1955 (التعديل)"، واللوائح التنفيذية للتعديل ("اللوائح") وغيره من القرارات والتعاميم الوزارية ذات الصلة والصادرة عن وزارة المالية ("قوانين الضرائب") كما هي مفسرة ومطبقة من قبل إدارة الضريبة على الدخل بوزارة المالية بدولة الكويت ("إدارة الضريبة") على النحو الساري والمطبق كما في تاريخ هذه **النشرة**. إن أي تغييرات قد تطرأ مستقبلاً على قوانين الضرائب أو على كيفية تطبيق إدارة **الضريبة** لتلك القوانين بعد التاريخ المذكور، ستؤدي إلى تعديل هذه النبذة والتأثير عليها.

وبموجب **قوانين الضرائب**، تفرض ضريبة الدخل بنسبة مقطوعة تبلغ 15% فقط من بين أمور أخرى على صافي الدخل والأرباح الرأسمالية التي تحققها الشركات (والتي تفسر من قبل إدارة الضرائب على أنها تشمل أي شركات أياً كان شكلها)، بغض النظر عن مكان تأسيسها، والتي تمارس نشاطاً تجارياً في دولة الكويت.

وبالرغم من ذلك، فإن إدارة الضريبة قد أعفت حتى تاريخه الشركات المؤسسة في دولة الكويت أو أي بلد عضو في مجلس التعاون الخليجي (والتي يشار إليها في هذه **النشرة** بـ "الشركات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي") من الضريبة على الدخل وفرضت الضرائب على الدخل على الشركات غير التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي (ويشار إليها في هذه **النشرة** بـ "الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي")، والتي تشمل منعاً للشك، المساهمين في **الشركات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي** ولكنهم غير تابعين لهذه الدول والذين يمارسون نشاطاً تجارياً في دولة الكويت. وعليه، فإن التوضيحات المبينة فيما يلي تطبق فقط على الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

بموجب اللوائح، فإن الدخل الناتج عن الاقراض داخل دولة الكويت يعتبر أنه ناتج عن القيام بنشاط تجاري داخل دولة الكويت، ويخضع بالتالي لضريبة الدخل في دولة الكويت.

ومنذ تاريخ نفاذ **اللوائح** في عام 2008، فإنه لم يصدر عن إدارة الضريبة أي تصريح رسمي علني حول تفسيرها و/أو تطبيقها للمتطلبات المشار إليها في الفقرة السابقة أعلاه في إطار عملية مشابهة لعملية إصدار **السندات**، كما أنه لم تعرض على المحاكم في دولة الكويت والتي ستكون الحكم النهائي في هذا الموضوع) أية قضية تتعلق بتطبيق ضريبة الدخل على النحو المشار إليه أعلاه.

إن إدارة **الضريبة** لم تفرض الضرائب على الدخل الأئنة الذكر (أو استقطاع المبالغ المشار إليها في الفقرة أدناه - **الاستقطاع**) على المقرضين من الدول غير التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي في إطار عملية إصدار سندات مشابهة **للسندات** موضوع هذه **النشرة**.

وبالرغم مما ذكر أعلاه، فإن تطبيق نظام الضرائب السائد في دولة الكويت ما زال مبهم، خاصة في ظل غياب أي تفسير أو وجود أحكام صادرة عن إدارة **الضريبة** أو المحاكم الكويتية، وكذلك نظراً لعدم اعتماد إدارة **الضريبة** بشكل عام لوجهة نظر موحدة فيما يتعلق بفرض الضرائب في دولة الكويت. لذلك، فإنه يتوجب على المستثمرين المحتملين الأخذ في الاعتبار أن هنالك احتمال بفرض الضرائب مستقبلاً على أي شخص حامل **للسندات** من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (والتي تستوجب تقديم إقرار ضريبي لإدارة **الضريبة**) وذلك في حال اعتبرت هذه الأخيرة و/أو المحاكم الكويتية أن الدخل الناتج عن **السندات** يشكل عملية اقراض للأموال داخل دولة الكويت (وبالتالي ممارسة لنشاط تجاري داخل دولة الكويت لغرض النظام الضريبي المشار إليه أعلاه)، حتى ولو لم يكن حامل **السندات** مؤسساً أو متواجداً داخل دولة الكويت (أي لديه محل إقامة في دولة الكويت).

بناءً عليه، ونظراً لعدم وجود أي سوابق تدل على فرض الضرائب على المقرضين في الحالات المشار إليها أعلاه من عدمه، فإنه يستحيل التأكيد بشكل جازم كيف سيكون موقف إدارة الضريبة ب و/أو المحاكم الكويتية لجهة تطبيق وفرض الضرائب من الناحية العملية.

لا تطبق ضريبة الدخل على دخل الأفراد أو الأرباح الرأسمالية الواردة للأفراد في تاريخ هذه **النشرة**.

حجز نسبة من المبالغ الواجب سدادها

وفقاً للوائح، فإنه يتوجب على أي طرف كويتي يقوم بسداد أي مبالغ إلى طرف آخر أينما وجد، أن يستقطع ما يعادل 5% من قيمة أي مبلغ يتم سداده. وتقتضي الإشارة إلى أنه لا يتوجب على الطرف الذي يقوم بسداد المبالغ تحويل المبالغ المستقطعة فوراً إلى إدارة الضريبة، بل يجب عليه الاحتفاظ بهذه المبالغ وسداها فقط (أ) إلى الطرف الآخر عند تقديم هذا الأخير شهادة صادرة عن إدارة الضريبة تؤكد بأن الطرف الأخير غير خاضع للضرائب أو هو معفي منها، أو أنه لم يحقق أية أرباح أو أنه قد قام بسداد أو بضمن سداد ضرائب الدخل المتوجبة بدمته، أو (ب) إلى إدارة الضريبة بناء لطلبها في حال عدم تقديم مثل هذه الشهادة.

وفقاً للتفسير الحرفي للوائح، فإنه يجب الاستقطاع من المبلغ الاسمي والفوائد على حد سواء. لذلك، فإنه يتوجب على البنك استقطاع ما يعادل 5% من أي دفعة تسدد إلى حامل السندات، على أن يتم إعادة المبالغ المستقطعة إلى حامل السندات عند تقديمه للشهادة الصادرة عن إدارة الضريبة. إلا أنه يجوز لحاملي السندات الاعتماد على أحكام شروط الإصدار والتي يمكن بموجبها للجهة المصدرة أن تضيف إلى أي دفعة يتم سداها، مبلغ يعادل المبلغ المستقطع، سواء تم تقديم الشهادة عن إدارة الضرائب أم لا.

الإعفاءات الضريبية على العوائد

عملاً بأحكام المادة 150 مكرر من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية كما هو معدل بموجب القانون رقم 22 لسنة 2015، ومع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية المقررة على أرباح التصرف في الأوراق المالية الصادرة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، تعفى من الضريبة المطبقة في الكويت العوائد الناتجة من مثل الأوراق المالية والسندات، أيًا كانت طبيعة الجهة المصدرة لها.

وقد تم تأكيد تطبيق المادة 150 (مكرر) بناء على الأمر الإداري رقم 2015/2028 الصادر عن وزارة المالية الكويتية، والذي عدل بعض أحكام لائحة التعديل التنفيذية، اعتباراً من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. وفقاً لذلك، وفقاً للمادة 150 (مكرر)، تعفى العوائد الناتجة من السندات من ضريبة الدخل المطبقة في الكويت.

وبالرغم من ذلك، ونظراً لحدثة المادة 150 مكرر الأنفة الذكر ولعدم صدور أي تصريح رسمي عن إدارة الضريبة والمحاكم الكويتية حول تفسيرها و/أو كيفية تطبيق الأحكام الجديدة المشار إليها في الفقرة السابقة أعلاه في إطار عملية مشابهة لعملية إصدار السندات، فإنه من غير الممكن حالياً التأكيد بشكل جازم كيف سيكون موقف إدارة الضريبة و/أو المحاكم الكويتية من الناحية العملية لجهة تطبيق المادة 150 مكرر بما في ذلك، ما إذا كان على المصدر الذي يكون مقره في الكويت (مثل البنك المصدر) والذي يقوم بسداد دفعات إلى أي الطرف آخر (على سبيل المثال، حامل للسندات)، في مكان إصدارها، سوف يعفى من القيام بأي حجز على التزامات الدفع كما المشار إليها تحت عنوان "حجز نسبة من المبالغ الواجب سداها" أعلاه، كما في تاريخ هذه النشرة.

ضرائب أخرى:

باستثناء ما تم الإشارة إليه أعلاه، فإنه يتم سداد كافة الدفعات المتعلقة بالسندات دون استقطاع أو خصم أو حجز لغرض أو بسبب أي ضرائب أو رسوم حالية أو مستقبلية، أو رسوم حكومية من أي نوع كانت يتم فرضها أو تحصيلها أو احتجازها أو اعتمادها من قبل دولة الكويت أو نيابة عنها.

لا يستحق على حاملي السندات سداد أي رسوم طابع مالي أو رسوم تسجيل أو ما شابه ذلك من رسوم في دولة الكويت فيما يتعلق بإصدار أو تحويل السندات.

العقود الرئيسية

لم يبرم البنك أية عقود رئيسية خارج نطاق أنشطته.

معلومات عامة

هيئة أسواق المال

إن هيئة أسواق المال بدولة الكويت هي الجهة الرقابية المولجة، وفقاً لأحكام قانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، بتنظيم عمليات إصدار الأوراق المالية (بما فيها السندات) في دولة الكويت، وإصدار التراخيص والموافقات اللازمة لإصدار السندات.

سلطة إصدار وطرح الأوراق المالية

إن سلطة إصدار التراخيص والموافقات اللازمة لإصدار السندات في دولة الكويت هي هيئة أسواق المال بالإضافة إلى بنك الكويت المركزي بالنسبة للبنوك وشركات التمويل الخاضعة لرقابته.

تغيير الوضع المالي

باستثناء ما تم الإفصاح عنه في هذه النشرة، لم يحدث أي تغيير سلبي مؤثر في الوضع المالي للبنك منذ تاريخ 31 ديسمبر 2019 وهو تاريخ آخر بيانات مالية مدققة للبنك.

مدققو الحسابات

عينت المجموعة مكتب ديلويت وتوش (الوزان وشركاهم) بالإضافة إلى إرنست و يونغ (العيان والعصيمي وشركاهم) كمدققي حسابات المجموعة. تم تدقيق البيانات المالية للمجموعة للعامين المنتهيين في 31 ديسمبر 2017 و 31 ديسمبر 2018 و 31 ديسمبر 2019 بالتعاون في ما بين ديلويت وتوش (الوزان وشركاهم) - ترخيص رقم 62- أ - وإرنست و يونغ (العيان والعصيمي وشركاهم) - ترخيص رقم 68 - أ. تم مراجعة البيانات المالية للمجموعة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020 و 30 سبتمبر 2020 بالتعاون في ما بين ديلويت وتوش (الوزان وشركاهم) - ترخيص رقم 62- أ - وإرنست و يونغ (العيان والعصيمي وشركاهم) - ترخيص رقم 208 - أ.

الدعاوى

إن البنك أو أي عضو من المجموعة ليس طرفاً في أي إجراءات حكومية أو إجراءات تقاضي أو تحكيم (سواء كانت هذه الإجراءات معلقة أو محتملة والبنك على معرفة بها) خلال فترة الإثني عشر شهراً التي سبقت تاريخ هذه النشرة، والتي قد يكون لها أو كان لها في الماضي القريب تبعات مؤثرة على المركز المالي للبنك أو للمجموعة.

قرار الجمعية العمومية العادية ومجلس الإدارة بالموافقة على الاصدار

قد تمت الموافقة على إصدار السندات بموجب قرار الجمعية العمومية للبنك الصادر بتاريخ 7 مارس 2020، وقرار مجلس إدارة البنك الصادر بتاريخ 31 أغسطس 2020.

الموافقة الرسمية

تم الحصول على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي بتاريخ 5 أكتوبر 2020 لإصدار السندات وموافقة بنك الكويت المركزي النهائية بتاريخ 5 نوفمبر 2020، وكذلك موافقة هيئة أسواق المال في دولة الكويت بتاريخ 7 أكتوبر 2020. كما وافقت هيئة أسواق المال بتاريخ 25 أكتوبر 2020 على بنود نشرة الاكتتاب بشأن إصدار السندات.

المقاصة

تم قبول مقاصة السندات من خلال الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة) وذلك بموجب الرقم المتسلسل العالمي (ISIN) التالي:

السندات ذات الفائدة الثابتة رقم (ISIN): KW0DI0190382

السندات ذات الفائدة المتغيرة رقم (ISIN): KW0DI0190390

التصنيف

تم ذكر التصنيف الائتماني في مواضع أخرى في النشرة ولا يعتبر تصنيف المجموعة أو السندات توصية بشرائها أو بيعها أو تملكها، كما أنه من الممكن إعادة النظر في هذا التقييم أو تعليقه أو سحبه في أي وقت من قبل مؤسسة التصنيف التي أصدرته.

الرقابة على البنك

يعمل البنك في دولة الكويت وفقاً لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 (وتعديلاته) ولائحته التنفيذية. ويخضع البنك لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.

معلومات عن البنك وإدارته

الشكل القانوني للبنك المصدر والتشريعات التي تطبق على تأسيسه وأعماله

تأسس البنك في 19 مايو 1952 في دولة الكويت بموجب مرسوم اميري وتم تسجيله لدى وزارة التجارة والصناعة تحت سجل تجاري رقم 8490. البنك هو شركة مساهمة عامة كويتية ويخضع للقانون رقم 1 لسنة 2016 وتعديلاته، والقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته والقانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته.

ملخص للأحكام المنصوص عليها في النظام الاساسي للبنك:

اغراض البنك:

بشكل عام، يجوز للبنك القيام بكافة الاعمال المصرفية والتجارية والخدمات المسموح بها بموجب القانون واللوائح والتشريعات التي تم ترعى أعمال البنوك التجارية.

ويجوز للبنك الاستحواذ على حصة محددة او الارتباط بأي طريقة يراها مناسبة، مع كيانات أخرى تقوم بأنشطة مماثلة لأنشطته والتي قد تساعد البنك في تحقيق اغراضه في دولة الكويت او في الخارج، كما يجوز للبنك ان يقوم بالاستحواذ على اجمالي الاسهم في تلك الكيانات او الحاقها به.

ادارة البنك

تم تكليف ادارة البنك الى مجلس ادارة. وفي 7 مارس 2020، تم تعديل النظام الأساسي للبنك بحيث أصبح ينص على أنه مع استمرار مجلس الادارة الحالي للدورة التي انتخب لها، يتألف مجلس الإدارة – ابتداء من 30 يونيو 2020 من 11 عضواً من بينهم عضوان مستقلان على الأقل و ابتداء من تاريخ 30 يونيو 2022 من (13) عضواً من بينهم أعضاء مستقلون لا يقل عددهم عن أربعة أعضاء، على ألا يزيد عدد الأعضاء المستقلين عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة. ويتم انتخاب أعضاء مجلس ادارة البنك لمدة ثلاثة سنوات على أعضاء مجلس الادارة الذين يسعون إلى خدمة فترة إضافية السعي لإعادة انتخابهم من قبل المساهمين كل ثلاث سنوات. يجوز إعادة انتخاب أي عضو في مجلس الإدارة أكثر من مرة.

ويحق لرئيس مجلس الادارة ونائب رئيس مجلس الادارة و/أو أي عضو آخر معين بواسطة مجلس الادارة أن يقوم بالتوقيع منفرداً نيابة عن البنك. ويجوز لمجلس الادارة تعيين رئيس تنفيذي أو نائب رئيس تنفيذي للبنك وتحديد صلاحياتهما.

ويجب على مجلس الادارة الاجتماع على الاقل ستة مرات خلال السنة المالية للبنك بناء على طلب رئيس مجلس الادارة. كما يجب على مجلس الادارة الاجتماع ايضاً بناء على طلب مقدم من عضوين في مجلس الادارة على الاقل. ويعتبر اجتماع مجلس الادارة صحيحاً في حالة حضور ما لا يقل عن نصف أعضائه. ولا يجوز حضور اجتماعات مجلس الإدارة بالوكالة.

وتصدر قرارات مجلس الادارة بالتصويت بالأغلبية بواسطة الأعضاء الحاضرين. وفي حالة تساوي الأصوات، يكون صوت رئيس مجلس الادارة مرجحاً. وسوف يتم تسجيل محاضر اجتماع مجلس الادارة في سجل خاص ويتم توقيعه من رئيس مجلس الادارة. ويجوز للعضو المعترض أن يطلب تسجيل رأيه.

رأس المال الخاص بالبنك

في 30 يونيو 2020، بلغ رأس المال المصرح به والمدفوع 685,018,518.1 دك مقسم على 6,850,185,181 سهم بقيمة 0.100 دك (مائة فلس) للسهم الواحد.

البيانات المالية

في الصفحات التالية المعلومات والبيانات المالية أدناه:

- المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة عن التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020
- المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة عن الستة اشهر المنتهية في 30 يونيو 2020
- البيانات المالية المجمعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
- البيانات المالية المجمعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
- البيانات المالية المجمعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

مجموعة بنك الكويت الوطني
المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة
30 سبتمبر 2020 [غير مدققة]

تقرير المراجعة حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمع إلى حضرات السادة أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع.

مقدمة

لقد راجعنا بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع المرفق لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") كما في 30 سبتمبر 2020، وبياني الدخل والدخل الشامل المرحليين المكثفين المجمعين المتعلقين به لفترتي الثلاثة أشهر والتسعة أشهر المنتهيتين بذلك التاريخ، وبياني التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحليين المكثفين المجمعين المتعلقين به لفترة التسعة أشهر المنتهية بذلك التاريخ. إن إدارة البنك هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمع وعرضها وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح 2. إن مسؤوليتنا هي التعبير عن نتيجة مراجعتنا لهذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمع.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية المنفذة من قبل مراقبي الحسابات المستقلين للبنك" المتعلق بمهام المراجعة. تتمثل مراجعة المعلومات المالية المرحلية في توجيه الاستفسارات بصفة مبدئية إلى الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى للمراجعة. إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وعليه، فإنه لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في التدقيق. وبالتالي فإننا لا نبدى رأياً يتعلق بالتدقيق.

النتيجة

استناداً إلى مراجعتنا، فإنه لم يرد إلى علمنا ما يستوجب الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمع المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي المادية، وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح 2.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى مراجعتنا، فإن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمع متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للبنك. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال مراجعتنا، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لعام 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات المتعلقة به خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



بدر عبدالله الوزان

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه



عبدالكريم عبدالله السمدان

سجل مراقبي الحسابات رقم 208 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

8 أكتوبر 2020

الكويت

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع
30 سبتمبر 2020 (غير مدقق)

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		إيضاحات
2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
740,777	590,001	248,397	171,227	إيرادات فوائد
314,924	221,950	106,602	53,894	مصروفات فوائد
425,853	368,051	141,795	117,333	صافي إيرادات الفوائد
155,339	169,291	53,879	55,215	مربحة وإيرادات تمويل إسلامي أخرى
64,215	64,747	23,084	18,477	تكلفة تمويل وتوزيعات إلى المودعين
91,124	104,544	30,795	36,738	صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
516,977	472,595	172,590	154,071	صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي
116,825	109,781	38,125	38,266	صافي الأتعاب والعمولات
6,913	610	(1,802)	3,393	صافي إيرادات (خسائر) الاستثمارات
31,028	31,859	11,758	6,246	صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية
1,012	17,576	208	15,888	إيرادات تشغيل أخرى
155,778	159,826	48,289	63,793	إيرادات لا تحمل فوائد
672,755	632,421	220,879	217,864	صافي إيرادات التشغيل
129,435	124,276	43,108	39,466	مصروفات موظفين
70,809	75,566	25,349	23,565	مصروفات إدارية أخرى
19,165	25,024	6,698	8,361	استهلاك مباني ومعدات
2,384	1,235	806	412	إطفاء موجودات غير ملموسة
221,793	226,101	75,961	71,804	مصروفات التشغيل
450,962	406,320	144,918	146,060	ربح التشغيل قبل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
104,656	207,649	37,531	81,005	تحميل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
346,306	198,671	107,387	65,055	ربح التشغيل قبل الضرائب
26,324	21,327	7,841	5,887	الضرائب
319,982	177,344	99,546	59,168	ربح الفترة
302,168	168,676	93,075	57,584	الخاص بـ:
17,814	8,668	6,471	1,584	مساهمي البنك
319,982	177,344	99,546	59,168	الحصص غير المسيطرة
44 فلس	23 فلس	14 فلس	8 فلس	6 ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي البنك

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

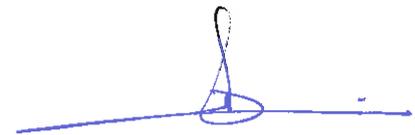
بيان الدخل الشامل المرحلي المكثف المجمع
30 سبتمبر 2020 (غير مدقق)

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		
2019	2020	2019	2020	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
319,982	177,344	99,546	59,168	ربح الفترة
				إيرادات (خسائر) شاملة أخرى:
				استثمار في أوراق دين مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال
28,031	(89,746)	19,357	25,698	الإيرادات الشاملة الأخرى:
2,948	14,099	(130)	3,703	صافي التغير في القيمة العادلة
				صافي التحويل إلى بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع
30,979	(75,647)	19,227	29,401	
				حصة في الإيرادات الشاملة الأخرى لشركات زميلة
(61)	(293)	3	(4)	فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية
16,187	14,472	4,268	7,504	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للفترة معاد تصنيفها إلى بيان
				الدخل المرحلي المكثف المجمع في فترات لاحقة
47,105	(61,468)	23,498	36,901	
				صافي الربح (الخسارة) من استثمارات في أدوات حقوق
				الملكية المصنفة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات
				الشاملة الأخرى (لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل
				المرحلي المكثف المجمع في فترات لاحقة)
59	(7,082)	16	183	
47,164	(68,550)	23,514	37,084	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للفترة
367,146	108,794	123,060	96,252	إجمالي الإيرادات الشاملة للفترة
				الخاص بـ:
347,540	107,244	115,728	91,527	مساهمي البنك
19,606	1,550	7,332	4,725	الحصص غير المسيطرة
367,146	108,794	123,060	96,252	

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع
30 سبتمبر 2020 (غير مدقق)

30 سبتمبر 2019 ألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2019 ألف دينار كويتي	30 سبتمبر 2020 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
				الموجودات
3,579,791	3,787,173	4,404,865		نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
825,140	823,229	830,645		سندات بنك الكويت المركزي
709,174	662,175	477,438		سندات خزانة حكومة الكويت
2,169,763	1,909,081	1,110,462		ودائع لدى البنوك
16,359,257	16,552,598	17,634,436		قروض وسلف وتمويل إسلامي إلى العملاء
3,995,648	4,214,562	4,633,922		استثمارات في أوراق مالية
33,323	35,297	6,257	14	استثمار في شركات زميلة
422,447	433,540	425,652		أرض ومباني ومعدات
583,086	582,927	583,712		الشهرة وموجودات أخرى غير ملموسة
231,608	270,171	275,700		موجودات أخرى
28,909,237	29,270,753	30,383,089		مجموع الموجودات
				المطلوبات
7,505,022	7,581,929	6,572,322		المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
15,786,835	15,930,577	17,499,220		ودائع العملاء
696,959	538,611	948,696		شهادات إيداع صادرة
228,638	227,159	235,249		أوراق دولية متوسطة الأجل
124,793	124,801	124,816		سندات مساندة - الشريحة 2
-	-	230,410	7	صكوك مصدرة
650,581	608,516	775,235		مطلوبات أخرى
24,992,828	25,011,593	26,385,948		إجمالي المطلوبات
				حقوق الملكية
652,399	652,399	685,019	8	رأس المال
-	32,620	-	8	أسهم منحة مقترح إصدارها
310,666	326,199	326,199		احتياطي إجباري
803,028	803,028	803,028		حساب علاوة إصدار أسهم
(45,061)	(39,258)	(39,258)	8	أسهم خزينة
22,800	25,115	25,115		احتياطي أسهم خزينة
1,572,418	1,633,641	1,370,977	8	احتياطيات أخرى
3,316,250	3,433,744	3,171,080		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
210,700	438,438	438,438		الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
389,459	386,978	387,623		الحصص غير المسيطرة
3,916,409	4,259,160	3,997,141		إجمالي حقوق الملكية
28,909,237	29,270,753	30,383,089		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



ناصر مساعد عبد الله السايير
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التدفقات النقدية المرحلي المكثف المجمع
30 سبتمبر 2020 (غير مدقق)

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر			
2019	2020		
ألف	ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي	إيضاحات	
319,982	177,344		أنشطة التشغيل
			ربح الفترة
			تعديلات لـ:
(6,913)	(610)		صافي إيرادات الاستثمارات
19,165	25,024		استهلاك مباني ومعدات
2,384	1,235		إطفاء موجودات غير ملموسة
104,656	207,649	3	تحميل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
26,324	21,327	4	الضرائب
-	(9,896)	5	الربح من بيع أرض ومباني ومعدات
465,598	422,073		ربح التشغيل قبل التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
			التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(15,269)	(7,416)		سندات بنك الكويت المركزي
162,868	184,737		سندات خزانة حكومة الكويت
194,479	789,158		ودائع لدى البنوك
(957,230)	(782,976)		قرروض وسلف وتمويل إسلامي إلى العملاء
26,276	20,544		موجودات أخرى
(585,462)	(1,159,029)		المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,397,999	1,203,759		ودائع العملاء
245,831	410,085		شهادات إيداع صادرة
179,989	(58,925)		مطلوبات أخرى
(26,523)	(36,151)		ضرائب مدفوعة
1,088,556	985,859		صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل
			أنشطة الاستثمار
(1,097,091)	(1,408,042)		شراء استثمارات في أوراق مالية
812,149	1,063,330		متحصلات من بيع/استرداد استثمارات في أوراق مالية
1,453	649		إيرادات توزيعات أرباح
-	694		متحصلات من بيع استثمار في شركة زميلة
153	-		توزيعات أرباح من شركات زميلة
-	(325)	14	حيازة شركة تابعة بالصافي بعد النقد الذي تم حيازته
-	(1,815)	14	تكاليف المعاملة المتعلقة بحيازة شركة تابعة
761	30,978		متحصلات من بيع أرض ومباني ومعدات
(40,541)	(31,316)		شراء أرض ومباني ومعدات
(323,116)	(345,847)		صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
			أنشطة التمويل
-	228,600	7	متحصلات من إصدار صكوك
29,154	-		متحصلات من بيع أسهم خزينة
(214,344)	(226,373)		توزيعات أرباح مدفوعة
(6,125)	(11,474)		فائدة مدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
(2,563)	(2,608)		توزيعات أرباح من قبل شركة تابعة عن الصكوك المستدامة - الشريحة 1
(8,093)	(10,465)		توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة تابعة إلى الحصص غير المسيطرة
49,615	-		زيادة رأسمالية في شركة تابعة مساهم بها من قبل الحصص غير المسيطرة
(152,356)	(22,320)		صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
613,084	617,692		الزيادة في النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل
2,966,707	3,787,173		النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في 1 يناير
3,579,791	4,404,865		النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في 30 سبتمبر

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

1 التأسيس والتسجيل

تم التصريح بإصدار المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020 وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 2020. إن البنك هو شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في دولة الكويت في سنة 1952 وتم تسجيلها كبنك (سجل تجاري رقم 8490) لدى بنك الكويت المركزي. يقع عنوان المكتب المسجل للبنك في شارع الشهداء، ص.ب. 95، الصفاة، 13001 الكويت.

2 السياسات المحاسبية

أساس الإعداد

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34 "التقارير المالية المرحلية". إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 باستثناء المبين أدناه.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة. كما تتطلب التعليمات تطبيق كافة المتطلبات الأخرى للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إضافة إلى ذلك، وخلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليماته التي تتطلب تسجيل خسائر التعديل للموجودات المالية (القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة الأخرى ومدني بطاقات الائتمان) الناتجة من فترات تعطيل السداد الممنوحة للعملاء لمواجهة التأثير الاقتصادي الناتج عن فيروس كوفيد 19 في الأرباح المرحلة بدلاً من بيان الدخل المجمع (إيضاح 15).

إن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة لا تتضمن كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة للبيانات المالية المجمعة السنوية التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ويجب الاطلاع عليها مقترنة بالبيانات المالية المجمعة السنوية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج الفترات المرحلية لا تشير بالضرورة إلى النتائج التي يمكن توقعها للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2020.

لم يكن للتعدلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2020 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

3 تحميل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		
2019	2020	2019	2020	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
91,972	125,454	33,517	47,179	تحميل مخصص التسهيلات الائتمانية - محدد
9,358	53,784	1,278	32,816	تحميل مخصص التسهيلات الائتمانية - عام
3,326	28,411	2,736	1,010	(خسائر انخفاض القيمة الأخرى)
<u>104,656</u>	<u>207,649</u>	<u>37,531</u>	<u>81,005</u>	

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة
30 سبتمبر 2020 (غير مدققة)

4 الضرائب

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		
2019	2020	2019	2020	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
7,623	4,161	2,327	1,396	ضريبة دعم العمالة الوطنية
3,393	1,889	1,067	642	الزكاة
2,811	1,359	913	532	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
12,497	13,918	3,534	3,317	ضريبة خارجية
26,324	21,327	7,841	5,887	

5 إيرادات تشغيل أخرى

خلال الفترة، قام البنك ببيع عقار إلى طرف آخر لقاء مقابل بيع بمبلغ 29,750 ألف دينار كويتي. وتم تسجيل ربح محقق من البيع بمبلغ 9,896 ألف دينار كويتي ضمن إيرادات تشغيل أخرى في بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع. علاوة على ذلك، استلمت المجموعة مبلغ 6,109 ألف دينار كويتي كدعم حكومي لكوفيد-19 مقابل مصروفات الموظفين (راجع الإيضاح 15).

6 ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح الفترة الخاص بمساهمي البنك (المعدل مقابل الفائدة والأرباح المدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بالصافي بعد أسهم الخزينة. لا توجد أسهم مخففة محتملة قابلة للتحويل إلى أسهم.

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		
2019	2020	2019	2020	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
302,168	168,676	93,075	57,584	الربح الخاص بمساهمي البنك
(6,125)	(11,474)	-	-	ناقصاً: الفائدة المدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
(1,535)	(1,562)	-	-	ناقصاً: توزيعات أرباح من قبل شركة تابعة عن الصكوك المستدامة الخاصة بمساهمي البنك - الشريحة 1
294,508	155,640	93,075	57,584	
6,762,242	6,791,175	6,779,038	6,791,175	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بالصافي بعد أسهم الخزينة (ألف)
44 فلس	23 فلس	14 فلس	8 فلس	ربحية السهم الأساسية

تم تعديل احتساب ربحية السهم للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2019 لغرض احتساب أسهم المنحة المصدرة في سنة 2020.

7 صكوك دولية متوسطة الأجل

خلال سنة 2019، أسس بنك بوبيان ش.م.ك.ع.، وهو شركة تابعة للمجموعة، برنامج صكوك دولية متوسطة الأجل بقيمة مليار دولار أمريكي ("برنامج الصكوك الدولية قصيرة الأجل"). ويتاريخ 18 فبراير 2020، أصدر بنك بوبيان صكوك ممتازة غير مضمونة بمبلغ 750 مليون دولار أمريكي مستحقة في فبراير 2025 بموجب برنامج الصكوك الدولية قصيرة الأجل من خلال شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل. تم إصدار هذه الصكوك بنسبة 100% من القيمة الاسمية وتحمل معدل ربح ثابت بنسبة 2.593% سنوياً تستحق السداد نصف سنوياً.

8 حقوق المساهمين

أ) يتكون رأس المال المصرح به للبنك من 7,500,000,000 سهم (31 ديسمبر 2019: 7,500,000,000 سهم و30 سبتمبر 2019: 7,500,000,000 سهم) بقيمة 100 فلس للسهم. يتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك من 6,850,185,181 سهم (31 ديسمبر 2019: 6,523,985,887 سهم و30 سبتمبر 2019: 6,523,985,887 سهمًا) بقيمة 100 فلس للسهم.

ب) أسهم الخزينة

	(مدققة)		
	30 سبتمبر 2019	31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2020
عدد أسهم الخزينة	64,506,852	56,200,000	59,010,000
أسهم الخزينة كنسبة من إجمالي الأسهم قيد الإصدار	1.0%	0.9%	0.9%
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	45,061	39,258	39,258
القيمة السوقية لأسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	61,088	60,134	51,339
المتوسط المرجح للقيمة السوقية لسهم الخزينة (فلس)	938	947	842

ج) توزيعات الأرباح وأسهم المنحة

تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقد بتاريخ 7 مارس 2020 على إصدار أسهم منحة بنسبة 5% (2019: 5%) وتوزيعات أرباح نقدية بقيمة 35 فلس للسهم (2019: 35 فلس للسهم) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وتم سداد توزيعات الأرباح النقدية لاحقاً بمبلغ 226,373 ألف دينار كويتي. كما أدت أسهم المنحة إلى زيادة عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل إلى 326,199,294 سهم (2019: 310,665,994 سهم) وزيادة رأس المال بمبلغ 32,620 ألف دينار كويتي (2019: 31,067 ألف دينار كويتي).

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول المعلومات المالية المرعية المكثفة المجمعة

30 سبتمبر 2020 (غير مدققة)

8 حقوق المساهمين (تتمة)

(د) احتياطات أخرى

الف دينار كويتي

مجموع الاحتياطات الأخرى	توزيعات أرباح نقدية مقترح توزيعها	احتياطي المدفوعات بالأسهم	التغيرات المترتبة في القيمة العادلة	احتياطي تحويل صلاحيات أجنبية	أرباح مرحلة	احتياطي عام
1,633,641	226,373	14,409	53,153	(207,046)	1,429,694	117,058
168,676	-	-	-	14,938	168,676	-
(61,432)	-	-	(76,370)	14,938	-	-
107,244	-	-	(76,370)	14,938	168,676	-
(226,373)	(226,373)	-	-	-	-	-
(11,474)	-	-	-	-	(11,474)	-
(1,562)	-	-	-	-	(1,562)	-
(130,499)	-	-	61	-	(61)	-
1,370,977	-	14,409	(23,156)	(192,108)	1,454,774	117,058
1,448,579	214,344	14,409	13,311	(225,725)	1,315,182	117,058
302,168	-	-	-	-	302,168	-
45,372	-	-	29,590	15,782	-	-
347,540	-	-	29,590	15,782	302,168	-
(214,344)	(214,344)	-	-	-	-	-
(6,125)	-	-	-	-	(6,125)	-
(1,535)	-	-	-	-	(1,535)	-
-	-	-	(2,292)	-	2,292	-
(1,551)	-	-	-	-	(1,551)	-
(146)	-	-	-	-	(146)	-
1,572,418	-	14,409	40,609	(209,943)	1,610,285	117,058

توزيعات أرباح مدفوعة
فائدة مدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
توزيعات أرباح من قبل شركة تابعة عن صكوك مستدامة - الشريحة 1
خسائر محققة من استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى
خسائر تحويل لتأجيل أقساط القروض (إيضاح 15)

في 30 سبتمبر 2020

الرصيد كما في 1 يناير 2019
ربح الفترة
إيرادات شاملة أخرى

إجمالي الإيرادات الشاملة

توزيعات أرباح مدفوعة
فائدة مدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
توزيعات أرباح من قبل شركة تابعة عن صكوك مستدامة - الشريحة 1
أرباح محققة من استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى
زيادة في الملكية بشركة تابعة
حركات أخرى

في 30 سبتمبر 2019

9 تحليل القطاعات

تنظم المجموعة وتدير عملياتها في المقام الأول حسب القطاع الجغرافي، وبصورة أساسية محلياً ودولياً. وتقسم المجموعة أعمالها في القطاع المحلي إلى الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة والخدمات المصرفية للشركات والأعمال المصرفية الاستثمارية وإدارة الموجودات والخدمات المصرفية الإسلامية ومركز المجموعة. يتم تصنيف كافة العمليات خارج دولة الكويت كقطاع دولي. وتعامل الإدارة عمليات هذه القطاعات بشكل منفصل لأغراض اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد وتقييم الأداء.

الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة

يقدم قطاع الخدمات المصرفية الاستهلاكية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للأفراد. تتضمن مجموعة المنتجات القروض الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية والودائع وتحويل العملات الأجنبية والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع. كما يقدم قطاع الخدمات المصرفية الخاصة مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمخصصة إلى العملاء من الأفراد والمؤسسات ذوي الملاءة المالية المرتفعة.

الخدمات المصرفية للشركات

يقدم قطاع الخدمات المصرفية للشركات منتجات وخدمات شاملة إلى العملاء من أصحاب الأعمال والشركات بما في ذلك الإقراض والودائع والتمويل التجاري وتحويل العملات الأجنبية والخدمات الاستشارية.

الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الموجودات

يقدم قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية مجموعة كاملة من خدمات استشارات السوق الرأسمالي والخدمات التنفيذية له. تتضمن أنشطة إدارة الموجودات إدارة الثروات وإدارة الموجودات وأنشطة الأمانة والوساطة والأبحاث.

الخدمات المصرفية الإسلامية

تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية النتائج المالية لبنك بوبيان ش.م.ك.ع.، وهو شركة تابعة للمجموعة تعمل في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

مركز المجموعة

يتضمن مركز المجموعة الخزينة والاستثمارات وأنشطة المجموعة المحددة الأخرى. تقدم الخزينة مجموعة شاملة من خدمات الخزينة والمنتجات لعملائها، وهي مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق للبنك. ويتضمن مركز المجموعة أي أنشطة أخرى فيما يتعلق بتسعير التحويلات والتوزيعات بين القطاعات.

القطاع الدولي

يتضمن القطاع الدولي كافة الفروع والشركات التابعة والشركات الزميلة خارج دولة الكويت.

يعرض الجدول التالي معلومات حول صافي إيرادات التشغيل وربح الفترة وإجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات المتعلقة بقطاعات الأعمال لدى المجموعة:

30 سبتمبر 2020

	الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الموجودات	الخدمات المصرفية الإسلامية	مركز المجموعة	القطاع الدولي	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
التسعة أشهر							
صافي إيرادات التشغيل	206,617	92,701	20,553	126,039	29,759	156,752	632,421
ربح (خسارة) الفترة	98,495	34,075	11,177	23,021	(15,323)	25,899	177,344
إجمالي الموجودات	4,691,141	5,126,688	63,706	6,276,096	3,093,957	11,131,501	30,383,089
إجمالي المطلوبات	6,381,070	2,397,240	9,204	5,662,872	182,818	11,752,744	26,385,948

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة
30 سبتمبر 2020 (غير مدققة)

9 تحليل القطاعات (تتمة)

30 سبتمبر 2019

المجموع الف دينار كويتي	القطاع الدولي ألف دينار كويتي	مركز المجموعة ألف دينار كويتي	الخدمات			
			المصرفية الإسلامية ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار كويتي	الاستثمارية وإدارة الموجودات ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة ألف دينار كويتي
						التسعة أشهر
						صافي إيرادات التشغيل
672,755	164,448	37,130	113,294	21,212	120,347	216,324
319,982	83,741	3,055	45,252	11,988	41,850	134,096
28,909,237	10,412,447	3,691,700	5,032,954	60,794	5,048,390	4,662,952
24,992,828	11,248,954	1,388,172	4,387,912	8,655	2,517,689	5,441,446

10 التزامات ومطلوبات محتملة

30 سبتمبر 2019 ألف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2019 ألف دينار كويتي	30 سبتمبر 2020 ألف دينار كويتي
254,610	237,145	142,152
507,613	459,233	405,308
3,913,155	3,891,746	3,822,332
4,675,378	4,588,124	4,369,792

التزامات نيابة عن العملاء ترتبط بها التزامات مماثلة من قبلهم:

قبولات
خطابات ائتمان
ضمانات

تقدر الالتزامات غير القابلة للإلغاء لتقديم تسهيلات ائتمانية بمبلغ 1,209,271 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2019: 701,471 ألف دينار كويتي و30 سبتمبر 2019: 815,872 ألف دينار كويتي). يتضمن هذا البند التزامات لتقديم تسهيلات ائتمانية غير قابلة للإلغاء على مدى فترة التسهيلات أو يتم إلغاؤها فقط نتيجة لتغير جوهري عكسي.

تعرض المجموعة ضمن سياق الأعمال الطبيعي للمخاطر عن التزامات ائتمان متنوعة غير مباشرة، ومع أنها لم تنعكس في بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع إلا أنها تخضع لمعايير الائتمان العادية وللضوابط المالية وإجراءات المراقبة.

إن هذه الالتزامات الائتمانية لا تمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف ينتهي صلاحيته أو يتم إنهاء عقودها دون أن يتم تمويله. ليس من المتوقع أن تكون خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي ربما تنتج من التعرض للمخاطر عن تلك الالتزامات جوهرياً.

لدى المجموعة التزامات فيما يتعلق بالإفناق الرأسمالي بمبلغ 58,453 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2019: 57,299 ألف دينار كويتي و30 سبتمبر 2019: 26,739 ألف دينار كويتي).

11 القيمة العادلة للأدوات المالية

تستند القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المتداولة في أسواق نشطة إلى أسعار السوق المعلنة أو الأسعار التي يحددها الوسطاء في عروض الأسعار. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، تحدد المجموعة القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة باستخدام الجدول الهرمي للقيمة العادلة التالي، الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في تحديد هذه القياسات:

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.

المستوى 2: مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى 1 وهي معلنة إما بصورة مباشرة (أي مثل الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار). تتضمن هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام الأسعار المعلنة لأدوات مماثلة أو مشابهة في سوق يعتبر غير نشط إلى حد ما أو أساليب تقييم أخرى تكون جميع مدخلاتها الجوهرية ملحوظة من بيانات السوق. تتضمن أوراق الدين المالية المتضمنة في هذه الفئة أدوات الدين السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المستوى 3: أساليب التقييم التي تستخدم مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى البيانات الملحوظة في السوق.

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية لدى المجموعة المسجلة بالقيمة العادلة:

30 سبتمبر 2020

المجموع الف	المستوى 3 الف	المستوى 2 الف	المستوى 1 الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
3,623,554	14,000	382,596	3,226,958	أوراق دين مالية
215,414	54,938	115,795	44,681	أسهم واستثمارات أخرى
<u>3,838,968</u>	<u>68,938</u>	<u>498,391</u>	<u>3,271,639</u>	
(214,774)	-	(214,774)	-	أدوات مالية مشتقة (إيضاح 12)

31 ديسمبر 2019

المجموع الف	المستوى 3 الف	المستوى 2 الف	المستوى 1 الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
3,172,043	14,000	512,378	2,645,665	أوراق دين مالية
232,363	64,942	119,941	47,480	أسهم واستثمارات أخرى
<u>3,404,406</u>	<u>78,942</u>	<u>632,319</u>	<u>2,693,145</u>	
(68,172)	-	(68,172)	-	أدوات مالية مشتقة (إيضاح 12)

30 سبتمبر 2019

المجموع الف	المستوى 3 الف	المستوى 2 الف	المستوى 1 الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
2,991,967	14,000	356,943	2,621,024	أوراق دين مالية
195,981	77,600	71,883	46,498	أسهم واستثمارات أخرى
<u>3,187,948</u>	<u>91,600</u>	<u>428,826</u>	<u>2,667,522</u>	
(108,822)	-	(108,822)	-	أدوات مالية مشتقة (إيضاح 12)

11- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يحلل الجدول التالي الحركة في المستوى 3 والإيرادات (الفوائد وتوزيعات الأرباح والأرباح المحققة/ غير المحققة) المتحققة خلال الفترات.

صافي الأرباح (الخسائر) في بيان الدخل المرحلي المكثف	في 30 سبتمبر 2020	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية	بيع / استرداد	إضافات	التغير في القيمة العادلة	في 1 يناير 2020	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	الف	دينار كويتي
أوراق دين مالية	14,000	-	-	-	-	14,000	
أسهم واستثمارات أخرى	54,938	109	(1,137)	341	(9,317)	64,942	
	68,938	109	(1,137)	341	(9,317)	78,942	
	682	-	-	-	-	14,000	

صافي الأرباح (الخسائر) في بيان الدخل المرحلي المكثف	في 30 سبتمبر 2019	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية	بيع / استرداد	إضافات	التغير في القيمة العادلة	في 1 يناير 2019	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	الف	دينار كويتي
أوراق دين مالية	14,000	-	-	-	-	14,000	
أسهم واستثمارات أخرى	77,600	431	(4,843)	1,568	(3,343)	83,787	
	91,600	431	(4,843)	1,568	(3,343)	97,787	
	730	-	-	-	-	14,000	

12- الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشرات أو معدلات الأسعار وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الاسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها نسبة أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الأرباح أو الخسائر المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تنسم بها تلك الأدوات.

تُدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجموع. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأدوات في معاملة سوق منظمة في تاريخ المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في مبادلات أسعار الفائدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل فائدة، وتقديم حلول إدارة مخاطر أسعار الفائدة إلى العملاء. وكذلك تتعامل المجموعة بعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة إلى العملاء وإدارة مراكز العملات الأجنبية والتدفقات النقدية لديها.

12 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

يتم الإفصاح عن مبادلات أسعار الفائدة المستخدمة للتحوط من التغير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لدى المجموعة والمؤهلة كأدوات تحوط فعالة "محتفظ بها كعمليات تحوط للقيمة العادلة". ويتم تنفيذ عقود مبادلات أسعار الفائدة الأخرى وأسعار صرف العملات الأجنبية الأجلة للعملاء أو تستخدم لغرض التحوط ولكنها لا تفي بالمعايير المؤهلة لمحاسبة التحوط. يتم تغطية التعرض للمخاطر عن الأدوات المالية المشتقة إلى العملاء من خلال إجراء معاملات مقابلة (ملحقة بمعاملات مماثلة) مع أطراف مقابلة أو من خلال المعاملات الأخرى لتقليل المخاطر.

مبادلات أسعار الفائدة

إن مبادلات أسعار الفائدة هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية بين طرفين مقابلين لتبادل مدفوعات فوائد عن أصل المبلغ المحدد لفترة زمنية معينة. في مبادلات أسعار الفائدة لكافة العملات، تقوم المجموعة بصرف دفعات الفوائد بعملتين مختلفتين على أصل المبلغ المحدد لفترة زمنية محددة كما تقوم بصرف أصل المبالغ المحددة بعملتين مختلفتين في بداية العقد وتقوم بإعادة صرف أصل المبالغ عند الاستحقاق.

عقود تحويل العملات الأجنبية الأجلة

إن عقود تحويل العملات الأجنبية الأجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملات أجنبية بسعر محدد وفي تاريخ مستقبلي محدد.

فيما يلي معلومات موجزة عن القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المدرجة في السجلات المالية بالإضافة إلى القيمة الاسمية لها:

30 سبتمبر 2019			31 ديسمبر 2019 (مدققة)			30 سبتمبر 2020		
القيمة الموجبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	القيمة الاسمية ألف دينار كويتي	القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي	القيمة الاسمية ألف دينار كويتي	القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي
								مبادلات أسعار الفائدة (محتفظ بها كعمليات تحوط للقيمة العادلة)
2,666,037	106,770	5,555	3,064,122	86,968	15,990	3,377,812	243,600	9,360
								مبادلات أسعار الفائدة (أخرى)
83,842	336	346	90,364	255	263	1,531	21	22
								عقود تحويل العملات الأجنبية الأجلة
3,277,056	17,727	10,110	3,599,153	14,558	17,356	2,767,018	3,893	23,358
6,026,935	124,833	16,011	6,753,639	101,781	33,609	6,146,361	247,514	32,740

13 معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتضمن الأطراف ذات علاقة أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى والشركات التي تخضع لسيطرتهم أو أفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات زميلة للمجموعة. كان بعض الأطراف ذات علاقة يمثلون عملاء للمجموعة ضمن سياق الأعمال الطبيعي. تم إجراء المعاملات مع الأطراف ذات علاقة بشكل جوهري بنفس الشروط - بما في ذلك أسعار الفائدة والضمان - المماثلة لتلك السائدة في نفس الوقت بالنسبة لمعاملات مماثلة لها مع أطراف غير ذات علاقة ولم تتضمن أكثر من قدر طبيعي من المخاطر. وفقاً للوائح بنك الكويت المركزي الداخلية المتعلقة بمنح القروض إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة فإن تلك القروض مكفولة بضمانات ملموسة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول المعلومات المالية הרحلية المكثفة المجمعة
30 سبتمبر 2020 (غير مدققة)

13 معاملات مع أطراف ذات علاقة (رتمة)

فيما يلي تفاصيل حول حصص الأطراف ذات علاقة:

	عدد الأطراف ذات العلاقة				عدد أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين				
	30 سبتمبر 2019	31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2020	30 سبتمبر 2019	31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2020	30 سبتمبر 2019	31 ديسمبر 2019	30 سبتمبر 2020
أعضاء مجلس الإدارة	76,162	78,779	67,498	15	16	17	3	3	3
قروض (مكفولة بضمان)	31,311	30,671	26,269	9	9	8	-	-	-
مطلوبات محتملة	84	46	51	11	10	19	5	7	3
بطاقات ائتمان	36,603	30,627	47,693	55	54	56	7	9	9
ودائع	309,141	335,201	265,000	12	13	12	3	3	3
ضمان مقابل تسهيلات ائتمانية	2,645	3,624	2,565						
إيرادات فوائد وأتعاب	240	315	102						
مصروفات فوائد	4	30	55						
شراء معدات ومصروفات اخرى									
مسؤولون تنفيذيون	3,013	3,422	3,198	7	7	6	2	2	2
قروض	2	2	2				3	3	3
مطلوبات محتملة	119	108	36	6	7	9	13	13	12
بطاقات ائتمان	7,922	7,101	13,311	38	39	37	13	13	14
ودائع	83	121	430						
إيرادات فوائد وأتعاب	94	115	84						
مصروفات فوائد									
الشركات الزميلة	62,193	52,280	-						
إيداعات	15,659	17,297	-						
قبولات									

13 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن تفاصيل المدفوعات لموظفي الإدارة العليا هي كما يلي:

التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر		
2019	2020	2019	2020	
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
7,395	2,643	2,501	1,054	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
362	176	105	49	مكافآت نهاية الخدمة
988	598	267	177	المدفوعات بالأسهم
<u>8,745</u>	<u>3,417</u>	<u>2,873</u>	<u>1,280</u>	

14 دمج الأعمال

خلال الفترة، قامت المجموعة من خلال شركتها التابعة وهي بنك بوبيان ش.م.ك.ع بحيازة حصة ملكية إضافية في بنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. (تم تصنيفه سابقاً كـ "استثمار في شركة زميلة")، مما أدى إلى زيادة ملكيتها الفعلية من نسبة 27.91% إلى 71.08%. وبعد حصولها على السيطرة، أعادت المجموعة تصنيف استثمارها في بنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. من شركة زميلة إلى شركة تابعة، كما قامت بتجميع البيانات المالية لبنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. اعتباراً من 27 يناير 2020 ("تاريخ الحيازة").

نظراً لتحقيق دمج الأعمال على مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال، قامت المجموعة بإعادة قياس حصة الملكية المحتفظ بها سابقاً في بنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ الحيازة.

تم احتساب حيازة بنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. على أساس القيم المؤقتة للموجودات والمطلوبات المحددة في تاريخ الحيازة، كما إن الإدارة بصدد تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات التي تم حيازتها.

فيما يلي ملخص القيمة العادلة المؤقتة للموجودات المشتراة والمطلوبات المقدر، وكذلك الحصص غير المسيطرة المدرجة بالحصص النسبية من صافي الموجودات المحددة لبنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م.:

الموجودات:	
ألف	
دينار كويتي	
28,602	النقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
3,001	ودائع لدى البنوك
522,700	تمويل إسلامي إلى العملاء
34,294	استثمارات في أوراق مالية
484	استثمارات في شركات زميلة
26,611	موجودات أخرى
<u>615,692</u>	
المطلوبات:	
149,422	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
364,884	ودائع العملاء
10,592	مطلوبات أخرى
<u>524,898</u>	
90,794	صافي الموجودات
(3,274)	الحصص غير المسيطرة
<u>87,520</u>	القيمة العادلة المؤقتة لصادفي الموجودات التي تم حيازتها من قبل المجموعة

14 دمج الأعمال (تمة)

ألف
دينار كويتي28,602
(28,927)

(325)

النقد والنقد المعادل في شركة تابعة مشتركة
ناقصاً: المقابل المدفوع

التدفقات النقدية الصادرة عند الحيازة

كانت قيمة كل من المقابل المدفوع والحصة غير المسيطرة والقيمة العادلة لحصة الملكية المحتفظ بها سابقاً والمتعلقة بدمج الأعمال المذكور أعلاه بمبلغ 28,927 ألف دينار كويتي ومبلغ 25,312 ألف دينار كويتي ومبلغ 16,735 ألف دينار كويتي على التوالي. ونتج عن الحيازة صافي أرباح مؤقتة بمبلغ 2,227 ألف دينار كويتي؛ بالصافي بعد خسائر إعادة قياس حصة الملكية المحتفظ بها سابقاً في بنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. بمبلغ 12,504 ألف دينار كويتي وتكلفة المعاملة بمبلغ 1,815 ألف دينار كويتي والتي تم إدراجها ضمن "صافي إيرادات الاستثمارات" في بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع.

يتضمن بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع للمجموعة لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020، إيرادات تشغيل بمبلغ 10,330 ألف دينار كويتي وأرباح خاصة بمساهمي البنك بمبلغ 776 ألف دينار كويتي فيما يتعلق ببنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م.

في حالة إذا تم دمج الأعمال في بداية السنة، لم تكن إيرادات المجموعة والأرباح الخاصة بمساهمي البنك لتختلف بشكل جوهري.

15 تأثير فيروس كوفيد-19

تسارع انتشار جائحة فيروس ("كوفيد-19") عبر عدة مناطق جغرافية على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية، كما أدى الى ظهور عوامل عدم تيقن غير مسبوق بشأن البيئة الاقتصادية العالمية. وأعلنت السلطات المالية والنقدية حول العالم عن اتخاذ تدابير مكثفة تم تطويرها لتفادي التأثيرات الشديدة للجائحة.

تدابير الدعم ضد فيروس كوفيد-19

نتيجة للآزمة، قام بنك الكويت المركزي بتنفيذ عدة تدابير بهدف تدعيم قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور حيوي في الاقتصاد، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر تعزيز نطاق الإقراض، ودعم القدرات التمويلية، وتطوير توجهات إقراض القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتوفير السيولة للعملاء المتضررين. فيما يلي بعض التدابير الهامة:

- ▲ تخفيض نسبة تغطية السيولة من 100% إلى 80%
- ▲ تخفيض صافي نسبة التمويل المستقر من 100% إلى 80%
- ▲ تخفيض نسبة السيولة القانونية من 18% إلى 15%
- ▲ زيادة الحد الأقصى من الفجوة التراكمية السلبية للسيولة
- ▲ إفراج عن احتياطي رأسمالي تحوطي بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في شكل أسهم عادية ضمن الشريحة 1.
- ▲ تخفيض معدلات الترجيح لمخاطر الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25% ليتم تطبيقها في احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر
- ▲ زيادة الحد الأقصى من التمويل المسموح به (نسبة القروض إلى الودائع) من 90% إلى 100% من الودائع
- ▲ زيادة نسبة القروض إلى حدود القيمة بالنسبة للقروض الممنوحة للأفراد بغرض شراء و/أو تطوير العقارات
- ▲ تقديم قروض من البنوك بأسعار فائدة ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الأخرى المتأثرة بكوفيد 19 (برنامج تسهيلات ائتمانية طارئة).

علاوة على ذلك، قامت المجموعة خلال الفترة باستلام إجمالي مبلغ 6,109 ألف دينار كويتي كدعم لكوفيد-19 مقابل مصروفات الموظفين من الحكومة في بعض المناطق التي تعمل فيها المجموعة. وتم إدراج ذلك المبلغ ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع (راجع الإيضاح 5).

أعلنت البنوك الكويتية عن تأجيل سداد أقساط القروض الاستهلاكية وأقساط القروض الأخرى وأقساط بطاقات الائتمان لجميع العملاء لمدة ستة أشهر اعتباراً من أبريل 2020 مع إلغاء الفوائد والأرباح الناتجة عن هذا التأجيل. وينطبق برنامج التأجيل هذا أيضاً على القروض وتسهيلات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يعتبر تأجيل الأقساط بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة للمقترض، ولدى العملاء خيار عدم المشاركة في هذا البرنامج. إضافة الى ذلك، تم تأجيل استرداد الأقساط والفوائد على القروض للعملاء الشركات المتأثرة بكوفيد 19 لمدة ستة أشهر اعتباراً من مارس 2020. كما تم اعلان نفس التدابير في العديد من الدول التي تنفذ فيها المجموعة عملياتها.

15 تأثير فيروس كوفيد-19 (تتمة)

تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية وأقساط القروض الأخرى

قامت المجموعة بتنفيذ خطة تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية وأقساط القروض الأخرى من خلال تأجيل الأقساط المستحقة خلال مدة ستة أشهر اعتباراً من 1 أبريل 2020 إلى 30 سبتمبر 2020 مع مد أجل استحقاق التسهيلات. أدى مخطط تأجيل سداد الأقساط إلى خسائر بمبلغ 149,846 ألف دينار كويتي للمجموعة ناتجة من تعديل التدفقات النقدية التعاقدية. تم تحميل الخسائر المتعلقة بمساهمي البنك بمبلغ 130,499 ألف دينار كويتي إلى الأرباح المرحلة والخسارة المتبقية إلى الحصة غير المسيطرة وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة المبينة في الإيضاح رقم 2.

تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة

أخذت المجموعة في اعتبارها التأثير المحتمل لحالات عدم التيقن الناتجة عن جائحة كوفيد-19 والدعم الاقتصادي المرتبط بها وتدابير الإعفاء التي فرضتها الحكومات والبنوك المركزية في تقديرها لمتطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

أخذت المجموعة في اعتبارها الجوانب التالية وذلك لتقييم ما إذا كان هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان أو دليل موضوعي على انخفاض القيمة في ضوء أزمة فيروس كوفيد-19.

- ◀ يجب التفرقة بين الصعوبات المالية المؤقتة للمقترضين والتأثير طويل الأجل أو الدائم.
- ◀ من المرجح أن يكون المقترضون العاملون في بعض قطاعات الأعمال أو الصناعات الأكثر تأثراً بالجائحة.
- ◀ لن يؤدي تأجيل الأقساط أو مدفوعات الفائدة على القروض أو تسهيلات التمويل بشكل تلقائي إلى حدوث ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان.
- ◀ من المرجح أن ينتج عن القروض المصرفية للأفراد الممنوحة إلى قطاع معين من العملاء حدوث ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان الناتجة عن فقد الوظائف وخفض الأجور.
- ◀ يتم تقييم حالات التعرض الجوهرية للمخاطر بالنسبة للشركات بشكل فردي لتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان متى توفرت البيانات الموثوق بها.

لقد أدى التقييم المذكور أعلاه إلى تخفيض تصنيف بعض حالات التعرض للمخاطر وتسجيل زيادة مقابلة في خسائر الائتمان المتوقعة.

عوامل الاقتصاد الكلي

أخذت المجموعة في اعتبارها تأثيرات التقلب التي في عوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. على وجه الخصوص، وفي ضوء استمرار عوامل عدم التيقن والتأثير الناتج من كوفيد 19، ونظراً للتدهور المتسارع في الوضع الحالي، فقد قامت المجموعة بمراجعة بعض الافتراضات ما أدى إلى تطوير منظور مستقبلي معقول لعوامل الاقتصاد الكلي. كما تطبق المجموعة الترحيحات بالاحتمالات المناسبة للسيناريوهات الثلاث (الأساسية والمواتية والشديدة)، ودمجها مع التقديرات المعدلة لعوامل الاقتصاد الكلي في كافة السيناريوهات الثلاث تعتبر متحفظة بصورة جوهرية مقارنة بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. كما طبقت المجموعة تداعلاً لإدارة لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بقطاع التجزئة في ضوء توقعات بتأثر موظفي القطاعات المختصة بالقطاع الخاص إلى حد كبير بتفشي فيروس كوفيد 19. أدت هذه التعديلات والاستبدالات التي تم إجراؤها من قبل الإدارة إلى حدوث زيادة جوهرية في قيمة متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

على الرغم من المذكور أعلاه، لا تزال متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المقدرة كما في 30 سبتمبر 2020 أقل من المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. وفقاً للسياسة المحاسبية لدى المجموعة، يتم تسجيل القيمة الأعلى التي تمثل المخصص المحتسب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بناءً على ذلك كأحد متطلبات مخصص خسائر الائتمان فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية.

تأثيرات أخرى

أخذت المجموعة في اعتبارها التأثير المحتمل للتقلبات الاقتصادية الحالية عند تحديد المبالغ المسجلة للموجودات المالية وغير المالية لدى المجموعة. تمثل المبالغ المسجلة أفضل تقدير للإدارة بناءً على المعلومات الملحوظة. ومع ذلك، يستمر التقلب في السوق، كما تستمر حساسية القيمة الدفترية للموجودات للتقلبات في السوق. يستمر تأثير عدم التيقن الشديد من البيئة الاقتصادية تقديرياً، وبناءً عليه، تستمر المجموعة في إعادة تقييم موقفها والتأثير ذي الصلة بصفة منتظمة.

مجموعة بنك الكويت الوطني
المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة
30 يونيو 2020 [غير مدققة]

تقرير المراجعة حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة إلى حضرات السادة أعضاء مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع.

مقدمة

لقد راجعنا بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع المرفق لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") كما في 30 يونيو 2020، وبياني الدخل والدخل الشامل المرحليين المكثفين المجمعين المتعلقين به لفترتي الثلاثة أشهر والستة أشهر المنتهيتين بذلك التاريخ، وبياني التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحليين المكثفين المجمعين المتعلقين به لفترة الستة أشهر المنتهية بذلك التاريخ. إن إدارة البنك هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة وعرضها وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح 2. إن مسؤوليتنا هي التعبير عن نتيجة مراجعتنا لهذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

نطاق المراجعة

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية المنفذة من قبل مراقبي الحسابات المستقلين للبنك" المتعلق بمهام المراجعة. تتمثل مراجعة المعلومات المالية المرحلية في توجيه الاستفسارات بصفة مبدئية إلى الموظفين المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى للمراجعة. إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وعليه، فإنه لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في التدقيق. وبالتالي فإننا لا نبدي رأياً يتعلق بالتدقيق.

النتيجة

استناداً إلى مراجعتنا، فإنه لم يرد إلى علمنا ما يستوجب الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي المادية، وفقاً لأساس العرض المبين في إيضاح 2.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى مراجعتنا، فإن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة متفقة مع ما هو وارد في الدفاتر المحاسبية للبنك. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال مراجعتنا، حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لعام 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

عبدالكريم عبدالله السعدان
سجل مراقبي الحسابات رقم 208 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والمصيفي وشركاهم

14 يوليو 2020

الكويت

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع
30 يونيو 2020 (غير مدقق)

الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو		إيضاحات
2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	
492,380	418,774	247,073	190,637	إيرادات فوائد
208,322	168,056	104,713	75,501	مصروفات فوائد
284,058	250,718	142,360	115,136	صافي إيرادات الفوائد
101,460	114,076	51,881	55,653	مربحة وإيرادات تمويل إسلامي أخرى
41,131	46,270	21,081	21,461	تكلفة تمويل وتوزيعات إلى المودعين
60,329	67,806	30,800	34,192	صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
344,387	318,524	173,160	149,328	صافي إيرادات الفوائد و صافي إيرادات التمويل الإسلامي
78,700	71,515	41,239	33,218	صافي الأتعاب والعمولات
8,715	(2,783)	2,197	550	صافي إيرادات (خسائر) الاستثمارات
19,270	25,613	9,268	6,080	صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية
804	1,688	443	592	إيرادات تشغيل أخرى
107,489	96,033	53,147	40,440	إيرادات لا تحمل فوائد
451,876	414,557	226,307	189,768	صافي إيرادات التشغيل
86,327	84,810	44,376	39,273	مصروفات موظفين
45,460	52,001	23,142	23,512	مصروفات إدارية أخرى
12,467	16,663	6,328	8,662	استهلاك مباني ومعدات
1,578	823	795	411	إطفاء موجودات غير ملموسة
145,832	154,297	74,641	71,858	مصروفات التشغيل
306,044	260,260	151,666	117,910	ربح التشغيل قبل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
67,125	126,644	35,719	75,146	3 تحميل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
238,919	133,616	115,947	42,764	ربح التشغيل قبل الضرائب
18,483	15,440	9,092	6,404	4 الضرائب
220,436	118,176	106,855	36,360	ربح الفترة
209,093	111,092	101,364	33,419	الخاص بـ:
11,343	7,084	5,491	2,941	مساهمي البنك
220,436	118,176	106,855	36,360	الحصص غير المسيطرة
30 فلس	14 فلس	14 فلس	3 فلس	5 ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي البنك

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان الدخل الشامل المرحلي المكثف المجمع
30 يونيو 2020 (غير مدقق)

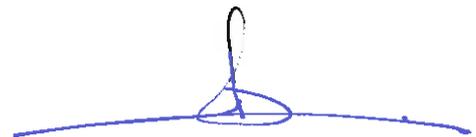
السنة أشهر المنتهية في 30 يونيو		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2019	2020	2019	2020	
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
220,436	118,176	106,855	36,360	ربح الفترة
				إيرادات (خسائر) شاملة أخرى:
				استثمار في أوراق دين مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:
8,674	(115,444)	(7,146)	132,223	صافي التغير في القيمة العادلة
3,078	10,396	2,876	1,468	صافي التحويل إلى بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع
11,752	(105,048)	(4,270)	133,691	
(64)	(289)	(64)	(2)	حصة في الخسائر الشاملة الأخرى لشركات زميلة
11,919	6,968	5,079	(6,880)	فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية
				إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للفترة معاد تصنيفها إلى بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع في فترات لاحقة
23,607	(98,369)	745	126,809	
				صافي (الخسارة) الربح من استثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع في فترات لاحقة)
43	(7,265)	(322)	(6,260)	
23,650	(105,634)	423	120,549	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للفترة
244,086	12,542	107,278	156,909	إجمالي الإيرادات الشاملة للفترة
				الخاص بـ:
231,812	15,717	102,088	149,770	مساهمي البنك
12,274	(3,175)	5,190	7,139	الحصص غير المسيطرة
244,086	12,542	107,278	156,909	

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع
30 يونيو 2020 (غير مدقق)

30 يونيو 2019 ألف دينار كويتي	(مدققة) 31 ديسمبر 2019 ألف دينار كويتي	30 يونيو 2020 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
				الموجودات
3,046,812	3,787,173	3,771,114		نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
818,217	823,229	829,963		سندات بنك الكويت المركزي
809,927	662,175	580,248		سندات خزانة حكومة الكويت
1,753,734	1,909,081	1,113,173		ودائع لدى البنوك
16,216,196	16,552,598	17,571,038		قروض وسلف وتمويل إسلامي إلى العملاء
3,976,089	4,214,562	4,504,557		استثمارات في أوراق مالية
33,703	35,297	6,251	13	استثمار في شركات زميلة
413,611	433,540	447,896		أرض ومباني ومعدات
581,700	582,927	582,882		الشهرة وموجودات أخرى غير ملموسة
220,503	270,171	273,138		موجودات أخرى
<u>27,870,492</u>	<u>29,270,753</u>	<u>29,680,260</u>		مجموع الموجودات
				المطلوبات
6,976,618	7,581,929	6,336,669		المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
15,454,429	15,930,577	17,563,721		ودائع العملاء
724,529	538,611	501,894		شهادات إيداع صادرة
227,498	227,159	237,184		أوراق دولية متوسطة الأجل
124,784	124,801	124,818		سندات مساندة - الشريحة 2
-	-	233,064	6	صكوك مصدرة
586,489	608,516	781,877		مطلوبات أخرى
<u>24,094,347</u>	<u>25,011,593</u>	<u>25,779,227</u>		إجمالي المطلوبات
				حقوق الملكية
652,399	652,399	685,019	7	رأس المال
-	32,620	-	7	أسهم منحة مقترح إصدارها
310,666	326,199	326,199		احتياطي إجباري
803,028	803,028	803,028		حساب علاوة إصدار أسهم
(57,210)	(39,258)	(39,258)	7	أسهم خزينة
17,425	25,115	25,115		احتياطي أسهم خزينة
1,456,690	1,633,641	1,279,450	7	احتياطيات أخرى
<u>3,182,998</u>	<u>3,433,744</u>	<u>3,079,553</u>		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
210,700	438,438	438,438		الأوراق المالية المستخدمة - الشريحة 1
382,447	386,978	383,042		الحصص غير المسيطرة
<u>3,776,145</u>	<u>4,259,160</u>	<u>3,901,033</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>27,870,492</u>	<u>29,270,753</u>	<u>29,680,260</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



ناصر مساعد عبد الله السايير
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التدفقات النقدية المرحلي المكتف المجمع
30 يونيو 2020 (غير مدقق)

الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو			
2019	2020		
ألف	ألف		
دينار كويتي	دينار كويتي	إيضاحات	
220,436	118,176		أنشطة التشغيل
			ربح الفترة
			تعديلات لـ:
(8,715)	2,783		صافي خسائر (إيرادات) الاستثمارات
12,467	16,663		استهلاك مباني ومعدات
1,578	823		إطفاء موجودات غير ملموسة
67,125	126,644	3	تحميل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
18,483	15,440	4	الضرائب
<u>311,374</u>	<u>280,529</u>		ربح التشغيل قبل التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
			التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(8,346)	(6,734)		سندات بنك الكويت المركزي
62,115	81,927		سندات خزانة حكومة الكويت
610,508	788,143		ودائع لدى البنوك
(779,778)	(695,754)		قروض وسلف وتمويل إسلامي إلى العملاء
39,942	23,644		موجودات أخرى
(1,113,866)	(1,394,682)		المستحق إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,065,593	1,268,260		ودائع العملاء
273,401	(36,717)		شهادات إيداع صادرة
117,717	(1,702)		مطلوبات أخرى
(23,250)	(16,579)		ضرائب مدفوعة
<u>555,410</u>	<u>290,335</u>		صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل
			أنشطة الاستثمار
(767,499)	(885,100)		شراء استثمارات في أوراق مالية
485,733	629,812		متحصلات من بيع/ استرداد استثمارات في أوراق مالية
951	45		إيرادات توزيعات أرباح
-	690		متحصلات من بيع استثمار في شركة زميلة
-	(538)		شراء استثمار في شركة زميلة
153	-		توزيعات أرباح من شركات زميلة
-	(325)	13	حيازة شركة تابعة بالصافي بعد النقد الذي تم حيازته
-	(1,815)	13	تكاليف المعاملة المتعلقة بحيازة شركة تابعة
438	701		متحصلات من بيع أرض ومباني ومعدات
(25,509)	(27,544)		شراء أرض ومباني ومعدات
<u>(305,733)</u>	<u>(284,074)</u>		صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
			أنشطة التمويل
-	228,600	6	متحصلات من إصدار صكوك
11,630	-		متحصلات من بيع أسهم خزينة
(214,344)	(226,373)		توزيعات أرباح مدفوعة
(6,125)	(11,474)		فائدة مدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة - الشريحة I
(2,563)	(2,608)		توزيعات أرباح من قبل شركة تابعة عن الصكوك المستدامة - الشريحة I
(7,785)	(10,465)		توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة تابعة إلى الحصص غير المسيطرة
49,615	-		زيادة رأسمالية في شركة تابعة مساهم بها من قبل الحصص غير المسيطرة
<u>(169,572)</u>	<u>(22,320)</u>		صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل
80,105	(16,059)		النقص (الزيادة) في النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل
2,966,707	3,787,173		النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في 1 يناير
<u>3,046,812</u>	<u>3,771,114</u>		النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في 30 يونيو

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمع.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي المكثف المجمع
30 يونيو 2020 (غير مدقق)

الف بنيلز كويتي	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك									
	إجمالي حقوق الملكية	المخصص غير المسيطره	الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1	الإجمالي	احتياطيات أخرى (الضاح 7)	إجمالي أسهم خزينة	أسهم خزينة	حساب علاوة إصدار أسهم	إجمالي اجنبي	إسهم ملحق مقترح إصدار ما
4,259,160	386,978	438,438	3,433,744	1,633,641	25,115	(39,258)	803,028	326,199	32,620	652,399
118,176	7,084	-	111,092	111,092	-	-	-	-	-	-
(105,634)	(10,259)	-	(95,375)	(95,375)	-	-	-	-	-	-
12,542	(3,175)	-	15,717	15,717	-	-	-	-	(32,620)	32,620
(226,373)	-	-	(226,373)	(226,373)	-	-	-	-	-	-
(11,474)	-	-	(11,474)	(11,474)	-	-	-	-	-	-
(10,465)	(10,465)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(2,608)	(1,046)	-	(1,562)	(1,562)	-	-	-	-	-	-
30,097	30,097	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(149,846)	(19,347)	-	(130,499)	(130,499)	-	-	-	-	-	-
3,901,033	383,042	438,438	3,079,553	1,279,450	25,115	(39,258)	803,028	326,199	-	685,019
3,701,310	327,353	210,700	3,163,257	1,448,579	14,010	(65,425)	803,028	310,666	31,067	621,332
220,436	11,343	-	209,093	209,093	-	-	-	-	-	-
23,650	931	-	22,719	22,719	-	-	-	-	-	-
244,086	12,274	-	231,812	231,812	-	-	-	-	(31,067)	31,067
11,630	-	-	11,630	-	3,415	8,215	-	-	-	-
(214,344)	-	-	(214,344)	(214,344)	-	-	-	-	-	-
(6,125)	-	-	(6,125)	(6,125)	-	-	-	-	-	-
(7,785)	(7,785)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(2,563)	(1,028)	-	(1,535)	(1,535)	-	-	-	-	-	-
(3,688)	(2,137)	-	(1,551)	(1,551)	-	-	-	-	-	-
53,303	53,303	-	-	-	-	-	-	-	-	-
321	467	-	(146)	(146)	-	-	-	-	-	-
3,776,145	382,447	210,700	3,182,998	1,456,690	17,425	(57,210)	803,028	310,666	-	652,399

في 1 يناير 2020
ربح الفترة
خسائر شاملة أخرى

إجمالي الإبداءات (الخسائر) الشاملة
إصدار أسهم ملحق (إيضاح 7)
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 7)
قلادة مدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة تابعة إلى المخصص غير المسيطره
توزيعات أرباح من قبل شركة تابعة عن المصكوك المستدامة - الشريحة 1
حجزة شركات تابعة (إيضاح 13)
خسائر تعديل التأجيل أقساط القروض (إيضاح 14)

في 30 يونيو 2020

في 1 يناير 2019
ربح الفترة
إيرادات شاملة أخرى

إجمالي الإيرادات الشاملة
إصدار أسهم ملحق (إيضاح 7)
بيع أسهم خزينة
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 7)
قلادة مدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة تابعة إلى المخصص غير المسيطره
توزيعات أرباح من قبل شركة تابعة عن مصكوك مستدامة - الشريحة 1
زيادة في الملكية بشركة تابعة
زيادة رأسمالية في شركة تابعة
حركات أخرى

في 30 يونيو 2019

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 14 تشكل جزءاً من هذه المعلومات المرحلية المكثفة المجمعة.

1 التأسيس والتسجيل

تم التصريح بإصدار المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 14 يوليو 2020. إن البنك هو شركة مساهمة عامة تم تأسيسها في دولة الكويت في سنة 1952 وتم تسجيلها كبنك (سجل تجاري رقم 8490) لدى بنك الكويت المركزي. يقع عنوان المكتب المسجل للبنك في شارع الشهداء، ص.ب. 95، الصفاة، 13001 الكويت.

2 السياسات المحاسبية

أساس الإعداد

تم إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 34 "التقارير المالية المرحلية". إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 باستثناء المبين أدناه.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة. كما تتطلب التعليمات تطبيق كافة المتطلبات الأخرى للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

إضافة إلى ذلك، وخلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2020، قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليماته التي تتطلب تسجيل خسائر التعديل للموجودات المالية (القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة الأخرى ومديني بطاقات الائتمان) الناتجة من فترات تعطيل السداد الممنوحة للعملاء لمواجهة التأثير الاقتصادي الناتج عن فيروس كوفيد 19 في الأرباح المرحلة بدلا من بيان الدخل المجمع (إيضاح 14).

إن المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة لا تتضمن كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة للبيانات المالية المجمعة السنوية التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ويجب الاطلاع عليها مقترنة بالبيانات المالية المجمعة السنوية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج الفترات المرحلية لا تشير بالضرورة إلى النتائج التي يمكن توقعها للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2020.

لم يكن للتعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2020 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

3 تحميل مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2019	2020	2019	2020	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
58,455	78,275	31,664	67,664	تحميل مخصص التسهيلات الائتمانية - محدد
8,080	20,968	3,465	7,768	تحميل مخصص التسهيلات الائتمانية - عام
590	27,401	590	(286)	(رد) تحميل انخفاض القيمة الأخرى
<u>67,125</u>	<u>126,644</u>	<u>35,719</u>	<u>75,146</u>	

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة
30 يونيو 2020 (غير مدققة)

4 الضرائب

الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2019	2020	2019	2020	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
5,296	2,765	2,597	755	ضريبة دعم العمالة الوطنية
2,326	1,247	1,143	392	الزكاة
1,898	827	1,004	288	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
8,963	10,601	4,348	4,969	ضريبة خارجية
<u>18,483</u>	<u>15,440</u>	<u>9,092</u>	<u>6,404</u>	

5 ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح الفترة الخاص بمساهمي البنك (المعدل مقابل الفائدة والأرباح المدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بالصافي بعد أسهم الخزينة. لا توجد أسهم مخففة محتملة قابلة للتحويل إلى أسهم.

الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2019	2020	2019	2020	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
209,093	111,092	101,364	33,419	الربح الخاص بمساهمي البنك
(6,125)	(11,474)	(6,125)	(11,474)	ناقصاً: الفائدة المدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
(1,535)	(1,562)	(1,535)	(1,562)	ناقصاً: توزيعات أرباح من قبل شركة تابعة عن الصكوك المستدامة الخاصة بمساهمي البنك - الشريحة 1
<u>201,433</u>	<u>98,056</u>	<u>93,704</u>	<u>20,383</u>	
6,753,705	6,791,175	6,755,547	6,791,175	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بالصافي بعد أسهم الخزينة (ألف)
<u>30 فلس</u>	<u>14 فلس</u>	<u>14 فلس</u>	<u>3 فلس</u>	ربحية السهم الأساسية

تم تعديل احتساب ربحية السهم للفترة المنتهية في 30 يونيو 2019 لغرض احتساب أسهم المنحة المصدرة في سنة 2020.

6 صكوك دولية متوسطة الأجل

خلال سنة 2019، أسس بنك بوبيان ش.م.ك.ع، وهو شركة تابعة للمجموعة، برنامج صكوك دولية متوسطة الأجل بقيمة مليار دولار أمريكي ("برنامج الصكوك الدولية قصيرة الأجل"). وبتاريخ 18 فبراير 2020، أصدر بنك بوبيان صكوك ممتازة غير مضمونة بمبلغ 750 مليون دولار أمريكي مستحقة في فبراير 2025 بموجب برنامج الصكوك الدولية قصيرة الأجل من خلال شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل. تم إصدار هذه الصكوك بنسبة 100% من القيمة الاسمية وتحمل معدل ربح ثابت بنسبة 2.593% سنوياً تستحق السداد نصف سنوياً.

7 حقوق المساهمين

أ) يتكون رأس المال المصرح به للبنك من 7,500,000,000 سهم (31 ديسمبر 2019: 7,500,000,000 سهم و 30 يونيو 2019: 7,500,000,000 سهم) بقيمة 100 فلس للسهم. يتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل للبنك من 6,850,185,181 سهم (31 ديسمبر 2019: 6,523,985,887 سهم و 30 يونيو 2019: 6,523,985,887 سهماً) بقيمة 100 فلس للسهم.

7 حقوق المساهمين (تتمة)

ب) أسهم الخزينة

	(مدققة)	
	31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020
عدد أسهم الخزينة	56,200,000	59,010,000
أسهم الخزينة كنسبة من إجمالي الأسهم قيد الإصدار	0.9%	0.9%
تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	39,258	39,258
القيمة السوقية لأسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)	60,134	48,447
المتوسط المرجح للقيمة السوقية لسهم الخزينة (فلس)	947	848

ج) توزيعات الأرباح وأسهم المنحة

تمت الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقد بتاريخ 7 مارس 2020 على إصدار أسهم منحة بنسبة 5% (2019: 5%) وتوزيعات أرباح نقدية بقيمة 35 فلس للسهم (2019: 35 فلس للسهم) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وتم سداد توزيعات الأرباح النقدية لاحقاً بمبلغ 226,373 ألف دينار كويتي. كما أدت أسهم المنحة إلى زيادة عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل إلى 326,199,294 سهم (2019: 310,665,994 سهم) وزيادة رأس المال بمبلغ 32,620 ألف دينار كويتي (2019: 31,067 ألف دينار كويتي).

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكتفة المجمعة

30 يونيو 2020 (غير مدققة)

7 حقوق المساهمين (تتمة)

(د) احتياطات أخرى

الف بيلار كويتي	توزيعات	احتياطي	التغيرات	احتياطي تحويل	أرباح	احتياطي
مجموع	أرباح تقنية	المحافظات	المعزومة	احتياطي تحويل	مرحلة	عام
الاختياطيات	مقترح	المحافظات	في القيمة	صلاات اجنبية	أرباح	عام
الأخرى	توزيعها	بالأسهم	العائلة	صلاات اجنبية	مرحلة	عام
1,633,641	226,373	14,409	53,153	(207,046)	1,429,694	117,058
111,092	-	-	(104,207)	8,832	111,092	-
(95,375)	-	-	(104,207)	8,832	-	-
15,717	-	-	(104,207)	8,832	111,092	-
(226,373)	(226,373)	-	-	-	(11,474)	-
(11,474)	-	-	-	-	(1,562)	-
(1,562)	-	-	-	-	(60)	-
(130,499)	-	-	60	-	(130,499)	-
1,279,450	-	14,409	(50,994)	(198,214)	1,397,191	117,058
1,448,579	214,344	14,409	13,311	(225,725)	1,315,182	117,058
209,093	-	-	11,093	-	209,093	-
22,719	-	-	11,093	11,626	-	-
231,812	-	-	11,093	11,626	209,093	-
(214,344)	(214,344)	-	-	-	-	-
(6,125)	-	-	-	-	(6,125)	-
(1,535)	-	-	-	-	(1,535)	-
-	-	-	(2,293)	-	2,293	-
(1,551)	-	-	-	-	(1,551)	-
(146)	-	-	-	-	(146)	-
1,456,690	-	14,409	22,111	(214,099)	1,517,211	117,058

توزيعات أرباح مدفوعة
فائدة مدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة – الشريحة 1
توزيعات أرباح من قبل شركة تابعة عن صكوك مستدامة – الشريحة 1
خسائر محققة من استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى
خسائر تعديل لتأجيل أقساط القروض (إيضاح 14)

في 30 يونيو 2020

في 1 يناير 2019
ربح الفترة
إيرادات شاملة أخرى

إجمالي الإيرادات الشاملة

توزيعات أرباح مدفوعة
فائدة مدفوعة عن الأوراق المالية المستدامة – الشريحة 1
توزيعات أرباح من قبل شركة تابعة عن صكوك مستدامة – الشريحة 1
أرباح محققة من استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى
زيادة في الملكية بشركة تابعة
حركات أخرى

في 30 يونيو 2019

8 تحليل القطاعات

تنظم المجموعة وتدير عملياتها في المقام الأول حسب القطاع الجغرافي، وبصورة أساسية محلياً ودولياً. وتنقسم المجموعة أعمالها في القطاع المحلي إلى الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة والخدمات المصرفية للشركات والأعمال المصرفية الاستثمارية وإدارة الموجودات والخدمات المصرفية الإسلامية ومركز المجموعة. يتم تصنيف كافة العمليات خارج دولة الكويت كقطاع دولي. وتعامل الإدارة عمليات هذه القطاعات بشكل منفصل لأغراض اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد وتقييم الأداء.

الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة

يقدم قطاع الخدمات المصرفية الاستهلاكية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للأفراد. تتضمن مجموعة المنتجات القروض الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية والودائع وتحويل العملات الأجنبية والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع. كما يقدم قطاع الخدمات المصرفية الخاصة مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمخصصة إلى العملاء من الأفراد والمؤسسات ذوي الملاءة المالية المرتفعة.

الخدمات المصرفية للشركات

يقدم قطاع الخدمات المصرفية للشركات منتجات وخدمات شاملة إلى العملاء من أصحاب الأعمال والشركات بما في ذلك الإقراض والودائع والتمويل التجاري وتحويل العملات الأجنبية والخدمات الاستشارية.

الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الموجودات

يقدم قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية مجموعة كاملة من خدمات استشارات السوق الرأسمالي والخدمات التنفيذية له. تتضمن أنشطة إدارة الموجودات إدارة الثروات وإدارة الموجودات وأنشطة الأمانة والوساطة والأبحاث.

الخدمات المصرفية الإسلامية

تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية النتائج المالية لبنك بوبيان ش.م.ك.ع.، وهو شركة تابعة للمجموعة تعمل في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

مركز المجموعة

يتضمن مركز المجموعة الخزينة والاستثمارات وأنشطة المجموعة المحددة الأخرى. تقدم الخزينة مجموعة شاملة من خدمات الخزينة والمنتجات لعملائها، وهي مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة ومخاطر السوق للبنك. ويتضمن مركز المجموعة أي أنشطة أخرى فيما يتعلق بتسعير التحويلات والتوزيعات بين القطاعات.

القطاع الدولي

يتضمن القطاع الدولي كافة الفروع والشركات التابعة والشركات الزميلة خارج دولة الكويت.

يعرض الجدول التالي معلومات حول صافي إيرادات التشغيل وربح الفترة وإجمالي الموجودات وإجمالي المطلوبات المتعلقة بقطاعات الأعمال لدى المجموعة:

30 يونيو 2020

المجموع	القطاع الدولي	مركز المجموعة	الخدمات المصرفية الإسلامية	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الموجودات	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
							السنة / أشهر
							صافي إيرادات التشغيل
414,557	108,721	12,777	81,388	14,041	59,428	138,202	
							ربح (خسارة) الفترة
118,176	10,082	(13,468)	17,623	7,751	22,560	73,628	
29,680,260	10,522,851	3,254,270	6,131,269	70,225	5,167,012	4,534,633	إجمالي الموجودات
25,779,227	11,131,998	240,396	5,529,076	18,726	2,710,349	6,148,682	إجمالي المطلوبات

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمع
30 يونيو 2020 (غير مدققة)

8 تحليل القطاعات (تمة)

30 يونيو 2019

المجموع	القطاع الدولي	مركز المجموعة	الخدمات المصرفية الإسلامية	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الموجودات	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
451,876	109,145	26,646	76,410	15,761	81,628	142,286
220,436	53,668	3,369	28,875	9,469	35,762	89,293
27,870,492	9,972,377	3,317,672	4,792,940	57,408	5,075,812	4,654,283
24,094,347	10,906,291	1,176,931	4,166,331	7,550	2,329,976	5,507,268

الستة أشهر

صافي إيرادات التشغيل

ربح الفترة

إجمالي الموجودات

إجمالي المطلوبات

9 التزامات ومطلوبات محتملة

30 يونيو 2019	31 ديسمبر 2019 (مدققة)	30 يونيو 2020
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
344,420	237,145	157,134
380,458	459,233	401,014
3,822,127	3,891,746	3,847,878
4,547,005	4,588,124	4,406,026

التزامات نيابة عن العملاء ترتبط بها التزامات مماثلة من قبلهم:

قبولات

خطابات ائتمان

ضمانات

تقدر الالتزامات غير القابلة للإلغاء لتقديم تسهيلات ائتمانية بمبلغ 794,456 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2019: 701,471 ألف دينار كويتي و30 يونيو 2019: 789,471 ألف دينار كويتي). يتضمن هذا البند التزامات لتقديم تسهيلات ائتمانية غير قابلة للإلغاء على مدى فترة التسهيلات أو يتم إلغاؤها فقط نتيجة لتغير جوهري عكسي.

تعرض المجموعة ضمن سياق الأعمال الطبيعي للمخاطر عن التزامات ائتمان متنوعة غير مباشرة، ومع أنها لم تنعكس في بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع إلا أنها تخضع لمعايير الائتمان العادية وللضوابط المالية وإجراءات المراقبة.

إن هذه الالتزامات الائتمانية لا تمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف ينتهي صلاحيته أو يتم إنهاء عقوده دون أن يتم تمويله. ليس من المتوقع أن تكون خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي ربما تنتج من التعرض للمخاطر عن تلك الالتزامات جوهرياً.

لدى المجموعة التزامات فيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي بمبلغ 54,630 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2019: 57,299 ألف دينار كويتي و30 يونيو 2019: 30,325 ألف دينار كويتي).

10 القيمة العادلة للأدوات المالية

تستند القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المتداولة في أسواق نشطة إلى أسعار السوق المعلنة أو الأسعار التي يحددها الوسطاء في عروض الأسعار. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، تحدد المجموعة القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة باستخدام الجدول الهرمي للقيمة العادلة التالي، الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في تحديد هذه القياسات:

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.

المستوى 2: مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى 1 وهي معلنة إما بصورة مباشرة (أي مثل الأسعار) أو بصورة غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار). تتضمن هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها باستخدام الأسعار المعلنة لأدوات مماثلة أو مشابهة في سوق يعتبر غير نشط إلى حد ما أو أساليب تقييم أخرى تكون جميع مدخلاتها الجوهرية ملحوظة من بيانات السوق. تتضمن أوراق الدين المالية المتضمنة في هذه الفئة أدوات الدين السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المستوى 3: أساليب التقييم التي تستخدم مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى البيانات الملحوظة في السوق.

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية لدى المجموعة المسجلة بالقيمة العادلة:

30 يونيو 2020			
المجموع ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 1 ألف دينار كويتي
3,511,549	14,000	419,737	3,077,812
215,820	55,210	117,362	43,248
<u>3,727,369</u>	<u>69,210</u>	<u>537,099</u>	<u>3,121,060</u>
(218,330)	-	(218,330)	-
أوراق دين مالية			
أسهم واستثمارات أخرى			
أدوات مالية مشتقة (إيضاح 11)			
31 ديسمبر 2019			
المجموع ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 1 ألف دينار كويتي
3,172,043	14,000	512,378	2,645,665
232,363	64,942	119,941	47,480
<u>3,404,406</u>	<u>78,942</u>	<u>632,319</u>	<u>2,693,145</u>
(68,172)	-	(68,172)	-
أوراق دين مالية			
أسهم واستثمارات أخرى			
أدوات مالية مشتقة (إيضاح 11)			
30 يونيو 2019			
المجموع ألف دينار كويتي	المستوى 3 ألف دينار كويتي	المستوى 2 ألف دينار كويتي	المستوى 1 ألف دينار كويتي
2,967,071	14,000	399,197	2,553,874
193,305	80,375	64,985	47,945
<u>3,160,376</u>	<u>94,375</u>	<u>464,182</u>	<u>2,601,819</u>
(81,801)	-	(81,801)	-
أوراق دين مالية			
أسهم واستثمارات أخرى			
أدوات مالية مشتقة (إيضاح 11)			

10- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يحلل الجدول التالي الحركة في المستوى 3 والإيرادات (الفوائد وتوزيعات الأرباح والأرباح المحققة/ غير المحققة) المتحققة خلال الفترات.

صافي الأرباح (الخسائر) في بيان الدخل المرحلي المكثف المجموع ألف دينار كويتي	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي	بيع / استرداد ألف دينار كويتي	إضافات ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2020 ألف دينار كويتي	في 30 يونيو 2020 ألف دينار كويتي
465	-	-	-	-	14,000	14,000
(1,460)	204	(983)	315	(9,268)	64,942	55,210
(995)	204	(983)	315	(9,268)	78,942	69,210

أوراق دين مالية

أسهم واستثمارات أخرى

صافي الأرباح في بيان الدخل المرحلي المكثف المجموع ألف دينار كويتي	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي	بيع / استرداد ألف دينار كويتي	إضافات ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2019 ألف دينار كويتي	في 30 يونيو 2019 ألف دينار كويتي
486	-	-	-	-	14,000	14,000
144	401	(4,455)	1,529	(887)	83,787	80,375
630	401	(4,455)	1,529	(887)	97,787	94,375

أوراق دين مالية

أسهم واستثمارات أخرى

11 الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشرات أو معدلات الأسعار وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الاسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها نسبة أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الأرباح أو الخسائر المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تنقسم بها تلك الأدوات.

تُدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجموع. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأدوات في معاملة سوق منظمة في تاريخ المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في مبادلات أسعار الفائدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها التي تحمل فائدة، وتقديم حلول إدارة مخاطر أسعار الفائدة إلى العملاء. وكذلك تتعامل المجموعة بعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة إلى العملاء وإدارة مراكز العملات الأجنبية والتدفقات النقدية لديها.

يتم الإفصاح عن مبادلات أسعار الفائدة المستخدمة للتحوط من التغير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لدى المجموعة والمؤهلة كأدوات تحوط فعالة "محتفظ بها كمعاملات تحوط للقيمة العادلة". ويتم تنفيذ عقود مبادلات أسعار الفائدة الأخرى وأسعار صرف العملات الأجنبية الآجلة للعملاء أو تستخدم لغرض التحوط ولكنها لا تفي بالمعايير المؤهلة لمحاسبة التحوط. يتم تغطية التعرض للمخاطر عن الأدوات المالية المشتقة إلى العملاء من خلال إجراء معاملات مقابلة (ملحقة بمعاملات مماثلة) مع أطراف مقابلة أو من خلال المعاملات الأخرى لتقليل المخاطر.

11 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

مبادلات أسعار الفائدة

إن مبادلات أسعار الفائدة هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية بين طرفين مقابلين لتبادل مدفوعات فوائد عن أصل المبلغ المحدد لفترة زمنية معينة. في مبادلات أسعار الفائدة لكافة العملات، تقوم المجموعة بصرف دفعات الفوائد بعملتين مختلفتين على أصل المبلغ المحدد لفترة زمنية محددة كما تقوم بصرف أصل المبالغ المحددة بعملتين مختلفتين في بداية العقد وتقوم بإعادة صرف أصل المبالغ عند الاستحقاق.

عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

إن عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملات أجنبية بسعر محدد وفي تاريخ مستقبلي محدد.

فيما يلي معلومات موجزة عن القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المدرجة في السجلات المالية بالإضافة إلى القيمة الاسمية لها:

30 يونيو 2019			31 ديسمبر 2019 (مدققة)			30 يونيو 2020			
القيمة الاسمية الف	القيمة العادلة السالبة الف	القيمة العادلة الموجبة الف	القيمة الاسمية الف	القيمة العادلة السالبة الف	القيمة العادلة الموجبة الف	القيمة الاسمية الف	القيمة العادلة السالبة الف	القيمة العادلة الموجبة الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
									مبادلات أسعار الفائدة (محتفظ بها كعمليات تحوط للقيمة العادلة)
2,668,053	85,748	6,656	3,064,122	86,968	15,990	3,443,820	241,381	10,313	
86,186	403	418	90,364	255	263	44,761	303	301	مبادلات أسعار الفائدة (أخرى)
2,549,489	8,567	5,843	3,599,153	14,558	17,356	3,114,009	7,617	20,357	عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة
5,303,728	94,718	12,917	6,753,639	101,781	33,609	6,602,590	249,301	30,971	

12 معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتضمن الأطراف ذات علاقة أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى والشركات التي تخضع لسيطرتهم أو أفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات زميلة للمجموعة. كان بعض الأطراف ذات علاقة يمثلون عملاء للمجموعة ضمن سياق الأعمال الطبيعي. تم إجراء المعاملات مع الأطراف ذات علاقة بشكل جوهري بنفس الشروط - بما في ذلك أسعار الفائدة والضمان - المماثلة لتلك السائدة في نفس الوقت بالنسبة لمعاملات مماثلة لها مع أطراف غير ذات علاقة ولم تتضمن أكثر من قدر طبيعي من المخاطر. وفقاً للوائح بنك الكويت المركزي الداخلية المتعلقة بمنح القروض إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة فإن تلك القروض مكفولة بضمانات ملموسة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول المعلومات المالية المرجحية المكثفة المجمعة
30 يونيو 2020 (غير مدققة)

12 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تمة)

فيما يلي تفاصيل حول حصص الأطراف ذات علاقة:

	عدد الأطراف ذات العلاقة				عدد أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين				
	30 يونيو 2019	31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	30 يونيو 2019	31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020	30 يونيو 2019	31 ديسمبر 2019	30 يونيو 2020
أعضاء مجلس الإدارة									
تروض (مكفولة بضمان)	77,435	78,779	67,754	17	16	17	3	3	3
مطلوبات محتملة	29,315	30,671	21,832	9	9	9	-	-	-
بطاقات ائتمان	56	46	46	11	10	17	7	7	6
ودائع	38,834	30,627	36,166	56	54	62	9	9	9
ضمان مقابل تسهيلات ائتمانية	338,436	335,201	283,177	15	13	13	3	3	3
إيرادات فوائد وأرباح	1,848	3,624	2,029						
مصروفات فوائد	175	315	92						
شراء معدات ومصروفات أخرى	3	30	32						
مستوفون تنفيذيون									
قروض	3,057	3,422	3,678	6	7	7	3	2	3
مطلوبات محتملة	2	2	2	-	-	-	3	3	3
بطاقات ائتمان	47	108	25	4	7	8	13	13	11
ودائع	9,112	7,101	9,179	32	39	40	13	13	13
إيرادات فوائد وأرباح	60	121	337						
مصروفات فوائد	47	115	54						
الشركات الزميلة									
إيرادات	50,085	52,280	52,280						
قيولات	14,889	17,297	17,297						

12 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن تفاصيل المدفوعات لموظفي الإدارة العليا هي كما يلي:

الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو		الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو		
2019	2020	2019	2020	
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
4,894	1,589	2,454	603	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
257	127	195	57	مكافآت نهاية الخدمة
721	421	400	243	المدفوعات بالأسهم
<u>5,872</u>	<u>2,137</u>	<u>3,049</u>	<u>903</u>	

13 دمج الأعمال

خلال الفترة، قامت المجموعة من خلال شركتها التابعة وهي بنك بوبيان ش.م.ك.ع بحيازة حصة ملكية إضافية في بنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. (تم تصنيفه سابقاً كـ "استثمار في شركة زميلة")، مما أدى إلى زيادة ملكيتها الفعلية من نسبة 27.91% إلى 71.08%. وبعد حصولها على السيطرة، أعادت المجموعة تصنيف استثمارها في بنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. من شركة زميلة إلى شركة تابعة، كما قامت بتجميع البيانات المالية لبنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. اعتباراً من 27 يناير 2020 ("تاريخ الحيازة").

نظراً لتحقيق دمج الأعمال على مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال، قامت المجموعة بإعادة قياس حصة الملكية المحفوظ بها سابقاً في بنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ الحيازة.

تم احتساب حيازة بنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. على أساس القيم المؤقتة للموجودات والمطلوبات المحددة في تاريخ الحيازة، كما إن الإدارة بصدد تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات التي تم حيازتها.

فيما يلي ملخص القيمة العادلة المؤقتة للموجودات المشتراة والمطلوبات المقدره، وكذلك الحصص غير المسيطرة المدرجة بالحصص النسبية من صافي الموجودات المحددة لبنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م.:

الموجودات:	
الف	
دينار كويتي	
28,602	النقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
3,001	ودائع لدى البنوك
522,700	تمويل إسلامي إلى العملاء
34,294	استثمارات في أوراق مالية
484	استثمارات في شركات زميلة
26,611	موجودات أخرى
<u>615,692</u>	
المطلوبات:	
149,422	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
364,884	ودائع العملاء
10,592	مطلوبات أخرى
<u>524,898</u>	
90,794	صافي الموجودات
(3,274)	الحصص غير المسيطرة
<u>87,520</u>	

القيمة العادلة المؤقتة لصادفي الموجودات التي تم حيازتها من قبل المجموعة

13 دمج الأعمال (تمة)

ألف
دينار كويتي
28,602
(28,927)
(325)

النقد والنقد المعادل في شركة تابعة مشتركة
ناقصاً: المقابل المدفوع

التدفقات النقدية الصادرة عند الحيازة

كانت قيمة كل من المقابل المدفوع والحصة غير المسيطرة والقيمة العادلة لحصة الملكية المحتفظ بها سابقاً والمتعلقة بدمج الأعمال المذكور أعلاه بمبلغ 28,927 ألف دينار كويتي ومبلغ 25,312 ألف دينار كويتي ومبلغ 16,735 ألف دينار كويتي على التوالي. ونتج عن الحيازة صافي أرباح مؤقتة بمبلغ 2,227 ألف دينار كويتي؛ بالصافي بعد خسائر إعادة قياس حصة الملكية المحتفظ بها سابقاً في بنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م. بمبلغ 12,504 ألف دينار كويتي وتكلفة المعاملة بمبلغ 1,815 ألف دينار كويتي والتي تم إدراجها ضمن "صافي إيرادات الاستثمارات" في بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع.

يتضمن بيان الدخل المرحلي المكثف المجمع للمجموعة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، إيرادات تشغيل بمبلغ 2,654 ألف دينار كويتي وأرباح خاصة بمساهمي البنك بمبلغ 581 ألف دينار كويتي فيما يتعلق ببنك لندن والشرق الأوسط ش.ع.م.

في حالة إذا تم دمج الأعمال في بداية السنة، لم تكن إيرادات المجموعة والأرباح الخاصة بمساهمي البنك لتختلف بشكل جوهري.

14 تأثير فيروس كوفيد-19

تسارع انتشار جائحة فيروس ("كوفيد-19") عبر عدة مناطق جغرافية على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية، كما أدى الى ظهور عوامل عدم يقين غير مسبوق بشأن البيئة الاقتصادية العالمية. وأعلنت السلطات المالية والنقدية حول العالم عن اتخاذ تدابير مكثفة تم تطويرها لتفادي التأثيرات الشديدة للجائحة.

تدابير الدعم ضد فيروس كوفيد-19

نتيجة للأزمة، قام بنك الكويت المركزي بتنفيذ عدة تدابير بهدف تدعيم قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور حيوي في الاقتصاد، بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر تعزيز نطاق الإقراض، ودعم القدرات التمويلية، وتطوير توجهات إقراض القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتوفير السيولة للعملاء المتضررين. فيما يلي بعض التدابير الهامة:

- تخفيض نسبة تغطية السيولة من 100% إلى 80%
- تخفيض صافي نسبة التمويل المستقر من 100% إلى 80%
- تخفيض نسبة السيولة القانونية من 18% إلى 15%
- زيادة الحد الأقصى من الفجوة التراكمية السلبية للسيولة
- إصدار احتياطي رأسمالي تحوطي بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في شكل أسهم عادية ضمن الشريحة 1.
- تخفيض معدلات الترخيص لمخاطر الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25% ليتم تطبيقها في احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر
- زيادة الحد الأقصى من التمويل المسموح به (نسبة القروض إلى الودائع) من 90% إلى 100% من الودائع
- زيادة نسبة القروض إلى حدود القيمة بالنسبة للقروض الممنوحة للأفراد بغرض شراء و/أو تطوير العقارات
- تقديم قروض من البنوك بأسعار فائدة ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الأخرى المتأثرة بكوفيد 19 (برنامج تسهيلات ائتمانية طارئة).

أعلنت البنوك الكويتية عن تأجيل سداد أقساط القروض الاستهلاكية وأقساط القروض الأخرى وأقساط بطاقات الائتمان لجميع العملاء لمدة ستة أشهر اعتباراً من أبريل 2020 مع إلغاء الفوائد والأرباح الناتجة عن هذا التأجيل. وينطبق برنامج التأجيل هذا أيضاً على القروض وتسهيلات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. يعتبر تأجيل الأقساط بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة للمقترض، ولدى العملاء خيار عدم المشاركة في هذا البرنامج. إضافة الى ذلك، تم تأجيل استرداد الأقساط والفوائد على القروض للعملاء الشركات المتأثرة بكوفيد 19 لمدة ستة أشهر اعتباراً من مارس 2020. كما تم اعلان نفس التدابير في العديد من الدول التي تنفذ فيها المجموعة عملياتها.

14 تأثير فيروس كوفيد-19 (تتمة)

تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية وأقساط القروض الأخرى

قامت المجموعة بتنفيذ خطة تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية وأقساط القروض الأخرى من خلال تأجيل الأقساط المستحقة خلال مدة ستة أشهر اعتباراً من 1 أبريل 2020 إلى 30 سبتمبر 2020 مع مد أجل استحقاق التسهيلات. أدى مخطط تأجيل سداد الأقساط إلى خسائر بمبلغ 149,846 ألف دينار كويتي للمجموعة ناتجة من تعديل التدفقات النقدية التعاقدية. تم تحميل الخسائر المتعلقة بمساهمي البنك بمبلغ 130,499 ألف دينار كويتي إلى الأرباح المرحلة والخسارة المتبقية إلى الحصة غير المسيطرة وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة المبينة في الإيضاح رقم 2.

تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة

أخذت المجموعة في اعتبارها التأثير المحتمل لحالات عدم التيقن الناتجة عن جائحة كوفيد-19 والدعم الاقتصادي المرتبط بها وتدابير الإعفاء التي فرضتها الحكومات والبنوك المركزية في تقديرها لمتطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020.

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

أخذت المجموعة في اعتبارها الجوانب التالية وذلك لتقدير ما إذا كان هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان أو دليل موضوعي على انخفاض القيمة في ضوء أزمة فيروس كوفيد-19.

يجب التفرقة بين الصعوبات المالية المؤقتة للمقترضين والتأثير طويل الأجل أو الدائم. من المرجح أن يكون المقترضون العاملون في بعض قطاعات الأعمال أو الصناعات الأكثر تضرراً بالجائحة. لن يؤدي تأجيل الأقساط أو مدفوعات الفائدة على القروض أو تسهيلات التمويل بشكل تلقائي إلى حدوث ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان. من المرجح أن ينتج عن القروض المصرفية للأفراد الممنوحة إلى قطاع معين من العملاء حدوث ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان الناتجة عن فقد الوظائف وخفض الأجور. يتم تقييم حالات التعرض الجوهرية للمخاطر بالنسبة للشركات بشكل فردي لتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان متى توفرت البيانات الموثوق بها.

لقد أدى التقييم المذكور أعلاه إلى تخفيض تصنيف بعض حالات التعرض للمخاطر وتسجيل زيادة مقابلة في خسائر الائتمان المتوقعة.

عوامل الاقتصاد الكلي

أخذت المجموعة في اعتبارها تأثيرات التقلب التي في عوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. على وجه الخصوص، وفي ضوء استمرار عوامل عدم التيقن والتأثير الناتج من كوفيد 19، ونظراً للتدهور المتسارع في الوضع الحالي، فقد قامت المجموعة بمراجعة بعض الافتراضات ما أدى إلى تطوير منظور مستقبلي معقول لعوامل الاقتصاد الكلي. كما تطبق المجموعة الترجيحات بالاحتمالات المناسبة للسيناريوهات الثلاث (الأساسية والمواتية والشديدة)، ودمجها مع التقديرات المعدلة لعوامل الاقتصاد الكلي في كافة السيناريوهات الثلاث تعتبر متحفظة بصورة جوهرية مقارنة بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

كما طبقت المجموعة تداخل الإدارة لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بقطاع التجزئة في ضوء توقعات بتأثر موظفي القطاعات المختصة بالقطاع الخاص إلى حد كبير بنفسي فيروس كوفيد 19. أدت هذه التعديلات والاستبدالات التي تم إجراؤها من قبل الإدارة إلى حدوث زيادة جوهرية في قيمة متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2020.

على الرغم من المذكور أعلاه، لا تزال متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المقدرة كما في 30 يونيو 2020 أقل من المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. وفقاً للسياسة المحاسبية لدى المجموعة، يتم تسجيل القيمة الأعلى التي تمثل المخصص المحاسب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بناءً على ذلك كأحد متطلبات مخصص خسائر الائتمان فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية.

تأثيرات أخرى

أخذت المجموعة في اعتبارها التأثير المحتمل للتقلبات الاقتصادية الحالية عند تحديد المبالغ المسجلة للموجودات المالية وغير المالية لدى المجموعة. تمثل المبالغ المسجلة أفضل تقدير للإدارة بناءً على المعلومات الملحوظة. ومع ذلك، يستمر التقلب في السوق، كما تستمر حساسية القيمة الدفترية للموجودات للتقلبات في السوق. يستمر تأثير عدم التيقن الشديد من البيئة الاقتصادية تقديرياً، وبناءً عليه، تستمر المجموعة في إعادة تقييم موقفها والتأثير ذي الصلة بصفة منتظمة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

1	تقرير مراقبي الحسابات البيانات المالية المجمعة
7	بيان الدخل المجمع
8	بيان الدخل الشامل المجمع
9	بيان المركز المالي المجمع
10	بيان التدفقات النقدية المجمع
11	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
13	1 التأسيس والتسجيل
13	2 السياسات المحاسبية الهامة
29	3 تحليل القطاعات
31	4 إيرادات فوائد
31	5 مصروفات فوائد
31	6 صافي الأتعاب والعمولات
32	7 صافي إيرادات الاستثمار
32	8 مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
32	9 الضرائب
32	10 ربحية السهم
33	11 نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
33	12 قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
35	13 الاستثمارات المالية
37	14 استثمار في شركات زميلة
38	15 الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة
39	16 موجودات أخرى
40	17 أوراق دولية متوسطة الأجل
40	18 سندات مساندة - الشريحة 2
40	19 مطلوبات أخرى
41	20 رأس المال والاحتياطيات
45	21 أرباح نقدية مقترح توزيعها
45	22 الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
45	23 المدفوعات بالأسهم
46	24 تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16
46	25 القيمة العادلة للأدوات المالية
49	26 الشركات التابعة
50	27 ارتباطات والتزامات محتملة
50	28 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية
52	29 معاملات مع أطراف ذات علاقة
53	30 إدارة المخاطر
65	31 رأس المال
65	32 صناديق مدارة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2019 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019 وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) (ميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدنا وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

أ) خسائر الائتمان للقروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء

إن الاعتراف بخسائر الائتمان للقروض والسلف والتمويل الإسلامي ("التسهيلات الائتمانية") للعملاء يمثل خسائر الائتمان المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية والتي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاً لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") كما هو مبين في السياسات المحاسبية والإيضاح 12 حول البيانات المالية المجمعة، أيهما أعلى.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)
أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

(أ) خسائر الائتمان للقروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء (تتمة)

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة جديدة ومعقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالتسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات والأحكام عند احتساب الانخفاض في القيمة، فإن ذلك الأمر يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها بتقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى تناسب تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة أخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة ويتم احتسابها عند المطالبة بذلك وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب خسائر الائتمان.

(ب) انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

لدى المجموعة شهرة وموجودات غير ملموسة أخرى ذات قيمة مدرجة بالدفاتر بمبلغ 582,927 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019. وتعتبر اختبارات انخفاض القيمة التي تم تنفيذها من قبل الإدارة للشهرة والموجودات غير الملموسة جوهرية لتدقيقنا نظراً لأن تقييم المبلغ الممكن استرداده للشهرة والموجودات غير الملموسة على أساس القيمة أثناء الاستخدام يعتبر أمراً معقداً ويتطلب إصدار أحكام هامة من جانب الإدارة. تستند تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية إلى وجهات نظر الإدارة حول المتغيرات مثل النمو في قطاع الخدمات المصرفية والظروف الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم المتوقعة والعائد. بالتالي، وجدنا أن اختبار انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

ب) انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى (تتمة)

كجزء من إجراءات التدقيق التي قمنا بها، تحققنا من أسعار السوق السائدة التي استخدمتها الإدارة كمؤشر لحساب القيمة الممكن استردادها. وحيث أن " القيمة أثناء الاستخدام" تمثل أساساً لحساب القيمة الممكن استردادها، فقد حصلنا على حسابات انخفاض القيمة التي تم إجراؤها من قبل الإدارة واختبرنا مدى معقولية الافتراضات الرئيسية بما في ذلك توقعات الأرباح واختيار معدلات النمو ومعدلات الخصم. كما قمنا بالاستعانة بخبراء التقييم لدينا وتحققنا مع الإدارة من صحة افتراضاتها، بما في ذلك مقارنة الافتراضات ذات الصلة بالمعايير المتعارف عليها والتوقعات الاقتصادية. وقمنا باختبار مدى صحة الحسابات المؤيدة ووثقنا بعض المعلومات بمصادر من أطراف أخرى. كما قمنا بمطابقة التدفقات النقدية الأساسية بالموازنات المعتمدة ومعدلات النمو ومعدلات الخصم المقدر عن طريق المقارنة مع معلومات من أطراف أخرى وتكلفة رأس المال لدى المجموعة وعوامل المخاطر ذات الصلة. كما تم تقييم افتراضات التدفقات النقدية المستقبلية من خلال المقارنة مع الأداء التجاري الحالي مقابل الموازنة والتوقعات، في ضوء الدقة التاريخية لإعداد الموازنات والتوقعات وفهم أسباب نماذج النمو المستخدمة. علاوة على ذلك، قمنا بتقييم تحليل الحساسية المطبق من قبل الإدارة للتأكد من تأثير التغيرات المحتملة بصورة معقولة على الافتراضات الرئيسية.

كما قمنا بتقييم مدى ملائمة إفصاحات المجموعة حول تلك الافتراضات والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح 15 حول البيانات المالية المجمعة.

ج) تقييم الأدوات المالية المشتقة

لدى المجموعة أدوات مالية مشتقة جوهرية ويتم تحديد قيمتها من خلال تطبيق أساليب تقييم تتضمن غالباً ممارسة الأحكام واستخدام الافتراضات والتقدير. ونظراً لأهمية الأدوات المالية المشتقة وما يرتبط بها من تقديرات وعدم تأكد واحتمالات، وجدنا أن تقييم الأدوات المالية المشتقة يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها اختبار أدوات الرقابة على تحديد وقياس وإدارة الأدوات المالية المشتقة للوقوف على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة. وقمنا بتقييم مدى فاعلية وضع وتنفيذ وعمل أدوات الرقابة الرئيسية في الإجراءات السابقة.

إضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، قمنا بالتقييم والوقوف على المنهجيات والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تحديد القيم العادلة بمساعدة خبراء التقييم لدينا وبالرجوع إلى بيانات السوق المتاحة خارجياً لتحديد ما إذا كان قد تم استخدام المدخلات الملائمة في التقييم. كما قمنا، على أساس العينة، بمقارنة التقييمات من نموذج التقييم الداخلي لدينا بالقيم العادلة التي تم تحديدها من قبل المجموعة. إضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة حول أساس التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة، وأن الإفصاحات المتعلقة بمخاطر وحساسية القيمة العادلة تعكس بصورة ملائمة اكتشاف المجموعة للأدوات المالية المشتقة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. راجع الإيضاح 28 حول البيانات المالية المجمعة للاطلاع على الإفصاحات حول الأدوات المالية المشتقة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (تتمة)
فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة وتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.
- نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.
- ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014، والتعديلات اللاحقة له، ورقم 2/ ر ب 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014، والتعديلات اللاحقة له، ورقم 2/ ر ب 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لهما، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
دبلويت وتوش - الوزان وشركاه



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

8 يناير 2020

الكويت

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	إيضاحات	
897,218	986,526	4	إيرادات فوائد
330,882	421,618	5	مصروفات فوائد
566,336	564,908		صافي إيرادات الفوائد
186,089	211,317		إيرادات مرابحة وتمويل إسلامي أخرى
61,972	87,001		تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين
124,117	124,316		صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
690,453	689,224		صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
150,176	157,152	6	صافي الأتعاب والعمولات
2,140	8,419	7	صافي إيرادات الاستثمارات
39,026	39,343		صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية
1,424	1,379		إيرادات تشغيل أخرى
192,766	206,293		إيرادات غير الفوائد
883,219	895,517		صافي إيرادات التشغيل
159,984	175,731		مصروفات موظفين
98,555	98,852	24	مصروفات إدارية أخرى
14,703	26,493	24	استهلاك مباني ومعدات
3,096	3,198	15	إطفاء موجودات غير ملموسة
276,338	304,274		مصروفات التشغيل
606,881	591,243		ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
179,692	129,715	8	مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
427,189	461,528		ربح التشغيل قبل الضرائب
33,240	35,536	9	ضرائب
393,949	425,992		ربح السنة
370,709	401,291		الخاص بـ:
23,240	24,701		مساهمي البنك
393,949	425,992		الحصص غير المسيطرة
55 فلس	60 فلس	10	ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي البنك

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	
393,949	425,992	ربح السنة
		إيرادات شاملة أخرى:
		استثمار في أوراق دين مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:
(31,214)	50,791	صافي التغير في القيمة العادلة
119	5,440	صافي التحويل إلى بيان الدخل المجمع
(31,095)	56,231	
(282)	158	الحصة في الإيرادات (الخسائر) الشاملة الأخرى لشركات زميلة
(4,265)	19,066	فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية
11,978	-	فروق تحويل عملات أجنبية محولة إلى بيان الدخل المجمع من استبعاد شركات زميلة
		إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة سوف يتم إعادة تصنيفها إلى
(23,664)	75,455	بيان الدخل المجمع في سنوات لاحقة
		صافي الخسارة من استثمارات في أدوات حقوق ملكية مصنفة وفقاً للقيمة العادلة من خلال
		الإيرادات الشاملة الأخرى (لا يمكن إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في فترات
(891)	(15,801)	لاحقة)
(24,555)	59,654	إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة
369,394	485,646	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
		الخاص بـ:
347,886	462,211	مساهمي البنك
21,508	23,435	الحصص غير المسيطرة
369,394	485,646	

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

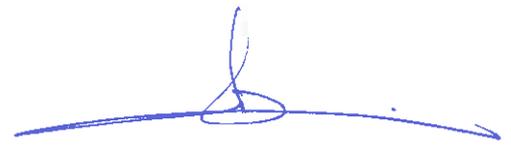
مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2019

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
			الموجودات
2,966,707	3,787,173	11	نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
809,871	823,229	13	سندات بنك الكويت المركزي
872,042	662,175	13	سندات خزانة حكومة الكويت
2,364,242	1,909,081		ودائع لدى البنوك
15,503,402	16,552,598	12	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
3,678,032	4,214,562	13	استثمارات في أوراق مالية
31,425	35,297	14	استثمار في شركات زميلة
362,801	433,540	24	أراضي ومباني ومعدات
578,973	582,927	15	الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة
260,445	270,171	16	موجودات أخرى
27,427,940	29,270,753		مجموع الموجودات
			المطلوبات
8,090,484	7,581,929		مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
14,388,836	15,930,577		ودائع العملاء
451,128	538,611		شهادات إيداع مصدرة
220,124	227,159	17	أوراق دولية متوسطة الأجل
124,768	124,801	18	سندات مساندة - الشريحة 2
451,290	608,516	19	مطلوبات أخرى
23,726,630	25,011,593		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
621,332	652,399	20	رأس المال
31,067	32,620	21	أسهم منحة مقترح إصدارها
310,666	326,199	20	احتياطي قانوني
803,028	803,028	20	حساب علاوة إصدار أسهم
(65,425)	(39,258)	20	أسهم خزينة
14,010	25,115	20	احتياطي أسهم خزينة
1,448,579	1,633,641	20	احتياطيات أخرى
3,163,257	3,433,744		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
210,700	438,438	22	الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
327,353	386,978	26	الحصص غير المسيطرة
3,701,310	4,259,160		إجمالي حقوق الملكية
27,427,940	29,270,753		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



عصام جاسم الصقر
الرئيس التنفيذي للمجموعة



ناصر مساعد عبدالله السايير
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	إيضاحات	أنشطة التشغيل
393,949	425,992		ربح السنة
(2,140)	(8,419)	7	تعديلات لـ: صافي إيرادات الاستثمارات
14,703	26,493		استهلاك مبانى ومعدات
3,096	3,198	15	إطفاء موجودات غير ملموسة
179,692	129,715	8	مخصص خسائر ائتمان محمل وخسائر انخفاض القيمة
48	-		احتياطي المدفوعات بالأسهم
33,240	35,536	9	الضرائب
622,588	612,515		ربح التشغيل قبل التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
(154,280)	(13,358)		التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
204,169	209,867		سندات بنك الكويت المركزي
123,946	455,161		سندات خزانة حكومة الكويت
(1,167,224)	(1,172,262)		ودائع لدى البنوك
(10,449)	(12,387)		قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
621,181	(508,555)		موجودات أخرى
609,229	1,541,741		مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(39,707)	87,483		ودائع العملاء
56,694	133,221		شهادات إيداع مصدرة
(25,819)	(32,702)		مطلوبات أخرى
840,328	1,300,724		ضريبة مدفوعة
(1,737,758)	(1,577,001)		صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل
1,371,050	1,079,220		أنشطة الاستثمار
2,658	2,685	7	شراء استثمارات في أوراق مالية
236	153		متحصلات من بيع/ استرداد استثمارات في أوراق مالية
2,794	846		إيرادات توزيعات أرباح
(56,021)	(57,935)		توزيعات أرباح من شركات زميلة
(136)	-		متحصلات من بيع أراضي ومبانى ومعدات
(13,744)	(1,685)		شراء أراضي ومبانى ومعدات
(430,921)	(553,717)		استثمار في شركة زميلة
			زيادة حصة الملكية في شركات تابعة
			صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
	226,857	22	أنشطة التمويل
12,390	37,272		صافي المتحصلات من إصدار الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
(174,883)	(214,344)		متحصلات من بيع أسهم خزينة
(12,151)	(12,258)		توزيعات أرباح مدفوعة
(5,108)	(5,125)		فوائد مدفوعة من إصدار الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
	49,615		توزيعات أرباح من صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة
(6,588)	(8,558)		زيادة رأس مال في شركة تابعة مساهم به من خلال الحصص غير المسيطرة
(186,340)	73,459		توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركات تابعة إلى الحصص غير المسيطرة
223,067	820,466		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة التمويل
2,743,640	2,966,707		الزيادة في النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل
2,966,707	3,787,173	11	النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في بداية السنة
			النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الف دينار كويتي	حقوق مساهمي البنك									
	الأوراق المالية	الاحتياطيات	أخرى	إجمالي	حساب	إجمالي	أسمه	رأس المال		
	المستخدمة - الشريحة 1	المستخدمة - الشريحة 1	(البيضا ح 20 هـ)	الإجمالي	إصدار أسهم خزينة	إجمالي	منحة مقترح إصدارها	المتاح		
	الاحتياطي	الاحتياطي	الاحتياطي	الاحتياطي	حساب	الاحتياطي	أسمه	رأس المال		
	حقوق الملكية	غير المسيطرة	المستخدمة - الشريحة 1	الإجمالي	إصدار أسهم خزينة	الاحتياطي	منحة مقترح إصدارها	المتاح		
3,701,310	327,353	210,700	3,163,257	1,448,579	14,010	(65,425)	803,028	310,666	31,067	621,332
425,992	24,701	-	401,291	401,291	-	-	-	-	-	-
59,654	(1,266)	-	60,920	60,920	-	-	-	-	-	-
485,646	23,435	-	462,211	462,211	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(15,533)	-	-	-	15,533	-	-
37,272	-	-	37,272	-	-	-	-	-	(31,067)	31,067
(214,344)	-	-	(214,344)	(214,344)	11,105	26,167	-	-	-	-
227,738	-	227,738	-	-	-	-	-	-	-	-
(881)	-	-	(881)	(881)	-	-	-	-	-	-
(12,258)	-	-	(12,258)	(12,258)	-	-	-	-	-	-
(8,558)	(8,558)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(5,125)	(2,056)	-	(3,069)	(3,069)	-	-	-	-	-	-
(5,373)	(7,075)	-	1,702	(32,620)	-	-	-	-	32,620	-
53,303	53,303	-	-	1,702	-	-	-	-	-	-
430	576	-	(146)	(146)	-	-	-	-	-	-
4,259,160	386,978	438,438	3,433,744	1,633,641	25,115	(39,258)	803,028	326,199	32,620	652,399
										في 31 ديسمبر 2019

إجمالي الإمدادات الشاملة
المحول إلى الاحتياطي القانوني (بيضا ح 20 ب)
إصدار أسهم منحة (بيضا ح 20 أ)
بيع أسهم خزينة
توزيعات أرباح مدفوعة
إصدار الأوراق المالية المستخدمة - الشريحة 1 (بيضا ح 22)
تكاليف معاملة من إصدار الأوراق المالية المستخدمة - الشريحة 1
فوائد مدفوعة على الأوراق المالية المستخدمة - الشريحة 1
توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركات تابعة إلى المحصن غير المسيطر
توزيع ربح صكوك مستدامة - الشريحة 1 من قبل شركة تابعة
أسهم منحة مقترح إصدارها (بيضا ح 21)
زيادة حصص ملكية في شركة تابعة
زيادة رأس مال في شركة تابعة
حركات أخرى

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
للمسئلة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الف دينار كويتي	حقوق مساهمي البنك									
	اجمالي حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الأوراق المالية المستخدمة - الشريحة 1	احتياطيات اخرى (إبضاح 20 هـ)	احتياطي أسهم خزينة	أسهم خزينة	حساب علاوة إصدار أسهم	احتياطي قانوني	أسهم منحة مقترح إصدارها	رأس المال
3,561,101	321,010	210,700	3,029,391	1,372,964	13,994	(77,799)	803,028	295,872	29,588	591,744
(29,149)	(104)	-	(29,045)	(29,045)	-	-	-	-	-	-
3,531,952	320,906	210,700	3,000,346	1,343,919	13,994	(77,799)	803,028	295,872	29,588	591,744
393,949	23,240	-	370,709	370,709	-	-	-	-	-	-
(24,555)	(1,732)	-	(22,823)	(22,823)	-	-	-	-	-	-
369,394	21,508	-	347,886	347,886	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(14,794)	-	-	-	14,794	(29,588)	29,588
12,390	-	-	12,390	-	16	12,374	-	-	-	-
(174,883)	-	-	(174,883)	(174,883)	-	-	-	-	-	-
(12,151)	-	-	(12,151)	(12,151)	-	-	-	-	-	-
48	20	-	28	28	-	-	-	-	-	-
(6,588)	(6,588)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(5,108)	(2,075)	-	(3,033)	(3,033)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(31,067)	-	-	-	-	31,067	-
(13,744)	(6,418)	-	(7,326)	(7,326)	-	-	-	-	-	-
3,701,310	327,353	210,700	3,163,257	1,448,579	14,010	(65,425)	803,028	310,666	31,067	621,332

في 31 ديسمبر 2018

إجمالي الإيرادات الشاملة
المحول إلى الاحتياطي القانوني (إبضاح 20 ب)
إصدار أسهم منحة (إبضاح 20 أ)
بيع أسهم خزينة
توزيعات أرباح مدفوعة
فوائد مدفوعة على الأوراق المالية المستخدمة - الشريحة 1
مدفوعات بالأسهم في شركة تابعة
توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة تابعة إلى الحصص غير المسيطرة
توزيع ربح صكوك مستدامة - الشريحة 1 من قبل شركة تابعة
أسهم منحة مقترح إصدارها (إبضاح 21)
زيادة حصة الملكية في شركات تابعة

إن الإيضاحات المرتبطة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

1 - التأسيس والتسجيل

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (بإشارة إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 8 يناير 2020. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها. إن البنك شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت في عام 1952 ومسجلة كمصرف (سجل تجاري رقم - 8490) لدى بنك الكويت المركزي. يقع المكتب المسجل للبنك في شارع عبد الله الأحمد وعنوانه البريدي هو ص.ب. 95 الصفاة 13001 الكويت. إن الأنشطة الرئيسية للبنك مفصّل عنها في إيضاح 3.

2- السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الأعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة. كما تتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المتطلبات الأخرى للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء قياس المشتقات والاستثمارات في أوراق مالية المقاسة بالقيمة العادلة والعقارات الاستثمارية وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، وكما هو موضح بالتفصيل أدناه، فإن الموجودات والمطلوبات التي تم تغطيتها، فيما يتعلق بعلاقات تغطية القيمة العادلة، تدرج بالقيمة العادلة في حدود المخاطر التي يتم تغطيتها.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة ماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة، باستثناء التغييرات الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 " عقود التأجير " الذي يسري اعتباراً من 1 يناير 2019.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 " عقود التأجير "

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 الصادر في يناير 2016 اعتباراً من تاريخ التطبيق المبني في 1 يناير 2019. ويحل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 محل معيار المحاسبة الدولي 17 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 16 مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير، ويتطلب من المستأجرين الاعتراف بمعظم عقود التأجير في الموازنة. يتضمن الإيضاح 2.24 الإفصاح عن السياسات المحاسبية للمجموعة المتعلقة بعقود التأجير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 16.

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستخدام طريقة التطبيق المعدل بأثر رجعي وبالتالي لم يتم إدراج معلومات المقارنة. تم تسجيل مطلوبات عقود التأجير وموجودات حق الاستخدام بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير المستقبلية، وبالتالي لم يتم تسجيل أي تأثير على الأرباح المرحلة الافتتاحية.

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد:

لم يتم التطبيق المبكر لعدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020 عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وليس من المتوقع أن يكون لأي منها تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة كلاً من البيانات المالية للبنك كما في 31 ديسمبر من كل سنة وشركاته التابعة كما في ذلك التاريخ أو تاريخ بما لا يزيد عن ثلاثة أشهر قبل 31 ديسمبر. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة والزميلة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة ويتم تعديلها، متى لزم ذلك، لكي تتوافق السياسات المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات ما بين الشركات بما في ذلك الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة.

أ. الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للبنك سيطرة عليها. وتتحقق السيطرة عندما يتعرض البنك، أو يكون له حقوق في، العائدات المتغيرة من مشاركته في الشركة المستثمر فيها ويكون له القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرته على الشركة المستثمر فيها. وتعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها متى تشير الحقائق والظروف إلى وقوع تغيرات في عامل أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف السيطرة عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. راجع إيضاح 26 لمعرفة قائمة الشركات التابعة الرئيسية وأعمالها الرئيسية وحصص ملكية المجموعة فيها.

ب. الحصص غير المسيطرة

إن الحصص في حقوق ملكية الشركات التابعة غير الخاصة بالمجموعة يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع كحصص غير مسيطرة. يتم قياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراه بالتناسب مع الحصص في صافي الموجودات المحددة للشركة المشتراه. يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو كانت تتجاوز حصص ملكية الحصص غير المسيطرة في الشركة التابعة. يتم معاملة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مالكي حقوق المجموعة. تدرج الأرباح أو الخسائر من تغير الحصص غير المسيطرة بدون فقد السيطرة ضمن حقوق الملكية.

ج. الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي كافة المنشآت التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً وليس سيطرة، وتملك فيها المجموعة بصفة عامة حصص تتراوح بين 20% و50% من حقوق التصويت. يتم تسجيل الاستثمار في أي شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنه لاحقاً بطريقة حقوق الملكية. إن استثمار المجموعة في شركات زميلة يتضمن الشهرة الناتجة عن الحيابة. ويتم تسجيل حصص المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الحيابة من الشركات الزميلة في بيان الدخل المجمع، كما أن حصص المجموعة من حركات ما بعد الحيابة في الإيرادات الشاملة الأخرى تقيد ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تعديل الحركات المتراكمة فيما بعد الحيابة مقابل القيمة الدفترية للاستثمار.

تجري المجموعة تقديرًا في تاريخ كل تقارير مالية لغرض تحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة. فإذا ما توفر ذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم تسجيل المبلغ في بيان الدخل المجمع. عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل الاستثمار المتبقي وفقاً لقيمتها العادلة. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر من هذه المعاملة بالفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقد التأثير الملموس وإجمالي القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من البيع. ويتم إدراج ذلك في بيان الدخل المجمع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 العملات الأجنبية

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي (آلاف) الذي يمثل أيضًا العملة الرئيسية للبنك.

أ. تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية السائد في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات النقدية والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية (خلاف البنود النقدية التي تمثل جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية) إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم إدراج أي أرباح أو خسائر في بيان الدخل المجموع. يتم تحديد فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن البنود النقدية التي تمثل جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية باستخدام أسعار الإقفال وتدرج في الإيرادات الشاملة الأخرى وتعرض في حقوق الملكية ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية. عند استبعاد عملية أجنبية، يتم إدراج المبلغ المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية المتعلق بتلك العملية الأجنبية في بيان الدخل المجموع. تدرج الشهرة والموجودات غير الملموسة وأي تغييرات في القيمة العادلة للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات بالعملة الرئيسية للعملية الأجنبية ويتم تحويلها إلى العملة التي يتم عرض البيانات المالية بها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية. يتم إدراج كافة الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في الإيرادات الشاملة الأخرى وفي احتياطي الفروق المتراكمة من تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير النقدية في الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يتم قياس البنود غير النقدية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجموع.

ب. تحويل البيانات المالية للشركات الأجنبية

يتم تحويل نتائج كافة شركات المجموعة ومراكزها المالية التي تختلف عملتها الرئيسية عن العملة التي يتم عرض البيانات المالية المجمعة بها إلى عملة عرض البيانات المالية كما يلي:

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للسنة. يتم إدراج كافة الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في الإيرادات الشاملة الأخرى وفي احتياطي الفروق المتراكمة من تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية وتدرج وفقاً للأصول المرعية في بيان الدخل المجموع عند بيع العملية الأجنبية.

2.5 إيرادات ومصروفات الفوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد ضمن "إيرادات الفوائد" و"مصروفات الفوائد" في بيان الدخل المجموع لكافة الأدوات المالية التي تحمل فائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي أو التزام مالي وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصروفات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو ذلك المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات أو التخصيمات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأدوات المالية أو فترة أقصر من ذلك العمر المتوقع، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. يتم تسجيل الأتعاب التي تعتبر جزءاً متكاملًا من العائد الفعلي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. عند تخفيض أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية مماثلة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، تدرج إيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس انخفاض القيمة.

2.6 إيرادات المرابحة وإيرادات التمويل الإسلامي الأخرى

تتحقق الإيرادات من المرابحة والوكالة والموجودات المؤجرة بشكل يعكس عائداً دورياً ثابتاً على صافي الاستثمارات القائمة.

2.7 إيرادات الأتعاب والعمولات

تدرج إيرادات الأتعاب والعمولات عندما تستوفي المجموعة التزام الأداء عن طريق تحويل الخدمة المتفق عليها إلى العملاء. تقوم المجموعة عند بداية العقد بتحديد ما إذا كانت تستوفي التزام الأداء على مدى فترة زمنية أو عند نقطة معينة خلال تلك الفترة. إن إيرادات الأتعاب المكتسبة من تقديم الخدمات على مدى فترة زمنية تستحق على مدى فترة الخدمة. إن الأتعاب والعمولات الناتجة من تقديم خدمة المعاملات تتحقق عند اكتمال المعاملة المتعلقة بها. تتحقق أتعاب استشارات وخدمات إدارة المحافظ وخدمات الإدارة الأخرى على أساس عقود الخدمات ذات الصلة، ويكون ذلك عادةً على أساس توزيع نسبي زمني. تتحقق أتعاب إدارة الموجودات المتعلقة بصناديق الاستثمار على مدى الفترة التي تقدم فيها الخدمة. ويتم تطبيق نفس المبدأ على خدمات إدارة الثروات وخدمات الأمانة التي يتم تقديمها بشكل مستمر على مدى فترة زمنية ممتدة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.8 إيرادات توزيعات أرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.

2.9 انخفاض قيمة الموجودات المالية

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2019:

تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة من الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء بما في ذلك التزامات الائتمان
- خطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي بما في ذلك الالتزام
- الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- الأرصدة والودائع لدى البنوك.

لا تتعرض الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تشمل التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المجموعة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي والالتزامات بمنح التسهيلات الائتمانية. ينبغي تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي المجموع بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم احتسابها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية خلاف التسهيلات الائتمانية

تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وكذلك على الأرصدة والودائع لدى البنوك.

خسائر الائتمان المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف "فئة الاستثمار" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة من الموجودات المالية التي تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن لم تتعرض لخسائر الانخفاض في القيمة.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة من الموجودات المالية ويتم التحديد بانها تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة.

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة هي خسائر الائتمان التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. ويتم احتساب كلا من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.9 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تحديد مرحلة خسائر الائتمان المتوقعة

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدار العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدي. إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة. ويتم اعتبار أن كافة الموجودات المالية متأخرة السداد لمدة 30 يوم تتضمن زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدي ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تكن المعايير الأخرى تشير إلى زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية.

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضاً بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية. تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة 90 يوم. تصنف كافة الموجودات المالية التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة. يتضمن الدليل على الانخفاض الائتماني للأصل المالي البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار
- مخالفة بنود العقد مثل أحداث التعثر أو التأخر في السداد
- قيام المقرض بمنح المقرض حق امتياز، ما لم يضع المقرض في اعتباره خلاف ذلك، لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بتعرض المقرض لصعوبة مالية
- تلاشي وجود سوق نشط للأوراق المالية نظراً للصعوبات المالية
- شراء أصل مالي بمعدل خصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتوقعة

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، في حالة عدم زيادة مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية بشكل جوهرى منذ التحقق المبدي أو لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب عقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض لمخاطر التعثر. تقدر المجموعة تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ.

ادراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

تعديل القروض والتمويل الإسلامي للعملاء

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة القروض والتمويلات الإسلامية المقدمة إلى العملاء باستثناء حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترقيبات السداد وتخفيض المبلغ الأساسي أو الفائدة والاتفاق على شروط قرض أو تمويل جديدة. وفي حالة أن تكون هذه التعديلات مادية، يتم استبعاد التسهيلات الائتمانية وتسجيل تسهيل ائتماني جديد ذات بنود وشروط مختلفة بشكل مادي. ويتضمن التسهيل الائتماني مخصص خسارة يتم قياسه استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر باستثناء بعض الحالات التي فيها اعتبار التسهيل الائتماني مستحدث ومنخفض القيمة الائتمانية. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة القروض المعدلة والتمويل الإسلامي للعملاء لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3. عندما يتم تعديل القروض والتمويل الإسلامي للعملاء ولكن دون استبعادها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلية الأصلية الذي يتم احتسابه قبل تعديل الشروط.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.9 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. ولكن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال تخضع لتطبيق الأنشطة للالتزام بالإجراءات التي تقوم المجموعة باتخاذها لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كإقطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المضافة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجمع. ويتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى. وعندما لا يكون بإمكان المجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة من الجزء المتاح من التزامات الائتمان بشكل منفصل عن الجزء المسحوب من الالتزامات، يتم عرض المبلغ المجمع لخسائر الائتمان المتوقعة كإقطاع من مجمل القيمة الدفترية للجزء المسحوب.

مخصص خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتم مطالبة المجموعة باحتساب خسائر الائتمان من التسهيلات الائتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام دفعة ما في تاريخ سدادها المتعاقد عليه أو في حالة زيادة التسهيل الائتماني عن حدود ما قبل الاعتماد. ويتم تصنيف التسهيل الائتماني كمتأخر السداد ومنخفض القيمة عندما يكون مبلغ الفائدة / الربح أو القسط الأساسي متأخر السداد لمدة تزيد عن 90 يوم وكذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية عن قيمتها التقديرية الممكن استردادها. يتم إدارة ورقابة القروض متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة والقروض متأخرة السداد ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى أربعة فئات تستخدم بعد ذلك لتحديد المخصصات:

الفئة	المعيار	المخصصات المحددة
قيد المراقبة	غير منتظمة لمدة تزيد عن 90 يوم	-
شبه قياسية	غير منتظمة لمدة تتراوح بين 91-180 يوم	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة تتراوح بين 181-365 يوم	50%
معدومة	غير منتظمة لمدة تزيد عن 365 يوم	100%

قد تقوم المجموعة أيضاً بإدراج التسهيل الائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه استناداً إلى أحكام الإدارة بشأن الظروف المالية و/أو الظروف غير المالية الخاصة بالعميل.

إضافة إلى المخصصات المحددة، يتم احتساب نسبة 1% كحد أدنى من المخصصات العامة للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية وذلك لكافة التسهيلات الائتمانية (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المحددة) والتي لا تخضع لاحتساب المخصصات المحددة.

2.10 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

لا يتم إطفاء الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لغرض تحديد انخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل ناقصاً أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر. في حالة انخفاض خسائر انخفاض القيمة المحققة سابقاً، يتم عكس مخصص هذه الزيادة في انخفاض القيمة بالنسبة للموجودات غير المالية خلاف الشهرة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.11 المكافآت بالأسهم

تسوية المكافآت بالأسهم من خلال حقوق الملكية

يتم تسجيل القيمة العادلة لخدمات الموظفين المستلمة لقاء منح الخيارات أو الأسهم كمصروفات وتسجل الزيادة المقابلة في حقوق الملكية. يتم تحديد المبلغ الإجمالي الذي يتم تسجيله كمصروفات على مدى فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات أو الأسهم الممنوحة في تاريخ المنح ويتم احتسابها باستخدام نموذج بلاك شولز. تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بمراجعة تقديراتها بشأن عدد الخيارات التي من المتوقع ممارستها. تسجل المجموعة تأثير مراجعة التقديرات الأصلية، إن وجد، في بيان الدخل المجمع مع إجراء تعديل مماثل في حقوق الملكية.

تسوية المكافآت بالأسهم المدفوعة نقداً

يتم إدراج القيمة العادلة لخدمات الموظفين التي يتم الحصول عليها مقابل تسوية المكافآت بالأسهم المدفوعة نقداً كمصروفات مع إدراج الزيادة المقابلة لها ضمن المطلوبات. يتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتم إنفاقه على مدى فترة المنح بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات التي يتم تحديدها باستخدام نموذج تقييم بلاك شولز. ويتم إعادة قياس الالتزام بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقارير مالية حتى تاريخ التسوية مع إدراج التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

2.12 مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بتقديم مساهمات محددة لبرامج الدولة ودفع مبالغ مقطوعة في إطار برامج المزايا المحددة للموظفين عند انتهاء الخدمة، وفقاً لقوانين الجهة التي يعملون بها. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة سنوياً من خلال تقييمات إكتوارية باستخدام طريقة الائتمان المقدر للوحدة. يتضمن التقييم الإكتواري وضع عدة افتراضات مثل معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. ويتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية.

2.13 الضرائب

تدرج ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة ("الضريبة الحالية") كمصروفات في الفترة التي تتحقق فيها الأرباح وفقاً للوائح المالية المعمول بها في البلدان المعنية التي تعمل فيها المجموعة. تتحقق الموجودات الضريبية المؤجلة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم، وتحويل الإعفاءات الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة، إلى الحد الذي يصبح فيه توفر الأرباح الخاضعة للضريبة محملاً للاستفادة من تلك الإعفاءات والخسائر. تدرج مطلوبات الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة. تقاس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضريبة والقوانين المطبقة بتاريخ التقارير المالية.

2.14 تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم قياسها مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة. يتم إدراج تكاليف المعاملة فقط لتلك الأدوات التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

2.15 تصنيف وقياس الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال الذي تستخدمه لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

تقييم نموذج الاعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عدد العوامل الملحوظة. تتضمن المعلومات ذات الصلة ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحفوظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.15 تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

تقييم نموذج الاعمال (تتمة)

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "السيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحفوظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراه مؤخراً في الفترات اللاحقة.

تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد فقط (اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد فقط. يتم تعريف "المبلغ الأساسي" لغرض هذا الاختبار على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفوائد على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. وعند تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي أو الفوائد فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. وتقوم المجموعة بمراجعة ما يلي:

- الاحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص معدل الرفع؛
- شرط السداد والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المحددة (أي، ترتيبات عدم الرجوع على الأصل)؛ و
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تقدم نطاق أوسع من مجرد الحد من التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تتعلق بترتيب الإقراض الأساسي لا تؤدي إلى التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد بحسب. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموع بتصنيف موجوداتها المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة:

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفوائد بحسب على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة الفائدة الفعلية. ويتم تحقق إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم التحقق في بيان الدخل المجمع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.15 تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

(1) أوراق الدين المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تدرج أوراق الدين المالية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائه للشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفوائد فحسب على المبلغ الأساسي القائم.

يتم قياس أوراق الدين المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، مع إدراج أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل المجموع. ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة التي لا تمثل جزءاً في علاقة تغطية فعالة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وتعرض ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية حتى يتم عدم تحقق الأصل أو إعادة تصنيفه. وفي حالة عدم تحقق الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة مسبقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجموع.

(2) الاستثمارات في الأسهم وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند التحقق المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في الأسهم وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. إن الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى سيتم قياسها لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم تحققها في بيان الدخل المجموع. وبالنسبة لإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم تحققها في بيان الدخل المجموع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات في هذه الفئة هي تلك الموجودات التي يتم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو ينبغي قياسها على نحو إلزامي وفقاً للقيمة العادلة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. قد تقوم الإدارة بتصنيف الأداة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تستوفي متطلبات قياسها وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى إذا كان من شأنها أن تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد يطرأ. وينبغي قياس الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفوائد على نحو إلزامي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل المجموع. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. وتدرج إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجموع عندما يثبت الحق في السداد.

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية لدى المجموعة كما يلي:

النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة معدل الربح الفعلي.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.15 تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

ودائع لدى البنوك

يتم تصنيف وإدراج الودائع لدى البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

قروض وسلف للعملاء

تدرج القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

تمويلات إسلامية للعملاء

تمثل التمويلات الإسلامية للعملاء موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها وهي غير مدرجة في أية سوق نشطة. تتمثل المنتجات الأساسية للتمويلات الإسلامية فيما يلي:

أ. المرابحة

المرابحة هي اتفاق يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري بالسعر الذي سوف تتم به المعاملة وكذلك مبلغ الربح الذي سيتحقق. إن المرابحة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويُدْرَج بالتكلفة المطفأة.

ب. الوكالة

الوكالة هي اتفاق بين طرفين هما الموكل الذي يرغب في تعيين الطرف الآخر وهو الوكيل ليكون هذا الأخير وكيلاً عن الموكل فيما يتعلق باستثمار أموال الموكل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. الوكالة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويُدْرَج بالتكلفة المطفأة.

ج. الموجودات المؤجرة - المجموعة كمؤجر

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي عندما تقضي شروط التأجير بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للملكية إلى المستأجر. وتصنف كافة عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلي. تدرج الأصول المؤجرة بالتكلفة المطفأة.

استثمارات مالية

تتكون الاستثمارات المالية لدى المجموعة من أوراق الدين المالية والاستثمارات في الأسهم والاستثمارات الأخرى.

تصنف أوراق الدين المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تدرج الاستثمارات في الأسهم بصفة عامة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء الاستثمارات المحددة التي تختارها المجموعة للتصنيف وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تدرج الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

2.16 قياس القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بأنها هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو سداده لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين طرفين في السوق كما في تاريخ القياس، في وجود أو غياب السوق الأكثر فائدة التي يكون للمجموعة حق الدخول فيها في ذلك التاريخ، وفقاً لظروف السوق الحالية بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يتم عرضه أو تقديره بشكل مباشر باستخدام أسلوب تقييم آخر.

متى توفرت الأسعار المعروضة في سوق نشطة، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام الأسعار المعروضة في سوق نشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق نشطة عندما تتم المعاملات للموجودات أو المطلوبات بوتيرة وحجم كافيين لتقديم معلومات التسعير على أساس مستمر.

عند عدم توفر أسعار معلنة في سوق نشطة، تستخدم المجموعة أساليب تقييم تتضمن استخدام نماذج التقييم التي تحقق أقصى استخدام للمدخلات المعروضة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير المعروضة. تتضمن أساليب التقييم المختارة كافة العوامل التي يحسبها أطراف السوق عند تسعير معاملة ما. ويتم أخذ المدخلات الخاصة بتلك النماذج من الأسواق المعروضة كلما أمكن، ولكن في حالة عدم الامكان، يلزم إجراء التقدير لتحديد القيمة العادلة. وتتضمن الأحكام والتقدير اعتبارات السيولة ومدخلات النموذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (الخاصة والمقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل والعلاقات والتقلبات.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.16 قياس القيمة العادلة (تتمة)

عند توفر أسعار عرض واسعار طلب للموجودات أو المطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، تقوم المجموعة بقياس الموجودات بأسعار العرض والمطلوبات بأسعار الطلب.

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمي عقارات يتمتعون بمؤهلات مهنية ملائمة وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي تم تقييمه، مع الأخذ في الحسبان أيضاً إمكانية إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام العقار في أعلى وأفضل استخدام لها.

2.17 اتفاقيات إعادة الشراء والبيع

إن الموجودات المباعة مع التزام مقابل بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه - التزام إعادة شراء (repos) - تظل مدرجة في بيان المركز المالي المجموع. وتعامل المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروفات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي. لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة مع التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه - التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos) في بيان المركز المالي المجموع. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تدرج كموجودات تكتسب فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

2.18 مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية فقط، ويُدْرَج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجموع إذا كان هناك حق قانوني يلزم بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة أما السداد على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

2.19 استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- تحول المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما (أ) أن تقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها حولت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو تحول السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المجموعة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المجموعة أيهما أقل.

المطلوبات المالية

يستبعد الالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انقضاء أجله. عند استبدال التزام مالي بآخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام جديد.

2.20 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

تقوم المجموعة بالتعامل في مبادلات سعر الفائدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة. كما تتعامل المجموعة في عقود مبادلة العملات الأجنبية الأجلة للعملاء ولإدارة مراكز العملات الأجنبية والتدفقات النقدية لديها. تدرج كافة الأدوات المالية المشتقة للمجموعة في بيان المركز المالي المجموع بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للمشتقات تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من قياس قيمة الأداة المشتقة بسعر السوق وذلك باستخدام معدلات أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. يتم إدراج القيمة العادلة الموجبة والسالبة كموجودات ومطلوبات على التوالي ويتم إجراء المقاصة لها عند وجود النية للسداد بالصافي ووجود الحق القانوني للمقاصة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.20 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية (تتمة)

لأغراض محاسبة التغطية تصنف معاملات التغطية إلى فئتين: (أ) تغطية القيمة العادلة التي توفر تغطية لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة؛ و (ب) تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية للتقلبات في التدفقات النقدية المرتبطة إما بمخاطرة معينة مقترنة بموجودات أو مطلوبات مالية محققة أو بمعاملة متوقعة بشكل كبير.

إن أي ربح أو خسارة ناتجة من إعادة قياس أداة التغطية فيما يتعلق بمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، يتم تسجيلها على الفور في بيان الدخل المجموع. يتم تعديل القيمة الدفترية للبنود المغطاة وفقاً لتغيرات القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر التي تتم تغطيتها، ويتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجموع.

إن الربح أو الخسارة لأداة التغطية المتعلقة بمعاملات تغطية التدفقات النقدية والتي تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كمعاملة تغطية، يتم تسجيلها مبدئياً في حقوق الملكية، ويسجل الجزء المتعلق بالتغطية غير الفعالة في بيان الدخل المجموع. يتم تحويل أرباح أو خسائر عمليات تغطية التدفقات النقدية التي تم تسجيلها مبدئياً في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجموع في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المغطاة على بيان الدخل المجموع. عندما ينتج عن معاملة التغطية تحقق الموجودات أو المطلوبات فإن الأرباح أو الخسائر التي كانت قد سجلت مبدئياً في حقوق الملكية يتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بها. أما بالنسبة لمعاملات التغطية التي لا تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كتغطية، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التغطية تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل المجموع.

يتم إيقاف محاسبة التغطية عندما تنتهي صلاحية الأداة أو تباع، أو تلغى أو تمارس، أو عندما لا تعود مستوفية لشروط المحاسبة عنها كمعاملة تغطية أو يتم إلغاؤها من قبل المجموعة. بالنسبة لتغطيات التدفقات النقدية، فإن أي ربح أو خسارة متراكمة على أداة التغطية المسجلة في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية إلى وقت حدوث المعاملة المتوقعة. وفي حالة تغطية القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة يتم إطفاء أي تعديل يتعلق بالتغطية على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق. أما عندما لا يعود من المتوقع حدوث معاملة التغطية، فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية تحول إلى بيان الدخل المجموع.

2.21 المحاسبة بتاريخ المتاجرة والساداد

إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق النظامية" للموجودات المالية يتم تسجيلها بتاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق النظامية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالتعليمات التنظيمية أو بالعرف السائد في الأسواق.

2.22 عقارات استثمارية

تمثل العقارات الاستثمارية عقارات محتفظ بها بغرض تحقيق إيرادات تأجير و/أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية أو كليهما، ولكن ليس لغرض البيع في السياق العادي للأعمال أو الاستخدام في إنتاج أو توريد بضاعة أو خدمات أو لأغراض إدارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية بالتكلفة عند التحقق المبدئي وتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج أي تغيرات من القياس في بيان الدخل المجموع. تتضمن التكلفة المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة العقارات الاستثمارية. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين لديهم مؤهلات مهنية ملائمة معترف بها وخبرة حديثة في موقع وفترة العقار الذي يتم تقييمه. تدرج أية أرباح أو خسائر من بيع العقارات الاستثمارية (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للبنود) في بيان الدخل المجموع. عند وجود تغيرات في استخدام عقار، مثل إعادة تصنيفه كأراضي ومباني ومعدات، فإن قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تمثل تكلفته لغرض أي محاسبة لاحقة.

2.23 أراضي ومباني ومعدات

تمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية الفروع والمكاتب. وتدرج كافة المباني والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك. تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات التي تتعلق مباشرةً بحيازة بنود الموجودات.

تدرج المشاريع والأعمال قيد التنفيذ بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة، إن وجدت. إن التكاليف هي تلك المصروفات التي تتكبدها المجموعة والتي تتعلق بشكل مباشر بإيجاد الأصل. عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام، يتم تحويل الأعمال قيد التنفيذ إلى الفئة المناسبة ويتم استهلاكه وفقاً لسياسات المجموعة.

تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية لبنود الموجودات أو تقيد كبنود منفصل، حيثما يكون مناسباً، فقط عندما يكون من المحتمل تدفق مزايا اقتصادية مستقبلية من هذا البنود إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة البنود بصورة موثوقة منها. تحمل كافة أعمال التصليح والصيانة الأخرى على بيان الدخل المجموع خلال الفترة التي يتم فيها تكبدها.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.23 أراضي ومباني ومعدات (تتمة)

لا تستهلك الأرض. ويحتسب الاستهلاك على القيمة القابلة لاستهلاكها للبنود الأخرى من المباني والمعدات بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها. إن القيمة القابلة لاستهلاكها هي إجمالي القيمة الدفترية ناقصاً القيمة التخريدية المقدرة في نهاية العمر الزمني. إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للمباني والمعدات هي كما يلي:

مبنى على أرض مستأجرة	على مدى فترة العقد (بحد أقصى 20 سنة)
مبنى على أرض ملك حر	50 سنة
نظم وأجهزة تكنولوجيا المعلومات	10-3 سنوات

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها عند اللزوم بتاريخ كل تقارير مالية. يتم مراجعة القيمة الدفترية للأرض والمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. يتم تحديد أرباح وخسائر من بيع بنود الموجودات بمقارنة المبالغ المحصلة بالقيمة الدفترية، وتدرج الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجموع.

2.24 عقود التأجير

تقوم المجموعة في بداية عقد التأجير بتحديد ما إذا كان العقد يمثل عقد تأجير. ويكون العقد بمثابة عقد تأجير إذا كان ذلك العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل ما. فإذا تم تحديد العقد كعقد تأجير، تقوم المجموعة بتسجيل الأصل المرتبط بحق الاستخدام والتزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. قامت المجموعة باختيار استخدام استثناءات الاعتراف لعقود التأجير التي تتضمن في تاريخ البدء مدة تأجير تبلغ 12 أشهر أو أقل وعقود التأجير التي يكون فيها الأصل الأساسي منخفض القيمة.

الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام

يتم قياس الأصل المرتبط بحق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة والتي تشمل المبلغ الابتدائي للالتزام التأجير المعدل لأية مدفوعات تأجير يتم سدادها في أو قبل تاريخ البدء، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة مبدئياً يتم تكبدها. ويتم استهلاك الأصل المرتبط بحق الاستخدام لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة التأجير. ويتم تخفيض الأصل المرتبط بحق الاستخدام بصورة دورية وفقاً لخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

مطلوبات عقود التأجير

يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لا يتم سدادها في تاريخ البدء ويتم خصمها باستخدام معدل الاقتراض الإضافي لدى المجموعة. يتم قياس التزام التأجير لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريق الفائدة الفعلية. إضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقود التأجير في حالة وجود أي تعديل أو تغيير في فترة التأجير أو تغيير في مدفوعات التأجير.

2.25 دمج الأعمال

تتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيافة المحاسبية. تقاس تكلفة الحيافة بإجمالي المقابل المحول، الذي يقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيافة ومبلغ أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراه. تقاس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراه وفقاً لنسبة الحصص في صافي الموجودات المحددة للشركة المشتراه. تحمل التكاليف المتكبدة الأخرى المتعلقة بالحيافة كمصروفات وتدرج ضمن المصروفات الإدارية الأخرى.

بالنسبة لعمليات دمج الأعمال المحققة على مراحل، يتم إعادة قياس حصة الملكية التي يحتفظ بها المشتري سابقاً وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ الحيافة وتدرج ضمن تكلفة الحيافة. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة في بيان الدخل المجموع. يتم قياس الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة التي تم حيازتها في عملية دمج الأعمال مبدئياً بقيمتها العادلة كما في تاريخ الحيافة. إن زيادة تكلفة الحيافة عن القيمة العادلة لحصة البنك من صافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها يتم تسجيلها كشهرة. وإذا كانت تكلفة الحيافة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرة في بيان الدخل المجموع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.26 الشهرة والموجودات غير الملموسة

(أ) الشهرة

يتم قياس الشهرة المشتراه في دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة الحيازة عن صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة التي تم حيازتها. بعد التسجيل المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة. يتم مراجعة الشهرة لغرض تحديد الانخفاض في القيمة سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً إذا كانت الأحداث أو التغييرات في الظروف تشير إلى احتمال حدوث انخفاض في القيمة. تسجل الشهرة بالعملة الرئيسية للعملية الأجنبية ويتم تحويلها إلى عملة عرض البيانات المالية للمجموعة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية. عندما يتم بيع الشركات التابعة فإن الفرق بين سعر البيع وصافي الموجودات زاندا فروق التحويل المتركمة والشهرة يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع.

(ب) الموجودات غير الملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من البنود غير الملموسة المحددة بشكل منفصل والناجمة من عمليات دمج الأعمال. يتم تحقق الأصل غير الملموس فقط عندما يمكن قياس تكلفته بصورة موثوق منها ويكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية منه إلى المجموعة. يتم قياس الموجودات غير الملموسة مبدئياً بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة التي يتم حيازتها في دمج الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. وبعد التسجيل المبدئي يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متركمة. يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة إما على أنها محددة المدة أو غير محددة المدة. تطفأ الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية التي تتراوح من فترة 5 إلى 15 سنة ويتم اختبارها لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة في حالة وجود ما يشير إلى انخفاض قيمة الأصل غير الملموس. لا تطفأ الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار زمنية غير محددة ولكن يتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة أو وجود مؤشرات على احتمال انخفاض قيمة الأصل. إذا كانت القيمة الدفترية للأصل غير الملموس أكبر من المبلغ الممكن استرداده، فإن الأصل غير الملموس يعتبر منخفض القيمة ويتم خفضه إلى المبلغ الممكن استرداده. يتم إدراج الزيادة في القيمة الدفترية عن المبلغ الممكن استرداده في بيان الدخل المجمع. يتم عكس خسائر انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة المدرجة في بيان الدخل المجمع للفترة السابقة عند حدوث زيادة في المبلغ الممكن استرداده.

2.27 عقار تمت حيازته من تسوية دين

يُدرج العقار الذي تم حيازته من تسوية دين بقيمة القروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

2.28 ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية وودائع العملاء وشهادات الإيداع المصدرة

تدرج الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية وودائع العملاء وشهادات الإيداع المصدرة بالتكلفة المطفاة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك المطلوبات التي يتم تغطيتها بصورة فعالة مقابل التغييرات في القيمة العادلة في حدود التغييرات في القيمة العادلة التي يتم تغطيتها.

2.29 ودايع العملاء الإسلامية

تتكون ودايع العملاء الإسلامية من الحسابات الاستثمارية والحسابات غير الاستثمارية.

الحسابات الاستثمارية

قد تأخذ الحسابات الاستثمارية شكل ودايع استثمارية تسري لترات محددة وتجدد تلقائياً عند الاستحقاق لنفس الفترة ما لم يقدم المودعون إخطارات خطية بعكس ذلك، أو تأخذ شكل حسابات التوفير الاستثمارية لترات غير محددة. وفي كافة الحالات، فإن الحسابات الاستثمارية تستحق جزءاً من الأرباح وتتحمل حصة من الخسارة، وتدرج بالتكلفة زاندا الربح المستحق.

الحسابات غير الاستثمارية

تمثل الحسابات غير الاستثمارية -وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية- القرض الحسن من المودعين للمجموعة، ولا تستحق هذه الحسابات أي ربح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة حيث يضمن المجموعة دفع الرصيد المتعلق بها. ويتم استثمار القرض الحسن وفقاً لقرار المجموعة وتعود نتائج مثل هذه الاستثمارات في نهاية الأمر لمساهمي المجموعة. تدرج الحسابات غير الاستثمارية بالتكلفة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.30 سندات مساندة - الشريحة 2 وأوراق دولية متوسطة الأجل

تمثل سندات مساندة - الشريحة 2 والأوراق الدولية متوسطة الأجل مطلوبات مالية ويتم إدراجها مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه المطلوبات والتي يتم تغطيتها بفعالية للتغيرات في القيمة العادلة إلى حد التغيرات في القيمة العادلة التي يتم تغطيتها.

2.31 الضمانات المالية

تقدم المجموعة في سياق أعمالها العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المحصل، في المطلوبات الأخرى. كما يتم قيد القسط المحصل في بيان الدخل المجمع ضمن بند "صافي الأتعاب والعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قيد مطلوبات الضمان وفقاً للقياس المبدئي ناقصاً الإطفاء. عندما يصبح السداد بموجب الضمان محتملاً، يتم تحميل القيمة الحالية لصافي الدفعات المتوقعة ناقصاً القسط غير المطفأ على بيان الدخل المجمع.

2.32 أسهم خزينة

يتم المحاسبة عن حصة البنك من أسهمه الخاصة كأسهم خزينة وتدرج بمبلغ الشراء بما في ذلك التكاليف المتعلقة مباشرة بالمعاملة. عند بيع أسهم الخزينة، تقيد الأرباح في حساب منفصل في حقوق الملكية (احتياطي أسهم خزينة) وهي غير قابلة للتوزيع. تحمل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن المتوفر في ذلك الحساب، بينما تحمل أية خسائر تزيد عن الرصيد الدائن على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطيات. أما الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة فيتم استخدامها أولاً لمقاصة أي خسائر تم تسجيلها سابقاً إلى الاحتياطيات، ثم الأرباح المحتفظ بها ثم حساب احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا تستحق أسهم الخزينة أي توزيعات أرباح نقدية وفي حالة إصدار أسهم المنحة فإن ذلك يزيد في عدد الأسهم نسبياً ويخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

2.33 موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات والودائع المتعلقة بها التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات ومطلوبات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع.

2.34 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ أحكام ووضع تقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. فيما يلي أهم الاستخدامات الجوهرية للأحكام والتقديرات:

الأحكام المحاسبية

تصنيف الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية بناءً على تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضاً بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 2.15 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها مخاطر جوهرية تؤدي إلى التسبب في إجراء تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة مبيّنة أدناه:

خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء أدوات حقوق الملكية.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.34 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية (تتمة)

ينبغي وضع أحكام جوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

- تحديد المعايير الخاصة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وأوزانها النسبية لكل نوع من المنتج / السوق والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة؛ و
- تحديد مجموعة الموجودات المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

يتضمن الإيضاح 30.1.1 توضيح للمعلومات حول الأحكام والتقديرات الجوهرية التي وضعتها المجموعة في المجالات السابقة.

مخصص خسائر الائتمان

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء بمعدل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء خسائر الائتمان في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب اتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات.

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على الأقل مرة واحدة سنوياً بتحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير للقيمة أثناء الاستخدام لوحدة إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة. كما أن تقدير القيمة أثناء الاستخدام يتطلب من المجموعة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

انخفاض الاستثمار في الشركات الزميلة

تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها للشركات الزميلة وقيمتها الدفترية إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة. إن تقدير القيمة الممكن استردادها يتطلب من المجموعة إجراء تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات متضمنة الموجودات غير الملموسة

إن تقدير القيمة العادلة للموجودات متضمنة الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية محددة وغير محددة والمطلوبات والمطلوبات المحتملة التي تم حيازتها كنتيجة لدمج الأعمال يتطلب من الإدارة اتخاذ أحكام هامة.

المدفوعات بالأسهم

تقوم المجموعة بقياس تكلفة معاملات التسوية بالأسهم مع الموظفين بالرجوع للقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية. يتطلب تقدير القيمة العادلة لمعاملات المدفوعات بالأسهم تحديد نموذج التقييم الأكثر ملاءمة. ويتطلب هذا التقدير أيضاً تحديد المدخلات الأكثر ملاءمة لنموذج التقييم بما في ذلك الأعمار المتوقعة لخيارات الأسهم وتقلبات السوق وعائدات توزيعات الأرباح ووضع افتراضات حول تلك الخيارات. إن هذه الافتراضات والنماذج المستخدمة في تقدير القيمة العادلة لمعاملات المدفوعات بالأسهم مفصّل عنها في إيضاح 23.

تقييم الموجودات المالية غير المسعرة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من السوق المعروضة إن أمكن، ولكن إن لم يكن ذلك ممكناً، يتم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول هذه العوامل على القيمة العادلة المدرجة للأدوات المالية. إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم يتطلب تقديراً هاماً.

3- تحليل القطاعات

تقوم المجموعة بتنظيم وإدارة عملياتها وفقاً للموقع الجغرافي في المقام الأول، وبصفة أساسية على المستوى المحلي والدولي. تقوم المجموعة ضمن عملياتها المحلية، بتقسيم أعمالها إلى الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الإسلامية ومركز المجموعة. يتم تصنيف جميع العمليات خارج الكويت إلى القطاع الدولي. تتعامل الإدارة مع عمليات هذه القطاعات بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرار، وتخصيص الموارد وتقييم الأداء.

الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة

توفر الخدمات المصرفية الاستهلاكية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للأفراد. ويشمل نطاقها القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان والودائع والعملاء الأجنبية، والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع. تقدم الخدمات المصرفية الخاصة مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمخصصة للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية من الأفراد والمؤسسات.

الخدمات المصرفية للشركات

تقدم الخدمات المصرفية للشركات منتجات وخدمات شاملة لرجال الأعمال والشركات وتشمل القروض والودائع والتمويل التجاري، والعملاء الأجنبية والخدمات الاستشارية.

الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول

توفر الخدمات المصرفية الاستثمارية مجموعة كاملة من الخدمات الاستشارية والتنفيذية في أسواق المال. إن أنشطة إدارة الأصول تشمل على إدارة الثروات وإدارة الأصول، والأمانات، والوساطة المالية والأبحاث.

الخدمات المصرفية الإسلامية

تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية النتائج المالية لبنك بوييان ش.م.ك.ع.، وهي شركة تابعة للمجموعة تعمل في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

مركز المجموعة

يضم مركز المجموعة كل من أنشطة أعمال الخزينة والاستثمارات في الكويت وأنشطة المجموعة المحددة الأخرى. توفر الخزينة مجموعة شاملة من خدمات ومنتجات الخزينة لعملائها، وهي مسؤولة أيضاً عن إدارة السيولة ومخاطر السوق بالبنك. يشمل مركز المجموعة أي قيم متبقية فيما يتعلق بسعر التحويل والتوزيعات فيما بين القطاعات.

القطاع الدولي

يضم القطاع الدولي كافة الفروع والشركات التابعة والشركات الزميلة خارج دولة الكويت.

يوضح الجدول التالي معلومات صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي وصافي إيرادات التشغيل وربح السنة ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات فيما يتعلق بقطاعات أعمال المجموعة:

3- تحليل القطاعات (تتمة)
2019

المجموع الف دينار كويتي	القطاع الدولي الف دينار كويتي	مركز المجموعة الف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الإسلامية الف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول الف دينار كويتي	الخدمات المصرفية للشركات الف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة الف دينار كويتي	صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي
689,224	181,434	57,199	124,316	875	109,643	215,757	
895,517	220,668	46,423	151,184	28,574	157,114	291,554	صافي إيرادات التشغيل
425,992	112,180	(3,126)	62,677	15,690	60,305	178,266	ربح (خسارة) السنة
29,270,753	11,099,392	3,208,951	5,300,548	79,344	4,930,920	4,651,598	مجموع الموجودات
25,011,593	11,803,810	795,608	4,647,367	22,447	2,294,546	5,447,815	مجموع المطلوبات

2018

المجموع الف دينار كويتي	القطاع الدولي الف دينار كويتي	مركز المجموعة الف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الإسلامية الف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول الف دينار كويتي	الخدمات المصرفية للشركات الف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة الف دينار كويتي	صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي
690,453	170,526	52,553	124,117	624	134,980	207,653	
883,219	209,260	42,051	144,740	26,675	182,090	278,403	صافي إيرادات التشغيل
393,949	112,723	(4,752)	56,210	14,715	48,347	166,706	ربح (خسارة) السنة
27,427,940	9,772,815	3,603,704	4,344,778	61,639	5,017,769	4,627,235	مجموع الموجودات
23,726,630	10,773,661	1,606,956	3,858,818	8,588	2,481,949	4,996,658	مجموع المطلوبات

المعلومات الجغرافية

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإيرادات التشغيل للمجموعة بناءً على موقع المنشآت التشغيلية.

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	صافي إيرادات التشغيل
673,959	674,849	الكويت
153,484	160,536	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى
33,211	35,901	أوروبا
22,565	24,231	أخرى
883,219	895,517	

3 - تحليل القطاعات (تتمة)

المعلومات الجغرافية (تتمة)

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للموجودات غير المتداولة للمجموعة بناءً على موقع المنشآت التشغيلية.

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	موجودات غير متداولة
943,608	1,018,524	الكويت
26,808	41,237	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى
9,499	10,900	أوروبا
542	5,151	أخرى
<u>980,457</u>	<u>1,075,812</u>	

تتكون الموجودات غير المتداولة من الأراضي والمباني والمعدات والشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى والعقارات الاستثمارية والعقارات التي تم حيازتها من تسوية ديون.

4 - إيرادات فوائد

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	ودائع لدى البنوك
85,039	94,607	قروض وسلف للعملاء
622,288	655,226	استثمارات في أوراق دين مالية
148,106	188,635	سندات خزانة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي
41,785	48,058	
<u>897,218</u>	<u>986,526</u>	

5 - مصروفات فوائد

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
121,661	161,415	ودائع العملاء
183,405	228,711	شهادات إيداع مصدرة
12,092	17,063	أوراق دولية متوسطة الاجل
7,344	8,007	سندات مساندة - الشريحة 2
6,380	6,422	
<u>330,882</u>	<u>421,618</u>	

6 - صافي الأتعاب والعمولات

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	إيرادات الأتعاب والعمولات
184,198	196,438	مصروفات متعلقة بالأتعاب والعمولات
(34,022)	(39,286)	صافي الأتعاب والعمولات
<u>150,176</u>	<u>157,152</u>	

تتضمن إيرادات الأتعاب والعمولات إدارة الأصول بمبلغ 38,712 ألف دينار كويتي (2018: 33,483 ألف دينار كويتي) المكتسبة من أنشطة الأمانة التي تحتفظ فيها المجموعة أو تستثمر الموجودات نيابةً عن عملائها.

7 - صافي إيرادات الاستثمار

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	
435	(377)	صافي (الخسائر) الأرباح المحققة من بيع الاستثمارات
2,776	3,579	صافي الأرباح من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
2,658	2,685	إيرادات توزيعات أرباح
2,413	2,163	حصة في نتائج شركات زميلة
(5,376)	-	خسارة من استبعاد شركات زميلة
(766)	369	إيرادات (خسائر) استثمار أخرى
<u>2,140</u>	<u>8,419</u>	

8 - مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	
169,318	122,585	مخصص خسائر الائتمان (إيضاح 12)
(74)	3,506	تحميل (الأفراج عن) خسائر الائتمان المتوقعة مقابل الاستثمار في أوراق الدين المالية (إيضاح 13)
417	763	المحمل لخسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية الأخرى
10,031	200	خسائر انخفاض قيمة شركات زميلة (إيضاح 14)
-	2,661	خسائر انخفاض القيمة - أخرى
<u>179,692</u>	<u>129,715</u>	

9 - الضرائب

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	
9,281	10,252	ضريبة دعم العملة الوطنية
4,103	4,540	زكاة
3,419	3,759	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
16,437	16,985	ضرائب خارجية
<u>33,240</u>	<u>35,536</u>	

10 - ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق تقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (المعدل بالفائدة والأرباح المدفوعة على الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1 والصكوك) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بالصافي بعد أسهم الخزينة. لا توجد أسهم مخففة محتملة يمكن تحويلها إلى أسهم.

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	
370,709	401,291	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك
(12,151)	(12,258)	ناقصاً: الفائدة المدفوعة على الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
(3,033)	(3,069)	ناقصاً: توزيعات الأرباح على صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة الخاصة بمساهمي البنك
<u>355,525</u>	<u>385,964</u>	
<u>6,427,174</u>	<u>6,446,069</u>	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة (ألف)
<u>55 فلس</u>	<u>60 فلس</u>	ربحية السهم الأساسية

تم تعديل احتساب ربحية السهم لسنة 2018 ليراعي أسهم المنحة التي تم إصدارها في 2019.

11- نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل

2018	2019	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
216,987	235,524	نقد في الصندوق
1,074,270	961,974	حسابات جارية لدى بنوك أخرى
394,274	361,590	أموال تحت الطلب
157,481	298,046	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
1,124,295	1,930,843	ودائع ومراجعات لدى البنوك تستحق خلال سبعة أيام
2,967,307	3,787,977	
(600)	(804)	خسائر الائتمان المتوقعة
2,966,707	3,787,173	

12- قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء

2019						
المجموع	أخرى	آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي					
11,423,765	258,412	379,836	725,840	387,169	9,672,508	شركات
5,637,569	-	-	3,491	-	5,634,078	أفراد
17,061,334	258,412	379,836	729,331	387,169	15,306,586	القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء
(508,736)						مخصص خسائر الائتمان
16,552,598						
2018						
المجموع	أخرى	آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي					
10,694,324	274,166	271,185	445,329	270,815	9,432,829	شركات
5,314,786	-	-	1,226	-	5,313,560	أفراد
16,009,110	274,166	271,185	446,555	270,815	14,746,389	القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء
(505,708)						مخصص خسائر الائتمان
15,503,402						

في مارس 2007 أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً لتعديل أساس احتساب المخصصات العامة على التسهيلات لتغيير الحد الأدنى للمعدل من 2% إلى 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية. إن المعدلات المطلوبة أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المحددة خلال فترة البيانات المالية. وحتى يتم إصدار توجيه آخر من بنك الكويت المركزي، تم الاحتفاظ بالزيادة في المخصص العام عن المعدل بنسبة 1% بالنسبة للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% بالنسبة للتسهيلات غير النقدية كمخصص عام.

تقدر خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية التي تم تحديدها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 بمبلغ 394,935 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 408,086 ألف دينار كويتي).

12- قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء (تتمة)

فيما يلي مخصصات خسائر الائتمان للتسهيلات النقدية:

المجموع		عام		محدد		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي						
615,513	505,708	505,887	384,968	109,626	120,740	الرصيد في بداية السنة
166,431	123,065	3,079	10,122	163,352	112,943	المحمل خلال السنة
-	-	(124,000)	-	124,000	-	المحول
(276,236)	(120,037)	2	1,980	(276,238)	(122,017)	مبالغ مشطوبة، بالصافي بعد حركات العملات الأجنبية
<u>505,708</u>	<u>508,736</u>	<u>384,968</u>	<u>397,070</u>	<u>120,740</u>	<u>111,666</u>	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي التحليل التفصيلي للمخصصات المحددة استناداً إلى فئة الموجودات المالية:

المجموع		أفراد		شركات		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
109,626	120,740	66,138	69,865	43,488	50,875	الرصيد في بداية السنة
163,352	112,943	24,464	28,111	138,888	84,832	المحمل خلال السنة
124,000	-	-	-	124,000	-	المحول
(276,238)	(122,017)	(20,737)	(29,725)	(255,501)	(92,292)	مبالغ مشطوبة، بالصافي بعد حركات العملات الأجنبية
<u>120,740</u>	<u>111,666</u>	<u>69,865</u>	<u>68,251</u>	<u>50,875</u>	<u>43,415</u>	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي تحليل إجمالي المخصص المحمل لخسائر الائتمان:

المجموع		عام		محدد		
2018	2019	2018	2019	2018	2019	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
166,431	123,065	3,079	10,122	163,352	112,943	تسهيلات نقدية
2,887	(480)	1,271	1,224	1,616	(1,704)	تسهيلات غير نقدية
<u>169,318</u>	<u>122,585</u>	<u>4,350</u>	<u>11,346</u>	<u>164,968</u>	<u>111,239</u>	مخصص محمل لخسائر ائتمان

إن المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية والبالغ 31,997 ألف دينار كويتي (2018: 32,478 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 19).

12- قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء (تتمة)

إن القروض والسلف غير المنتظمة والتمويل الإسلامي متعثر السداد للعملاء والمخصصات المتعلقة بها هي كما يلي:

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء مخصصات
221,694	186,903	
112,024	100,818	

إن القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالقروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء التي تم تحديدها على نحو فردي كقروض متعثرة الأداء تبلغ 75,756 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2019 (2018): 72,063 ألف دينار كويتي). يتكون الضمان من النقد والأوراق المالية وخطابات الضمانات البنكية والعقارات.

13- الاستثمارات المالية

يبين الجدول أدناه تفاصيل تصنيف الاستثمارات المالية:

2019				
التكلفة المطفأة ألف دينار كويتي	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	
834,170	1,661,773	-	2,495,943	استثمارات في أوراق مالية
-	1,510,270	-	1,510,270	أوراق دين مالية - حكومية (غير كويتية)
-	43,125	26,935	70,060	أوراق دين مالية - غير حكومية
-	-	162,303	162,303	أسهم
-	-	-	-	استثمارات أخرى
834,170	3,215,168	189,238	4,238,576	
(24,014)	-	-	(24,014)	خسائر الائتمان المتوقعة
810,156	3,215,168	189,238	4,214,562	
823,229	-	-	823,229	سندات بنك الكويت المركزي
662,175	-	-	662,175	سندات خزانة حكومة الكويت
2,295,560	3,215,168	189,238	5,699,966	

13- الاستثمارات المالية (تمة)

الإجمالي ألف دينار كويتي	مدرجة بالقيمة مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ألف دينار كويتي	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى ألف دينار كويتي	التكلفة المضافة ألف دينار كويتي	2018
2,146,241	-	1,271,827	874,414	استثمارات في أوراق مالية
1,371,165	-	1,371,165	-	أوراق دين مالية - حكومية (غير كويتية)
86,574	24,575	61,999	-	أوراق دين مالية - غير حكومية
99,655	99,655	-	-	أسهم
				استثمارات أخرى
3,703,635	124,230	2,704,991	874,414	
(25,603)	-	-	(25,603)	خسائر الائتمان المتوقعة
3,678,032	124,230	2,704,991	848,811	
809,871	-	-	809,871	سندات بنك الكويت المركزي
872,042	-	-	872,042	سندات خزانة حكومة الكويت
5,359,945	124,230	2,704,991	2,530,724	

تتعرض الاستثمارات في أوراق دين مالية لخسائر الائتمان المتوقعة. لا تتعرض سندات بنك الكويت المركزي وسندات خزانة حكومة الكويت لخسائر الائتمان المتوقعة. فيما يلي تحليل التغيرات في مجمل القيمة الدفترية وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق الدين المالية:

الإجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	2019
3,517,406	-	649,651	2,867,755	مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2019
362,934	-	(148,740)	511,674	الموجودات التي تم شرائها/ استبعادها خلال السنة - بالصافي
-	-	39,296	(39,296)	المحول بين المراحل
125,873	-	(868)	126,741	القيمة العادلة والحركات في تحويل العملات الأجنبية
4,006,213	-	539,339	3,466,874	في 31 ديسمبر 2019

الإجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	2018
3,101,268	-	727,609	2,373,659	مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2018
473,271	-	(111,959)	585,230	الموجودات التي تم شرائها/ استبعادها خلال السنة - بالصافي
-	-	33,769	(33,769)	المحول بين المراحل
(57,133)	-	232	(57,365)	القيمة العادلة والحركات في تحويل العملات الأجنبية
3,517,406	-	649,651	2,867,755	في 31 ديسمبر 2018

13- الاستثمارات المالية (تتمة)

				2019
الإجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	
33,229	-	26,623	6,606	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2019
2,541	-	(924)	3,465	التأثير نتيجة الشراء / الاستبعاد
235	-	352	(117)	التأثير نتيجة التحويل بين المراحل
730	-	(844)	1,574	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة
<u>3,506</u>	<u>-</u>	<u>(1,416)</u>	<u>4,922</u>	صافي المحمل (المفرج عنه) في بيان الدخل المجموع
<u>36,735</u>	<u>-</u>	<u>25,207</u>	<u>11,528</u>	في 31 ديسمبر 2019
				2018
الإجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	
33,303	-	27,249	6,054	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2018
795	-	(329)	1,124	التأثير نتيجة الشراء / الاستبعاد
60	-	169	(109)	التأثير نتيجة التحويل بين المراحل
(929)	-	(466)	(463)	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة
<u>(74)</u>	<u>-</u>	<u>(626)</u>	<u>552</u>	صافي المحمل (المفرج عنه) في بيان الدخل المجموع
<u>33,229</u>	<u>-</u>	<u>26,623</u>	<u>6,606</u>	في 31 ديسمبر 2018

قامت المجموعة بتصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على أساس أن هذه الاستثمارات غير محتفظ بها للمتاجرة. تقدر توزيعات الأرباح المستلمة من هذه الاستثمارات بمبلغ 1,898 ألف دينار كويتي خلال سنة 2019 (2018: 1,782 ألف دينار كويتي). خلال السنة، قامت المجموعة ببيع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بقيمة دفترية تبلغ 3,320 ألف دينار كويتي (2018: 462 ألف دينار كويتي) وبلغ الربح المحقق من البيع 2,399 ألف دينار كويتي (2018: خسارة محققة بمبلغ 39 ألف دينار كويتي).

14- استثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة للمجموعة:

القيمة الدفترية			
2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي		
26,614	29,595	بنك لندن والشرق الأوسط	
4,811	5,702	أخرى	
<u>31,425</u>	<u>35,297</u>		
حصة الملكية %	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	
2018	2019		
26.4	27.9	الخدمات المصرفية	المملكة المتحدة
			بنك لندن والشرق الأوسط

14- استثمار في شركات زميلة (تتمة)

قامت المجموعة خلال السنة باستلام توزيعات أرباح بمبلغ 153 ألف دينار كويتي من شركات زميلة (2018: 236 ألف دينار كويتي).

خلال السنة، قامت المجموعة باحتساب مخصص بمبلغ 200 ألف دينار كويتي (2018: 10,031 ألف دينار كويتي) فيما يتعلق بانخفاض قيمة شركاتها الزميلة. يتم احتساب انخفاض القيمة فيما يتعلق بالشركات الزميلة بالفرق بين القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع والقيمة الدفترية. يتم تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع باستخدام مضاعفات السوق.

15- الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة

التكلفة	الشهرة	موجودات غير ملموسة	المجموع
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
في 1 يناير 2019	398,056	218,466	616,522
تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية	7,048	2,082	9,130
في 31 ديسمبر 2019	405,104	220,548	625,652
الإطفاء المتراكم وانخفاض القيمة	-	37,549	37,549
في 1 يناير 2019	-	3,198	3,198
الإطفاء المحمل للسنة	-	1,978	1,978
تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية	-	42,725	42,725
في 31 ديسمبر 2019	-	42,725	42,725
صافي القيمة الدفترية	405,104	177,823	582,927
في 31 ديسمبر 2019	405,104	177,823	582,927
التكلفة	الشهرة	موجودات غير ملموسة	المجموع
ألف	ألف	ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
في 1 يناير 2018	397,903	218,425	616,328
تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية	153	41	194
في 31 ديسمبر 2018	398,056	218,466	616,522
الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة	-	34,422	34,422
في 1 يناير 2018	-	3,096	3,096
الإطفاء المحمل للسنة	-	31	31
تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية	-	37,549	37,549
في 31 ديسمبر 2018	-	37,549	37,549
صافي القيمة الدفترية	398,056	180,917	578,973
في 31 ديسمبر 2018	398,056	180,917	578,973

15- الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة (تتمة)

يتضمن صافي القيمة الدفترية للشهرة بمبلغ 334,531 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 334,531 ألف دينار كويتي) يتعلق ببنك بوبيان ش.م.ك.ع. ومبلغ 67,672 ألف دينار كويتي (2018: 60,622 ألف دينار كويتي) يتعلق ببنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م. ومبلغ 2,901 ألف دينار كويتي (2018: 2,903 ألف دينار كويتي) يتعلق بمصرف الائتمان العراقي ش.م.خ.

يتضمن صافي القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة كما في 31 ديسمبر 2019 تراخيص أنشطة بنكية وعلامات تجارية بمبلغ 158,623 ألف دينار كويتي (2018: 159,896 ألف دينار كويتي) وعلاقات بالعملاء وودائع أساسية بمبلغ 12,490 ألف دينار كويتي (2018: 14,311 ألف دينار كويتي) وتراخيص وساطة بمبلغ 6,710 ألف دينار كويتي (2018: 6,710 ألف دينار كويتي). والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة هي بمبلغ 165,333 ألف دينار كويتي (2018: 165,333 ألف دينار كويتي). يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة بمبلغ 12,490 ألف دينار كويتي (2018: 15,584 ألف دينار كويتي) على مدى فترة تتراوح من 5 إلى 15 سنة.

اختبار انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة

يتم اختبار القيمة الدفترية للشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة لغرض تحديد انخفاض القيمة على أساس سنوي (أو بصورة أكثر تكراراً من ذلك عند وجود دليل على أن الشهرة والموجودات غير الملموسة قد تنخفض قيمتها)، وذلك من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها من وحدة إنتاج النقد التي يتم توزيع هذه البنود إليها باستخدام عمليات احتساب القيمة أثناء الاستخدام ما لم تكن القيمة العادلة التي تستند إلى السعر في سوق نشط أعلى من القيمة الدفترية لوحدة إنتاج النقد. تستخدم حسابات القيمة أثناء الاستخدام تنبؤات للتدفقات النقدية قبل الضرائب استناداً إلى الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة على مدى فترة 5 سنوات ومعدل نمو نهائي ذي صلة. ويتم بعد ذلك خصم هذه التدفقات النقدية للوصول إلى صافي القيمة الحالية الذي ستتم مقارنته بالقيمة الدفترية. إن معدل الخصم المستخدم هو قبل الضرائب ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة إنتاج النقد ذات الصلة.

نظراً لأن القيمة العادلة لحصة ملكية المجموعة في بنك بوبيان ش.م.ك.ع تزيد عن قيمتها الدفترية، لا يوجد مؤشر على أن الشهرة ذات الصلة أو الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة تتعرض للانخفاض في القيمة. ويتم احتساب المبلغ الممكن استرداده للشهرة الأخرى والموجودات غير الملموسة الأخرى ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة باستخدام طريقة القيمة أثناء الاستخدام التي تستند إلى المدخلات التالية. إن الشهرة المتعلقة ببنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م. تم توزيعها إلى وحدة فردية لإنتاج النقد والتي تتكون من صافي موجودات محددة بما في ذلك الموجودات غير الملموسة للبنك الوطني المصري ش.م.م. يتم استخدام معدل خصم بنسبة 17% (2018: 17%) ومعدل نمو نهائي بنسبة 5% (2018: 5%) لتقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد هذه. يتم استخدام معدل خصم بنسبة 10% (2018: 10%) ومعدل نمو نهائي بنسبة 3% (2018: 3%) لتقدير القيمة الممكن استردادها لرخصة الوساطة في الكويت. كما قامت المجموعة بإجراء تحليل الحساسية بتتبع عوامل المدخلات من خلال هامش معقول. استناداً إلى ذلك التحليل، لا توجد مؤشرات على أن الشهرة أو الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة قد تعرضت لانخفاض في القيمة.

16- موجودات أخرى

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	
100,477	104,293	فوائد مدينة
56,403	33,609	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح 28)
41,227	42,153	مدينون متنوعون ومدفوعات مقدماً
24,036	46,555	عقارات استثمارية
14,647	12,790	عقارات تمت حيازتها من تسوية ديون
23,655	30,771	أخرى
<u>260,445</u>	<u>270,171</u>	

-17- أوراق دولية متوسطة الأجل

خلال سنة 2017، قام البنك بإنشاء برنامج أوراق دولية متوسطة الأجل بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي ("برنامج الأوراق الدولية"). في 30 مايو 2017، أصدر البنك، بموجب برنامج الأوراق الدولية ومن خلال شركة ذات أغراض خاص مملوكة بالكامل، أوراق من الدرجة الأولى غير مضمونة بقيمة 750,000 ألف دولار أمريكي تستحق في مايو 2022. وقد تم إصدار هذه الأوراق بنسبة 99.491% من القيمة الاسمية وتحمل فائدة بمعدل ثابت بنسبة 2.75% سنوياً تستحق على أساس نصف سنوي.

-18- سندات مساندة - الشريحة 2

في 18 نوفمبر 2015، أصدر البنك سندات مساندة - الشريحة 2 بالدينار الكويتي المقومة بمبلغ 125,000 ألف دينار كويتي بفترة استحقاق حتى 10 سنوات، وهي تتضمن شرائح متساوية من سندات تحمل معدلات فائدة ثابتة وسندات تحمل معدلات فائدة متغيرة. تحمل السندات ذات معدلات الفائدة الثابتة معدل فائدة بنسبة 4.75% سنوياً، تستحق على فترات نصف سنوية آجلة على مدى السنوات الخمس الأولى، وسوف يتم إعادة تحديدها للفترة اللاحقة بمعدل 2.75% فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي (في التاريخ السنوي للسنة الخامسة من تاريخ الإصدار). وتحمل السندات ذات معدلات الفائدة المتغيرة معدل فائدة بنسبة 2.50% سنوياً فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي يتم تحديدها بشكل نصف سنوي، ويخضع ذلك لحد أقصى بنسبة 1% فوق المعدل السائد للسندات ذات المعدل الثابت، وتستحق على فترات نصف سنوية آجلة. إن هذه السندات غير مكفولة بضمان ويمكن استدعائها كلياً أو جزئياً وفقاً لاختيار البنك بعد 5 سنوات من تاريخ الإصدار، وذلك بموجب شروط محددة والموافقات الرقابية.

-19- مطلوبات أخرى

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	
124,622	132,431	فوائد دائنة
36,001	35,954	إيرادات مستلمة مقدماً
26,598	29,431	الضرائب
32,478	31,997	مخصص التسهيلات غير النقدية (إيضاح 12)
38,737	46,607	مصروفات مستحقة
39,610	101,781	القيمة العادلة السالبة للمشتقات (إيضاح 28)
37,802	39,951	مكافأة نهاية الخدمة
-	27,345	مطلوبات عقود تأجير (إيضاح 24)
115,442	163,019	أخرى
451,290	608,516	

مكافأة نهاية الخدمة

تم تحديد القيمة الحالية للالتزامات المزايما المحددة وتكلفة نهاية الخدمة الحالية والسابقة من خلال التقييمات الاكتوارية باستخدام طريقة الانتماء المقدر للوحدة. إن المدخلات الجوهرية المستخدمة في التقييم الاكتواري هي معدل خصم بنسبة 5% وزيادات الرواتب المستقبلية بما يتوافق مع معدل التضخم في الأسعار الاستهلاكية المتوقعة والافتراضات الديمغرافية لمعدلات حالات الوفاة والانسحاب والتقاعد والإعاقة.

فيما يلي الحرة في مكافأة نهاية الخدمة:

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	
34,114	37,802	الرصيد في 1 يناير
7,256	7,979	صافي التغير خلال السنة
(3,568)	(5,830)	المدفوع خلال السنة
37,802	39,951	الرصيد في 31 ديسمبر

20- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال

يتكون رأس مال البنك المصرح به من 7,500,000,000 (2018: 7,500,000,000) سهم، بقيمة 100 فلس لكل سهم.

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	المصدر والمدفوع نقداً: 6,523,985,887 (2018: 6,213,319,893) سهم قيمة كل منها 100 فلس للسهم
621,332	652,399	

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة في 9 مارس 2019 على زيادة بمبلغ 31,067 ألف دينار كويتي (2018: 29,588 ألف دينار كويتي) في رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل وذلك من خلال إصدار 310,665,994 (2018: 295,872,375) سهم منحة بما يمثل نسبة 5% من رأس المال. وبذلك زاد رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من مبلغ 621,331,989.300 دينار كويتي إلى مبلغ 652,398,588.700 دينار كويتي، وقد تم تسجيل التغيير في رأس المال في السجل التجاري بتاريخ 17 مارس 2019.

إن الحركة في الأسهم العادية المصدرة خلال السنة هي كما يلي:

2018	2019	عدد الأسهم المصدرة كما في 1 يناير إصدار أسهم منحة
5,917,447,518	6,213,319,893	
295,872,375	310,665,994	
6,213,319,893	6,523,985,887	عدد الأسهم المصدرة كما في 31 ديسمبر

(ب) احتياطي قانوني

اقترح مجلس الإدارة بتحويل مبلغ 15,533 ألف دينار كويتي (2018: 14,794 ألف دينار كويتي) إلى الاحتياطي القانوني. ويتم ذلك وفقاً للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات والتعديلات اللاحقة له الذي يتطلب بحد أدنى تحويل نسبة 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني غير القابل للتوزيع حتى يعادل رصيد الاحتياطي نسبة 50% من رأس مال البنك المصدر. وبالتالي، فإن التحويل إلى الاحتياطي القانوني، بما يقل عن نسبة 10% من ربح السنة، هو المبلغ المطلوب ليلبغ الاحتياطي القانوني نسبة 50% من رأس مال البنك المصدر.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

(ج) حساب علاوة إصدار الأسهم

إن رصيد حساب علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع.

(د) أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

في نهاية السنة كان لدى البنك أسهم الخزينة التالية:

-20 رأس المال والاحتياطيات (تتمة)

2018	2019
89,200,000	56,200,000
1.4%	0.9%
65,425	39,258
74,393	60,134
784	947

عدد أسهم الخزينة
 أسهم الخزينة كنسبة من إجمالي الأسهم قيد الإصدار
 تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
 القيمة السوقية لسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
 المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة (فلس)

إن الحركة في أسهم الخزينة هي كما يلي:

عدد الأسهم	
2018	2019
101,018,981	89,200,000
4,399,954	4,460,000
(16,218,935)	(37,460,000)
<u>89,200,000</u>	<u>56,200,000</u>

الرصيد كما في 1 يناير

إصدار أسهم منحة

مبيعات

الرصيد كما في 31 ديسمبر

إن الرصيد في حساب احتياطي أسهم الخزينة غير متاح للتوزيع. إضافة إلى ذلك، فإن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2019

20- رأس المال والاحتياطيات (تتمة)

(هـ) احتياطيات أخرى

الف دينار كويتي	مجموع الاحتياطيات الأخرى	توزيعات أرباح نقدية مقترحة	احتياطي المدفوعات بالسهم	التغيرات المترتبة في القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملاء أجنبية	أرباح مرحلة	احتياطي عام
1,448,579	214,344	14,409	13,311	(225,725)	1,315,182	117,058	
401,291	-	-	42,241	-	401,291	-	
60,920	-	-	42,241	18,679	-	-	
462,211	-	-	42,241	18,679	401,291	-	
(15,533)	-	-	-	-	(15,533)	-	
(214,344)	(214,344)	-	-	-	-	-	
(12,258)	-	-	-	-	(12,258)	-	
-	-	-	(2,399)	-	2,399	-	
(881)	-	-	-	-	(881)	-	
(3,069)	-	-	-	-	(3,069)	-	
(32,620)	-	-	-	-	(32,620)	-	
-	226,373	-	-	-	(226,373)	-	
1,702	-	-	-	-	1,702	-	
(146)	-	-	-	-	(146)	-	
1,633,641	226,373	14,409	53,153	(207,046)	1,429,694	117,058	

في 31 ديسمبر 2019

المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 20 ب)
توزيعات أرباح مدفوعة
فوائد مدفوعة على الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
أرباح محققة من استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
تكاليف معاملة من إصدار الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
توزيعات أرباح على صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة

أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 21)
توزيعات أرباح نقدية مقترحة بقيمة 35 فلس للسهم (إيضاح 21)
زيادة حصة الملكية في شركات تابعة أخرى
حركات أخرى

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2019

20- رأس المال والاحتياطيات (تتمة)

هـ) احتياطيات أخرى (تتمة)

الف دينار كويتي	احتياطيات مجموع الاحتياطيات الأخرى	توزيعات أرباح نقدية مقترحة	احتياطي المدفوعات بالأسهم	التغيرات المترابطة في القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	أرباح محتفظ بها	احتياطي عام
1,372,964	174,493	14,381	49,479	(234,491)	1,252,044	117,058	
(29,045)	-	-	(4,618)	-	(24,427)	-	
1,343,919	174,493	14,381	44,861	(234,491)	1,227,617	117,058	
370,709	-	-	-	-	370,709	-	
(22,823)	-	-	(31,589)	8,766	-	-	
347,886	-	-	(31,589)	8,766	370,709	-	
(14,794)	-	-	-	-	(14,794)	-	
(174,883)	(174,883)	-	-	-	(390)	-	
-	390	-	-	-	(12,151)	-	
(12,151)	-	-	-	-	(39)	-	
-	-	-	39	-	-	-	
28	-	28	-	-	-	-	
(3,033)	-	-	-	-	(3,033)	-	
(31,067)	-	-	-	-	(31,067)	-	
-	214,344	-	-	-	(214,344)	-	
(7,326)	-	-	-	-	(7,326)	-	
1,448,579	214,344	14,409	13,311	(225,725)	1,315,182	117,058	

في 1 يناير 2018
تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير
2018

الرصيد ذي الصلة كما في 1 يناير 2018
ربح السنة
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة

المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 20 ب)
توزيعات أرباح مدفوعة
توزيعات أرباح من أسهم خزائن مباحة
فوائد مدفوعة على الأوراق المالية المستدامة-الشرحية 1
خسائر محققة من استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من
خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
مدفوعات بالأسهم في شركة تابعة
توزيعات أرباح على صكوك مستدامة الشرحية 1 من قبل شركة
تابعة
أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 21)
توزيعات أرباح نقدية مقترحة بقيمة 35 فلس للسهم (إيضاح 21)
حيازة حصص غير مسيطرة

في 31 ديسمبر 2018

20- رأس المال والاحتياطيات (تتمة)

(هـ) احتياطيات أخرى (تتمة)

تم تكوين الاحتياطي العام وفقاً للنظام الأساسي للبنك ويمكن توزيعه دون قيود، باستثناء المبلغ بما يعادل تكلفة شراء أسهم الخزينة.

يتضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية فروق التحويل عند تحويل النتائج والمركز المالي لكافة شركات المجموعة بما في ذلك الشهرة والموجودات غير الملموسة وأي تغييرات في القيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات من عملاتها الرئيسية إلى عملة عرض البيانات المالية.

21- أرباح نقدية مقترح توزيعها

أقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بقيمة 35 فلساً للسهم (2018: 35 فلساً لكل سهم) وأسهم منحة بنسبة 5% (2018: 5%) من الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2019. تستحق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة، إذا ما تم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، التوزيع على المساهمين بعد الحصول على الموافقات الضرورية من الجهات الرقابية.

22- الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1

أصدر البنك، من خلال شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1 ("الأوراق المالية المستدامة") التالية:

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	
210,700	210,700	أوراق مالية بمبلغ 700,000 ألف دولار أمريكي (صادرة في أبريل 2015 وتحمل معدل فائدة بنسبة 5.75% سنوياً وتستحق على فترات نصف سنوية أجله حتى تاريخ الاستدعاء الأول في أبريل 2021)
-	227,738	أوراق مالية بمبلغ 750,000 ألف دولار أمريكي (صادرة في نوفمبر 2019 وتحمل معدل فائدة بنسبة 4.5% سنوياً وتستحق على فترات نصف سنوية أجله حتى تاريخ الاستدعاء الأول في نوفمبر 2025)
210,700	438,438	الرصيد في 31 ديسمبر

إن الأوراق المالية المذكورة أعلاه مساندة وغير مكفولة بضمان وهي مؤهلة للتصنيف ضمن حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية - العرض. يجوز إلغاء مدفوعات الفوائد المتعلقة بالأوراق المالية المستدامة (كلياً أو جزئياً) وفقاً لقرار البنك على أساس غير متراكم. ولا يعتبر أي إلغاء تأخراً عن السداد. ويتم معالجة مدفوعات الفوائد كتخفيض من حقوق الملكية. إن هذه الأوراق المالية المستدامة ليس لها تاريخ استحقاق ويمكن استدعائها (كلياً ولكن ليس جزئياً) بالقيمة الاسمية وفقاً لاختيار البنك بتاريخ الاستدعاء الأول وفي كل تاريخ سداد للفوائد فيما بعد، وذلك بموجب شروط محددة.

23- المدفوعات بالأسهم

يقوم البنك بتطبيق برنامج تسوية المكافآت بالأسهم المدفوعة نقداً بالنسبة للموظفين التنفيذيين. ويتم منح هذه الخيارات في حالة استمرار الموظفين بالخدمة لفترة ثلاث سنوات ويتم تسويتها بالدفع نقداً استناداً إلى القيمة السوقية لأسهم البنك في تاريخ المنح.

إن القيمة العادلة للخيارات الممنوحة خلال السنة والتي تم تحديدها باستخدام نموذج تقييم بلاك شولز بلغت 0.975 دينار كويتي كما في نهاية السنة (2018: 0.768 دينار كويتي). إن المدخلات الجوهرية للنموذج كانت سعر السهم بمبلغ 1.070 دينار كويتي (2018: 0.834 دينار كويتي) في تاريخ القياس والانحراف المعياري لعائدات سعر السهم المتوقعة بنسبة 25% (2018: 26.28%) وفترة الخيار الموضحة أعلاه ومعدل الفائدة السنوي الذي لا يحمل مخاطر بنسبة 2.75% (2018: 3%). إن التقلب الذي يتم قياسه وفقاً للانحراف المعياري لعائدات سعر السهم المتوقعة يستند إلى التحليل الإحصائي لأسعار الأسهم اليومية على مدى الثلاثة سنوات الأخيرة.

23- المدفوعات بالأسهم (تتمة)

يوضح الجدول التالي الحركة في عدد خيارات الأسهم خلال السنة:

2018	2019	
عدد خيارات الأسهم	عدد خيارات الأسهم	
6,952,359	7,928,367	القائمة في 1 يناير
2,952,392	2,829,298	الممنوحة خلال السنة
(1,670,591)	(2,061,303)	الممارسة خلال السنة
(305,793)	(251,755)	المنتهية خلال السنة
7,928,367	8,444,607	القائمة في 31 ديسمبر

إن المصروفات المستحقة على حساب برنامج التعويضات بالأسهم للسنة تبلغ 3,454 ألف دينار كويتي (2018: 2,476 ألف دينار كويتي) وهي مدرجة ضمن مصروفات الموظفين.

24 - تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16

تقوم المجموعة بعرض الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام ضمن فئة "أرض ومباني ومعدات" ومطلوبات عقود التأجير ضمن فئة "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجموع. تقدر القيمة الدفترية للموجودات المرتبطة بحق الاستخدام ومطلوبات عقود التأجير كما في 31 ديسمبر 2019 بمبلغ 30,452 ألف دينار كويتي و27,345 ألف دينار كويتي على التوالي.

تبلغ مصاريف استهلاك الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام 9,691 ألف دينار كويتي وتدرج ضمن فئة "استهلاك مباني ومعدات" في بيان الدخل المجموع. إن مصروفات التأجير المدرجة في "مصروفات إدارية أخرى" أقل في حدود مبلغ 9,554 ألف دينار كويتي خلال السنة نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16.

25- القيمة العادلة للأدوات المالية

تستند القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتداولة في أسواق نشطة على أسعار السوق المعروضة أو الأسعار التي يحددها المتداولين في عروض الأسعار. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، تحدد المجموعة القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة باستخدام الجدول الهرمي التالي لقياسات القيمة العادلة، الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في تحديد هذه القياسات:

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
المستوى 2: مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى 1 وهي معلنة إما بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو بصورة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار). تتضمن هذه الفئة الأدوات التي تم تقييمها باستخدام الأسعار المعلنة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو مشابهة في سوق يعتبر غير نشط إلى حد ما أو أساليب تقييم أخرى يكون جميع مدخلاتها ملحوظة من بيانات السوق. تتضمن أوراق الدين المالية المتضمنة في هذه الفئة أدوات الدين السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المستوى 3: الأساليب الأخرى التي تستخدم مدخلات لها تأثير كبير على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

تتضمن أساليب التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مماثلة يكون لها أسعار سوقية معلنة ومعلومات المعاملات الحديثة وصافي قيمة الموجودات. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في التقييم أسعار الفائدة الخالية من المخاطر والقياسية ومعدلات الائتمان والعلاوات الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات تحويل العملات الأجنبية وتقلبات الأسعار المتوقعة والآثار المترتبة عليها. إن الغرض من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يعكس السعر المستلم مقابل بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المتداولين في السوق في تاريخ القياس.

25- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة تقارير مالية بتحديد ما إذا كان قد تمت التحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (على أساس أدنى مستوى للمدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

يبين الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية للمجموعة المسجلة بالقيمة العادلة:

				2019
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
3,172,043	14,000	512,378	2,645,665	أوراق دين مالية
232,363	64,942	119,941	47,480	أسهم واستثمارات أخرى
<u>3,404,406</u>	<u>78,942</u>	<u>632,319</u>	<u>2,693,145</u>	
(68,172)	-	(68,172)	-	مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 28)
				2018
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
2,642,992	14,000	460,505	2,168,487	أوراق دين مالية
186,229	83,787	57,463	44,979	أسهم واستثمارات أخرى
<u>2,829,221</u>	<u>97,787</u>	<u>517,968</u>	<u>2,213,466</u>	
16,793	-	16,793	-	مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 28)

25- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يحلل الجدول التالي الحركة في المستوى 3 والإيرادات (الفوائد وتوزيعات الأرباح والأرباح المحققة) المحققة خلال السنة:

صافي الأرباح (الخسارة) في بيان الدخل المجموع ألف دينار كويتي	الحركات في سعر صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي	بيع / استرداد ألف دينار كويتي	إضافات ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2019 ألف دينار كويتي
973	14,000	-	-	-	14,000
(1,310)	64,942	747	(5,280)	6,208	(20,520)
(337)	78,942	747	(5,280)	6,208	(20,520)

أوراق دين مالية
أسهم واستثمارات
أخرى

صافي الأرباح (الخسارة) في بيان الدخل المجموع ألف دينار كويتي	الحركات في سعر صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي	بيع / استرداد ألف دينار كويتي	إضافات ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2018 ألف دينار كويتي
960	14,000	2	(379)	-	14,377
(1,522)	83,787	715	(4,287)	28,342	(6,470)
(562)	97,787	717	(4,666)	28,342	(6,470)

أوراق دين مالية
أسهم واستثمارات
أخرى

تتكون أوراق الدين المالية المدرجة ضمن هذه الفئة من سندات الشركات غير المسعرة الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية. يتم تقدير القيمة العادلة لهذه السندات باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل ائتمان بنسبة 4% (2018: 4%) تتضمن الأسهم والأوراق المالية الأخرى المدرجة ضمن هذه الفئة بصورة رئيسية من الاستثمارات في الأسهم الاستراتيجية وصناديق الأسهم الخاصة غير المتداولة في سوق نشط. يتم تقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات باستخدام أساليب تقييم مناسبة للظروف. تتضمن أساليب التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة ومعلومات السوق المعروضة للشركات المقارنة ومعلومات المعاملات الحديثة وصافي قيمة الموجودات. تتضمن المدخلات الهامة غير المعروضة المستخدمة في أساليب التقييم بصورة رئيسية معدل الخصم ومعدل النمو النهائي والإيرادات وتقديرات الأرباح ومضاعف السوق كالسعر إلى القيمة الدفترية والسعر إلى الربحية على سبيل المثال. ونظراً للطبيعة التنافسية لهذه الاستثمارات، ليس من العملي الإفصاح عن معدل المدخلات الهامة غير المعروضة.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة معدلات الفائدة في السوق. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة بصورة رئيسية باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة التي تتضمن بعض الافتراضات مثل معدلات الائتمان المناسبة للظروف.

لم يشير تحليل الحساسية على تقديرات القيمة العادلة، من خلال تغيير عوامل هذه المدخلات بهامش مناسب، إلى أي تأثير جوهرية على بيان المركز المالي المجموع أو بيان الدخل المجموع.

26- الشركات التابعة

الشركات التابعة الرئيسية العاملة:

اسم الشركة

نسبة الملكية %	النشاط الأساسي	بلد التأسيس	اسم الشركة
2018	2019		
59.5	59.9	الكويت	بنك بويان ش.م.ك.ع بنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م. (سابقاً البنك الوطني المصري - ش.م.م.)
98.5	98.5	مصر	بنك الكويت الوطني للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
99.9	99.9	الكويت	بنك الكويت الوطني (إنترناشيونال) بي.إل.سي.
100.0	100.0	المملكة المتحدة	بنك الكويت الوطني فرنسا اس ايه
100.0	100.0	فرنسا	بنك الكويت الوطني بنك بريفي (سويسرا) إس. إيه
100.0	100.0	سويسرا	بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
85.5	85.5	لبنان	مصرف الائتمان العراقي ش.م.خ.
84.3	91.0	العراق	ناشيونال إنفستورز جروب هولدنجز ليمتد
100.0	100.0	جزر كايمان	شركة الوطني لإدارة الثروات
100.0	100.0	السعودية	شركة الوطني للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)
93.3	93.3	الكويت	

في 31 ديسمبر 2019، كانت نسبة 38.1% (2018: 38.1%) من حصة المجموعة في بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل. مملوكة لشركة قابضة وسيطة، بنك الكويت الوطني هولدنغ (لبنان) ش.م.ل.

يوجد لدى البنك أيضاً رأس مال ذي حقوق تصويت في بعض الشركات ذات الأغراض الخاصة التي تم تأسيسها لإدارة الصناديق وموجودات الأمانة نيابة عن عملاء البنك، ليس للبنك أي ملكية انتفاع في موجودات هذه الشركات. إن المعلومات عن أنشطة إدارة أموال المجموعة قد تم بيانها في إيضاح 32.

فيما يلي الحصص غير المسيطرة الجوهرية في بنك بويان ش.م.ك.ع:

2018	2019	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
309,800	374,719	الأرصدة المترakمة للحصص غير المسيطرة
22,330	24,560	الربح الخاص بالحصص غير المسيطرة

فيما يلي المعلومات المالية الموجزة عن بنك بويان ش.م.ك.ع:
معلومات مالية موجزة

2018	2019	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
4,344,778	5,300,548	الموجودات
3,858,818	4,647,367	المطلوبات
139,721	145,769	صافي إيرادات التشغيل
56,210	62,677	النتائج للسنة
(1,755)	(2,943)	الخسائر الشاملة الأخرى للسنة

معلومات موجزة عن التدفقات النقدية

2018	2019	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
174,273	328,237	التدفقات النقدية التشغيلية
(120,017)	(90,754)	التدفقات النقدية الاستثمارية
(20,867)	107,487	التدفقات النقدية التمويلية

26- الشركات التابعة (تتمة)

قامت المجموعة خلال السنة بحيازة حصة ملكية إضافية في بنك بوبيان ش.م.ك.ع. بتكلفة تبلغ 3,688 ألف دينار كويتي. وتم تحميل الفرق بين تكلفة الحيازة والانخفاض في القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة على الأرباح المرحلة.

خلال عام 2016، قام بنك بوبيان بإصدار "صكوك الشريحة 1" عن طريق ترتيب صكوك يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بمبلغ 250,000 ألف دولار أمريكي. تعتبر صكوك الشريحة 1 أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد ثابت وتمثل التزامات مساندة مباشرة غير مكفولة (ذات أولوية فقط على رأس المال) لبنك بوبيان وتخضع للبنود والشروط الواردة في اتفاقية المضاربة. إن صكوك الشريحة 1 مدرجة في سوق الأوراق المالية الأيرلندي وسوق دبي للأوراق المالية (NASDAQ Dubai) ويمكن استعادتها من قبل بنك بوبيان بعد فترة تبلغ خمس سنوات تنتهي في مايو 2021 (تاريخ الاستدعاء الأول) أو أي تاريخ سداد أرباح بعد ذلك يخضع لبعض شروط الاسترداد. تحمل صكوك الشريحة 1 معدل ربح متوقع بنسبة 6.75% سنوياً يستحق السداد في نهاية كل نصف سنة بالترتيب حتى تاريخ الاستدعاء الأول. بعد ذلك، يتم إعادة تحديد الربح المتوقع استناداً إلى متوسط معدلات المبادلات بالدولار الأمريكي السائدة على مدى خمس سنوات زائد هامش الربح الابتدائي بنسبة 5.588% سنوياً. ووفقاً لتقدير المصدر الوحيد، قد يتم اختيار عدم إجراء توزيعات المضاربة المتوقعة وفي هذه الحالة، لن يتم تراكم أرباح المضاربة ولا يعتبر هذا الحدث بمثابة حدث إخفاق في السداد. ولم تقم المجموعة بالاشتراك في إصدار صكوك الشريحة 1 ويتم إدراج إجمالي المبلغ ضمن الحصص غير المسيطرة في بيان المركز المالي المجموع.

27- ارتباطات والتزامات محتملة

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي
223,920	237,145
456,359	459,233
3,707,656	3,891,746
4,387,935	4,588,124

التزامات نيابة عن العملاء مقابل التزامات مماثلة من قبل العملاء المعنيين:

حوالات مقبولة

خطابات اعتماد

ضمانات

إن الالتزامات التي لا يمكن إلغاؤها لمد الانتماء تبلغ 701,471 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2018: 615,778 ألف دينار كويتي). تشمل هذه الالتزامات التزامات لمد الانتماء الذي لا يمكن إلغاؤه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغير عكسي جوهري.

تتعرض المجموعة ضمن المسار الطبيعي للأعمال لمخاطر التزامات انتماء متنوعة غير مباشرة، ومع أنها لم تنعكس في بيان المركز المالي المجموع إلا أنها تخضع لمعايير منح الائتمان العادية وإلى الإشراف المالي وإجراءات المراقبة.

إن هذه الالتزامات الائتمانية لا تمثل بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف تنتهي صلاحيتها أو يتم إنهاء عقودها دون أن يتم تمويلها. إن خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي ربما تنتج من تلك الالتزامات لا يتوقع أن تكون جوهرياً.

يوجد لدى المجموعة التزامات إنفاق رأسمالي بمبلغ 57,299 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2018: 36,399 ألف دينار كويتي).

28- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تحدد قيمتها بالرجوع إلى أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيف الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الاسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها نسبة أو سعراً لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملين المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تتسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجموع. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة إتمام كافة المعاملات بالقيمة العادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأدوات في معاملة سوق عادية في تاريخ التقارير المالية. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة الأطراف المقابلة للمجموعة لإتمام كافة معاملاتهم مع المجموعة.

28- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية (تتمة)

تتعامل المجموعة في مشتقات أسعار الفائدة التبادلية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها، وتقديم حلول إدارة مخاطر أسعار الفائدة للعملاء. وكذلك تتعامل المجموعة في عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة للعملاء وإدارة مراكز العملات الأجنبية والتدفقات النقدية لديها.

يتم الإفصاح عن مبادلات أسعار الفائدة المستخدمة لتغطية التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والمؤهلة كأدوات تغطية فعالة للمجموعة كمبادلات أسعار فائدة محتفظ بها كتغطية للقيمة العادلة. وتدرج مبادلات أسعار الفائدة الأخرى وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة للعملاء أو تستخدم لغرض التغطية ولكنها لا تفي بالمعايير المؤهلة لمحاسبة التغطية. يتم تغطية التعرض للمخاطر على حساب الأدوات المالية المشتقة للعملاء من خلال الدخول في معاملات مقابلة (مسندة بمعاملات مماثلة) مع أطراف مقابلة أو من خلال المعاملات الأخرى لتقليل المخاطر.

مبادلات أسعار الفائدة

إن مبادلات أسعار الفائدة هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل مدفوعات فوائد استناداً إلى مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية معينة. في مبادلات أسعار الفائدة لكافة العملات، تقوم المجموعة بمبادلة دفعات الفوائد بعملتين مختلفتين على مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية محددة كما تقوم بمبادلة المبالغ الرئيسية المحددة بعملتين مختلفتين في بداية العقد وتقوم بإعادة مبادلة المبالغ الأساسية عند الاستحقاق. تدرج أيضاً مبادلات معدلات الربح ضمن هذه الفئة.

عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

إن عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملات أجنبية بسعر وتاريخ محددتين في المستقبل. فيما يلي ملخص القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المدرجة في السجلات المالية بالإضافة إلى القيمة الاسمية لها كما يلي:

2018			2019			
القيمة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	
الاسمية	السالبة	الموجبة	الاسمية	السالبة	الموجبة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
						مبادلات أسعار الفائدة (محتفظ بها كتغطية للقيمة العادلة)
2,354,863	27,814	40,062	3,064,122	86,968	15,990	مبادلات أسعار الفائدة (أخرى)
85,995	408	429	90,364	255	263	عقود تحويل عملات أجنبية آجلة
2,771,024	11,388	15,912	3,599,153	14,558	17,356	
5,211,882	39,610	56,403	6,753,639	101,781	33,609	

تدرج القيمة العادلة الإيجابية ضمن الموجودات الأخرى (إيضاح 16) وتدرج القيمة العادلة السالبة ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 19).

إن استراتيجية المجموعة تهدف إلى عدم التعرض لمخاطر أسعار الفائدة بالنسبة للموجودات طويلة الأجل. تقوم المجموعة باستخدام مبادلات أسعار الفائدة لتغطية تعرضها للتغيرات في القيمة العادلة نتيجة مخاطر أسعار الفائدة من بعض الاستثمارات في أوراق الدين المالية وقروض الشركات ذات المعدلات الثابتة والمطلوبات الصادرة ذات المعدلات الثابتة الصادرة. تقوم المجموعة في علاقات التغطية للقيمة العادلة بتقييم ما إذا كان من المتوقع أن تمثل مبادلات أسعار الفائدة المصنفة ضمن علاقة تغطية فاعلية كبيرة في مقاصد التغييرات في القيمة العادلة للبند المغطى الخاص بمخاطر أسعار الفائدة باستخدام الطرق النوعية والكمية المناسبة. تسعى المجموعة بصفة عامة للتوفيق بشكل كامل بين الشروط الأساسية (الاستحقاق، الافتراضات، التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، العملات الأجنبية، تكرار مدفوعات الفائدة وفترات السداد) للبند المغطى وأداة التغطية. تقوم المجموعة بالحد من مخاطر الائتمان المقابلة في الأدوات المشتقة عن طريق الدخول في معاملة مع الأطراف المقابلة ذات الجودة العالية.

29- معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن الأطراف ذات علاقة أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات يسيطرون عليها أو أفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات زميلة للمجموعة. كان بعض الأطراف ذات علاقة عملاء للمجموعة ضمن النشاط الطبيعي. إن مثل تلك المعاملات قد تمت بنفس الشروط الأساسية بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات كتلك المساندة في نفس الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة لها مع أطراف غير ذات علاقة ولم تتضمن أكثر من قدر طبيعي من المخاطر. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالقروض إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة بهم فإن تلك القروض مكفولة بضمانات ملموسة.

إن تفاصيل حصص الأطراف ذات علاقة هي كما يلي:

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	عدد الأطراف ذات علاقة		عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين التنفيذيين		
		2018	2019	2018	2019	
						أعضاء مجلس الإدارة
115,322	78,779	15	16	3	3	قروض (مضمونة)
27,860	30,671	9	9	-	-	التزامات محتملة
56	46	11	10	6	7	بطاقات ائتمان
34,207	30,627	59	54	9	9	ودائع
315,165	335,201	13	13	3	3	ضمانات مقابل تسهيلات ائتمانية
4,876	3,624					إيرادات فوائد ورسوم
168	315					مصروفات فوائد
5	30					شراء معدات ومصروفات أخرى
						موظفون تنفيذيون
2,552	3,422	6	7	2	2	قروض
2	2	-	-	4	3	التزامات محتملة
87	108	4	7	13	13	بطاقات ائتمان
6,141	7,101	37	39	13	13	ودائع
119	121					إيرادات فوائد ورسوم
59	115					مصروفات فوائد
						شركات زميلة
19,309	52,280					ودائع
530	17,297					قبولات
						رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
10,792	11,502					مكافآت نهاية الخدمة
377	418					مدفوعات الأسهم
1,138	1,539					
12,307	13,459					

إن تفاصيل المدفوعات لموظفي الإدارة العليا هي كما يلي:

لا يحصل أعضاء مجلس الإدارة على أي مكافآت في شكل أتعاب أو رواتب أو علاوات لقاء الخدمات التي يقدمونها إلى البنك.

30- إدارة المخاطر

تتطوي أنشطة المجموعة على بعض المخاطر، لكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة هيكلية ومنظمة من خلال سياسة إدارة مخاطر شاملة تتضمن إدارة المخاطر الشاملة في الهيكل التنظيمي وإدارة المخاطر وعمليات المراقبة. يوفر مجلس الإدارة التوجيه والمراقبة لإدارة المخاطر العامة في ظل دعم لجنة المخاطر ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة بما يساعد الإدارة التنفيذية في الرقابة والإدارة الفعالة للمخاطر الشاملة للمجموعة.

تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتطبيق نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر. يساعد هذا الأسلوب في توضيح كل من الخسارة المتوقعة حدوثها في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة، وهي عبارة عن تقييم الخسارة النهائية الفعلية استناداً إلى النماذج الإحصائية. يتم فحص وتحليل المعلومات المجمعة من كافة مجموعات العمل الداخلية بشدة لتحديد المخاطر ومراقبتها.

يتم تحديد احتمالات التعرض للمخاطر القائمة والمعاملات بكميات معينة ومقارنتها بالحدود المسموح بها، بينما يتم مراقبة المخاطر غير الكمية مقارنة بتوجيهات السياسة والمخاطر الرئيسية ومؤشرات المراقبة. يتم تصعيد أي حالات تناقض أو فوائض أو انحرافات إلى الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

تستخدم المجموعة، كجزء من إدارة المخاطر العامة، مبادلات أسعار الفائدة عقود تحويل العملات الأجنبية والأدوات الأخرى لإدارة المخاطر المتعلقة بالتغير في أسعار الصرف والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة من تقدير المعاملات. يتم استخدام الضمانات للحد من مخاطر الائتمان بالمجموعة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر الشامل للمجموعة توجيهات محددة تؤكد على الاحتفاظ بمحفظة متنوعة لتفادي التركزات العالية للمخاطر.

30.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يتسبب طرف مقابل في تكبد المجموعة خسارة مالية نتيجة العجز عن الوفاء بالتزام ما. تنشأ مخاطر الائتمان ضمن سياق العمل العادي للمجموعة.

تتم مراجعة واعتماد جميع السياسات الهامة المتعلقة بالائتمان من قبل مجلس الإدارة.

توضع حدود للائتمان لجميع العملاء بعد دراسة حذرة لمقدرتهم المالية. كما تتطلب الإجراءات القائمة والملخصة في كتيب إجراءات منح الائتمان في المجموعة أن تخضع جميع طلبات الائتمان إلى دراسة تفصيلية تقوم بها إدارات مراقبة الائتمان المحلي والدولي قبل تقديمها إلى لجنة الائتمان المختصة. إن جميع القروض مضمونة متى ما كان ذلك ضرورياً بأنواع مقبولة من الضمانات للتخفيف من مخاطر الائتمان المتعلقة بها.

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ 18 ديسمبر 1996 التي تحدد قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية، قامت المجموعة بتشكيل لجنة داخلية من ذوي الخبرة والاختصاص بالبنك لدراسة وتقييم التسهيلات القائمة لكل عميل بالمجموعة على حدة بغرض الوقوف على أية أمور غير عادية ترتبط بوضع العميل، وما قد يواجهه من مصاعب قد يتعين معها تصنيف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له كغير منتظمة، ومن ثم تحديد حجم المخصصات المطلوبة لتلك المديونية. وتدرس أيضاً اللجنة، التي تجتمع بصفة دورية على مدار السنة، أوضاع العملاء التي تتجاوز أرصدة حساباتهم غير المنتظمة نسبة 25% من إجمالي مديونيتهم، وذلك لتقرير ما إذا كان الأمر يتطلب زيادة المخصصات القائمة من عدمه.

تقوم المجموعة أيضاً بالحد من تلك المخاطر من خلال تنوع موجوداتها جغرافياً ومن حيث قطاعات الأعمال. إضافة إلى ذلك، فإن جميع التسهيلات الائتمانية تخضع لإشراف مستمر يتمثل في مراجعة دورية للأداء الائتماني وتصنيف مستويات الحسابات.

30.1.1 تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثراً وبالتالي يقع ضمن المرحلة 3 (ائتمان منخفض القيمة) بالنسبة لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- عدم احتمال قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل تحقيق الضمان (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛
- تأخر المقترض عن سداد أي التزام ائتماني مادي للمجموعة لمدة تزيد عن 90 يوم؛ أو
- اعتبار تعرض المقترض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.
- التسهيلات للإفراد من بداية حق الرجوع القانوني.

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.1 تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تعريف التعثر (تتمة)

إن أي تسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية أو غير منتظمة وتم إعادة هيكلتها يتم اعتبارها أيضاً متعثرة.

تعتبر المجموعة أن الاستثمارات والأرصدة بين المصارف متعثرة عندما يتأخر سداد الكوبون أو الدفعة الأساسية لمدة يوم واحد. كما تعتبر المجموعة المحفظة المصنفة خارجياً والتي تقع ضمن تصنيفات الفئة "د" بالنسبة لإحدى مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي (S&P and Fitch) والفئة "ج" بالنسبة لمؤسسة التصنيف الائتماني الخارجي (Moody's) متعثرة.

تضع المجموعة في اعتباره عدداً من المؤشرات التي قد تشير إلى عدم احتمالية السداد كجزء من التقييم الكمي فيما إذا كان العميل متعثراً. تتضمن هذه المؤشرات ما يلي:

- انتهاك الاتفاقيات
- تأخر المقترض في سداد الالتزامات المستحقة عليه إلى الجهات الدائنة العامة أو الموظفين.
- وفاة المقترض

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي " متعافي " (أي لم يعد متعثراً) وبالتالي يتم إعادة تصنيفه خارج المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أيًا من معايير التعثر. وفيما يتعلق بالتسهيلات المعاد هيكلتها والتي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، ينبغي استكمال فترة مهلة السداد (إن وجدت) واستيفاء الدفعات المنتظمة (على أساس الوقت الحالي) لمدة سنة على الأقل (باستثناء التسهيلات للإفراد) أو وفقاً لم يتم تحديده من قبل المجموعة مقابل تصنيف التسهيلات ضمن المرحلة 2/ المرحلة 1.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تتولى المجموعة استمرار مراقبة كافة الموجودات التي تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كانت أداة ما أو محفظة من الأدوات تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر أو تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر تلك الأدوات، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدي. إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمطلقة. الموجودات المالية التي تتأخر في السداد لمدة تبلغ 30 يوم يتم الاعتبار بأنها تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المادي ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تشر المعايير الأخرى إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

تعتبر المجموعة أن الأداة المالية ذات التصنيف الخارجي ضمن فئة " الجودة الائتمانية العالية " كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة تتضمن مخاطر ائتمانية منخفضة. وبالإضافة إلى المعايير الكمية السابقة، تقوم المجموعة بتطبيق معايير نوعية لتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى مراقبة بعض إشارات الإنذار المبكر.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب عقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. تقدر المجموعة تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة أخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ.

تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من قيمة التعرض عند التعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المطبقة.

تقوم المجموعة عند تقديرها لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية بمراعاة المؤشرات الرئيسية استناداً إلى المدخلات المقترحة من قبل بنك الكويت المركزي:

- الحد الأدنى لتقدير احتمالية التعثر للمحافظ المحددة
- الضمان المؤهل مع الاستقطاعات لتحديد معدل الخسارة عند التعثر.
- الاستحقاق المقدر لقيم التعرض ضمن المرحلة 2
- عامل التحويل الائتماني من الأجزاء المستخدمة وغير المستخدمة للتسهيلات النقدية وغير النقدية

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.1 تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

التصنيف الداخلي وعملية تقدير احتمالية التعثر

تقوم المجموعة في إدارة محافظتها باستخدام التصنيفات والمقاييس والتقنيات الأخرى التي تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المتوقعة. تستخدم المجموعة أدوات التصنيف القياسية لقطاع الأعمال وذلك لتقييم التصنيفات / الدرجات التي تمثل معدل الرفع لعمليات تقدير احتمالية التعثر. تعمل تلك الأداة على توفير إمكانية تحليل الأعمال وإجراء تصنيفات المخاطر على مستويات كل الملتزم والتسهيل الائتماني. يعمل هذا التحليل على دعم استخدام العوامل المالية وكذلك العوامل الموضوعية غير المالية. كما تستخدم المجموعة كذلك التصنيفات الخارجية من خلال وكالات التصنيف المعتمدة للمحافظ المصنفة خارجياً.

تتمثل احتمالية التعثر في احتمال أن يتعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماتها في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام احتمالية تعثر بشكل منفصل لمدة تبلغ 12 شهر أو على مدار عمر الأدوات استناداً إلى توزيع المرحلة بالنسبة للملتزم. كما ينبغي أن تعكس احتمالية التعثر المستخدمة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الأصل في المستقبل. وتنتج احتمالية التعثر على مدار مدة التعثر من أداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية / الخارجية. وتقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر على مدار مدة التعثر إلى الهياكل الزمنية لاحتمالية التعثر في فترة زمنية محددة باستخدام نماذج وتقنيات مناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر لمحفظة الأفراد من خلال بطاقات الدرجات السلوكية. يتم أيضاً تقسيم محفظة العملاء بشكل إحصائي ويتم تسجيل مجموعات المخاطر التي لها خصائص مخاطر مشتركة مع بطاقات الدرجات المختلفة ذات الصلة بكل مجموعة مخاطر. ويستند ذلك التقسيم إلى المتغيرات الديمغرافية والسلوكية والمالية التي تعمل على ترتيب المخاطر بوضوح. تم وضع بطاقات الدرجات باستخدام التقنيات الإحصائية. إن تنفيذ بطاقة الدرجات سوف يكون له تأثيراً على قيمة احتمالية التعثر ذات الصلة لكل تسهيل ائتماني. يتم استنتاج الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر باستخدام القيمة الأساسية لاحتمالية التعثر.

قيمة التعرض عند التعثر

تمثل قيمة التعرض عند التعثر المبلغ الذي سوف يستحق على الملتزم للمجموعة عند التعثر. وتقوم المجموعة باحتساب قيم التعرض المتغيرة التي قد تؤدي إلى زيادة قيمة التعرض عند التعثر بالإضافة إلى الحد الائتماني المسحوب. وتنتج قيم التعرض من الحدود المتاحة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، يتضمن التعرض القيم خارج الميزانية وداخل الميزانية. ويتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر اخذاً في الاعتبار الشروط التعاقدية مثل أسعار الكوبون ومعدل التكرار ومنحنيات المراجع وتاريخ الاستحقاق وخيارات ما قبل السداد وجدول الإطفاء وعوامل تحويل الائتمان الخ. تتضمن قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة لقروض الأفراد افتراضات السداد بينما يتم تطبيق عوامل تحويل الائتمان على محفظة بطاقات الائتمان لتقدير المسحوبات المستقبلية.

معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة المحتملة في حالة حدوث التعثر. تقوم المجموعة بتقدير عوامل قياس معدل الخسارة عند التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات من الأطراف المقابلة المتعثرة. وتراعي نماذج معدل الخسارة عند التعثر هيكل وضمن وامتياز المطالبة وقطاع أعمال الطرف المقابل وتكاليف الاسترداد لأي ضمان يتعلق بالأصل المالي.

ادراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتتضمن المتغيرات الاقتصادية الأساسية، ولكن ليس مقصوداً على، إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار الأسهم وأسعار النفط والإنفاق الحكومي. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم المجموعة بالاستعانة بالنماذج الإحصائية لتضمين العوامل الاقتصادية الكبرى في معدلات التعثر التاريخية. وتراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (خط الأساس، الارتفاع، الانخفاض) للتوقعات بالبيانات الاقتصادية الكبرى بشكل منفصل لكل القطاعات الجغرافية المصنفة ويتم تطبيق ترجيح الاحتمالات المناسبة على تلك السيناريوهات للوصول إلى النتيجة النهائية لخسائر الائتمان المتوقعة على أساس ترجيح الاحتمالات. تم تحديد تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة لحساسية التغيرات في التنبؤات للمتغيرات الكبرى وكذلك التغيرات في الموازين المخصصة لتلك السيناريوهات. إن تأثير خسائر الائتمان المتوقعة ليس مادياً. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.2 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن تحليل تسهيلات القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء والمطلوبات المحتملة قبل وبعد احتساب الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى كما يلي:

2018		2019		
صافي المخاطر ألف	إجمالي المخاطر ألف	صافي المخاطر ألف	إجمالي المخاطر ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
10,466,891	15,503,402	11,328,972	16,552,598	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
4,193,953	4,387,935	4,400,491	4,588,124	مطلوبات محتملة

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن مبلغ ونوع وتقييم الضمان يستند إلى التوجيهات المحددة في إطار إدارة المخاطر. تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة، العقارات والأسهم المسعرة والضمانات النقدية والبنكية. تتم عمليات إعادة التقييم وحفظ الضمانات بشكل مستقل عن وحدات العمل.

30.1.3 تركيز مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان من التعرض لمخاطر العملاء ذوي السمات المماثلة من حيث الموقع الجغرافي الذين يعملون فيه أو قطاع الأعمال الذي يمارسون فيه أنشطتهم بحيث قد تتأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الظروف الأخرى.

قد تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً من التركيزات الكبيرة لموجودات المجموعة لدى أي طرف مقابل مستقل. تتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنوع المحافظ المالية. إن نسبة أكبر 20 قرصاً والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء القائمة كنسبة مئوية من إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء بلغت 16% كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 17%).

يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة والبنود خارج الميزانية قبل الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب القطاعات الجغرافية التالية:

2019						القطاع الجغرافي
المجموع ألف	أخرى ألف	آسيا ألف	أوروبا ألف	أمريكا الشمالية ألف	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
5,460,730	-	353,920	906,852	705,067	3,494,891	أرصدة وودائع لدى البنوك
823,229	-	-	-	-	823,229	سندات بنك الكويت المركزي
662,175	-	-	-	-	662,175	سندات خزانة حكومة الكويت
16,552,598	255,772	375,937	719,862	382,951	14,818,076	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
810,156	-	21,264	-	585	788,307	استثمارات في أوراق دين مالية- بالتكلفة المطفأة
3,172,043	19,738	552,263	70,104	21,621	2,508,317	استثمارات في أوراق دين مالية- مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
210,826	2,237	4,849	23,352	4,177	176,211	موجودات أخرى
27,691,757	277,747	1,308,233	1,720,170	1,114,401	23,271,206	
5,289,595	6,298	863,948	1,328,457	315,361	2,775,531	التزامات ومطلوبات محتملة (إيضاح 27)
32,981,352	284,045	2,172,181	3,048,627	1,429,762	26,046,737	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.3 تركيز مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

المجموع ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	آسيا ألف دينار كويتي	أوروبا ألف دينار كويتي	أمريكا الشمالية ألف دينار كويتي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألف دينار كويتي	2018 القطاع الجغرافي
5,113,962	-	463,420	905,902	898,218	2,846,422	أرصدة وودائع لدى البنوك
809,871	-	-	-	-	809,871	سندات بنك الكويت المركزي
872,042	-	-	-	-	872,042	سندات خزينة حكومة الكويت
15,503,402	271,372	268,217	441,007	267,729	14,255,077	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعلاء
848,811	-	17,650	-	583	830,578	استثمارات في أوراق دين مالية- بالتكلفة المطفأة
2,642,992	19,210	543,733	57,162	21,126	2,001,761	استثمارات في أوراق دين مالية- مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
221,762	1,430	4,395	58,070	4,578	153,289	موجودات أخرى
26,012,842	292,012	1,297,415	1,462,141	1,192,234	21,769,040	
5,003,713	13,639	810,244	1,358,733	289,387	2,531,710	التزامات ومطلوبات محتملة (إيضاح 27)
31,016,555	305,651	2,107,659	2,820,874	1,481,621	24,300,750	

يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة والبنود خارج الميزانية قبل الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب قطاعات الأعمال التالية:

2018 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	قطاع الأعمال
2,163,383	2,106,532	تجاري
2,368,919	2,797,628	صناعي
9,908,859	10,541,633	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,404,411	1,455,836	إنشاءات
3,280,586	3,463,146	عقارات
5,185,575	5,506,856	تجزئة
3,361,079	3,571,248	حكومة
3,343,743	3,538,473	أخرى
31,016,555	32,981,352	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.4 الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. إن مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "عالية" في التصنيف فهي تلك التي تُقدر بالحد الأدنى لمخاطر الخسائر المالية الناتجة من تعثر المدين عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "قياسية" فتشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يتم فيها الالتزام بالسداد وكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض لانخفاض القيمة. تُقدر المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية من الجدارة "القياسية" بمعدل أعلى من تلك المخاطر المصنفة ضمن نطاق الجدارة "العالية".

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية لبند بيان المركز المالي استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى المجموعة:

المجموع الف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة الف دينار كويتي	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		
		فئة قياسية الف دينار كويتي	فئة عالية الف دينار كويتي	
				2019
3,552,453	-	-	3,552,453	أرصدة وودائع قصيرة الأجل لدى البنوك
823,229	-	-	823,229	سندات بنك الكويت المركزي
662,175	-	-	662,175	سندات خزانة حكومة الكويت
1,910,342	-	325,513	1,584,829	ودائع لدى البنوك
17,061,334	312,264	1,219,147	15,529,923	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
834,170	-	807,493	26,677	استثمارات في أوراق دين مالية-بالتكلفة المطفأة
				استثمارات في أوراق دين مالية-مدرجة بالقيمة
3,172,043	-	694,421	2,477,622	العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
28,015,746	312,264	3,046,574	24,656,908	
				2018
2,750,320	-	-	2,750,320	أرصدة وودائع قصيرة الأجل لدى البنوك
809,871	-	-	809,871	سندات بنك الكويت المركزي
872,042	-	-	872,042	سندات خزانة حكومة الكويت
2,364,945	-	218,279	2,146,666	ودائع لدى البنوك
16,009,110	340,828	1,678,633	13,989,649	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
874,414	-	851,331	23,083	استثمارات في أوراق دين مالية-بالتكلفة المطفأة
				استثمارات في أوراق دين مالية-مدرجة بالقيمة
2,642,992	-	670,425	1,972,567	العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
26,323,694	340,828	3,418,668	22,564,198	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.5 تحليل تقادم القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء المتأخرة أو منخفضة القيمة

المجموع		أفراد		شركات		
متأخرة ومنخفضة القيمة	متأخرة وغير منخفضة القيمة	متأخرة ومنخفضة القيمة	متأخرة وغير منخفضة القيمة	متأخرة ومنخفضة القيمة	متأخرة وغير منخفضة القيمة	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
						2019
22,822	74,582	13	42,782	22,809	31,800	حتى 30 يوماً
-	40,036	-	18,727	-	21,309	31-60 يوماً
2	10,743	2	4,132	-	6,611	61-90 يوماً
26,430	-	24,572	-	1,858	-	91-180 يوماً
137,649	-	77,593	-	60,056	-	أكثر من 180 يوماً
<u>186,903</u>	<u>125,361</u>	<u>102,180</u>	<u>65,641</u>	<u>84,723</u>	<u>59,720</u>	
						2018
3,987	84,909	33	43,101	3,954	41,808	حتى 30 يوماً
25	26,092	10	18,725	15	7,367	31-60 يوماً
101	8,133	15	3,688	86	4,445	61-90 يوماً
49,699	-	25,638	-	24,061	-	91-180 يوماً
167,882	-	78,308	-	89,574	-	أكثر من 180 يوماً
<u>221,694</u>	<u>119,134</u>	<u>104,004</u>	<u>65,514</u>	<u>117,690</u>	<u>53,620</u>	

إن القيمة العادلة للضمان الذي تحتفظ به المجموعة من إجمالي المبلغ متأخر الدفع أو القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء التي انخفضت قيمتها، بلغت 92,129 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 84,243 ألف دينار كويتي).

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. وللمحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة بصورة يومية.

يلخص الجدول التالي معلومات استحقاق موجودات ومطلوبات وحقوق ملكية المجموعة استناداً إلى التدفقات النقدية التعاقدية وتواريخ الاستحقاق. لا يحتسب هذا بالضرورة الاستحقاقات الفعلية.

المجموع الف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة الف دينار كويتي	3 إلى 12 شهوراً الف دينار كويتي	حتى 3 أشهر الف دينار كويتي	
				2019
				الموجودات
5,696,254	2,889	411,747	5,281,618	نقد وودائع لدى البنوك
823,229	-	307,454	515,775	سندات بنك الكويت المركزي
662,175	441,175	144,000	77,000	سندات خزانة حكومة الكويت
16,552,598	9,817,308	2,653,219	4,082,071	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
810,156	617,116	151,694	41,346	استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
				استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال
3,215,168	2,536,849	304,912	373,407	الإيرادات الشاملة الأخرى
				استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان
189,238	129,772	11,380	48,086	الدخل
35,297	35,297	-	-	استثمار في شركات زميلة
433,540	433,540	-	-	أراضي ومباني ومعدات
582,927	582,927	-	-	الشهرة وموجودات أخرى غير ملموسة
270,171	67,593	33,695	168,883	موجودات أخرى
29,270,753	14,664,466	4,018,101	10,588,186	
				المطلوبات وحقوق الملكية
7,581,929	127,798	1,736,642	5,717,489	المستحق للبنوك ومؤسسات مالية أخرى
15,930,577	617,886	2,953,053	12,359,638	ودائع العملاء
538,611	-	211,196	327,415	شهادات إيداع مصدرة
227,159	227,159	-	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
124,801	124,801	-	-	سندات مساندة - الشريحة 2
608,516	175,600	9,063	423,853	مطلوبات أخرى
3,207,371	3,207,371	-	-	رأس المال والاحتياطيات
226,373	-	-	226,373	توزيعات أرباح نقدية مقترحة
438,438	438,438	-	-	الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
386,978	386,978	-	-	الحصص غير المسيطرة
29,270,753	5,306,031	4,909,954	19,054,768	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.2 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهرًا ألف دينار كويتي	حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	
				2018
				الموجودات
5,330,949	52,060	240,001	5,038,888	نقد وودائع لدى البنوك
809,871	-	357,082	452,789	سندات بنك الكويت المركزي
872,042	608,805	227,804	35,433	سندات خزانة حكومة الكويت
15,503,402	9,241,522	2,091,383	4,170,497	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
848,811	645,194	145,830	57,787	استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة
				استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال
2,704,991	2,057,810	205,917	441,264	الإيرادات الشاملة الأخرى
				استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان
124,230	95,989	-	28,241	الدخل
31,425	31,425	-	-	استثمار في شركات زميلة
362,801	362,801	-	-	أراضي ومباني ومعدات
578,973	578,973	-	-	الشهرة وموجودات أخرى غير ملموسة
260,445	77,646	34,397	148,402	موجودات أخرى
<u>27,427,940</u>	<u>13,752,225</u>	<u>3,302,414</u>	<u>10,373,301</u>	
				المطلوبات وحقوق الملكية
8,090,484	317,125	1,675,433	6,097,926	المستحق للبنوك ومؤسسات مالية أخرى
14,388,836	621,410	2,361,167	11,406,259	ودائع العملاء
451,128	4,549	116,771	329,808	شهادات إيداع مصدرة
220,124	220,124	-	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
124,768	124,768	-	-	سندات مساندة - الشريحة 2
451,290	98,157	3,185	349,948	مطلوبات أخرى
2,948,913	2,948,913	-	-	رأس المال والاحتياطيات
214,344	-	-	214,344	توزيعات أرباح نقدية مقترحة
210,700	210,700	-	-	الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
327,353	327,353	-	-	الحصص غير المسيطرة
<u>27,427,940</u>	<u>4,873,099</u>	<u>4,156,556</u>	<u>18,398,285</u>	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.2 مخاطر السيولة (تتمة)

توضح قائمة السيولة للمطلوبات المالية للمجموعة المبينة أدناه التدفقات النقدية بما في ذلك مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى فترة تلك المطلوبات المالية استناداً إلى ترتيبات السداد التعاقدية.

المجموع ألف دينار كويتي	أكثر من سنة ألف دينار كويتي	12-3 شهوراً ألف دينار كويتي	حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	
				2019
				المطلوبات المالية:
7,626,379	133,267	1,763,398	5,729,714	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
16,099,186	691,187	3,026,956	12,381,043	ودائع العملاء
541,239	-	212,896	328,343	شهادات إيداع مصدرة
242,583	236,333	6,250	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
161,807	155,548	6,259	-	سندات مساندة - الشريحة 2
24,671,194	1,216,335	5,015,759	18,439,100	
				ارتباطات والتزامات محتملة:
4,588,124	2,165,566	1,392,635	1,029,923	مطلوبات محتملة
701,471	479,914	149,425	72,132	التزامات غير قابلة للإلغاء
5,289,595	2,645,480	1,542,060	1,102,055	
				الأدوات المالية المشتقة التي يتم تسويتها على
				أساس إجمالي
3,740,852	246,059	1,293,436	2,201,357	مبالغ تعاقدية دائنة
3,742,963	248,708	1,290,473	2,203,782	مبالغ تعاقدية مدينة
				2018
				المطلوبات المالية:
8,161,682	333,250	1,707,497	6,120,935	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
14,544,738	693,630	2,419,305	11,431,803	ودائع العملاء
453,778	4,747	118,132	330,899	شهادات إيداع مصدرة
249,127	242,871	6,256	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
169,124	162,718	6,406	-	سندات مساندة - الشريحة 2
23,578,449	1,437,216	4,257,596	17,883,637	
				ارتباطات والتزامات محتملة:
4,387,935	2,176,783	1,277,533	933,619	مطلوبات محتملة
615,778	372,220	166,203	77,355	التزامات غير قابلة للإلغاء
5,003,713	2,549,003	1,443,736	1,010,974	
				الأدوات المالية المشتقة التي يتم تسويتها على
				أساس إجمالي:
2,880,081	110,312	573,000	2,196,769	مبالغ تعاقدية دائنة
2,883,384	112,342	576,618	2,194,424	مبالغ تعاقدية مدينة

30 إدارة المخاطر (تتمة)

30.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي احتمال تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق. تنشأ مخاطر السوق من المراكز المفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والأسهم حيث تتعرض جميعها إلى حركات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلب معدلات وأسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

30.3.1 مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

لا تتعرض المجموعة بشكل كبير إلى مخاطر أسعار الفائدة نظراً لأن موجوداتها ومطلوباتها يتم إعادة تسعيرها بشكل منتظم ويتم تغطية غالبية التعرض للمخاطر الناتجة عن الإقراض متوسطة الأجل بمعدلات ثابتة أو الإقراض بمعدلات ثابتة عن طريق مبادلات أسعار الفائدة. إضافة إلى ذلك، فإنه يتم مراقبة فجوات إعادة تسعير موجوداتها ومطلوباتها بعناية فائقة ويتم مراقبتها من خلال حدود يتم وضعها مسبقاً من قبل مجلس الإدارة ويتم تعديلها عند الضرورة لتعكس ظروف السوق المتغيرة.

حساسية أسعار الفائدة

تقيس حساسية الأرباح لأسعار الفائدة تأثير التغيرات المقترضة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فائدة والمحتفظ بها في نهاية السنة. يشتمل ذلك على تأثير أدوات التغطية لكنه يستثني التزامات القروض. إن حساسية الأسهم هي التأثير الناتج من أسعار الفائدة على القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. تستند حساسية الحركات في أسعار الفائدة لحركات أسعار الفائدة إلى أساس متماثل حيث إن الأدوات المالية التي قد ينتج عنها حركات غير متماثلة لا تمثل أهمية كبيرة.

استناداً إلى الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تحتفظ بها المجموعة حتى نهاية السنة، وعلى تقدير 25 نقطة أساسية كزيادة في معدل الفائدة مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى التي قد تؤدي إلى التأثير على أرباح وحقوق ملكية المجموعة كما يلي:

العملة	الحركة في النقاط الأساسية	2019		2018	
		التأثير على الأرباح الف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية الف دينار كويتي	التأثير على الأرباح الف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية الف دينار كويتي
الدينار الكويتي	+25	7,588	-	7,810	-
الدولار الأمريكي	+25	2,174	(3)	1,333	(17)
اليورو	+25	573	-	1,165	-
الجنية الإسترليني	+25	550	-	604	-
الجنيه المصري	+25	23	(37)	67	(8)

30.3.2 مخاطر أسعار العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

تتم السيطرة على مخاطر أسعار العملات الأجنبية من خلال الحدود التي يضعها مجلس إدارة البنك بشكل مسبق على مراكز العملات الأجنبية. ويتم عادة تمويل الموجودات العامة بنفس العملات التي تتعامل بها الأنشطة المختلفة وذلك بغرض التخلص من التعرض لمخاطر أسعار تلك العملات الأجنبية. كما يتوفر فصل مناسب للواجبات ما بين وظائف المكاتب الأمامية والمكاتب الخلفية لإدارة الخزينة، بينما يتم الإشراف على تطبيق حدود المراكز بصورة مستقلة على أساس مستمر.

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.3 مخاطر السوق (تتمة)

30.3.2 مخاطر أسعار العملات الأجنبية (تتمة)

يبين الجدول أدناه تحليلاً للتأثير الحاصل في الأرباح نتيجة الزيادة المقدرة بنسبة 5% في قيمة سعر صرف العملة في مقابل الدينار الكويتي مقارنة بالمستويات المعمول بها في نهاية السنة مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات. توضح القيمة السالبة في الجدول احتمال صافي خفض في الأرباح بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

2018	2019	نسبة (%) التغير في سعر العملات	العملة
التأثير على الأرباح الف دينار كويتي	التأثير على الأرباح الف دينار كويتي		
3,254	3,071	+5	الدولار الأمريكي
49	156	+5	جنيه إسترليني
(7)	(8)	+5	اليورو
(75)	79	+5	جنيه مصري
(122)	(298)	+5	أخرى

30.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار السهم منفردة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المجموعة المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية وتركز أنشطة قطاعات الأعمال. يحلل الجدول التالي تأثير مخاطر أسعار الأسهم على الأرباح (نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) وعلى حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من الإيرادات الشاملة الأخرى) في نهاية السنة بسبب التغيرات المقدرة بنسبة 5% في مؤشرات السوق، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، هي كما يلي:

2018	2019	نسبة (%) التغير في أسعار الأسهم	مؤشرات السوق		
التأثير على حقوق الملكية الف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية الف دينار كويتي				
16	117	10	128	+5	سوق الكويت للأوراق المالية
-	132	-	172	+5	سوق قطر للأوراق المالية
3	166	1	230	+5	سوق الإمارات للأوراق المالية
-	638	-	600	+5	سوق السعودية للأوراق المالية

4.30 مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من العمليات الداخلية غير الكافية أو القاصرة أو الخطأ البشري أو تعطل الأنظمة أو بسبب الأحداث الخارجية. توجد لدى مجموعة البنك منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة هذه الوحدة هي التأكد من إتباع السياسات والإجراءات ورقابة مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

يتفق الأسلوب المتبع لإدارة مخاطر التشغيل لدى المجموعة مع ما تقضي به تعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالمبادئ الإستراتيجية للممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

31- رأس المال

إن هدف المجموعة الرئيسي من إدارة رأس المال هو تحقيق أعلى قيمة للمساهم مع الوصول إلى مستويات مخاطر مثالية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمالها وكذلك الالتزام بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من الجهات الرقابية.

إن الإفصاحات المتعلقة بالتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 (بازل 3) والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي والرفع المالي التي نص عليها التعميم ورقم 2/ر ب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 ضمن نطاق لجنة بازل تم إدراجها ضمن قسم "إدارة المخاطر" من التقرير السنوي.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال والرفع المالي واستخدام مستويات مختلفة من رأس المال الرقابي بصورة منتظمة كما تخضع لتوجيهات لجنة بازل حول مراقبة العمليات المصرفية التي يطبقها بنك الكويت المركزي.

فيما يلي معدلات رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) لدى المجموعة:

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	
17,935,150	20,428,019	موجودات مرجحة بأوزان المخاطر
2,690,273	3,064,203	رأس المال المطلوب
		رأس المال المتاح
2,478,695	2,754,674	حقوق الملكية المشتركة - رأس المال الشريحة 1
257,780	486,245	رأس مال إضافي الشريحة 1
		رأس المال الشريحة 1
2,736,475	3,240,919	رأس المال الشريحة 2
353,724	386,983	
		إجمالي رأس المال
3,090,199	3,627,902	
13.8%	13.5%	حقوق الملكية المشتركة - معدل كفاية رأس المال الشريحة 1
15.3%	15.9%	معدل كفاية رأس المال الشريحة 1
17.2%	17.8%	معدل إجمالي كفاية رأس المال

تتضمن الحسابات بنك بوبيان ش.م.ك.ع وهو شركة مصرفية إسلامية. لأغراض تحديد الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال المطلوب، تم احتساب التعرض للمخاطر والموجودات في بنك بوبيان ش.م.ك.ع المرجحة بأوزان المخاطر ومتطلبات رأس المال وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المطبقة على مصارف الكويت التي تقدم خدمات مصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ثم تم إضافة هذه الأرقام إلى الأرقام المقابلة المتعلقة بباقي المجموعة، متطابقة مع طريقة المعالجة في التقارير ذات الصلة المقدمة إلى بنك الكويت المركزي.

تم احتساب معدلات الرفع المالي للمجموعة، المفصّل عنها وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 كما هو موضح أدناه:

2018 الف دينار كويتي	2019 الف دينار كويتي	
2,736,475	3,240,919	رأس المال الشريحة 1
29,906,685	31,865,265	إجمالي التعرض للمخاطر
9.2%	10.2%	معدل الرفع المالي

32- صناديق مدارة

تدير المجموعة عدداً من الصناديق تدار بعضها بالتعاون مع مديري الصناديق المهنيين الآخرين. لا يحق للصناديق المطالبة في الموجودات العامة للمجموعة وكذلك لا يحق للمجموعة المطالبة في موجودات الصناديق. بالتالي لا يتم قيد موجودات تلك الصناديق في بيان المركز المالي المجموع. بلغ حجم الصناديق المدارة 4,469 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 4,390 مليون دينار كويتي).

مجموعة بنك الكويت الوطني

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

البيانات المالية المجمعة

رقم الصفحة

1

تقرير مراقبي الحسابات

البيانات المالية المجمعة

7

بيان الدخل المجمع

8

بيان الدخل الشامل المجمع

9

بيان المركز المالي المجمع

10

بيان التدفقات النقدية المجمع

11

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

13

1 التأسيس والتسجيل

13

2 السياسات المحاسبية الهامة

32

3 تحليل القطاعات

34

4 إيرادات فوائد

34

5 مصروفات فوائد

34

6 صافي الأتعاب والعمولات

35

7 صافي إيرادات الاستثمار

35

8 مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

35

9 الضرائب

35

10 ربحية السهم

36

11 نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل

36

12 قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء

38

13 الاستثمارات المالية

40

14 استثمار في شركات زميلة

41

15 الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة

42

16 موجودات أخرى

43

17 أوراق دولية متوسطة الأجل

43

18 سندات مساندة - الشريحة 2

43

19 مطلوبات أخرى

44

20 رأس المال والاحتياطيات

48

21 أرباح نقدية مقترح توزيعها

48

22 الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1

48

23 المدفوعات بالأسهم

49

24 تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

51

25 القيمة العادلة للأدوات المالية

53

26 الشركات التابعة

54

27 ارتباطات والتزامات محتملة

55

28 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

56

29 معاملات مع أطراف ذات علاقة

57

30 إدارة المخاطر

69

31 رأس المال

69

32 صناديق مدارة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2018 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وعن أدائها المالي المجموع وتدققاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدنا وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

أ) خسائر الائتمان للقروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء

إن الاعتراف بخسائر الائتمان للقروض والسلف والتمويل الإسلامي ("التسهيلات الائتمانية") للعملاء يمثل خسائر الائتمان المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية والتي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاً لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") كما هو مبين في السياسات المحاسبية والإيضاح 12 حول البيانات المالية المجمعة، أيهما أعلى.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

أ) خسائر الائتمان للقروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء (تتمة)

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة جديدة ومعقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالتسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات والأحكام عند احتساب الانخفاض في القيمة، فإن ذلك الأمر يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختبار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى تناسب تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة اخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة ويتم احتسابها عند المطالبة بذلك وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب خسائر الائتمان.

ب) انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

لدى المجموعة شهرة وموجودات غير ملموسة أخرى ذات قيمة مدرجة بالدفاتر بمبلغ 578,973 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018. وتعتبر اختبارات انخفاض القيمة التي تم تنفيذها من قبل الإدارة للشهرة والموجودات غير الملموسة جوهرية لتدقيقنا نظراً لأن تقييم المبلغ الممكن استرداده للشهرة والموجودات غير الملموسة على أساس القيمة أثناء الاستخدام يعتبر أمراً معقداً ويتطلب إصدار أحكام هامة من جانب الإدارة. تستند تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية إلى وجهات نظر الإدارة حول المتغيرات مثل النمو في قطاع الخدمات المصرفية والظروف الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم المتوقعة والعماد. بالتالي، وجدنا أن اختبار انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

ب) انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى (تتمة)

كجزء من إجراءات التدقيق التي قمنا بها، تحققنا من أسعار السوق السائدة التي استخدمتها الإدارة كمؤشر لحساب القيمة الممكن استردادها. وحيث أن " القيمة أثناء الاستخدام" تمثل أساساً لحساب القيمة الممكن استردادها، فقد حصلنا على حسابات انخفاض القيمة التي تم إجراؤها من قبل الإدارة واختبرنا مدى معقولية الافتراضات الرئيسية بما في ذلك توقعات الأرباح واختيار معدلات النمو ومعدلات الخصم. كما قمنا بالاستعانة بخبراء التقييم لدينا وتحققنا مع الإدارة من صحة افتراضاتها، بما في ذلك مقارنة الافتراضات ذات الصلة بالمعايير المتعارف عليها والتوقعات الاقتصادية. وقمنا باختبار مدى صحة الحسابات المؤيدة ووثقنا بعض المعلومات بمصادر من أطراف أخرى. كما قمنا بمطابقة التدفقات النقدية الأساسية بالموازنات المعتمدة ومعدلات النمو ومعدلات الخصم المقدر عن طريق المقارنة مع معلومات من أطراف أخرى وتكلفة رأس المال لدى المجموعة وعوامل المخاطر ذات الصلة. كما تم تقييم افتراضات التدفقات النقدية المستقبلية من خلال المقارنة مع الأداء التجاري الحالي مقابل الموازنة والتوقعات، في ضوء الدقة التاريخية لإعداد الموازنات والتوقعات وفهم أسباب نماذج النمو المستخدمة. علاوة على ذلك، قمنا بتقييم تحليل الحساسية المطبق من قبل الإدارة للتأكد من تأثير التغيرات المحتملة بصورة معقولة على الافتراضات الرئيسية.

كما قمنا بتقييم مدى ملائمة إفصاحات المجموعة حول تلك الافتراضات والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح 15 حول البيانات المالية المجمعة.

ج) تقييم الأدوات المالية المشتقة

لدى المجموعة أدوات مالية مشتقة جوهرية ويتم تحديد قيمتها من خلال تطبيق أساليب تقييم تتضمن غالباً ممارسة الأحكام واستخدام الافتراضات والتقدير. ونظراً لأهمية الأدوات المالية المشتقة وما يرتبط بها من تقديرات وعدم تأكد واحتمالات، وجدنا أن تقييم الأدوات المالية المشتقة يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها اختبار أدوات الرقابة على تحديد وقياس وإدارة الأدوات المالية المشتقة للوقوف على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة. وقمنا بتقييم مدى فاعلية وضع وتنفيذ وعمل أدوات الرقابة الرئيسية في الإجراءات السابقة.

إضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، قمنا بالتقييم والوقوف على المنهجيات والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تحديد القيم العادلة بمساعدة خبراء التقييم لدينا وبالرجوع إلى بيانات السوق المتاحة خارجياً لتحديد ما إذا كان قد تم استخدام المدخلات الملائمة في التقييم. كما قمنا، على أساس العينة، بمقارنة التقييمات من نموذج التقييم الداخلي لدينا بالقيم العادلة التي تم تحديدها من قبل المجموعة. إضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة حول أساس التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة، وأن الإفصاحات المتعلقة بمخاطر وحساسية القيمة العادلة تعكس بصورة ملائمة انكشاف المجموعة للأدوات المالية المشتقة في تاريخ التقارير المالية. راجع الإيضاح 28 حول البيانات المالية المجمعة للاطلاع على الإفصاحات حول الأدوات المالية المشتقة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (تتمة)
فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.
- نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمطلوبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.
- ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رايها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



بدر عبد الله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

8 يناير 2019

الكويت

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان الدخل المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	إيضاحات	
742,616	897,218	4	إيرادات فوائد
223,762	330,882	5	مصروفات فوائد
518,854	566,336		صافي إيرادات الفوائد
155,903	186,089		إيرادات مرابحة وتمويل إسلامي أخرى
45,793	61,972		تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين
110,110	124,117		صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
628,964	690,453		صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
138,556	150,176	6	صافي الأتعاب والعمولات
19,818	2,140	7	صافي إيرادات الاستثمارات
33,735	39,026		صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية
1,600	1,424		إيرادات تشغيل أخرى
193,709	192,766		إيرادات غير الفوائد
822,673	883,219		صافي إيرادات التشغيل
154,472	159,984		مصروفات موظفين
92,731	98,555		مصروفات إدارية أخرى
15,121	14,703		استهلاك مباني ومعدات
3,121	3,096	15	إطفاء موجودات غير ملموسة
265,445	276,338		مصروفات التشغيل
557,228	606,881		ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
188,219	179,692	8	مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
369,009	427,189		ربح التشغيل قبل الضرائب
26,704	33,240	9	ضرائب
342,305	393,949		ربح السنة
322,362	370,709		الخاص بـ:
19,943	23,240		مساهمي البنك
342,305	393,949		الحصص غير المسيطرة
50 فلس	58 فلس	10	ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي البنك

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
342,305	393,949	ربح السنة
		إيرادات شاملة أخرى:
		استثمارات متاحة للبيع:
13,633	-	صافي التغير في القيمة العادلة
(13,450)	-	صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع
		استثمار في أوراق دين مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة
		الأخرى:
-	(31,214)	صافي التغير في القيمة العادلة
-	119	صافي التحويل إلى بيان الدخل المجمع
183	(31,095)	
246	(282)	الحصة في (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى لشركات زميلة
2,919	(4,265)	فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية
-	11,978	فروق تحويل عملات أجنبية محولة إلى بيان الدخل المجمع من استبعاد شركات زميلة
		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة سوف يتم إعادة تصنيفها إلى
3,348	(23,664)	بيان الدخل المجمع في سنوات لاحقة
		صافي الخسارة من استثمارات في أدوات حقوق ملكية مصنفة وفقاً للقيمة العادلة من
		خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (لا يمكن إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في
		فترات لاحقة)
	(891)	
3,348	(24,555)	(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة
345,653	369,394	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
		الخاص بـ:
326,144	347,886	مساهمي البنك
19,509	21,508	الحصص غير المسيطرة
345,653	369,394	

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

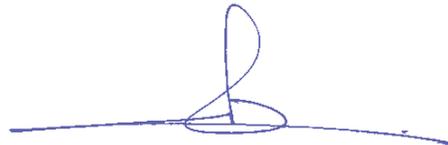
بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2018

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	إيضاحات	
			الموجودات
2,743,640	2,966,707	11	نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
655,591	809,871	13	سندات بنك الكويت المركزي
1,076,211	872,042	13	سندات خزانة حكومة الكويت
2,488,188	2,364,242		ودائع لدى البنوك
14,502,609	15,503,402	12	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
3,348,996	3,678,032	13	استثمارات في أوراق مالية
63,187	31,425	14	استثمار في شركات زميلة
324,277	362,801		أراضي ومباني ومعدات
581,906	578,973	15	الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة
249,996	260,445	16	موجودات أخرى
26,034,601	27,427,940		مجموع الموجودات
			المطلوبات
7,469,303	8,090,484		مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
13,779,607	14,388,836		ودائع العملاء
490,835	451,128		شهادات إيداع مصدرة
221,173	220,124	17	أوراق دولية متوسطة الأجل
124,734	124,768	18	سندات مساندة - الشريحة 2
387,848	451,290	19	مطلوبات أخرى
22,473,500	23,726,630		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
591,744	621,332	20	رأس المال
29,588	31,067	21	أسهم منحة مقترح إصدارها
295,872	310,666	20	احتياطي قانوني
803,028	803,028	20	حساب علاوة إصدار أسهم
(77,799)	(65,425)	20	أسهم خزينة
13,994	14,010	20	احتياطي أسهم خزينة
1,372,964	1,448,579	20	احتياطيات أخرى
3,029,391	3,163,257		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
210,700	210,700	22	الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
321,010	327,353	26	الحصص غير المسيطرة
3,561,101	3,701,310		إجمالي حقوق الملكية
26,034,601	27,427,940		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



عصام جاسم الصقر
الرئيس التنفيذي للمجموعة



ناصر مساعد عبدالله السايير
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	إيضاحات	
342,305	393,949		أنشطة التشغيل
			ربح السنة
			تعديلات لـ:
(19,818)	(2,140)	7	صافي إيرادات الاستثمارات
15,121	14,703		استهلاك مباني ومعدات
3,121	3,096	15	إطفاء موجودات غير ملموسة
188,219	179,692	8	مخصص خسائر ائتمان محمل وخسائر انخفاض القيمة
358	48		احتياطي المدفوعات بالأسهم
26,704	33,240	9	الضرائب
556,010	622,588		ربح التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
			التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
93,298	(154,280)		سندات بنك الكويت المركزي
(583,110)	204,169		سندات خزانة حكومة الكويت
(80,273)	123,946		ودائع لدى البنوك
(1,065,748)	(1,167,224)		قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
(48,581)	(10,449)		موجودات أخرى
121,500	621,181		مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,171,515	609,229		ودائع العملاء
74,846	(39,707)		شهادات إيداع مصدرة
45,472	56,694		مطلوبات أخرى
(28,133)	(25,819)		ضريبة مدفوعة
256,796	840,328		صافي النقد الناتج من أنشطة التشغيل
			أنشطة الاستثمار
(1,782,370)	(1,737,758)		شراء استثمارات في أوراق مالية
1,627,148	1,371,050	7	متحصلات من بيع/استرداد استثمارات في أوراق مالية
3,143	2,658		إيرادات توزيعات أرباح
34	236		توزيعات أرباح من شركات زميلة
4,970	2,794		متحصلات من بيع أراضي ومباني ومعدات
(89,282)	(56,021)		شراء أراضي ومباني ومعدات
-	(136)		استثمار في شركة زميلة
(707)	(13,744)		حيازة حصص غير مسيطرة
(237,064)	(430,921)		صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
			أنشطة التمويل
225,880	-	17	صافي المتحصلات من إصدار أوراق دولية متوسطة الأجل
-	12,390		متحصلات من بيع أسهم خزينة
(166,184)	(174,883)		توزيعات أرباح مدفوعة
(12,232)	(12,151)		فوائد مدفوعة من إصدار الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
(5,119)	(5,108)		توزيعات أرباح من صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة
(5,400)	(6,588)		توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة تابعة إلى الحصص غير المسيطرة
36,945	(186,340)		صافي النقد (المستخدم في) الناتج من أنشطة التمويل
56,677	223,067		الزيادة في النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل
2,686,963	2,743,640		النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في بداية السنة
2,743,640	2,966,707	11	النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من I إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

الف دينار كويتي

اجمالي حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الأوراق المالية		الإجمالي	إحتياطيات أخرى (إيضاح 20 هـ)	إحتياطي أسهم خزينة	حساب علاوة		إحتياطي قانوني	أسمه منحة مقترح إصدارها	رأس المال
		المستدامة - الشريحة 1	الاشريحة 1				أسهم خزينة	إصدار أسهم			
3,561,101	321,010	210,700	3,029,391	1,372,964	13,994	(77,799)	803,028	295,872	29,588	591,744	الرصيد في 31 ديسمبر 2017 أثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية و في 1 يناير 2018 (راجع إيضاح 24)
(29,149)	(104)	-	(29,045)	(29,045)	-	-	-	-	-	-	
3,531,952	320,906	210,700	3,000,346	1,343,919	13,994	(77,799)	803,028	295,872	29,588	591,744	رصيد معد إرجاعه كما في 1 يناير 2018 ربح الفترة خسائر شاملة أخرى
393,949	23,240	-	370,709	370,709	-	-	-	-	-	-	
(24,555)	(1,732)	-	(22,823)	(22,823)	-	-	-	-	-	-	
369,394	21,508	-	347,886	347,886	-	-	-	14,794	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة المحول إلى الإحتياطي القانوني (إيضاح 20 ب) إصدار أسهم منحة (إيضاح 20 أ) بيع أسهم خزينة توزيعات أرباح مدفوعة فوائد مدفوعة لأوراق رأسمالية مستدامة - الشريحة 1 مدفوعات بالأسهم في شركة تابعة توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة تابعة إلى الحصص غير المسيطرة
-	-	-	-	(14,794)	-	-	-	-	(29,588)	29,588	
12,390	-	-	12,390	-	16	12,374	-	-	-	-	
(174,883)	-	-	(174,883)	(174,883)	-	-	-	-	-	-	
(12,151)	-	-	(12,151)	(12,151)	-	-	-	-	-	-	
48	20	-	28	28	-	-	-	-	-	-	
(6,588)	(6,588)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيع ربح صكوك مستدامة - الشريحة 1 من قبل شركة تابعة توزيع ربح صكوك مستدامة - الشريحة 1 من قبل شركة تابعة أسمه منحة مقترح إصدارها (إيضاح 21) حيازة حصص غير مسيطرة
(5,108)	(2,075)	-	(3,033)	(3,033)	-	-	-	-	31,067	-	
(13,744)	(6,418)	-	(7,326)	(7,326)	-	-	-	-	-	-	
3,701,310	327,353	210,700	3,163,257	1,448,579	14,010	(65,425)	803,028	310,666	31,067	621,332	في 31 ديسمبر 2018

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للشئنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

الف دينار كويتي	حقوق مساهمي البنك											
	الأوراق الغالية المستأجرة - الشريحة 1	الاحتياطيات أخرى (إيضاح 20 هـ)	احتياطي أسهم خزينة	أرباح خزينة	حساب علاوة إصدار أسهم	احتياطي قانوني	أرباح مقترح إصدارها	رأس المال	إجمالي المحور إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 20 ب) إصدار أسهم منحة (إيضاح 20 أ) توزيعات أرباح مدفوعة في نقد مدفوعة من إصدار الأوراق المالية المستخدمة - الشريحة 1 المدفوعات بالإسهم في شركة تابعة توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة تابعة إلى المحصن غير المسيطره توزيعات أرباح من صكوك مستأجرة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 21) التغير في حصة الملكية الفعلية في شركات تابعة	2017	2018	
3,404,732	309,469	210,700	2,884,563	1,271,813	13,994	(77,799)	803,028	281,783	28,178	563,566	3,404,732	3,404,732
342,305	19,943	-	322,362	322,362	-	-	-	-	-	-	342,305	342,305
3,348	(434)	-	3,782	3,782	-	-	-	-	-	-	3,348	3,348
345,653	19,509	-	326,144	326,144	-	-	-	14,089	(28,178)	28,178	345,653	345,653
-	-	-	-	(14,089)	-	-	-	-	-	-	-	-
(166,184)	-	-	(166,184)	(166,184)	-	-	-	-	-	-	(166,184)	(166,184)
(12,232)	-	-	(12,232)	(12,232)	-	-	-	-	-	-	(12,232)	(12,232)
358	149	-	209	209	-	-	-	-	-	-	358	358
(5,400)	(5,400)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(5,400)	(5,400)
(5,119)	(2,130)	-	(2,989)	(2,989)	-	-	-	-	-	-	(5,119)	(5,119)
-	(587)	-	(120)	(29,588)	-	-	-	-	29,588	-	-	-
(707)	(587)	-	(120)	(120)	-	-	-	-	-	-	(707)	(707)
3,561,101	321,010	210,700	3,029,391	1,372,964	13,994	(77,799)	803,028	295,872	29,588	591,744	3,561,101	3,561,101

في 31 ديسمبر 2017

في 31 ديسمبر 2018

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والتسجيل

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (بشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 8 يناير 2019. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها. إن البنك شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت في عام 1952 ومسجلة كمصرف (سجل تجاري رقم - 8490) لدى بنك الكويت المركزي. يقع المكتب المسجل للبنك في شارع عبد الله الأحمد وعنوانه البريدي هو ص.ب. 95 الصفاة 13001 الكويت. إن الأنشطة الرئيسية للبنك مفصّل عنها في إيضاح 3.

2- السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات المؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ وتطبيق متطلبات كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء قياس المشتقات والاستثمارات في أوراق مالية المقاسة بالقيمة العادلة والعقارات الاستثمارية وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، وكما هو موضح بالتفصيل أدناه، فإن الموجودات والمطلوبات التي تم تغطيتها، فيما يتعلق بعلاقات تغطية القيمة العادلة، تدرج بالقيمة العادلة في حدود المخاطر التي يتم تغطيتها.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة ماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة، باستثناء التغييرات الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" الذي يسري اعتباراً من 1 يناير 2018.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التغطية. ويحل هذا المعيار محل معيار محاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية والذي يسري اعتباراً من 1 يناير 2018 وفقاً لما هو موضح أدناه.

لم تقم المجموعة بإعادة إدراج المعلومات المقارنة لسنة 2017 وفقاً لما تسمح به الأحكام الانتقالية للمعيار. وبالتالي، فإن المعلومات المعروضة لسنة 2017 لا تعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9، وغير قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2018. تم تسجيل الفروق في القيمة الدفترية للموجودات المالية والناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في الأرباح المحتفظ بها والاحتياطات كما في 1 يناير 2018، والمفصّل عنها في الإيضاح 24.

فيما يلي ملخص التغييرات الأساسية في السياسات المحاسبية للمجموعة الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9:

تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات أساسية لتصنيف الموجودات المالية: الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يستند تصنيف الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 بشكل عام إلى نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به. استبعد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 فئات التصنيف السابقة للموجودات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كمحتفظ بها حتى الاستحقاق، أو قروض ومدنيين، أو متاحة للبيع. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، لا يتم أبداً فصل المشتقات المتضمنة في العقود إذا كان العقد الرئيسي يمثل أصلاً مالياً يندرج ضمن نطاق المعيار. بدلاً من ذلك، يتم تقييم الأداة المالية المختلطة ككل لغرض التصنيف. تم عرض السياسات المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بتصنيف وقياس الموجودات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الإيضاح 2.15.

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لم يكن له أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بالمطلوبات المالية.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية والموجودات المالية الأخرى:

يحل نموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 محل نموذج "الخسائر المتكبدة" ضمن معيار المحاسبة الدولي 39. ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد المطبق من قبل المجموعة على التسهيلات الائتمانية (القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان والالتزامات بمنح التسهيلات الائتمانية) والاستثمارات في أوراق الدين المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأرصدة والودائع لدى البنوك المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ ولكن لا ينطبق على الاستثمارات في أسهم. يتم مطابقة المجموعة أيضاً باحتساب مخصص لخسائر الائتمان للتسهيلات الائتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. ينبغي تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية بقيمة خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى. قد تم إيضاح السياسات المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية في الإيضاح 2.9.

محاسبة التغطية:

اختارت المجموعة تطبيق نموذج محاسبة التغطية العام الجديد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتطلب ذلك من المجموعة التحقق من توافق علاقات محاسبة التغطية مع أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر، وتطبيق توجهاً نوعياً يتسم برؤية مستقبلية لتقييم فاعلية التغطية. لم يعد النموذج الجديد يحدد المقاييس النوعية لاختبار الفاعلية ونتيجة لذلك تم استبدال نطاق يتراوح من 80% إلى 125% وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 باختبار قائم على الأهداف يركز على العلاقة الاقتصادية بين البند المغطى وأداة التغطية وتأثير مخاطر الائتمان على العلاقة الاقتصادية. إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لم يكن له تأثيراً جوهرياً على السياسات المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بمحاسبة التغطية.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء ويسري اعتباراً من 1 يناير 2018. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 11 وعقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18، الإيرادات بالإضافة إلى تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 15 وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31. يستبعد هذا المعيار الجديد حالات عدم التوافق ونقاط الضعف في متطلبات الإيرادات السابقة كما يطرح إطار عمل أكثر قوة لمعالجة الأمور المتعلقة بالإيرادات وتحسين جودة المقارنة لممارسات تحقق الإيرادات بين الشركات وقطاعات الأعمال ونطاقات الاختصاص وأسواق المال. إن تطبيق هذا المعيار لم يؤدي إلى أي تغيير في السياسات المحاسبية للمجموعة ولم يكن له أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

لم يكن للتعدلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد:

لم يتم التطبيق المبكر لعدد من المعايير الجديدة والتعدلات على المعايير والتفسيرات التي تسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وليس من المتوقع أن يكون لأي منها تأثيراً جوهرياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة باستثناء ما يلي:

المعيار الدولي للتقارير المالية 16- عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود التأجير" في يناير 2016 ويسري من تاريخ الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين المحاسبة عن معظم عقود التأجير ضمن نطاق هذا المعيار بنفس الطريقة المتبعة للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي في الوقت الحالي ضمن معيار المحاسبة الدولي 17 "عقود التأجير". يقوم المستأجرون بتسجيل الأصل الخاضع لحق الاستخدام والالتزام المالي المقابل في الميزانية العمومية. ويتم إطفاء الأصل على مدى طول عقد التأجير والالتزام المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة. إن محاسبة المؤجر لم تتعرض لتغييرات جوهريّة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17. استناداً إلى التقييم الكمي الذي تم إجراؤه من قبل المجموعة، فإن تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة ليس مادياً.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة كلاً من البيانات المالية للبنك كما في 31 ديسمبر من كل سنة وشركاته التابعة كما في ذلك التاريخ أو تاريخ بما لا يزيد عن ثلاثة أشهر قبل 31 ديسمبر. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة والزميلة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة ويتم تعديلها، متى لزم ذلك، لكي تتوافق السياسات المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات ما بين الشركات بما في ذلك الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة.

أ. الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للبنك سيطرة عليها. وتتحقق السيطرة عندما يتعرض البنك، أو يكون له حقوق في، العائدات المتغيرة من مشاركته في الشركة المستثمر فيها ويكون له القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرته على الشركة المستثمر فيها. وتعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها متى تشير الحقائق والظروف إلى وقوع تغيرات في عامل أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف السيطرة عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. راجع إيضاح 26 لمعرفة قائمة الشركات التابعة الرئيسية وأعمالها الرئيسية وحصة ملكية المجموعة فيها.

ب. الحصص غير المسيطرة

إن الحصة في حقوق ملكية الشركات التابعة غير الخاصة بالمجموعة يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع كحصة غير مسيطرة. يتم قياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراه بالتناسب مع الحصة في صافي الموجودات المحددة للشركة المشتراه. يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو كانت تتجاوز حصة ملكية الحصص غير المسيطرة في الشركة التابعة. يتم معاملة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مالكي حقوق المجموعة. تدرج الأرباح أو الخسائر من تغير الحصص غير المسيطرة بدون فقد السيطرة ضمن حقوق الملكية.

ج. الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي كافة المنشآت التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً وليس سيطرة، وتملك فيها المجموعة بصفة عامة حصة تتراوح بين 20% و50% من حقوق التصويت. يتم تسجيل الاستثمار في أي شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنه لاحقاً بطريقة حقوق الملكية. إن استثمار المجموعة في شركات زميلة يتضمن الشهرة الناتجة عن الحيازة. ويتم تسجيل حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الحيازة من الشركات الزميلة في بيان الدخل المجمع، كما أن حصة المجموعة من حركات ما بعد الحيازة في الإيرادات الشاملة الأخرى تقيّد ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تعديل الحركات المترابطة فيما بعد الحيازة مقابل القيمة الدفترية للاستثمار.

تجري المجموعة تقديرًا في تاريخ كل تقارير مالية لغرض تحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة. فإذا ما توفر ذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم تسجيل المبلغ في بيان الدخل المجمع. عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل الاستثمار المتبقي وفقاً لقيمتها العادلة. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر من هذه المعاملة بالفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقد التأثير الملموس وإجمالي القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من البيع. ويتم إدراج ذلك في بيان الدخل المجمع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 العملات الأجنبية

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي (آلاف) الذي يمثل أيضًا العملة الرئيسية للبنك.

أ. تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية السائد في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات النقدية والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية (خلاف البنود النقدية التي تمثل جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية) إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم إدراج أي أرباح أو خسائر في بيان الدخل المجموع. يتم تحديد فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن البنود النقدية التي تمثل جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية باستخدام أسعار الإقفال وتدرج في الإيرادات الشاملة الأخرى وتعرض في حقوق الملكية ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية. عند استبعاد عملية أجنبية، يتم إدراج المبلغ المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية المتعلق بتلك العملية الأجنبية في بيان الدخل المجموع. تدرج الشهرة والموجودات غير الملموسة وأي تغييرات في القيمة العادلة للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات بالعملية الرئيسية للعملية الأجنبية ويتم تحويلها إلى العملة التي يتم عرض البيانات المالية بها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية. يتم إدراج كافة الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في الإيرادات الشاملة الأخرى وفي احتياطي الفروق المتراكمة من تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير النقدية في الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يتم قياس البنود غير النقدية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجموع.

ب. تحويل البيانات المالية للشركات الأجنبية

يتم تحويل نتائج كافة شركات المجموعة ومراكزها المالية التي تختلف عملتها الرئيسية عن العملة التي يتم عرض البيانات المالية المجمعة بها إلى عملة عرض البيانات المالية كما يلي:

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للسنة. يتم إدراج كافة الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في الإيرادات الشاملة الأخرى وفي احتياطي الفروق المتراكمة من تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية وتدرج وفقاً للأصول المرعية في بيان الدخل المجموع عند بيع العملية الأجنبية.

2.5 إيرادات ومصروفات الفوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد ضمن "إيرادات الفوائد" و"مصروفات الفوائد" في بيان الدخل المجموع لكافة الأدوات المالية التي تحمل فائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي أو التزام مالي وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصروفات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو ذلك المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأدوات المالية أو فترة أقصر من ذلك العمر المتوقع، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. يتم تسجيل الأتعاب التي تعتبر جزءاً متكاملاً من العائد الفعلي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. عند تخفيض أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية مماثلة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، تدرج إيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس انخفاض القيمة.

2.6 إيرادات المراهجة وإيرادات التمويل الإسلامي الأخرى

تتحقق الإيرادات من المراهجة والوكالة والموجودات المؤجرة بشكل يعكس عائداً دورياً ثابتاً على صافي الاستثمارات القائمة.

2.7 إيرادات الأتعاب والعمولات

تدرج إيرادات الأتعاب والعمولات عندما تستوفي المجموعة التزام الأداء عن طريق تحويل الخدمة المتفق عليها إلى العملاء. تقوم المجموعة عند بداية العقد بتحديد ما إذا كانت تستوفي التزام الأداء على مدى فترة زمنية أو عند نقطة معينة خلال تلك الفترة. إن إيرادات الأتعاب المكتسبة من تقديم الخدمات على مدى فترة زمنية تستحق على مدى فترة الخدمة. إن الأتعاب والعمولات الناتجة من تقديم خدمة المعاملات تتحقق عند اكتمال المعاملة المتعلقة بها. تتحقق أتعاب استشارات وخدمات إدارة المحافظ وخدمات الإدارة الأخرى على أساس عقود الخدمات ذات الصلة، ويكون ذلك عادةً على أساس توزيع نسبي زمني. تتحقق أتعاب إدارة الموجودات المتعلقة بصناديق الاستثمار على مدى الفترة التي تقدم فيها الخدمة. ويتم تطبيق نفس المبدأ على خدمات إدارة الثروات وخدمات الأمانة التي يتم تقديمها بشكل مستمر على مدى فترة زمنية ممتدة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.8 إيرادات توزيعات أرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.

2.9 انخفاض قيمة الموجودات المالية

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018:

تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة من الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء بما في ذلك التزامات الائتمان
- خطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي بما في ذلك الالتزام
- الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- الأرصدة والودائع لدى البنوك.

لا تتعرض الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تشمل التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المجموعة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي والالتزامات بمنح التسهيلات الائتمانية. ينبغي تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي المجمع بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم احتسابها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية خلاف التسهيلات الائتمانية

تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وكذلك على الأرصدة والودائع لدى البنوك. لا تتعرض الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

خسائر الائتمان المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ البيانات المالية المجمعة. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف "فئة الاستثمار" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة من الموجودات المالية التي تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن لم تتعرض لخسائر الانخفاض في القيمة.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة من الموجودات المالية ويتم التحديد بأنها تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى الدليل الموضوعي على الانخفاض في القيمة.

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة هي خسائر الائتمان التي تنتج من أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة. ويتم احتساب كلا من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.9 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تحديد مرحلة خسائر الائتمان المتوقعة

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبني من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدار العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبني. إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة. ويتم اعتبار أن كافة الموجودات المالية متأخرة السداد لمدة 30 يوم تتضمن زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبني ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تكن المعايير الأخرى تشير إلى زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية.

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضاً بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية. تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث واحد أو أكثر ذي تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي أو عندما تكون المدفوعات التعاقدية متأخرة السداد لمدة 90 يوم. تصنف كافة الموجودات المالية التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة. يتضمن الدليل على الانخفاض الائتماني للأصل المالي البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية جوهرية للمقرض أو جهة الإصدار
- مخالفة بنود العقد مثل أحداث التعثر أو التأخر في السداد
- قيام المقرض بمنح المقرض حق امتياز، ما لم يضع المقرض في اعتباره خلاف ذلك، لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بتعرض المقرض لصعوبة مالية
- تلاشي وجود سوق نشط للأوراق المالية نظراً للصعوبات المالية
- شراء أصل مالي بمعدل خصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتوقعة

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، في حالة عدم زيادة مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية بشكل جوهري منذ التحقق المبني أو لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب عقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض لمخاطر التعثر. تقدر المجموعة تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ.

ادراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

تعديل القروض والتمويل الإسلامي للعملاء

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة القروض والتمويلات الإسلامية المقدمة إلى العملاء باستثناء حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد وتخفيض المبلغ الأساسي أو الفائدة والاتفاق على شروط قرض أو تمويل جديدة. وفي حالة أن تكون هذه التعديلات مادية، يتم استبعاد التسهيل الائتماني وتسجيل تسهيل ائتماني جديد ذات بنود وشروط مختلفة بشكل مادي. ويتضمن التسهيل الائتماني مخصص خسارة يتم قياسه استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر باستثناء بعض الحالات التي فيها اعتبار التسهيل الائتماني مستحدث ومنخفض القيمة الائتمانية. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة القروض المعدلة والتمويل الإسلامي للعملاء لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3. عندما يتم تعديل القروض والتمويل الإسلامي للعملاء ولكن دون استبعادها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلية الأصلية الذي يتم احتسابه قبل تعديل الشروط.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.9 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. ولكن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال تخضع لتطبيق الأنشطة للالتزام بالإجراءات التي تقوم المجموعة باتخاذها لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كإقتطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجمع. ويتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى. وعندما لا يكون بإمكان المجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة من الجزء المتاح من التزامات الائتمان بشكل منفصل عن الجزء المسحوب من الالتزامات، يتم عرض المبلغ المجمع لخسائر الائتمان المتوقعة كإقتطاع من مجمل القيمة الدفترية للجزء المسحوب.

مخصص خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتم مطالبة المجموعة باحتساب خسائر الائتمان من التسهيلات الائتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمأخرة السداد عندما لا يتم استلام دفعة ما في تاريخ سدادها المتعاقد عليه أو في حالة زيادة التسهيلات الائتمانية عن حدود ما قبل الاعتماد. ويتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمأخرة السداد ومنخفض القيمة عندما يكون مبلغ الفائدة / الربح أو القسط الأساسي متأخر السداد لمدة تزيد عن 90 يوم وكذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية عن قيمتها التقديرية الممكن استردادها. يتم إدارة ورقابة القروض متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة والقروض متأخرة السداد ومنخفضة القيمة كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى أربعة فئات تستخدم بعد ذلك لتحديد المخصصات:

الفئة	المعيار	المخصصات المحددة
قيد المراقبة	غير منتظمة لمدة تزيد عن 90 يوم	
شبه قياسية	غير منتظمة لمدة تتراوح بين 91-180 يوم	20%
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة تتراوح بين 181-365 يوم	50%
معدومة	غير منتظمة لمدة تزيد عن 365 يوم	100%

قد تقوم المجموعة أيضاً بإدراج التسهيلات الائتمانية ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه استناداً إلى أحكام الإدارة بشأن الظروف المالية و/أو الظروف غير المالية الخاصة بالعميل.

إضافة إلى المخصصات المحددة، يتم احتساب نسبة 1% كحد أدنى من المخصصات العامة للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية وذلك لكافة التسهيلات الائتمانية (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المحددة) والتي لا تخضع لاحتساب المخصصات المحددة.

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير مالي بإجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصلاً مالياً محدداً أو مجموعة من الموجودات المالية قد تنخفض قيمتها. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كنتيجة لوقوع حدث أو مجموعة أحداث بعد التحقق المبني للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) وأن يكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها. إذا ما وجد هذا الدليل، يتم إدراج أية خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.9 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

أ. موجودات مدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس مبلغ خسارة انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويُدْرَج مبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. في حالة انخفاض خسارة الانخفاض في القيمة، في فترة لاحقة، ويمكن ربط الانخفاض في الخسارة موضوعياً بحدث وقع بعد تحقق الانخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المحققة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. ويُدْرَج المبلغ الذي تم عكسه في بيان الدخل المجموع. إضافة إلى ذلك، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات الائتمانية (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

قروض معاد التفاوض عليها

في حالة العجز، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة القروض بدلاً من تملك الضمانات المرهونة مقابلها. قد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. عند إعادة التفاوض حول هذه البنود والشروط، وتطبيق بنود وشروط الترتيبات التعاقدية الجديدة في تحديد ما إذا كانت هذه القروض تبقى متأخرة الدفع. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية. كما يستمر إخضاع القرض لتقييم انخفاض القيمة على أساس فردي أو جماعي.

ب. موجودات مصنفة كمستحقة للبيع

يقاس مبلغ خسارة انخفاض القيمة بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسائر من انخفاض قيمة الأصل المالي مدرجة سابقاً في بيان الدخل المجموع. يتم إدراج هذا المبلغ في بيان الدخل المجموع. في حالة انخفاض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة لأدوات حقوق الملكية، في فترة لاحقة، يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المحققة سابقاً من خلال بيان الدخل المجموع، وبدلاً من ذلك، تدرج كزيادة في احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة. وفي حالة زيادة القيمة العادلة لأدوات الدين المصنفة كمستحقة للبيع ويمكن ربط الزيادة موضوعياً بحدث وقع بعد تحقق خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الدخل المجموع.

2.10 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

لا يتم إطفاء الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لغرض تحديد انخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغييرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل ناقصاً أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر. في حالة انخفاض خسائر انخفاض القيمة المحققة سابقاً، يتم عكس مخصص هذه الزيادة في انخفاض القيمة بالنسبة للموجودات غير المالية خلاف الشهرة.

2.11 المدفوعات بالأسهم

تسوية المكافآت بالأسهم من خلال حقوق الملكية

يتم تسجيل القيمة العادلة لخدمات الموظفين المستلمة لقاء منح الخيارات أو الأسهم كمصروفات وتسجل الزيادة المقابلة في حقوق الملكية. يتم تحديد المبلغ الإجمالي الذي يتم تسجيله كمصروفات على مدى فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات أو الأسهم الممنوحة في تاريخ المنح ويتم احتسابها باستخدام نموذج بلاك شولز. تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بمراجعة تقديراتها بشأن عدد الخيارات التي من المتوقع ممارستها. تسجل المجموعة تأثير مراجعة التقديرات الأصلية، إن وجد، في بيان الدخل المجموع مع إجراء تعديل مماثل في حقوق الملكية.

تسوية المكافآت بالأسهم المدفوعة نقداً

يتم إدراج القيمة العادلة لخدمات الموظفين التي يتم الحصول عليها مقابل تسوية المكافآت بالأسهم المدفوعة نقداً كمصروفات مع إدراج الزيادة المقابلة لها ضمن المطلوبات. يتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتم إنفاقه على مدى فترة المنح بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات التي يتم تحديدها باستخدام نموذج تقييم بلاك شولز. ويتم إعادة قياس الالتزام بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقارير مالية حتى تاريخ التسوية مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.12 مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بتقديم مساهمات محددة لبرامج الدولة ودفع مبالغ مقطوعة في إطار برامج المزايا المحددة للموظفين عند انتهاء الخدمة، وفقاً لقوانين الجهة التي يعملون بها. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة سنوياً من خلال تقييمات إكتوارية باستخدام طريقة الائتمان المقدر للوحدة. يتضمن التقييم الإكتواري وضع عدة افتراضات مثل معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. ويتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية.

2.13 الضرائب

تدرج ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة ("الضريبة الحالية") كمصروفات في الفترة التي تتحقق فيها الأرباح وفقاً للوائح المالية المعمول بها في البلدان المعنية التي تعمل فيها المجموعة. تتحقق الموجودات الضريبية المؤجلة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم، وترحيل الإعفاءات الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة، إلى الحد الذي يصبح فيه توفر الأرباح الخاضعة للضريبة محملاً للاستفادة من تلك الإعفاءات والخسائر. تدرج مطلوبات الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة. تقاس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضريبة والقوانين المطبقة بتاريخ التقارير المالية.

2.14 تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم قياسها مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة. يتم إدراج تكاليف المعاملة فقط لتلك الأدوات التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

2.15 تصنيف وقياس الموجودات المالية

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018
تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال الذي تستخدمه لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عدد العوامل الملحوظة. تتضمن المعلومات ذات الصلة ما يلي:

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراه مؤخراً في الفترات اللاحقة.

تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد فحسب (اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد فحسب)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد فحسب. يتم تعريف "المبلغ الأساسي" لغرض هذا الاختبار على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفوائد على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. وعند تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي أو الفوائد فحسب، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. وتقوم المجموعة بمراجعة ما يلي:

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.15 تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد فحسب (اختبار تحقيق مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد فحسب) (تتمة)

- الاحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص معدل الرفع؛
- شرط السداد والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المحددة (أي، ترتيبات عدم الرجوع على الأصل)؛ و
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تقدم نطاق أوسع من مجرد الحد من التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تتعلق بترتيب الإقراض الأساسي لا تؤدي إلى التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفوائد فحسب. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموع بتصنيف موجوداتها المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة:

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفوائد فحسب على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة الفائدة الفعلية. ويتم تحقق إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عدم التحقق في بيان الدخل المجموع.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

(1) أوراق الدين المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تدرج أوراق الدين المالية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفائه للشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحقيق كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفوائد فحسب على المبلغ الأساسي القائم.

يتم قياس أوراق الدين المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، مع إدراج أرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل المجموع. ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة التي لا تمثل جزءاً في علاقة تغطية فعالة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وتعرض ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية حتى يتم عدم تحقق الأصل أو إعادة تصنيفه. وفي حالة عدم تحقق الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة مسبقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجموع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.15 تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

(2) الاستثمارات في الأسهم وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند التحقق المبدئي، قد تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في الأسهم وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة. إن الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى سيتم قياسها لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها ضمن التغيرات المترجمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المترجمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم تحققها في بيان الدخل المجمع. وبالنسبة لإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، سيتم تحققها في بيان الدخل المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات في هذه الفئة هي تلك الموجودات التي يتم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو ينبغي قياسها على نحو إلزامي وفقاً للقيمة العادلة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. قد تقوم الإدارة بتصنيف الأداة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تستوفي متطلبات قياسها وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى إذا كان من شأنها أن تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد يطرأ. وينبغي قياس الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تتمثل في مدفوعات للمبالغ الأساسية والفوائد على نحو إلزامي وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل المجمع. ويتم تسجيل إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. وتدرج إيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات في الأسهم المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجمع عندما يثبت الحق في السداد.

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية لدى المجموعة كما يلي:

النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة معدل الربح الفعلي.

ودائع لدى البنوك

يتم تصنيف وإدراج الودائع لدى البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

قروض وسلف للعملاء

تدرج القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.15 تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

تمويلات إسلامية للعملاء

تمثل التمويلات الإسلامية للعملاء موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها وهي غير مدرجة في أية سوق نشطة. تتمثل المنتجات الأساسية للتمويلات الإسلامية فيما يلي:

أ. المرابحة

المرابحة هي اتفاق يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري بالسعر الذي سوف تتم به المعاملة وكذلك مبلغ الربح الذي سيتحقق. إن المرابحة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويُدْرَج بالتكلفة المضافة.

ب. الوكالة

الوكالة هي اتفاق بين طرفين هما الموكل الذي يرغب في تعيين الطرف الآخر وهو الوكيل ليكون هذا الأخير وكيلاً عن الموكل فيما يتعلق باستثمار أموال الموكل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. الوكالة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويُدْرَج بالتكلفة المضافة.

ج. الموجودات المؤجرة - المجموعة كمؤجر

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي عندما تقضي شروط التأجير بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للملكية إلى المستأجر. وتصنف كافة عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلي. تدرج الأصول المؤجرة بالتكلفة المضافة.

استثمارات مالية

تتكون الاستثمارات المالية لدى المجموعة من أوراق الدين المالية والاستثمارات في الأسهم والاستثمارات الأخرى.

تصنف أوراق الدين المالية إما بالتكلفة المضافة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تدرج الاستثمارات في الأسهم بصفة عامة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء الاستثمارات المحددة التي تختارها المجموعة للتصنيف وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تدرج الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل على النقد في الصناديق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام.

ودائع لدى البنوك

تدرج الودائع لدى البنوك بالتكلفة المضافة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً أية مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

قروض وسلف للعملاء

إن القروض والسلف هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو قابلة لتحديدها وهي غير مدرجة في سوق نشطة. تدرج القروض والسلف بالتكلفة المضافة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً أي مبالغ مشطوبة ومخصص انخفاض القيمة. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.15 تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

تمويلات إسلامية للعملاء

تمثل التمويلات الإسلامية للعملاء موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها وهي غير مدرجة في أية سوق نشطة.

أ. المرابحة

المرابحة هي اتفاق يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري بالسعر الذي سوف تتم به المعاملة وكذلك مبلغ الربح الذي سيتحقق. إن المرابحة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويُدْرَج بالتكلفة المطفأة بالصافي بعد مخصص انخفاض القيمة.

ب. الوكالة

الوكالة هي اتفاق بين طرفين هما الموكل الذي يرغب في تعيين الطرف الآخر وهو الوكيل ليكون هذا الأخير وكيلاً عن الموكل فيما يتعلق باستثمار أموال الموكل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. الوكالة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويُدْرَج بالتكلفة المطفأة بالصافي بعد مخصص انخفاض القيمة.

ج. الموجودات المؤجرة - المجموعة كمؤجر

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي عندما تقضي شروط التأجير بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للملكية إلى المستأجر. وتصنف كافة عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلي. تدرج الأصول المؤجرة بالتكلفة المطفأة، بالصافي بعد مخصص انخفاض القيمة.

استثمارات مالية

تصنف المجموعة استثماراتها المالية ضمن الفئات التالية:

- محتفظ بها حتى الاستحقاق
- متاحة للبيع
- استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تقيد كافة الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المدفوع بما في ذلك تكاليف المعاملات التي تتعلق بها مباشرة. تطفأ العلاوات والخصومات على الاستثمارات المالية (باستثناء تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وتؤخذ إلى إيرادات الفوائد.

محتفظ بها حتى الاستحقاق

إن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق هي استثمارات ذات دفعات ثابتة أو قابلة لتحديدها ويكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. تقاس الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة، إن وجد. تدرج الخسائر الناتجة من انخفاض قيمة هذه الاستثمارات في بيان الدخل المجمع. يتم تسجيل إيرادات الفوائد من أوراق الدين المصنفة كمحتفظ بها حتى الاستحقاق في إيرادات الفوائد.

متاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع تلك الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع أو الاستثمارات غير المؤهلة ليتم تصنيفها كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو قروض وسلف. بعد التحقق المبدئي، فإن الاستثمارات المصنفة كـ "متاحة للبيع" يتم إعادة قياسها وفقاً للقيمة العادلة، ما لم يكن من غير الممكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق منها حيث يتم قياسها في هذه الحالة بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة. وتدرج التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة تغطية فعلية في الإيرادات الشاملة الأخرى وتعرض في حقوق الملكية ضمن التغيرات المترجمة في القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار أو أن يتحدد انخفاض قيمته. عند الاستبعاد أو انخفاض القيمة، فإن الأرباح أو الخسائر المترجمة، التي سبق تسجيلها كـ "تغيرات مترجمة في القيمة العادلة" ضمن حقوق الملكية تدرج في بيان الدخل المجمع للفترة. في حالة عكس خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المحققة سابقاً، فإن تلك التغيرات لن تدرج في بيان الدخل المجمع الحالي ولكن تسجل كزيادة في احتياطي التغيرات المترجمة في القيمة العادلة. في حالة زيادة القيمة العادلة لأداة الدين المصنفة كمتاحة للبيع في فترة لاحقة ويمكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل المجمع. يتم إدراج الجزء من أي تغيرات في القيمة العادلة والمتعلق بعلاقة تغطية فعالة مباشرة في بيان الدخل المجمع. يتم تسجيل إيرادات الفوائد من أوراق الدين المصنفة كمتاحة للبيع ضمن بند إيرادات الفوائد ويتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح من الأسهم ضمن بند إيرادات توزيعات الأرباح.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.15 تصنيف وقياس الموجودات المالية (تتمة)

استثمارات مالية (تتمة)

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تصنف الاستثمارات كـ "استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا كانت محتفظ بها لغرض المتاجرة أو مصنفة عند التحقق المبدئي كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تصنف الاستثمارات كـ "محتفظ بها لأغراض المتاجرة" إذا تم حيازتها بغرض البيع في المستقبل القريب أو إعادة الشراء على المدى القريب بنية تحقيق أرباح على المدى القصير أو عندما تكون مشتقات مالية لا يتم تصنيفها كجزء من عمليات تغطية فعالة. تصنف الاستثمارات كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا كان بالإمكان قياس القيمة العادلة للاستثمار بصورة موثوق منها ويكون التصنيف كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للاستراتيجية الموثقة للمجموعة. ويعد قياس الاستثمارات المصنفة كـ "استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل كافة التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل أي إيرادات لتوزيعات الأرباح من الأسهم المصنفة كـ "استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" كجزء من "إيرادات توزيعات الأرباح".

إعادة تصنيف الاستثمارات المالية

يتم إعادة تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق في بعض الظروف المحددة فقط نتيجة لتغيير النية عندما تكون هناك القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. عند إجراء عملية إعادة التصنيف، تصبح القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف بمثابة التكلفة المضافة الجديدة لهذه الاستثمارات. ويتم إطفاء أي فرق بين التكلفة المضافة الجديدة والمبلغ المستحق في بيان الدخل المجموع على مدى العمر المتبقي لتلك الاستثمارات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم أيضاً إطفاء مبلغ الربح أو الخسارة المسجل مسبقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل المجموع على مدى العمر المتبقي لهذه الاستثمارات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2.16 قياس القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بأنها هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو سداده لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين طرفين في السوق كما في تاريخ القياس، في وجود أو غياب السوق الأكثر فائدة التي يكون للمجموعة حق الدخول فيها في ذلك التاريخ، وفقاً لظروف السوق الحالية بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يتم عرضه أو تقديره بشكل مباشر باستخدام أسلوب تقييم آخر.

متى توفرت الأسعار المعروضة في سوق نشطة، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام الأسعار المعروضة في سوق نشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق نشطة عندما تتم المعاملات للموجودات أو المطلوبات بوتيرة وحجم كافيين لتقديم معلومات التسعير على أساس مستمر.

عند عدم توفر أسعار معلنة في سوق نشطة، تستخدم المجموعة أساليب تقييم تتضمن استخدام نماذج التقييم التي تحقق أقصى استخدام للمدخلات المعروضة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير المعروضة. تتضمن أساليب التقييم المختارة كافة العوامل التي يحتسبها أطراف السوق عند تسعير معاملة ما. ويتم أخذ المدخلات الخاصة بتلك النماذج من الأسواق المعروضة كلما أمكن، ولكن في حالة عدم الإمكان، يلزم إجراء التقدير لتحديد القيمة العادلة. وتتضمن الأحكام والتقدير اعتبارات السيولة ومدخلات النموذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (الخاصة والمقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل والعلاقات والتقلبات.

عند توفر أسعار عرض وأسعار طلب للموجودات أو المطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، تقوم المجموعة بقياس الموجودات بأسعار العرض والمطلوبات بأسعار الطلب.

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمي عقارات يتمتعون بمؤهلات مهنية ملائمة وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي تم تقييمه، مع الأخذ في الحسبان أيضاً إمكانية إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام العقار في أعلى وأفضل استخدام لها.

2.17 اتفاقيات إعادة الشراء والبيع

إن الموجودات المباعة مع التزام مقابل بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه - التزام إعادة شراء (repos) - تظل مدرجة في بيان المركز المالي المجموع. وتعامل المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروفات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي. لا يتم تسجيل الموجودات المشتراه مع التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه - التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos) في بيان المركز المالي المجموع. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تدرج كموجودات تكتسب فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.18 مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية فقط، ويُدْرَج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع إذا كان هناك حق قانوني يلزم بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة أما السداد على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

2.19 استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- تحول المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما (أ) أن تقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها حولت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو تحول السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المجموعة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المجموعة أيهما أقل.

المطلوبات المالية

يستبعد الالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انقضاء أجله. عند استبدال التزام مالي بأخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التعديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام جديد.

2.20 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

تقوم المجموعة بالتعامل في مبادلات سعر الفائدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة. كما تتعامل المجموعة في عقود مبادلة العملات الأجنبية للأجلة للعملاء وإدارة مراكز العملات الأجنبية والتدفقات النقدية لديها. تدرج كافة الأدوات المالية المشتقة للمجموعة في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للمشتقات تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من قياس قيمة الأداة المشتقة بسعر السوق وذلك باستخدام معدلات أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. يتم إدراج القيمة العادلة الموجبة والسالبة كموجودات ومطلوبات على التوالي ويتم إجراء المقاصة لها عند وجود النية للسداد بالصافي ووجود الحق القانوني للمقاصة.

لأغراض محاسبة التغطية تصنف معاملات التغطية إلى فئتين: (أ) تغطية القيمة العادلة التي توفر تغطية لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة؛ و (ب) تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية للتقلبات في التدفقات النقدية المرتبطة إما بمخاطرة معينة مقترنة بموجودات أو مطلوبات مالية محققة أو بمعاملة متوقعة بشكل كبير.

إن أي ربح أو خسارة ناتجة من إعادة قياس أداة التغطية فيما يتعلق بمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، يتم تسجيلها على الفور في بيان الدخل المجمع. يتم تعديل القيمة الدفترية للبنود المغطاة وفقاً لتغيرات القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر التي تتم تغطيتها، ويتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجمع.

إن الربح أو الخسارة لأداة التغطية المتعلقة بمعاملات تغطية التدفقات النقدية والتي تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كمعاملة تغطية، يتم تسجيلها مبدئياً في حقوق الملكية، ويسجل الجزء المتعلق بالتغطية غير الفعالة في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل أرباح أو خسائر عمليات تغطية التدفقات النقدية التي تم تسجيلها مبدئياً في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المغطاة على بيان الدخل المجمع. عندما ينتج عن معاملة التغطية تحقق الموجودات أو المطلوبات فإن الأرباح أو الخسائر التي كانت قد سجلت مبدئياً في حقوق الملكية يتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بها. أما بالنسبة لمعاملات التغطية التي لا تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كتغطية، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التغطية تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل المجمع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.20 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

يتم إيقاف محاسبة التغطية عندما تنتهي صلاحية الأداة أو تباع، أو تلغى أو تمارس، أو عندما لا تعود مستوفية لشروط المحاسبة عنها كعملة تغطية أو يتم إلغاؤها من قبل المجموعة. بالنسبة لتغطيات التدفقات النقدية، فإن أي ربح أو خسارة متراكمة على أداة التغطية المسجلة في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية إلى وقت حدوث المعاملة المتوقعة. وفي حالة تغطية القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة يتم إطفاء أي تعديل يتعلق بالتغطية على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق. أما عندما لا يعود من المتوقع حدوث معاملة التغطية، فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية تحول إلى بيان الدخل المجموع.

2.21 المحاسبة بتاريخ المتاجرة والسداد

إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق النظامية" للموجودات المالية يتم تسجيلها بتاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق النظامية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالتعليمات التنظيمية أو بالعرف السائد في الأسواق.

2.22 عقارات استثمارية

تمثل العقارات الاستثمارية عقارات محتفظ بها بغرض تحقيق إيرادات تأجير و/أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية أو كليهما، ولكن ليس لغرض البيع في السياق العادي للأعمال أو الاستخدام في إنتاج أو توريد بضاعة أو خدمات أو لأغراض إدارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية بالتكلفة عند التحقق المبني وتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج أي تغييرات من القياس في بيان الدخل المجموع. تتضمن التكلفة المصروفات المتعلقة مباشرة بحيازة العقارات الاستثمارية. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين لديهم مؤهلات مهنية ملائمة معترف بها وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه. تدرج أية أرباح أو خسائر من بيع العقارات الاستثمارية (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للبند) في بيان الدخل المجموع. عند وجود تغييرات في استخدام عقار، مثل إعادة تصنيفه كأراضي ومباني ومعدات، فإن قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تمثل تكلفته لغرض أي محاسبة لاحقة.

2.23 أراضي ومباني ومعدات

تمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية الفروع والمكاتب. وتدرج كافة المباني والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك. تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات التي تتعلق مباشرة بحيازة بنود الموجودات.

تدرج المشاريع والأعمال قيد التنفيذ بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة، إن وجدت. إن التكاليف هي تلك المصروفات التي تتكبدها المجموعة والتي تتعلق بشكل مباشر بإيجاد الأصل. عندما يكون الأصل جاهزاً للاستخدام، يتم تحويل الأعمال قيد التنفيذ إلى الفئة المناسبة ويتم استهلاكه وفقاً لسياسات المجموعة.

تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية لبنود الموجودات أو تقيد كبند منفصل، حيثما يكون مناسباً، فقط عندما يكون من المحتمل تدفق مزايا اقتصادية مستقبلية من هذا البند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق منها. تحمل كافة أعمال التصليح والصيانة الأخرى على بيان الدخل المجموع خلال الفترة التي يتم فيها تكبدها.

لا تستهلك الأرض. ويحتسب الاستهلاك على القيمة القابلة لاستهلاكها للبنود الأخرى من المباني والمعدات بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها. إن القيمة القابلة لاستهلاكها هي إجمالي القيمة الدفترية ناقصاً القيمة التخريدية المقدرة في نهاية العمر الزمني. إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للمباني والمعدات هي كما يلي:

مبنى على أرض مستأجرة	على مدى فترة العقد (بحد أقصى 20 سنة)
مبنى على أرض ملك حر	50 سنة
نظم وأجهزة تكنولوجيا المعلومات	3-10 سنوات

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها عند اللزوم بتاريخ كل تقارير مالية. يتم مراجعة القيمة الدفترية للأرض والمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. يتم تحديد أرباح وخسائر من بيع بنود الموجودات بمقارنة المبالغ المحصلة بالقيمة الدفترية، وتدرج الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجموع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.24 دمج الأعمال

تم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيازة المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة بإجمالي المقابل المحول، الذي يقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة ومبلغ أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراه. تقاس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراه وفقاً لنسبة الحصة في صافي الموجودات المحددة للشركة المشتراه. تحمل التكاليف المتكبدة الأخرى المتعلقة بالحيازة كمصروفات وتدرج ضمن المصروفات الإدارية الأخرى.

بالنسبة لعمليات دمج الأعمال المحققة على مراحل، يتم إعادة قياس حصة الملكية التي يحتفظ بها المشتري سابقاً وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وتدرج ضمن تكلفة الحيازة. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة في بيان الدخل المجمع. يتم قياس الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرّة التي تم حيازتها في عملية دمج الأعمال مبدئياً بقيمتها العادلة كما في تاريخ الحيازة. إن زيادة تكلفة الحيازة عن القيمة العادلة لحصة البنك من صافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها يتم تسجيلها كشهرة. وإذا كانت تكلفة الحيازة أقل من القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرة في بيان الدخل المجمع.

2.25 الشهرة والموجودات غير الملموسة

(أ) الشهرة

يتم قياس الشهرة المشتراه في دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة الحيازة عن صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة التي تم حيازتها. بعد التسجيل المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة. يتم مراجعة الشهرة لغرض تحديد الانخفاض في القيمة سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً إذا كانت الأحداث أو التغييرات في الظروف تشير إلى احتمال حدوث انخفاض في القيمة. تسجل الشهرة بالعملة الرئيسية للعملية الأجنبية ويتم تحويلها إلى عملة عرض البيانات المالية للمجموعة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية. عندما يتم بيع الشركات التابعة فإن الفرق بين سعر البيع وصافي الموجودات زائداً فروق التحويل المترجمة والشهرة يتم تسجيلها في بيان الدخل المجمع.

(ب) الموجودات غير الملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من البنود غير الملموسة المحددة بشكل منفصل والناتجة من عمليات دمج الأعمال. يتم تحقق الأصل غير الملموس فقط عندما يمكن قياس تكلفته بصورة موثوق منها ويكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية منه إلى المجموعة. يتم قياس الموجودات غير الملموسة مبدئياً بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة التي يتم حيازتها في دمج الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. وبعد التسجيل المبدئي يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة مترجمة. يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة إما على أنها محددة المدة أو غير محددة المدة. تطفأ الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية التي تتراوح من فترة 5 إلى 15 سنة ويتم اختبارها لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة في حالة وجود ما يشير إلى انخفاض قيمة الأصل غير الملموس. لا تطفأ الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار زمنية غير محددة ولكن يتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة أو وجود مؤشرات على احتمال انخفاض قيمة الأصل. إذا كانت القيمة الدفترية للأصل غير الملموس أكبر من المبلغ الممكن استرداده، فإن الأصل غير الملموس يعتبر منخفض القيمة ويتم خفضه إلى المبلغ الممكن استرداده. يتم إدراج الزيادة في القيمة الدفترية عن المبلغ الممكن استرداده في بيان الدخل المجمع. يتم عكس خسائر انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة المدرجة في بيان الدخل المجمع للفترة السابقة عند حدوث زيادة في المبلغ الممكن استرداده.

2.26 عقار تمت حيازته من تسوية دين

يدرج العقار الذي تم حيازته من تسوية دين بقيمة القروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

2.27 ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية وودائع العملاء وشهادات الإيداع المصدرة

تدرج الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية وودائع العملاء وشهادات الإيداع المصدرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك المطلوبات التي يتم تغطيتها بصورة فعالة مقابل التغييرات في القيمة العادلة في حدود التغييرات في القيمة العادلة التي يتم تغطيتها.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.28 ودائع العملاء الإسلامية

تتكون ودائع العملاء الإسلامية من الحسابات الاستثمارية والحسابات غير الاستثمارية.

الحسابات الاستثمارية

قد تأخذ الحسابات الاستثمارية شكل ودائع استثمارية تسري لفترات محددة وتجدد تلقائياً عند الاستحقاق لنفس الفترة ما لم يقدم المودعون إخطارات خطية بعكس ذلك، أو تأخذ شكل حسابات التوفير الاستثمارية لفترات غير محددة. وفي كافة الحالات، فإن الحسابات الاستثمارية تستحق جزءاً من الأرباح وتحمل حصة من الخسارة، وتدرج بالتكلفة زائداً الربح المستحق.

الحسابات غير الاستثمارية

تمثل الحسابات غير الاستثمارية -وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية- القرض الحسن من المودعين للمجموعة، ولا تستحق هذه الحسابات أي ربح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة حيث يضمن المجموعة دفع الرصيد المتعلق بها. ويتم استثمار القرض الحسن وفقاً لقرار المجموعة وتعود نتائج مثل هذه الاستثمارات في نهاية الأمر لمساهمي المجموعة. تدرج الحسابات غير الاستثمارية بالتكلفة.

2.29 سندات مساندة - الشريعة 2 وأوراق دولية متوسطة الأجل

تمثل سندات مساندة - الشريعة 2 والأوراق الدولية متوسطة الأجل مطلوبات مالية ويتم إدراجها مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه المطلوبات والتي يتم تغطيتها بفعالية للتغيرات في القيمة العادلة إلى حد التغيرات في القيمة العادلة التي يتم تغطيتها.

2.30 الضمانات المالية

تقدم المجموعة في سياق أعمالها العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المحصل، في المطلوبات الأخرى. كما يتم قيد القسط المحصل في بيان الدخل المجمع ضمن بند "صافي الأتعاب والعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قيد مطلوبات الضمان وفقاً للقياس المبدئي ناقصاً الإطفاء. عندما يصبح السداد بموجب الضمان محتملاً، يتم تحميل القيمة الحالية لصافي الدفعات المتوقعة ناقصاً القسط غير المطفأ على بيان الدخل المجمع.

2.31 أسهم خزينة

يتم المحاسبة عن حصة البنك من أسهمه الخاصة كأسهم خزينة وتدرج بمبلغ الشراء بما في ذلك التكاليف المتعلقة مباشرة بالمعاملة. عند بيع أسهم الخزينة، تقيد الأرباح في حساب منفصل في حقوق الملكية (احتياطي أسهم خزينة) وهي غير قابلة للتوزيع. تحمل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن المتوفر في ذلك الحساب، بينما تحمل أية خسائر تزيد عن الرصيد الدائن على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطيات. أما الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة فيتم استخدامها أولاً لمقاصة أي خسائر تم تسجيلها سابقاً إلى الاحتياطيات، ثم الأرباح المحتفظ بها ثم حساب احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا تستحق أسهم الخزينة أي توزيعات أرباح نقدية وفي حالة إصدار أسهم المنحة فإن ذلك يزيد في عدد الأسهم نسبياً ويخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

2.32 موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات والودائع المتعلقة بها التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات ومطلوبات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع.

2.33 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ أحكام ووضع تقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. فيما يلي أهم الاستخدامات الجوهرية للأحكام والتقديرات:

الأحكام المحاسبية

تصنيف الموجودات المالية - المطبق اعتباراً من 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية بناءً على تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضاً بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 2.15 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.33 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأحكام المحاسبية (تتمة)

تصنيف الموجودات المالية - المطبق قبل 1 يناير 2018

تصنف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو قروض ومدنيين أو استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع أو مشتقات مصنفة كأدوات تغطية في تغطية فعالة، متى كان ذلك مناسباً. تحدد المجموعة تصنيف موجوداتها المالية عند التحقق المبدئي.

انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع - المطبق قبل 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بمعاملة موجودات الأسهم المالية المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. وتتطلب عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" أحكاماً هامة.

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها مخاطر جوهرية تؤدي إلى التسبب في إجراء تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة مبيّنة أدناه:

خسائر الائتمان المتوقعة من الموجودات المالية - المطبق اعتباراً من 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء أدوات حقوق الملكية.

ينبغي وضع أحكام جوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

- تحديد المعايير الخاصة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وأوزانها النسبية لكل نوع من المنتج / السوق والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة؛
- و
- تحديد مجموعة الموجودات المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

يتضمن الإيضاح 30.1.1 توضيح للمعلومات حول الأحكام والتقديرات الجوهرية التي وضعتها المجموعة في المجالات السابقة.

مخصص خسائر الائتمان

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء بمعدل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء خسائر الائتمان في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب اتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات.

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على الأقل مرة واحدة سنوياً بتحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير للقيمة أثناء الاستخدام لوحدات إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة. كما أن تقدير القيمة أثناء الاستخدام يتطلب من المجموعة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

انخفاض الاستثمار في الشركات الزميلة

تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها للشركات الزميلة وقيمتها الدفترية إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة. إن تقدير القيمة الممكن استردادها يتطلب من المجموعة إجراء تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات متضمنة الموجودات غير الملموسة

إن تقدير القيمة العادلة للموجودات متضمنة الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية محددة وغير محددة والمطلوبات والمطلوبات المحتملة التي تم حيازتها كنتيجة لدمج الأعمال يتطلب من الإدارة اتخاذ أحكام هامة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.33 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات (تتمة)

المدفوعات بالأسهم

تقوم المجموعة بقياس تكلفة معاملات التسوية بالأسهم مع الموظفين بالرجوع للقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية. يتطلب تقدير القيمة العادلة لمعاملات المدفوعات بالأسهم تحديد نموذج التقييم الأكثر ملاءمة. ويتطلب هذا التقدير أيضاً تحديد المدخلات الأكثر ملاءمة لنموذج التقييم بما في ذلك الأعمار المتوقعة لخيارات الأسهم وتقلبات السوق وعائدات توزيعات الأرباح ووضع افتراضات حول تلك الخيارات. إن هذه الافتراضات والنماذج المستخدمة في تقدير القيمة العادلة لمعاملات المدفوعات بالأسهم مفصّل عنها في إيضاح 23.

تقييم الموجودات المالية غير المسعرة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من السوق المعروضة إن أمكن، ولكن إن لم يكن ذلك ممكناً، يتم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول هذه العوامل على القيمة العادلة المدرجة للأدوات المالية. إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم يتطلب تقديراً هاماً.

3- تحليل القطاعات

تقوم المجموعة بتنظيم وإدارة عملياتها وفقاً للموقع الجغرافي في المقام الأول، وبصفة أساسية على المستوى المحلي والدولي. تقوم المجموعة ضمن عملياتها المحلية، بتقسيم أعمالها إلى الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الإسلامية ومركز المجموعة. يتم تصنيف جميع العمليات خارج الكويت إلى القطاع الدولي. تتعامل الإدارة مع عمليات هذه القطاعات بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرار، وتخصيص الموارد وتقييم الأداء.

الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة

توفر الخدمات المصرفية الاستهلاكية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للأفراد. ويشمل نطاقها القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان والودائع والعملات الأجنبية، والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع. تقدم الخدمات المصرفية الخاصة مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمخصصة للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية من الأفراد والمؤسسات.

الخدمات المصرفية للشركات

تقدم الخدمات المصرفية للشركات منتجات وخدمات شاملة لرجال الأعمال والشركات وتشمل القروض والودائع والتمويل التجاري، والعملات الأجنبية والخدمات الاستشارية.

الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول

توفر الخدمات المصرفية الاستثمارية مجموعة كاملة من الخدمات الاستشارية والتنفيذية في أسواق المال. إن أنشطة إدارة الأصول تشمل على إدارة الثروات وإدارة الأصول، والأمانات، والوساطة المالية والأبحاث.

الخدمات المصرفية الإسلامية

تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية النتائج المالية لبنك بوبيان ش.م.ك.ع.، وهي شركة تابعة للمجموعة تعمل في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

مركز المجموعة

يضم مركز المجموعة كل من أنشطة أعمال الخزينة والاستثمارات في الكويت وأنشطة المجموعة المحددة الأخرى. توفر الخزينة مجموعة شاملة من خدمات ومنتجات الخزينة لعملائها، وهي مسؤولة أيضاً عن إدارة السيولة ومخاطر السوق بالبنك. يشمل مركز المجموعة أي قيم متبقية فيما يتعلق بسعر التحويل والتوزيعات فيما بين القطاعات.

القطاع الدولي

يضم القطاع الدولي كافة الفروع والشركات التابعة والشركات الزميلة خارج دولة الكويت.

يوضح الجدول التالي معلومات صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي وصافي إيرادات التشغيل وربح السنة ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات فيما يتعلق بقطاعات أعمال المجموعة:

3- تحليل القطاعات (تتمة)

2018

المجموع ألف دينار كويتي	القطاع الدولي ألف دينار كويتي	مركز المجموعة ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الإسلامية ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة ألف دينار كويتي	صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي
690,453	170,526	52,553	124,117	624	134,980	207,653	صافي إيرادات التشغيل
883,219	209,260	42,051	144,740	26,675	182,090	278,403	ربح (خسارة) السنة
393,949	112,723	(4,752)	56,210	14,715	48,347	166,706	مجموع الموجودات
27,427,940	9,772,815	3,603,704	4,344,778	61,639	5,017,769	4,627,235	مجموع المطلوبات
23,726,630	10,773,661	1,606,956	3,858,818	8,588	2,481,949	4,996,658	

2017

المجموع ألف دينار كويتي	القطاع الدولي ألف دينار كويتي	مركز المجموعة ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الإسلامية ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة ألف دينار كويتي	صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي
628,964	143,811	36,635	110,110	352	143,346	194,710	صافي إيرادات التشغيل
822,673	180,588	36,387	129,928	27,300	189,278	259,192	ربح (خسارة) السنة
342,305	94,695	(74,689)	47,672	14,662	110,605	149,360	مجموع الموجودات
26,034,601	9,088,729	3,251,132	3,970,396	125,946	5,199,932	4,398,466	مجموع المطلوبات
22,473,500	10,131,188	1,620,005	3,518,039	73,609	2,526,691	4,603,968	

المعلومات الجغرافية

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإيرادات التشغيل للمجموعة بناءً على موقع المنشآت التشغيلية.

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	صافي إيرادات التشغيل
642,085	673,959	الكويت
129,582	153,484	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى
28,710	33,211	أوروبا
22,296	22,565	أخرى
822,673	883,219	

3 - تحليل القطاعات (تتمة)

المعلومات الجغرافية (تتمة)

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للموجودات غير المتداولة للمجموعة بناءً على موقع المنشآت التشغيلية.

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	موجودات غير متداولة
960,011	943,608	الكويت
23,397	26,808	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى
9,586	9,499	أوروبا
623	542	أخرى
<u>993,617</u>	<u>980,457</u>	

تتكون الموجودات غير المتداولة من الأراضي والمباني والمعدات والشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى والعقارات الاستثمارية والعقارات التي تم حيازتها من تسوية ديون.

4 - إيرادات فوائد

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	ودائع لدى البنوك
57,624	85,039	قروض وسلف للعملاء
534,490	622,288	استثمارات في أوراق دين مالية
122,481	148,106	سندات خزانة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي
28,021	41,785	
<u>742,616</u>	<u>897,218</u>	

5 - مصروفات فوائد

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
86,576	121,661	ودائع العملاء
120,738	183,405	شهادات إيداع مصدرة
7,103	12,092	أوراق دولية متوسطة الأجل
3,180	7,344	سندات مساندة - الشريحة 2
6,165	6,380	
<u>223,762</u>	<u>330,882</u>	

6 - صافي الأتعاب والعمولات

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	إيرادات الأتعاب والعمولات
167,697	184,198	مصروفات متعلقة بالأتعاب والعمولات
(29,141)	(34,022)	صافي الأتعاب والعمولات
<u>138,556</u>	<u>150,176</u>	

تتضمن إيرادات الأتعاب والعمولات إدارة الأصول بمبلغ 33,483 ألف دينار كويتي (2017: 30,926 ألف دينار كويتي) المكتسبة من أنشطة الأمانة التي تحتفظ فيها المجموعة أو تستثمر الموجودات نيابةً عن عملائها.

7 - صافي إيرادات الاستثمار

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
13,968	435	صافي الأرباح المحققة من بيع الاستثمارات
1,050	2,776	صافي الأرباح من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
3,143	2,658	إيرادات توزيعات أرباح
1,016	2,413	حصة في نتائج شركات زميلة
-	(5,376)	خسارة من استبعاد شركات زميلة (إيضاح 14)
641	(766)	صافي (الخسائر) الأرباح من عقارات استثمارية
<u>19,818</u>	<u>2,140</u>	

8 - مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
174,951	169,318	مخصص خسائر الائتمان
-	(74)	الأفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة مقابل الاستثمار في أوراق الدين المالية (إيضاح 13)
-	417	المحمل لخسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية الأخرى
518	-	خسائر انخفاض قيمة استثمار في أوراق مالية
12,750	10,031	خسائر انخفاض قيمة شركات زميلة (إيضاح 14)
<u>188,219</u>	<u>179,692</u>	

9 - الضرائب

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
8,176	9,281	ضريبة دعم العمالة الوطنية
3,566	4,103	زكاة
2,955	3,419	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
12,007	16,437	ضرائب خارجية
<u>26,704</u>	<u>33,240</u>	

10 - ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق تقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (المعدل بالفائدة والأرباح المدفوعة على الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بالصافي بعد أسهم الخزينة. لا توجد أسهم مخففة محتملة يمكن تحويلها إلى أسهم.

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
322,362	370,709	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك
(12,232)	(12,151)	ناقصاً: الفائدة المدفوعة على الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
(2,989)	(3,033)	ناقصاً: توزيعات الأرباح على صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة الخاصة بمساهمي البنك
<u>307,141</u>	<u>355,525</u>	
<u>6,107,250</u>	<u>6,121,118</u>	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة (ألف)
<u>50 فلس</u>	<u>58 فلس</u>	ربحية السهم الأساسية

تم تعديل احتساب ربحية السهم لسنة 2017 ليراعي أسهم المنحة التي تم إصدارها في 2018.

12- قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء (تتمة)

فيما يلي مخصصات خسائر الائتمان للتسهيلات النقدية:

المجموع		عام		محدد		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي						
668,254	615,513	566,868	505,887	101,386	109,626	الرصيد في بداية السنة
174,630	166,431	84,821	3,079	89,809	163,352	المحمل خلال السنة
-	-	(145,800)	(124,000)	145,800	124,000	المحول
(227,371)	(276,236)	(2)	2	(227,369)	(276,238)	مبالغ مشطوبة، بالصافي بعد حركات العملات الأجنبية
615,513	505,708	505,887	384,968	109,626	120,740	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي التحليل التفصيلي للمخصصات المحددة استناداً إلى فئة الموجودات المالية:

المجموع		أفراد		شركات		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي						
101,386	109,626	57,138	66,138	44,248	43,488	الرصيد في بداية السنة
89,809	163,352	20,314	24,464	69,495	138,888	المحمل خلال السنة
145,800	124,000	-	-	145,800	124,000	المحول
(227,369)	(276,238)	(11,314)	(20,737)	(216,055)	(255,501)	مبالغ مشطوبة، بالصافي بعد حركات العملات الأجنبية
109,626	120,740	66,138	69,865	43,488	50,875	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي تحليل إجمالي المخصص المحمل لخسائر الائتمان:

المجموع		عام		محدد		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي						
174,630	166,431	84,821	3,079	89,809	163,352	تسهيلات نقدية
321	2,887	301	1,271	20	1,616	تسهيلات غير نقدية
174,951	169,318	85,122	4,350	89,829	164,968	مخصص محمل لخسائر ائتمان

إن المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية والبالغ 32,478 ألف دينار كويتي (2017: 29,591 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 19).

12- قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء (تتمة)

إن القروض والسلف غير المنتظمة والتمويل الإسلامي متعثر السداد للعملاء والمخصصات المتعلقة بها هي كما يلي:

2017	2018	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
214,092	221,694	القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء
104,476	112,024	مخصصات

إن القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالقروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء التي تم تحديدها على نحو فردي كقروض متعثرة الأداء تبلغ 72,063 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2018 (2017): 85,643 ألف دينار كويتي). يتكون الضمان من النقد والأوراق المالية وخطابات الضمانات البنكية والعقارات.

13- الاستثمارات المالية

يبين الجدول أدناه تفاصيل تصنيف الاستثمارات المالية:

2018				
التكلفة المطفأة	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	الإجمالي	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
874,414	1,271,827	-	2,146,241	استثمارات في أوراق مالية
-	1,371,165	-	1,371,165	أوراق دين مالية - حكومية (غير كويتية)
-	61,999	24,575	86,574	أوراق دين مالية - غير حكومية
-	-	99,655	99,655	أسهم
-	-	-	-	استثمارات أخرى
874,414	2,704,991	124,230	3,703,635	خسائر الائتمان المتوقعة
(25,603)	-	-	(25,603)	
848,811	2,704,991	124,230	3,678,032	
809,871	-	-	809,871	سندات بنك الكويت المركزي
872,042	-	-	872,042	سندات خزانة حكومة الكويت
2,530,724	2,704,991	124,230	5,359,945	

13- الاستثمارات المالية (تتمة)

محتفظ بها حتى الاستحقاق ألف دينار كويتي	متاحة للبيع ألف دينار كويتي	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
138,493	1,745,472	-	1,883,965
-	1,217,376	-	1,217,376
-	62,458	3,477	65,935
-	145,789	35,931	181,720
138,493	3,171,095	39,408	3,348,996
655,591	-	-	655,591
919,218	156,993	-	1,076,211
1,713,302	3,328,088	39,408	5,080,798

استثمارات في أوراق مالية
أوراق دين مالية - حكومية (غير كويتية)
أوراق دين مالية - غير حكومية
أسهم
استثمارات أخرى

سندات بنك الكويت المركزي

سندات خزانة حكومة الكويت

لقد تم احتساب خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 518 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مقابل الاستثمارات المصنفة كمستحقة للبيع التي يوجد فيها انخفاض كبير أو متواصل في القيمة.

تتعرض الاستثمارات في أوراق دين مالية لخسائر الائتمان المتوقعة. لا تتعرض سندات بنك الكويت المركزي وسندات خزانة حكومة الكويت لخسائر الائتمان المتوقعة. فيما يلي تحليل التغيرات في مجمل القيمة الدفترية وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة فيما يتعلق بالاستثمار في أوراق الدين المالية:

المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2,373,659	727,609	-	3,101,268
585,230	(111,959)	-	473,271
(33,769)	33,769	-	-
(57,365)	232	-	(57,133)
2,867,755	649,651	-	3,517,406
6,054	27,249	-	33,303
1,124	(329)	-	795
(109)	169	-	60
(463)	(466)	-	(929)
552	(626)	-	(74)
6,606	26,623	-	33,229

مجممل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2018
الموجودات التي تم شرائها/ استبعادها خلال السنة
بالصافي
المحول بين المراحل
القيمة العادلة والحركات في تحويل العملات الأجنبية

في 31 ديسمبر 2018

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2018
التأثير نتيجة الشراء / الاستبعاد
التأثير نتيجة التحويل بين المراحل
إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة

صافي المحمل (المفرج عنه) في بيان الدخل المجموع

في 31 ديسمبر 2018

13- الاستثمارات المالية (تتمة)

قامت المجموعة بتصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على أساس أن هذه الاستثمارات غير محتفظ بها للمتاجرة. تقدر توزيعات الأرباح المستلمة من هذه الاستثمارات خلال سنة 2018 بمبلغ 1,782 ألف دينار كويتي. خلال السنة، قامت المجموعة ببيع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى بقيمة دفترية تبلغ 501 ألف دينار كويتي وبلغت الخسارة المحققة من البيع 39 ألف دينار كويتي.

14- استثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة للمجموعة:

القيمة الدفترية		
2017	2018	
الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
20,326	-	بنك سياريا معاملات اندونيسيا
31,777	26,614	بنك لندن والشرق الأوسط
4,762	2,079	البنك التركي ش.م.
6,322	2,732	أخرى
63,187	31,425	

حصة الملكية %		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	
2017	2018			
30.5	-	الخدمات المصرفية	اندونيسيا	بنك سياريا معاملات اندونيسيا
26.4	26.4	الخدمات المصرفية	المملكة المتحدة	بنك لندن والشرق الأوسط
34.3	34.3	الخدمات المصرفية	تركيا	البنك التركي ش.م.

قامت المجموعة خلال السنة باستلام توزيعات أرباح بمبلغ 236 ألف دينار كويتي من شركات زميلة (2017: 34 ألف دينار كويتي).

خلال السنة، قامت المجموعة باحتساب مخصص بمبلغ 10,031 ألف دينار كويتي (2017: 12,750 ألف دينار كويتي) فيما يتعلق بانخفاض قيمة شركاتها الزميلة. يتم احتساب انخفاض القيمة فيما يتعلق بالشركات الزميلة بالفرق بين القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع والقيمة الدفترية. يتم تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع باستخدام مضاعفات السوق.

خلال السنة، قامت المجموعة بخصم طريقة المحاسبة عن الأسهم فيما يتعلق ببنك سياريا معاملات اندونيسيا تي بي كيه عند فقدان التأثير الملموس وإعادة تصنيف الاستثمار إلى " استثمار بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى". يتم إدراج صافي الخسائر الناتجة من إعادة التصنيف في خسارة من استبعاد شركات زميلة ضمن صافي إيرادات الاستثمار في بيان الدخل المجموع.

-15 الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة

المجموع ألف دينار كويتي	موجودات غير ملموسة ألف دينار كويتي	الشهرة ألف دينار كويتي	التكلفة
616,328	218,425	397,903	في 1 يناير 2018
194	41	153	تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية
<u>616,522</u>	<u>218,466</u>	<u>398,056</u>	في 31 ديسمبر 2018
34,422	34,422	-	الإطفاء المتراكم وانخفاض القيمة
3,096	3,096	-	في 1 يناير 2018
31	31	-	الإطفاء المحمل للسنة
<u>37,549</u>	<u>37,549</u>	<u>-</u>	تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية
			في 31 ديسمبر 2018
<u>578,973</u>	<u>180,917</u>	<u>398,056</u>	صافي القيمة الدفترية
			في 31 ديسمبر 2018
612,473	217,659	394,814	التكلفة
3,855	766	3,089	في 1 يناير 2017
<u>616,328</u>	<u>218,425</u>	<u>397,903</u>	تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية
			في 31 ديسمبر 2017
30,633	30,633	-	الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة
3,121	3,121	-	في 1 يناير 2017
668	668	-	الإطفاء المحمل للسنة
<u>34,422</u>	<u>34,422</u>	<u>-</u>	تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية
			في 31 ديسمبر 2017
<u>581,906</u>	<u>184,003</u>	<u>397,903</u>	صافي القيمة الدفترية
			في 31 ديسمبر 2017

15- الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة (تتمة)

يتضمن صافي القيمة الدفترية للشهرة مبلغ 334,531 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 334,531 ألف دينار كويتي) يتعلق ببنك بوبيان ش.م.ك.ع. ومبلغ 60,622 ألف دينار كويتي (2017: 60,483 ألف دينار كويتي) يتعلق ببنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م. ومبلغ 2,903 ألف دينار كويتي (2017: 2,889 ألف دينار كويتي) يتعلق بمصرف الائتمان العراقي ش.م.خ.

يتضمن صافي القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة كما في 31 ديسمبر 2018 تراخيص أنشطة بنكية وعلامات تجارية بمبلغ 159,896 ألف دينار كويتي (2017: 161,163 ألف دينار كويتي) وعلاقات بالعملاء وودائع أساسية بمبلغ 14,311 ألف دينار كويتي (2017: 16,130 ألف دينار كويتي) وتراخيص وساطة بمبلغ 6,710 ألف دينار كويتي (2017: 6,710 ألف دينار كويتي). والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة هي بمبلغ 165,333 ألف دينار كويتي (2017: 165,333 ألف دينار كويتي). يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة بمبلغ 15,584 ألف دينار كويتي (2017: 18,670 ألف دينار كويتي) على مدى فترة تتراوح من 5 إلى 15 سنة.

اختبار انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة
يتم اختبار القيمة الدفترية للشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة لغرض تحديد انخفاض القيمة على أساس سنوي (أو بصورة أكثر تكراراً من ذلك عند وجود دليل على أن الشهرة والموجودات غير الملموسة قد تتخضع قيمتها)، وذلك من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها من وحدة إنتاج النقد التي يتم توزيع هذه البنود إليها باستخدام عمليات احتساب القيمة أثناء الاستخدام ما لم تكن القيمة العادلة التي تستند إلى السعر في سوق نشط أعلى من القيمة الدفترية لوحدة إنتاج النقد. تستخدم حسابات القيمة أثناء الاستخدام تنبؤات للتدفقات النقدية قبل الضرائب استناداً إلى الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة على مدى فترة 5 سنوات ومعدل نمو نهائي ذي صلة. ويتم بعد ذلك خصم هذه التدفقات النقدية للوصول إلى صافي القيمة الحالية الذي ستنتم مقارنته بالقيمة الدفترية. إن معدل الخصم المستخدم هو قبل الضرائب ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة إنتاج النقد ذات الصلة.

نظراً لأن القيمة العادلة لحصة ملكية المجموعة في بنك بوبيان ش.م.ك.ع تزيد عن قيمتها الدفترية، لا يوجد مؤشر على أن الشهرة ذات الصلة أو الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة تتعرض لانخفاض في القيمة. ويتم احتساب المبلغ الممكن استرداده للشهرة الأخرى والموجودات غير الملموسة الأخرى ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة باستخدام طريقة القيمة أثناء الاستخدام التي تستند إلى المدخلات التالية. إن الشهرة المتعلقة ببنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م. تم توزيعها إلى وحدة فردية لإنتاج النقد والتي تتكون من صافي موجودات محددة بما في ذلك الموجودات غير الملموسة للبنك الوطني المصري ش.م.م. يتم استخدام معدل خصم بنسبة 17% (2017: 17%) ومعدل نمو نهائي بنسبة 5% (2017: 5%) لتقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد هذه. يتم استخدام معدل خصم بنسبة 10% (2017: 9.25%) ومعدل نمو نهائي بنسبة 3% (2017: 3%) لتقدير القيمة الممكن استردادها لرخصة الوساطة في الكويت. كما قامت المجموعة بإجراء تحليل الحساسية بتتبع عوامل المدخلات من خلال هامش معقول. استناداً إلى ذلك التحليل، لا توجد مؤشرات على أن الشهرة أو الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة قد تعرضت لانخفاض في القيمة.

16- موجودات أخرى

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي	
78,303	100,477	فوائد مدينة
27,680	56,403	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح 28)
39,586	41,227	مدينون متنوعون ومدفوعات مقدماً
53,572	24,036	عقارات استثمارية
33,862	14,647	عقارات تمت حيازتها من تسوية ديون
16,993	23,655	أخرى
249,996	260,445	

17- أوراق دولية متوسطة الأجل

خلال سنة 2017، قام البنك بإنشاء برنامج أوراق دولية متوسطة الأجل بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي ("برنامج الأوراق الدولية"). في 30 مايو 2017، أصدر البنك، بموجب برنامج الأوراق الدولية ومن خلال شركة ذات أغراض خاص مملوكة بالكامل، أوراق من الدرجة الأولى غير مضمونة بقيمة 750,000 ألف دولار أمريكي تستحق في مايو 2022. وقد تم إصدار هذه الأوراق بنسبة 99.491% من القيمة الاسمية وتحمل فائدة بمعدل ثابت بنسبة 2.75% سنوياً تستحق على أساس نصف سنوي.

18- سندات مساندة - الشريحة 2

في 18 نوفمبر 2015، أصدر البنك سندات مساندة - الشريحة 2 بالدينار الكويتي المقومة بمبلغ 125,000 ألف دينار كويتي بفترة استحقاق حتى 10 سنوات، وهي تتضمن شرائح متساوية من سندات تحمل معدلات فائدة ثابتة وسندات تحمل معدلات فائدة متغيرة. تحمل السندات ذات معدلات الفائدة الثابتة معدل فائدة بنسبة 4.75% سنوياً، تستحق على فترات نصف سنوية آجلة على مدى السنوات الخمس الأولى، وسوف يتم إعادة تحديدها للفترة اللاحقة بمعدل 2.75% فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي (في التاريخ السنوي للسنة الخامسة من تاريخ الإصدار). وتحمل السندات ذات معدلات الفائدة المتغيرة معدل فائدة بنسبة 2.50% سنوياً فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي يتم تحديدها بشكل نصف سنوي، ويخضع ذلك لحد أقصى بنسبة 1% فوق المعدل السائد للسندات ذات المعدل الثابت، وتستحق على فترات نصف سنوية آجلة. إن هذه السندات غير مكفولة بضمان ويمكن استدائها كلياً أو جزئياً وفقاً لاختيار البنك بعد 5 سنوات من تاريخ الإصدار، وذلك بموجب شروط محددة والموافقات الرقابية.

19- مطلوبات أخرى

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
97,852	124,622	فوائد دائنة
35,082	36,001	إيرادات مستلمة مقدماً
19,176	26,598	الضرائب
29,591	32,478	مخصص التسهيلات غير النقدية (إيضاح 12)
36,645	38,737	مصروفات مستحقة
54,123	39,610	القيمة العادلة السالبة للمشتقات (إيضاح 28)
34,114	37,802	مكافأة نهاية الخدمة
81,265	115,442	أخرى
387,848	451,290	

مكافأة نهاية الخدمة

تم تحديد القيمة الحالية للالتزامات المزاياء المحددة وتكلفة نهاية الخدمة الحالية والسابقة من خلال التقييمات الاكتوارية باستخدام طريقة الانتماء المقدر للوحدة. إن المدخلات الجوهرية المستخدمة في التقييم الاكتواري هي معدل خصم بنسبة 5% وزيادات الرواتب المستقبلية بما يتوافق مع معدل التضخم في الأسعار الاستهلاكية المتوقعة والافتراضات الديمغرافية لمعدلات حالات الوفاة والانسحاب والتقاعد والإعاقة.

فيما يلي الحرة في مكافأة نهاية الخدمة:

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
30,653	34,114	الرصيد في 1 يناير
12,981	7,256	صافي التغير خلال السنة
(9,520)	(3,568)	المدفوع خلال السنة
34,114	37,802	الرصيد في 31 ديسمبر

20- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال

يتكون رأس مال البنك المصرح به من 7,500,000,000 (2017: 6,000,000,000) سهم، بقيمة 0.100 دينار كويتي لكل سهم. تم اعتماد الزيادة في رأس المال المصرح به من قبل الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين المنعقدة في 10 مارس 2018.

2017	2018
الف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي

المصدر والمدفوع نقداً:
6,213,319,893 (2017: 5,917,447,518) سهم قيمة كل منها
0.100 دينار كويتي

591,744	621,332
---------	---------

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة في 10 مارس 2018 على زيادة بمبلغ 29,588 ألف دينار كويتي (2017: 28,178 ألف دينار كويتي) في رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل وذلك من خلال إصدار 295,872,375 (2017: 281,783,215) سهم منحة بما يمثل نسبة 5% من رأس المال. وبذلك زاد رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من مبلغ 591,744,751.800 دينار كويتي إلى مبلغ 621,331,989,300 دينار كويتي، وقد تم تسجيل التغيير في رأس المال في السجل التجاري بتاريخ 18 مارس 2018.

إن الحركة في الأسهم العادية المصدرة خلال السنة هي كما يلي:

2017	2018	
5,635,664,303	5,917,447,518	عدد الأسهم المصدرة كما في 1 يناير
281,783,215	295,872,375	إصدار أسهم منحة
5,917,447,518	6,213,319,893	عدد الأسهم المصدرة كما في 31 ديسمبر

(ب) احتياطي قانوني

أقترح مجلس الإدارة بتحويل مبلغ 14,794 ألف دينار كويتي (2017: 14,089 ألف دينار كويتي) إلى الاحتياطي القانوني. ويتم ذلك وفقاً للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات والتعديلات اللاحقة له الذي يتطلب بحد أدنى تحويل نسبة 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني غير القابل للتوزيع حتى يعادل رصيد الاحتياطي نسبة 50% من رأس مال البنك المصدر. وبالتالي، فإن التحويل إلى الاحتياطي القانوني، بما يقل عن نسبة 10% من ربح السنة، هو المبلغ المطلوب ليبليغ الاحتياطي القانوني نسبة 50% من رأسمال البنك المصدر.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتركمة بتأمين هذا الحد.

(ج) حساب علاوة إصدار الأسهم

إن رصيد حساب علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع.

(د) أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

في نهاية السنة كان لدى البنك أسهم الخزينة التالية:

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

20- رأس المال والاحتياطيات (تتمه)

(هـ) احتياطيات أخرى

الف دينار كويتي							
مجموع الاحتياطيات الأخرى	1,372,964	174,493	14,381	49,479	(234,491)	1,252,044	117,058
(29,045)	-	-	-	(4,618)	-	(24,427)	-
1,343,919	174,493	14,381	44,861	(234,491)	1,227,617	117,058	
370,709	-	-	-	-	370,709	-	
(22,823)	-	-	(31,589)	8,766	-	-	
347,886	-	-	(31,589)	8,766	370,709	-	
(14,794)	-	-	-	-	(14,794)	-	
(174,883)	(174,883)	-	-	-	(390)	-	
-	390	-	-	-	(12,151)	-	
(12,151)	-	-	-	-	(39)	-	
-	-	-	39	-	-	-	
28	-	28	-	-	-	-	
(3,033)	-	-	-	-	(3,033)	-	
(31,067)	-	-	-	-	(31,067)	-	
-	214,344	-	-	-	(214,344)	-	
(7,326)	-	-	-	-	(7,326)	-	
1,448,579	214,344	14,409	13,311	(225,725)	1,315,182	117,058	

في 1 يناير 2018
تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية و كما في 1 يناير
2018 (راجع الإيضاح 24)

الرصيد ذي الصلة كما في 1 يناير 2018

ربح السنة
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى

إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة

المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 20 ب)
توزيعات أرباح مدفوعة

توزيعات أرباح من أسهم خزائن مباحة
فوائد مدفوعة على الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1

خسائر محققة من استثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من
خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

مدفوعات بالأسهم في شركة تابعة
توزيعات أرباح على صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة
تابعة

أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 21)
توزيعات أرباح نقدية مقترحة بقيمة 35 فلس للسهم (إيضاح 21)

حيازة حصص غير مسيطرة

في 31 ديسمبر 2018

21- أرباح نقدية مقترح توزيعها

أقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بقيمة 35 فلساً للسهم (2017: 30 فلساً لكل سهم) وأسهم منحة بنسبة 5% (2017: 5%) من الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2018. تستحق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة، إذا ما تم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، التوزيع على المساهمين بعد الحصول على الموافقات الضرورية من الجهات الرقابية.

22- الأوراق المالية المستدامة – الشريحة 1

في أبريل 2015، أصدر البنك، من خلال شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، الأوراق المالية المستدامة -الشريحة 1 ("الأوراق المالية المستدامة") بمبلغ 700,000 ألف دولار أمريكي وهي مؤهلة للتصنيف ضمن حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية -العرض. إن هذه الأوراق المالية المستدامة مساندة وغير مكفولة بضمان وتحمل معدل فائدة بنسبة 5.75% سنوياً وتستحق على فترات نصف سنوية آجلة حتى تاريخ الاستدعاء الأول في أبريل 2021. يجوز إلغاء مدفوعات الفوائد المتعلقة بالأوراق المالية المستدامة (كلياً أو جزئياً) وفقاً لقرار البنك على أساس غير متراكم. ولا يعتبر أي إلغاء تأخراً عن السداد. ويتم معالجة مدفوعات الفوائد كتخفيض من حقوق الملكية. إن هذه الأوراق المالية المستدامة ليس لها تاريخ استحقاق ويمكن استدعائها (كلياً ولكن ليس جزئياً) بالقيمة الاسمية وفقاً لاختيار البنك بتاريخ الاستدعاء الأول في أبريل 2021 وفي كل تاريخ سداد للفوائد فيما بعد، وذلك بموجب شروط محددة.

23- المدفوعات بالأسهم

يقوم البنك بتطبيق برنامج تسوية المكافآت بالأسهم المدفوعة نقداً بالنسبة للموظفين التنفيذيين. ويتم منح هذه الخيارات في حالة استمرار الموظفين بالخدمة لفترة ثلاث سنوات ويتم تسويتها بالدفع نقداً استناداً إلى القيمة السوقية لأسهم البنك في تاريخ المنح.

إن القيمة العادلة للخيارات الممنوحة خلال السنة والتي تم تحديدها باستخدام نموذج تقييم بلاك شولز بلغت 0.768 دينار كويتي كما في نهاية السنة. إن المدخلات الجوهرية للنموذج كانت سعر السهم بمبلغ 0.834 دينار كويتي في تاريخ القياس والانحراف المعياري لعائدات سعر السهم المتوقعة بنسبة 26.28% وفترة الخيار الموضحة أعلاه ومعدل الفائدة السنوي الذي لا يحمل مخاطر بنسبة 3%. إن التقلب الذي يتم قياسه وفقاً للانحراف المعياري لعائدات سعر السهم المتوقعة يستند إلى التحليل الإحصائي لأسعار الأسهم اليومية على مدى الثلاثة سنوات الأخيرة.

يوضح الجدول التالي الحركة في عدد خيارات الأسهم خلال السنة:

2017	2018	
عدد خيارات الأسهم	عدد خيارات الأسهم	
6,051,992	6,952,359	القائمة في 1 يناير
3,237,108	2,952,392	الممنوحة خلال السنة
(2,091,184)	(1,670,591)	الممارسة خلال السنة
(245,557)	(305,793)	المنتهية خلال السنة
6,952,359	7,928,367	القائمة في 31 ديسمبر

يطبق بنك بوبيان أيضاً برنامج للمدفوعات بالأسهم وخيارات الأسهم الممنوحة إلى موظفيه التنفيذيين.

إن المصروفات المستحقة على حساب برنامج التعويضات بالأسهم للسنة تبلغ 2,476 ألف دينار كويتي (2017: 1,909 ألف دينار كويتي) وهي مدرجة ضمن مصروفات الموظفين.

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

24 - تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية و

يوضح الجدول التالي مطابقة فئات التصنيف والقياس الأصلية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 وفئات التصنيف والقياس الجديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية و للموجودات المالية لدى المجموعة باستثناء قروض وسلف وتمويل إسلامي للملاءة كما في 1 يناير 2018.

القيمة الأصلية التقديرية طبقاً للمعيار المحاسبة الدولي 39 الف دينار كويتي	إعادة قياس حسابات الإلتصاف المعقوفة الف دينار كويتي	إعادة تصنيف/ قياس الف دينار كويتي	القيمة الجديدة التقديرية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية و الف دينار كويتي
2,743,245	(395)	-	2,743,640
2,487,697	(491)	-	2,488,188
655,591	-	-	655,591
919,218	-	-	919,218
156,008	(985)	-	156,993
2,167,749	-	-	2,167,749
770,435	(73)	(24,591)	795,099
136,853	-	(1,640)	138,493
36,275	-	-	36,275
3,477	-	-	3,477
170,998	(974)	-	171,972
35,931	-	-	35,931
27,680	-	-	27,680
134,882	-	-	134,882
10,446,039	(2,032)	(27,117)	10,475,188

موجودات مالية

نقد وودائع بأشعارات قصيرة الأجل

ودائع لدى البنوك

سندات بنك الكويت المركزي

سندات خزانة حكومة الكويت

سندات خزانة حكومة الكويت

استثمارات في أسهم

أوراق دين مالية

أوراق دين مالية

أوراق دين مالية

أسهم

أسهم

أسهم

أوراق مالية واستثمارات أخرى

أوراق مالية واستثمارات أخرى

موجودات مشتقة

موجودات مالية أخرى

فروض ومدفوعات

24 - تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (تتمة)

لم يؤد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى أي تغيير في تصنيف وقياس القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء ويتم تصنيف وإدراج القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية ناقصاً أي مبالغ مشطوبة والمخصص المحتسب لانخفاض القيمة. يستند المخصص المحتسب لانخفاض القيمة إلى متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصصات كما هو مبين بالتفصيل في الإيضاح 2.9.

يطابق الجدول التالي مخصصات انخفاض القيمة الختامية للموجودات المالية باستثناء القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء والمحددة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017 مع مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة الافتتاحية المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في 1 يناير 2018.

خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018 ألف دينار كويتي	إعادة القياس ألف دينار كويتي	مخصصات انخفاض القيمة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 في 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	
26,231	26,231	-	استثمارات في أوراق دين مالية مقيسة بالتكلفة لمطفأة
7,072	7,072	-	استثمارات في أوراق دين مالية مقيسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
886	886	-	موجودات مالية أخرى مقيسة بالتكلفة المطفأة
<u>34,189</u>	<u>34,189</u>	-	إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة

يحلل الجدول التالي التأثير عند الانتقال إلى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الاحتياطي والأرباح المرحلة

التغيرات المترجمة في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	الأرباح المرحلة ألف دينار كويتي	حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين ألف دينار كويتي	الحصص غير المسيطرة ألف دينار كويتي	إجمالي حقوق الملكية ألف دينار كويتي
49,479	1,252,044	3,029,391	321,010	3,561,101
(1,047)	-	(1,047)	(11)	(1,058)
(2,513)	1,539	(974)	-	(974)
(8,022)	8,022	-	-	-
6,964	(33,988)	(27,024)	(93)	(27,117)
(4,618)	(24,427)	(29,045)	(104)	(29,149)
<u>44,861</u>	<u>1,227,617</u>	<u>3,000,346</u>	<u>320,906</u>	<u>3,531,952</u>

الرصيد الختامي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 (31 ديسمبر 2017)

إعادة التصنيف

استثمارات في أوراق دين مالية من المتاحة للبيع إلى المدرجة بالتكلفة المطفأة

أسهم واستثمارات أخرى من المتاحة للبيع إلى المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أسهم من المتاحة للبيع إلى المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تحقق خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

التأثير عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

الرصيد الافتتاحي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (1 يناير 2018)

25- القيمة العادلة للأدوات المالية

تستند القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتداولة في أسواق نشطة على أسعار السوق المعروضة أو الأسعار التي يحددها المتداولين في عروض الأسعار. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، تحدد المجموعة القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة باستخدام الجدول الهرمي التالي لقياسات القيمة العادلة، الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في تحديد هذه القياسات:

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنه في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
المستوى 2: مدخلات بخلاف الأسعار المعلنه المدرجة ضمن المستوى 1 وهي معلنه إما بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو بصورة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار). تتضمن هذه الفئة الأدوات التي تم تقييمها باستخدام الأسعار المعلنه لموجودات ومطلوبات مماثلة أو مشابهة في سوق يعتبر غير نشط إلى حد ما أو أساليب تقييم أخرى يكون جميع مدخلاتها ملحوظة من بيانات السوق. تتضمن أوراق الدين المالية المتضمنة في هذه الفئة أدوات الدين السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المستوى 3: الأساليب الأخرى التي تستخدم مدخلات لها تأثير كبير على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

تتضمن أساليب التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مماثلة يكون لها أسعار سوقية معلنه ومعلومات المعاملات الحديثة وصافي قيمة الموجودات. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في التقييم أسعار الفائدة الخالية من المخاطر والقياسية ومعدلات الائتمان والعلاوات الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات تحويل العملات الأجنبية وتقلبات الأسعار المتوقعة والآثار المترتبة عليها. إن الغرض من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يعكس السعر المستلم مقابل بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المتداولين في السوق في تاريخ القياس.

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة تقارير مالية بتحديد ما إذا كان قد تمت التحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (على أساس أدنى مستوى للمدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

يبين الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية للمجموعة المسجلة بالقيمة العادلة:

2018			
المجموع الف	المستوى 3 الف	المستوى 2 الف	المستوى 1 الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
2,642,992	14,000	460,505	2,168,487
186,229	83,787	57,463	44,979
<u>2,829,221</u>	<u>97,787</u>	<u>517,968</u>	<u>2,213,466</u>
16,793	-	16,793	-
			مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 28)
2017			
المجموع الف	المستوى 3 الف	المستوى 2 الف	المستوى 1 الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
3,119,841	14,377	1,030,534	2,074,930
247,160	65,487	122,844	58,829
<u>3,367,001</u>	<u>79,864</u>	<u>1,153,378</u>	<u>2,133,759</u>
(26,443)	-	(26,443)	-
			مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 28)

25- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يحلل الجدول التالي الحركة في المستوى 3 والإيرادات (الفوائد وتوزيعات الأرباح والأرباح المحققة) المحققة خلال السنة:

صافي الأرباح (الخسائر) في بيان الدخل المجموع ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر 2018 ألف دينار كويتي	الحركات في سعر صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي			التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2018 ألف دينار كويتي	أوراق دين مالية أسهم واستثمارات أخرى
		بيع / استرداد	إضافات	أرباح			
960	14,000	2	(379)	-	14,377		
(1,522)	83,787	715	(4,287)	28,342	(6,470)	65,487	
(562)	97,787	717	(4,666)	28,342	(6,470)	79,864	

صافي الأرباح في بيان الدخل المجموع ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	الحركات في سعر صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي			التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2017 ألف دينار كويتي	أوراق دين مالية أسهم واستثمارات أخرى
		بيع / استرداد	إضافات	أرباح			
999	14,377	(11)	(377)	-	14,765		
6,679	65,487	(617)	(11,420)	1,732	71,782	4,010	
7,678	79,864	(628)	(11,797)	1,732	86,547	4,010	

تتكون أوراق الدين المالية المدرجة ضمن هذه الفئة من سندات الشركات غير المسعرة الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية. يتم تقدير القيمة العادلة لهذه السندات باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل انتمان بنسبة 4% (2017: 4%) تتضمن الأسهم والأوراق المالية الأخرى المدرجة ضمن هذه الفئة بصورة رئيسية من الاستثمارات في الأسهم الاستراتيجية وصناديق الأسهم الخاصة غير المتداولة في سوق نشط. يتم تقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات باستخدام أساليب تقييم مناسبة للظروف. تتضمن أساليب التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة ومعلومات السوق المعروضة للشركات المقارنة ومعلومات المعاملات الحديثة وصافي قيمة الموجودات. تتضمن المدخلات الهامة غير المعروضة المستخدمة في أساليب التقييم بصورة رئيسية معدل الخصم ومعدل النمو النهائي والإيرادات وتقديرات الأرباح ومضاعف السوق كالسعر إلى القيمة الدفترية والسعر إلى الربحية على سبيل المثال. ونظراً للطبيعة التنافسية لهذه الاستثمارات، ليس من العملي الإفصاح عن معدل المدخلات الهامة غير المعروضة.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة معدلات الفائدة في السوق. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة بصورة رئيسية باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة التي تتضمن بعض الافتراضات مثل معدلات الانتمان المناسبة للظروف.

لم يشير تحليل الحساسية على تقديرات القيمة العادلة، من خلال تغيير عوامل هذه المدخلات بهامش مناسب، إلى أي تأثير جوهري على بيان المركز المالي المجموع أو بيان الدخل المجموع.

26- الشركات التابعة

الشركات التابعة الرئيسية العاملة:

نسبة الملكية %		النشاط الأساسي	بلد التأسيس	اسم الشركة
2017	2018			
58.4	59.5	أعمال مصرفية إسلامية	الكويت	بنك بوبيان ش.م.ك.ع بنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م. (سابقاً البنك الوطني المصري - ش.م.م.) شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
98.5	98.5	أعمال مصرفية	مصر	بنك الكويت الوطني (إنترناشيونال) بي.إل. سي.
99.9	99.9	شركة استثمار	الكويت	بنك الكويت الوطني فرنسا اس ايه
100.0	100.0	أعمال مصرفية	المملكة المتحدة	بنك الكويت الوطني (سويسرا) إس. إيه
100.0	100.0	أعمال مصرفية	فرنسا	بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
100.0	100.0	إدارة استثمار	سويسرا	مصرف الائتمان العراقي ش.م.خ.
85.5	85.5	أعمال مصرفية	لبنان	ناشيونال إنفستورز جروب هولدنجز ليمتد
84.3	84.3	أعمال مصرفية	العراق	شركة الوطني لإدارة الثروات
100.0	100.0	شركة استثمار	جزر كايمان	شركة الوطني للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)
100.0	100.0	إدارة استثمار	السعودية	
93.3	93.3	وساطة	الكويت	

في 31 ديسمبر 2018، كانت نسبة 38.1% (2017: 38.1%) من حصة المجموعة في بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل. مملوكة لشركة قابضة وسيطة، بنك الكويت الوطني هولدنجز (لبنان) ش.م.ل.

قامت المجموعة خلال السنة بتأسيس شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% وهي بنك الكويت الوطني فرنسا اس ايه في فرنسا وقامت بالمساهمة بالأعمال القائمة بفرع باريس لبنك الكويت الوطني (الدولي) بي.إل.سي. في بنك الكويت الوطني فرنسا اس ايه. كما قامت المجموعة خلال السنة بتأسيس شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% وهي شركة الوطني لإدارة الثروات في المملكة العربية السعودية بغرض إدارة صندوق استثماري وإدارة محفظة والخدمات ذات الصلة.

يوجد لدى البنك أيضاً رأس مال ذي حقوق تصويت في بعض الشركات ذات الأغراض الخاصة التي تم تأسيسها لإدارة الصناديق وموجودات الأمانة نيابة عن عملاء البنك. ليس للبنك أي ملكية انتفاع في موجودات هذه الشركات. إن المعلومات عن أنشطة إدارة أموال المجموعة قد تم بيانها في إيضاح 32.

فيما يلي الحصص غير المسيطرة الجوهرية في بنك بوبيان ش.م.ك.ع:

2017	2018
ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي

304,112	309,800
19,137	22,330

الأرصدة المتركمة للحصص غير المسيطرة
الربح الخاص بالحصص غير المسيطرة

فيما يلي المعلومات المالية الموجزة عن بنك بوبيان ش.م.ك.ع:
معلومات مالية موجزة

2017	2018
ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي

3,970,396	4,344,778
3,518,039	3,858,818
125,567	139,721
47,672	56,210
(17)	(1,755)

الموجودات
المطلوبات
صافي إيرادات التشغيل
النتائج للسنة
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة

2017	2018
ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي

175,394	174,224
(112,571)	(120,017)
(18,825)	(20,818)

معلومات موجزة عن التدفقات النقدية

التدفقات النقدية التشغيلية
التدفقات النقدية الاستثمارية
التدفقات النقدية التمويلية

26- الشركات التابعة (تتمة)

قامت المجموعة خلال السنة بحيازة حصة ملكية إضافية في بنك بوبيان ش.م.ك.ع. بتكلفة تبلغ 13,744 ألف دينار كويتي. وتم تحميل الفرق بين تكلفة الحيازة والانخفاض في القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة على الأرباح المرحلة.

خلال عام 2016، قام بنك بوبيان بإصدار "صكوك الشريحة 1" عن طريق ترتيب صكوك يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بمبلغ 250,000 ألف دولار أمريكي. تعتبر صكوك الشريحة 1 أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد ثابت وتمثل التزامات مساندة مباشرة غير مكفولة (ذات أولوية فقط على رأس المال) لبنك بوبيان وتخضع للبنود والشروط الواردة في اتفاقية المضاربة. إن صكوك الشريحة 1 مدرجة في سوق الأوراق المالية الأيرلندي وسوق دبي للأوراق المالية (NASDAQ Dubai) ويمكن استدعائها من قبل بنك بوبيان بعد فترة تبلغ خمس سنوات تنتهي في مايو 2021 (تاريخ الاستدعاء الأول) أو أي تاريخ سداد أرباح بعد ذلك يخضع لبعض شروط الاسترداد. تحمل صكوك الشريحة 1 معدل ربح متوقع بنسبة 6.75% سنوياً يستحق السداد في نهاية كل نصف سنة بالترتيب حتى تاريخ الاستدعاء الأول. بعد ذلك، يتم إعادة تحديد الربح المتوقع استناداً إلى متوسط معدلات المبادلات بالدولار الأمريكي السائدة على مدى خمس سنوات زائد هامش الربح الابتدائي بنسبة 5.588% سنوياً. ووفقاً لتقدير المصدر الوحيد، قد يتم اختيار عدم إجراء توزيعات المضاربة المتوقعة وفي هذه الحالة، لن يتم تراكم أرباح المضاربة ولا يعتبر هذا الحدث بمثابة حدث إخفاق في السداد. ولم تقم المجموعة بالاشتراك في إصدار صكوك الشريحة 1 ويتم إدراج إجمالي المبلغ ضمن الحصص غير المسيطرة في بيان المركز المالي المجموع.

27- ارتباطات والتزامات محتملة

2017 ألف دينار كويتي	2018 ألف دينار كويتي
144,001	223,920
328,943	456,359
3,755,718	3,707,656
4,228,662	4,387,935

التزامات نيابة عن العملاء مقابل التزامات مماثلة من قبل العملاء المعنيين:

حوالات مقبولة
خطابات اعتماد
ضمانات

إن الالتزامات التي لا يمكن إلغاؤها لمد الائتمان تبلغ 615,778 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 713,129 ألف دينار كويتي). تشمل هذه الالتزامات التزامات لمد الائتمان الذي لا يمكن إلغاؤه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغير عكسي جوهري.

تتعرض المجموعة ضمن المسار الطبيعي للأعمال لمخاطر التزامات ائتمان متنوعة غير مباشرة، ومع أنها لم تنعكس في بيان المركز المالي المجموع إلا أنها تخضع لمعايير منح الائتمان العادية وإلى الإشراف المالي وإجراءات المراقبة.

إن هذه الالتزامات الائتمانية لا تمثل بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف تنتهي صلاحيتها أو يتم إنهاء عقودها دون أن يتم تمويلها. إن خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي ربما تنتج من تلك الالتزامات لا يتوقع أن تكون جوهرياً.

يوجد لدى المجموعة التزامات إنفاق رأسمالي بمبلغ 36,399 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 60,019 ألف دينار كويتي).

28- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيف الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الاسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها نسبة أو سعراً لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملين المتعلقين بمخاطر السوق أو الائتمان التي تنجم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجمع. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة إتمام كافة المعاملات بالقيمة العادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأدوات في معاملة سوق عادية في تاريخ التقارير المالية. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة الأطراف المقابلة للمجموعة لإتمام كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في مشتقات أسعار الفائدة التبادلية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها، وتقديم حلول إدارة مخاطر أسعار الفائدة للعملاء. وكذلك تتعامل المجموعة في عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة للعملاء وإدارة مراكز العملات الأجنبية والتدفقات النقدية لديها.

يتم الإفصاح عن مبادلات أسعار الفائدة المستخدمة لتغطية التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والمؤهلة كأدوات تغطية فعالة للمجموعة كمبادلات أسعار فائدة محتفظ بها كتغطية للقيمة العادلة. وتدرج مبادلات أسعار الفائدة الأخرى وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة للعملاء أو تستخدم لغرض التغطية ولكنها لا تفي بالمعايير المؤهلة لمحاسبة التغطية. يتم تغطية التعرض للمخاطر على حساب الأدوات المالية المشتقة للعملاء من خلال الدخول في معاملات مقابلة (مسندة بمعاملات مماثلة) مع أطراف مقابلة أو من خلال المعاملات الأخرى لتقليل المخاطر.

مبادلات أسعار الفائدة

إن مبادلات أسعار الفائدة هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل مدفوعات فوائد استناداً إلى مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية معينة. في مبادلات أسعار الفائدة لكافة العملات، تقوم المجموعة بمبادلة دفعات الفوائد بعملتين مختلفتين على مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية محددة كما تقوم بمبادلة المبالغ الرئيسية المحددة بعملتين مختلفتين في بداية العقد وتقوم بإعادة مبادلة المبالغ الأساسية عند الاستحقاق. تدرج أيضاً مبادلات معدلات الربح ضمن هذه الفئة.

عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

إن عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملات أجنبية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. فيما يلي ملخص القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المدرجة في السجلات المالية بالإضافة إلى القيمة الاسمية لها كما يلي:

2017			2018			
القيمة العادلة	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
						مبادلات أسعار الفائدة (محتفظ بها كتغطية للقيمة العادلة)
1,947,427	37,845	20,989	2,354,863	27,814	40,062	
91,050	926	962	85,995	408	429	مبادلات أسعار الفائدة (أخرى)
2,171,714	15,352	5,729	2,771,024	11,388	15,912	عقود تحويل عملات أجنبية آجلة
<u>4,210,191</u>	<u>54,123</u>	<u>27,680</u>	<u>5,211,882</u>	<u>39,610</u>	<u>56,403</u>	

تدرج القيمة العادلة الإيجابية ضمن الموجودات الأخرى (إيضاح 16) وتدرج القيمة العادلة السالبة ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 19).

إن استراتيجية المجموعة تهدف إلى عدم التعرض لمخاطر أسعار الفائدة بالنسبة للموجودات طويلة الأجل. تقوم المجموعة باستخدام مبادلات أسعار الفائدة لتغطية تعرضها للتغيرات في القيمة العادلة نتيجة مخاطر أسعار الفائدة من بعض الاستثمارات في أوراق الدين المالية وقروض الشركات ذات المعدلات الثابتة والمطلوبات الصادرة ذات المعدلات الثابتة الصادرة. تقوم المجموعة في علاقات التغطية للقيمة العادلة بتقييم ما إذا كان من المتوقع أن تمثل مبادلات أسعار الفائدة المصنفة ضمن علاقة تغطية فاعلية كبيرة في مقاصة التغييرات في القيمة العادلة للبنود المغطى الخاص بمخاطر أسعار الفائدة باستخدام الطرق النوعية والكمية المناسبة. تسعى المجموعة بصفة عامة للتوفيق بشكل كامل بين الشروط الأساسية (الاستحقاق، الافتراضات، التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، العملات الأجنبية، تكرار مدفوعات الفائدة وفترات السداد) للبنود المغطى وأداة التغطية. تقوم المجموعة بالحد من مخاطر الائتمان المقابلة في الأدوات المشتقة عن طريق الدخول في معاملة مع الأطراف المقابلة ذات الجودة العالية.

29- معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن الأطراف ذات علاقة أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات يسيطرون عليها أو أفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات زميلة للمجموعة. كان بعض الأطراف ذات علاقة عملاء للمجموعة ضمن النشاط الطبيعي. إن مثل تلك المعاملات قد تمت بنفس الشروط الأساسية بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات كذلك الساندة في نفس الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة لها مع أطراف غير ذات علاقة ولم تتضمن أكثر من قدر طبيعي من المخاطر. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالقروض إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة بهم فإن تلك القروض مكفولة بضمانات ملموسة.

إن تفاصيل حصص الأطراف ذات علاقة هي كما يلي:

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	عدد الأطراف ذات علاقة		عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين التنفيذيين		
		2017	2018	2017	2018	
						أعضاء مجلس الإدارة
125,328	115,322	15	15	3	3	قروض (مضمونة)
21,508	27,860	12	9	-	-	التزامات محتملة
66	56	12	11	7	6	بطاقات ائتمان
37,184	34,207	69	59	9	9	ودائع
278,512	315,165	14	13	3	3	ضمانات مقابل تسهيلات ائتمانية
5,864	4,876					إيرادات فوائد ورسوم
100	168					مصروفات فوائد
23	5					شراء معدات ومصروفات أخرى
						موظفون تنفيذيون
2,795	2,552	6	6	4	2	قروض
2	2	-	-	4	4	التزامات محتملة
47	87	2	4	12	13	بطاقات ائتمان
3,782	6,141	31	37	13	13	ودائع
100	119					إيرادات فوائد ورسوم
5	59					مصروفات فوائد
						شركات زميلة
-	7,286					ودائع

إن تفاصيل المدفوعات لموظفي الإدارة العليا هي كما يلي:

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
10,048	10,792	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
517	377	مكافآت نهاية الخدمة
707	1,138	مدفوعات الأسهم
11,272	12,307	

لا يحصل أعضاء مجلس الإدارة على أي مكافآت في شكل أتعاب أو رواتب أو علاوات لقاء الخدمات التي يقدمونها إلى البنك.

30- إدارة المخاطر

تطوي أنشطة المجموعة على بعض المخاطر، لكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة هيكلية ومنظمة من خلال سياسة إدارة مخاطر شاملة تتضمن إدارة المخاطر الشاملة في الهيكل التنظيمي وإدارة المخاطر وعمليات المراقبة. يوفر مجلس الإدارة التوجيه والمراقبة لإدارة المخاطر العامة في ظل دعم لجنة المخاطر ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة بما يساعد الإدارة التنفيذية في الرقابة والإدارة الفعالة للمخاطر الشاملة للمجموعة.

تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتطبيق نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر. يساعد هذا الأسلوب في توضيح كل من الخسارة المتوقعة حدوثها في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة، وهي عبارة عن تقييم الخسارة النهائية الفعلية استناداً إلى النماذج الإحصائية. يتم فحص وتحليل المعلومات المجمعة من كافة مجموعات العمل الداخلية بشدة لتحديد المخاطر ومراقبتها.

يتم تحديد احتمالات التعرض للمخاطر القائمة والمعاملات بكميات معينة ومقارنتها بالحدود المسموح بها، بينما يتم مراقبة المخاطر غير الكمية مقارنة بتوجهات السياسة والمخاطر الرئيسية ومؤشرات المراقبة. يتم تصعيد أي حالات تناقض أو فوائض أو انحرافات إلى الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

تستخدم المجموعة، كجزء من إدارة المخاطر العامة، مبادلات أسعار الفائدة عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة والأدوات الأخرى لإدارة المخاطر المتعلقة بالتغير في أسعار الصرف والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة من تقدير المعاملات. يتم استخدام الضمانات للحد من مخاطر الائتمان بالمجموعة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر الشامل للمجموعة توجيهات محددة تؤكد على الاحتفاظ بمحفظة متنوعة لتفادي التركزات العالية للمخاطر.

30.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يتسبب طرف مقابل في تكبد المجموعة خسارة مالية نتيجة العجز عن الوفاء بالتزام ما. تنشأ مخاطر الائتمان ضمن سياق العمل العادي للمجموعة.

تتم مراجعة واعتماد جميع السياسات الهامة المتعلقة بالائتمان من قبل مجلس الإدارة.

توضع حدود للائتمان لجميع العملاء بعد دراسة حذرة لمقدرتهم المالية. كما تتطلب الإجراءات القائمة والملخصة في كتيب إجراءات منح الائتمان في المجموعة أن تخضع جميع طلبات الائتمان إلى دراسة تفصيلية تقوم بها إدارات مراقبة الائتمان المحلي والدولي قبل تقديمها إلى لجنة الائتمان المختصة. إن جميع القروض مضمونة متى ما كان ذلك ضرورياً بأنواع مقبولة من الضمانات للتخفيف من مخاطر الائتمان المتعلقة بها.

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ 18 ديسمبر 1996 التي تحدد قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية، قامت المجموعة بتشكيل لجنة داخلية من ذوي الخبرة والاختصاص بالبنك لدراسة وتقييم التسهيلات القائمة لكل عميل بالمجموعة على حدة بغرض الوقوف على أية أمور غير عادية ترتبط بوضع العميل، وما قد يواجهه من مصاعب قد يتعين معها تصنيف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له كغير منتظمة، ومن ثم تحديد حجم المخصصات المطلوبة لتلك المديونية. وتدرس أيضاً اللجنة، التي تجتمع بصفة دورية على مدار السنة، أوضاع العملاء التي تتجاوز أرصدة حساباتهم غير المنتظمة نسبة 25% من إجمالي مديونيتهم، وذلك لتقرير ما إذا كان الأمر يتطلب زيادة المخصصات القائمة من عدمه.

تقوم المجموعة أيضاً بالحد من تلك المخاطر من خلال تنوع موجوداتها جغرافياً ومن حيث قطاعات الأعمال. إضافة إلى ذلك، فإن جميع التسهيلات الائتمانية تخضع لإشراف مستمر يتمثل في مراجعة دورية للأداء الائتماني وتصنيف مستويات الحسابات.

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.1 تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثراً وبالتالي يقع ضمن المرحلة 3 (ائتمان منخفض القيمة) بالنسبة لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- عدم احتمال قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل تحقيق الضمان (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛
- تأخر المقترض عن سداد أي التزام ائتماني مادي للمجموعة لمدة تزيد عن 90 يوم؛ أو
- اعتبار تعرض المقترض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية
- التسهيلات للأفراد من بداية حق الرجوع القانوني.

إن أي تسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية أو غير منتظمة وتم إعادة هيكلتها يتم اعتبارها أيضاً متعثرة.

تعتبر المجموعة أن الاستثمارات والأرصدة بين المصارف متعثرة عندما يتأخر سداد الكويون أو الدفعة الأساسية لمدة يوم واحد. كما تعتبر المجموعة المحفظة المصنفة خارجياً والتي تقع ضمن تصنيفات الفئة "د" بالنسبة لإحدى مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجي (S&P and Fitch) والفئة "ج" بالنسبة لمؤسسة التصنيف الائتماني الخارجي (Moody's) متعثرة.

تضع المجموعة في اعتباره عدداً من المؤشرات التي قد تشير إلى عدم احتمالية السداد كجزء من التقييم الكمي فيما إذا كان العميل متعثراً. تتضمن هذه المؤشرات ما يلي:

- انتهاك الاتفاقيات
- تأخر المقترض في سداد الالتزامات المستحقة عليه إلى الجهات الدائنة العامة أو الموظفين.
- وفاة المقترض

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي "متعافى" (أي لم يعد متعثراً) وبالتالي يتم إعادة تصنيفه خارج المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أيًا من معايير التعثر. وفيما يتعلق بالتسهيلات المعاد هيكلتها والتي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، ينبغي استكمال فترة مهلة السداد (إن وجدت) واستيفاء الدفعات المنتظمة (على أساس الوقت الحالي) لمدة سنة على الأقل (باستثناء التسهيلات للأفراد) أو وفقاً لم يتم تحديده من قبل المجموعة مقابل تصنيف التسهيلات ضمن المرحلة 2/ المرحلة 1.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تتولى المجموعة استمرار مراقبة كافة الموجودات التي تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كانت أداة ما أو محفظة من الأدوات تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر أو تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر تلك الأدوات، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي. إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمطلقة. إن كافة الموجودات المالية التي تتأخر في السداد لمدة تبلغ 30 يوم يتم الاعتراف بأنها تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المادي ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تشر المعايير الأخرى إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ولكن يتم تحويل التسهيلات الائتمانية للأفراد إلى المرحلة 2 استناداً إلى أيام التأخر في حركة السداد وأن افتراض التأخر في السداد لمدة 30 يوم الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ليس قطعياً ولكنه غير منقوص.

تعتبر المجموعة أن الأداة المالية ذات التصنيف الخارجي ضمن فئة "الجودة الائتمانية العالية" كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة تتضمن مخاطر ائتمانية منخفضة. وبالإضافة إلى المعايير الكمية السابقة، تقوم المجموعة بتطبيق معايير نوعية لتقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى مراقبة بعض إشارات الإنذار المبكر.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب عقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها. تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. تقدر المجموعة تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ.

تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من قيمة التعرض عند التعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المطبقة.

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.1 تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تقوم المجموعة عند تقديرها لخسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية بمراعاة المؤشرات الرئيسية استناداً إلى المدخلات المقترحة من قبل بنك الكويت المركزي:

- الحد الأدنى لتقدير احتمالية التعثر للمحافظ المحددة
- الضمان المؤهل مع الاستقطاعات لتحديد معدل الخسارة عند التعثر.
- الاستحقاق المقدر لقيم التعرض ضمن المرحلة 2
- عامل التحويل الائتماني من الأجزاء المستخدمة وغير المستخدمة للتسهيلات النقدية وغير النقدية

التصنيف الداخلي و عملية تقدير احتمالية التعثر

تقوم المجموعة في إدارة محافظتها باستخدام التصنيفات والمقاييس والتقنيات الأخرى التي تضع في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المتوقعة. تستخدم المجموعة أدوات التصنيف القياسية لقطاع الأعمال وذلك لتقييم التصنيفات / الدرجات التي تمثل معدل الرفع لعمليات تقدير احتمالية التعثر. تعمل تلك الأداة على توفير إمكانية تحليل الأعمال وإجراء تصنيفات المخاطر على مستويات كل الملئزم والتسهيل الائتماني. يعمل هذا التحليل على دعم استخدام العوامل المالية وكذلك العوامل الموضوعية غير المالية. كما تستخدم المجموعة كذلك التصنيفات الخارجية من خلال وكالات التصنيف المعتمدة للمحافظ المصنفة خارجياً.

تمثل احتمالية التعثر في احتمال أن يتعثر الملئزم في الوفاء بالتزاماتها في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام احتمالية تعثر بشكل منفصل لمدة تبلغ 12 شهر أو على مدار عمر الأدوات استناداً إلى توزيع المرحلة بالنسبة للملئزم. كما ينبغي أن تعكس احتمالية التعثر المستخدمة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الأصل في المستقبل. وتنتج احتمالية التعثر على مدار مدة التعثر من أداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية / الخارجية. وتقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر على مدار مدة التعثر إلى الهياكل الزمنية لاحتمالية التعثر في فترة زمنية محددة باستخدام نماذج وتقنيات مناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر لمحفظة الأفراد من خلال بطاقات الدرجات السلوكية. يتم أيضاً تقسيم محفظة العملاء بشكل إحصائي ويتم تسجيل مجموعات المخاطر التي لها خصائص مخاطر مشتركة مع بطاقات الدرجات المختلفة ذات الصلة بكل مجموعة مخاطر. ويستند ذلك التقسيم إلى المتغيرات الديمغرافية والسلوكية والمالية التي تعمل على ترتيب المخاطر بوضوح. تم وضع بطاقات الدرجات باستخدام التقنيات الإحصائية. إن تنفيذ بطاقة الدرجات سوف يكون له تأثيراً على قيمة احتمالية التعثر ذات الصلة لكل تسهيل ائتماني. يتم استنتاج الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر باستخدام القيمة الأساسية لاحتمالية التعثر.

قيمة التعرض عند التعثر

تمثل قيمة التعرض عند التعثر المبلغ الذي سوف يستحق على الملئزم للمجموعة عند التعثر. وتقوم المجموعة باحتساب قيم التعرض المتغيرة التي قد تؤدي إلى زيادة قيمة التعرض عند التعثر بالإضافة إلى الحد الائتماني المسحوب. وتنتج قيم التعرض من الحدود المتاحة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، يتضمن التعرض القيم خارج الميزانية وداخل الميزانية. ويتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر اخذاً في الاعتبار الشروط التعاقدية مثل أسعار الكوبون ومعدل التكرار ومخنجات المراجع وتاريخ الاستحقاق وخيارات ما قبل السداد وجدول الإطفاء وعوامل تحويل الائتمان الخ. تتضمن قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة لقروض الأفراد افتراضات السداد بينما يتم تطبيق عوامل تحويل الائتمان على محفظة بطاقات الائتمان لتقدير المسحوبات المستقبلية.

معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة المحتملة في حالة حدوث التعثر. تقوم المجموعة بتقدير عوامل قياس معدل الخسارة عند التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات من الأطراف المقابلة المتعثرة. وتراعي نماذج معدل الخسارة عند التعثر هيكل وضمن وامتيان المطالبة وقطاع أعمال الطرف المقابل وتكاليف الاسترداد لأي ضمان يتعلق بالأصل المالي.

ادراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتتضمن المتغيرات الاقتصادية الأساسية، ولكن ليس مقصوراً على، إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار الأسهم وأسعار النفط والإنفاق الحكومي. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم المجموعة بالاستعانة بالنماذج الإحصائية لتضمين العوامل الاقتصادية الكبرى في معدلات التعثر التاريخية. وتراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (خط الأساس، الارتفاع، الانخفاض) للتوقعات بالبيانات الاقتصادية الكبرى بشكل منفصل لكل القطاعات الجغرافية المصنفة ويتم تطبيق ترجيح الاحتمالات المناسبة على تلك السيناريوهات للوصول إلى النتيجة النهائية لخسائر الائتمان المتوقعة على أساس ترجيح الاحتمالات. تم تحديد تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة لحسابية التغيرات في التنبؤات للمتغيرات الكبرى وكذلك التغيرات في الموازين المخصصة لتلك السيناريوهات. إن تأثير خسائر الائتمان المتوقعة ليس مادياً. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.2 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن تحليل تسهيلات القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء والمطلوبات المحتملة قبل وبعد احتساب الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى كما يلي:

2017		2018		
صافي المخاطر الف	إجمالي المخاطر الف	صافي المخاطر الف	إجمالي المخاطر الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
9,815,314	14,502,609	10,466,891	15,503,402	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
4,020,092	4,228,662	4,193,953	4,387,935	مطلوبات محتملة

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن مبلغ ونوع وتقييم الضمان يستند إلى التوجيهات المحددة في إطار إدارة المخاطر. تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة، العقارات والأسهم المسعرة والضمانات النقدية والبنكية. تتم عمليات إعادة التقييم وحفظ الضمانات بشكل مستقل عن وحدات العمل.

30.1.3 تركيز مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان من التعرض لمخاطر العملاء ذوي السمات المماثلة من حيث الموقع الجغرافي الذين يعملون فيه أو قطاع الأعمال الذي يمارسون فيه أنشطتهم بحيث قد تتأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الظروف الأخرى.

قد تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً من التركيزات الكبيرة لموجودات المجموعة لدى أي طرف مقابل مستقل. تتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنوع المحافظ المالية. إن نسبة أكبر 20 قرصاً والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء القائمة كنسبة مئوية من إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء بلغت 17% كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 17%).

يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة والبنود خارج الميزانية قبل الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب القطاعات الجغرافية التالية:

2018						
المجموع الف	أخرى الف	آسيا الف	أوروبا الف	أمريكا الشمالية الف	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الف	القطاع الجغرافي
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
5,113,962	-	463,420	905,902	898,218	2,846,422	أرصدة وودائع لدى البنوك
809,871	-	-	-	-	809,871	سندات بنك الكويت المركزي
872,042	-	-	-	-	872,042	سندات خزانة حكومة الكويت
15,503,402	271,372	268,217	441,007	267,729	14,255,077	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
848,811	-	17,650	-	583	830,578	استثمارات في أوراق دين مالية- بالتكلفة المطفأة
2,642,992	19,210	543,733	57,162	21,126	2,001,761	استثمارات في أوراق دين مالية- مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
221,762	1,430	4,395	58,070	4,578	153,289	موجودات أخرى
26,012,842	292,012	1,297,415	1,462,141	1,192,234	21,769,040	
5,003,713	13,639	810,244	1,358,733	289,387	2,531,710	التزامات ومطلوبات محتملة (إيضاح 27)
31,016,555	305,651	2,107,659	2,820,874	1,481,621	24,300,750	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.3 تركيز مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

المجموع الف دينار كويتي	أخرى الف دينار كويتي	آسيا الف دينار كويتي	أوروبا الف دينار كويتي	أمريكا الشمالية الف دينار كويتي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الف دينار كويتي	2017 القطاع الجغرافي
5,036,579	-	284,079	992,856	1,085,400	2,674,244	أرصدة وودائع لدى البنوك
655,591	-	-	-	-	655,591	سندات بنك الكويت المركزي
1,076,211	-	-	-	-	1,076,211	سندات خزانة حكومة الكويت
14,502,609	242,071	168,554	405,990	291,674	13,394,320	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعلماء
138,493	-	15,259	-	-	123,234	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
2,962,848	20,173	502,753	107,725	44,212	2,287,985	استثمارات متاحة للبيع
162,562	1,403	3,227	31,569	2,486	123,877	موجودات أخرى
24,534,893	263,647	973,872	1,538,140	1,423,772	20,335,462	
4,941,791	48,917	767,990	1,358,135	307,776	2,458,973	التزامات ومطلوبات محتملة (إيضاح 27)
29,476,684	312,564	1,741,862	2,896,275	1,731,548	22,794,435	

يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة والبنود خارج الميزانية قبل الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب قطاعات الأعمال التالية:

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	قطاع الأعمال
2,300,304	2,163,383	تجاري
2,224,598	2,368,919	صناعي
9,224,294	9,908,859	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,308,088	1,404,411	إنشاءات
3,078,956	3,280,586	عقارات
4,869,811	5,185,575	تجزئة
3,318,470	3,361,079	حكومة
3,152,163	3,343,743	أخرى
29,476,684	31,016,555	

30.1.4 الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. إن مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "عالية" في التصنيف فهي تلك التي تُقدر بالحد الأدنى لمخاطر الخسائر المالية الناتجة من تعثر المدين عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "قياسية" فتشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يتم فيها الالتزام بالسداد وكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض لانخفاض القيمة. تُقدر المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية من الجدارة "القياسية" بمعدل أعلى من تلك المخاطر المصنفة ضمن نطاق الجدارة "العالية".

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.4 الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية لبند بيان المركز المالي استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى المجموعة:

المجموع الف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة الف دينار كويتي	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		2018
		فئة قياسية الف دينار كويتي	فئة عالية الف دينار كويتي	
2,750,320	-	-	2,750,320	أرصدة وودائع قصيرة الأجل لدى البنوك
809,871	-	-	809,871	سندات بنك الكويت المركزي
872,042	-	-	872,042	سندات خزانة حكومة الكويت
2,364,945	-	218,279	2,146,666	ودائع لدى البنوك
16,009,110	340,828	1,678,633	13,989,649	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
874,414	-	851,331	23,083	استثمارات في أوراق دين مالية بالتكلفة المطفأة
2,642,992	-	670,425	1,972,567	استثمارات في أوراق دين مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
26,323,694	340,828	3,418,668	22,564,198	
2,548,391	-	-	2,548,391	2017
655,591	-	-	655,591	أرصدة وودائع قصيرة الأجل لدى البنوك
1,076,211	-	-	1,076,211	سندات بنك الكويت المركزي
2,488,188	-	188,762	2,299,426	سندات خزانة حكومة الكويت
15,118,122	319,838	1,644,268	13,154,016	ودائع لدى البنوك
138,493	-	123,235	15,258	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
2,962,848	-	1,140,288	1,822,560	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
24,987,844	319,838	3,096,553	21,571,453	استثمارات متاحة للبيع

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.5 تحليل تقادم القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء المتأخرة أو منخفضة القيمة

المجموع		أفراد		شركات		
متأخرة ومنخفضة القيمة	متأخرة وغير منخفضة القيمة	متأخرة ومنخفضة القيمة	متأخرة وغير منخفضة القيمة	متأخرة ومنخفضة القيمة	متأخرة وغير منخفضة القيمة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
						2018
3,987	84,909	33	43,101	3,954	41,808	حتى 30 يوماً
25	26,092	10	18,725	15	7,367	60-31 يوماً
101	8,133	15	3,688	86	4,445	90-61 يوماً
49,699	-	25,638	-	24,061	-	180-91 يوماً
167,882	-	78,308	-	89,574	-	أكثر من 180 يوماً
<u>221,694</u>	<u>119,134</u>	<u>104,004</u>	<u>65,514</u>	<u>117,690</u>	<u>53,620</u>	
						2017
1,678	71,153	-	41,061	1,678	30,092	حتى 30 يوماً
158	24,803	-	18,252	158	6,551	60-31 يوماً
-	9,790	-	2,772	-	7,018	90-61 يوماً
66,676	-	23,794	-	42,882	-	180-91 يوماً
145,580	-	71,665	-	73,915	-	أكثر من 180 يوماً
<u>214,092</u>	<u>105,746</u>	<u>95,459</u>	<u>62,085</u>	<u>118,633</u>	<u>43,661</u>	

إن القيمة العادلة للضمان الذي تحتفظ به المجموعة من إجمالي المبلغ متأخر الدفع أو القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء التي انخفضت قيمتها، بلغت 115,196 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 91,283 ألف دينار كويتي).

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. وللد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة بصورة يومية.

يلخص الجدول التالي معلومات استحقاق موجودات ومطلوبات وحقوق ملكية المجموعة استناداً إلى التدفقات النقدية التعاقدية وتواريخ الاستحقاق. لا يحتسب هذا بالضرورة الاستحقاقات الفعلية.

المجموع الف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة الف دينار كويتي	3 إلى 12 شهوراً الف دينار كويتي	حتى 3 أشهر الف دينار كويتي	
				2018
				الموجودات
5,330,949	52,060	240,001	5,038,888	نقد وودائع لدى البنوك
809,871	-	357,082	452,789	سندات بنك الكويت المركزي
872,042	608,805	227,804	35,433	سندات خزانة حكومة الكويت
15,503,402	9,241,522	2,091,383	4,170,497	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
848,811	645,194	145,830	57,787	استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفاة
				استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال
2,704,991	2,057,810	205,917	441,264	الإيرادات الشاملة الأخرى
				استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان
124,230	95,989	-	28,241	الدخل
31,425	31,425	-	-	استثمار في شركات زميلة
362,801	362,801	-	-	أراضي ومباني ومعدات
578,973	578,973	-	-	الشهرة وموجودات أخرى غير ملموسة
260,445	77,646	34,397	148,402	موجودات أخرى
27,427,940	13,752,225	3,302,414	10,373,301	
				المطلوبات وحقوق الملكية
8,090,484	317,125	1,675,433	6,097,926	المستحق للبنوك ومؤسسات مالية أخرى
14,388,836	621,410	2,361,167	11,406,259	ودائع العملاء
451,128	4,549	116,771	329,808	شهادات إيداع مصدرة
220,124	220,124	-	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
124,768	124,768	-	-	سندات مساندة - الشريحة 2
451,290	98,157	3,185	349,948	مطلوبات أخرى
2,948,913	2,948,913	-	-	رأس المال والاحتياطيات
214,344	-	-	214,344	توزيعات أرباح نقدية مقترحة
210,700	210,700	-	-	الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
327,353	327,353	-	-	الحصص غير المسيطرة
27,427,940	4,873,099	4,156,556	18,398,285	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.2 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع الف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة الف دينار كويتي	3 إلى 12 شهوراً الف دينار كويتي	حتى 3 أشهر الف دينار كويتي	
				2017
				الموجودات
5,231,828	54,459	169,660	5,007,709	نقد وودائع لدى البنوك
655,591	-	226,429	429,162	سندات بنك الكويت المركزي
1,076,211	875,730	145,648	54,833	سندات خزانة حكومة الكويت
14,502,609	8,235,842	1,775,826	4,490,941	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
138,493	38,125	56,556	43,812	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
3,171,095	2,355,978	211,760	603,357	استثمارات متاحة للبيع
				استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
39,408	-	-	39,408	استثمار في شركات زميلة
63,187	63,187	-	-	أراضي ومباني ومعدات
324,277	324,277	-	-	الشهرة وموجودات أخرى غير ملموسة
581,906	581,906	-	-	موجودات أخرى
249,996	109,301	35,773	104,922	
<u>26,034,601</u>	<u>12,638,805</u>	<u>2,621,652</u>	<u>10,774,144</u>	
				المطلوبات وحقوق الملكية
7,469,303	705,936	1,604,734	5,158,633	المستحق للبنوك ومؤسسات مالية أخرى
13,779,607	504,573	1,936,062	11,338,972	ودائع العملاء
490,835	4,527	91,559	394,749	شهادات إيداع مصدرة
221,173	221,173	-	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
124,734	124,734	-	-	سندات مساندة - الشريحة 2
387,848	102,119	449	285,280	مطلوبات أخرى
2,854,898	2,854,898	-	-	رأس المال والاحتياطيات
174,493	-	-	174,493	توزيعات أرباح نقدية مقترحة
210,700	210,700	-	-	الأوراق المالية المستخدمة - الشريحة 1
321,010	321,010	-	-	الحصص غير المسيطرة
<u>26,034,601</u>	<u>5,049,670</u>	<u>3,632,804</u>	<u>17,352,127</u>	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.2 مخاطر السيولة (تتمة)

توضح قائمة السيولة للمطلوبات المالية للمجموعة المبينة أدناه التدفقات النقدية بما في ذلك مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى فترة تلك المطلوبات المالية استناداً إلى ترتيبات السداد التعاقدية.

المجموع الف دينار كويتي	أكثر من سنة الف دينار كويتي	12-3 شهوراً الف دينار كويتي	حتى 3 أشهر الف دينار كويتي	
				2018
				المطلوبات المالية:
8,161,682	333,250	1,707,497	6,120,935	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
14,544,738	693,630	2,419,305	11,431,803	ودائع العملاء
453,778	4,747	118,132	330,899	شهادات إيداع مصدرة
249,127	242,871	6,256	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
169,124	162,718	6,406	-	سندات مساندة - الشريحة 2
23,578,449	1,437,216	4,257,596	17,883,637	
				ارتباطات والتزامات محتملة:
4,387,935	2,176,783	1,277,533	933,619	مطلوبات محتملة
615,778	372,220	166,203	77,355	التزامات غير قابلة للإلغاء
5,003,713	2,549,003	1,443,736	1,010,974	
				الأدوات المالية المشتقة التي يتم تسويتها على
2,880,081	110,312	573,000	2,196,769	أساس إجمالي
2,883,384	112,342	576,618	2,194,424	مبالغ تعاقدية دائنة
				مبالغ تعاقدية مدينة
				2017
				المطلوبات المالية:
7,518,474	738,165	1,620,848	5,159,461	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
13,889,807	561,704	1,973,989	11,354,114	ودائع العملاء
492,760	4,742	92,708	395,310	شهادات إيداع مصدرة
254,163	247,939	6,224	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
174,298	168,048	6,250	-	سندات مساندة - الشريحة 2
22,329,502	1,720,598	3,700,019	16,908,885	
				ارتباطات والتزامات محتملة:
4,228,662	2,226,796	1,130,897	870,969	مطلوبات محتملة
713,129	454,660	140,253	118,216	التزامات غير قابلة للإلغاء
4,941,791	2,681,456	1,271,150	989,185	
				الأدوات المالية المشتقة التي يتم تسويتها على
2,253,527	197,832	460,016	1,595,679	أساس إجمالي:
2,252,164	196,146	458,247	1,597,771	مبالغ تعاقدية دائنة
				مبالغ تعاقدية مدينة

30 إدارة المخاطر (تتمة)

30.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي احتمال تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق. تنشأ مخاطر السوق من المراكز المفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والأسهم حيث تتعرض جميعها إلى حركات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلب معدلات وأسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

30.3.1 مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

لا تتعرض المجموعة بشكل كبير إلى مخاطر أسعار الفائدة نظراً لأن موجوداتها ومطلوباتها يتم إعادة تسعيرها بشكل منتظم ويتم تغطية غالبية التعرض للمخاطر الناتجة عن الإقراض متوسطة الأجل بمعدلات ثابتة أو الإقراض بمعدلات ثابتة عن طريق مبادلات أسعار الفائدة. إضافة إلى ذلك، فإنه يتم مراقبة فجوات إعادة تسعير موجوداتها ومطلوباتها بعناية فائقة ويتم مراقبتها من خلال حدود يتم وضعها مسبقاً من قبل مجلس الإدارة ويتم تعديلها عند الضرورة لتعكس ظروف السوق المتغيرة.

حساسية أسعار الفائدة

تقيس حساسية الأرباح لأسعار الفائدة تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فائدة والمحتفظ بها في نهاية السنة. يشتمل ذلك على تأثير أدوات التغطية لكنه يستثني التزامات القروض. إن حساسية الأسهم هي التأثير الناتج من أسعار الفائدة على القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق الدين المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى/ المتاحة للبيع. تستند حساسية الحركات في أسعار الفائدة لحركات أسعار الفائدة إلى أساس متماثل حيث إن الأدوات المالية التي قد ينتج عنها حركات غير متماثلة لا تمثل أهمية كبيرة.

استناداً إلى الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تحتفظ بها المجموعة حتى نهاية السنة، وعلى تقدير 25 نقطة أساسية كزيادة في معدل الفائدة مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى التي قد تؤدي إلى التأثير على أرباح وحقوق ملكية المجموعة كما يلي:

2017		2018		الحركة في النقاط الأساسية	العملة
التأثير على حقوق الملكية الف دينار كويتي	التأثير على الأرباح الف دينار كويتي	التأثير على حقوق الملكية الف دينار كويتي	التأثير على الأرباح الف دينار كويتي		
-	7,729	-	7,810	+25	الدينار الكويتي
(69)	728	(17)	1,333	+25	الدولار الأمريكي
-	1,930	-	1,165	+25	اليورو
-	1,029	-	604	+25	الجنية الإسترليني
-	328	(8)	67	+25	الجنية المصري

30.3.2 مخاطر أسعار العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

تتم السيطرة على مخاطر أسعار العملات الأجنبية من خلال الحدود التي يضعها مجلس إدارة البنك بشكل مسبق على مراكز العملات الأجنبية. ويتم عادة تمويل الموجودات العامة بنفس العملات التي تتعامل بها الأنشطة المختلفة وذلك بغرض التخلص من التعرض لمخاطر أسعار تلك العملات الأجنبية. كما يتوفر فصل مناسب للواجبات ما بين وظائف المكاتب الأمامية والمكاتب الخلفية لإدارة الخزينة، بينما يتم الإشراف على تطبيق حدود المراكز بصورة مستقلة على أساس مستمر.

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.3 مخاطر السوق (تتمة)

30.3.2 مخاطر أسعار العملات الأجنبية (تتمة)

يبين الجدول أدناه تحليلاً للتأثير الحاصل في الأرباح نتيجة الزيادة المقدرة بنسبة 5% في قيمة سعر صرف العملة في مقابل الدينار الكويتي مقارنةً بالمستويات المعمول بها في نهاية السنة مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات. توضح القيمة السالبة في الجدول احتمال صافي خفض في الأرباح بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

2017	2018	نسبة (%) التغير في سعر العملات	العملة
التأثير على الأرباح الف	التأثير على الأرباح الف		
دينار كويتي	دينار كويتي		
181	(515)	+5	الدولار الأمريكي
(2)	49	+5	جنيه إسترليني
34	(7)	+5	اليورو
(181)	(75)	+5	جنيه مصري
(53)	(122)	+5	أخرى

30.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار السهم مفردة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المجموعة المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية وتركز أنشطة قطاعات الأعمال. يحلل الجدول التالي تأثير مخاطر أسعار الأسهم على الأرباح (نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) وعلى حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من الإيرادات الشاملة الأخرى/ كمتاحة للبيع) في نهاية السنة بسبب التغيرات المقدرة بنسبة 5% في مؤشرات السوق، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، هي كما يلي:

2017	2018	نسبة (%) التغير في أسعار الأسهم	مؤشرات السوق
التأثير على حقوق الملكية الف	التأثير على حقوق الملكية الف		
دينار كويتي	دينار كويتي		
219	16	+5	سوق الكويت للأوراق المالية
93	-	+5	سوق قطر للأوراق المالية
264	3	+5	سوق الإمارات للأوراق المالية
512	-	+5	سوق السعودية للأوراق المالية

30.4 مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من العمليات الداخلية غير الكافية أو القاصرة أو الخطأ البشري أو تعطل الأنظمة أو بسبب الأحداث الخارجية. توجد لدى مجموعة البنك منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة هذه الوحدة هي التأكد من إتباع السياسات والإجراءات ومراقبة مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

يتفق الأسلوب المتبع لإدارة مخاطر التشغيل لدى المجموعة مع ما تقضي به تعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالمبادئ الإستراتيجية للممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

31- رأس المال

إن هدف المجموعة الرئيسي من إدارة رأس المال هو تحقيق أعلى قيمة للمساهم مع الوصول إلى مستويات مخاطر مثالية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمالها وكذلك الالتزام بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من الجهات الرقابية.

إن الإفصاحات المتعلقة بالتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 (بازل 3) والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي والرفع المالي التي نص عليها التعميم ورقم 2/ب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 ضمن نطاق لجنة بازل تم إدراجها ضمن قسم "إدارة المخاطر" من التقرير السنوي.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال والرفع المالي واستخدام مستويات مختلفة من رأس المال الرقابي بصورة منتظمة كما تخضع لتوجيهات لجنة بازل حول مراقبة العمليات المصرفية التي يطبقها بنك الكويت المركزي.

إن معدلات رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) لدى المجموعة هي كما يلي:

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
16,591,706	17,935,150	موجودات مرجحة بأوزان المخاطر
2,488,756	2,690,273	رأس المال المطلوب
		رأس المال المتاح
2,362,174	2,478,695	حقوق الملكية المشتركة - رأس المال الشريحة 1
253,048	257,780	رأس مال إضافي الشريحة 1
2,615,222	2,736,475	رأس المال الشريحة 1
337,052	353,724	رأس المال الشريحة 2
2,952,274	3,090,199	إجمالي رأس المال
14.2%	13.8%	حقوق الملكية المشتركة - معدل كفاية رأس المال الشريحة 1
15.8%	15.3%	معدل كفاية رأس المال الشريحة 1
17.8%	17.2%	معدل إجمالي كفاية رأس المال

تتضمن الحسابات بنك بوبيان ش.م.ك.ع وهو شركة مصرفية إسلامية. لأغراض تحديد الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال المطلوب، تم احتساب التعرض للمخاطر والموجودات في بنك بوبيان ش.م.ك.ع المرجحة بأوزان المخاطر ومتطلبات رأس المال وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المطبقة على مصارف الكويت التي تقدم خدمات مصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ثم تم إضافة هذه الأرقام إلى الأرقام المقابلة المتعلقة بباقي المجموعة، متطابقة مع طريقة المعالجة في التقارير ذات الصلة المقدمة إلى بنك الكويت المركزي.

تم احتساب معدلات الرفع المالي للمجموعة، المفصّل عنها وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 كما هو موضح أدناه:

2017 الف دينار كويتي	2018 الف دينار كويتي	
2,615,222	2,736,475	رأس المال الشريحة 1
28,394,001	29,906,685	إجمالي التعرض للمخاطر
9.2%	9.2%	معدل الرفع المالي

32- صناديق مدارة

تدير المجموعة عدداً من الصناديق تدار بعضها بالتعاون مع مديري الصناديق المهنيين الآخرين. لا يحق للصناديق المطالبة في الموجودات العامة للمجموعة وكذلك لا يحق للمجموعة المطالبة في موجودات الصناديق. بالتالي لا يتم قيد موجودات تلك الصناديق في بيان المركز المالي المجموع. بلغ حجم الصناديق المدارة 4,390 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2017: 3,892 مليون دينار كويتي).

مجموعة بنك الكويت الوطني

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2017

	تقرير مراقبي الحسابات
	البيانات المالية المجمعة
7	بيان الدخل المجمع
8	بيان الدخل الشامل المجمع
9	بيان المركز المالي المجمع
10	بيان التدفقات النقدية المجمع
11	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
13	1 التأسيس والتسجيل
13	2 السياسات المحاسبية الهامة
26	3 تحليل القطاعات
28	4 إيرادات فوائد
28	5 مصروفات فوائد
28	6 صافي الأتعاب والعمولات
28	7 صافي إيرادات الاستثمار
29	8 مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
29	9 الضرائب
29	10 ربحية السهم
29	11 نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
30	12 قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
32	13 الاستثمارات المالية
33	14 استثمار في شركات زميلة
34	15 الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة
35	16 موجودات أخرى
36	17 أوراق دولية متوسطة الأجل
36	18 سندات مساندة - الشريحة 2
36	19 مطلوبات أخرى
36	20 رأس المال والاحتياطيات
40	21 أرباح نقدية مقترح توزيعها
40	22 الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
40	23 الحصص غير المسيطرة
41	24 المدفوعات بالأسهم
41	25 القيمة العادلة للأدوات المالية
44	26 الشركات التابعة
45	27 ارتباطات والتزامات طارئة
45	28 الأدوات المالية المشتقة
46	29 معاملات مع أطراف ذات علاقة
47	30 إدارة المخاطر
58	31 رأس المال
58	32 صناديق مدارة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2017 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة المتعلقة به للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة". ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدنا وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

(أ) انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء

إن انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية بدرجة كبيرة وذلك نتيجة لمستوى الأحكام التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات التي تعتمد على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء ذات الصلة. وتتضمن بعض الأحكام التي اتخذتها الإدارة في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء تحديد أحداث انخفاض القيمة وتقييم الضمانات وتحديد نوعية العملاء المتعثرين والتدفقات النقدية المستقبلية للقروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء الممنوحة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

(أ) انخفاض قيمة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء (تتمة)

نظراً لأهمية القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات، فإن هذه المخاطر تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. تم عرض أساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وفي الإيضاح 12 حول البيانات المالية المجمعة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها بتقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح وتسجيل ومتابعة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء واحتساب مخصصات انخفاض القيمة للتأكد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة والتي تحدد القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء التي تعرضت لانخفاض القيمة والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها. وكجزء من إجراءات اختبار أدوات الرقابة، وقمنا بتقييم مدى فاعلية وضع وتنفيذ وعمل أدوات الرقابة الرئيسية في الإجراءات السابقة.

بالإضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، فقد قمنا باختيار عينات من أرصدة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء القائمة كما في تاريخ التقارير المالية وقمنا بتقييم دقيق لسلمات تحديد حدوث انخفاض في القيمة وبالتالي تحديد ما إذا كان هذا الحدث يتطلب احتساب مخصص لانخفاض القيمة. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا أيضاً مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة التي قمنا بتحديدنا. كما تضمنت العينات التي قمنا باختيارها القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء غير منتظمة السداد حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية التي يمكن استردادها وتقييم الضمانات وتقديرات الاسترداد في حالة التعثر والمصادر الأخرى للسداد. بالنسبة للقروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء منتظمة السداد، قمنا بتحديد ما إذا كان المقترضين قد تعرضوا لأي مخاطر تعثر محتملة قد تؤثر على إمكانيات السداد.

(ب) انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

لدى المجموعة شهرة وموجودات غير ملموسة أخرى ذات قيمة مدرجة بالدفاتر بمبلغ 581,906 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017. وتعتبر اختبارات انخفاض القيمة التي تم تنفيذها من قبل الإدارة للشهرة والموجودات غير الملموسة جوهرية لتدقيقنا نظراً لأن تقييم المبلغ الممكن استرداده للشهرة والموجودات غير الملموسة على أساس القيمة أثناء الاستخدام يعتبر أمراً معقداً ويتطلب إصدار أحكام هامة من جانب الإدارة. تستند تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية إلى وجهات نظر الإدارة حول المتغيرات مثل النمو في قطاع الخدمات المصرفية والظروف الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم المتوقعة والعائد. بالتالي، وجدنا أن اختبار انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

كجزء من إجراءات التدقيق التي قمنا بها، حصلنا على حسابات انخفاض القيمة التي تم إجراؤها من قبل الإدارة واختبرنا مدى معقولة الافتراضات الرئيسية بما في ذلك توقعات الأرباح واختيار معدلات النمو ومعدلات الخصم. كما قمنا بالاستعانة بخبراء التقييم لدينا في إجراءات التدقيق المذكورة. وتحققنا مع الإدارة من صحة افتراضاتها، بما في ذلك مقارنة الافتراضات ذات الصلة بالمعايير المتعارف عليها والتوقعات الاقتصادية. وقمنا بصورة أساسية باختبار مدى صحة الحسابات المؤيدة ووثقنا بعض المعلومات بمصادر من أطراف أخرى. كما قمنا بمطابقة التدفقات النقدية الأساسية بالموازنات المعتمدة ومعدلات النمو ومعدلات الخصم المقدره عن طريق المقارنة مع معلومات من أطراف أخرى وتكلفة رأس المال لدى المجموعة وعوامل المخاطر ذات الصلة. كما تم تقييم افتراضات التدفقات النقدية المستقبلية من خلال المقارنة مع الأداء التجاري الحالي مقابل الموازنة والتوقعات، في ضوء الدقة التاريخية لإعداد الموازنات والتوقعات وفهم أسباب نماذج النمو المستخدمة. علاوة على ذلك، قمنا بتقييم تحليل الحساسية المطبق من قبل الإدارة للتأكد من تأثير التغيرات المحتملة بصورة معقولة على الافتراضات الرئيسية حول مجال الحركة المالية المتاحة.

كما قمنا بتقييم مدى ملائمة إفصاحات المجموعة حول تلك الافتراضات والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح 15 حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)
أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

ج) تقييم الأدوات المالية المشتقة

لدى المجموعة أدوات مالية مشتقة جوهرية ويتم تحديد قيمتها من خلال تطبيق أساليب تقييم تتضمن غالبًا ممارسة الأحكام واستخدام الافتراضات والتقدير. ونظرًا لأهمية الأدوات المالية المشتقة وما يرتبط بها من تقديرات وعدم تأكد واحتمالات، وجدنا أن تقييم الأدوات المالية المشتقة يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على تحديد وقياس وإدارة الأدوات المالية المشتقة للتأكد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة. وقمنا بتقييم مدى فاعلية وضع وتنفيذ وعمل أدوات الرقابة الرئيسية في الإجراءات السابقة.

إضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، قمنا بالتقييم والوقوف على المنهجيات والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل المجموعة في تحديد القيم العادلة بمساعدة خبراء التقييم لدينا وبالرجوع إلى بيانات السوق المتاحة خارجيًا لتحديد ما إذا كان قد تم استخدام المدخلات الملائمة في التقييم. كما قمنا بمقارنة التقييمات من نموذج التقييم الداخلي لدينا - بما يتضمن عينة من الأدوات - بالقيم العادلة التي تم تحديدها من قبل المجموعة. إضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم مدى كافية الإفصاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة حول أساس التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة، وأن الإفصاحات المتعلقة بمخاطر وحساسية القيمة العادلة تعكس بصورة ملائمة انكشاف المجموعة للأدوات المالية المشتقة في تاريخ التقارير المالية. راجع الإيضاح 28 حول البيانات المالية المجمعة للاطلاع على الإفصاحات حول الأدوات المالية المشتقة.

د) تقييم الاستثمارات في أوراق مالية

تتكون الاستثمارات في الأوراق المالية بصورة رئيسية من محافظ الديون والاستثمارات في الأسهم. تقاس هذه الأدوات وفقًا للقيمة العادلة مع إدراج التغير المقابل في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل الشامل الآخر. تقوم المجموعة بإجراء التقييم باستخدام الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

- يمثل المستوى 1 التقييمات على أساس الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة.
- يمثل المستوى 2 التقييمات على أساس آخر بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى 1 والتي تكون ملحوظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- يمثل المستوى 3 التقييمات على أساس المدخلات غير الملحوظة المتعلقة بالأصل.

يتصف تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية بأنها تقديرية بصورة متأصلة، وذلك بالدرجة الأولى للأدوات المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 حيث إنه يتم تقييمها باستخدام مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة في سوق نشطة. والمدخلات الرئيسية المستخدمة في تقييم الاستثمارات الفردية ضمن المستوى 2 والمستوى 3 هي التدفقات النقدية المتوقعة والمعدلات الخالية من المخاطر وهوامش الائتمان. إضافة إلى ذلك، تحدد المجموعة ما إذا كان يتوفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة للاستثمارات الفردية. وفي هذه الحالات، يتم تحويل الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الدخل المجموع. وفي ضوء حقيقة أن تقييم الأدوات المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 يتصف بالتقديرية بصورة متضمنة، وجدنا أن هذا التقييم يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. تقدر الاستثمارات في الأوراق المالية المصنفة ضمن المستوى 2 والمستوى 3 بمبلغ 1,153,378 ألف دينار كويتي ومبلغ 79,864 ألف دينار كويتي على التوالي كما في 31 ديسمبر 2017.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)
أمر التدقيق الرئيسية (تتمة)

(د) تقييم الاستثمارات في أوراق مالية (تتمة)
من بين عدة إجراءات أخرى، تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها بتقييم ملائمة نماذج التقييم والمدخلات المستخدمة في تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية. إضافة إلى ذلك، قمنا بالاستعانة بخبراء التقييم الداخلي لدينا لتحديد تقييم كافة الاستثمارات الفردية المتاحة للبيع وتحديد ما إذا كانت التقييمات التي تم إجراؤها من قبل المجموعة كانت في حدود الفروق المقبولة المحددة مسبقاً. وكجزء من إجراءات التدقيق المذكورة، قمنا بتقييم مدى دقة المدخلات الرئيسية المستخدمة في التقييم مثل التدفقات النقدية المتوقعة والمعدلات الخالية من المخاطر وهوامش الائتمان عن طريق مقارنتها بالبيانات الخارجية. قمنا أيضاً بمراجعة تقييم المجموعة لوجود أدلة موضوعية على انخفاض قيمة الاستثمارات الفردية. إضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم مدى ملائمة إفصاحات القيمة العادلة الواردة ضمن الإيضاح 25 حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى الميئة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)
كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
 - تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
 - التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
 - الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة وبتحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.
- نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلاغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. (تتمة)

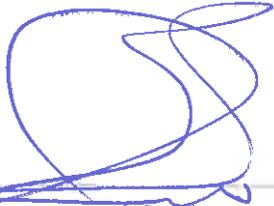
مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب / 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسيماً وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب / 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

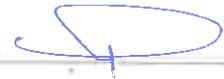
نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



بدر عبد الله الوزان

سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

بدر عبد الله الوزان
ديلويت وتوش
الوزان وشركاه



وليد عبد الله العصيمي

سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم



العيان والعصيمي وشركاهم

8 يناير 2018

الكويت

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
665,263	742,616	4	إيرادات فوائد
189,653	223,762	5	مصروفات فوائد
<u>475,610</u>	<u>518,854</u>		صافي إيرادات الفوائد
128,000	155,903		إيرادات مرابحة وتمويل إسلامي أخرى
33,873	45,793		تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين
<u>94,127</u>	<u>110,110</u>		صافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
<u>569,737</u>	<u>628,964</u>		صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي
132,826	138,556	6	صافي الأتعاب والعمولات
6,398	19,818	7	صافي إيرادات الاستثمارات
35,391	33,735		صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية
957	1,600		إيرادات تشغيل أخرى
<u>175,572</u>	<u>193,709</u>		إيرادات غير الفوائد
<u>745,309</u>	<u>822,673</u>		صافي إيرادات التشغيل
143,844	154,472		مصروفات موظفين
87,435	92,731		مصروفات إدارية أخرى
16,380	15,121		استهلاك مباني ومعدات
4,362	3,121	15	إطفاء موجودات غير ملموسة
<u>252,021</u>	<u>265,445</u>		مصروفات التشغيل
493,288	557,228		ربح التشغيل قبل مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
152,317	188,219	8	مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة
<u>340,971</u>	<u>369,009</u>		ربح التشغيل قبل الضرائب
28,811	26,704	9	ضرائب
<u>312,160</u>	<u>342,305</u>		ربح السنة
295,178	322,362		الخاص بـ:
16,982	19,943		مساهمي البنك
<u>312,160</u>	<u>342,305</u>		الحصص غير المسيطرة
<u>49 فلس</u>	<u>53 فلس</u>	10	ربحية السهم الأساسية الخاصة بمساهمي البنك

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016 الف دينار كويتي	2017 الف دينار كويتي	
312,160	342,305	ربح السنة
		إيرادات شاملة أخرى:
14,689	13,633	استثمارات متاحة للبيع:
4,713	(13,450)	صافي التغير في القيمة العادلة
		صافي المحول إلى بيان الدخل المجمع
19,402	183	
7	246	الحصة في الإيرادات الشاملة الأخرى لشركات زميلة
(159,012)	2,919	فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية
		إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة سوف يتم إعادة تصنيفها إلى
(139,603)	3,348	بيان الدخل المجمع في سنوات لاحقة
172,557	345,653	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
		الخاص بـ:
156,661	326,144	مساهمي البنك
15,896	19,509	الحصص غير المسيطرة
172,557	345,653	

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2017

2016 الف دينار كويتي	2017 الف دينار كويتي	إيضاحات	
			الموجودات
2,686,963	2,743,640	11	نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل
748,889	655,591	13	سندات بنك الكويت المركزي
493,101	1,076,211	13	سندات خزانة حكومة الكويت
2,407,915	2,488,188		ودائع لدى البنوك
13,611,491	14,502,609	12	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
3,178,450	3,348,996	13	استثمارات في أوراق مالية
73,644	63,187	14	استثمار في شركات زميلة
255,086	324,277		أراضي ومباني ومعدات
581,840	581,906	15	الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة
201,415	249,996	16	موجودات أخرى
24,238,794	26,034,601		مجموع الموجودات
			المطلوبات
7,347,803	7,469,303		مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
12,608,092	13,779,607		ودائع العملاء
415,989	490,835		شهادات إيداع مصدرة
	221,173	17	أوراق دولية متوسطة الأجل
124,700	124,734	18	سندات مساندة - الشريحة 2
337,478	387,848	19	مطلوبات أخرى
20,834,062	22,473,500		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
563,566	591,744	20	رأس المال
28,178	29,588	21	أسهم منحة مقترح إصدارها
281,783	295,872	20	احتياطي قانوني
803,028	803,028	20	حساب علاوة إصدار أسهم
(77,799)	(77,799)	20	أسهم خزينة
13,994	13,994	20	احتياطي أسهم خزينة
1,271,813	1,372,964	20	احتياطيات أخرى
2,884,563	3,029,391		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
210,700	210,700	22	الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
309,469	321,010	23	الحصص غير المسيطرة
3,404,732	3,561,101		إجمالي حقوق الملكية
24,238,794	26,034,601		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



عصام جاسم الصقر
الرئيس التنفيذي للمجموعة



ناصر مساعد عبدالله السايير
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

2016 الف دينار كويتي	2017 الف دينار كويتي	إيضاحات	أنشطة التشغيل
312,160	342,305		ربح السنة
(6,398)	(19,818)	7	تعديلات لـ: صافي إيرادات الاستثمارات
16,380	15,121		استهلاك مباني ومعدات
4,362	3,121	15	إطفاء موجودات غير ملموسة
152,317	188,219	8	مخصص خسائر ائتمان محمل وخسائر انخفاض القيمة
491	358		احتياطي المدفوعات بالأسهم
28,811	26,704	9	الضرائب
508,123	556,010		ربح التشغيل قبل التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
			التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
55,041	93,298		سندات بنك الكويت المركزي
(113,049)	(583,110)		سندات خزانة حكومة الكويت
(1,026,578)	(80,273)		ودائع لدى البنوك
(349,165)	(1,065,748)		قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
(7,390)	(48,581)		موجودات أخرى
107,697	121,500		مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
911,541	1,171,515		ودائع العملاء
(239,268)	74,846		شهادات إيداع مصدرة
31,467	45,472		مطلوبات أخرى
(28,775)	(28,133)		ضريبة مدفوعة
(150,356)	256,796		صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة التشغيل
			أنشطة الاستثمار
(2,110,056)	(1,782,370)		شراء استثمارات في أوراق مالية
1,467,493	1,627,148		متحصلات من بيع/ استرداد استثمارات في أوراق مالية
3,065	3,143	7	إيرادات توزيعات أرباح
414	34		توزيعات أرباح من شركات زميلة
4,188	4,970		متحصلات من بيع أراضي ومباني ومعدات
(54,021)	(89,282)		شراء أراضي ومباني ومعدات
-	(707)		التغير في حصة الملكية الفعلية في شركات تابعة
(688,917)	(237,064)		صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار
			أنشطة التمويل
-	225,880	17	صافي المتحصلات من إصدار أوراق دولية متوسطة الأجل
137,584	-	(أ) 20	متحصلات من إصدار أسهم حقوق
74,738	-	23	صافي متحصلات من إصدار صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة
(148,443)	(166,184)		توزيعات أرباح مدفوعة
(12,146)	(12,232)		فوائد مدفوعة من إصدار الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
(2,573)	(5,119)		توزيعات أرباح من صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة
(4,295)	(5,400)		توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة تابعة إلى الحصص غير المسيطرة
44,865	36,945		صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل
(794,408)	56,677		الزيادة (النقص) في النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل
3,481,371	2,686,963		النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في بداية السنة
2,686,963	2,743,640	11	النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

الف دينار كويتي	حقوق مساهمي البنك										
	الأوراق المالية	احتياطي الأسهم خزينة	احتياطي أسهم خزينة								
	المستدامة - الشريحة 1	الإجمالي	أخرى (إيضاح 20 هـ)								
إجمالي حقوق الملكية	3,404,732	309,469	210,700	2,884,563	1,271,813	13,994	(77,799)	803,028	281,783	28,178	563,566
342,305	19,943	322,362	322,362	322,362	322,362	-	-	-	-	-	-
3,348	(434)	3,782	3,782	3,782	3,782	-	-	-	-	-	-
345,653	19,509	326,144	326,144	326,144	326,144	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(14,089)	(14,089)	(14,089)	-	-	-	14,089	-	-
(166,184)	-	(166,184)	(166,184)	(166,184)	(166,184)	-	-	-	(28,178)	28,178	-
(12,232)	-	(12,232)	(12,232)	(12,232)	(12,232)	-	-	-	-	-	-
358	149	209	209	209	209	-	-	-	-	-	-
(5,400)	(5,400)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(5,119)	(2,130)	(2,989)	(2,989)	(2,989)	(2,989)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	(29,588)	(29,588)	(29,588)	-	-	-	29,588	-	-
(707)	(587)	(120)	(120)	(120)	(120)	-	-	-	-	-	-
3,561,101	321,010	210,700	3,029,391	1,372,964	13,994	(77,799)	803,028	295,872	29,588	591,744	2017

في 1 يناير 2017
ربح السنة
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى
إجمالي الإيرادات الشاملة
المحول إلى الاحتياطي القانوني
(إيضاح 20 ب)
إصدار أسهم منحة (إيضاح 20 أ)
توزيعات أرباح مدفوعة
فوائد مدفوعة من إصدار الأوراق المالية
المستدامة - الشريحة 1
المدفوعات بالإسهم في شركة تابعة
توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة
تابعة إلى الحصص غير المسيطرة
توزيعات أرباح من صكوك مستدامة
الشريحة 1 من قبل شركة تابعة
أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 21)
التغير في حصة الملكية الفعلية في شركات
تابعة

في 31 ديسمبر 2017

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017

الف دينار كويتي	حقوق مساهمي البنك										
	إجمالي حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الأوراق المالية - المستدامة - الشريحة 1	الإجمالي	احتياطيات أخرى (إيضاح 20 هـ)	إحتياطي إسهام خيرية	إسهام خيرية	حساب علاوة إصدار إسهام	إحتياطي قانوني	إسهام ملحق مقترح إصدارها	رأس المال
3,191,124	224,485	210,700	2,755,939	1,338,748	13,994	(77,799)	699,840	251,986	25,198	503,972	في 1 يناير 2016
312,160	16,982	-	295,178	295,178	-	-	-	-	-	-	ربح السنة
(139,603)	(1,086)	-	(138,517)	(138,517)	-	-	-	-	-	-	خسائر شاملة أخرى
172,557	15,896	-	156,661	156,661	-	-	-	-	-	-	إجمالي الإيرادات الشاملة المحول إلى الإحتياطي القانوني (إيضاح 20 ب)
-	-	-	-	(29,797)	-	-	-	29,797	(25,198)	25,198	إصدار أسهم منحة (إيضاح 20 أ)
137,584	-	-	137,584	-	-	-	103,188	-	-	34,396	إصدار أسهم حقوق (إيضاح 20 أ)
(148,443)	-	-	(148,443)	(148,443)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة فوائد مدفوعة من إصدار الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1 المحول إلى تسوية المكافآت بالإسهام المدفوعة نقداً
(12,146)	-	-	(12,146)	(12,146)	-	-	-	-	-	-	المدفوعات بالإسهام في شركة تابعة
(2,418)	-	-	(2,418)	(2,418)	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة من قبل شركة تابعة إلى الحصص غير المسيطرة
491	204	-	287	287	-	-	-	-	-	-	إصدار صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة (إيضاح 23)
(4,295)	(4,295)	-	(379)	(379)	-	-	-	-	-	-	تكاليف المعاملة من إصدار صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة
75,388	75,388	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح من صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة
(650)	(271)	-	(379)	(379)	-	-	-	-	-	-	إسهام ملحق مقترح إصدارها (إيضاح 21) حركات أخرى
(2,573)	(1,070)	-	(1,503)	(1,503)	-	-	-	-	-	-	
(1,887)	(868)	-	(1,019)	(1,019)	-	-	-	-	-	-	
3,404,732	309,469	210,700	2,884,563	1,271,813	13,994	(77,799)	803,028	281,783	28,178	563,566	في 31 ديسمبر 2016

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والتسجيل

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 8 يناير 2018. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها. إن البنك شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت في عام 1952 ومسجلة كمصرف (سجل تجاري رقم - 8490) لدى بنك الكويت المركزي. يقع المكتب المسجل للبنك في شارع عبد الله الأحمد وعنوانه البريدي هو ص.ب. 95 الصفاة 13001 الكويت. إن الأنشطة الرئيسية للبنك مفصّل عنها في إيضاح 3.

2- السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الأعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: التحقق والقياس" حول المخصص المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام، كما هو مبين في السياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء قياس المشتقات والاستثمارات في أوراق مالية وفقاً للقيمة العادلة، ما عدا الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والعقارات الاستثمارية. إضافة إلى ذلك، وكما هو موضح بالتفصيل أدناه، فإن الموجودات والمطلوبات التي تم تغطيتها، فيما يتعلق بعلاقات تغطية القيمة العادلة، تدرج بالقيمة العادلة في حدود المخاطر التي يتم تغطيتها.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة. إن التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2017 لم يكن لها أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

لم يتم تطبيق عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 بشكل مبكر في إطار إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وليس من المتوقع أن يكون لأي من هذه المعايير والتعديلات تأثير جوهري على البيانات المالية المجمعة للمجموعة باستثناء ما يلي:

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية، في يوليو 2014 ويسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التغطية. ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس.

حددت المجموعة تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار 9 لبدء من 1 يناير 2018. يتم تطبيق متطلبات التصنيف والقياس وانخفاض القيمة بأثر رجعي من خلال تعديل بيان المركز المالي المجمع الافتتاحي بتاريخ 1 يناير 2018. لن تقوم المجموعة بإعادة إدراج أرقام المقارنة كما هو مسموح به في المعيار 9.

أ. التصنيف والقياس

إن تصنيف وقياس الموجودات المالية سوف يعتمد على كيفية إدارتها (نموذج أعمال المنشأة) وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لها. تحدد هذه العوامل ما إذا كانت الموجودات المالية قد تم قياسها بالتكلفة المطفأة، أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم قياس أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إلا أن المجموعة، عند التحقق المبدئي لأداة حقوق ملكية غير متاجر بها، قد تلجأ على نحو غير قابل للإلغاء إلى تصنيف الأداة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، بدون إدراجها لاحقاً في بيان الدخل المجمع. ويتاح هذا التصنيف أيضاً لحصص أداة حقوق الملكية غير المتاجر بها في تاريخ المعاملة.

إن تطبيق هذا المعيار سيكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثير جوهري على تصنيف وقياس المطلوبات المالية.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

معايير صادرة ولكن لم تسر بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية (تتمة)

ب. محاسبة التغطية

تهدف متطلبات محاسبة التغطية العامة إلى تبسيط محاسبة التغطية، وإنشاء رابط أقوى مع استراتيجية إدارة المخاطر والسماح بتطبيق محاسبة التغطية على مجموعة أكثر تنوعاً من أدوات التغطية والمخاطر. سوف تقوم المجموعة بتطبيق المتطلبات المحاسبية لمتطلبات محاسبة التغطية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، ولا تتوقع أي تأثير جوهري على مركزها المالي.

ج. انخفاض قيمة الموجودات المالية

تتطلب متطلبات الانخفاض في القيمة على الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، ومدينو عقود التأجير، وبعض التزامات القروض وعقود الضمان المالي. يحل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمعيار الدولي للتقارير المالية 9 محل نموذج "الخسائر المتكبدة" الحالي الخاص بمعيار المحاسبة الدولي 39.

يتضمن نموذج خسائر الائتمان المتوقعة أسلوباً مكوناً من ثلاث مراحل يعتمد على التغيير في الجودة الائتمانية للموجودات المالية منذ التحقق المبني. في المرحلة الأولى، عندما لا يكون هناك زيادة جوهرياً في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبني، سيتم إدراج مبلغ يعادل 12 شهراً من خسائر الائتمان المتوقعة. في المرحلة الثانية، عندما يكون هناك زيادة جوهرياً في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبني، ولكن الأدوات المالية لا تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية، سيتم إدراج مبلغ يعادل الفترة الزمنية الاحتمالية المرجحة والافتراضية لخسائر الائتمان المتوقعة. في المرحلة الثالثة، عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة بتاريخ البيانات المالية، سيتم تصنيف تلك الأدوات المالية كمنخفضة القيمة الائتمانية، وسيتم إدراج مبلغ للموجودات المالية يعادل الفترة الزمنية لخسائر الائتمان المتوقعة.

إن تقييم الخسائر الائتمانية وتقدير خسائر الائتمان المتوقعة يجب أن يكون محايداً واحتمالي مرجح، كما يجب أن يتضمن كافة المعلومات المتاحة ذات الصلة بالتقييم بما في ذلك المعلومات حول الأحداث السابقة والحالات الحالية والتوقعات المعقولة والمدعومة للحالات الاقتصادية بتاريخ البيانات المالية. علاوةً على ذلك، يجب أن يأخذ تقييم خسائر الائتمان المتوقعة في الاعتبار القيمة الزمنية للأموال. ونتيجة لذلك، فإن تحقق وقياس الانخفاض في القيمة يقصد منه أن يكون أكثر تطلعاً عما كان عليه في معيار المحاسبة الدولي 39، كما أن مصاريف الانخفاض في القيمة الناتجة عن ذلك ستتميل إلى أن تكون أكثر تقلباً.

انتهت المجموعة من وضع النماذج والمنهجيات التشغيلية واختبارها لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة. كما نفذت المجموعة إجراءات متوازنة خلال السنة للحصول على فهم أفضل للتأثير المحتمل للمعيار الجديد، ولإطار عمل الحوكمة لاكتساب الخبرة. تواصل المجموعة مراجعة نماذج انخفاض القيمة وتقييمها والتحقق من صحتها، بالإضافة إلى أدوات الرقابة على العمليات ذات الصلة قبل إعداد تقارير 31 مارس 2018.

د. التأثير الانتقالي:

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، تتوقع المجموعة حدوث بعض التغييرات في تصنيف الموجودات المالية وإعادة التصنيف ذات الصلة بين الأرباح المرحلة واحتياطي القيمة العادلة. لا تتوقع المجموعة حدوث تأثير مادي على إجمالي حقوق الملكية بسبب التغييرات في تصنيف الموجودات المالية.

سيقوم البنك بتحديد التأثير المحتمل لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة الواردة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9) خلال الفترة المنتهية في 31 مارس 2018. كما سيلتزم البنك بالتعليمات التي سيصدرها بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص.

هـ. الأدوات المالية: الإفصاحات (المعيار الدولي للتقارير المالية 7)

تم تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات ليتضمن مزيداً من الإفصاحات الكمية والنوعية الشاملة المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية 9 مثل فئات التصنيف الجديدة والمراحل الثلاث لنموذج الانخفاض في القيمة، والمتطلبات الجديدة لمحاسبة التغطية والأحكام الانتقالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 15 بتاريخ 28 مايو 2014 ويسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل معيار المحاسبة الدولي 11 عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 الإيرادات بالإضافة إلى تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 15 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31 من تاريخ السريان. يستبعد هذا المعيار الجديد حالات عدم التوافق ونقاط الضعف في متطلبات الإيرادات السابقة كما يطرح إطار عمل أكثر قوة لمعالجة قضايا الإيرادات وتحسين جودة المقارنة لممارسات تحقق الإيرادات بين الشركات وقطاعات الأعمال ونطاقات الاختصاص وأسواق المال.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء (تتمة)

سوف يتم تحويل الإيرادات طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 15 والمسجلة كبضاعة وخدمات في حدود أن تتوقع جهة التحويل أحقيتها في البضاعة والخدمات. سوف يحدد المعيار أيضاً مجموعة شاملة من متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بطبيعة الإيرادات والتدفقات النقدية المقابلة لدى العملاء وحدود تحققها وتوقيتها. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على المبالغ المسجلة والمفصح عنها في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16- عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود التأجير" في يناير 2016 ويسري من تاريخ الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 من المستأجرين المحاسبة عن معظم عقود التأجير ضمن نطاق هذا المعيار بنفس الطريقة المتبعة للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي في الوقت الحالي ضمن معيار المحاسبة الدولي 17 "عقود التأجير". يقوم المستأجرون بتسجيل الأصل الخاضع لحق الاستخدام والالتزام المالي المقابل في الميزانية العمومية. ويتم إطفاء الأصل على مدى طول عقد التأجير والالتزام المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة. إن محاسبة المؤجر لم تتعرض لتغييرات جوهرية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 17. إن المجموعة بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.3 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة كلاً من البيانات المالية للبنك كما في 31 ديسمبر من كل سنة وشركاته التابعة كما في ذلك التاريخ أو تاريخ بما لا يزيد عن ثلاثة أشهر قبل 31 ديسمبر. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة والزميلة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة ويتم تعديلها، متى لزم ذلك، لكي تتوافق السياسات المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات ما بين الشركات بما في ذلك الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين المجموعة.

أ. الشركات التابعة

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للبنك سيطرة عليها. وتتحقق السيطرة عندما يتعرض البنك، أو يكون له حقوق في، العائدات المتغيرة من مشاركته في الشركة المستثمر فيها ويكون له القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرته على الشركة المستثمر فيها. وتعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها متى تشير الحقائق والظروف إلى وقوع تغييرات في واحد أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتوقف السيطرة عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. راجع أيضاً 26 لمعرفة قائمة الشركات التابعة الرئيسية وأعمالها الرئيسية وحصص ملكية المجموعة فيها.

ب. الحصص غير المسيطرة

إن الحصص في حقوق ملكية الشركات التابعة غير الخاصة بالمجموعة يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع كحصص غير مسيطرة. يتم قياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة بالتناسب مع الحصص في صافي الموجودات المحددة للشركة المشتراة. يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو كانت تتجاوز حصص ملكية الحصص غير المسيطرة في الشركة التابعة. يتم معاملة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مالكي حقوق المجموعة. تدرج الأرباح أو الخسائر من تغيير الحصص غير المسيطرة بدون فقد السيطرة ضمن حقوق الملكية.

ج. الشركات الزميلة

إن الشركات الزميلة هي كافة المنشآت التي تمارس عليها المجموعة تأثيراً ملموساً وليس سيطرة، وتملك فيها المجموعة بصفة عامة حصص تتراوح بين 20% و50% من حقوق التصويت. يتم تسجيل الاستثمار في أي شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنه لاحقاً بطريقة حقوق الملكية. إن استثمار المجموعة في شركات زميلة يتضمن الشهرة الناتجة عن الحيازة. ويتم تسجيل حصص المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الحيازة من الشركات الزميلة في بيان الدخل المجمع، كما أن حصص المجموعة من حركات ما بعد الحيازة في الإيرادات الشاملة الأخرى تقيد ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تعديل الحركات المتركمة فيما بعد الحيازة مقابل القيمة الدفترية للاستثمار.

تجري المجموعة تقديراً في تاريخ كل تقارير مالية لغرض تحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة. فإذا ما توفر ذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم تسجيل المبلغ في بيان الدخل المجمع. عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وتسجيل الاستثمار المتبقي وفقاً لقيمتها العادلة. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر من هذه المعاملة بالفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقد التأثير الملموس وإجمالي القيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من البيع. ويتم إدراج ذلك في بيان الدخل المجمع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 العملات الأجنبية

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي (آلاف) الذي يمثل أيضًا العملة الرئيسية للبنك.

أ. تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية السائد في تاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات النقدية والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية (خلاف البنود النقدية التي تمثل جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية) إلى العملة الرئيسية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم إدراج أي أرباح أو خسائر في بيان الدخل المجموع. يتم تحديد فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن البنود النقدية التي تمثل جزءاً من صافي الاستثمار في عملية أجنبية باستخدام أسعار الإقفال وتدرج في الإيرادات الشاملة الأخرى وتعرض في حقوق الملكية ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية. عند استبعاد عملية أجنبية، يتم إدراج المبلغ المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية المتعلق بتلك العملية الأجنبية في بيان الدخل المجموع. تدرج الشهرة والموجودات غير الملموسة وأي تغييرات في القيمة العادلة للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات بالعملة الرئيسية للعملية الأجنبية ويتم تحويلها إلى العملة التي يتم عرض البيانات المالية بها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية. يتم إدراج كافة الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في الإيرادات الشاملة الأخرى وفي احتياطي الفروق المتراكمة من تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة في الإيرادات الشاملة الأخرى كجزء من تعديل القيمة العادلة للاستثمار في الأوراق المالية المتاحة للبيع، ما لم تكون البنود غير النقدية جزءاً من استراتيجية تغطية فعالة.

ب. تحويل البيانات المالية للشركات الأجنبية

يتم تحويل نتائج كافة شركات المجموعة ومراكزها المالية التي تختلف عملتها الرئيسية عن العملة التي يتم عرض البيانات المالية المجمعة بها إلى عملة عرض البيانات المالية كما يلي:

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية. يتم تحويل بنود الإيرادات والمصروفات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للسنة. يتم إدراج كافة الفروق الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في الإيرادات الشاملة الأخرى وفي احتياطي الفروق المتراكمة من تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية وتدرج وفقاً للأصول المرعية في بيان الدخل المجموع عند بيع العملية الأجنبية.

2.5 إيرادات ومصروفات الفوائد

تتحقق إيرادات ومصروفات الفوائد ضمن "إيرادات الفوائد" و"مصروفات الفوائد" في بيان الدخل المجموع لكافة الأدوات المالية التي تحمل فائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي أو التزام مالي وتوزيع إيرادات الفوائد أو مصروفات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو ذلك المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المقدره خلال العمر المتوقع للأدوات المالية أو فترة أقصر من ذلك العمر المتوقع، متى كان ذلك مناسباً، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. يتم تسجيل الأتعاب التي تعتبر جزءاً متكاملاً من العائد الفعلي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. عند تخفيض أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية مماثلة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، تدرج إيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس انخفاض القيمة.

2.6 إيرادات المربحة وإيرادات التمويل الإسلامي الأخرى

تتحقق الإيرادات من المربحة والوكالة والموجودات المؤجرة بشكل يعكس عائداً دورياً ثابتاً على صافي الاستثمارات القائمة.

2.7 إيرادات الأتعاب والعمولات

إن إيرادات الأتعاب المكتسبة من تقديم الخدمات على مدى فترة زمنية تستحق على مدى فترة الخدمة. إن الأتعاب والعمولات الناتجة من تقديم خدمة المعاملات تتحقق عند اكتمال المعاملة المتعلقة بها. تتحقق أتعاب استشارات وخدمات إدارة المحافظ وخدمات الإدارة الأخرى على أساس عقود الخدمات ذات الصلة، ويكون ذلك عادةً على أساس توزيع نسبي زمني. تتحقق أتعاب إدارة الموجودات المتعلقة بصناديق الاستثمار على مدى الفترة التي تقدم فيها الخدمة. ويتم تطبيق نفس المبدأ على خدمات إدارة الثروات وخدمات الأمانة التي يتم تقديمها بشكل مستمر على مدى فترة زمنية ممتدة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.8 إيرادات توزيعات أرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات الأرباح.

2.9 انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن أصلًا ماليًا محددًا أو مجموعة من الموجودات المالية قد تنخفض قيمتها. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة كنتيجة لوقوع حدث أو مجموعة أحداث بعد التحقق المبدئي للأصل ("حدث خسارة" متكبدة) وأن يكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن تقديره بصورة موثوق منها. إذا ما وجد هذا الدليل، يتم إدراج أية خسارة من انخفاض القيمة في بيان الدخل المجموع.

أ. موجودات مدرجة بالتكلفة المطفأة

يقاس مبلغ خسارة انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويُدْرَج مبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. في حالة انخفاض خسارة الانخفاض في القيمة، في فترة لاحقة، ويمكن ربط الانخفاض في الخسارة موضوعياً بحدث وقع بعد تحقق الانخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المحققة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. ويُدْرَج المبلغ الذي تم عكسه في بيان الدخل المجموع. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات الائتمانية (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

ب. موجودات مصنفة كممتاحة للبيع

يقاس مبلغ خسارة انخفاض القيمة بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسائر من انخفاض قيمة الأصل المالي مدرجة سابقاً في بيان الدخل المجموع. يتم إدراج هذا المبلغ في بيان الدخل المجموع. في حالة انخفاض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة لأدوات حقوق الملكية، في فترة لاحقة، يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المحققة سابقاً من خلال بيان الدخل المجموع، وبدلاً من ذلك، تدرج كزيادة في احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة. وفي حالة زيادة القيمة العادلة لأدوات الدين المصنفة كممتاحة للبيع ويمكن ربط الزيادة موضوعياً بحدث وقع بعد تحقق خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الدخل المجموع.

2.10 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

لا يتم إطفاء الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لغرض تحديد انخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغييرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل ناقصاً أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر. في حالة انخفاض خسائر انخفاض القيمة المحققة سابقاً، يتم عكس مخصص هذه الزيادة في انخفاض القيمة بالنسبة للموجودات غير المالية خلاف الشهرة.

2.11 المدفوعات بالأسهم

تسوية المكافآت بالأسهم من خلال حقوق الملكية

يتم تسجيل القيمة العادلة لخدمات الموظفين المستلمة لقاء منح الخيارات أو الأسهم كمصروفات وتسجل الزيادة المقابلة في حقوق الملكية. يتم تحديد المبلغ الإجمالي الذي يتم تسجيله كمصروفات على مدى فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات أو الأسهم الممنوحة في تاريخ المنح ويتم احتسابها باستخدام نموذج بلاك شولز. تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بمراجعة تقديراتها بشأن عدد الخيارات التي من المتوقع ممارستها. تسجل المجموعة تأثير مراجعة التقديرات الأصلية، إن وجد، في بيان الدخل المجموع مع إجراء تعديل مماثل في حقوق الملكية.

تسوية المكافآت بالأسهم المدفوعة نقداً

يتم إدراج القيمة العادلة لخدمات الموظفين التي يتم الحصول عليها مقابل تسوية المكافآت بالأسهم المدفوعة نقداً كمصروفات مع إدراج الزيادة المقابلة لها ضمن المطلوبات. يتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتم إنفاقه على مدى فترة المنح بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات التي يتم تحديدها باستخدام نموذج تقييم بلاك شولز. ويتم إعادة قياس الالتزام بالقيمة العادلة في تاريخ كل تقارير مالية حتى تاريخ التسوية مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.12 مكافأة نهاية الخدمة

تلتزم المجموعة بتقديم مساهمات محددة لبرامج الدولة ودفع مبالغ مقطوعة في إطار برامج المزايا المحددة للموظفين عند انتهاء الخدمة، وفقاً لقوانين الجهة التي يعملون بها. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة سنوياً من خلال تقييمات إكتوارية باستخدام طريقة الائتمان المقدر للوحدة. يتضمن التقييم الإكتواري وضع عدة افتراضات مثل معدل الخصم وزيادات الرواتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. ويتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية.

2.13 الضرائب

تدرج ضريبة الدخل على الربح الخاضع للضريبة ("الضريبة الحالية") كمصروفات في الفترة التي تتحقق فيها الأرباح وفقاً للوائح المالية المعمول بها في البلدان المعنية التي تعمل فيها المجموعة. تتحقق الموجودات الضريبية المؤجلة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم، وتحويل الإعفاءات الضريبية غير المستخدمة والخسائر الضريبية غير المستخدمة، إلى الحد الذي يصبح فيه توفر الأرباح الخاضعة للضريبة محملاً للاستفادة من تلك الإعفاءات والخسائر. تدرج مطلوبات الضريبة المؤجلة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة. تقاس موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضريبة والقوانين المطبقة بتاريخ التقارير المالية.

2.14 تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم تحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم قياسها مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة. يتم إدراج تكاليف المعاملة فقط لتلك الأدوات التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

2.15 النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع بإشعارات قصيرة الأجل على النقد في الصناديق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام.

2.16 ودائع لدى البنوك

تدرج الودائع لدى البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً أية مبالغ مشطوبة ومخصص انخفاض في القيمة. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

2.17 قروض وسلف للعملاء

إن القروض والسلف هي موجودات مالية ذات دفعات ثابتة أو قابلة لتحديد لها وهي غير مدرجة في سوق نشطة.

القيمة الدفترية

تدرج القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً أي مبالغ مشطوبة ومخصص انخفاض القيمة. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

قروض معاد التفاوض عليها

في حالة العجز، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة القروض بدلاً من تملك الضمانات المرهونة مقابلها. قد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. عند إعادة التفاوض حول هذه البنود والشروط، تنطبق بنود وشروط الترتيبات التعاقدية الجديدة في تحديد ما إذا كانت هذه القروض تبقى متأخرة الدفع. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية. كما يستمر إخضاع القرض لتقييم انخفاض القيمة على أساس إفرادي أو جماعي.

2.18 تمويلات إسلامية للعملاء

تمثل التمويلات الإسلامية للعملاء موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة أو يمكن تحديدها وهي غير مدرجة في أية سوق نشطة.

أ. المربحة

المربحة هي اتفاق يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري بالسعر الذي سوف تتم به المعاملة وكذلك مبلغ الربح الذي سيتحقق. إن المربحة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويُدْرَج بالتكلفة المطفأة بالصافي بعد مخصص انخفاض القيمة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.18 تمويل إسلامية للعملاء (تتمة)

ب. الوكالة

الوكالة هي اتفاق بين طرفين هما الموكل الذي يرغب في تعيين الطرف الآخر وهو الوكيل ليكون هذا الأخير وكيلاً عن الموكل فيما يتعلق باستثمار أموال الموكل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. الوكالة هي أصل مالي أنشأته المجموعة ويُدْرَج بالتكلفة المضافة بالصافي بعد مخصص انخفاض القيمة.

ج. الموجودات المؤجرة - المجموعة كمؤجر

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلي عندما تقضي شروط التأجير بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للملكية إلى المستأجر. وتصنف كافة عقود التأجير الأخرى كعقود تأجير تشغيلي. تدرج الأصول المؤجرة بالتكلفة المضافة، بالصافي بعد مخصص انخفاض القيمة.

2.19 استثمارات مالية

تصنف المجموعة استثماراتها المالية ضمن الفئات التالية:

- محتفظ بها حتى الاستحقاق
- متاحة للبيع
- استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تقيد كافة الاستثمارات، باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المدفوع بما في ذلك تكاليف المعاملات التي تتعلق بها مباشرة. تطفأ العلاوات والخصومات على الاستثمارات المالية (باستثناء تلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وتؤخذ إلى إيرادات الفوائد.

محتفظ بها حتى الاستحقاق

إن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق هي استثمارات ذات دفعات ثابتة أو قابلة لتحديدها ويكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. تقاس الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المضافة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة، إن وجد. تدرج الخسائر الناتجة من انخفاض قيمة هذه الاستثمارات في بيان الدخل المجمع. يتم تسجيل إيرادات الفوائد من أوراق الدين المالية المصنفة كمحتفظ بها حتى الاستحقاق في إيرادات الفوائد.

متاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع تلك الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع أو الاستثمارات غير المؤهلة ليتم تصنيفها كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو محتفظ بها حتى الاستحقاق أو قروض وسلف. بعد التحقق المبدئي، فإن الاستثمارات المصنفة كـ "متاحة للبيع" يتم إعادة قياسها وفقاً للقيمة العادلة، ما لم يكن من غير الممكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق منها حيث يتم قياسها في هذه الحالة بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة. وتدرج التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة تغطية فعلية في الإيرادات الشاملة الأخرى وتعرض في حقوق الملكية ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار أو أن يتحدد انخفاض قيمته. عند الاستبعاد أو انخفاض القيمة، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة، التي سبق تسجيلها كـ "تغيرات متراكمة في القيمة العادلة" ضمن حقوق الملكية تدرج في بيان الدخل المجمع للفترة. في حالة عكس خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المحققة سابقاً، فإن تلك التغيرات لن تدرج في بيان الدخل المجمع الحالي ولكن تسجل كزيادة في احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة. في حالة زيادة القيمة العادلة لأداة الدين المصنفة كمتاحة للبيع في فترة لاحقة ويمكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل المجمع. يتم إدراج الجزء من أي تغيرات في القيمة العادلة والمتعلق بعلاقة تغطية فعالة مباشرة في بيان الدخل المجمع. يتم تسجيل إيرادات الفوائد من أوراق الدين المصنفة كمتاحة للبيع ضمن بند إيرادات الفوائد ويتم تسجيل إيرادات توزيعات الأرباح من الأسهم ضمن بند إيرادات توزيعات الأرباح.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.19 استثمارات مالية (تتمة)

استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تصنف الاستثمارات كـ "استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا كانت محتفظ بها لغرض المتاجرة أو مصنفة عند التحقق المبدئي كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تصنف الاستثمارات كـ "محتفظ بها لأغراض المتاجرة" إذا تم حيازتها بغرض البيع في المستقبل القريب أو إعادة الشراء على المدى القريب بنية تحقيق أرباح على المدى القصير أو عندما تكون مشتقات مالية لا يتم تصنيفها كجزء من عمليات تغطية فعالة. تصنف الاستثمارات كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا كان بالإمكان قياس القيمة العادلة للاستثمار بصورة موثوق منها ويكون التصنيف كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً للاستراتيجية الموثقة للمجموعة. ويعاد قياس الاستثمارات المصنفة كـ "استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل كافة التغيرات في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل المجمع. يتم تسجيل أي إيرادات لتوزيعات الأرباح من الأسهم المصنفة كـ "استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" كجزء من "إيرادات توزيعات الأرباح".

إعادة تصنيف الاستثمارات المالية

يتم إعادة تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق في بعض الظروف المحددة فقط نتيجة لتغيير النية عندما تكون هناك القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. عند إجراء عملية إعادة التصنيف، تصبح القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف بمثابة التكلفة المضافة الجديدة لهذه الاستثمارات. ويتم إطفاء أي فرق بين التكلفة المضافة الجديدة والمبلغ المستحق في بيان الدخل المجمع على مدى العمر المتبقي لتلك الاستثمارات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم أيضاً إطفاء مبلغ الربح أو الخسارة المسجل مسبقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل المجمع على مدى العمر المتبقي لهذه الاستثمارات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2.20 قياس القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بأنها هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو سداده لتحويل التزام في معاملات منتظمة بين طرفين في السوق كما في تاريخ القياس، في وجود أو غياب السوق الأكثر فائدة التي يكون للمجموعة حق الدخول فيها في ذلك التاريخ، وفقاً لظروف السوق الحالية بغض النظر عما إذا كان هذا السعر يتم عرضه أو تقديره بشكل مباشر باستخدام أسلوب تقييم آخر.

متى توفرت الأسعار المعروضة في سوق نشطة، تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة لأداة ما باستخدام الأسعار المعروضة في سوق نشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق نشطة عندما تتم المعاملات للموجودات أو المطلوبات بوتيرة وحجم كافيين لتقديم معلومات التسعير على أساس مستمر.

عند عدم توفر أسعار معلنة في سوق نشطة، تستخدم المجموعة أساليب تقييم تتضمن استخدام نماذج التقييم التي تحقق أقصى استخدام للمدخلات المعروضة ذات الصلة وتقليل استخدام المدخلات غير المعروضة. تتضمن أساليب التقييم المختارة كافة العوامل التي يحسبها أطراف السوق عند تسعير معاملة ما. ويتم أخذ المدخلات الخاصة بتلك النماذج من الأسواق المعروضة كلما أمكن، ولكن في حالة عدم الامكان، يلزم إجراء التقدير لتحديد القيمة العادلة. وتتضمن الأحكام والتقديرية اعتبارات السيولة ومدخلات النموذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (الخاصة والمقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل والعلاقات والتقلبات.

عند توفر أسعار عرض وأسعار طلب للموجودات أو المطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، تقوم المجموعة بقياس الموجودات بأسعار العرض والمطلوبات بأسعار الطلب.

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمي عقارات يتمتعون بمؤهلات مهنية ملائمة وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي تم تقييمه، مع الأخذ في الحسبان أيضاً إمكانية إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام العقار في أعلى وأفضل استخدام لها.

2.21 اتفاقيات إعادة الشراء والبيع

إن الموجودات المباعة مع التزام مقابل بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه – التزام إعادة شراء (repos) – تظل مدرجة في بيان المركز المالي المجمع. وتعامل المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروفات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي. لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة مع التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه – التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos) في بيان المركز المالي المجمع. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تدرج كموجودات تكتسب فائدة ويتم تسجيل الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.22 مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية فقط، ويُدْرَج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع إذا كان هناك حق قانوني يلزم بمقاصة المبالغ المحققة وتتوي المجموعة أما السداد على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

2.23 استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يستبعد الأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة حيثما كان ذلك مناسباً) عندما:

- ينقضي الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- تحتفظ المجموعة بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن بالمقابل تتحمل التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- تحول المجموعة حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما (أ) أن تقوم بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها حولت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو تحول السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المجموعة في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المجموعة أيهما أقل.

المطلوبات المالية

يستبعد الالتزام المالي عند الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو الغاؤه أو انقضاء أجله عند استبدال التزام مالي بأخر من نفس جهة التمويل ووفقاً لشروط مختلفة بشكل جوهري، أو في حالة التعديل الجوهري في شروط الالتزام الحالي، يتم التعامل مع هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد.

2.24 الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة بالتعامل في مبادلات سعر الفائدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة. كما تتعامل المجموعة في عقود مبادلة العملات الأجنبية الأجلة للعملاء وإدارة مراكز العملات الأجنبية والتدفقات النقدية لديها. تدرج كافة الأدوات المالية المشتقة للمجموعة في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للمشتقات تعادل الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة من قياس قيمة الأداة المشتقة بسعر السوق وذلك باستخدام معدلات أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. يتم إدراج القيمة العادلة الموجبة والسالبة كموجودات ومطلوبات على التوالي ويتم إجراء المقاصة لها عند وجود النية للسداد بالصافي ووجود الحق القانوني للمقاصة.

لأغراض محاسبة التغطية تصنف معاملات التغطية إلى فئتين: (أ) تغطية القيمة العادلة التي توفر تغطية لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة؛ و (ب) تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية للتقلبات في التدفقات النقدية المرتبطة إما بمخاطرة معينة مقترنة بموجودات أو مطلوبات مالية محققة أو بمعاملة متوقعة بشكل كبير.

إن أي ربح أو خسارة ناتجة من إعادة قياس أداة التغطية فيما يتعلق بمعاملات تغطية القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التغطية، يتم تسجيلها على الفور في بيان الدخل المجمع. يتم تعديل القيمة الدفترية للبنود المغطاة وفقاً لتغيرات القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر التي تتم تغطيتها، ويتم تسجيل الفرق في بيان الدخل المجمع.

إن الربح أو الخسارة لأداة التغطية المتعلقة بمعاملات تغطية التدفقات النقدية والتي تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كمعاملة تغطية، يتم تسجيلها مبدئياً في حقوق الملكية، ويسجل الجزء المتعلق بالتغطية غير الفعالة في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل أرباح أو خسائر عمليات تغطية التدفقات النقدية التي تم تسجيلها مبدئياً في حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجمع في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المغطاة على بيان الدخل المجمع. عندما ينتج عن معاملة التغطية تحقق الموجودات أو المطلوبات فإن الأرباح أو الخسائر التي كانت قد سجلت مبدئياً في حقوق الملكية يتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بها. أما بالنسبة لمعاملات التغطية التي لا تستوفي شروط معاملتها محاسبياً كتغطية، فإن أي أرباح أو خسائر تنتج عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التغطية تؤخذ مباشرة إلى بيان الدخل المجمع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.24 الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

يتم إيقاف محاسبة التغطية عندما تنتهي صلاحية الأداة أو تباع، أو تلغى أو تمارس، أو عندما لا تعود مستوفية لشروط المحاسبة عنها كمعاملة تغطية أو يتم إلغاؤها من قبل المجموعة. بالنسبة لتغطيات التدفقات النقدية، فإن أي ربح أو خسارة متراكمة على أداة التغطية المسجلة في حقوق الملكية تبقى في حقوق الملكية إلى وقت حدوث المعاملة المتوقعة. وفي حالة تغطية القيمة العادلة للأدوات المالية التي تحمل فائدة يتم إطفاء أي تعديل يتعلق بالتغطية على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق. أما عندما لا يعود من المتوقع حدوث معاملة التغطية، فإن صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية تحول إلى بيان الدخل المجموع.

2.25 المحاسبة بتواريخ المتاجرة والسادد

إن جميع المشتريات والمبيعات "بالطرق النظامية" للموجودات المالية يتم تسجيلها بتاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطرق النظامية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالتعليمات التنظيمية أو بالعرف السائد في الأسواق.

2.26 عقارات استثمارية

تمثل العقارات الاستثمارية عقارات محتفظ بها بغرض تحقيق إيرادات تأجير و/أو الاستفادة من ارتفاع قيمتها الرأسمالية أو كليهما، ولكن ليس لغرض البيع في السياق العادي للأعمال أو الاستخدام في إنتاج أو توريد بضاعة أو خدمات أو لأغراض إدارية. يتم قياس العقارات الاستثمارية بالتكلفة عند التحقق المبدئي وتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج أي تغيرات من القياس في بيان الدخل المجموع. تتضمن التكلفة المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة العقارات الاستثمارية. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين لديهم مؤهلات مهنية ملائمة معترف بها وخبرة حديثة في موقع وفئة العقار الذي يتم تقييمه. تدرج أية أرباح أو خسائر من بيع العقارات الاستثمارية (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للبند) في بيان الدخل المجموع. عند وجود تغيرات في استخدام عقار، مثل إعادة تصنيفه كأراضي ومباني ومعدات، فإن قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تمثل تكلفته لغرض أي محاسبة لاحقة.

2.27 أراضي ومباني ومعدات

تمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية الفروع والمكاتب. وتدرج كافة المباني والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك. تتضمن التكلفة التاريخية المصروفات التي تتعلق مباشرةً بحيازة بنود الموجودات.

تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية لبند الموجودات أو تقيد كبند منفصل، حيثما يكون مناسباً، فقط عندما يكون من المحتمل تدفق مزايا اقتصادية مستقبلية من هذا البند إلى المجموعة ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق منها. تحمل كافة أعمال التصليح والصيانة الأخرى على بيان الدخل المجموع خلال الفترة التي يتم فيها تكبدها.

لا تستهلك الأرض. ويحتسب الاستهلاك على القيمة القابلة لاستهلاكها للبنود الأخرى من المباني والمعدات بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها. إن القيمة القابلة لاستهلاكها هي إجمالي القيمة الدفترية ناقصاً القيمة التخريدية المقدرة في نهاية العمر الزمني. إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للمباني والمعدات هي كما يلي:

مبنى على أرض مستأجرة	على مدى فترة العقد (بحد أقصى 20 سنة)
مبنى على أرض ملك حر	50 سنة
نظم وأجهزة تكنولوجيا المعلومات	3-10 سنوات

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية للموجودات وتعديلها عند اللزوم بتاريخ كل تقارير مالية. يتم مراجعة القيمة الدفترية للأرض والمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. يتم تحديد أرباح وخسائر من بيع بنود الموجودات بمقارنة المبالغ المحصلة بالقيمة الدفترية، وتدرج الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجموع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.28 دمج الأعمال

تتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيازة المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة بإجمالي المقابل المحول، الذي يقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة ومبلغ أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشترية. تقاس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشترية وفقاً لنسبة الحصة في صافي الموجودات المحددة للشركة المشترية. تحمل التكاليف المتكبدة الأخرى المتعلقة بالحيازة كمصروفات وتدرج ضمن المصروفات الإدارية الأخرى.

بالنسبة لعمليات دمج الأعمال المحققة على مراحل، يتم إعادة قياس حصة الملكية التي يحتفظ بها المشتري سابقاً وفقاً للقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وتدرج ضمن تكلفة الحيازة. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة في بيان الدخل المجموع. يتم قياس الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرية التي تم حيازتها في عملية دمج الأعمال مبدئياً بقيمتها العادلة كما في تاريخ الحيازة. إن زيادة تكلفة الحيازة عن القيمة العادلة لحصة البنك من صافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها يتم تسجيلها كشهرة. وإذا كانت تكلفة الحيازة أقل من القيمة العادلة لصفافي موجودات الشركة التابعة التي تم حيازتها، يدرج الفرق مباشرة في بيان الدخل المجموع.

2.29 الشهرة والموجودات غير الملموسة

(أ) الشهرة

يتم قياس الشهرة المشترية في دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة الحيازة عن صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة التي تم حيازتها. بعد التسجيل المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة. يتم مراجعة الشهرة لغرض تحديد الانخفاض في القيمة سنوياً أو بصورة أكثر تكراراً إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تشير إلى احتمال حدوث انخفاض في القيمة. تسجل الشهرة بالعملة الرئيسية للعملية الأجنبية ويتم تحويلها إلى عملة عرض البيانات المالية للمجموعة وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ التقارير المالية. عندما يتم بيع الشركات التابعة فإن الفرق بين سعر البيع و صافي الموجودات زائداً فروق التحويل المتراكمة والشهرة يتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع.

(ب) الموجودات غير الملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من البنود غير الملموسة المحددة بشكل منفصل والناجمة من عمليات دمج الأعمال. يتم تحقق الأصل غير الملموس فقط عندما يمكن قياس تكلفته بصورة موثوق منها ويكون من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية منه إلى المجموعة. يتم قياس الموجودات غير الملموسة مبدئياً بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة التي يتم حيازتها في دمج الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. وبعد التسجيل المبدئي يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة إما على أنها محددة المدة أو غير محددة المدة. تطفأ الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية التي تتراوح من فترة 5 إلى 15 سنة ويتم اختبارها لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة في حالة وجود ما يشير إلى انخفاض قيمة الأصل غير الملموس. لا تطفأ الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار زمنية غير محددة ولكن يتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة أو وجود مؤشرات على احتمال انخفاض قيمة الأصل. إذا كانت القيمة الدفترية للأصل غير الملموس أكبر من المبلغ الممكن استرداده، فإن الأصل غير الملموس يعتبر منخفض القيمة ويتم خفضه إلى المبلغ الممكن استرداده. يتم إدراج الزيادة في القيمة الدفترية عن المبلغ الممكن استرداده في بيان الدخل المجموع. يتم عكس خسائر انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة المدرجة في بيان الدخل المجموع للفترة السابقة عند حدوث زيادة في المبلغ الممكن استرداده.

2.30 عقار تمت حيازته من تسوية دين

يدرج العقار الذي تم حيازته من تسوية دين بقيمة القروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لهذه الموجودات أيهما أقل. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

2.31 ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية وودائع العملاء وشهادات الإيداع المصدرة

تدرج الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية وودائع العملاء وشهادات الإيداع المصدرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك المطلوبات التي يتم تغطيتها بصورة فعالة مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة التي يتم تغطيتها.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.32 ودائع العملاء الإسلامية

تتكون ودائع العملاء الإسلامية من الحسابات الاستثمارية والحسابات غير الاستثمارية.

الحسابات الاستثمارية

قد تأخذ الحسابات الاستثمارية شكل ودائع استثمارية تسري لفترات محددة وتجدد تلقائياً عند الاستحقاق لنفس الفترة ما لم يقدم المودعون إخطارات خطية بعكس ذلك، أو تأخذ شكل حسابات التوفير الاستثمارية لفترات غير محددة. وفي كافة الحالات، فإن الحسابات الاستثمارية تستحق جزءاً من الأرباح وتحمل حصة من الخسارة، وتدرج بالتكلفة زائداً الربح المستحق.

الحسابات غير الاستثمارية

تمثل الحسابات غير الاستثمارية -وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية- القرض الحسن من المودعين للمجموعة، ولا تستحق هذه الحسابات أي ربح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة حيث يضمن المجموعة دفع الرصيد المتعلق بها. ويتم استثمار القرض الحسن وفقاً لقرار المجموعة وتعود نتائج مثل هذه الاستثمارات في نهاية الأمر لمساهمي المجموعة. تدرج الحسابات غير الاستثمارية بالتكلفة.

2.33 سندات مساندة - الشريحة 2 وأوراق دولية متوسطة الأجل

تمثل سندات مساندة - الشريحة 2 والأوراق الدولية متوسطة الأجل مطلوبات مالية ويتم إدراجها مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه المطلوبات والتي يتم تغطيتها بفعالية للتغيرات في القيمة العادلة إلى حد التغيرات في القيمة العادلة التي يتم تغطيتها.

2.34 الضمانات المالية

تقدم المجموعة في سياق أعمالها العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المحصل، في المطلوبات الأخرى. كما يتم قيد القسط المحصل في بيان الدخل المجمع ضمن بند "صافي الأتعاب والعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قيد مطلوبات الضمان وفقاً للقياس المبدئي ناقصاً الإطفاء. عندما يصبح السداد بموجب الضمان محتملاً، يتم تحميل القيمة الحالية لصافي الدفعات المتوقعة ناقصاً القسط غير المطفأ على بيان الدخل المجمع.

2.35 أسهم خزينة

يتم المحاسبة عن حصة البنك من أسهمه الخاصة كأسهم خزينة وتدرج بمبلغ الشراء بما في ذلك التكاليف المتعلقة مباشرة بالمعاملة. عند بيع أسهم الخزينة، تقيد الأرباح في حساب منفصل في حقوق الملكية (احتياطي أسهم خزينة) وهي غير قابلة للتوزيع. تحمل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن المتوفر في ذلك الحساب، بينما تحمل أية خسائر تزيد عن الرصيد الدائن على الأرباح المحتفظ بها ثم على الاحتياطيات. أما الأرباح المحققة لاحقاً من بيع أسهم الخزينة فيتم استخدامها أولاً لمقاصة أي خسائر تم تسجيلها سابقاً إلى الاحتياطيات، ثم الأرباح المحتفظ بها ثم حساب احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا تستحق أسهم الخزينة أي توزيعات أرباح نقدية وفي حالة إصدار أسهم المنحة فإن ذلك يزيد في عدد الأسهم نسبياً ويخفض متوسط التكلفة لكل سهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

2.36 موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات والودائع المتعلقة بها التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات ومطلوبات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي المجمع.

2.37 الأحكام والتقديرية المحاسبية الهامة

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ أحكام ووضع تقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. فيما يلي أهم الاستخدامات الجوهرية للأحكام والتقديرية:

الأحكام المحاسبية

انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة موجودات الأسهم المالية المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. وتتطلب عملية تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" أحكاماً هامة

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.37 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأحكام المحاسبية (تتمة)**تصنيف الاستثمارات**

تصنف الموجودات المالية ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو قروض ومدنيين أو استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع أو مشتقات مصنفة كأدوات تغطية في تغطية فعالة، متى كان ذلك مناسباً. تحدد المجموعة تصنيف موجوداتها المالية عند التحقق المبدئي.

عدم التأكد من التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ التقارير المالية والتي لها مخاطر جوهرية تؤدي إلى التسبب في إجراء تعديل جوهري على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة مبيّنة أدناه:

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على الأقل مرة واحدة سنوياً بتحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير للقيمة أثناء الاستخدام لوحدة إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة. كما أن تقدير القيمة أثناء الاستخدام يتطلب من المجموعة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

انخفاض الاستثمار في الشركات الزميلة

تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة التي يمكن استردادها للشركات الزميلة وقيمتها الدفترية إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة. إن تقدير القيمة الممكن استردادها يتطلب من المجموعة إجراء تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واختيار المدخلات المناسبة للتقييم.

مخصص خسائر الائتمان

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء بمعدل ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء خسائر الائتمان في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب اتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الافتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغييرات مستقبلية على تلك المخصصات.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات متضمنة الموجودات غير الملموسة

إن تقدير القيمة العادلة للموجودات متضمنة الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية محددة وغير محددة والمطلوبات والمطلوبات الطارئة التي تم حيازتها كنتيجة لدمج الأعمال يتطلب من الإدارة اتخاذ أحكام هامة.

المدفوعات بالأسهم

تقوم المجموعة بقياس تكلفة معاملات التسوية بالأسهم مع الموظفين بالرجوع للقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية. يتطلب تقدير القيمة العادلة لمعاملات المدفوعات بالأسهم تحديد نموذج التقييم الأكثر ملاءمة. ويتطلب هذا التقدير أيضاً تحديد المدخلات الأكثر ملاءمة لنموذج التقييم بما في ذلك الأعمار المتوقعة لخيارات الأسهم وتقلبات السوق وعائدات توزيعات الأرباح ووضع افتراضات حول تلك الخيارات. إن هذه الافتراضات والنماذج المستخدمة في تقدير القيمة العادلة لمعاملات المدفوعات بالأسهم مفصّل عنها في إيضاح 24.

تقييم الموجودات المالية غير المسعرة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة باستخدام أساليب تقييم تشمل نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه النماذج من السوق المعروضة إن أمكن، ولكن إن لم يكن ذلك ممكناً، يتم استخدام درجة من الأحكام عند تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وتقلبات السوق. يمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول هذه العوامل على القيمة العادلة المدرجة للأدوات المالية. إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم يتطلب تقديرًا هامًا.

3- تحليل القطاعات

تقوم المجموعة بتنظيم وإدارة عملياتها وفقاً للموقع الجغرافي في المقام الأول، وبصفة أساسية على المستوى المحلي والدولي. تقوم المجموعة ضمن عملياتها المحلية، بتقسيم أعمالها إلى الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الإسلامية ومركز المجموعة. يتم تصنيف جميع العمليات خارج الكويت إلى القطاع الدولي. تتعامل الإدارة مع عمليات هذه القطاعات بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرار، وتخصيص الموارد وتقييم الأداء.

الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة

توفر الخدمات المصرفية الاستهلاكية مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للأفراد. ويشمل نطاقها القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان والودائع والعملاء الأجنبية، والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع. تقدم الخدمات المصرفية الخاصة مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية المبتكرة والمخصصة للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية من الأفراد والمؤسسات.

الخدمات المصرفية للشركات

تقدم الخدمات المصرفية للشركات منتجات وخدمات شاملة لرجال الأعمال والشركات وتشمل القروض والودائع والتمويل التجاري، والعملاء الأجنبية والخدمات الاستشارية.

الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول

توفر الخدمات المصرفية الاستثمارية مجموعة كاملة من الخدمات الاستشارية والتنفيذية في أسواق المال. إن أنشطة إدارة الأصول تشمل على إدارة الثروات وإدارة الأصول، والأمانات، والوساطة المالية والأبحاث.

الخدمات المصرفية الإسلامية

تمثل الخدمات المصرفية الإسلامية النتائج المالية لبنك بوبيان ش.م.ك.ع.، وهي شركة تابعة للمجموعة تعمل في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

مركز المجموعة

يضم مركز المجموعة كل من أنشطة أعمال الخزينة والاستثمارات في الكويت وأنشطة المجموعة المحددة الأخرى. توفر الخزينة مجموعة شاملة من خدمات ومنتجات الخزينة لعملائها، وهي مسنولة أيضاً عن إدارة السيولة ومخاطر السوق بالبنك. يشمل مركز المجموعة أي قيم متبقية فيما يتعلق بسعر التحويل والتوزيعات فيما بين القطاعات.

القطاع الدولي

يضم القطاع الدولي كافة الفروع والشركات التابعة والشركات الزميلة خارج دولة الكويت.

يوضح الجدول التالي معلومات صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي وصافي إيرادات التشغيل وربح السنة ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات فيما يتعلق بقطاعات أعمال المجموعة:

2017

	الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول	الخدمات المصرفية الإسلامية	مركز المجموعة	القطاع الدولي	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
صافي إيرادات الفوائد	194,710	143,346	352	110,110	36,635	143,811	628,964
وصافي إيرادات التمويل الإسلامي	259,192	189,278	27,300	129,928	36,387	180,588	822,673
صافي إيرادات التشغيل	149,360	110,605	14,662	47,672	(74,689)	94,695	342,305
ربح (خسارة) السنة	4,398,466	5,199,932	125,946	3,970,396	3,251,132	9,088,729	26,034,601
مجموع الموجودات	4,603,968	2,526,691	73,609	3,518,039	1,620,005	10,131,188	22,473,500

3 - تحليل القطاعات (تتمة)

القطاع الدولي (تتمة)

2016

المجموع ألف دينار كويتي	القطاع الدولي ألف دينار كويتي	مركز المجموعة ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الإسلامية ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار كويتي	الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخاصة ألف دينار كويتي	صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات التمويل الإسلامي
569,737	148,919	17,958	94,127	162	126,768	181,803	صافي إيرادات التشغيل
745,309	186,715	15,414	106,997	23,339	170,785	242,059	ربح (خسارة) السنة
312,160	99,958	(118,138)	41,301	12,146	137,400	139,493	مجموع الموجودات
24,238,794	8,295,648	2,754,535	3,481,807	107,767	5,380,784	4,218,253	مجموع المطلوبات
20,834,062	9,220,298	2,048,908	3,058,654	47,754	2,287,130	4,171,318	

المعلومات الجغرافية

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإيرادات التشغيل للمجموعة بناءً على موقع المنشآت التشغيلية.

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	صافي إيرادات التشغيل
558,594	642,085	الكويت
138,474	129,582	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى
25,398	28,710	أوروبا
22,843	22,296	أخرى
745,309	822,673	

يوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للموجودات غير المتداولة للمجموعة بناءً على موقع المنشآت التشغيلية.

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	موجودات غير متداولة
857,613	960,011	الكويت
24,269	23,397	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى
1,112	9,586	أوروبا
444	623	أخرى
883,438	993,617	

تتكون الموجودات غير المتداولة من الأراضي والمباني والمعدات والشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى والعقارات الاستثمارية والعقارات التي تم حيازتها من تسوية ديون.

4 - إيرادات فوائد

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	
38,910	57,624	ودائع لدى البنوك
490,903	534,490	قروض وسلف للعملاء
121,705	122,481	استثمارات في أوراق دين مالية
13,745	28,021	سندات خزانة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي
<u>665,263</u>	<u>742,616</u>	

5 - مصروفات فوائد

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	
68,320	86,576	مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
110,782	120,738	ودائع العملاء
4,637	7,103	شهادات إيداع مصدرة
=	3,180	أوراق دولية متوسطة الاجل
5,914	6,165	سندات مساندة - الشريحة 2
<u>189,653</u>	<u>223,762</u>	

6 - صافي الأتعاب والعمولات

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	
159,584	167,697	إيرادات الأتعاب والعمولات
(26,758)	(29,141)	مصروفات متعلقة بالأتعاب والعمولات
<u>132,826</u>	<u>138,556</u>	صافي الأتعاب والعمولات

تتضمن إيرادات الأتعاب والعمولات أتعاب إدارة الأصول بمبلغ 30,926 ألف دينار كويتي (2016: 29,551 ألف دينار كويتي) المكتسبة من أنشطة الأمانة التي تحتفظ فيها المجموعة أو تستثمر الموجودات نيابة عن عملائها.

7 - صافي إيرادات الاستثمار

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	
4,314	13,968	صافي الأرباح المحققة من استثمارات متاحة للبيع
822	1,050	صافي الأرباح من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
3,065	3,143	إيرادات توزيعات أرباح
(1,289)	1,016	حصة في نتائج شركات زميلة
(514)	641	صافي الأرباح (الخسائر) من عقارات استثمارية
<u>6,398</u>	<u>19,818</u>	

8- مخصص خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
125,683	174,951	مخصص خسائر الائتمان (إيضاح 12)
9,027	518	خسائر انخفاض قيمة استثمار في أوراق مالية
12,165	12,750	خسائر انخفاض قيمة شركات زميلة (إيضاح 14)
5,442	-	خسائر انخفاض قيمة موجودات غير ملموسة (إيضاح 15)
152,317	188,219	

9- الضرائب

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
7,263	8,176	ضريبة دعم العمالة الوطنية
3,243	3,566	زكاة
2,520	2,955	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
15,785	12,007	ضرائب خارجية
28,811	26,704	

10- ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق تقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (المعدل بالفائدة والأرباح المدفوعة على الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بالصافي بعد أسهم الخزينة. لا توجد أسهم مخففة محتملة يمكن تحويلها إلى أسهم.

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
295,178	322,362	ربح السنة الخاص بمساهمي البنك
(12,146)	(12,232)	ناقصاً: الفائدة المدفوعة على الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
(1,503)	(2,989)	ناقصاً: توزيعات الأرباح على صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة الخاصة بمساهمي البنك
281,529	307,141	
5,717,886	5,816,429	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة (ألف)
49 فلس	53 فلس	ربحية السهم الأساسية

تم تعديل احتساب ربحية السهم لسنة 2016 ليراعي أسهم المنحة التي تم إصدارها في 2017.

11- نقد وودائع بإشعارات قصيرة الأجل

2016	2017	
ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
179,298	195,249	نقد في الصندوق
1,140,983	1,264,834	حسابات جارية لدى بنوك أخرى
260,366	183,985	أموال تحت الطلب
190,830	84,207	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
915,486	1,015,365	ودائع ومرايبات لدى البنوك تستحق خلال سبعة أيام
2,686,963	2,743,640	

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2017

12- قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء

المجموع ألف	أخرى ألف	آسيا ألف	أوروبا ألف	أمريكا الشمالية ألف	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألف	2017
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
10,126,012	244,556	170,231	409,750	294,887	9,006,588	شركات
4,992,110	-	-	2,179	134	4,989,797	أفراد
15,118,122	244,556	170,231	411,929	295,021	13,996,385	القروض والسلف والتمول الإسلامي للعملاء
(615,513)						مخصص خسائر الائتمان
<u>14,502,609</u>						

المجموع ألف	أخرى ألف	آسيا ألف	أوروبا ألف	أمريكا الشمالية ألف	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألف	2016
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
9,662,676	294,360	179,112	344,561	271,989	8,572,654	شركات
4,617,069	-	-	3,042	119	4,613,908	أفراد
14,279,745	294,360	179,112	347,603	272,108	13,186,562	القروض والسلف والتمول الإسلامي للعملاء
(668,254)						مخصص خسائر الائتمان
<u>13,611,491</u>						

فيما يلي مخصصات خسائر الائتمان للتسهيلات النقدية:

المجموع	عام		محدد			
2016 ألف	2017 ألف	2016 ألف	2017 ألف	2016 ألف	2017 ألف	
دينار كويتي						
612,889	668,254	469,917	566,868	142,972	101,386	الرصيد في بداية السنة
127,349	174,630	96,951	84,821	30,398	89,809	المحمل خلال السنة
-	-	-	(145,800)	-	145,800	المحول
(71,984)	(227,371)	-	(2)	(71,984)	(227,369)	مبالغ مشطوبة، بالصافي بعد حركات العملات الأجنبية
<u>668,254</u>	<u>615,513</u>	<u>566,868</u>	<u>505,887</u>	<u>101,386</u>	<u>109,626</u>	الرصيد في نهاية السنة

12- قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء (تتمة)

فيما يلي التحليل التفصيلي للمخصصات المحددة استناداً إلى فئة الموجودات المالية:

المجموع		أفراد		شركات		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي						
142,972	101,386	82,541	57,138	60,431	44,248	الرصيد في بداية السنة
30,398	89,809	16,245	20,314	14,153	69,495	المحمل خلال السنة
-	145,800	-	-	-	145,800	المحول
						مبالغ مشطوبة، بالصافي
						بعد حركات العملات
(71,984)	(227,369)	(41,648)	(11,314)	(30,336)	(216,055)	الأجنبية
101,386	109,626	57,138	66,138	44,248	43,488	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي تحليل إجمالي المخصص المحمل لخسائر الائتمان:

المجموع		عام		محدد		
2016	2017	2016	2017	2016	2017	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي						
127,349	174,630	96,951	84,821	30,398	89,809	تسهيلات نقدية
(1,666)	321	97	301	(1,763)	20	تسهيلات غير نقدية
						مخصص محمل لخسائر
125,683	174,951	97,048	85,122	28,635	89,829	ائتمان

إن المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية والبالغ 29,591 ألف دينار كويتي (2016: 29,270 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 19).

إن مخصص انخفاض القيمة للتسهيلات التمويلية يتفق، من جميع النواحي المادية، مع متطلبات المخصص المحددة التي تنص عليها تعليمات بنك الكويت المركزي والمعايير الدولية للتقارير المالية. في مارس 2007 أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً لتعديل أساس احتساب المخصصات العامة على التسهيلات لتغيير الحد الأدنى للمعدل من 2% إلى 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية. إن المعدلات المطلوبة أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المحددة خلال فترة البيانات المالية. وحتى يتم إصدار توجيه آخر من بنك الكويت المركزي، تم الاحتفاظ بالزيادة في المخصص العام عن المعدل بنسبة 1% بالنسبة للتسهيلات النقدية ونسبة 0.5% بالنسبة للتسهيلات غير النقدية كمخصص عام.

12- قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء (تتمة)

إن القروض والسلف غير المنتظمة والتمويل الإسلامي متعثر السداد للعملاء والمخصصات المحددة المتعلقة بها هي كما يلي:

2016 الف دينار كويتي	2017 الف دينار كويتي	القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء مخصصات
183,005	214,092	
95,383	104,476	

إن القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالقروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء التي تم تحديدها على نحو إفرادي كقروض متعثرة الأداء تبلغ 85,643 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2017 (2016: 63,838 ألف دينار كويتي). يتكون الضمان من النقد والأوراق المالية وخطابات الضمانات البنكية والعقارات.

13- الاستثمارات المالية

يبين الجدول أدناه تفاصيل تصنيف الاستثمارات المالية:

2017	محتفظ بها حتى الاستحقاق الف دينار كويتي	متاحة للبيع الف دينار كويتي	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	
					استثمارات في أوراق مالية
138,493	1,745,472	-	1,883,965		أوراق دين مالية - حكومية (غير كويتية)
-	1,217,376	-	1,217,376		أوراق دين مالية - غير حكومية
-	62,458	3,477	65,935		أسهم
-	145,789	35,931	181,720		استثمارات أخرى
138,493	3,171,095	39,408	3,348,996		
655,591	-	-	655,591		سندات بنك الكويت المركزي
919,218	156,993	-	1,076,211		سندات خزانة حكومة الكويت
1,713,302	3,328,088	39,408	5,080,798		

13- الاستثمارات المالية (تتمة)

محتفظ بها حتى الاستحقاق الف دينار كويتي	متاحة للبيع الف دينار كويتي	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الف دينار كويتي	الإجمالي الف دينار كويتي	2016	
170,958	1,538,535	-	1,709,493	170,958	استثمارات في أوراق مالية
-	1,172,713	-	1,172,713	-	أوراق دين مالية - حكومية (غير كويتية)
-	85,354	2,987	88,341	-	أوراق دين مالية - غير حكومية
-	159,288	48,615	207,903	-	أسهم
170,958	2,955,890	51,602	3,178,450	170,958	استثمارات أخرى
748,889	-	-	748,889	748,889	سندات بنك الكويت المركزي
493,101	-	-	493,101	493,101	سندات خزانة حكومة الكويت
1,412,948	2,955,890	51,602	4,420,440	1,412,948	

يتم تسجيل كافة الأسهم غير المسعرة المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات بقيمة دفترية بمبلغ 495 ألف دينار كويتي (2016: 563 ألف دينار كويتي) حيث يتم تسجيلها بالتكلفة لأن القيمة العادلة لا يمكن تقديرها بصورة موثوق فيها.

لقد تم احتساب خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 518 ألف دينار كويتي (2016: 9,027 ألف دينار كويتي) مقابل الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع التي يوجد فيها انخفاض كبير أو متواصل في القيمة.

14- استثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة للمجموعة:

القيمة الدفترية		
2016	2017	
الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
31,150	20,326	بنك سياريا معاملات اندونيسيا
29,564	31,777	بنك لندن والشرق الأوسط
4,884	4,762	البنك التركي ش.م.
4,581	2,784	بنك المال المتحد
3,465	3,538	أخرى
73,644	63,187	

حصة الملكية الفعلية %		الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	
2016	2017			
30.5	30.5	الخدمات المصرفية	اندونيسيا	بنك سياريا معاملات اندونيسيا
26.4	26.4	الخدمات المصرفية	المملكة المتحدة	بنك لندن والشرق الأوسط
34.3	34.3	الخدمات المصرفية	تركيا	البنك التركي ش.م.
21.7	21.7	الخدمات المصرفية	السودان	بنك المال المتحد

14- استثمار في شركات زميلة (تتمة)

قامت المجموعة خلال السنة باستلام توزيعات أرباح بمبلغ 34 ألف دينار كويتي من شركات زميلة (2016: 414 ألف دينار كويتي).

خلال السنة، قامت المجموعة باحتساب مخصص بمبلغ 12,750 ألف دينار كويتي (2016: 12,165 ألف دينار كويتي) فيما يتعلق بانخفاض قيمة شركاتها الزميلة والذي يتكون بصورة رئيسية من مبلغ 10,836 ألف دينار كويتي (2016: 12,165 ألف دينار كويتي) فيما يتعلق ببنك سياريا معاملات اندونيسيا تي بي كيه. يتم احتساب انخفاض القيمة فيما يتعلق ببنك سياريا معاملات اندونيسيا تي بي كيه بالفرق بين القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع والقيمة الدفترية. يتم تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع باستخدام مضاعف السوق.

15- الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة

الشهرة	موجودات	المجموع	
ألف	غير ملموسة	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
			التكلفة
394,814	217,659	612,473	في 1 يناير 2017
3,089	766	3,855	تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية
<u>397,903</u>	<u>218,425</u>	<u>616,328</u>	في 31 ديسمبر 2017
			الإطفاء المتراكم وانخفاض القيمة
-	30,633	30,633	في 1 يناير 2017
-	3,121	3,121	الإطفاء المحمل للسنة
-	668	668	تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية
<u>-</u>	<u>34,422</u>	<u>34,422</u>	في 31 ديسمبر 2017
			صافي القيمة الدفترية
<u>397,903</u>	<u>184,003</u>	<u>581,906</u>	في 31 ديسمبر 2017
			التكلفة
474,174	241,326	715,500	في 1 يناير 2016
(79,360)	(23,667)	(103,027)	تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية
<u>394,814</u>	<u>217,659</u>	<u>612,473</u>	في 31 ديسمبر 2016
			الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة
-	37,906	37,906	في 1 يناير 2016
-	4,362	4,362	الإطفاء المحمل للسنة
-	5,442	5,442	انخفاض القيمة المحمل للسنة
-	(17,077)	(17,077)	تعديلات أسعار تحويل عملات أجنبية
<u>-</u>	<u>30,633</u>	<u>30,633</u>	في 31 ديسمبر 2016
			صافي القيمة الدفترية
<u>394,814</u>	<u>187,026</u>	<u>581,840</u>	في 31 ديسمبر 2016

15- الشهرة والموجودات الأخرى غير الملموسة (تمة)

يتضمن صافي القيمة الدفترية للشهرة مبلغ 334,531 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 334,531 ألف دينار كويتي) يتعلق ببنك بوبيان ش.م.ك.ع. ومبلغ 60,483 ألف دينار كويتي (2016: 57,341 ألف دينار كويتي) يتعلق ببنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م. ومبلغ 2,889 ألف دينار كويتي (2016: 2,942 ألف دينار كويتي) يتعلق بمصرف الائتمان العراقي ش.م.خ.

يتضمن صافي القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة كما في 31 ديسمبر 2017 تراخيص أنشطة بنكية وعلامات تجارية بمبلغ 161,163 ألف دينار كويتي (2016: 162,232 ألف دينار كويتي) وعلاقات بالعملاء وودائع أساسية بمبلغ 16,130 ألف دينار كويتي (2016: 17,923 ألف دينار كويتي) وتراخيص وساطة بمبلغ 6,710 ألف دينار كويتي (2016: 6,871 ألف دينار كويتي). والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة هي بمبلغ 165,333 ألف دينار كويتي (2016: 165,494 ألف دينار كويتي). يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة بمبلغ 18,670 ألف دينار كويتي (2016: 21,532 ألف دينار كويتي) على مدى فترة تتراوح من 5 إلى 15 سنة.

اختبار انخفاض قيمة الشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة

يتم اختبار القيمة الدفترية للشهرة والموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة لغرض تحديد انخفاض القيمة على أساس سنوي (أو بصورة أكثر تكراراً من ذلك عند وجود دليل على أن الشهرة والموجودات غير الملموسة قد تنخفض قيمتها)، وذلك من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها من وحدة إنتاج النقد التي يتم توزيع هذه البنود إليها باستخدام عمليات احتساب القيمة أثناء الاستخدام ما لم تكن القيمة العادلة التي تستند إلى السعر في سوق نشط أعلى من القيمة الدفترية لوحدة إنتاج النقد. تستخدم حسابات القيمة أثناء الاستخدام تنبؤات للتدفقات النقدية قبل الضرائب استناداً إلى الموازنات المالية المعتمدة من قبل الإدارة على مدى فترة 5 سنوات ومعدل نمو نهائي ذي صلة. ويتم بعد ذلك خصم هذه التدفقات النقدية للوصول إلى صافي القيمة الحالية الذي ستم مقارنته بالقيمة الدفترية. إن معدل الخصم المستخدم هو قبل الضرائب ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة إنتاج النقد ذات الصلة.

ويتم احتساب المبلغ الممكن استرداده للشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة باستخدام طريقة القيمة أثناء الاستخدام التي تستند إلى المدخلات التالية. إن الشهرة المتعلقة ببنك بوبيان ش.م.ك.ع. تم توزيعها إلى وحدة فردية لإنتاج النقد والتي تتكون من صافي موجودات محددة بما في ذلك الموجودات غير الملموسة لبنك بوبيان ش.م.ك.ع. يتم استخدام معدل خصم بنسبة 8.75% (2016: 9.25%) ومعدل نمو نهائي بنسبة 3.25% (2016: 3.25%) لتقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد هذه. إن الشهرة المتعلقة ببنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م. تم توزيعها إلى وحدة فردية لإنتاج النقد والتي تتكون من صافي موجودات محددة بما في ذلك الموجودات غير الملموسة للبنك الوطني المصري ش.م.م. يتم استخدام معدل خصم بنسبة 17% (2016: 18%) ومعدل نمو نهائي بنسبة 5% (2016: 5%) لتقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد هذه. يتم استخدام معدل خصم بنسبة 9.25% (2016: 10%) ومعدل نمو نهائي بنسبة 3% (2016: 3%) لتقدير القيمة الممكن استردادها لرخصة الوساطة في الكويت. كما قامت المجموعة بإجراء تحليل حساسية بتنوع عوامل المدخلات من خلال هامش معقول. استناداً إلى ذلك التحليل، لا توجد مؤشرات على أن الشهرة أو الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة قد تعرضت للانخفاض في القيمة.

16- موجودات أخرى

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	
56,683	78,303	فوائد مدينة
45,183	27,680	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح 28)
41,675	39,586	مدينون متنوعون ومدفوعات مقدماً
24,680	53,572	عقارات استثمارية
21,832	33,862	عقارات تمت حيازتها من تسوية ديون
11,362	16,993	أخرى
201,415	249,996	

17- أوراق دولية متوسطة الأجل

خلال السنة، قام البنك بإنشاء برنامج أوراق دولية متوسطة الأجل بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي ("برنامج الأوراق الدولية"). في 30 مايو 2017، أصدر البنك، بموجب برنامج الأوراق الدولية ومن خلال شركة ذات أغراض خاص مملوكة بالكامل، أوراق من الدرجة الأولى غير مضمونة بقيمة 750,000 ألف دولار أمريكي تستحق في مايو 2022. وقد تم إصدار هذه الأوراق بنسبة 99.491% من القيمة الاسمية وتحمل فائدة بمعدل ثابت بنسبة 2.75% سنوياً تستحق على أساس نصف سنوي.

18- سندات مساندة - الشريحة 2

في 18 نوفمبر 2015، أصدر البنك سندات مساندة - الشريحة 2 بالدينار الكويتي المقومة بمبلغ 125,000 ألف دينار كويتي بفترة استحقاق حتى 10 سنوات، وهي تتضمن شرائح متساوية من سندات تحمل معدلات فائدة ثابتة وسندات تحمل معدلات فائدة متغيرة. تحمل السندات ذات معدلات الفائدة الثابتة معدل فائدة بنسبة 4.75% سنوياً، تستحق على فترات نصف سنوية آجلة على مدى السنوات الخمس الأولى، وسوف يتم إعادة تحديدها للفترة اللاحقة بمعدل 2.75% فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي (في التاريخ السنوي للسنة الخامسة من تاريخ الإصدار). وتحمل السندات ذات معدلات الفائدة المتغيرة معدل فائدة بنسبة 2.50% سنوياً فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي يتم تحديدها بشكل نصف سنوي، ويخضع ذلك لحد أقصى بنسبة 1% فوق المعدل السائد للسندات ذات المعدل الثابت، وتستحق على فترات نصف سنوية آجلة. إن هذه السندات غير مكفولة بضمان ويمكن استدعائها كلياً أو جزئياً وفقاً لاختيار البنك بعد 5 سنوات من تاريخ الإصدار، وذلك بموجب شروط محددة والموافقات الرقابية.

19- مطلوبات أخرى

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	
74,144	97,852	فوائد دائنة
28,808	35,082	إيرادات مستلمة مقدماً
20,605	19,176	الضرائب
29,270	29,591	مخصص التسهيلات غير النقدية (إيضاح 12)
32,367	36,645	مصروفات مستحقة
42,550	54,123	القيمة العادلة السالبة للمشتقات (إيضاح 28)
30,653	34,114	مكافأة نهاية الخدمة
79,081	81,265	أخرى
<u>337,478</u>	<u>387,848</u>	

مكافأة نهاية الخدمة

تم تحديد القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة من خلال التقييمات الاكتوارية باستخدام طريقة الائتمان المقدر للوحدة. إن المدخلات الجوهرية المستخدمة في التقييم الاكتواري هي معدل خصم بنسبة 5% وزيادات الرواتب المستقبلية بما يتوافق مع معدل التضخم في الأسعار الاستهلاكية المتوقعة والمعدلات المناسبة لحالات الوفاة والإعاقة.

20- رأس المال والاحتياطيات

أ) رأس المال

يتكون رأس مال البنك المصرح به من 6,000,000,000 (2016: 6,000,000,000) سهم، بقيمة 0.100 دينار كويتي لكل سهم.

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	
563,566	591,744	المصدر والمدفوع نقداً:
		5,917,447,518 (2016: 5,635,664,303) سهم قيمة كل منها
		0.100 دينار كويتي

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة في 11 مارس 2017 على زيادة بمبلغ 28,178,321.500 دينار كويتي في رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل وذلك من خلال إصدار 281,783,215 سهم منحة بما يمثل نسبة 5% من رأس المال. وبذلك زاد رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل من مبلغ 563,566,430.300 دينار كويتي إلى مبلغ 591,744,751.800 دينار كويتي، وقد تم تسجيل التغيير في رأس المال في السجل التجاري بتاريخ 19 مارس 2017.

20- رأس المال والاحتياطيات (تتمة)

(أ) رأس المال (تتمة)

إن الحركة في الأسهم العادية المصدرة خلال السنة هي كما يلي:

2016	2017	
5,039,717,687	5,635,664,303	عدد الأسهم المصدرة كما في 1 يناير
251,985,884	281,783,215	إصدار أسهم منحة
343,960,732	-	إصدار حقوق
<u>5,635,664,303</u>	<u>5,917,447,518</u>	عدد الأسهم المصدرة كما في 31 ديسمبر

(ب) احتياطي قانوني

اقترح مجلس الإدارة بتحويل مبلغ 14,089 ألف دينار كويتي (2016: 29,797 ألف دينار كويتي) إلى الاحتياطي القانوني. ويتم ذلك وفقاً للنظام الأساسي للبنك وقانون الشركات والتعديلات اللاحقة له الذي يتطلب بحد أدنى تحويل نسبة 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي القانوني غير القابل للتوزيع حتى يعادل رصيد الاحتياطي نسبة 50% من رأس مال البنك المصدر. وبالتالي، فإن التحويل إلى الاحتياطي القانوني، بما يقل عن نسبة 10% من ربح السنة، هو المبلغ المطلوب ليبلغ الاحتياطي القانوني نسبة 50% من رأسمال البنك المصدر.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لدفع توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

(ج) حساب علاوة إصدار الأسهم

إن رصيد حساب علاوة إصدار الأسهم غير قابل للتوزيع.

(د) أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

في نهاية السنة كان لدى البنك أسهم الخزينة التالية:

2016	2017	
96,208,554	101,018,981	عدد أسهم الخزينة
1.7%	1.7%	أسهم الخزينة كنسبة من إجمالي الأسهم قيد الإصدار
77,799	77,799	تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
62,536	73,542	القيمة السوقية لأسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
643	718	المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة (فلس)

إن الحركة في أسهم الخزينة هي كما يلي:

عدد الأسهم		
2016	2017	
91,626,899	96,208,554	الرصيد كما في 1 يناير
4,581,344	4,810,427	إصدار أسهم منحة
311	-	مشتريات
<u>96,208,554</u>	<u>101,018,981</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر

إن الرصيد في حساب احتياطي أسهم الخزينة غير متاح للتوزيع. إضافة إلى ذلك، فإن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2017

20- رأس المال والاحتياطيات (تتمه)

(هـ) احتياطيات أخرى

الف دينار كويتي	مجموع الاحتياطيات الأخرى	توزيعات أرباح نقدية مقترحة	احتياطي المدفوعات بالسهم	التغيرات المترتبة في القيمة العادلة	احتياطي تحويلات صلات أجنبية	أرباح محتفظ بها	احتياطي عام
1,271,813	166,184	14,172	49,121	(237,915)	1,163,193	117,058	
322,362	-	-	-	358	322,362	-	
3,782	-	-	358	3,424	-	-	
326,144	-	-	358	3,424	322,362	-	
(14,089)	-	-	-	-	(14,089)	-	
(166,184)	(166,184)	-	-	-	-	-	
(12,232)	-	-	-	-	(12,232)	-	
209	-	209	-	-	-	-	
(2,989)	-	-	-	-	(2,989)	-	
(29,588)	-	-	-	-	(29,588)	-	
-	174,493	-	-	-	(174,493)	-	
(120)	-	-	-	-	(120)	-	
1,372,964	174,493	14,381	49,479	(234,491)	1,252,044	117,058	

إجمالي الإيرادات الشاملة

المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 20 ب)

توزيعات أرباح مدفوعة

فوائد مدفوعة على الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1

مدفوعات بالسهم في شركة تابعة

توزيعات أرباح على صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة تابعة

أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 21)

توزيعات أرباح نقدية مقترحة بقيمة 30 فلس للسهم (إيضاح 21)

التغير في حصة الملكية الفعلية في شركات تابعة

في 31 ديسمبر 2017

مجموعة بنك الكويت الوطني

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2017

20- رأس المال والاحتياطيات (تتمة)

احتياطيات أخرى (تتمة) (هـ)

الف دينار كويتي	احتياطيات	التغيرات	احتياطي	احتياطي	أرباح	احتياطي
مجموع	توزيعات	المترابطة	تحويلات	أرباح	محتفظ بها	عام
الاحتياطيات	أرباح نقدية	في القيمة	عملات	محتفظ بها	محتفظ بها	عام
الأخرى	مقترحة	العائلة	أجنبية	محتفظ بها	محتفظ بها	عام
1,338,748	148,443	29,472	(79,749)	1,107,221	117,058	
295,178	-	19,649	-	295,178	-	
(138,517)	-	19,649	(158,166)	-	-	
156,661	-	19,649	(158,166)	295,178	-	
(29,797)	-	-	-	(29,797)	-	
(148,443)	(148,443)	-	-	(12,146)	-	
(12,146)	-	-	-	-	-	
(2,418)	-	(2,418)	-	-	-	
287	-	287	-	-	-	
(379)	-	-	-	(379)	-	
(1,503)	-	-	-	(1,503)	-	
(28,178)	-	-	-	(28,178)	-	
-	166,184	-	-	(166,184)	-	
(1,019)	-	-	-	(1,019)	-	
1,271,813	166,184	14,172	49,121	(237,915)	1,163,193	117,058

في 31 ديسمبر 2016

إجمالي الإيرادات (الخصائر) الشاملة
المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 20 ب)
توزيعات أرباح مدفوعة
فوائد مدفوعة على الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
المحول إلى تسوية المكافآت بالأسمم المدفوعة نقداً
المدفوعات بالأسمم في شركة تابعة
تكاليف المعاملة من إصدار صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل
شركة تابعة
توزيعات أرباح من صكوك مستدامة الشريحة 1 من قبل شركة
تابعة
أسهم مخبة مقترح إصدارها (إيضاح 21)
توزيعات أرباح نقدية مقترحة بقيمة 30 فلس للسهم (إيضاح 21)
حركات أخرى

20- رأس المال والاحتياطيات (تتمة)

هـ) احتياطيات أخرى (تتمة)

تم تكوين الاحتياطي العام وفقاً للنظام الأساسي للبنك ويمكن توزيعه دون قيود، باستثناء المبلغ بما يعادل تكلفة شراء أسهم الخزينة.

يتضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية فروق التحويل عند تحويل النتائج والمركز المالي لكافة شركات المجموعة بما في ذلك الشهرة والموجودات غير الملموسة وأي تغييرات في القيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات من عملاتها الرئيسية إلى عملة عرض البيانات المالية.

21- أرباح نقدية مقترحة توزيعها

أقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بقيمة 30 فلساً للسهم (2016: 30 فلساً لكل سهم) وأسهم منحة بنسبة 5% (2016: 5%) من الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2017. تستحق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة، إذا ما تم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، التوزيع على المساهمين بعد الحصول على الموافقات الضرورية من الجهات الرقابية.

22- الأوراق المالية المستدامة – الشريحة 1

في أبريل 2015، أصدر البنك، من خلال شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، الأوراق المالية المستدامة -الشريحة 1 ("الأوراق المالية المستدامة") بمبلغ 700,000 ألف دولار أمريكي وهي مؤهلة للتصنيف ضمن حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32: الأدوات المالية -العرض. إن هذه الأوراق المالية المستدامة مساندة وغير مكفولة بضمان وتحمل معدل فائدة بنسبة 5.75% سنوياً وتستحق على فترات نصف سنوية أجله حتى تاريخ الاستدعاء الأول في أبريل 2021. يجوز إلغاء مدفوعات الفوائد المتعلقة بالأوراق المالية المستدامة (كلياً أو جزئياً) وفقاً لقرار البنك على أساس غير متراكم. ولا يعتبر أي إلغاء تأخراً عن السداد. ويتم معالجة مدفوعات الفوائد كتخفيض من حقوق الملكية. إن هذه الأوراق المالية المستدامة ليس لها تاريخ استحقاق ويمكن استدعائها (كلياً ولكن ليس جزئياً) بالقيمة الاسمية وفقاً لاختيار البنك بتاريخ الاستدعاء الأول في أبريل 2021 وفي كل تاريخ سداد للفوائد فيما بعد، وذلك بموجب شروط محددة.

23- الحصص غير المسيطرة

خلال عام 2015، قام بنك بوبيان ش.م.ك.ع. (بنك بوبيان)، شركة تابعة للبنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" عن طريق ترتيب صكوك يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بمبلغ 250,000 ألف دولار أمريكي. تعتبر صكوك الشريحة 1 أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد ثابت وتمثل التزامات مساندة مباشرة غير مكفولة (ذات أولوية فقط على رأس المال) لبنك بوبيان وتخضع للبنود والشروط الواردة في اتفاقية المضاربة. إن صكوك الشريحة 1 مدرجة في سوق الأوراق المالية الأيرلندي وسوق دبي للأوراق المالية (NASDAQ Dubai) ويمكن استدعائها من قبل بنك بوبيان بعد فترة تبلغ خمس سنوات تنتهي في مايو 2021 (تاريخ الاستدعاء الأول) أو أي تاريخ سداد أرباح بعد ذلك يخضع لبعض شروط الاسترداد. تحمل صكوك الشريحة 1 معدل ربح متوقع بنسبة 6.75% سنوياً يستحق السداد في نهاية كل نصف سنة بالترتيب حتى تاريخ الاستدعاء الأول. بعد ذلك، يتم إعادة تحديد الربح المتوقع استناداً إلى متوسط معدلات المبادلات بالدولار الأمريكي السائدة على مدى خمس سنوات زائد هامش الربح الابتدائي بنسبة 5.588% سنوياً. وفقاً لتقدير المصدر الوحيد، قد يتم اختيار عدم إجراء توزيعات المضاربة المتوقعة وفي هذه الحالة، لن يتم تراكم أرباح المضاربة ولا يعتبر هذا الحدث بمثابة حدث إخفاق في السداد. ولم تقم المجموعة بالاشتراك في إصدار صكوك الشريحة 1 ويتم إدراج إجمالي المبلغ ضمن الحصص غير المسيطرة في بيان المركز المالي المجمع.

-24 المدفوعات بالأسهم

يقوم البنك بتطبيق برنامج تسوية المكافآت بالأسهم المدفوعة نقداً بالنسبة للموظفين التنفيذيين. ويتم منح هذه الخيارات في حالة استمرار الموظفين بالخدمة لفترة ثلاث سنوات ويتم تسويتها بالدفع نقداً استناداً إلى القيمة السوقية لأسهم البنك في تاريخ المنح.

إن القيمة العادلة للخيارات الممنوحة خلال السنة والتي تم تحديدها باستخدام نموذج تقييم بلاك شولز بلغت 0.663 دينار كويتي (2016: 0.612 دينار كويتي) كما في نهاية السنة. إن المدخلات الجوهرية للنموذج كانت سعر السهم بمبلغ 0.728 دينار كويتي (2016: 0.660 دينار كويتي) في تاريخ القياس والانحراف المعياري لعائدات سعر السهم المتوقعة بنسبة 25.27% (2016: 20.40%) وفترة الخيار الموضحة أعلاه ومعدل الفائدة السنوي الذي لا يحمل مخاطر بنسبة 2.75% (2016: 2.5%). إن التقلب الذي يتم قياسه وفقاً للانحراف المعياري لعائدات سعر السهم المتوقعة يستند إلى التحليل الإحصائي لأسعار الأسهم اليومية على مدى الثلاثة سنوات الأخيرة.

يوضح الجدول التالي الحركة في عدد خيارات الأسهم خلال السنة:

2016	2017	
عدد خيارات الأسهم	عدد خيارات الأسهم	
5,637,743	6,051,992	القائمة في 1 يناير
2,197,905	3,237,108	الممنوحة خلال السنة
(1,556,637)	(2,091,184)	الممارسة خلال السنة
(227,019)	(245,557)	المنتهية خلال السنة
6,051,992	6,952,359	القائمة في 31 ديسمبر

يطبق بنك بوبيان أيضاً برنامجاً للمدفوعات بالأسهم وخيارات الأسهم الممنوحة إلى موظفيه التنفيذيين.

إن المصروفات المستحقة على حساب برنامج التعويضات بالأسهم للسنة تبلغ 1,909 ألف دينار كويتي (2016: 1,693 ألف دينار كويتي) وهي مدرجة ضمن مصروفات الموظفين.

-25 القيمة العادلة للأدوات المالية

تستند القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتداولة في أسواق نشطة على أسعار السوق المعروضة أو الأسعار التي يحددها المتداولين في عروض الأسعار. بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى، تحدد المجموعة القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة باستخدام الجدول الهرمي التالي لقياسات القيمة العادلة، الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في تحديد هذه القياسات:

- المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
- المستوى 2: مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة ضمن المستوى 1 وهي معلنة إما بصورة مباشرة (أي كأسعار) أو بصورة غير مباشرة (مشتقة من الأسعار). تتضمن هذه الفئة الأدوات التي تم تقييمها باستخدام الأسعار المعلنة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو مشابهة في سوق يعتبر غير نشط إلى حد ما أو أساليب تقييم أخرى يكون جميع مدخلاتها ملحوظة من بيانات السوق. تتضمن أوراق الدين المالية المتضمنة في هذه الفئة أدوات الدين السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- المستوى 3: الأساليب الأخرى التي تستخدم مدخلات لها تأثير كبير على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

25- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

تتضمن أساليب التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة، والمقارنة مع أدوات مماثلة يكون لها أسعار سوقية معلنة ومعلومات المعاملات الحديثة وصافي قيمة الموجودات. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في التقييم أسعار الفائدة الخالية من المخاطر والقياسية ومعدلات الائتمان والعلاوات الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار السندات والأسهم ومعدلات تحويل العملات الأجنبية وتقلبات الأسعار المتوقعة والآثار المترتبة عليها. إن الغرض من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يعكس السعر المستلم مقابل بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين المتداولين في السوق في تاريخ القياس.

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة تقارير مالية بتحديد ما إذا كان قد تمت التحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (على أساس أدنى مستوى للمدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

يبين الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية للمجموعة المسجلة بالقيمة العادلة:

2017				
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع	
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
2,074,930	1,030,534	14,377	3,119,841	أوراق دين مالية
58,829	122,844	65,487	247,160	أسهم واستثمارات أخرى
<u>2,133,759</u>	<u>1,153,378</u>	<u>79,864</u>	<u>3,367,001</u>	
-	(26,443)	-	(26,443)	مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 28)
2016				
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع	
الف	الف	الف	الف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,756,896	939,587	14,765	2,711,248	أوراق دين مالية
91,489	132,410	71,782	295,681	أسهم واستثمارات أخرى
<u>1,848,385</u>	<u>1,071,997</u>	<u>86,547</u>	<u>3,006,929</u>	
-	2,633	-	2,633	مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 28)

25- القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يحلل الجدول التالي الحركة في المستوى 3 والإيرادات (الفوائد وتوزيعات الأرباح والأرباح المحققة) المحققة خلال السنة:

صافي الأرباح في بيان الدخل المجموع ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر 2017 ألف دينار كويتي	الحركات في سعر صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي			إضافات ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2017 ألف دينار كويتي	
		بيع / استرداد	بيانات	صافي				
999	14,377	(11)	(377)	-	-	14,765	أوراق دين مالية	
6,679	65,487	(617)	(11,420)	1,732	4,010	71,782	أسهم واستثمارات أخرى	
7,678	79,864	(628)	(11,797)	1,732	4,010	86,547		

صافي الأرباح في بيان الدخل المجموع ألف دينار كويتي	في 31 ديسمبر 2016 ألف دينار كويتي	الحركات في سعر صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي			إضافات ألف دينار كويتي	التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي	في 1 يناير 2016 ألف دينار كويتي	
		بيع / استرداد	بيانات	صافي				
989	14,765	8	(30,929)	14,000	-	31,686	أوراق دين مالية	
4,616	71,782	376	(8,771)	9,950	(9,677)	79,904	أسهم واستثمارات أخرى	
5,605	86,547	384	(39,700)	23,950	(9,677)	111,590		

تتكون أوراق الدين المالية المدرجة ضمن هذه الفئة من سندات الشركات غير المسعرة الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية. يتم تقدير القيمة العادلة لهذه السندات باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل انتمان بنسبة 4% (2016: 4%). تتضمن الأسهم والأوراق المالية الأخرى المدرجة ضمن هذه الفئة بصورة رئيسية من الاستثمارات في الأسهم الاستراتيجية وصناديق الأسهم الخاصة غير المتداولة في سوق نشط. يتم تقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات باستخدام أساليب تقييم مناسبة للظروف. تتضمن أساليب التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة ومعلومات السوق المعروضة للشركات المقارنة ومعلومات المعاملات الحديثة وصافي قيمة الموجودات. تتضمن المدخلات الهامة غير المعروضة المستخدمة في أساليب التقييم بصورة رئيسية معدل الخصم ومعدل النمو النهائي والإيرادات وتقديرات الأرباح ومضاعف السوق كالمسعر إلى القيمة الدفترية والسعر إلى الربحية على سبيل المثال. ونظراً للطبيعة التنافسية لهذه الاستثمارات، ليس من العملي الإفصاح عن معدل المدخلات الهامة غير المعروضة.

تدرج الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة، ولا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن غالبية هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها على الفور استناداً إلى حركة معدلات الفائدة في السوق. يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة بصورة رئيسية باستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة التي تتضمن بعض الافتراضات مثل معدلات الائتمان المناسبة للظروف.

لم يشير تحليل الحساسية على تقديرات القيمة العادلة، من خلال تغيير عوامل هذه المدخلات بهامش مناسب، إلى أي تأثير جوهري على بيان المركز المالي المجموع أو بيان الدخل المجموع.

26- الشركات التابعة

الشركات التابعة الرئيسية العاملة:

نسبة الملكية %		النشاط الأساسي	بلد التأسيس	اسم الشركة
2016	2017			
58.4	58.4	أعمال مصرفية إسلامية	الكويت	بنك بوييان ش.م.ك.ع بنك الكويت الوطني - مصر ش.م.م. (سابقاً البنك الوطني المصري - ش.م.م.) شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
98.5	98.5	أعمال مصرفية شركة استثمار	مصر الكويت	بنك الكويت الوطني (إنترناشيونال) بي.إل.سي. بنك الكويت الوطني بنك بريفي (سويسرا) إس. إيه
99.9	99.9	أعمال مصرفية شركة استثمار	المملكة المتحدة	بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل. مصرف الائتمان العراقي ش.م.خ.
100.0	100.0	أعمال مصرفية إدارة استثمار	سويسرا	ناشيونال إنفستورز جروب هولدنجز ليمتد شركة الوطني للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)
100.0	100.0	أعمال مصرفية شركة استثمار	لبنان	
85.5	85.5	أعمال مصرفية شركة استثمار	العراق	
84.3	84.3	أعمال مصرفية شركة استثمار	جزر كايمان	
100.0	100.0	وساطة	الكويت	
93.3	93.3			

في 31 ديسمبر 2017، كانت نسبة 38.1% (2016: 38.1%) من حصة المجموعة في بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل. مملوكة لشركة قابضة وسيطة، بنك الكويت الوطني هولدنغ (لبنان) ش.م.ل.

يوجد لدى البنك أيضاً رأس مال ذي حقوق تصويت في بعض الشركات ذات الأغراض الخاصة التي تم تأسيسها لإدارة الصناديق وموجودات الأمانة نيابة عن عملاء البنك. ليس للبنك أي ملكية انتفاع في موجودات هذه الشركات. إن المعلومات عن أنشطة إدارة أموال المجموعة قد تم بيانها في إيضاح 32.

فيما يلي الحصص غير المسيطرة الجوهرية في بنك بوييان ش.م.ك.ع:

2016	2017
ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي
293,211	304,112
16,527	19,137

الأرصدة المتركمة للحصص غير المسيطرة
الربح الخاص بالحصص غير المسيطرة

فيما يلي المعلومات المالية الموجزة عن بنك بوييان ش.م.ك.ع:
معلومات مالية موجزة

2016	2017
ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي
3,481,807	3,970,396
3,058,654	3,518,039
103,303	125,567
41,301	47,672
(297)	(17)

الموجودات
المطلوبات
صافي إيرادات التشغيل
النتائج للسنة
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة

2016	2017
ألف	ألف
دينار كويتي	دينار كويتي
(390,909)	175,392
(47,840)	(112,571)
60,870	(18,824)

معلومات موجزة عن التدفقات النقدية

التدفقات النقدية التشغيلية
التدفقات النقدية الاستثمارية
التدفقات النقدية التمويلية

-27- ارتباطات والتزامات طارئة

2016 ألف دينار كويتي	2017 ألف دينار كويتي	التزامات نيابة عن العملاء مقابل التزامات مماثلة من قبل العملاء المعنيين: حوالات مقبولة خطابات اعتماد ضمانات
115,668	144,001	
319,459	328,943	
3,638,537	3,755,718	
<u>4,073,664</u>	<u>4,228,662</u>	

إن الالتزامات التي لا يمكن إلغاؤها لمد الائتمان تبلغ 713,129 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 786,888 ألف دينار كويتي). تشمل هذه الالتزامات التزامات لمد الائتمان الذي لا يمكن إلغاؤه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغير عكسي جوهري.

تعرض المجموعة ضمن المسار الطبيعي للأعمال لمخاطر التزامات ائتمان متنوعة غير مباشرة، ومع أنها لم تنعكس في بيان المركز المالي المجمع إلا أنها تخضع لمعايير منح الائتمان العادية وإلى الإشراف المالي وإجراءات المراقبة.

إن هذه الالتزامات الائتمانية لا تمثل بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف تنتهي صلاحيتها أو يتم إنهاء عقودها دون أن يتم تمويلها. إن خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي ربما تنتج من تلك الالتزامات لا يتوقع أن تكون جوهرياً.

يوجد لدى المجموعة التزامات إنفاق رأسمالي بمبلغ 60,019 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 105,426 ألف دينار كويتي).

-28- الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيف الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الاسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها نسبة أو سعراً لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملين المتعلقين بمخاطر السوق أو الائتمان التي تتسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي المجمع. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة إتمام كافة المعاملات بالقيمة العادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأدوات في معاملة سوق عادية في تاريخ التقارير المالية. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة الأطراف المقابلة للمجموعة لإتمام كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في مشتقات أسعار الفائدة التبادلية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها، وتقديم حلول إدارة مخاطر أسعار الفائدة للعملاء. وكذلك تتعامل المجموعة في عقود تحويل العملات الأجنبية الأجل للعملاء ولإدارة مراكز العملات الأجنبية والتدفقات النقدية لديها.

يتم الإفصاح عن مبادلات أسعار الفائدة المستخدمة لتغطية التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والمؤهلة كأدوات تغطية فعالة للمجموعة كمبادلات أسعار فائدة محتفظ بها كتغطية للقيمة العادلة. وتدرج مبادلات أسعار الفائدة الأخرى وعقود تحويل العملات الأجنبية الأجل للعملاء أو تستخدم لغرض التغطية ولكنها لا تفي بالمعايير المؤهلة لمحاسبة التغطية. يتم تغطية التعرض للمخاطر على حساب الأدوات المالية المشتقة للعملاء من خلال الدخول في معاملات مقابلة (مسندة بمعاملات مماثلة) مع أطراف مقابلة أو من خلال المعاملات الأخرى لتقليل المخاطر.

مبادلات أسعار الفائدة

إن مبادلات أسعار الفائدة هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل مدفوعات فوائد استناداً إلى مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية معينة. في مبادلات أسعار الفائدة لكافة العملات، تقوم المجموعة بمبادلة دفعات الفوائد بعملتين مختلفتين على مبلغ أساسي محدد لفترة زمنية محددة كما تقوم بمبادلة المبالغ الرئيسية المحددة بعملتين مختلفتين في بداية العقد وتقوم بإعادة مبادلة المبالغ الأساسية عند الاستحقاق.

28- الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

إن عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملات أجنبية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. فيما يلي ملخص القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المدرجة في السجلات المالية بالإضافة إلى القيمة الاسمية لها كما يلي:

2016			2017			مبادلات أسعار الفائدة (محتفظ بها كتنغطية للقيمة العادلة)
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية	
الف	الف	الف	الف	الف	الف	مبادلات أسعار الفائدة (أخرى)
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	عقود تحويل عملات أجنبية آجلة
1,376,449	30,117	25,992	1,947,427	37,845	20,989	
84,811	1,404	1,450	91,050	926	962	
2,094,223	11,029	17,741	2,171,714	15,352	5,729	
3,555,483	42,550	45,183	4,210,191	54,123	27,680	

إن صافي القيمة العادلة لمبادلات أسعار الفائدة المحتفظ بها كتنغطية للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2017 سالبة بمبلغ 16,856 ألف دينار كويتي (2016: سالبة بمبلغ 4,125 ألف دينار كويتي). بلغ الربح من الإيرادات الثابتة المغطاة للموجودات المالية 41,534 ألف دينار كويتي (2016: 26,805 ألف دينار كويتي).

29- معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن الأطراف ذات علاقة أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات يسيطرون عليها أو أفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات زميلة للمجموعة. كان بعض الأطراف ذات علاقة عملاء للمجموعة ضمن النشاط الطبيعي. إن مثل تلك المعاملات قد تمت بنفس الشروط الأساسية بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات كتلك السائدة في نفس الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة لها مع أطراف غير ذات علاقة ولم تتضمن أكثر من قدر طبيعي من المخاطر. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالقروض إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذوي العلاقة بهم فإن تلك القروض مكفولة بضمانات ملموسة.

إن تفاصيل حصص الأطراف ذات علاقة هي كما يلي:

2016	2017	عدد الأطراف ذات علاقة		عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين التنفيذيين		
		2016	2017	2016	2017	
الف	الف					
دينار كويتي	دينار كويتي					
155,598	125,328	16	15	4	3	أعضاء مجلس الإدارة
20,981	21,508	13	12	-	-	قروض (مضمونة)
99	66	10	12	6	7	التزامات طارئة
32,090	37,184	67	69	8	9	بطاقات ائتمان
288,898	278,512	14	14	4	3	ودائع
7,586	5,864					ضمانات مقابل تسهيلات ائتمانية
43	100					إيرادات فوائد ورسوم
23	23					مصرفات فوائد
						شراء معدات ومصروفات أخرى
2,702	2,795	3	6	3	4	موظفون تنفيذيون
2	2	-	-	5	4	قروض
38	47	2	2	12	12	التزامات طارئة
2,910	3,782	33	31	13	13	بطاقات ائتمان
90	100					ودائع
-	5					إيرادات فوائد ورسوم
						مصرفات فوائد

29- معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن تفاصيل المدفوعات لموظفي الإدارة العليا هي كما يلي:

2016 الف دينار كويتي	2017 الف دينار كويتي	
9,462	10,048	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
514	517	مكافآت نهاية الخدمة
475	707	مدفوعات الأسهم
10,451	11,272	

لا يحصل أعضاء مجلس الإدارة على أي مكافآت في شكل أتعاب أو رواتب أو علاوات لقاء الخدمات التي يقدمونها إلى البنك.

30- إدارة المخاطر

تتطوي أنشطة المجموعة على بعض المخاطر، لكن يتم إدارة هذه المخاطر بطريقة هيكلية ومنظمة من خلال سياسة إدارة مخاطر شاملة تتضمن إدارة المخاطر الشاملة في الهيكل التنظيمي وإدارة المخاطر وعمليات المراقبة. يوفر مجلس الإدارة التوجيه والمراقبة لإدارة المخاطر العامة في ظل دعم لجنة المخاطر ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة بما يساعد الإدارة التنفيذية في الرقابة والإدارة الفعالة للمخاطر الشاملة للمجموعة.

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتطبيق نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر. يساعد هذا الأسلوب في توضيح كل من الخسارة المتوقعة حدوثها في الظروف العادية والخسائر غير المتوقعة، وهي عبارة عن تقييم الخسارة النهائية الفعلية استناداً إلى النماذج الإحصائية. يتم فحص وتحليل المعلومات المجمعة من كافة مجموعات العمل الداخلية بشدة لتحديد المخاطر ومراقبتها.

يتم تحديد احتمالات التعرض للمخاطر القائمة والمعاملات بكميات معينة ومقارنتها بالحدود المسموح بها، بينما يتم مراقبة المخاطر غير الكمية مقارنة بتوجهات السياسة والمخاطر الرئيسية ومؤشرات المراقبة. يتم تصعيد أي حالات تناقض أو فوائض أو انحرافات إلى الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

تستخدم المجموعة، كجزء من إدارة المخاطر العامة، مبادلات أسعار الفائدة وعقود تحويل العملات الأجنبية الأجلة والأدوات الأخرى لإدارة المخاطر المتعلقة بالتغير في أسعار الصرف والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة من تقدير المعاملات. يتم استخدام الضمانات للحد من مخاطر الائتمان بالمجموعة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر الشامل للمجموعة توجهات محددة تؤكد على الاحتفاظ بحافظة متنوعة لتفادي التركزات العالية للمخاطر.

30.1 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يتسبب طرف مقابل في تكبد المجموعة خسارة مالية نتيجة العجز عن الوفاء بالتزام ما. تنشأ مخاطر الائتمان ضمن سياق العمل العادي للمجموعة.

تتم مراجعة واعتماد جميع السياسات الهامة المتعلقة بالائتمان من قبل مجلس الإدارة.

توضع حدود للائتمان لجميع العملاء بعد دراسة حذرة لمقدرتهم المالية. كما تتطلب الإجراءات القائمة والملخصة في كتيب إجراءات منح الائتمان في المجموعة أن تخضع جميع طلبات الائتمان إلى دراسة تفصيلية تقوم بها إدارات مراقبة الائتمان المحلي والدولي قبل تقديمها إلى لجنة الائتمان المختصة. إن جميع القروض مضمونة متى ما كان ذلك ضرورياً بأنواع مقبولة من الضمانات للتخفيف من مخاطر الائتمان المتعلقة بها.

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بتاريخ 18 ديسمبر 1996 التي تحدد قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية، قامت المجموعة بتشكيل لجنة داخلية من ذوي الخبرة والاختصاص بالبنك لدراسة وتقييم التسهيلات القائمة لكل عميل بالمجموعة على حدة بغرض الوقوف على أية أمور غير عادية ترتبط بوضع العميل، وما قد يواجهه من مصاعب قد يتعين معها تصنيف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له كغير منتظمة، ومن ثم تحديد حجم المخصصات المطلوبة لتلك المديونية. وتدرس أيضاً اللجنة، التي تجتمع بصفة دورية على مدار السنة، أوضاع العملاء التي تتجاوز أرصدة حساباتهم غير المنتظمة نسبة 25% من إجمالي مديونيتهم، وذلك لتقرير ما إذا كان الأمر يتطلب زيادة المخصصات القائمة من عدمه.

تقوم المجموعة أيضاً بالحد من تلك المخاطر من خلال تنويع موجوداتها جغرافياً ومن حيث قطاعات الأعمال. إضافة إلى ذلك، فإن جميع التسهيلات الائتمانية تخضع لإشراف مستمر يتمثل في مراجعة دورية للأداء الائتماني وتصنيف مستويات الحسابات.

30.1.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

إن تحليل تسهيلات القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء والمطلوبات الطارئة قبل وبعد احتساب الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى كما يلي:

2016		2017		
صافي	إجمالي المخاطر	صافي المخاطر	إجمالي المخاطر	
ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
9,063,108	13,611,491	9,815,314	14,502,609	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
3,939,330	4,073,664	4,020,092	4,228,662	مطلوبات طارئة

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن مبلغ ونوع وتقييم الضمان يستند إلى التوجيهات المحددة في إطار إدارة المخاطر. تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة، العقارات والأسهم المسعرة والضمانات النقدية والبنكية. تتم عمليات إعادة التقييم وحفظ الضمانات بشكل مستقل عن وحدات العمل.

30.1.2 تركيز مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان من التعرض لمخاطر العملاء ذوي السمات المماثلة من حيث الموقع الجغرافي الذين يعملون فيه أو قطاع الأعمال الذي يمارسون فيه أنشطتهم بحيث قد تتأثر قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الظروف الأخرى.

قد تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً من التركيزات الكبيرة لموجودات المجموعة لدى أي طرف مقابل مستقل. تتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحافظ المالية. إن نسبة أكبر 20 قرصاً والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء القائمة كنسبة مئوية من إجمالي القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء بلغت 17% كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 16%).

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.2 تركيز مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة والبنود خارج الميزانية قبل الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب القطاعات الجغرافية التالية:

2017						القطاع الجغرافي
المجموع ألف	أخرى ألف	آسيا ألف	أوروبا ألف	أمريكا الشمالية ألف	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
5,036,579	-	284,079	992,856	1,085,400	2,674,244	أرصدة وودائع لدى البنوك
655,591	-	-	-	-	655,591	سندات بنك الكويت المركزي
1,076,211	-	-	-	-	1,076,211	سندات خزانة حكومة الكويت
14,502,609	242,071	168,554	405,990	291,674	13,394,320	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعلماء
138,493	-	15,259	-	-	123,234	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
2,962,848	20,173	502,753	107,725	44,212	2,287,985	استثمارات متاحة للبيع
162,562	1,403	3,227	31,569	2,486	123,877	موجودات أخرى
<u>24,534,893</u>	<u>263,647</u>	<u>973,872</u>	<u>1,538,140</u>	<u>1,423,772</u>	<u>20,335,462</u>	
4,941,791	48,917	767,990	1,358,135	307,776	2,458,973	التزامات ومطلوبات طارئة (إيضاح 27)
<u>29,476,684</u>	<u>312,564</u>	<u>1,741,862</u>	<u>2,896,275</u>	<u>1,731,548</u>	<u>22,794,435</u>	
2016						القطاع الجغرافي
المجموع ألف	أخرى ألف	آسيا ألف	أوروبا ألف	أمريكا الشمالية ألف	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
4,915,580	-	400,908	656,737	1,087,006	2,770,929	أرصدة وودائع لدى البنوك
748,889	-	-	-	-	748,889	سندات بنك الكويت المركزي
493,101	-	-	-	-	493,101	سندات خزانة حكومة الكويت
13,611,491	291,454	174,628	343,165	269,013	12,533,231	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعلماء
170,958	-	12,454	-	-	158,504	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
2,711,248	37,003	555,225	175,575	52,668	1,890,777	استثمارات متاحة للبيع
154,903	1,188	1,978	40,895	6,836	104,006	موجودات أخرى
<u>22,806,170</u>	<u>329,645</u>	<u>1,145,193</u>	<u>1,216,372</u>	<u>1,415,523</u>	<u>18,699,437</u>	
4,860,552	14,270	900,991	1,256,892	256,158	2,432,241	التزامات ومطلوبات طارئة (إيضاح 27)
<u>27,666,722</u>	<u>343,915</u>	<u>2,046,184</u>	<u>2,473,264</u>	<u>1,671,681</u>	<u>21,131,678</u>	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.2 تركيز مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة والبنود خارج الميزانية قبل الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية حسب قطاعات الأعمال التالية:

2016 الف دينار كويتي	2017 الف دينار كويتي	قطاع الأعمال
2,267,746	2,300,304	تجاري
1,748,147	2,224,598	صناعي
9,137,352	9,224,294	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,304,291	1,308,088	إنشاءات
2,947,829	3,078,956	عقارات
4,507,414	4,869,811	تجزئة
2,485,983	3,318,470	حكومة
3,267,960	3,152,163	أخرى
<u>27,666,722</u>	<u>29,476,684</u>	

30.1.3 الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية

تستفيد المجموعة في إدارة المحفظة المالية من التصنيفات والقياسات والأساليب الأخرى التي تسعى إلى مراعاة جميع جوانب المخاطر. إن مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "عالية" في التصنيف فهي تلك التي تُقدر بالحد الأدنى لمخاطر الخسائر المالية الناتجة من تعثر المدين عن الوفاء بالتزاماته. يتضمن ذلك التسهيلات الممنوحة للشركات ذات الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد التي تتراوح بين الدرجة الجيدة والممتازة. أما مخاطر الائتمان المصنفة ذات جدارة "قياسية" فتشمل كافة التسهيلات الأخرى التي يتم فيها الالتزام بالسداد وكافة الشروط التعاقدية ولا تتعرض لانخفاض القيمة. تُقدر المخاطر النهائية لاحتمال تكبد خسارة مالية من الجدارة "القياسية" بمعدل أعلى من تلك المخاطر المصنفة ضمن نطاق الجدارة "العالية".

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.3 الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية لبنود بيان المركز المالي استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى المجموعة:

المجموع الف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة الف دينار كويتي	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		2017
		فئة قياسية الف دينار كويتي	فئة عالية الف دينار كويتي	
2,548,391	-	-	2,548,391	أرصدة وودائع قصيرة الأجل لدى البنوك
655,591	-	-	655,591	سندات بنك الكويت المركزي
1,076,211	-	-	1,076,211	سندات خزانة حكومة الكويت
2,488,188	-	188,762	2,299,426	ودائع لدى البنوك
15,118,122	319,838	1,644,268	13,154,016	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
138,493	-	123,235	15,258	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
2,962,848	-	1,140,288	1,822,560	استثمارات متاحة للبيع
24,987,844	319,838	3,096,553	21,571,453	
				2016
2,507,665	-	-	2,507,665	أرصدة وودائع قصيرة الأجل لدى البنوك
748,889	-	-	748,889	سندات بنك الكويت المركزي
493,101	-	-	493,101	سندات خزانة حكومة الكويت
2,407,915	-	176,955	2,230,960	ودائع لدى البنوك
14,279,745	271,986	2,381,425	11,626,334	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
170,958	-	158,504	12,454	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
2,711,248	-	455,996	2,255,252	استثمارات متاحة للبيع
23,319,521	271,986	3,172,880	19,874,655	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

30.1.4 تحليل تقادم القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء المتأخرة أو منخفضة القيمة

المجموع		أفراد		شركات		
متأخرة ومنخفضة القيمة	متأخرة وغير منخفضة القيمة	متأخرة ومنخفضة القيمة	متأخرة وغير منخفضة القيمة	متأخرة ومنخفضة القيمة	متأخرة وغير منخفضة القيمة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	2017
1,678	71,153	-	41,061	1,678	30,092	حتى 30 يوماً
158	24,803	-	18,252	158	6,551	31-60 يوماً
-	9,790	-	2,772	-	7,018	61-90 يوماً
66,676	-	23,794	-	42,882	-	91-180 يوماً
145,580	-	71,665	-	73,915	-	أكثر من 180 يوماً
214,092	105,746	95,459	62,085	118,633	43,661	
2016						
2,793	41,041	-	36,541	2,793	4,500	حتى 30 يوماً
-	30,244	-	16,983	-	13,261	31-60 يوماً
-	17,696	-	2,618	-	15,078	61-90 يوماً
58,122	-	20,138	-	37,984	-	91-180 يوماً
122,090	-	63,417	-	58,673	-	أكثر من 180 يوماً
183,005	88,981	83,555	56,142	99,450	32,839	

إن القيمة العادلة للضمان الذي تحتفظ به المجموعة من إجمالي المبلغ متأخر الدفع أو القروض والسلف والتمويل الإسلامي للعملاء التي انخفضت قيمتها، بلغت 91,283 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 75,586 ألف دينار كويتي).

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.2 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها. وللمحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، ومراقبة السيولة بصورة يومية.

يلخص الجدول التالي معلومات استحقاق موجودات ومطلوبات وحقوق ملكية المجموعة استناداً إلى التدفقات النقدية التعاقدية وتواريخ الاستحقاق. لا يحتسب هذا بالضرورة الاستحقاقات الفعلية.

المجموع ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهوراً ألف دينار كويتي	حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	
				2017
				الموجودات
5,231,828	54,459	169,660	5,007,709	نقد وودائع لدى البنوك
655,591	-	226,429	429,162	سندات بنك الكويت المركزي
1,076,211	875,730	145,648	54,833	سندات خزانة حكومة الكويت
14,502,609	8,235,842	1,775,826	4,490,941	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
138,493	38,125	56,556	43,812	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
3,171,095	2,355,978	211,760	603,357	استثمارات متاحة للبيع
39,408	-	-	39,408	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
63,187	63,187	-	-	استثمار في شركات زميلة
324,277	324,277	-	-	أراضي ومباني ومعدات
581,906	581,906	-	-	الشهرة وموجودات أخرى غير ملموسة
249,996	109,301	35,773	104,922	موجودات أخرى
26,034,601	12,638,805	2,621,652	10,774,144	
				المطلوبات وحقوق الملكية
7,469,303	705,936	1,604,734	5,158,633	المستحق للبنوك ومؤسسات مالية أخرى
13,779,607	504,573	1,936,062	11,338,972	ودائع العملاء
490,835	4,527	91,559	394,749	شهادات إيداع مصدرة
221,173	221,173	-	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
124,734	124,734	-	-	سندات مساندة - الشريحة 2
387,848	102,119	449	285,280	مطلوبات أخرى
2,854,898	2,854,898	-	-	رأس المال والاحتياطيات
174,493	-	-	174,493	توزيعات أرباح نقدية مقترحة
210,700	210,700	-	-	الأوراق المالية المستدامة - الشريحة 1
321,010	321,010	-	-	الحصص غير المسيطرة
26,034,601	5,049,670	3,632,804	17,352,127	

-30 إدارة المخاطر (تتمة)

30.2 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	3 إلى 12 شهوراً ألف دينار كويتي	حتى 3 أشهر ألف دينار كويتي	
				2016
				الموجودات
5,094,878	53,591	258,957	4,782,330	نقد وودائع لدى البنوك
748,889	-	204,167	544,722	سندات بنك الكويت المركزي
493,101	282,218	144,012	66,871	سندات خزانة حكومة الكويت
13,611,491	7,554,305	1,567,813	4,489,373	قروض وسلف وتمويل إسلامي للعملاء
170,958	61,082	86,692	23,184	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
2,955,890	2,086,782	412,713	456,395	استثمارات متاحة للبيع
51,602	-	-	51,602	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
73,644	73,644	-	-	استثمار في شركات زميلة
255,086	255,086	-	-	أراضي ومباني ومعدات
581,840	581,840	-	-	الشهرة وموجودات أخرى غير ملموسة
201,415	74,007	35,682	91,726	موجودات أخرى
<u>24,238,794</u>	<u>11,022,555</u>	<u>2,710,036</u>	<u>10,506,203</u>	
				المطلوبات وحقوق الملكية
7,347,803	852,760	1,509,419	4,985,624	المستحق للبنوك ومؤسسات مالية أخرى
12,608,092	376,615	1,810,620	10,420,857	ودائع العملاء
415,989	-	134,423	281,566	شهادات إيداع مصدرة
124,700	124,700	-	-	سندات مساندة - الشريحة 2
337,478	91,087	1,834	244,557	مطلوبات أخرى
2,718,379	2,718,379	-	-	رأس المال والاحتياطيات
166,184	-	-	166,184	توزيعات أرباح نقدية مقترحة
210,700	210,700	-	-	الأوراق المالية المستخدمة - الشريحة 1
309,469	309,469	-	-	الحصص غير المسيطرة
<u>24,238,794</u>	<u>4,683,710</u>	<u>3,456,296</u>	<u>16,098,788</u>	

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.2 مخاطر السيولة (تتمة)

توضح قائمة السيولة للمطلوبات المالية للمجموعة المبينة أدناه التدفقات النقدية بما في ذلك مدفوعات الفوائد المستقبلية على مدى فترة تلك المطلوبات المالية استناداً إلى ترتيبات السداد التعاقدية.

	أكثر من سنة	12-3 شهوراً	حتى 3 أشهر	
المجموع ألف	ألف	ألف	ألف	دينار كويتي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
2017				
المطلوبات المالية:				
	7,518,474	1,620,848	5,159,461	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	13,889,807	1,973,989	11,354,114	ودائع العملاء
	492,760	92,708	395,310	شهادات إيداع مصدرة
	254,163	6,224	-	أوراق دولية متوسطة الأجل
	174,298	6,250	-	سندات مساندة - الشريحة 2
	22,329,502	3,700,019	16,908,885	
ارتباطات والتزامات طارئة:				
	4,228,662	1,130,897	870,969	مطلوبات طارئة
	713,129	140,253	118,216	التزامات غير قابلة للإلغاء
	4,941,791	1,271,150	989,185	
الأدوات المالية المشتقة التي يتم تسويتها على أساس إجمالي				
	2,253,527	460,016	1,595,679	مبالغ تعاقدية دائنة
	2,252,164	458,247	1,597,771	مبالغ تعاقدية مدينة
2016				
المطلوبات المالية:				
	7,412,905	1,527,916	4,998,573	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
	12,676,591	1,837,137	10,431,268	ودائع العملاء
	417,301	134,913	282,388	شهادات إيداع مصدرة
	179,100	6,035	-	سندات مساندة - الشريحة 2
	20,685,897	3,506,001	15,712,229	
ارتباطات والتزامات طارئة:				
	4,073,664	1,065,384	817,517	مطلوبات طارئة
	786,888	309,724	82,921	التزامات غير قابلة للإلغاء
	4,860,552	1,375,108	900,438	
الأدوات المالية المشتقة التي يتم تسويتها على أساس إجمالي				
	2,177,114	235,010	1,807,064	مبالغ تعاقدية دائنة
	2,185,481	235,471	1,804,471	مبالغ تعاقدية مدينة

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.3 مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي احتمال تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق. تنشأ مخاطر السوق من المراكز المفتوحة في أسعار الفائدة والعملة والأسهم حيث تتعرض جميعها إلى حركات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلب معدلات وأسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

30.3.1 مخاطر أسعار الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

لا تتعرض المجموعة بشكل كبير إلى مخاطر أسعار الفائدة نظراً لأن موجوداتها ومطلوباتها يتم إعادة تسعيرها بشكل منتظم ويتم تغطية غالبية التعرض للمخاطر الناتجة عن الإقراض متوسطة الأجل بمعدلات ثابتة أو الاقراض بمعدلات ثابتة عن طريق مبادلات أسعار الفائدة. إضافة إلى ذلك، فإنه يتم مراقبة فجوات إعادة تسعير موجوداتها ومطلوباتها بعناية فائقة ويتم مراقبتها من خلال حدود يتم وضعها مسبقاً من قبل مجلس الإدارة ويتم تعديلها عند الضرورة لتعكس ظروف السوق المتغيرة.

حساسية أسعار الفائدة

تقيس حساسية الأرباح لأسعار الفائدة تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل فائدة والمحتفظ بها في نهاية السنة. يشتمل ذلك على تأثير أدوات التغطية لكنه يستثني التزامات القروض. إن حساسية الأسهم هي التأثير الناتج من أسعار الفائدة على القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع. تستند حساسية الحركات في أسعار الفائدة لحركات أسعار الفائدة إلى أساس متماثل حيث إن الأدوات المالية التي قد ينتج عنها حركات غير متماثلة لا تمثل أهمية كبيرة.

استناداً إلى الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تحتفظ بها المجموعة حتى نهاية السنة، وعلى تقدير 25 نقطة أساسية كزيادة في معدل الفائدة مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى التي قد تؤدي إلى التأثير على أرباح وحقوق ملكية المجموعة كما يلي:

2016		2017		الحركة في النقاط الأساسية	العملة
التأثير على حقوق الملكية الف	التأثير على الأرباح الف	التأثير على حقوق الملكية الف	التأثير على الأرباح الف		
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي		
-	7,534	=	7,729	+25	الدينار الكويتي
(114)	632	(69)	728	+25	الدولار الأمريكي
(5)	915	=	1,930	+25	اليورو
=	827	=	1,029	+25	الجنية الإسترليني
=	298	=	328	+25	الجنيه المصري

30.3.2 مخاطر أسعار العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

تتم السيطرة على مخاطر أسعار العملات الأجنبية من خلال الحدود التي يضعها مجلس إدارة البنك بشكل مسبق على مراكز العملات الأجنبية. ويتم عادة تمويل الموجودات العامة بنفس العملات التي تتعامل بها الأنشطة المختلفة وذلك بغرض التخلص من التعرض لمخاطر أسعار تلك العملات الأجنبية. كما يتوفر فصل مناسب للواجبات ما بين وظائف المكاتب الأمامية والمكاتب الخلفية لإدارة الخزينة، بينما يتم الإشراف على تطبيق حدود المراكز بصورة مستقلة على أساس مستمر.

30- إدارة المخاطر (تتمة)

30.3 مخاطر السوق (تتمة)

30.3.2 مخاطر أسعار العملات الأجنبية (تتمة)

يبين الجدول أدناه تحليلاً للتأثير الحاصل في الأرباح نتيجة الزيادة المقدرة بنسبة 5% في قيمة سعر صرف العملة في مقابل الدينار الكويتي مقارنةً بالمستويات المعمول بها في نهاية السنة مع الاحتفاظ بثبات كافة المتغيرات. توضح القيمة السالبة في الجدول احتمال صافي خفض في الأرباح بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

2016	2017	نسبة (%) التغير في سعر العملات	العملة
التأثير على الأرباح الف	التأثير على الأرباح الف		
دينار كويتي	دينار كويتي		
(412)	181	+5	الدولار الأمريكي
40	(2)	+5	جنيه إسترليني
214	34	+5	اليورو
(127)	(181)	+5	جنيه مصري
(42)	(53)	+5	أخرى

30.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار السهم منفردة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. تدير المجموعة المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية وتركز أنشطة قطاعات الأعمال. يحلل الجدول التالي تأثير مخاطر أسعار الأسهم على الأرباح (نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) وعلى حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم المحتفظ بها كمتاحة للبيع) في نهاية السنة بسبب التغيرات المقدرة بنسبة 5% في مؤشرات السوق، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، هي كما يلي:

2016	2017	نسبة (%) التغير في أسعار الأسهم	مؤشرات السوق
التأثير على حقوق الملكية الف	التأثير على حقوق الملكية الف		
دينار كويتي	دينار كويتي		
949	219	+5	سوق الكويت للأوراق المالية
475	512	+5	السوق السعودية للأوراق المالية
309	264	+5	سوق الإمارات للأوراق المالية

30.4 مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من العمليات الداخلية غير الكافية أو القاصرة أو الخطأ البشري أو تعطل الأنظمة أو بسبب الأحداث الخارجية. توجد لدى مجموعة البنك منظومة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للمجموعة، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة هذه الوحدة هي التأكد من إتباع السياسات والإجراءات ورقابة مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

يتفق الأسلوب المتبع لإدارة مخاطر التشغيل لدى المجموعة مع ما تقضي به تعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات المؤرخة 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالمبادئ الإستراتيجية للممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية لدى البنوك.

31- رأس المال

إن هدف المجموعة الرئيسي من إدارة رأس المال هو تحقيق أعلى قيمة للمساهم مع الوصول إلى مستويات مخاطر مثالية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمالها وكذلك الالتزام بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من الجهات الرقابية. إن الإفصاحات المتعلقة بالتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 (بازل 3) والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي والرفع المالي التي نص عليها التعميم ورقم 2/ر ب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 ضمن نطاق لجنة بازل تم إدراجها ضمن قسم "إدارة المخاطر" من التقرير السنوي.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال والرفع المالي واستخدام مستويات مختلفة من رأس المال الرقابي بصورة منتظمة كما تخضع لتوجيهات لجنة بازل حول مراقبة العمليات المصرفية التي يطبقها بنك الكويت المركزي.

إن معدلات رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال (بازل 3) لدى المجموعة هي كما يلي:

2016 الف دينار كويتي	2017 الف دينار كويتي	
15,631,316	16,591,706	موجودات مرجحة بأوزان المخاطر
2,344,697	2,488,756	رأس المال المطلوب
2,202,176	2,362,174	رأس المال المتاح
247,904	253,048	حقوق الملكية المشتركة - رأس المال الشريحة 1
		رأس مال إضافي الشريحة 1
2,450,080	2,615,222	رأس المال الشريحة 1
323,472	337,052	رأس المال الشريحة 2
2,773,552	2,952,274	إجمالي رأس المال
14.1%	14.2%	حقوق الملكية المشتركة - معدل كفاية رأس المال الشريحة 1
15.7%	15.8%	معدل كفاية رأس المال الشريحة 1
17.7%	17.8%	معدل إجمالي كفاية رأس المال

تتضمن الحسابات بنك بوبيان ش.م.ك.ع وهو شركة مصرفية إسلامية. لأغراض تحديد الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال المطلوب، تم احتساب التعرض للمخاطر والموجودات في بنك بوبيان ش.م.ك.ع المرجحة بأوزان المخاطر ومتطلبات رأس المال وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المطبقة على مصارف الكويت التي تقدم خدمات مصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. ثم تم إضافة هذه الأرقام إلى الأرقام المقابلة المتعلقة بباقي المجموعة، متطابقة مع طريقة المعالجة في التقارير ذات الصلة المقدمة إلى بنك الكويت المركزي.

تم احتساب معدلات الرفع المالي للمجموعة، المفصّل عنها وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/342/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 كما هو موضح أدناه:

2016 الف دينار كويتي	2017 الف دينار كويتي	
2,450,080	2,615,222	رأس المال الشريحة 1
26,510,797	28,394,001	إجمالي التعرض للمخاطر
9.2%	9.2%	معدل الرفع المالي

32- صناديق مدارة

تدير المجموعة عدداً من الصناديق تدار بعضها بالتعاون مع مديري الصناديق المهنيين الآخرين. لا يحق للصناديق المطالبة في الموجودات العامة للمجموعة وكذلك لا يحق للمجموعة المطالبة في موجودات الصناديق. بالتالي لا يتم قيد موجودات تلك الصناديق في بيان المركز المالي المجموع. بلغ حجم الصناديق المدارة 3,892,389 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017 (2016: 3,614 مليون دينار كويتي).

البنك

بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع.
برج بنك الكويت الوطني،
شارع جابر المبارك و الشهداء
قطعة 7 القسيمة 6،
ص.ب. 95 الصفاة 13001
الكويت

مدير الاصدار المشترك

شركة كامكو للاستثمار ش.م.ك.ع.
("كامكو إنفست")
منطقة شرق، شارع خالد ابن الوليد، برج الشهيد
ص.ب. 28873 الصفاة 13149
الكويت

مدير الاصدار المشترك

بنك الخليج ش.م.ك.ع.
شارع مبارك الكبير، مدينة الكويت
ص.ب. 3200، الصفاة 13032 الكويت

مدير الاصدار المشترك

شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك.م.
("الوطني للاستثمار")
برج بنك الكويت الوطني، الدور 35
شارع جابر المبارك و الشهداء
قطعة 7 القسيمة 6،
ص.ب. 4950 الصفاة 13050
الكويت

مدير الاصدار المشترك

المركز المالي الكويتي ش.م.ك.ع.
شرق، قطعة 1، شارع أحمد الجابر، برج يونيفرسال،
الدور التاسع
صندوق بريد 23444
الصفاة 13095، الكويت

الوكيل المالي ووكيل السداد الرئيسي

بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع.
برج بنك الكويت الوطني،
شارع جابر المبارك و الشهداء
قطعة 7 القسيمة 6.
ص.ب. 95 الصفاة 13001
الكويت

وكيل المقاصة ومحل الايداع

شركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك. (مقفلة)
شارع مبارك الكبير، مبنى سوق الكويت للأوراق المالية، الدور
السادس
ص.ب. 22077 الصفاة 13081
الكويت

المستشار القانوني لمدراء الاصدار المشتركين

مكتب المستشار الدولي - محامون ومستشارون قانونيون
برج الحمراء- الدور 58 ، شرق،
مدينة الكويت
ص.ب. 2094، الصفاة 13070
دولة الكويت

المستشار القانوني للبنك

ASAR- الرويح وشركاه
شارع محمد ثنيان الغانم
مجمع الصالحية، البوابة الأولى، الطابق الثالث
ص.ب. 447 الصفاة 13005
الكويت